مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الخامس عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٧

) ريال، قطر (١٠) ريال، الامارات (١٠) درهم، البحرين (-,١) دينار،
نار، الاردن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن
ر، مصر (١,٥-) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليرة، اليمن
الشمالي (١٥) ريال، المغرب (٢٠) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥,٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٢,٥ د.ك	٤,٥ د.ك	٦,٥ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٥ د.ك	٢٥ د.ك	٤٠ د.ك	٥٠ د.ك
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٠٧١٠١٦٨٥) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين ١و٢ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد الخامس عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٧

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس: KUNIVER ٢٢٦١٦

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

١- تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

٢- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

٣- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

٤- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

٥- ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

٦- يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لايزيد عن ٢٠٠ كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

٧- يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

١- يجب أن لايزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر بما لايتجاوز ١٥,٠٠٠ كلمة. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

٢- تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (١) هنا تقريبا).

٣- يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

٤- تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

١- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، ١٩٦٠) و(القوصي، ومذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975).. أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، ١٩٨٠)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثين لكاتبين مختلفين (القوصي، ١٩٧٣ ؛ مذكور، ١٩٨٧) و (Roger, 1981; Smith, 1974) . أما إذا كان هناك بحثين لكاتب في سنة واحدة (الفارابي[أ] ١٩٦٤، ١٩٦٤[ب]) و(Smith, 1962[a], 1962[b]) . وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ١٩٧٠ : ١٦٤) و (Jones, 1977: 58 - 59) .

٢- توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

١٩٨٦ «الدولة والمجتمع والشرعية : دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص ١٧ - ٣٦ في هـ . شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

١٩٨٥ «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية - ١٣ (شتاء): ١٦٩ - ٢٢٣.

أبوزهرة، م

١٩٧٤ الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣- يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

٤- تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١- تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

☐ عدد ١، ١٩٧٣

التفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية - ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - شكري، الأمم المتحدة في الميزان - الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية.

☐ عدد ١، ١٩٧٤

النجار، أزمة نظام النقد الدولي - علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري - ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

☐ عدد ٢، ١٩٧٤

الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ - بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - الجميلي، التشرد في العراق - سامي، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت.

☐ عدد ١، ١٩٧٥

زحلان، ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - حفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت - الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري - الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم - الكرسي، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع.

☐ عدد ٢، ١٩٧٥

صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير - الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

☐ عدد ١، ١٩٧٦

النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - فرح، السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان - الحسن، العلاقات الانسانية في العمل - النجار، العنصر الإنساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسئولية الادارية، عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

☐ عدد ٢، ١٩٧٦

الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية - أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت - الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - عاقل، نظرية بياجية عن تكوين المفاهيم - الثاقب، حول حجم وبيئة العائلة العربية والكويتية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٦

حفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية - أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٦

مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام - حريم، القيادة الادارية - مفهومها وأنماطها - تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي، أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج - بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي.

☐ عدد ١، ١٩٧٧

عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث، برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

□ عدد ٢، ١٩٧٧

الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية ـ السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون.

□ عدد ٣، ١٩٧٧

عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ـ أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلة انتقادية ـ السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

□ عدد ٤، ١٩٧٧

القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ـ توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي /مدخل نظري ـ خيرالدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية.

□ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ السطنبولي، الأحياء القصديرية في المدن شمال افريقية ـ النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ـ رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي.

□ عدد ٢، ١٩٧٨

النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ الحسين، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ عبدالباقي، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

□ عدد ٣، ١٩٧٨

ياغي، العراق والقضية الفلسطينية ـ فرج، الابداع والفصام ـ أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية ـ النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام.

□ عدد ٤، ١٩٧٨

عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ الفقي، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ـ أبوليدة، مص الأصابع ـ المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ الليبي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

□ عدد ١، ١٩٧٩

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية ـ فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي، ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ الخطيب، ثلاثون سنة من قيام اسرائيل.

□ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون ـ أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

□ عدد ٣، ١٩٧٩

النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ مرار، مشاركة العاملين في الادارة ـ أبوالنيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

عبده، نمو الطفل للقوى وعلاقته بمنوه الادراكي ـ الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية ـ عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ المنوفي، الساسية المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية.

☐ عدد ١، ١٩٨٠

ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة ـ رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ عبدالرحيم، دراسة لتفاعل الأسرة كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

☐ عدد ٢، ١٩٨٠

الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها ـ تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة ـ زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ أجهد، علم الاجتماع، التحديات الأيدويولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ الأحمد/ الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٨٠

الثاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت ـ توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين ـ دراسة تجريبية.

☐ عدد ٤، ١٩٨٠

الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ منصور، علم النفسي البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية ـ عبدالرحمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ آ دم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية.

☐ عدد١، ١٩٨١

مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ـ التميمي، مفهوم التسوية السياسية.

☐ عدد٢، ١٩٨١

النجار، نظام النقد الأوروبي أهدافه ومستقبله ـ نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ التميمي، الخليج العربي، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ـ الفرابي، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعوم الاجتماعية.

☐ عدد٣، ١٩٨١

كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً دراسة تجريبية علاجية ـ عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ توق/ عباس، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

☐ عدد٤، ١٩٨١

القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ـ رجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ الخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية.

☐ عدد ١، ١٩٨٢

العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ الخصوص، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية الايرانية في العصر الحديث ـ رفاعي/ الحمود، الملامح الأساسية للادارة العليا

في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات - عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟ - الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي - حماد، الموقف الافريقي من قضية فلسطين - سليم، الاحياء الاسلامي، دراسة في حالة المسلمين السوفيات - الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي.

☐ عدد ٢، ١٩٨٢
البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن - حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية - عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية - نعيم، اتساق القيم الاجتماعية ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر - شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية - الخثرش، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو ١٩٣٢) - أبو اسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية - ميلكان/العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري - الشلقاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة.
☐ عدد ٣، ١٩٨٢
عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي - الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا - عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر - الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت - السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (سيكولوجية) - عيسى، مشكلة الصادارات الصناعية للدول المتخلفة - مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي - عبدالخالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل.
☐ عدد ٤، ١٩٨٢
سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي - الطحيح، مفهوم الادارة - دراسة ميدانية - الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين - عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية - أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين - الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية - أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية - نمر، الموارد الانسانية في الآداب المحاسبي والأدب الاقتصادي.
☐ عدد ١، ١٩٨٣
معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - جدعان، حوادث المرور في الكويت (أسبابها وطرق علاجها) - أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية - عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة.
☐ عدد ٢، ١٩٨٣
شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي - بيومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية - الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكمبيوتر الاسرائيلي - ساري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات (دراسة تحليلية) - الفرا، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء - خيري، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية (دراسة استطلاعية) - الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة.
☐ عدد ٣، ١٩٨٣
سعادة، دور أهمية التعميات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية - الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق (عرض وتحليل لأهم الدراسات) - بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس - عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل التصفين الكرويين للمخ - سالم، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية.

☐ عدد ٤، ۱۹۸۳

نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة ـ عمر، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ نعيم، التكوين الاقتصادي، الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول العربية ـ نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم.

☐ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية ـ رفاعي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ جميل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة.

☐ عدد ٢، ١٩٨٤

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ سعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية ـ الشربيني، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام، مثالية الفكر أم واقعيته ـ سالم، التحليل العلمي للدعاية ـ زكريا، العرب والثقافة والتاريخ حوار مع فكر عبدالله العروي في ضوء كتابه الأخير.

☐ عدد ٣، ١٩٨٤

بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ هدية، السلطة والشرعية ـ اسماعيل، الادمان الكحولي، المشكلة المراوغة ـ العبيدي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت ـ جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان، النقيب، التاريخ الجديد والحقائق الخطرة.

☐ عدد ٤، ١٩٨٤

رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية، ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها ـ عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ـ الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي ـ سهاونه/ أبو جابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ ١٩٦١، ١٩٧٦ ـ تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ النقيب، العقلية التآمرية عند العرب.

☐ عدد ١، ١٩٨٥

حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا ـ بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ غبريال، دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت ـ سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٥

حسين/ السليمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي ـ الريحاني/عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي ـ أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية ـ البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية ـ ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسة كأداة للتنمية.

□ عدد ٣، ١٩٨٥

شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة ـ باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية ـ علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ عسكر/ أحمد/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، النقيب، مدخل إلى رواق الهزيمة: دراسة أولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧.

□ عدد ٤، ١٩٨٥

بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي / حالة المرأة العربية الخليجية ـ بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل ـ لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ الريحاني، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين ـ خلف، دراسة نقدية للانماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط ـ علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ موسى، دور التعليم في اعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ـ عبدالله محمود سليمان، في طبيعة الانسان.

□ عدد ١، ١٩٨٦

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت ـ رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين ـ علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصرين العاملين بالوطن العربي ـ أسيرى/ المتوقي، الانتخابات النيابية السادية (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) ـ الثاقب، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ـ ميعادي، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ الفيل، الأمن الغذائي في الكويت ـ بيومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية ـ رضا، حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي.

□ عدد ٢، ١٩٨٦

عبد الحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة ـ عبدالجواد، أهم ملامح التغير النباتي في القرية المصرية في السبعينات ـ رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي ـ الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية ـ الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين ـ رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني ـ شاهين، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية نحو معايير موضوعية ـ عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ـ جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته، مدخل تسويقي. الربيعو، الفكر العربي المعاصر في مواجهة مشكلات الأقليات «أربع رؤى تعبر عن أزمة».

□ عدد ٣، ١٩٨٦

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ـ ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني ـ باشا/الطوبجي، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية ـ زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق ـ سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨ ـ ١٩٨٠)

ـ عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ـ السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ حسين، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ بيومي، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة.

□ عدد ٤، ١٩٨٦
هزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية ـ الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ـ سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع ـ تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث ـ مصطفى، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة ـ المطوع/ عبسي، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ الشيخ/ الخطيب، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث ـ حبيب/ قاسم، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي ـ الراشي، بين اليهودية والصهيونية ـ رضا، فلسفة التربية ومجابهة الأزمات الداخلية للنظام التعليمي.

□ عدد ١، ١٩٨٧
حريق، ازمة التحول الاشتراكي والانماء في مصر ـ عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي ـ منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج ـ علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ـ عيسى / حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب ـ ناجي، تأثير تصميم الأسئلة والحافز غير المادي ـ البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها ـ الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية ـ ربيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الامريكية ـ أبودية، معنى السياسة بين عبدالملك بن مروان ووليم ويلش.

□ عدد ٢، ١٩٨٧
الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الافريقية ـ سليمان، اثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام ـ مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي ـ بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية ـ طاهر/زيتون، اثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية أسئلة امتحاناته المدرسية ـ عيسى، اثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الاطفال ـ ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ـ رفاعي، استخدام فكرة التقويم في مصر ـ عيسى/ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية ـ شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي ـ بنعبد العالي، خلدونية جديدة : حول كتاب تكوين العقل العربي.

الأبحاث:

المناقشات :

المراجعات :

التقارير:

دليل الرسائل الجامعية:

الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الإسكندرية بينها

نبيل جامع
كلية الزراعة ـ جامعة الإسكندرية

مقدمـــة :

تمثل الجامعة صورة من صور المنظمات المعقدة Complex organizations التي تمثل بدروها الأنماط والأشكال التنظيمية المختلفة للعمل الجمعي المجتمعي وبخاصة ما ينطوي عليه ذلك العمل من البناءات التنظيمية الرسمية للمجتمع . ولا شك اليوم في أن معظم النشـاط المجتمعي العصري أصبـح يتم من خلال هـذه المنظمـات لـدرجـة أن العلماء والمجتمعيين أصبحوا يلقبون المجتمع العصري بمجتمع المنظمة ويلقبـون إنسان العصـر بإنسان المنظمة . ولذلك فقد اهتم هؤلاء العلماء بدراسة تلك المنظمات المعقدة وبخاصة أنها تمثل أيضا في محـدوديتها الملحـوظة مجتمعـا مكثفا ومعمـلا غنيا بـديناميـات التنظيم الاجتماعي وتكنولوجيا العمل الجمعي وأساليب الهندسة البشرية .

ومن الجوانب الهامة في دراسة المنظمات المعقدة التقويم العلمي لمدى فعالية هذه المنظمة ومدى نجاحها في تحقيق مهامها . ومن بين النماذج المختلفة لهذا التقويم نموذج الفعالية الهدفية الذي يتخذ الأهداف المنظمية ومدى تحقيقها معيارا للحكم على مدى فعالية هذه المنظمة . وإذا كانت الدراسة الحالية تسعى إلى فهم وتقويم الدور التنموي لجامعة الاسكندرية كأحد أهدافها فإنه بلا شك لا يمكن لذلك أن يتحقق إلا من خلال فهم المركب الكامل لأهداف جامعة الاسكندرية ثم تشخيص وتقويم الوضع النسبي لدورها التنموي بين مكونات هذا المركب الهدفي .

ولقد أوضح أحد الباحثين (جامـع ، ١٩٨٢) في إحدى مقـالاته أن اللوائـح

الرسمية للجامعات غالبا ما تنظوي على فقرات خاصة بأهداف التعليم الجامعي تمثل ما يطلق عليه علماء الاجتماع الأهداف الرسمية أو المنصوصة Official or listed goals هي غالبا ما تكون جذابة أخاذة توحي بالإقناع والكمال والمثالية . ولكن الجامعات وهي بصدد تحقيق تلك الأهداف تنصرف إلى توجيه جهودها نحو غايات محدودة هي ما يطلق عليها الاجتماعيون الأهداف التنفيذية أو الإجرائية وتسمى هذه الظاهرة ظاهرة الإحلال الهدفي Goal displacement ، حيث تعبر عن استبدال الأهداف الرسمية بأهداف تنفيذية محدودة . وبالرغم من انتشار ظاهرة الإحلال الهدفي بين المنظمات الاجتماعية المختلفة إلا أن حدة هذه الظاهرة تتباين من منظمة إلى أخرى ، وتؤثر هذه الظاهرة بدورها على مدى تحقيق الأهداف الرسمية وعلى الاتساق بين واقعية أداء ووجوبية تنفيذ هذه الأهداف.

وفيما يلي مثال للأهداف الرسمية لإحدى الجامعات العصرية (SUNYAB 1967):

١ ـ سوف تستمر الجامعة في التطور كإحدى المراكز العلمية الوطنية العريقة في ظل اعتناقها لمبدأ تطوير المعرفة من خلال البحث والتدريس في مجالات أكاديمية مختارة .

٢ ـ سوف تستمر الجامعة في التزامها الذي تنطوي عليه مطامح مركز دراستها العليا والذي يتعلق بتكوين كل نوع قيم للدراسات السفلى يتسم بالخصال الأكاديمية المتطورة التي يمارس الفرد من خلالها تحدي قدراته وتطوير حدوده نحو النمو الشخصي والثقافي ، بالإضافة إلى تكوين فرع قيم للتعليم المستمر مؤمن بفكرة أبدية التعليم واستمراريته .

٣ ـ سوف تعمل الجامعة من خلال فروعها الرئيسة للدراسات السفلى والدراسات العليا[1] بالإضافة إلى فرع التعليم المهني المستمر على الحفاظ على القوة الأكاديمية الموجودة على تطوير المأمول منها وإنشاء ما يعتقد أنه هام للجامعة والمجتمع من مجالات علمية .

٤ ـ سوف تستمر الجامعة من خلال برامجها الأكاديمية وسياستها وتنظيمها منفتحة للابتكارات الجديدة حساسة لمتطلبات الهيئة العلمية والطلاب الحاليين والمرتقبين ، وفي نفس الوقت لن تتغاضى عن هدفها الأكاديمي ووعيها بالأساليب الأكثر فعالية في نقل وتطوير المعرفة .

٥ ـ سوف تبقى الجامعة مؤمنة بالحرية الأكاديمية مع إصرارها الدائم على اعتناق مبدأ المسئولية الأكاديمية .

٦ ـ سوف تستمر الجامعة في إدراكها لمدى أهمية البيئة المشجعة للتعلم والتدريس والبحث وسوف تستمر كذلك في تطوير المرافق والخدمات والنماذج الشخصية التي تبعث على

إيجاد هذه البيئة .

٧ ـ سوف تستمر الجامعة في إدراك العلاقة الخاصة القائمة بينها وبين المجتمع والمنطقة المحيطة وسوف تقوم بالخدمة لها من خلال هذه العلاقة حسب قدراتها ومقتضياتها الأكاديمية .

٨ ـ لن ترتبط الجامعة بالأنماط التقليدية للتعليم العالي وستكون دائما على استعداد للعمل انفراديا أو تعاونيا لاستغلال مواردها لإيجاد أنماط جديدة تعمل على جدارة تحقيق مطامحها وأهدافها .

٩ ـ سوف تسعى الجامعة إلى تنظيم وإدارة نفسها بطريقة تحقق أقصى الانتفاع الإنتاجي من خلال استغلال مواردها التي حباها بها المجتمع وذلك لتحقيق تلك الأهداف السابقة .

ويشير المثال السابق للأهداف الرسمية إلى المثالية والجاذبيةوالشمولية لدى محتوى هذه الأهداف ، إلا أن الملاحظة الواقعية لنماذج من جامعات العالم وبخاصة جامعات العالم الثالث تبين أن الأهداف الواقعية لتلك الجامعات تنحصر في مجالي الأنشطة التد ريسية والأنشطة البحثية حيث يتباين التركيز على إحداها من جامعة إلى أخرى ، فبينما تهتم جامعات أوروبا بالتركيز على الأنشطة البحثية تهتم جامعات أفريقيا وأمريكا اللاتينية بالأنشطة التدريسية بينما يحدث التوازن بين النوعين من الأنشطة في كثير من الجامعات الأمريكية .

وعموما فإن الوضع الحالي للتعليم العالي الجامعي يبدو أنه لا يتعدى كثيراً الاهتمام بنوعي الأنشطة التدريسية والبحثية ، وتقف الجامعات قاصرة عن الإسهام والمواءمة مع التطور المقتصدي والمجتمعي لأوطانها وذلك لانعدام أو خلخلة الروابط التنظيمية بين الجامعة والمجتمع ، تلك الخلخلة الناتجة أما عن قصور في تخطيط وتنظيم وإدارة التعليم الجامعي أو لانعدام الثقة بين المسئولين عن الهيئات التنفيذية المجتمعية من ناحية والجامعيين من ناحية أخرى الذين غالبا ما يهتمون بالأكاديمية البحتة والبعد عن التفكير التطبيقي العلمي أو بالسعي وراء مكتسبات شخصية مادية كانت أم معنوية ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود طلب حقيقي فعال على الخدمة الإرشاديةالجامعية في كثير من بلدان العالم الثالث نتيجة لعدم تأسيس التبريريةوعدم اعتناق المنهج الفكري العلمي كأسلوب لمواجهة المشكلات المجتمعية وانشغال كبار المسئولين في هذه البلدان في ابتكار مختلف الأساليب للحفاظ على مناهجهم وما يرتبط بهم من مقادير عالية نسبيا من المكافآت الاقتصادية والاجتماعية .

وكثيراما يسمع المؤتمرون في مؤتمراتهم ، وكثيرا ما يقرأ القارئون في مطبوعاتهم أن الجامعة تهدف بصورة عامة إلى تحقيق ثلاثة أهداف شاملة هي التعليم والبحث والإرشاد . ولكن مثل هذا القول لا يساعد كثيرا في التعميق في كل من هذه العلميات ، تعليم من ، ولماذا ؟ وكيف ؟ وبحث ماذا ، وإرشاد من وكيف ؟ كل هذه وغيرها تساؤلات يقصر عن الإجابة عليها نموذج ثالوث التعليم والبحث والإرشاد شائع الانتشار في الأوساط الجامعية . ولذلك سوف تتخذ هذه الدراسة نموذجا للأهداف الجامعية يتكون من خمسة عناصر أساسية هي :

١ ــ التعليم والتربية الطلابية .
٢ ــ تطوير الهيئة العلمية .
٣ ــ الأنشطة البحثية والدراسات العلوية .
٤ ــ التنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي .
٥ ــ الإدارة الجامعية الرشيدة .

وفيما يلي ذكر لكل من البنود الهدفية الفرعية المكونة لكل من هذه العناصر الأساسية[٢].

أولا : التعليم والتربية الطلابية : وينطوي على :

١ ــ تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطالب .
٢ ــ تنمية الخصال الشخصية للطالب .
٣ ــ تطوير وترشيد العادات الاستهلاكية للطالب .
٤ ــ العمل على انفتاح الطالب على الأفكار الكبرى لعظماء التاريخ .
٥ ــ تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي .
٦ ــ إمداد الطالب بالمهارات والخبرات .
٧ ــ إعداد طالب ذي شخصية متكاملة .
٨ ــ تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسئولية .
٩ ــ مساعدة الطلاب على تنمية الموضوعية في النظر لأنفسهم .
١٠ ــ إعداد الطلاب لتعلم مهن مفيدة .
١١ ــ حماية وتوفير حق الطلاب في الاطلاع والبحث .
١٢ ــ تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي .
١٣ ــ تدريب الطلاب على المهن والحرف .

١٤ ـ تطوير البيئة والظروف المشجعة للتعلم والتدريس والبحث .
١٥ ـ قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة .
١٦ ـ التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية .
١٧ ـ حماية حقوق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي .
١٨ ـ العمل على تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية .
١٩ ـ استمرار الأنشطة التربوية للطلاب في فترة الصيف .

ثانيا : تطوير الهيئة العلمية : وينطوي على :

١ ـ المحافظة على أعضاء هيئة التدريس من الهجرة .
٢ ـ تحقيق رغبات الهيئة العلمية في القضايا الجامعية .
٣ ـ حماية حقوق أعضاء هيئة التدريس .
٤ ـ تعميق انتماء هيئة التدريس إلى الجامعة .
٥ ـ جعل الجامعة مكانا فسيحا لممارسة أعضاء هيئة التدريس لمهامهم .
٦ ـ التأكد من أن المرتبات والمكافآت تمكّن عضو هيئة التدريس من تطوير مهنته .

ثالثا : الأنشطة البحثية والدراسات العلوية : وتنطوي على :

١ ـ القيام بالبحوث البحتة أو الأساسية .
٢ ـ إجراء البحوث التطبيقية .
٣ ـ دعم الميزانيات لتمويل البحوث العلمية .
٤ ـ تشجيع اختيار موضوعات للبحث بواسطة الطلاب .
٥ ـ تشجيع طريقةالبحوث الفريقية(مجموعة تخصصات) .
٦ ـ تشجيع الطلاب على تكملة دراستهم العليا .

رابعا : التنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي : وينطوي على :

١ ـ المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية .
٢ ـ المشاركة المنظمة مع المحافظة والحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات .
٣ ـ تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في إجراء البحوث .
٤ ـ الارتباط مع الهيئات الحكومية المحلية لتطوير المجتمع المحلي .
٥ ـ الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والقومية .

٦ ـ متابعة تنفيذ نتائج البحوث .
٧ ـ نشر الأفكار التي تغير المجتمع .
٨ ـ مساعدة المواطنين من خلال النصيحة والإرشاد .
٩ ـ تطوير القيادة الثقافية والحضارية لمجتمع الاسكندرية .
١٠ ـ تدريب القيادات الإدارية والفنية والتعليمية بالمجتمع .
١١ ـ الإسهام الإيجابي في ترجمة ونشر الكتب والمجلات العلمية .
١٢ ـ دعم الأنشطة الثقافية الجماهيرية بالمجتمع المحلي .
١٣ ـ الاستجابة للبيئة المتغيرة .
١٤ ـ أن تكون الجامعة مركزا لحفظ التراث الثقافي .

خامسا : الإدارة الجامعية الرشيدة : وتنطوي على :

١ ـ اشتراك الطلاب في حكم وإدارة الجامعة .
٢ ـ التأكد من كفاءة وجدارة القائمين بإدارة الجامعة .
٣ ـ تأكيد ديمقراطية القيادة في الإدارة الجامعية .
٤ ـ إشراك أعضاء هيئة التدريس في إدارة الجامعة .
٥ ـ خفض التكاليف من خلال الاستخدام الأمثل للمكان والزمان .
٦ ـ التأكد من أن المرتبات والمكافآت تتناسب مع إسهام الشخص .
٧ ـ الاهتمام بتقويم الأداء الجامعي بصفة مستمرة .
٨ ـ الارتفاع بمعايير الإنجاز الجامعي لجميع ما تقدمه الجامعة من برامج .
٩ ـ كسب ثقة الهيئات الممولة .
١٠ ـ الحفاظ على التوافق بين الكليات والأقسام .
١١ ـ رفع درجة انتماء الهيئة العلمية والعاملين والطلاب للجامعة .
١٢ ـ الحفاظ على النوعية الصالحة في جميع برامج الجامعة .
١٣ ـ الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير .

الأهـداف :

أولا : تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الأهداف الخاصة بجامعة الإسكندرية بمكوناتها الخمسة وبنودها الفرعية الثمانية والخمسين سابقة الذكر ، وتحديد مدى فعالية الجامعة في تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال تحديد الفجوة التخلفية بين واقع الأداء ووجوبية التنفيذ لكل من هذه الأهداف الفرعية ، فكلما زادت هذه الفجوة دل ذلك على

انخفاض فعالية الجامعية في تحقيق أهدافها . ومن خلال هذا التقويم يمكن التوصل إلى تشخيص الوضع النسبي للدور التنموي والإشعاعي للجامعة كهدف ضمن أهدافها الخمسة الأساسية وبالتالي تقويم مدى إسهامها في عملية التنمية الوطنية المحلية .

ثانيا : ليس من المهم فقط تحديد مدى فعالية الجامعة بالنسبة لمدى تحقيقها لكل من أهدافها وإنما من الضروري كذلك تشخيص مدى سلامة وضع الأولويات بالنسبة لتحقيق هذه الأهداف . وبمعنى آخر فإنه من الضروري أن تدرك الجامعة مدى أهمية كل من هذه الأهداف وبالتالي توجه جهودها ومخصصاتها وأولوياتها توجيها سليما ينال فيه الهدف الأكثر أهمية قدرا أكبر من الاهتمام والجهد والمخصصات ، وهذا هو ما سبق أن أطلق عليه الاتساق الهدفي بين واقع الأداء ووجوبية التنفيذ .

ثالثا : تشخيص الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بصورة تفصيلية سواء كان ذلك من خلال البيانات الثانوية والمعلومات المتوافرة بإدارة الجامعة وكلياتها أو من خلال التقويم الفكري والنشاط الفعلي لأعضاء هيئة التدريس أنفسهم من خلال استطلاع آراء الطلاب الدارسين بالجامعة .

المنهج :

اعتمد هذا البحث في تحقيق أهدافه على تقويمات أعضاء الهيئة العلمية وعلى تقويمات الطلاب الدارسين بالجامعة وعلى البيانات الثانوية والمعلومات المتوافرة بالإدارات الجامعية وذلك كله لتشخيص مدى فعالية الجامعة في تحقيق مختلف أهدافها بما فيها دور الجامعة في التنمية ، وكذلك لتشخيص مدى سلامة ترتيب الأولويات الخاصة بتحقيق هذه الأهداف .

أولا : العينة البحثية : بالنسبة لعينة أعضاء الهيئة العلمية (أعضاء هيئة التدريس) استهدف البحث الحصول على عينة مقدارها ١١٠ أعضاء هيئة التدريس تمثل حوالي ١٠٪ من جملة أعضاء الهيئة العلمية بالجامعة من فئتي الأساتذة والأساتذة المساعدين البالغ عددهم ١٠٧١ شخصا الذين هم أكثر خبرة وإسهاما في التنمية . ولكن المفاجأة التي لم تكن متوقعة على الإطلاق هي نسبة الاستجابة المتدنية لهذه الفئة بالرغم من فهمها لأهمية الأبحاث العلمية لدرجة أن الباحثين جامعي البيانات وهم من المعيدين والمدرسين المساعدين بالجامعة قد كرروا المقابلة الشخصية لبعض الأساتذة أفراد العينة أكثر من أربع مرات ولم يتمكنوا من ملء استمارة الاستبيان الخاصة بهم . ولذلك فبعد جهد كبير أمكن الحصول على مائة استجابة صالحة للتحليل الإحصائي معظمها من كليتي الآداب

والزراعة . ومما يلاحظ بشكل واضح هو أن هذه العينة من الأساتذة هم المهتمون بالتعليم الجامعي والأكثر إسهاما في التنمية المجتمعية . أما بالنسبة للعينة الطلابية فهي تتكون من ٨٨٠ طالبا وطالبة من طلاب السنتين الأولى والرابعة بكليتي الزراعة والآداب بنسبة حوالي ١٣٪ من مجموع طلاب الفرقتين الأولى والرابعة .

ثانيا : القياس الكمي والتحليل الإحصائي للمتغيرات البحثية : تتمثل متغيرات هذه الدراسة في ثمانية وخمسين هدفا فرعيا تكون في مجموعها خمس مجموعات رئيسة من الأهداف الجامعية هي : التعليم والتربية الطلابية ، تطوير الهيئة العلمية ، الأنشطة البحثية والدراسات العليا ، التنمية المجتعية والإشعاع الثقافي ، وأخيرا الإدارة الجامعية الرشيدة . وبالرجوع إلى استمارة أهداف التعليم الجامعي وفعاليته في تنمية المجتمع يتضح كيفية قياس كل من الأهداف الفرعية التفصيلية للمجموعات الخمس السابقة . ويعتمد قياس كل هدف على تقويم عضو هيئة التدريس لدرجة أهمية هذا الهدف كما تتبين له من السلوك الفعلي للجامعة نحو تحقيقه هذا من ناحية ، وكما يجب أن تكون هذه الأهمية في تقديره من ناحية أخرى . وبمعنى آخر فإن عضو هيئة التدريس يشخص من وجهة نظره واقعية الأداء الفعلي من ناحية ووجوبية التنفيذ من ناحية أخرى محددا بذلك تقويما للواقع وتقويما للواجب فيما يتعلق بأهمية كل من الأهداف الجامعية . وفيما يلي مثال لقياس أحد هذه البنود وهو « مشاركة الجامعة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية » .

الهدف	الواقع والواجب	درجة أهمية الهدف					
		على أقصى درجة من الأهمية	ذو أهمية عظيمة	ذو أهمية متوسطة	قليل الأهمية	غير هام	لا أعرف
مشاركة الجامعة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	ما هو قائم	√	–	–	–	–	–
	ما يجب أن يكون	–	–	–	–	√	–

فإذا رأى عضو الهيئة العلمية في هذا المثال أن الجامعة في سلوكها الواقعي القائم فعلا تسعى إلى المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنظر

إلى هذا الهدف على أنه « على أقصى درجة من الأهمية » فإنه يضع علامة V في المكان المبين بالجدول أعلاه ويعطى هذا التقويم أعلى درجة أهمية وهي ٠٥ وإذا رأى عضو الهيئة العلمية أن هذا الهدف لا يجب أن يكون مهما في تقويمه الشخصي فإنه يضع علامة V كما هو مبين بالجدول أمام « ما يجب أن يكون » وتحت « غير هام » ويعطى هذا التقويم أدنى درجة أهمية وهي ٠١ وعلى ذلك فإن مقياس درجة أهمية الأهداف الجامعية يتراوح ما بين ١ ـ ٥ يكون فيها غير هام ١ وقليل الأهمية ٢ ، وذا أهمية متوسطة ٣ ، وذا اهمية عظيمة ٤ ، وعلى أقصى درجة من الأهمية ٥ .

ومن خلال القياس السابق للأهداف الجامعية يمكن تقويم مدى فعالية جامعة الإسكندرية في تحقيق أهدافها ودرجة الاتساق بين واقع أدائها ووجوبية تنفيذها كما يلي :

١ ــ **مدى فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها** : يمكن قياس هذا المتغير كما يلي :

أ ـ حساب متوسط درجة اهتمام الجامعة بأي هدف معين واقعيا .
ب ـ حساب متوسط درجة اهتمام الجامعة بنفس الهدف وجوبيا .
جـ ـ حساب الفرق بين المتوسطين لتقدير الحجم المطلق للفجوة بين واقعية أداء ووجوبية تنفيذ الهدف .
د ـ حساب درجة المعنوية الإحصائية لهذا الفرق أو تلك الفجوة .
هـ ـ تقدير الرتبة النسبية لهذه الفجوة من خلال حساب رتبتها المئينية Percentile rank أو الرتبة المئينية للفرق بين الوسطين المذكور أعلاه في جـ .

٢ ــ **درجة الاتساق والتواؤم بين الأهمية الواقعية والأهمية الوجوبية للأهداف الجامعية** : وقد تم تقدير هذه الدرجة كما يلي .

أ ـ حساب متوسط درجة اهتمام الجامعة بأي هدف معين واقعيا .
ب ـ حساب رتبة هذا المتوسط بالنسبة لبقية متوسطات بقية الأهداف حيث سوف تتراوح هذه الرتبة بين ١ ـ ٥٨ .
جـ ـ حساب متوسط درجة اهتمام الجامعة بنفس الهدف أ وجوبيا .
د ـ حساب رتبة هذا المتوسط (في جـ) بالنسبة لبقية متوسطات بقية الأهداف حيث سوف تتراوح هذه الرتبة أيضا من ١ ـ ٥٨ .
هـ ـ بعد حساب رتب متوسطات جميع الأهداف واقعيا ووجوبيا يحسب مربع الفرق بين الرتب ويجري تقدير معامل سبير مان للارتباط الرتبي Spearman's rank order correlation cofficient كالمعتاد .

وبطبيعة الحال إذا ثبتت المعنوية الإحصائية لهذا المعامل بالإشارة الموجبة (+) دل ذلك على وجود اتساق فعلي بين ترتيب أهمية الأهداف الجامعية واقعيا ووجوبيا وبالتالي وجوداتساق وتواؤم بين الأولويات الهدفية الفعلية والأولويات الهدفية الوجوبية وذلك من وجهة نظر الفئة العلمية بالجامعة أعضاء هيئة تدريسها . أما إذا ثبتت المعنوية الإحصائية لهذا المعامل بالإشارة السالبة (-) فإن ذلك ليدل على وجود تعارض وتناقض وتقاطب عكسي بين الأولويات الهدفية الفعلية والأولويات الهدفية الوجوبية . أما إذا لم يكن هذا المعامل معنويا على الإطلاق فإن ذلك يدل على عشوائية العلاقة بين الأولويات الهدفيةالفعلية والأولويات الهدفية الوجوبية حيث يعني ذلك عدم وجود اتساق من ناحية أو تعارض من ناحية أخرى بين واقعية الأولويات الهدفية ووجوبيتها .

وأما بالنسبة للطلاب فقد تم استطلاع آرائهم من خلال السؤال التاسع باستبيان الشباب والجامعة حول مدى تحقيق نظام التعليم الجامعي الحالي لكل من الأهداف الجامعية التالية :

أ ــ تخريج أجيال واعية مثقفة .
ب ــ تربية نشء قادر على تحمل المسئولية .
جـ ـ تنمية الوعي السياسي لدى الشباب .
د ـ تمهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل .
هـ ـ تنمية القدرة على الابتكار والتجديد .
و ـ توفير المهارات والكوادر اللازمة للاقتصاد الوطني .
ز ـ منح الاحترام للحرف والأعمال اليدوية .
ح ـ وضع حاجات المجتمع الفعلية في الاعتبار .
ط ـ رفع المستوى الأخلاقي للشباب .
ي ـ توضيح مشاكل المجتمع للمسئولين .
ك ـ الإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية .
ل ـ الرفع من قيمة العلم والعلماء في مصر .
م ـ تنمية الشعور بالانتماء والوطنية .
ن ـ ترشيد العلاقة بين الجنسين .

أما بالنسبة للدور التنموي لجامعة الإسكندرية كهدف منفصل فقد تم التركيز والتعرف عليه من خلال استبيان الأنشطة الفعلية لأعضاء الهيئة العلمية سواء كان ذلك من خلال الاستبيان الخاص بهم أو من خلال الأنشطة المسجلة بإدارات الجامعة والكليات

المختلفة . هذا بالإضافة إلى الأنشطة الخاصة بالأجهزة أو الوحدات ذات الطابع الخاص التابعة للجامعة والتي تهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته بمختلف الوسائل .

النتائج

أولاً : مدى فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها :

لقد كان تقويم أعضاء الهيئة العلمية بالجامعة هو معيار قياس مدى فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها ، وقد ترجمت هذه الأهداف إلى خمس مجموعات رئيسة تنطوي في مجملها على ثمانية وخمسين هدفا فرعيا . وربما يود القارىء بادىء ذي بدء أن يتعرف على الأهداف الرسمية للجامعات المصرية بما فيها جامعة الإسكندرية حيث تنص المادة ١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على هذه الأهداف بصورة شاملة كما يلي:

> المادة (١) : تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمةالمجتمع والارتقاء به حضاريا ، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمختصين والخبراء والفنيين والخبراء في مختلف المجالات ، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكي ووضع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية . وتعتبر الجامعات بذلك معقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته ، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية . وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية . وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الروابط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج .

ولوضع هذه الأهداف الرسمية التحديدية موضع التحقق أو الاختيار الامبريقي فقد تم تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسة هي :

١ ــ أهداف تتعلق بالتعليم والتربية الطلابية الجامعية .
٢ ــ أهداف تتعلق بتطوير الهيئة العلمية .
٣ ــ أهداف تتعلق بالتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي .
٤ ــ أهداف تتعلق بالإدارة الجامعية .
٥ ــ أهداف تتعلق بالأنشطة البحثية والدراسات العليا .

وفيما يلي عرض تفصيلي للنتائج البحثية المتعلقة بكل من هذه المجموعات الهدفية الخمس التي ذكرت أعلاه مرتبة تنازليا حسب حجم الفجوة التخلفية بين واقع الأداء ووجوبية التنفيذ بمعنى أن الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية (مجموعة رقم ١) اتسمت بأعلى درجة من التخلف في تحقيقها ، بينما اتسمت الأهداف المتعلقة بالأنشطة البحثية والدراسات العلوية (مجموعة رقم ٥) بأدنى درجة من التخلف أو بمعنى آخر اتسمت بأعلى درجة من النجاح في تحقيقها . ويتضح ذلك إذا نظرنا إلى المتوسط العام لمتوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف واقعيا ووجوبيا في الجدول من ١ ـ ٥ لمجموعات الأهداف الخمس ويمكن حساب النسبة المئوية لمدى نجاح الجامعة في تحقيق كل من هذه المجموعات الهدفية الخمس وذلك بالمعادلة التالية :

النسبة المئوية لمدى نجاح الجامعة في تحقيق الهدف

$$\frac{\text{المتوسط العام لدرجة اهتمام الجامعة بالهدف واقعيا}}{\text{المتوسط العام لدرجة اهتمام الجامعة بالهدف وجوبيا}} \times ١٠٠$$

فلو طبقت هذه المعادلة على المتوسط العام الخاص بالمجموعات الهدفية الخمس يتضح ما يلي :

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بتعليم وتربية الطلاب = ٤٨,٣٦

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس = ٤٩,١٨

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي = ٥٠,١٢

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالإدارة الجامعية الرشيدة = ٥٣,٤٤

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأنشطة البحثية والدراسات العليا = ٥٩,٨٠

ماذا تعني هذه النتائج ؟ تعني أولا أن الجامعة بشهادة خبراء أهلها ـ أعضاء الهيئة العلمية لم تحقق رسالتها بصورة عامة إلا في حدود الخمسين في المائة ، ولا شك أن هذا حكم نسبي ولكنه حكم يعتد به نظرا لأنه حكم يصدر عن حكام عالميين عاشوا وعايشوا جامعات العالم المتقدمة والمتخلفة على السواء ، وهذا لما يؤكد بصورة عامة ضرورة الاهتمام بتطوير الجامعة تلك المؤسسة العلمية التعليمية التربوية التي تمثل معقل المعرفة وعقل المجتمع ، والتي تقود من خلفها بإنتاجها واستثمارها البشري وإشعاعها التنموي كل الأجهزة الإنتاجية والثقافية بالمجتمع المصري العريق . ولا يعقل بطبيعة الحال أن يترك هذا الجهاز الجامعي القيادي يعمل بدرجة « مقبول » التي أوضحتها نتائج هذا البحث ، فإذا كان هو كذلك فماذا يتوقع أن تكون الأجهزة الوطنية المقودة ؟ .

كما تعني هذه النتائج المجملة ثانيا أن أعلى درجات القصور في الجامعة تتواجد في أخطر وأهم مهامها وهي العملية التعليمية التربوية الطلابية ثم يلي ذلك مباشرة القصور في تحقيق الأهداف المتعلقة بأعضاء الهيئة العلمية وهما العنصران البشريان بالجامعة وطرفا العملية التعليمية التربوية الجامعية ، ولذلك يجب أن تكون الغاية الواضحة أمام مطوري التعليم الجامعي هي أن محور التطوير الجامعي يجب أن يتمركز حول الطالب الجامعي وعضو الهيئة العلمية والعلاقة التعليمية التعلمية بينهما .

كما تعني هذه النتائج المجملة ثالثا أن أعضاء الهيئة العلمية في تقويمهم لمدى فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها وضعوا الدور التنموي والإشعاع الثقافي للجامعة في المرتبة الملحة الثالثة بعد العملية التعليمية وتطور الهيئة العلمية . وهذا لما يدل أيضا على رغبة الهيئة العلمية في تطوير الدور التنموي للجامعة بالإضافة إلى تفاؤلهم بالنسبة لإمكانات الجامعة وقدراتها الكامنة التي يمكن استغلالها لتنشيط هذا الدور والارتقاء به .

كما تعني هذه النتائج المجملة رابعا أنه بالرغم من إيمان الهيئة العلمية بالدور التنموي إلا أنه يبدو أنهم لم يروا أن المعوق الرئيس أمام تنشيط هذا الدور التنموي يتمثل في افتقار الجامعة للبحث العلمي حيث اتضح أن الأنشطة البحثية والدراسات العليا كانت تحظى بأعلى درجات النجاح والفاعلية بين المجموعات الهدفية الجامعية الخمس ، وبالتالي فمشكلة الدور التنموي للجامعة لا تتمثل بصورة أساسية في نقص المكتشفات العلمية وإنما هناك عوامل أخرى ربما يكون منها عدم إيمان الجامعة والقائمين عليها من ناحية وكذلك عدم إيمان المنتفعين والعملاء والأجهزة التنفيذية والإنتاجية والثقافية من ناحية أخرى بالدور

التنموي للجامعة وممكناته . هذا بالإضافة إلى ضعف نظم الإرشاد الجامعي والتنفيذي ، وربما أيضا عدم إيمان المسيسين (واضعي السياسات) والتنفيذيين بالعلم والتفكير العلمي والمنهج العلمي والمكتشفات العلمية كأسلوب للتخطيط والتطوير أولا ولحل المشاكل ثانيا . وتعني هذه الجملة الأخيرة أن المسيسين والمنفذين يجب ألا يلجأوا إلى الجامعات فقط عند ظهور مشكلات أو أمراض اجتماعية أو اقتصادية لديهم متبعين بذلك المنهج العلاجي فقط وإنما يجب أن يجعلوا من التفكير العلمي والمنهج العلمي والمكتشفات العلمية ـ تحت حافز التقدم والتنمية ـ نبراسا لهم في منهجهم القيادي متبعين بذلك المنهج الوقائي والتقدمي ، وتكون المشكلات حينئذ عند حدها الأدنى ولا تصل إلى مرحلة الأزمان والاستعصاء .

كما أظهرت هذه النتائج البحثية المجملة خامسا أن الإدارة الجامعية الرشيدة وإن كانت ليست من الاختصاص المباشر للهيئة العلمية ، وذلك فيما يتعلق بتطلع الهيئة العلمية إلى تطويرها وتحسينها وشعورها بأن فعالية الجامعة في تحقيقها أقل من تلك الخاصة بالبحث العلمي والدراسات العليا وإن كانت أعلى من العملية التعليمية وتطوير الهيئة العلمية والتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي .

وفي النهاية وتعليقا على هذه النتائج المجملة يجب أن نتذكر كعلميين موضوعيين أن هذه التقسيمات الخمس للأهداف الجامعية ليست قاطعة وإنما هي وسيلة للفهم وأسلوب لتبسيط المعلومات المعقدة المتشابكة بدليل أن بعض المجموعات كالتي نالت المرتبة الأولى مثلا وهي العملية التعليمية تنطوي على بنود هدفية نالت المرتبة الأخيرة بين جميع البنود الهدفية حيث لم يزدد فشل الجامعة في تحقيقها لكي تكون جديرة بكونها ضمن المجموعة الهدفية الأولى ، هذا وقد نجحت الجامعة في تحقيقها بل وتعدت المعقول في ذلك وانقلب تأثير النجاح الزائد فيها إلى أن أصبح نقيصة بدلا من كونه مزية كالبند رقم ١٩ جدول ١ المتعلق بهدف « قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة » . وهكذا فإن العرض المجمل لهذه النتائج بالصورة السابقة وإن كان له فائدة الإجمال والنظرة الشمولية إلا أنه يترك التفاصيل الهامة لمجالها الذي سوف ننتقل إليه الآن .

١ ـ مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم والتربية الطلابيةالجامعية :

لقد سبق الإيضاح بأن العملية التعليمية والتربوية بالجامعة كانت تتسم بأدنى درجات النجاح بين المجالات الهدفية الجامعية . وإذا تحدثنا بلغة الفشل ـ بلا حساسية ـ فيمكن القول أن الجامعة لم تفشل في تحقيق العديد من أهدافها بقدر ما فشلت في تحقيق العملية التعليمية التربوية الجامعية . وإن كانت هذه العبارة شاملة خالصة في مظهرها إلا أن النسبية هي القانون المطلق في مفاهيم العقل البشري لجميع حركات هذا الكون .

ولذلك فبفحص تفاصيل هذه العبارة من خلال النتائج الموجودة بالجدول رقم ١ تتضح لنا نسبية هذه العبارة . فبينما نجد أن الجامعة أظهرت أعلى درجة من الفشل في بند « تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي » نجد أنها حققت أعلى درجة من النجاح - أي النقيض الآخر - في بند « قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة » وكذلك إلى حد كبير في « حماية حق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي » . هذا ويجب أن يلاحظ بداية أن الفرق بين درجة الاهتمام الفعلي للجامعة بتحقيق جميع البنود الهدفية التعليمية وبين درجة الاهتمام الواجب تنفيذه لتحقيقها من جانب الجامعة هو فرق جوهري ومعنوي إحصائيا وذلك كما يتضح من معنوية قيم اختبارات لجميع البنود الهدفية للدراسة ، ولكن المقارنة الحالية لمدى نجاح كل من البنود الهدفية هي لغرض استشعار درجة الأهمية النسبية لمحرزات الجامعة وقصوراتها فيما يتعلق بمختلف هذه الأهداف الفرعية .

ولإمكان تبسيط وفهم نتائج هذه الدراسة يمكن الاعتماد على الرتبة المئينية للهدف الفرعي لتقسيم هذه الأهداف لمقدار فشل الجامعة في تحقيقها . فإذا نظرنا إلى الهدف الفرعي رقم ١١ بجدول ١ وهو « تنمية الموضوعية لدى الطلاب عند النظر لأنفسهم » نجد أن رتبة المئينية في العامود الأخير بنفس الجدول - هي ٧٥,٠٠ . ماذا تعني هذه الرتبة ؟ هي تعني أن الجامعة قد فشلت في تحقيق ٢٥٪ من الأهداف الفرعية الأخرى الثمانية والخمسين بدرجة أكبر من فشلها في تحقيق هذا الهدف ، كما تعني أيضا أن الجامعة قد فشلت في تحقيق ٧٥٪ من الأهداف الفرعية الأخرى الثمانية والخمسين بدرجة أقل من فشلها في تحقيق هذا الهدف . ولذلك فيمكن لغرض التبسيط تقسيم درجات الفشل في تحقيق الهدف حسب الرتبة المئينية للفرق بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق أي هدف معين كما يلي :

فشل ذريع في تحقيق هدف معين ...... الرتبة المئينية ٧٥ فأكثر
فشل عال .... رتبة مئينية ٥٠ - أقل من ٧٥
فشل عادي .... رتبة مئينية ٢٥ - أقل من ٥٠
فشل ضعيف .... رتبة مئينية أقل من ٢٥

فإذا نظرنا إلى الجدول رقم ١ المتعلق بمدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم والتربية الطلابية الجامعية نجد أن الجامعة قد فشلت « فشلا ذريعا » في تحقيق معظم الأهداف الفرعية المتعلقة بهذه العملية (١١ هدفا من ١٩) هي بالترتيب التنازلي تبعا لمقدار هذا الفشل : تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي والابتكار ، تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسئولية ، تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي ، التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية ، تنمية الخصال الشخصية الأخلاقية للطالب ، إمداد

الطالب بمهارات واتجاهات القيادة العليا ، تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطالب ، تدريب الطلاب على الحرف العملية المفيدة ، إعداد الطلاب لتعلم مهنة مفيدة ، تطوير وترشيد العادات الاستهلاكية والذوقية للطالب ، وتنمية الموضوعية لدى الطلاب عند النظر لأنفسهم .

هذا وقد فشلت الجامعة « فشلا عاليا » في تحقيق ثلاثة أهداف من التسعة عشر هدفا هي تطوير الظروف المشجعة للتعليم والتدريس والبحث ، إعداد طالب ذي شخصية متكاملة ، توفير حق الطالب في الاطلاع والبحث . ثم أنها قد فشلت أيضا « فشلا عاديا » في تحقيق هدف واحد هو انفتاح الطالب على فكر عظماء التاريخ . وفي النهاية قد فشلت الجامعة فشلا ضعيفا في تحقيق أربعة أهداف فقط من التسعة عشر هدفا هي استمرار الأنشطة التربوية للطلاب في الصيف ، العمل على تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية ، حماية حق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي ، وأخيرا ولكن بصورة سلبية قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة .

ويمكن أن نستخلص من هذه النتائج كلا من المنطويات التالية :

أ ــ ما زال المفهوم الأصيل لمعنى الجامعة والتعليم الجامعي والمتمثل بدرجة بارزة بروز الشمس في وسط النهار في أهداف الجامعة بالمادة ١ من قانون تنظيم الجامعات المصرية ينعكس في استجابات الهيئة العلمية بجامعة الاسكندرية وتقويمها لمدى نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها . هذا المفهوم هو الذي يتمركز حول خصائص الخريج الجامعي وتركزها حول القدرات الفكرية والعلمية والابتكارية والأخلاقية والسيكولوجية والإنسانية بوجه عام وعدم التركيز نسبيا على المهارات الحرفية كما هو الحال في التعليم الوظيفي أو الحرفي إذا ما قورن بالتعليم الجامعي . ويتضح هذا المنطوى في البنود السبعة الأولى بالجدول رقم ١ التي تتربع على قمة الاهتمام لدى الهيئة العلمية والتي ينادى من خلالها إلى ضرورة تدريب الطلاب ومساعدتهم على اعتناق المنهج العلمي وتأسيس المنطقية وتنمية القدرات الإبتكارية وتحمل المسئولية وتنمية ملكات التعلم الذاتي ونبذ أسلوب التطعيم بالملعقة واختيار الطلاب ذوي القدرات العالية أصلا .

للاستمرار في التعليم الجامعي وتنمية الخصال الشخصيةالأخلاقية للطالب وإمداده بمهارات واتجاهات القيادة العليا نظرا لأن الخريج الجامعي هو ـ بل يجب أن يكون ـ الكادر القيادي بالمجتمع .

جدول (١)

تشخيص الهيئة العلمية لمدى فعالية جامعة الإسكندرية في تحقيق الأهداف المتعلقة بتعليم وتربية الطلاب من خلال قياس حجم الفجوة بين درجتي اهتمام الجامعة بهذه الأهداف واقعيا ووجوبيا

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقعيا	وجوبيا	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق
١ ـ تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي والإبتكار	١,٨٢	٤,٨٤	٣,٠٢	٢٥,٤٤	٩٩,١٤
٢ ـ تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسئولية	٢,٠٣	٤,٦٤	٢,٦١	٢٥,٣١	٩٥,٦٩
٣ ـ تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي	١,٨٦	٤,٤٢	٢,٥٦	٢٣,٩٣	٩٣,٩٧
٤ ـ التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية	١,٧٨	٤,٣٤	٢,٥٦	٢٤,٨٥	٩٢,٢٤
٥ ـ تنمية الخصال الشخصية الأخلاقية للطالب	١,٨٨	٤,٢٨	٢,٤٠	٢١,٨٢	٨٧,٠٧
٦ ـ إمداد الطالب بمهارات واتجاهات القيادة العليا	١,٧٣	٤,٠٧	٢,٣٤	١٨,٢٨	٨٥,٣٤
٧ ـ تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطالب	١,٩٢	٤,٢٥	٢,٣٣	٢١,٧٨	٨٣,٦٢
٨ ـ تدريب الطلاب على الحرف العملية المفيـدة	١,٣٣	٣,٦٦	٢,٣٣	١٦,٨٨	٨١,٩٠
٩ ـ إعداد الطلاب لتعلم مهن مفيدة	١,٥٦	٣,٨٨	٢,٣٢	١٦,٨١	٧٨,٤٥
١٠ ـ تطوير وترشيد العادات الاستهلاكية للطالب	١,٥١	٣,٨٠	٢,٢٩	١٨,٤٧	٧٦,٧٢
١١ ـ تنمية الموضوعية لدى الطلاب عند النظر لأنفسهم	١,٨٧	٤,١٦	٢,٢٩	٢٠,٤٥	٧٥,٠٠
١٢ ـ تطوير الظروف المشجعة للتعلم والتدريس والبحث	٢,٠٢	٤,٣١	٢,٢٩	٢٠,٦٩	٧٣,٢٨
١٣ ـ إعداد طالب ذي شخصية متكاملة	١,٩٢	٤,١٥	٢,٢٣	١٧,٧٠	٦٨,١٠
١٤ ـ توفير حق الطالب في الاطلاع والبحث	١,٩٨	٤,١١	٢,١٣	١٨,٦٨	٥٢,٥٩
١٥ ـ انفتاح الطالب على فكر عظماء التاريخ	١,٨٨	٣,٩٣	٢,٠٥	١٦,٥٣	٤٥,٦٩
١٦ ـ استمرار الأنشطة التربوية للطلاب في الصيف	٢,٢١	٣,٧٧	١,٥٦	١٤,٤٤	١٨,١٠
١٧ ـ العمل على تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية	٢,٢١	٣,٦٩	١,٤٨	١٢,٢٣	١٢,٩٣
١٨ ـ حماية حق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي	١,٦٩	٣,٠٤	١,٣٥	١٠,٩٦	٩,٤٨
١٩ ـ قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة	٣,٢٢	٢,١٥	١,٠٧	٦,٢٩	٠,٨٦
المتوسـط العـام	١,٩٢	٣,٩٧	٢,٠٥	١٨,٥٠	٦٤,٧٥

ب ـ تؤكد بقية الأهداف الفرعية الموجودة بالجدول رقم ١ نفس المفهوم السابق إلا أن الهيئة العلمية لا ترى في الأنشطة اللامنهجية نفس القدر من قصور الجامعة في تحقيق الأهداف الأخرى مما يضع أولوية تطوير الأنشطة اللامنجهية في وضع متأخر نسبيا وبخاصة أنها تقع في فئة الفشل الضعيف من قبل الجامعة في تحقيقها.

جـ ـ أكدت الهيئة العلمية الجامعية خطأ سياسة قبول خريجي الثانوية العامة بالجامعة حيث ترى أن الجامعة تستقبل من هؤلاء الخريجين أكثر مما يجب، وبخاصة أنها قد أوضحت من قبل ضرورة التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية. ولاشك أن هذه نقطة جوهرية ومركزية في سياسة التعليم الجامعي المصري، وقد اشتكى منها الكثيرون من القائمين على التعليم الجامعي في مصر. وبالنسبة لهذه النقطة هناك سؤالان حولها: هل التعليم الجامعي سلعة استهلاكية أم أنه عنصر انتاجي ؟ وبمعنى آخر هل هو استجابة لمطالب شعبية على أثر قيم إجتماعية بالية أم هو استثمار صحيح لتخريج كوادر فعالة حقا ؟ والسؤال الثاني: تحت ظروف الإمكانات المحددة الكم × الكيف = ثابت، هل نريد كثرة سطحية من الخريجين الجامعيين أم نريده قلة معطاءة منهم ؟ وبمعنى آخر هل يتساوى ضوء النجوم الكثيرة مع ضوء الشمس القليلة بل الوحيدة ؟ دون الشروع في أية تفاصيل، الإجابة واضحة وهي في صالح الشعب والسياسة والموضوعية. ولا يعتقد أن القرار السياسي بشأنها يستلزم ذلك القدر من الشجاعة كما يتردد على ألسنة الأوساط المهتمة بالتعليم الجامعي.

٢ ـ مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بأعضاء الهيئة العلمية:

لقد مثل الجانب المادي لعضو الهيئة العلمية أبرز الأهداف الفرعية التي فشلت الجامعة فشلا ذريعا في تحقيقه حيث تبلغ الرتبة المئينية للفرق بين واقع الأداء ووجوبية تنفيذ هذا الهدف ٩٧,٤٢ حيث لا يعلوها إلا هدف واحد فقط سبق ذكره وهو «تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي والابتكار». وقد كانت أيضا حماية حق حرية الفكر والبحث والرأي لعضو الهيئة العلمية من فئة الفشل الذريع من جانب الجامعة وذلك كما يتضح من الجدول رقم ٢، وربما ترجع تلك الاستجابة إلى الأحداث السياسية قبل رحيل الرئيس السابق محمد أنور السادات. وأظهرت النتائج البحثية أنه في فئة الفشل العالي وقع هدف «تحقيق رغبات الهيئة العلمية في القضايا الجامعية». وفي فئة الفشل العادي وقعت الأهداف الثلاثة الأخيرة وهي تعميق انتماء هيئة التدريس والعاملين للجامعة والمحافظة على أعضاء هيئة التدريس من الهجرة وافساح الجامعة للفرص التي تسمح

للهيئة العلمية بممارسة مهامها. ولاشك أن هذه النتائج تدل على أن الهيئة العلمية طاقة لا تستغل بكامل أمكاناتها، يعوزها الحافز المادي والاستقلال والحصانة الفكرية والعلمية وتثبطها مشاعر الاغتراب واللامبالاة. وتماما كموضوعية الحكم القضائي فان موضوعية الحكم العلمي وبخاصة في مجالات التعاون مع الأجهزة التنفيذية تتطلب الحصانة المادية والسياسية وهنا لا يمكن أن نساهم حقا في تأسيس التبريرية والإيمان بالمنهج العلمي والعلم والعلماء وهي جميعا من مقتضيات وحتميات التقدم في عصر العلم الذي يعيشه العالم اليوم.

جدول (٢)
تشخيص الهيئة العلمية لمدى فعالية جامعة الاسكندرية
في تحقيق الأهداف بأعضاء هيئة التدريس
من خلال قياس حجم الفجوة بين درجتي اهتمام
الجامعة بهذه الأهداف واقعيا ووجوبيا

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقعيا	وجوبيا	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق
١٦ ـ مساعدة المرتبات على تطوير المهنة وتنمية التخصص	١,٧٨	٤,٥١	٢,٧٣	٢٤,٨٢	٩٧,٤٢
٢ ـ حماية حق حرية الفكر والبحث والرأي	١,٢٣	٤,٤٥	٢,٣٢	١٨,٠٠	٨٠,١٧
٣ ـ تحقيق رغبات الهيئة العلمية في القضايا الجامعية	٢,١٤	٤,٢٧	٢,١٣	١٩,٧٢	٥٤,٣١
٤ ـ تعميق انتماء هيئة التدريس والعاملين للجامعة	٢,١٧	٤,١٣	١,٩٦	١٥,٦٨	٤٠,٥٢
٥ ـ المحافظة على أعضاء هيئة التدريس من الهجرة	٢,٢٣	٤,١٧	١,٩٤	١٥,٥٢	٣٨,٧٩
٦ ـ افساح الجامعة لممارسة المهنية العلمية لمهامها	٢,١٤	٤,٠٨	١,٩٤	١٦,١٧	٣٧,٠٧

٣ ــ مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المجتمعية والاشعاع الثقافي:

أظهرت النتائج البحثية أن أبرز درجات القصور من قبل الجامعة في تحقيق أهدافها قد حدثت بالنسبة للمشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها كانت الهدف الفرعي الوحيد برتبته المئينية ٩٠,٥٢ الذي وقع في فئة الفشل الذريع من قبل الجامعة في تحقيق أهدافها. أما الأهداف الفرعية التي وقعت في فئة الفشل العالي فقد كانت مرتبة ترتيبا تنازليا كما يتضح من جدول (٣) هي: متابعة تنفيذ نتائج البحوث وتوصيات الندوات والمؤتمرات التي تعقدها الجامعة من أجل تنمية المجتمع، الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والقومية وتقويمها علميا قبل وبعد تنفيذها، التجديد والتطور والإستجابة للبيئة المتغيرة، نشر الأفكار التي تغير المجتمع وتطوره سواء كانت أفكارا علمية أو فنية أو سياسية، تدريب الكوادر والقيادات الادارية والفنية والتعليمية بالمجتمع، مساعدة المواطنين مباشرة من خلال النصيحة والاستشارات والبرامج الارشادية وتوفير الامكانات المفيدة وسد الاحتياجات. وأما الأهداف الفرعية التي وقعت في فئة الفشل العادي فقد كانت: المشاركة المنتظمة مع المحافظة والحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات، الارتباط مع الهيئات الحكومية المحلية في لجان لتطوير المجتمع المحلي، دعم الأنشطة الجماهيرية الثقافية بالمجتمع المحلي من خلال الاسهام الايجابي لأعضاء هيئة التدريس في هذا النشاط، كون الجامعة مركزا لحفظ التراث الثقافي الوطني واحيائه، الإسهام الإيجابي في ترجمة وتأليف ونشر الكتب والمجلات العلمية والأدبية والكتب المدرسية. وأخيرا احتوت فئة الفشل الضعيف على هدفين فقط هما تطوير القيادة الثقافية والحضارية لمجتمع الاسكندرية من خلال برامج جامعية فنية ومحاضرات عامة ومناسبات رياضية وأي عروض ومناسبات ثقافية أخرى، وتشجيع التعامل مع الهيئات الدولية من أجل اجراء البحوث العلمية للتنمية.

وتوضح هذه النتائج أن الاتجاه التنموي والاهتمام بالدور الاشعاعي يمثلان اتجاهات إيمانية قوية لدى الهيئة العلمية لجامعة الإسكندرية. فالمقولة القديمة بأن أساتذة الجامعة يعيشون في أبراج عاجية وأنهم هناك ومن يريدهم فليسع إليهم إنما أوضحت بمنطوق النتائج الحالية ذكرى ربما كانت من قبل قائمة. وما توضحه تلك البيانات إن هو إلا فجوة كبيرة بين رغبات وإيمانيات الهيئة العلمية بالتنمية والمشاركة فيها من ناحية السلوك الفعلي والقدرات الحالية للجامعة من ناحية أخرى. وهنا يدق مرة أخرى ناقوس التنظيم والإدارة حيث يتضح الهدف ويتبلور، وذلك بناء على إيمانيات عامة للتنمية حيث لا يتبقى حينئذ إلا تحريك العمل الجمعي المنظم وتخصيص موارده البشرية والمادية

اللازمة. وفي هذا المقام ربما يكون من المعقول كما دار على ألسنة البعض من قبل ضرورة إنشاء وكالة جامعة خاصة للتنمية ليست تكرارا لوكالة الدراسات العليا والبحوث ذات النشاط الداخلي بصورة أساسية وإنما تسعى بصورة خاصة إلى تنشيط الدور التنموي للجامعة.

جدول رقم (٣)

تشخيص الهيئة العلمية لمدى فعالية جامعة الإسكندرية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي من خلال قياس حجم الفجوة بين درجتي اهتمام الجامعة بهذه الأهداف واقعيا ووجوبيا

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقعيا	وجوبيا	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق
١ ـ المشاركة في وضع السياسة الوطنية للتنمية	١,٩٥	٤,٤٤	٢,٤٩	٢٤,٤١	٩٠,٥٢
٢ ـ متابعة تنفيذ نتائج البحوث	١,٩٢	٤,٢٠	٢,٢٨	١٩,٨٣	٧١,٥٥
٣ ـ الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والوطنية	٢,٠٢	٤,٢٣	٢,٢١	٢١,٠٥	٦٤,٦٦
٤ ـ الاستجابة للبيئة المتغيرة	١,٩٢	٤,١٠	٢,١٨	١٨,٤٨	٦٢,٩٣
٥ ـ نشر الأفكار التي تغير المجتمع وتطوره	٢,٠٣	٤,٢١	٢,١٨	٢١,٥٨	٦١,٢١
٦ ـ تدريب القيادات الادارية والفنية والتعليمية بالمجتمع	١,٦٤	٣,٧٩	٢,١٥	١٨,٥٣	٥٦,٠٣
٧ ـ مساعدة المواطنين نصحا وارشادا	١,٩١	٤,٠٤	٢,١٣	١٨,٣٦	٥٠,٨٦
٨ ـ المشاركة المنتظمة مع المحافظة والحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات	٢,٠١	٤,٠٥	٢,٠٤	٢٠,٠٠	٤٣,٩٧

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقعيا	وجوبيا	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق
٩ ـ الإرتباط مع الهيئات الحكومية المحلية لتطوير المجتمع المحلي	٢,٠٣	٤,٠٥	٢,٠٢	١٦,٨٣	٤٢,٢٤
١٠ ـ دعم الأنشطة الثقافية الجماهيرية بالمجتمع المحلي	١,٩٧	٣,٨٥	١,٨٨	١٤,٨٠	٣١,٩٠
١١ ـ أن تكون الجامعة مركزا لحفظ التراث الثقافي	٢,١١	٣,٩٧	١,٨٦	١٤,٦٥	٢٨,٤٩
١٢ ـ الإسهام الإيجابي في ترجمة ونشر الكتب والمجلات	٢,٢٦	٤,٠٨	١,٨٢	١٥,٤٢	٢٥,٠٠
١٣ ـ تطوير القيادة الثقافية والحضارية الإسكندرية	٢,١٧	٣,٧٨	١,٦١	٦,٩١	٢١,٥٥
١٤ ـ تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في اجراء البحوث	٢,٤٨	٣,٩٢	١,٤٤	١١,٦١	١١,٢١

ومما يوضح شعور الهيئة العلمية بالإنعزال النسبي عن المجتمع وبالتالي عدم إتاحة الفرصة لهم للإسهام الفعال في التنمية الوطنية والمجتمعية المحلية ما يوضحه الجدول رقم(٤) من مدى تأثير مختلف الهيئات على سلوك أعضاء الهيئة العلمية فبينما يؤثر مجلس الجامعة على ٧٩٪ منهم تأثيرا شديدا أو معتدلا، وبينما تؤثر كذلك الهيئات التي تقدم تمويلا للبحوث المشتركة على ٥٤٪ منهم نفس هذا التأثير، نجد أن الحكم المحلي لا يؤثر بذلك التأثير إلا على ١٠٪ منهم فقط، والجهات التنفيذية لحكومة الدولة لا تؤثر إلا على ٣٠٪ منهم فقط، والجهات التشريعية تؤثر على ٢٩٪ فقط، والمؤسسات والشركات لا تؤثر إلا على ١٩٪ منهم فقط، والهيئات الدينية لا تؤثر إلا على ٦٪ منهم فقط.

٤ ــ مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالإدارة الجامعية الرشيدة:

أظهرت النتائج البحثية أن الجامعة فشلت فشلا ذريعا في تحقيق هدف فرعي واحد هو تأكيد ديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة كلما أمكن ذلك، وذلك أن الرتبة المئينية لهذا الهدف الفرعي بلغت ٨٨,٧٩، وهذا يؤكد شعور الهيئة العلمية بمركزية الادارة المرتفعة بالجامعة، ولربما يستدعي ذلك ضرورة اعادة النظر في سلطات القرار وذلك لتجسيد وتحقيق نص المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات التي يذكر من بينها «وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الروابط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج». فإذا كان الاستقالال مكفولا من جانب الدولة للجامعة فمن الأحرى أن تكفل الجامعة نفسها الاستقلال النسبي للأقسام التي هي الوحدات الأساسية للجامعة وذلك حتى تتقلص تلك الفجوة التي شخصتها الهيئة العلمية بين واقعية ووجوبية التنفيذ فيما يتعلق بديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة.

جدول رقم (٤)
توزيع أعضاء الهيئة العلمية تبعا لدرجة تأثيرهم بمختلف الهيئات

الجماعة أو الهيئة المؤثرة	درجة التأثير				
	يؤثر بشدة على عملي	يؤثر تأثيرا معتدلا	يؤثر قليلا	لا يؤثر	المجموع
١ ـ مجلس الجامعة	٣٤	٤٥	١١	١٠	١٠٠
٢ ـ الهيئات التي تقدم تمويلا للبحوث المشتركة	٢٣	٣١	٢٨	١٨	١٠٠
٣ ـ الحكم المحلي	٥	٥	١٨	٧٢	١٠٠
٤ ـ الجهات التنفيذية لحكومة الدولة	١٠	٢٠	٢٧	٤٣	١٠٠
٥ ـ الجهات التشريعية	١٣	١٦	١٥	٥٦	١٠٠
٦ ـ المؤسسات والشركات	٥	١٤	١٥	٦٦	١٠٠
٧ ـ الهيئات الدينية	٣	٣	٧	٨٧	١٠٠

وأما بالنسبة لفئة الفشل العالي فقد انطوت على الأهداف الفرعية التالية وذلك كما يتضح من جدول (٥): تأكيد اعتزاز الأساتذة والعاملين والطلاب بالجامعة، إشراك أعضاء هيئة التدريس في ادارة الجامعة ورسم سياستها، التأكد من أن المرتبات والنصاب التدريسي والمكافآت تتناسب مع إسهام الشخص ونشاطه في تحقيق أهداف الجامعة، استمرار الاهتمام بتقويم الأداء الجامعي، وأما فئة الفشل العادي فقد انطوت على الأهداف الفرعية التالية: التأكد من أن القائمين بادارة الجامعة هم أقدر من يحققون أهدافها بأكفأ الأساليب، ارتفاع معايير الانجاز لجميع برامج الجامعة، خفض التكاليف بقدر الامكان من خلال الاستخدام الأمثل للمكان والوقت وعدم تكرار المقررات الدراسية، والحفاظ على النوعية العالية والامتياز في جميع برامج الجامعة، أما فئة الفشل الضعيف، أو التي تمثل أعلى درجة من النجاح، فقد انطوت على الأهداف الفرعية التالية: الحفاظ على التوافق بين الكليات والأقسام، كسب ثقة الهيئات الممولة والمساعدة لمختلف الأنشطة الجامعية، اشراك الطلاب في حكم وادارة الجامعة وأخيرا الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير.

وفي هذا المجال ربما يكون من المفيد التعرف على آراء الهيئة العلمية حول درجة الانضباط الإداري الجامعي، إذ يتضح من الجدول رقم ٦ أن ٢٩٪ من الهيئة العلمية يعتقدون أن الجامعة تتسم بعدم وجود قواعد على الإطلاق، ويساند هذه النتيجة أن ٥٧٪ منهم أيضا يعتقدون بوجود تساهل عام بالجامعة، ومما ساند ذلك أيضا أن ٢٠٪ منهم فقط يعتقدون بوجود احترام للوائح والقواعد رغم السماح ببعض الاستثناءات النادرة عندما يكون ذلك ملائما. هذا ويعترض ٦٠٪ منهم على وجود احترام اللوائح والقواعد. وعموما فإن ٤٤٪ من الهيئة العلمية يوافقون على التزام الجامعة بالقواعد بينما يعترض ٣٠٪ منهم على ذلك ويقف ٢٧٪ منهم محايدا دون رأي قاطع بالنسبة لهذه القضية. وإذا نظرنا إلى الجدول رقم ٧ يتضح أيضا أنه بينما يرى ٥٨٪ من الهيئة العلمية أن درجة الانضباط الإداري الجامعي مرتفعة أو تميل إلى الارتفاع ما زال هناك ٤٢٪ منهم يرونها منخفضة أو تميل إلى الانخفاض، وهي نسبة ولا شك لا يستهان بها فالأمر ليس مناصفة أو شبه مناصفة.

جدول (٥)
تشخيص الهيئة العلمية لمدى فعالية جامعة الإسكندرية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالإدارة الجامعية الرشيدة من خلال قياس حجم الفجوة بين درجتي اهتمام الجامعة بهذه الأهداف واقعيا ووجوبيا

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقعيا	وجوبيا	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق
١ ـ تأكيد ديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة	١,٩٠	٤,٣٨	٢,٤٨	٢٣,٤٠	٨٨,٧٩
٢ ـ تأكيد اعتزاز الأساتذة والعاملين والطلاب بالجامعة	٢,١٣	٤,٣٧	٢,٢٤	٢١,١٣	٦٩,٨٣
٣ ـ اشتراك أعضاء هيئة التدريس في إدارة الجامعة	٢,١٣	٤,٣٥	٢,٢٢	١٩.٦٥	٦٦,٣٨
٤ ـ مناسبة المرتبات مع إسهام الشخص ونشاطه	١,٩٦	٤,١٣	٢,١٧	١٨,٢٤	٥٩,٤٨
٥ ـ استمرار الاهتمام بتقويم الأداء الجامعي	١,٩٢	٤,٠٩	٢,١٧	١٩,٥٥	٥٧,٧٦
٦ ـ التأكد من كفاءة القائمين بإدارة الجامعة	٢,١٤	٤,٢٣	٢,٠	١٦,٨٦	٤٩,١٤
٧ ـ ارتفاع معايير الإنجاز لجميع برامج الجامعة	٢,٠٩	٤,٠١	١,٩٢	١٥,٨٧	٣٣,٦١
٨ ـ تقليل التكاليف بحسن استخدام المكان والوقت	٢,١٩	٤,٠٧	١,٨٨	١٥,٤١	٣٠,١٧
٩ ـ الحفاظ على النوعية العالية في جميع برامج الجامعة	٢,٢٧	٤,١٣	١,٨٦	١٥,٧٦	٢٦,٧٢
١٠ ـ الحفاظ على التوافق بين الكليات والأقسام	٢,١٢	٣,٨٦	١,٧٤	١٣,٢٨	٢٣,٢٧
١١ ـ كسب ثقة الهيئات الممولة	٢,٢٩	٣,٨٣	١,٥٤	١٠,٦٢	١٦,٣٨
١٢ ـ اشتراك الطلاب في حكم وإدارة الجامعة	١,٦١	٢,٤٤	,٨٣	٥,٦٥	٦,٠٣
١٣ ـ الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير	٢,٥٨	٣,١٧	,٥٩	٣,١٩	٤,٣١
المتوسط العام	٢,١٠	٣,٩٣	١,٨٣	١٥,٢٨	٤٠,٩١

جدول (٦)
توزيع أعضاء الهيئة العلمية تبعا لمواقعهم بالنسبة لبعض معايير الانضباط الإداري الجامعي

قاعـدة السلوك	درجة الموافقة					
	موافق جدا ٪	موافق ٪	محايد ٪	معترض ٪	معترض جدا ٪	المجموع ٪
١ ـ عدم وجود قواعد على الإطلاق	١١	١٨	١٨	٣٨	١٥	١٠٠
٢ ـ وجود تساهل بوجه عام	٢٣	٣٤	١٦	٢٦	١	١٠٠
٣ ـ احترام اللوائح والقواعد ماعدا الاستثناءات الفريدة	٥	١٥	٢٠	٥٥	٥	١٠٠
٤ ـ القواعد هامة جدا والاستثناءات نادرة	٧	٣٤	٢١	٢٨	١٠	١٠٠
٥ ـ التزام الجامعة بالقواعد	١٣	٣٠	٢٧	٢٣	٧	١٠٠

جدول (٧)
توزيع أعضاء الهيئة العلمية لرؤيتهم لدرجة الانضباط الاداري الجامعي (مقياس الانضباط يتراوح بين ٥ ـ ٢٥)

الـرأي	التوزيـــع				المجـمـوع
	٥ ـ ١٠ منخفضة جـدا	١٠ ـ ١٥ منخفضة	١٥ ـ ٢٠ مـرتفعـة	٢٠ ـ ٢٥ مـرتفعـة جـدا	
درجـة الانـضباط	٦	٣٦	٤٤	١٤	١٠٠

ويتضح من هذه النتائج أن الهيئة العلمية بجامعة الإسكندرية تشعر بوجود فجوة كبيرة بين واقع الأداء وما يجب أن يكون عليه فيما يتعلق بالادارة الجامعية حيث يؤكدون على ضرورة المعاني والأماني الادارية الرشيدة التالية مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجة تأكيدها: ديمقراطية الإدارة واستقلال الأقسام، تأكيد روح الإنتماء والإعتزاز لدى أسرة الجامعة بأكملها، كفاية المحفزات المادية، التقويم المستمر والإنضباط، رفع كفاءة مختلف الكوادر والأساليب الإدارية، الإمتياز الأدائي.

٥ ـ مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأنشطة البحثية والدراسات العليا:

أظهرت النتائج البحثية أن جامعة الإسكندرية قد أظهرت أعلى درجة من النجاح أو أدنى درجة من الفشل في تحقيق الأهداف المتعلقة بالدراسات العليا والبحوث حيث بلغت النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق هذه الأهداف ٥٩,٨٪ كما سبق الذكر. ومما يؤكد ذلك أنه لم يدخل أي من هذه الأهداف في فئة الفشل الذريع، كما لم يدخل في فئة الفشل العالي إلا هدف فرعي واحد هو دعم ميزانيات تمويل البحوث العلمية التطبيقية من داخل الجامعة حيث بلغت رتبته المئينية ٦٢,٩٣ وقد انطوت فئة الفشل العادي على هدفين اثنين هما: تشجيع اختيار موضوعات البحوث من جانب الطلاب أو الأساتذة بحيث تكون متصلة مباشرة بمشكلات المجتمع المصري، وإجراء البحوث التطبيقية. أما فئة الفشل الضعيف فقد انطوت على تشجيع طريقة البحث الفريقي، القيام بالبحوث البحتة أو الأساسية، وأخيرا تشجيع الطلاب على تكملة دراساتهم العليا.

جدول رقم (٨)

تشخيص الهيئة العلمية لمدى فعالية جامعة الاسكندرية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأنشطة البحثية والدراسات العلوية من خلال قياس الفجوة بين درجتي اهتمام الجامعة بهذه الأهداف واقعيا ووجوبيا

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقعيا	وجوبيا	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق
١ ـ دعم الميزانيات لتمويل البحوث العلمية	٢,٠٥	٤,٢٥	٢,٢٠	١٩,١٣	٦٢,١٣
٢ ـ تشجيع اختيار الطلاب لبحوثهم	٢,٢١	٤,٢٩	٢,٠٨	٢٠,١٩	٤٧,٤١
٣ ـ اجراء البحوث التطبيقية	٢,٤٥	٤,٣٩	١,٩٤	١٨,٤٧	٣٥,٣٥
٤ ـ تشجيع طريقة البحث الفريقي	٢,٦٤	٤,٢٣	١,٥٩	١٠,٣٣	١٩,٨٣
٥ ـ القيام بالبحوث البحتة والأساسية	٢,٣٤	٣,٥٧	١,٢٣	٧,٨٣	٧,٧٦
٦ ـ تشجيع الطلاب على الدراسات العليا	٢,٥٦	٣,١٣	٠,٥٧	٣,٨٠	٢,٥٩

وبالرغم من هذا الوضع النسبي المتميز للأنشطة البحثية والدراسات العليا إذا ما قورنت بالأنشطة التعليمية والتربوية وأنشطة تطوير وتنشيط الهيئة العلمية والأنشطة التنموية والإشعاعية الثقافية والأنشطة الإدارية ـ إلا أنه يجب أن نتذكر أن تلك الأنشطة البحثية مازالت قاصرة في تقدير الهيئة العلمية وتحتاج أكثر ما تحتاج إلى دعم الميزانيات اللازمة لتمويلها لتوفير الحدود الدنيا من الحوافر والمواد والآلات الضرورية لها.

ثانيا: درجة الإتساق بين الأهمية الواقعية والأهمية الوجوبية للأهداف الجامعية،

يتعلق هذا القسم، كما أوضحنا في منهج البحث، باكتشاف مدى صحة أو سلامة نظام أولويات التحقيق الفعلي الحالي للأهداف الجامعية من خلال مقارنته بنظام الأولويات المثالي أو الذي يجب أن يتحقق وذلك من وجهة نظر الهيئة العلمية هيئة الخبرة العلمية والحكم في هذا البحث. ويوضح الجدول رقم (٩) ترتيب الأهداف الجامعية تبعا لدرجة أهميتها في السلوك الفعلي للجامعة وهي بصدد تحقيقها، وتبعا لدرجة أهميتها الواجبة في تقدير الهيئة العلمية ثم يوضح كذلك الفرق بين الرتبتين أي بين الوضع الحالي والوضع المثالي لدرجة أهمية هذه الأهداف. وبطبيعة الحال كلما قل هذا الفرق بالنسبة لهدف معين كلما دل ذلك على نجاح الجامعة في إعطاء هذا الهدف الأولوية الصحيحة المناسبة له تبعا لدرجة أهميته وشدة الحاجة إليه. وبالتالي فإذا اتسمت جميع الأهداف الفرعية الثمانية والخمسين بانخفاض مثل هذه الفروق كلما دل ذلك على وجود تواؤم أو اتساق أو توافق هدفي بين واقعية الأداء لهذه الأهداف ووجوبية تنفيذها، وحينئذ يمكن القول أن الجامعة على علم بمدى أهمية كل من هذه الأهداف كما وأنها تحسن توجيه مواردها ومخصصاتها لتحقيق هذه الأهداف، وبمعنى آخر يمكن أن يقال حينئذ أن الجامعة تنفذ فعلا الاستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية لتحقيق أهدافها على خير ما يكون. ويكون العكس صحيحا إذا ما ارتفعت الفروق بين رتب أهمية الأهداف واقعيا ووجوبيا، حيث تكون الجامعة حينئذ من الناحية الفعلية توجه اهتمامها ومخصصاتها نحو أهداف معينة بدرجة لا تتناسب مع الأهمية الحقيقية لتلك الأهداف سواء بالزيادة أو النقصان حيث تكون في الحالتين بين الافراط والتفريط أو بين الإهدار والتقصير.

وقد تم ترتيب الأهداف الفرعية الثمانية والخمسين في الجدول رقم (٩) على حسب مقدار الفرق بين رتب أهمية هذه الأهداف واقعيا ووجوبيا. ونظرا لأن هذه الفروق تتراوح ما بين صفر إلى ٥٧ فيمكن تقسيم الأهداف الفرعية الثمانية والخمسين إلى ثلاث مجموعات طول كل منها ١٩ وحدة فرقية تقع في ثلاث فئات من حيث مقدار هذه الفروق هي:

جدول (٩)

درجة الاتساق والتوافق بين أهمية الأهداف الجامعية واقعيا ووجوبيا كما تراها الهيئة العلمية

الأهداف الجامعية	رتبة درجة أهمية الهدف		الفرق بين الرتب
	واقعيا	وجوبيا	
١ ـ اجراء البحوث التطبيقية	٧	٧	صفر
٢ ـ حماية حقوق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي	٥٣	٥٤	١ +
٣ ـ تشجيع اختيار موضوعات للبحث من جانب الطلاب	١٤	١٣	١ -
٤ ـ اشراك الطلاب في حكم وادارة الجامعة	٥٥	٥٧	٢ +
٥ ـ التأكد من كفاءة من يقومون بادارة الجامعة	٢١	١٨	٣ -
٦ ـ تطوير البيئة والظروف المشجعة للتعليم والتدريس والبحث	١٥	١٢	٣ -
٧ ـ المشاركة المنظمة مع الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات	٣٣	٣٦	٣ +
٨ ـ تحقيق رغبات أعضاء هيئة التدريب في القضايا الجامعية	١٩	١٥	٤ -
٩ ـ العمل على تعريض الطالب لأفكار عظماء التاريخ	٤٦	٤١	٥ -
١٠ ـ مساعدة المواطنين من خلال النصيحة والاستشارات	٤٣	٣٨	٥ -
١١ ـ حماية وتوفير حق الطلاب في الاطلاع والبحث	٣٤	٢٩	٥ -
١٢ ـ تدريب الطلاب على المهن والحرف المفيدة	٥٨	٥٢	٦ -
١٣ ـ الارتباط مع الهيئات الحكومية لتطوير المجتمع المحلي	٣١	٣٧	٦ -
١٤ ـ تدريب القيادات الادارية والفنية والتعليمية بالمجتمع	٥٤	٤٨	٦ -
١٥ ـ نشر الأفكار التي تغير المجتمع	٢٩	٢١	٨ -
١٦ ـ التأكد من أن المرتبات والمكافآت تتناسب مع اسهام الشخص	٣٦	٢٨	٨ -
١٧ ـ تعميق انتهاء هيئة التدريس والعاملين للجامعة	١٧	٢٦	٩ +
١٨ ـ الاستجابة للبيئة المتغيرة	٣٩	٣٠	٩ -
١٩ ـ تطوير وترشيد العادات الاستهلاكية والذوقية للطالب	٥٧	٤٧	١٠ -
٢٠ ـ دعم الأنشطة الثقافية الجماهيرية بالمجتمع المحلي	٣٥	٤٥	١٠ -
٢١ ـ الاهتمام باستمرار تقويم الأداء الجامعي	٤١	٣١	١٠ -
٢٢ ـ دعم الميزانيات لتمويل البحوث العلمية	٢٨	١٧	١١ -
٢٣ ـ المحافظة على أعضاء الهيئة العلمية من الهجرة	١١	٢٣	١٢ +
٢٤ ـ جعل الجامعة مكانا فسيحا لممارسة مهام الهيئة العلمية	٢٠	٣٢	١٢ +
٢٥ ـ ارتفاع معايير الانجاز الجامعي لجميع برامج الجامعة	٢٧	٣٩	١٢ +

تابع جدول ٩

الأهداف الجامعية	رتبة درجة أهمية الهدف		الفرق بين الرتب
	واقعيا	وجوبيا	
٢٦ ـ اعداد الطلاب لتعلم مهن مفيدة	٥٦	٤٣	- ١٣
٢٧ ـ الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والقومية	٣٢	١٩	- ١٣
٢٨ ـ كون الجامعة مركزا لحفظ التراث الثقافي	٢٦	٤٠	+ ١٤
٢٩ ـ اشراك الهيئة العلمية في ادارة الجامعة	٢٤	١٠	- ١٤
٣٠ ـ رفع درجة انتماء واعتزاز الأساتذة والعاملين والطلاب بالجامعة	٢٣	٩	- ١٤
٣١ ـ اعداد طالب ذي شخصية متكاملة	٤٠	٢٥	- ١٥
٣٢ ـ امداد الطالب بمهارات وخبرات القيادة العليا	٥٢	٣٤	- ١٨
٣٣ ـ تشجيع طريقة بحث الفريق	٢	٢٠	+ ١٨
٣٤ ـ حماية حقوق أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٣	- ١٩
٣٥ ـ خفض التكاليف بأمثلة استخدام المكان والوقت	١٦	٣٥	+ ١٩
٣٦ ـ الحفاظ على التوافق بين الكليات والأقسام	٢٥	٤٤	+ ١٩
٣٧ ـ متابعة تنفيذ نتائج البحوث	٤٢	٢٢	- ٢٠
٣٨ ـ تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطالب	٣٨	١٦	- ٢٢
٣٩ ـ مساعدة الطلاب على تنمية الموضوعية عند النظر لأنفسهم	٤٧	٢٤	- ٢٣
٤٠ ـ الإسهام الايجابي في ترجمة نشر الكتب والمجلات	١٠	٣٣	+ ٢٣
٤١ ـ الحفاظ على النوعية العالية في جميع برامج الجامعة	٤	٢٧	+ ٢٣
٤٢ ـ تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسئولية	٣٠	٢	- ٢٨
٤٣ ـ تنمية الخصال الشخصية للطالب	٤٥	١٤	- ٣١
٤٤ ـ تطوير القيادة الثقافية والحضارية لمجتمع الإسكندرية	١٨	٤٩	+ ٣١
٤٥ ـ المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية	٣٧	٥	- ٣٢
٤٦ ـ تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في اجراء البحوث	٦	٤٢	+ ٣٦
٤٧ ـ تأكيد ديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة	٤٤	٨	- ٣٦
٤٨ ـ استمرار الأنشطة التربوية للطلاب في فترة الصيف	١٣	٥٠	+ ٣٧
٤٩ ـ كسب ثقة الهيئات الممولة	٩	٤٦	+ ٣٧
٥٠ ـ التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية	٥٠	١١	- ٣٩
٥١ ـ العمل على تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية	١٢	٥١	+ ٣٩
٥٢ ـ تشجيع الطلاب على التعليم الذاتي	٤٨	٦	- ٤٢

تابع جدول ٩

الأهداف الجامعية	رتبة درجة أهمية الهدف		الفرق بين الرتب
	واقياً	وجوبياً	
٥٣ ـ تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي .	٤٩	٤	٤٥-
٥٤ ـ القيام بالبحوث البحتة والأساسية .	٨	٥٣	٤٥+
٥٥ ـ مساعدة مرتبات الهيئة العلمية على تطوير مهنتهم وتخصصهم .	٥١	١	٥٠-
٥٦ ـ تشجيع الطلاب على تكملة دراساتهم العليا .	٥	٥٦	٥١+
٥٧ ـ الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير .	٣	٥٥	٥٢+
٥٨ ـ قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة .	١	٥٨	٥٧+

المجموعة الأولى تقع فروقها بين صفر ـ أقل من ١٩ (٣٣ هدفا)
المجموعة الثانية تقع فروقها بين ١٩ ـ أقل من ٣٨ (١٦ هدفا)
المجموعة الثالثة تقع فروقها بين ٣٨ ـ ٥٧ (٩ أهداف)

وقد أظهرت النتائج البحثية أن المجموعة الأولى من الأهداف هي مجموعة الإتساق الهدفي حيث أن الجامعة تولي كلا من أهدافها الفرعية الإهتمام المتناسب معها والجدير بها حيث اتضح أن معامل سبيرمان للإرتباط الرتبي بين رتب أهميتها الواقعية والوجوبية قد بلغ + ٧٩٥, وهي معنوية على المستوى الاحتمالي ٠١, ، وهذا يعني أن الجامعة على وعي بالأهمية النسبية لأكثر من ٥٠٪ من أهدافها وتوليها فعلا من العمل والإنجاز ما هو جدير بها. ويتربع على رأس هذه المجموعة الهدفية اجراء البحوث التطبيقية بأولوية متقدمة جدا، حماية حقوق الطلاب في العمل السياسي والإجتماعي بأولوية متأخرة جدا، تشجيع اختيار موضوعات بحثية من جانب الطلاب بأولوية متقدمة نسبيا، إشراك الطلاب في حكم وإدارة الجامعة بأولوية متأخرة جدا، التأكد من كفاءة من يقومون بادارة الجامعة بأولوية متقدمة نسبيا، تطوير البيئة والظروف المشجعة للتعلم والتدريس والبحث بأولوية متقدمة، المشاركة المنظمة مع الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات بأولوية متوسطة، تحقيق رغبات أعضاء هيئة التدريس في القضايا الجامعية بأولوية متقدمة نسبيا، العمل على تعريض الطلاب لفكر عظماء التاريخ بأولوية متأخرة، مساعدة المواطنين من

خلال النصيحة والإستشارات بأولوية متأخرة، حماية وتوفير حق الطالب في الإطلاع والبحث بأولوية متوسطة، تدريب الطلاب على المهن والحرف المفيدة بأولوية متأخرة جدا، الإرتباط مع الهيئات الحكومية لتطوير المجتمع المحلي بأولوية متوسطة، تدريب القيادات الإدارية والفنية والتعليمية بالمجتمع بأولوية متأخرة.. الخ (أنظر جدول ٩).

أما المجموعة الثانية فقد اتضح أنها مجموعة تعارض هدفي معنوي حيث وجد أن معامل سبيرمان للإرتباط الرتبي بين رتب أهميتها الواقعية والوجوبية قد بلغ -٥٦٥، وهي قيمة معنوية على المستوى الاحتمالي ٠٥, ، وهذا يعني أن الجامعة ليست على وعي بالأهمية النسبية لأهداف هذه المجموعة أو هي على وعي بها ولكنها لا تجسد ذلك في سلوك فعلي. ومتربع تعارضا على عرض هذه المجموعة كسب ثقة الهيئات الممولة (باهتمام مفرط من الجامعة تأكيد ديمقراطية القيادة والادارة بالجامعة (بتراخٍ شديد من الجامعة)، تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في اجراء البحوث (باهتمام مفرط)، المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية (بتراخٍ شديد من الجامعة)، تنمية الخصال الشخصية للطالب. (بتراخٍ شديد من الجامعة)... الخ.

أما المجموعة الثالثة وهي أخطر هذه المجموعات الثلاث فهي مجموعة التعارض الشديد وهي التي تتجلى فيها أشد الأخطاء الجامعية في تقدير الأهميات ووضع الأولويات للأهداف الجامعية وقد بلغ معامل سبيرمان للإرتباط الرتبي للأهمية الواقعية والوجوبية لأهداف هذه المجموعة – ٩٣٣, وهو مقدار شديد المعنوية على المستوى الإحتمالي ٠١, ٠ ويتربع تعارضا على عرش هذه المجموعة ظاهرة قبول معظم خريجي الثانوية العامة بالجامعة، وهذا يؤكد مرة أخرى ضرورة اعادة النظر بل واتخاذ القرار في تقليص حجم التعليم الجامعي للإرتفاع بنوعية الخريج الجامعي ولتحويل التعليم الجامعي من كونه سلعة استهلاكية ليصبح عنصرا انتاجيا يتواءم فعلا مع حاجات المجتمع والمتطلبات العمالية للمقتصد الوطني ويبدو مثل هذا القرار صحيحا في ظل الظروف المجتمعية الحالية في حين لم يكن ممكنا لمثله أن يكون صحيحا عام ١٩٥٢ وما قبله. ويتربع كذلك على عرش هذه المجموعة «الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير»، حيث يعني ذلك أن الجامعة تتمادى في تحقيق هذا الهدف لدرجة أن ذلك يكسبها طابع المحافظة وعدم التجديد. وتضع الجامعة هذا الهدف سلوكيا في عداد الأولويات المتقدمة(أولوية ٣) بينما تضعه الهيئة العلمية في أولوية متأخرة (رقم ٥٥) وهذا مما يؤكد بصورة واضحة الروح التجديدية والرغبة التقدمية للهيئة العلمية بجامعة الإسكندرية. وهناك أيضا ضمن هذه المجموعة المتعارضة هدف «تشجيع الطلاب على تكملة دراستهم العليا» حيث تهتم به الجامعة اهتماما بالغا (أولوية خامسة) بينما تضعه الهيئة العلمية في أولوية متأخرة

(أولوية ٥٦).

ثم هناك أيضا في هذه المجموعة الشديدة التعارض هدف «مساعدة مرتبات الهيئة العلمية على تطوير مهنتهم وتخصصهم» حيث تضعه الجامعة في أولوية متأخرة (٥١) بينما تضعه الهيئة العلمية في الأولوية الأولى. ولاشك أن النظرة الموضوعية تشير إلى أن عنصر العطاء والانتاج في الجامعة وهي بصدد تحقيق جميع أهدافها هو أعضاء الهيئة العلمية، فلا يعقل أبدا أن تقوم الدولة بصرف مبالغ طائلة لإعداد عضو هيئة التدريس تصل إلى ما بقرب أو يفوق مقدار سبعين ألف جنية استرليني للحصول على الدكتوراه في الخارج ثم يعود ليحارب ويناضل هو وأسرته الكريمة ليجمع حد كفافه بقلق واهدار لطاقته وفكره وعقيدته الوطنية حتى يمر عليه الشهر الطويل لتبدأ رحلة عذاب الشهر الآخر. ودون تكلفة الدولة بأية زيادة في المرتبات أو المكافآت هناك بعض الإجراءات الإدارية أو التنظيمية التي يمكن أن تضيف بعض الراحة في هذا المجال لعضو هيئة التدريس من ضمنها مثلا تحويل ما يحصل عليه فعلا من مكافآت من أي نوع إلى اضافات ثابتة لمرتبه الأصلي. مثل هذا الإجراء لن يكلف الدولة مليما زائدا ولكنه تنظيم إجباري لعضو هيئة التدريس ليعيش حياة ثابتة منتظمة مستقرة على أية حال، حيث كثيرا ما يكون مرتبه فقط هو مورده الوحيد في فترات طويلة من العذاب، وأحيانا أخرى تأتي هذه المكافآت في وقت أو موسم معين تكون مصادر الإنفاق وأفواه الجشعين وتضخم الأسعار جميعها منتظرة أياها لتلتهمها التهام الديناصور لفريسته، ويبقى هو مرة أخرى في رحلة العذاب الطويلة. وبمعنى آخر يمكن أن نجعل من موارد عضو هيئة التدريس الحالية نمطا مستقرا على غرار «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل».

على أنه لا يجب أن ينظر إلى الكلمات السابقة على أنها شكوى والعياذ بالله، ولكنها كلمة الحق والمنطق والإيثار والوطنية، فأعناق مصر والمصريين بأيدي المؤسسة الجامعية التي إن صلحت، مع عوامل أخرى كتأسيس الإيمان بالعلم والأخلاق والإنضباط، صلحت مصر وصلح المصريون وأصبحوا فخار البشر في البسيطة ونعم خلفاء الله في الأرض. وفي هذا المجال لا يجب أن يُنسى القول بأن نفس منطق الحديث السابق يندرج على الخريج الجامعي والموظفين بوجه عام الذين أصبحوا في هذا العصر المادي فرائس للمادية والجشع التجاري والإنفاق التفاخري والمدسوس عليهم رغم أنوفهم وكذلك أيضا أصبحوا فرائس للإقطاع الوظيفي المتربع على عرش النظام الوظيفي الحكومي المصري.

وتنطوي هذه المجموعة الهدفية المتعارضة أيضا على القيام بالبحوث البحتة أو الأساسية، التي توليها الجامعة من الناحية السلوكية أولوية ثامنة أي متقدمة بينما توليها الهيئة العلمية أولوية متأخرة هي الثالثة والخمسون، ما يدل على استغراق الجامعة أكثر من

اللازم في البحوث البحتة وهي التي لا تختلف نتائجها من دولة إلى أخرى، وبالتالي فيمكن استعارتها واستيرادها دون مقابل يذكر من المراجع الأجنبية في مرحلة التنمية الضاغطة الحالية التي يجب أن تهتم وتركز في غضونها على البحوث التطبيقية التي لا يمكن استيرادها بل لابد لها من أن تفصل محليا لتناسب بيئتنا وقيمنا وتركيبنا الإقتصادي والإجتماعي والحضاري الفريد.

ويأتي أيضا في هذه المجموعة الحساسة التي يجب أن تجذب الجهود الإصلاحية بدرجة أكبر من المجموعتين الآخريين السابقتين، هدفان متماثلان في وضع أولويتهما هما: تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي، وتشجيع الطلاب على التعلم الذاتي ونبذ أسلوب التطعيم بالملعقة، حيث توليهما الجامعة أولويات متأخرة - ٤٩، ٤٨ على التوالي - بينما توليهما الهيئة العلمية أوليات متقدمة هي ٤، ٦ على التوالي. ويعني ذلك أن الهيئة العلمية على وعي كامل بحقيقة مهامها التعليمية - كما أظهرت ذلك نفس هذه النتائج من قبل - وبخاصة من خلال تأكيد وتنمية منهج المساعدة الذاتية للطالب ودعم الاستقلالية الفكرية والمسئولية العلمية لديه من خلال الهدفين المذكورين بصفة خاصة، وللحديث فيهما شجون يقصر هذا البحث عن تغطية أبعادها.

ثم يأتي هدفان أخيران في هذه المجموعة الحساسة هما: «العمل على تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية، والتركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية بالجامعة»، حيث تولي الجامعة الأنشطة الطلابية أولوية متقدمة ١٢ على حساب غيرها من أهداف قد تكون أكثر أهمية بينما تعطي الهيئة العلمية أولوية متأخرة ٥١ لهذا الهدف إيمانا منها بأهمية أهداف أخرى. فمثلا كيف يعقل أن تعطي الجامعة إلى تلك الأنشطة الطلابية أولوية متقدمة مقدارها ١٢ بينما تعطي لتشجيع الطلاب على التعلم الذاتي أولوية متأخرة مقدارها ٤٨، وتعطي أيضا لتدريب الطلاب على طرق البحث العلمي أولوية متأخرة أيضا مقدارها ٤٩؟ ولذلك فقد إهتمت الهيئة العلمية أيضا بالتركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية حيث أولته أولوية متقدمة مقدارها ١١ بينما لم تعر الجامعة ذلك الهدف الأهمية الواجبة حيث بلغت أولويته المتأخرة هذه الموضع الخمسين. هذا يستلزم إعادة النظر في اصلاح نظام التنسيق الإجباري المتبع حاليا وإن كان هذا الهدف سوف يتحقق بطبيعته لو تم تقليص حجم الملتحقين بالجامعة كما سبق الذكر وإقصارهم على المتفوقين سواء كان ذلك قبل المرحلة الثانوية بالتوجيه المدرسي أو بعد الثانوية العامة.

ثالثا: تقييم الطلاب لمدى تحقيق أهداف التعليم الجامعي:

يمثل الطلاب الفئة المنتفعة بالتعليم الجامعي، ولذلك كان من الضروري التعرف على آرائهم وتقييماتهم لمدى نجاح التعليم الجامعي في تحقيق بعض الأهداف المرتبطة بهم

بصورة خاصة، وتمثل العينة الطلابية أربع فئات هم: طلاب الفرقة الأولى بكلية الآداب، طلاب الفرقة الأولى بكلية الزراعة، طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب، طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة. ويمكن من خلال فحص الجداول رقم ٧، ٨، ٩ التي تعرض النتائج المتعلقة بهذا الموضوع استخلاص المكتشفات التالية:

١ ـ لقد تبين أن جميع الفئات الأربع من الطلاب يتسمون بنوع من الوسطية الفكرية وعدم الميل لإتخاذ مواقف طرفية بالنسبة لتقويمهم لمدى نجاح التعليم الجامعي في تحقيق أهدافه، حيث أظهرت النتائج البحثية أن حوالي ٤٠٪ من الطلاب يتركون الإجابة «بنعم» أو «لا» ويلجأون إلى «إلى حد ما» وذلك عند سؤالهم «هل نجح التعليم الجامعي في . . . كذا أو كذا؟»، وينقسم الستون في المائة الباقون بالتساوي تقريبا بين الإستجابتين الطرفتين «نعم ولا». في جميع الفئات الطلابية عدا فئة الفرقة الرابعة بكلية الزراعة حيث كانت النسبة بين من قالوا نعم ومن قالوا لا ١ : ٢ تقريبا. وربما يرجع هذا الإتجاه الوسطي الغالب في هذه الإستجابات الطلابية إلى أن التعليم الجامعي قد حقق أهدافه فعليا بدرجة متوسطة، وهذا هو ما اتضح بالفعل من قبل من خلال آراء الهيئة العلمية عندما تبين أن النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بتعليم وتربية الطلاب هي ٤٨,٣٦٪، والخاصة بتطوير أعضاء هيئة التدريس ٤٩,١٨٪، والخاصة بالتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي ٥٠,١٢٪، والخاصة بالإدارة الجامعية الرشيدة ٥٣,٤٤٪، والخاصة بالأنشطة البحثية والدراسات العليا ٥٩,٨٠٪. وقد يكون هذا الإتجاه الوسطي من ناحية أخرى دلالة على عدم نضج المعرفة اللازمة لإتخاذ مواقف متبلورة راسخة أو قد يرجع أيضا إلى عدم اكتمال القدرات الإنتقادية والتحليلية والتحررية أو التقدمية لدى الطلاب بوجه عام، ومما يرجح احتمال صحة هذا التفسير الأخير أن طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة قد مالوا ـ كما سبق الإيضاح ـ إلى اتخاذ الموقف الرافض لنجاح التعليم الجامعي وذلك بالرغم من الإثبات السابق لنجاح التعليم الجامعي بالنسبة لهم بصورة خاصة عندما أظهرت البحثية النمو الجوهري لقدراتهم الانتقادية والتحليلية والتحررية أو التقدمية بدرجة أعلى من أقرانهم طلاب الفرقة الأولى، وأيضا بدرجة أعلى من أقرانهم طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب، الأمر الذي ربما يوضح المقولة الشائعة التي تنص على أن الانسان بازدياد علمه يزداد علما بجهله.

٢ ـ تختص الأهداف الستة الأولى الموضحة بالجداول ١٠، ١١، ١٢ بالعملية التعليمية والتربوية بصورة أساسية، وبفحص الجدول رقم ١١ يتضح أن طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة عند مقارنتهم بطلاب كلية الآداب لا يرون نجاحا ملموسا

جدول رقم (١٠)
آراء الطلاب حول مدى تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه
(الفرقة الأولى آداب والفرقة الأولى زراعة)

الهدف / الرأي	الفرقة الأولى ــ آداب			الفرقة الأولى ــ زراعة		
	نعم ٪	إلى حدما ٪	لا ٪	نعم ٪	إلى حدما ٪	لا ٪
١ ـ تخريج أجيال واعية مثقفة	٢٥,١	٥٧,٧	١٧,٢	١٩,٦	٥٦,٥	٢٣,٩
٢ ـ تربية نشء قادر على تحمل المسئولية	٢٢,٩	٥٤,٢	٢٢,٩	٢٥,٥	٤٧,٨	٢٦,٧
٣ ـ تنمية الوعي السياسي لدى الشباب	٢٠,٠	٣٧,١	٤٢,٩	١٦,٨	٢٩,٩	٥٣,٣
٤ ـ تنمية القدرة على الابتكار والتجديد	٢٨,٦	٤٢,٨	٢٨,٦	٢٢,٣	٥٠,٥	٢٧,٢
٥ ـ الإسهام في رفع المستوى الاخلاقي للشباب	٣٢,٠	٥٠,٣	١٧,٧	٢٨,٣	٤٤,٦	٢٧,١
٦ ـ الإسهام في تنمية الشعور بالإنتماء للوطن	٣٧,١	٤٨,٦	١٤,٣	٤٢,٩	٣٧,٥	١٩,٦
٧ ـ تمهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل	٣١,٤	٤٠,٦	٢٨,٠	٣٣,٧	٤٠,٢	٢٦,١
٨ ـ توفير المهارات والكوادر اللازمة للاقتصاد الوطني	٢٨,٦	٤٨,٦	٢٢,٨	٢٠,١	٤٩,٥	٣٠,٤
٩ ـ منح الاحترام للحرف والأعمال اليدوية	٢٧,٤	٣٨,٣	٣٤,٣	٣٣,٧	٢٤,٤	٤١,٩
١٠ ـ مراعاة الاحتياجات الفعلية للمجتمع	٢٧,٤	٣٨,٣	٣٤,٣	٢٩,٤	٣٦,٤	٣٤,٢
١١ ـ توضيح مشاكل المجتمع للمسئولين	٣٧,٧	٣٨,٩	٢٣,٤	٣١,٥	٣٧,٠	٣١,٥
١٢ ـ الإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية	٢٨,٦	٤٦,٣	٢٥,١	٢٥,٥	٤٨,٩	٢٥,٦
١٣ ـ الرفع من قيمة العلم والعلماء في مصر	٤٩,٧	٣٦,٠	١٤,٣	٥١,١	٣١,٠	١٧,٩
١٤ ـ ترشيد العلاقة بين الجنسين	٤٠,٠	٤٠,٠	٢٠,٠	٣٤,٨	٤١,٨	٢٣,٤
المتوسط العام	٣١,٢	٤٤,١	٢٤,٧	٢٩,٧	٤١,١	٢٩,٢

جدول رقم (١١)

آراء الطلاب حول مدى تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه

(الفرقة الرابعة آداب والفرقة الرابعة زراعة)

الرأي / الهدف	الفرقة الرابعة ـ آداب			الفرقة الرابعة ـ زراعة		
	نعم %	إلى حدما %	لا %	نعم %	إلى حدما %	لا %
١ ـ تخريج أجيال واعية مثقفة	٢٠,٠	٥٦,٦	٢٣,٤	١١,٣	٥٧,٩	٣٠,٨
٢ ـ تربية نشء قادر على تحمل المسئولية	٢٦,٣	٤٩,٧	٢٤,٠	١٥,١	٤١,٥	٤٣,٤
٣ ـ تنمية الوعي السياسي لدى الشباب	١٧,٧	٣٧,٧	٤٤,٦	١٣,٨	٢٨,٣	٥٧,٩
٤ ـ تنمية القدرة على الابتكار والتجديد	٢٠,٦	٤٠,٦	٣٨,٨	١٩,٥	٣٧,٧	٤٢,٨
٥ ـ الإسهام في رفع المستوى الأخلاقي للشباب	٣٢,٠	٤٢,٣	٢٥,٧	٢٢,٠	٤٢,١	٣٥,٩
٦ ـ الإسهام في تنمية الشعور بالانتماء للوطن	٣٣,٧	٤٨,٠	١٨,٣	٣٠,٢	٣٦,٥	٣٣,٣
٧ ـ تمهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل	٣٢,٦	٤٧,٤	٢٠,٠	١٩,٥	٣٤,٠	٤٦,٥
٨ ـ توفير المهارات والكوادر اللازمة للاقتصاد الوطني	١٨,٣	٥٣,١	٢٨,٦	١٥,٧	٤٩,٧	٣٤,٦
٩ ـ منح الاحترام للحرف والأعمال اليدوية	٢٧,٤	٣٢,٠	٤٠,٦	٣٤,٠	٢٩,٦	٣٦,٤
١٠ ـ مراعاة الاحتياجات الفعلية للمجتمع	٢٣,٤	٣٧,٧	٣٨,٩	١٦,٤	٢٥,٢	٥٨,٤
١١ ـ توضيح مشاكل المجتمع للمسئولين	٢٨,٠	٤٦,٩	٢٥,١	٢٢,٦	٣٥,٩	٤١,٥
١٢ ـ الإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية	٢٢,٩	٤٨,٠	٢٩,١	١٣,٢	٤٤,٠	٤٢,٨
١٣ ـ الرفع من قيمة العلم والعلماء في مصر	٤٥,٧	٣٦,٦	١٧,٧	٣٠,٨	٤٤,٠	٢٥,٢
١٤ ـ ترشيد العلاقة بين الجنسين	٤٨,٠	٣٣,٧	١٨,٣	٢٧,٠	٤٦,٠	٢٧,٠
المتوسط العام	٢٨,٣	٤٣,٦	٢٨,١	٢٠,٨	٣٩,٤	٣٩,٨

جدول (١٢)
آراء الطلاب حول مدى تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه
«إجمالي الفرقة الأولى بالعينة وإجمالي الفرقة الرابعة»

الرأي / الهدف	إجمالي الفرقة الأولى			إجمالي الفرقة الرابعة		
	نعم ٪	إلى حدما ٪	لا ٪	نعم ٪	إلى حدما ٪	لا ٪
١ ـ تخريج أجيال واعية مثقفة	٢٢,٣	٥٧,١	٢٠,٦	١٥,٩	٥٧,٢	٢٦,٩
٢ ـ تنمية نشء قادر على تحمل المسئولية	٢٤,٢	٥٢,٠	٢٤,٨	٢١,٠	٤٥,٨	٣٣,٢
٣ ـ تنمية الوعي السياسي لدى الشباب	١٨,٤	٣٣,٤	٤٨,٢	١٥,٩	٣٣,٢	٥٠,٩
٤ ـ تنمية القدرة على الإبتكار والتجديد	٢٥,٣	٤٦,٨	٢٧,٩	٢٠,١	٣٩,٢	٤٠,٧
٥ ـ الاسهام في رفع المستوى الأخلاقي للشباب	٣٠,١	٤٧,٣	٢٢,٦	٢٧,٢	٤٢,٢	٣٠,٦
٦ ـ الإسهام في تنمية الشعور بالانتماء للوطن	٤٠,١	٤٢,٩	١٧,٠	٣٢,٠	٤٢,٥	٢٥,٥
٧ ـ تمهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل	٣٢,٦	٤٠,٤	٢٧,٠	٢٦,٤	٤١,٠	٣٢,٦
٨ ـ توفير المهارات والكوادر اللازمة للاقتصاد الوطني	٢٤,٢	٤٩,١	٢٦,٧	١٧,١	٥١,٥	٣١,٤
٩ ـ منح الاحترام للحرف والأعمال اليدوية	٣٠,٦	٣١,٢	٣٨,٢	٣٠,٦	٣٠,٨	٣٨,٦
١٠ ـ مراعاة الإحتياجات الفعلية للمجتمع	٢٨,٤	٣٧,٣	٣٤,٣	٢٠,١	٣١,٧	٤٨,٢
١١ ـ توضيح مشاكل المجتمع للمسئولين	٣٤,٥	٣٧,٩	٢٧,٦	٢٥,٥	٤١,٦	٣٢,٩
١٢ ـ الإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية	٢٧,١	٤٧,٦	٢٥,٣	١٨,٣	٤٦,١	٣٥,٦
١٣ ـ الرفع من قيمة العلم والعلماء في مصر	٥٠,٤	٣٣,٤	١٦,٢	٣٨,٦	٤٠,١	٢١,٣
١٤ ـ ترشيد العلاقة بين الجنسين	٣٧,٣	٤١,٠	٢١,٧	٣٨,٠	٣٩,٥	٢٢,٥
المتوسط العام	٣٠,٤	٤٢,٦	٢٧,٠	٢٤,٧	٤١,٧	٣٣,٦

من جانب الجامعة في تحقيق هذه الأهداف وبخاصة فيما يتعلق بتربية نشء قادر على تحمل المسئولية وتنمية الوعي السياسي لدى الشباب ورفع المستوى الأخلاقي للشباب وتنمية الشعور بالانتماء للوطن، وهذا يوضح مرة أخرى الارتفاع النسبي للقدرات الإنتقادية لطلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة.

٣ ـ بالنسبة للعلاقات التكاملية بين التأهيل الجامعي ومتطلبات العمالة في المجتمع المصري أوضحت النتائج البحثية عدم اكتمال سلامة هذه العلاقة وبخاصة من وجهة نظر طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة الذين أوضحت نسبة عالية منهم (٥٨,٤٪) أن الجامعة لا تراعي الاحتياجات الفعلية للمجتمع وذلك مقابل ٣٨,٩٪ فقط من طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب. وينطبق نفس هذا النمط من النتائج على قيام الجامعة بتمهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل حيث يعتقد ٤٦,٥٪ من طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة في عدم قيام الجامعة بهذا الهدف بينما لا تصل هذه النسبة إلا إلى ٢٠٪ فقط بين طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب. وهكذا يبدو أن طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة بعد المرور بخبرة التعليم الجامعي قد ازدادوا تشاؤما عن أقرانهم طلاب الفرقة الأولى وعن جميع طلاب كلية الآداب بالنسبة لمناسبة العمل لهم بعد التخرج ووضع الرجل المناسب منهم في المكان المناسب. ولا غرو في ذلك فالحقيقة فعلا حسب تعداد ١٩٧٦ هي أن حوالي خمسة آلاف فقط من ٣٣,٠٠٠ أخصائي زراعي في الجمهورية يعملون في مجال الزراعة وتعمل البقية العظمى من هؤلاء الأخصائيين في مجالات لا تتناسب وتأهيلهم العملي.

٤ ـ مرة أخرى يعرض طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة بدرجة أعلى من أقرانهم طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب وغيرهم موقفا سلبيا بالنسبة لقيام الجامعة بتوضيح مشكلات المجتمع للمسئولين والإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية حيث يتخذ هذا الموقف حوالي ٤٢٪ من هؤلاء الطلاب، هذا بالرغم من الدور الفعال نسبيا الذي تقوم به كلية الزراعة بصفة خاصة في المواجهة العلمية لمشكلة الأمن الغذائي. وربما يرجع ذلك إلى الإتجاه التقدمي الذي يتسم به طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة واضافة إلى ارتفاع مسئوليتهم التطلعية إلى المزيد من الفعالية والنجاح في أداء الجامعة لدورها التنموي لمجتمع الإسكندرية والمجتمع المصري بوجه عام، هذا ولم تبلغ تلك النسبة الرافضة لقيام الجامعة بدورها التنموي بين بقية الطلاب إلا حوالي ٢٥٪ فقط.

الخلاصة :

يتضح من هذه الدراسة أن جامعة الإسكندرية ـ وهي من أعرق وأكفأ الجامعات المصرية ـ لم تتمكن من تحقيق رسالتها بصورة عامة إلا في حدود الخمسين في المائة وذلك على أساس حكم هيئتها العلمية من الأساتذة والأساتذة المساعدين. وقد وضعت تلك الهيئة الدور التنموي والإشعاع الثقافي للجامعة في المرتبة الثالثة بالنسبة لمدى الحاجة إلى تطويره بعد العملية التعليمية التي احتلت المرتبة الأولى في هذا الصدد ثم تطوير الهيئة العلمية نفسها التي احتلت المرتبة الثانية، مما يدل على رغبة الهيئة العلمية في تطوير الدور التنموي للجامعة اضافة إلى تفاؤل أفرادها بالنسبة لإمكانات الجامعة وقدراتها الكامنة التي يمكن استغلالها لتنشيط هذا الدور والإرتقاء به.

وقد اتضح أن معوقات الإنطلاق بالدور التنموي للجامعة لا تتمثل في نقص المعارف أو البحوث العلمية اللازمة نظرا للنجاح الملحوظ في هذا المضمار وإنما تتمثل هذه المعوقات في عوامل أخرى كعدم إيمان الجامعة والقائمين عليها من ناحية وكذلك عدم إيمان المنتفعين والعملاء والأجهزة التنفيذية والإنتاجية والثقافية من ناحية أخرى بالدور التنموي للجامعة وممكناته، إضافة إلى ضعف نظم الإرشاد الجامعي والإرشاد التنفيذي، وربما أيضا لعدم الإيمان الكافي لوضع السياسات والتنفيذيين بالعلم والتفكير العلمي والمنهج العلمي والمكتشفات العلمية كأسلوب للتخطيط والتطوير أولا ثم لحل المشكلات ومواجهتها ثانيا وذلك إيمانا بالمنهج الوقائي قبل المنهج العلاجي للتطوير والتنمية.

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة كذلك مدى إيمان الهيئة العلمية بالإدارة الجامعية الرشيدة، ومطالبتهم بتطويرها باهتمام يفوق البحث العلمي الذي هو من صميم اختصاصاتهم، وبخاصة فيما يتعلق بتأكيد ديمقراطية واستقلال الأقسام، وتأكيد واعتزاز الأساتذة والعاملين والطلاب بالجامعة، وإشراك هيئة التدريس في ادارة الجامعة، وكفاية المحفزات، والتقويم المستمر والإنضباط، ورفع كفاءة مختلف الكوادر، والأساليب الإدارية وارتفاع معايير الإنجاز والإمتياز لجميع برامج الجامعة وغير ذلك.

وأما بالنسبة للعملية التعليمية والتربوية فمازال المفهوم الأصيل لمعنى الجامعة والتعليم الجامعي والذي تؤكد عليه المادة ١ من قانون تنظيم الجامعات المصرية ينعكس في إستجابات الهيئة العلمية بجامعة الإسكندرية، وهو المفهوم الذي يتمركز حول خصائص الخريج الجامعي وتركزها حول القدرات الفكرية والعلمية والإبتكارية والأخلاقية والسيكولوجية والإنسانية بوجه عام، والتركيز نسبيا على المهارات الحرفية كما هو الحال في التعليم الوظيفي أو الفني إذا ما قورن بالتعليم الجامعي. ويتضح ذلك في

وضع البنود التالية على قمة التسعة عشر بندا المتعلقة بالتعليم والتربية والتي فشلت الجامعة في تحقيقها:

١ ـ تدريب الطلاب على اعتناق المهنج العلمي وتأسيس المنطقية وتنمية القدرات الإبتكارية.
٢ ـ تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسئولية.
٣ ـ تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي ونبذ أسلوب التطعيم بالملعقة.
٤ ـ التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية أصلا للاستمرار في التعليم الجامعي.
٥ ـ تنمية الخصال الشخصية الأخلاقية للطالب.
٦ ـ امداد الطالب بمهارات واتجاهات القيادة العليا.
٧ ـ تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطالب.

أما بالنسبة للأهداف المتعلقة بالهيئة العلمية فقد مثل الجانب المادي لعضو الهيئة العلمية أبرز الأهداف الفرعية التي فشلت الجامعة في تحقيقها اضافة الى حماية حق حرية الفكر والبحث والرأي اضافة إلى نتائج أخرى تؤكد أن الهيئة العلمية طاقة لا تستغل بكامل إمكاناتها يعوزها الحافز والإستقرار المادي والإستقلال والحصانة الفكرية والعلمية وتثبطها مشاعر الإغتراب واللامبالاة.

وبالنسبة للجوانب التالية على التوالي الدور التنموي للجامعة فقد إتضح أن أبرز درجات القصور من قبل الجامعة قد حدثت بالنسبة للمشاركة في وضع السياسة والخطط التنموية الوطنية، يليها متابعة تنفيذ البحوث، الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والوطنية، الإستجابة المتغيرة، نشر الأفكار التي تغير المجتمع وتطوره تدريب القيادات الإدارية والفنية والتعليمية في المجتمع، مساعدة المواطنين نصحا وإرشادا، المشاركة المنظمة مع الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات، الإرتباط مع الهيئات الحكومية المحلية لتطوير المجتمع المحلي، دعم الأنشطة الثقافية الجماهيرية في المجتمع وغير ذلك من أنشطة أخرى كانت الجامعة أقل فشلا في تحقيقها مما سبق ذكره. ومن هنا فيقترح ضرورة انشاء وكالة جامعية خاصة للتنمية البيئية تختص بتنشيط الدور التنموي للجامعة وتقوية العلاقات التعاونية بينها وبين الأجهزة المحلية والوطنية التنفيذية.

أما بالنسبة لأولوية الأهداف الجامعية فقد اتضح وجوب رفع الأولوية بالنسبة للأهداف التالية: مرتبات الهيئة العلمية، تدريب الطلاب على البحث العلمي، تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي ونبذ أسلوب التطعيم بالملعقة، قبول طلاب ذوي قدرات

عالية بالجامعة، تأكيد ديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة، المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية وتنمية الخصال الشخصية للطالب. كما اتضح وجوب خفض الأولويات الخاصة بالأهداف التالية: قبول معظم خريجي الثانوية العامة بالجامعة، القيام بالبحوث البحتة، تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية، استمرار الأنشطة الطلابية في فصل الصيف، وكسب ثقة الهيئات الممولة.

الهوامش

(١) الدراسات السفلى هي الدراسات الجامعية الخاصة بمرحلة الليسانس أو البكالوريوس، الدراسات العليا هي الخاصة بمرحلتي الماجستير والدكتوراه.

(٢) لقد تم تكوين هذه الأهداف من تحليل الأهداف العامة للتعليم الجامعي وبخاصة ما يوجد منها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الخاص بتنظيم الجامعات المصرية بالإضافة إلى الملاحظات الشخصية للباحث للأهداف الواقعية للتعليم الجامعي المصري.

المصادر العربية :

المجلس الأعلى للعلوم، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية
١٩٧١ المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي الجامعي، الكتاب الثاني.

اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة
١٩٧٣ المؤتمر العام الثاني، الجامعة العربية والمجتمع المعاصر، البحوث المتقدمة للمؤتمر بجامعة القاهرة.

اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة
١٩٧٢ ندوة عمداء كليات الزراعة بالجامعات العربية، جامعة الاسكندرية، مطبعة جامعة الاسكندرية

جامعة الاسكندرية
١٩٧٩ أبحاث اعادة بناء الإنسان المصري، التقرير الثاني، التعليم والمجتمع، اطار المفهومات والقضايا العامة، مطبعة جامعة الإسكندرية.

دليل جامعة الاسكندرية ١٩٨٢ / ١٩٨٣
١٩٨٣ (العام الاربعون) مطبعة جامعة الاسكندرية

الشاوي، س
١٩٨٢ تعريب التعليم العالي «مشكلات ومقترحات»، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٨.

السباعي، ع
١٩٨١ دور المراكز الجامعية للدراسات العليا والبحوث في النهوض برسالة الجامعات وتحقيق أهداف التنمية القومية، مطبوعات ندوة تطوير التعليم الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.

الجامعة الأمريكية
١٩٦٨ محاضرات العيد المئوي للجامعة الأمريكية في بيروت، الجامعة وإنسان الغد، بيروت.

جامع، م. ن.
١٩٨٢ الاطار التطويري للتعليم الجامعي وعلاقته بالتعليم الزراعي الجامعي السعودي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٨، ص ص ٧٩ - ١٠١.

المصادر الأجنبية

Bowen, H.
1978 Investment in Learning: The Individual and Social Value of American Higher Education. San Fransisco: Jossey-Bass

El-Zalaki, M.M.
1980 "Problems and essential remedial measures in African systems of agricultural extension." Symposium on "Role of Colleges of Agriculture in Agricultural Extension and Rural Development." University of Alexandria (March)

Henderson, A.G. and Henderson, J.G.
1975 Higher Education in America. San Francisco: Jossey-Bass

Hind, R.R.
1971 "Analysis of a faculty: professionalism, evaluation and the authority structure." In J.V. Baldridge (Ed.), Academic Goverance. Berkeley, Calif.: McCutcheon

Hoenack, S.A. and Weiler, W.C.
1977 "A comparison of effects of personnel and enrollment policies on the size and composition of a university's faculty." Journal of Higher Education XLVIII (4)

Kronovet, E. and Shirk, E. (Eds.)
1967 In Pursuit of Awareness: The College Student in the Modern World. New York: Appleton Century Crofts

Jackson, G. and Weathersby, G.
1975 "Individual demand for higher education: a review and analysis of recent empirical studies." Journal of Higher Education 46 (Nov./Dec.)

Parsons; T. and Platt, G.
1973 The American University. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Seabury, P. (Ed.)
1975 Universities in the Western World. New York: Free Press

SUNYAB
1967 Charter of the Future University: Basis for a Flexible and Changing Physical Development. Buffalo, N.Y.: University of New York (27 June)

التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري الكويتي "دراسة تحليلية"

ناصف عبد الخالق جاد
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الكويت

المشكلة:

منذ أكثر من عشرين عاما، والتضخم الوظيفي يمثل مشكلة من مشاكل الادارة العامة الكويتية، ففي عام ١٩٦٣ نجد مجلس الأمة الكويتي في مقام رده على الخطاب الأميري يعرب عن شكره للجهود التي تبذلها الحكومة في دراسة موضوع التضخم الوظيفي بالجهاز الإداري للدولة، وقد شكل المجلس يومها لجنة لجمع المعلومات حول هذه المشكلة[١].

وفي يناير ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ في شأن التحقيق البرلماني واصلاح الجهاز الإداري برئاسة وزير العدل وعضوية أعضاء لجنة جمع المعلومات بمجلس الأمة والمحامي العام، وكان من بين مهام هذه اللجنة وقتئذ «تحديد احتياجات الجهاز الإداري من الموظفين في ضوء البرامج والسياسات التي يقررها مجلس الوزراء ووضع معدلات أداء الوظائف».

كما نجد إحدى اللجان الفرعية التي شكلها مجلس التخطيط[٢] لدراسة تنظيم الجهاز الحكومي توصي في تقرير لها بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٦٤ بما يلي «تعتقد اللجنة بضرورة المباشرة فورا بعد اقرار اطار الهيكل العام للتنظيم الحكومي الجديد إلى دراسة التفاصيل المتعلقة بكل وزارة، ولاسيما التفاصيل المتعلقة بوضع مواصفات محددة واضحة لكل عمل من الأعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاص وزارة معينة أو ادارة، وبيان ما تستلزمه تلك الأعمال بشكل محدد من قوة عاملة وبذلك يمكن تفادي كثير من أخطاء

التضخم الوظيفي والأمور المماثلة».

وبعد أكثر من عشرين عاما[٣]، نجد هذه التوصيات والجهود مرة أخرى، ففي ١٤ أكتوبر ١٩٨٤ صدر قرار مجلس الوزراء الخاص بتشكيل اللجنة العليا لتطوير وتحديث الجهاز الاداري، وقد انبثق عن هذه اللجنة ـ في ٥ نوفمبر ١٩٨٤ ـ ثلاث لجان فرعية، أنيط بالأولى منها أن تتولى مسؤولية تحديد معدلات الأداء المناسبة عن طريق حصر الوظائف بأنواعها وإعادةتوزيعها وفقا لطبيعة العمل وتقدير إحتياجات كل وزارة ودائرة حكومية من الوظائف وتحديد مجالات ومواقع التضخم في الجهاز الإداري».

وهكذا نصل إلى حقيقة مؤداها أنه بين هذين التاريخين «أكتوبر ١٩٦٤ ـ أكتوبر ١٩٨٤» كان التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري الكويتي مشكلة استقطبت اهتمام المسئولين ولكنها مازالت قائمة، أو ربما زادت حدتها وخطورتها، كما أن الحلول والجهود التي بذلت لعلاج هذه المشكلة لم تحقق أهدافها، أو ربما أحاطت بهذه الحلول ظروف ومتغيرات أفقدت هذه الحلول فاعليتها وتأثيرها.

أما عن حجم المشكلة، فإن دراسة واحدة لم تتضمن تحديدا دقيقا لحجم هذه الظاهرة في الجهاز الإداري الكويتي باستثناء دراسة ادوارد دانتون Edward Danton الخبير الذي استقدمته حكومة الكويت لدراسة مجالات تطوير الخدمة المدنية في الفترة من ٢١ سبتمبر حتى ١٧ نوفمبر ١٩٧٧، وأعد تقريره بعنوان «تطوير نظام الخدمة المدنية» وأورد فيه أنه تبين له «وجود فائض من العاملين في الخدمة المدنية بنسبة تتراوح بين ١٠٪ إلى حوالي ٣٥٪ حسب تقديرات المسئولين في أجهزتهم» (دانتون، ١٩٧٧ : ١٨)، وفيما عدا ذلك فإن صور التعبير عن حجم المشكلة كانت إنطباعية ووصفية ولكنها انطباعات علمية وتحليلية في ذات الوقت[٤].

أهمية الدراسة:

إذا كان التضخم الوظيفي يمثل مشكلة تواجهها أجهزة الإدارة العامة في الدول النامية، فإن هذه المشكلة تبدو أكثر الحاحا في دولة الكويت[٥]، ومن ثم فإن النتائج المترتبة عليها تصبح بدورها نتائج أكثر تعقيدا وتأثيرا منها في باقي الدول، ويرجع ذلك إلى الإعتبارات الاتية التي سيرد ذكرها تفصيلا في الأجزاء المتقدمة من الدراسة ولكننا نوجزها لبيان الأهمية فيما يلي:

١ ـ ندرة الموارد البشرية الكويتية والإعتماد المتزايد على العمالة الوافدة وتنوع مصادرها.
٢ ـ عدم ارتباط السياسة التعليمية بسياسات التوظف والعمالة، وتخريج أفراد في غير

التخصصات والمجالات التي تحتاجها أجهزة إدارة التنمية.

٣ ـ وجود أعداد متزايدة من شاغلي الوظائف الخدمية والمعاونة التي لا ترتبط ارتباطا مباشرا بكفاءة العمل الحكومي أو انتاجيته بينما تواجه وحدات الجهاز الإداري للدولة على الجانب الآخر عجزا في شاغلي الوظائف الفنية والتخصصية.

٤ ـ الضغوط التي تمارسها بعض القوى والمؤسسات السياسية لتوظيف أعداد أكبر من العاملين دون حاجة موضوعية تبرر هذه التعيينات.

٥ ـ طبيعة الظروف والمرحلة الاقتصادية التي تمر بها دولة الكويت بعد عام ١٩٨٣ وحتمية التوجه إلى ترشيد أوجه الإنفاق العام والتي تمثل ميزانية التوظف جانبا رئيسيا منها (٢٣٪ من جملة الإنفاق العام).

لكل هذه الأسباب فإن مشكلة التضخم الوظيفي تتقدم كثيرا من المشكلات الأخرى الخاصة بتطوير الإدارة الكويتية[٦] وعلى الباحثين أن يولوها اهتمامهم بالبحث والتحليل.

الدراسات السابقة حول المشكلة:

رغم أن التضخم الوظيفي كان مشكلة بارزة من مشاكل الإدارة الكويتية، إلا أن هذه المشكلة لم تحظ بدراسات كافية حولها، وغالبا ما كانت الإشارة إلى هذه المشكلة تتم في إطار التناول الإجمالي لواقع الإدارة الكويتية ومشكلاتها، وفي اطار الدراسات السابقة لهذه المشكلة تجدر الإشارة إلى الدراسات الآتية:

١ ـ دراسة حمد الجوعان وموضوعها: «مشاكل التضخم الوظيفي بالحكومة وتخطيط العمالة» وهي دراسة قدمت إلى الندوة الأولى للإدارة العليا التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت، في أكتوبر ١٩٧٤، وقد تناولت الدراسة أهم مظاهر التضخم الوظيفي والأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة، وقد خلصت إلى أن تخطيط العمالة في الجهاز الإداري للدولة يعتبر مطلبا ضروريا لمواجهة هذا التضخم.

٢ ـ دراسة علي الموسى وموضوعها «سياسات التوظف في الثمانينات» وقد أعدت في ديسمبر ١٩٧٥ وهي تتناول الوضع الراهن لسياسات التوظف والعوامل المحددة لهذه السياسات ثم تعرض لشكل التنمية في الثمانينات وما تتطلبه هذه التنمية من سياسات وأهداف تتعلق بإعداد وتنمية الموارد البشرية اللازمة لهذه الخطة.

٣ ـ دراسة د. كمال عسكر وموضوعها «التضخم الوظيفي بالجهاز الحكومة لدولة الكويت» قدمت ضمن أعمال الندوة الثالثة للإدارة العليا التي نظمها قسم الإدارة

العامة والإدارة الصناعية، الكويت ١٦ ـ ١٩ يناير ١٩٧٧، وهي في جوهرها بحث ميداني اعتمد على دراسة بالعينة في ثلاث وحدات إدارية حكومية تقوم بتقديم خدمات عامة للجمهور لقياس ظاهرة التضخم الوظيفي في هذه الوحدات.

٤ ـ دراسة أخرى أعدها علي الموسى وموضوعها «التضخم الوظيفي والأداء الإداري في قطاعات الأعمال المختلفة بالكويت» قدمت كورقة للنقاش ضمن أعمال ندوة التطوير الإداري التي نظمتها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي مع جامعة الكويت في الفترة من ١١ إلى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ وهي ورقة تعالج موضوع التضخم الوظيفي من منظور اقتصادي وتعرض لهذه الظاهرة في القطاع الحكومي وقطاعات الأعمال الأخرى.

أهداف وخطة البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التوصل إلى تقييم دقيق لمدى وجود ظاهرة التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري الكويتي وبيان أبعاد هذه الظاهرة وانعكاساتها على الإدارة الكويتية.
- تقصي الأسباب والروافد المغذية لهذه الظاهرة ـ في حالة وجودها ـ وبيان الأهمية الخاصة بهذه الأسباب والروافد.
- تقييم الحلول التي قدمت لمواجهة هذه المشكلة في ضوء الظروف التي أحاطت بهذه الحلول.
- التوصية بأية حلول أخرى تبدو أكثر ملاءمة وأكثر فاعلية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن الدراسة أخذت تقسيما، ربما يكون منطقيا في ترتيبه على النحو التالي:

أولا ـ وهو يتعلق بمفهوم التضخم الوظيفي.

ثانيا ـ وقد تناول مظاهر التضخم الوظيفي.

ثالثا ـ وقد خصص لمعالجة أسباب التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي الكويتي.

رابعا ـ وقد اهتم بعرض الحلول المقترحة لعلاج التضخم الوظيفي.

منهج البحث:

ترتكز المعرفة التي يقدمها هذا البحث على استخدام منهجين في العرض والتحليل المنهج الأول له طابعه الاستنباطي الذي افترضنا به أن الظاهرة الكلية للتضخم الوظيفي ترجع إلى عدد من الظواهر الجزئية الأدنى التي تدل منطقيا على وجود الظاهرة الكلية، والمنهج الثاني له طابع استقرائي استعنا به في جمع الأدلة التي ساعدت على اصدار تعميمات محتملة الصدق وانطلقنا في هذا المنهج من الظواهر الجزئية إلى ظاهرة التضخم الوظيفي كظاهرة كلية.

وقد حقق المزج بين هذين المنهجين في البحث والتحليل إلى تقليل مساحة عدم التأكد Uncertainty area التي تحيط عادة بنتائج أي من المنهجين إذا استخدم بمفرده.

أما فيما يتعلق بالحلول التي أمكن التوصية بها فهي حلول سلكنا اليها ما يمكن تسميته بالمنهج العلمي الجديد الذي حدده جون ديوي John Dewey (الفوال، ١٩٨٢ : ١٩) وهو منهج يقوم على الجمع الهادف للحقائق والتنقل بين الإستنباط والإستقراء في إطار من التفكير، قوامه الإحساس بالمشكلة، وجمع المعلومات من حولها بغية تحديدها ثم طرح الحلول التي تبدو ملائمة في صورة تخمينات علمية تصلح كحلول ممكنة للمشكلة المطروحة مع توقع النتائج التي تخلفها هذه الحلول.

مفهوم التضخم الوظيفي

الإنطباع السائد بأن التضخم الوظيفي هو مجرد زيادة حجم الجهاز الوظيفي - في دولة ما - عما كان عليه في وقت سابق أو سنة سابقة، هو انطباع لا تتوفر له الدقة التي تقوم عليها الدراسات والبحوث العلمية، وهي دقة نرجو أن نتمكن منها وأن نبلغها في هذه الدراسة، ذلك أن زيادة حجم الجهاز الإداري للدولة، وبالتالي زيادة حجم الجهاز الوظيفي، من الأمور الطبيعية والمتوقعة خاصة في الدول النامية، لأن الجهاز الإداري في هذه الدول يقوم بدور أساسي في حياة المواطنين ويمارس عددا من الوظائف غير التقليدية في مجالات وميادين شتى، ولا سبيل للدولة للقيام بهذا الدور إلا من خلال جهازها الوظيفي.

وفي دولة مثل الكويت فإن مجموعة المقومات الأساسية التي يحددها الدستور أساسا للمجتمع الكويتي ترتب، عددا من المهام والمسئوليات التي يتوجب على الجهاز الإداري للدولة أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها، نذكر بعض هذه المقومات فيما يلي: (٧)

* رعاية الدولة للنشء وحمايته.
* إعانة المواطنين في حالات الشيخوخة والمرض والعجز وتوفير خدمات التأمين الإجتماعي والمعونة الإجتماعية والرعاية الصحية لهؤلاء.
* توفير التعليم كركن أساسي لتقدم المجتمع.
* رعاية الفنون والعلوم والآداب وتشجيع البحث العلمي.
* عناية الدولة بالصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج.
* حماية الأموال العامة وصيانة حرمتها.
* المحافظة على الثروات الطبيعية وحسن استغلالها.
* تحقيق التنمية الإقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين.

ومن ثم فإنه يصبح من الطبيعي أن تستعين الدولة بأعداد متزايدة من الموظفين والعاملين للقيام على صيانة هذه المبادىء والمقومات وتنفيذ ما يتطلبه تحقيقها من تبعات.

وفي ضوء ما تقدم فإن التضخم الوظيفي لا يمكن أن يعني الزيادة المجردة أو النمو المجرد في حجم الجهاز الوظيفي لدولة ما، فهذه الزيادة تغدو مسألة طبيعية مادامت الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ـ لصالح مواطنيها ـ هي أهداف متجددة ومتنوعة.

من أين اذن تنشأ كلمة «التضخم» ولماذا تطلق كأحد الأوصاف التي توصف بها بعض أجهزة وأنظمة الإدارة العامة في دولة ما ؟

إن كلمة ـ أو صفة ـ التضخم تطلق على الجهاز الوظيفي في دولة ما، إذا كانت الزيادة في عدد أفراد هذا الجهاز قد زادت أو تزيد بمعدلات لا تبررها الزيادة المقابلة في أعباء الدولة والأهداف التي على الجهاز الإداري أن يسعى لتحقيقها.

معنى ذلك أن كل زيادة في عدد العاملين بالجهاز الوظيفي للدولة ينبغي أن تكون نتيجة نمو مقابل ومتوازن في دور الدولة وما يتعين عليها القيام به من مهام ومسئوليات تنفيذا للسياسة العامة التي أقرتها السلطة الشرعية في هذه الدولة.

وبعبارة أخرى فالتضخم الوظيفي يمكن تعريفه حينئذ بأنه «زيادة حجم العمالة عن حجم العمل» (الجوعان، ١٩٧٤ : ٤).

ولكن هذا التعريف يثير قضية أخرى، فإذا كان حجم العمالة يمكن حصره وتصنيفه في اتجاهات وتخصصات شتى، فماذا عن حجم العمل في دولة ما، وماذا عن

إمكانية قياسه وتحديده كماً ونوعاً ؟ إن هذه هي الحلقة الغائبة في التعريف الذي أوردناه. فالحكم الصحيح عن مدى وجود تضخم وظيفي في أحد الأجهزة الوظيفية لا يبدأ من حصر العمالة إنما يبدأ من قياس حجم العمل وتحديد مقرراته الوظيفية في ضوء معايير ومعدلات للأداء يتم وضعها لكل عمل. ولهذا السبب فإنه يمكن تطوير التعريف السابق للتضخم الوظيفي ليصبح أكثر تعبيرا عما نريده وحينئذ يصبح التضخم الوظيفي «هو زيادة عدد الموظفين عن الحد المطلوب لأداء خدمة محددة وفقا لمعدل أداء موضوع» (الجوعان، ١٩٧٤ : ٨).

ولمزيد من الايضاح، نسوق عددا من التعاريف الأخرى للتضخم الوظيفي، وهي تؤكد ما خلصنا إليه من قبل، إذا يعرفه البعض (السيد، ١٤٠٢هـ، ٧١) بأنه «الحالة التي يكون فيها عدد العاملين في موقع عمل معين أكبر من طاقة العمل الفعلية» بمعنى أنه يمكن تأدية نفس العمل بعدد أقل من العاملين دون أن يترتب على هذا التخفيض مساس بكمية أو نوعية العمل المؤدى، ويرتب هؤلاء على هذا التعريف قولهم بأن الانتاجية الحدية لبعض الذين يعملون في مواقع التضخم الوظيفي تكون منخفضة، وأن انتاجية هؤلاء تستمر في الانخفاض كلما زيدت وحدات العمل المضافة، حتى تصل الإنتاجية ـ الحدية ـ إلى الصفر، وربما إلى أقل من الصفر، وعند هذا الحد ـ الصفر ـ تبدأ ظاهرة التضخم الوظيفي في الظهور، وكلما زاد عدد وحدات العمل المضافة، أي الذين يوظفون بعد هذه المرحلة، كلما زادت حدة التضخم الوظيفي.

وفي تعريف آخر «التضخم بالتعبير المباشر يعني وجود عدد فائض أو زائد عن المتطلبات الفعلية للعمل الإداري في ظل تنظيمات دقيقة، تستبعد فيها الإجراءات غير الضرورية، وتحدد فيها مهمات العمل المطلوب، وشروط أدائه، ومقدار الوقت والجهد المطلوبين لأدائه»، (العواجي، ١٤٠٢هـ: ١٦).

ويرى باحثون آخرون أن التضخم الوظيفي «هو زيادة عدد الموظفين بنسبة تفوق الزيادة في حجم ونوع الخدمات التي يقدمونها، أو بقاء أو انخفاض حجم ومستوى الخدمات بينما يتزايد عدد الموظفين الذين ينفذون الأعمال المرتبطة بتقديم هذه الخدمات» (بهجت، ١٩٨١ : ٧).

كما يتجه آخرون إلى القول بأن «التضخم الوظيفي هو ظاهرة اقتصادية، تعبر عن زيادة العاملين بجهاز معين عن حاجة العمل لإنهاء الأعمال بمعدلات أداء مقبولة، مما ينتج عنه انخفاض مستوى الكفاية الفردية طبقا لمعايير الإنجاز المحددة، وقلة الإنتاجية

الجماعية في هذه الجهة» (الخلف، ١٠٤٢هـ : ٢٢٨).

وفي تعريف أخير، لا يختلف كثيرا عن سابقة (٨) «يعرف التضخم الوظيفي على أنه القوى العاملة الفائضة عن حاجات العمل الفعلية، أو التي لا تنتج الحد الأدنى المطلوب» (عسكر، ١٩٧٧ : ٨).

وفي ضوء هذه المفاهيم التي سقناها للتضخم الوظيفي، فإنه تبقى الإشارة إلى أمرين هما:

١ ـ أن مفهوم التضخم الوظيفي لا ينبغي أن يفهم فقط على أنه زيادة في حجم العمالة عن حجم العمل وفقا لمعدلات أداء موضوعة، ولكنه ينبغي أن يفهم أيضا على أنه الاسراف والمغالاة في توفير الكفاءات والمهارات لتنفيذ العمل بأكثر مما يتطلبه هذا العمل من مهارة أو تأهيل، ويسمي البعض هذه الحالة بأنها «التضخم الوظيفي المقنع»، إذ أن توفر التخصصات العلمية العليا ذات التأهيل والخبرة العالية في وظائف لا تتطلب هذا القدر من التأهيل أو الخبرة يعتبر صورة من صور التضخم الوظيفي لوجود طاقات أو امكانات علمية ومهارات عالية مهدرة ومعطلة بينما كان يمكن لهذه الطاقات أن توجه إلى أماكن عمل أخرى أكثر صعوبة وأوسع نطاقا وأعمق أثرا مما تؤديه في هذه الوظائف الأقل مستوى (عسكر، ١٩٧٧ : ١٢).

٢ ـ أن التضخم الوظيفي ـ بالمفاهيم التي أوردناها ـ قد يصيب الجهاز الإداري ككل أو قد يصيب قطاعا معينا داخل هذا الجهاز، وأكثر من ذلك فقد يصيب بعض المجموعات الوظيفية، أو المستويات والفئات في إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة، بينما لا تعاني منه باقي وحدات هذا القطاع، أو ربما تعاني عجزا وظيفيا في مستويات ومجموعات وظيفية معينة، ومن الأمثلة التي نشاهدها في ذلك، وزارة التربية، فهي تعاني فائضا وتضخما في بعض مستوياتها ومجموعاتها الوظيفية، خاصة الادارية والخدمات المعاونة، ولكنها بالمقابل تواجه عجزا وظيفيا، في الوظائف الفنية المتخصصة (أخصائيو التخطيط التربوي ـ أخصائيو المناهج ـ أخصائيو التقنيات التربوية)، وكذلك في بعض فئات المدرسين كمدرسي الرياضيات، واللغات، والتربية الموسيقية[٩] (وزارة التربية، ١٩٨٥ : ٤٣).

وبعبارة أخرى فإن «التضخم الوظيفي» لفظة ينبغي الحذر في اطلاقها، فهي قد تطلق على الجهاز الاداري للدولة ككل، حيث يصبح هذا التضخم ظاهرة عامة، كما قد تطلق على أحد قطاعاته، أو إحدى وحداته، أو إحدى مجموعاته

الوظيفية أو بعض مستوياته الإدارية.

وترتيبا على هاتين الملاحظتين فإن معرفة وتحديد التضخم الوظيفي على مستوى جميع وحدات الجهاز الحكومي بالدولة ـ وهو أمر يفوق قدرة الباحث منفردا، وإمكاناته من جهد أو وقت ـ يتعين معه أن تكون الدراسة شاملة لجميع هذه الوحدات، وليست على أساس عينة هنا وعينة هناك، حتى تعطي النتائج صورة كاملة ودقيقة عن حجم المشكلة وأبعادها على مستوى الجهاز الحكومي كله، فضلا عن أن دراسة كهذه من الطبيعي أن تتطلب تأييدا ومساندة قوية ورسمية من الأجهزة المعنية ليتسنى القيام بها.

مظاهر التضخم الوظيفي

في غيبة معايير ومقاييس دقيقة يتم بها قياس حجم العمل الحكومي، فإن خبراء الإدارة الحكومية يضطرون الى الاعتماد على عدد من المظاهر التي يمكن عن طريقها التعرف على مدى وجود ظاهرة التضخم الوظيفي في دولة ما، سواء على مستوى الجهاز الاداري للدولة ككل أو على مستوى أحد القطاعات.

ولكن أيا من هذه المظاهر ـ بمفردها ـ لا يقطع بوجود تضخم وظيفي، انما يمكن الاستدلال بهذه المظاهر ـ مجتمعة ـ وبدرجة معقولة على وجود هذا التضخم ونذكر من هذه المظاهر:

١ ــ التضخم في ميزانية الوظائف.
٢ ــ الزيادة الكبير في قوة العمل الحكومية.
٣ ــ عدم تحقيق الإفادة الكاملة أو المثلى من ساعات العمل.

ونتناول فيما يلي هذه المظاهر بقدر من التحليل وذلك من واقع الإدارة الحكومية الكويتية.

أولا: التضخم في ميزانية الوظائف:

في ضوء بيانات الإنفاق العام التي توفرت للبحث، فقد بلغ اجمالي الإنفاق الحكومي الكويتي ٢٢٩٢٢ مليون دينار خلال الفترة ٧٠ / ١٩٧١ ـ ٨٢ / ١٩٨٣. كما أن الإنفاق على ميزانية الوظائف (الرواتب والأجور) قد بلغ ٥٣٧٥,٦ مليون دينار خلال هذه الفترة، وكانت هذه النفقات كما يلي:

السنة	ميزانية الوظائف مليون دينار	الزيادة عن العام السابق مليون دينار
٧٠ / ١٩٧١	١١٦,٣	٢,١
٧١ / ١٩٧٢	١٦٥,٤	٤٩,١
٧٢ / ١٩٧٣	١٨٨,٩	٢٣,٥
٧٣ / ١٩٧٤	١٩٧,٥	٨,٦
٧٤ / ١٩٧٥	٢٦٣,٦	٦٦,١
٧٥ / ١٩٧٦	٣٥٣,٥	٨٩,٩
٧٦ / ١٩٧٧	٣٦٨,٢	١٤,٧
٧٧ / ١٩٧٨	٤٢٣,-	٥٤,٨
٧٨ / ١٩٧٩	٤٥٦,٦	٣٣,٦
٧٩ / ١٩٨٠	٦٢١,٦	١٦٥,-
٨٠ / ١٩٨١	٦٣٨,٨	١٧,٢
٨١ / ١٩٨٢	٧٢٣,٥	٨٤,٧
٨٢ / ١٩٨٣	٨٥٨,٧	١٣٥,٢

ومن هذا الجدول يتبين ما يلي:

* أن إجمالي ما أنفق وما خصص لميزانيات الوظائف خلال الفترة ٧٠ / ١٩٧١ ـ ٨٢ / ١٩٨٣ يمثل ٢٣,٥٪ من اجمالي الإنفاق العام للدولة خلال هذه الفترة.

* أن ميزانية الوظائف لعام ٨٢ / ١٩٨٣ قد صارت سبعة أمثالها تقريبا عام ٧٠ / ١٩٧١ بينما صار عد العاملين عام ٨٢ / ١٩٨٣ ضعف ما كان عليه فقط عام ٧٠ / ١٩٧١. (جدول رقم ١، ٢)

ومعنى ذلك أن الزيادة في ميزانية الوظائف لم يكن باعثها الوحيد هو زيادة اعداد العاملين بالحكومة بقدر ما كانت هذه الزيادة ناتجة عن زيادة مستوى الأجور والمرتبات تمشيا مع زيادة أعباء المعيشة وفقا لما كانت تقضي به قوانين التوظف المعمول بها خلال هذه الفترة وقد لوحظ ذلك بصفة خاصة في ميزانية ٧٩ / ١٩٨٠ وميزانية ٨٢ / ١٩٨٣.

جدول رقم (١)

جدول مقارن يوضح نسبة ميزانية الوظائف (الرواتب والأجور) بالجهاز الحكومي إلى اجمالي الانفاق العام السنوي (٧٠ / ١٩٧١ - ٨٢ / ١٩٨٣)

السنة	الانفاق العام*	ميزانية الوظائف	عدد** العاملين	نسبة الرواتب والأجور إلى الانفاق العام
١٩٧٠ / ١٩٧١	٣٢٤	١١٦,٣	٧٧١٧٠	٣٥,٩٪
١٩٧١ / ١٩٧٢	٣٧٠	١٦٥,٤	٨٧٠٣٢	٤٤,٧٪
١٩٧٢ / ١٩٧٣	٤٣٧	١٨٨,٩	٩٣٤١٧	٤٣,٢٪
١٩٧٣ / ١٩٧٤	٥٥٣	١٩٧,٥	٩٥٠٩٩	٣٥,٧٪
١٩٧٤ / ١٩٧٥	١١٦٣	٢٦٣,٦	١٠٤٠٥١	٢٢,٦٪
١٩٧٥ / ١٩٧٦	١٣٣٧	٣٥٣,٥	١١٣٢٧٤	٢٦,٤٪
١٩٧٦ / ١٩٧٧	١٥١٩	٣٦٨,٢	١٢٨٥٠٨	٢٤,٢٪
١٩٧٧ / ١٩٧٨	١٩٥٩	٤٢٣,-	١٣٣٦٥٣	٢١,٦٪
١٩٧٨ / ١٩٧٩	١٩٤٤	٤٥٦,٦	١٣٦١١١	٢٣,٥٪
١٩٧٩ / ١٩٨٠	٢٤٢٣	٦٢١,٦	١٤٥٤٥١	٢٥,٦٪
١٩٨٠ / ١٩٨١	٣٣٧٨	٦٣٨,٨	١٣٧١٢١	١٨,٩٪
١٩٨١ / ١٩٨٢	٣٧٨٣	٧٢٣,٥	١٤٣٨٦٤	١٩,١٪
١٩٨٢ / ١٩٨٣	٣٧٣٢	٨٥٨,٧	١٤٤٩١٦	٢٣,-٪
المجموع	٢٢٩٢٢	٥٣٧٥,٦		٢٣,٤٥٪

المصدر:

* بالنسبة للإنفاق العام وميزانية الوظائف:

المصدر: بنك الكويت المركزي: الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام (التقرير الاقتصادي للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩)، جدول ٧، ص ١٥٤، وكذلك التقرير الاقتصادي لعام ١٩٨٣ (بنك الكويت المركزي)، جدول ٦، ص٣٣

** بالنسبة لأعداد العاملين:

المصدر: د. عبد الهادي العوضي: هيكل العمالة في الكويت، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التطوير الإداري في الكويت، مؤسسة التقدم العلمي وجامعة الكويت، ٢١ - ٢٢ نوفمبر، الكويت، جدول رقم ١٠، ص٤١ (عن التقارير السنوية لديوان الموظفين عن السنوات حتى ١٩٨٢).

جدول رقم (٢)

جدول يوضح تطور ميزانية الوظائف وأعداد العاملين* بالجهاز الحكومي الكويتي والأرقام القياسية لهذا التطور (٦٥ / ١٩٦٦ - ٨٢ / ١٩٨٣)

م	السنة (١)	ميزانية الوظائف**			عدد العاملين		
		بنك الكويت المركزي	الادارة العامة لشئون التخطيط	الرقم	الادارة العامة لشئون التخطيط	المجموعة الاحصائية	الرقم القياسي
١	١٩٦٥ / ١٩٦٦	–	٧٣,٣	١٠٠	٦٦٦٤١	٦٩٥٢٠	١٠٠,٠
٢	١٩٦٦ / ١٩٦٧	–	٨١,٥	١١١,١	٧١٨١٤	٧٦٤٧٩	١١٠,٠
٣	١٩٦٧ / ١٩٦٨	–	٩٠,٨	١٢٣,٨	٧٦٤٩٧	٧٩٦٦٩	١١٤,٦
٤	١٩٦٨ / ١٩٦٩	–	٩٥,٦	١٣٠,٤	٧٩٦٨٧	٧٠٣٢٥	١٠١,٢
٥	١٩٦٩ / ١٩٧٠	١١٤,٣	١٠٢,٢	١٣٩,٤	٨١٢٣٣	٧٠٩٢٢	١٠٢,٠
٦	١٩٧٠ / ١٩٧١	١١٦,٣	١٠٧,٣	١٤٦,٣	٨٢٢٧٧	٧٧١٧٠	١١١,٠
٧	١٩٧١ / ١٩٧٢	١٦٥,٤	١٤٨ -	٢٠١,٩	٩١٧٠٦	٨٧٠٣٢	١٢٥,٢
٨	١٩٧٢ / ١٩٧٣	١٨٨,٩	١٥٣,٢	٢٠٩ -	٩٧٩٣١	٩٣٤١٧	١٣٤,٤
٩	١٩٧٣ / ١٩٧٤	١٩٧,٥	١٦٣,١	٢٢٢,٥	١٠٤٧٩٤	٩٥٠٩٩	١٣٦,٨
١٠	١٩٧٤ / ١٩٧٥	٢٦٣,٦	١٧٧,٥	٢٤٢,١	١١١٥٧٣	١٠٤٠٥١	١٤٩,٧
١١	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٣٥٣,٥	٢٤٥ -	٣٣٤,٢	١٢٤٧٨١	١١٣٢٧٤	١٦٢,٩
١٢	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٣٦٨,٢	٣٠٦ -	٤١٧,٤	١٤٥٢٠٥	١٢٨٥٠٨	١٨٤,٩
١٣	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٤٢٣ -	٣٥٨ -	٤٤٨,٤	١٤٨٩٤١	١٣٣٦٥٣	١٩٢,٣
١٤	١٩٧٨ / ١٩٧٩	٤٥٦,٦		٦٢٢,٩		١٣٦١٢٩	١٩٥,٨
١٥	١٩٧٩ / ١٩٨٠	٦٢١,٦		٨٤٧,٢		١٤٥٤٥١	٢٠٩,٢
١٦	١٩٨٠ / ١٩٨١	٦٣٨,٨		٨٧٠,٣		١٣٧١٢١	١٩٧,٢
١٧	١٩٨١ / ١٩٨٢	٧٢٣,٥		٩٨٧,٠		١٤٣٨٦٤	٢٠٦,٩
١٨	١٩٨٢ / ١٩٨٣	٨٥٨,٧		١١٧١,٤		١٤٤٩١٦	٢٢٩,٢

* فيما يتعلق باعداد العاملين للسنوات من ٦٥/١٩٦٦ إلى ٨١/١٩٨٢ : المصدر : وزارة التخطيط ، الإدارة العامة لشئون التخطيط ، إدارة تخطيط القوى العاملة (الإدارة الحكومية واحتياجاتها من قوة العمل) ، الكويت. ، ١٩٧٨ ص : هـ. وكذلك المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ الادارة المركزية للاحصاء)، جدول ١١٢ .

** بالنسبة لميزانية الوظائف : المصدر : بنك الكويت المركزي (الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام ٦٩ - ١٩٧٩) جدول ٧ وكذلك الإدارة العامة لشئون التخطيط (المرجع السابق) .

ويمكن ملاحظة أن الأهمية النسبية التي تمثلها ميزانية الوظائف على مستوى الدولة بالنسبة لاجمالي الانفاق العام قد تراجعت بدرجة ملحوظة رغم الزيادات المطلقة التي طرأت عليها، ففي عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ كانت ميزانية الوظائف تمثل ٣٦٪ من مجموع الإنفاق العام للدولة، بينما في ١٩٨١ صارت تمثل ١٩٪ من مجموع الإنفاق العام رغم الزيادة المطلقة في هذه الميزانية من ١٩٧ مليون إلى ٦٣٨ مليون (جدول رقم ١) بين هذين التاريخين. (بنك الكويت المركزي، ١٩٨٣ : ٣٣).

وهكذا نجد أن زيادة ميزانية الوظائف لا تنهض سببا كافيا للحكم على وجود تضخم وظيفي من عدمه، فقد ترجع هذه الزيادة إلى ما يطرأ من زيادات على رواتب العاملين وأجورهم. وعلينا أذن ان نمضي للمظاهر الأخرى للتضخم الوظيفي.

ثانيا : الزيادة في قوة العمل الحكومية :

يمكن تتبع النمو في عدد العاملين بالجهاز الحكومي الكويتي على النحو التالي، مع مراعاة أنه سيتم الاكتفاء بعدد من السنوات التي توفرت عنها بيانات احصائية كاملة تكفي لمعرفة الاتجاه الذي أخذه هذا النمو:

جدول يبين نسبة العاملين بالحكومة إلى عدد السكان بالكويت ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢*

البيان / السنوات	٧٠ / ١٩٧١	٧٢ / ١٩٧٣	٧٥ / ١٩٧٦	٨٠ / ١٩٨١	٨٢ / ١٩٨٣
عدد العاملين بالحكومة	٧٧١٧٠	٩٣٤١٧	١١٣٢٧٤	١٣٧١٢١	١٤٤٩١٦
عدد السكان	٧٣٨٦٦٢	٨٤١١٣٢	٩٩٤٨٣٧	١,٣٥٧,٩٥٢	١,٥٦٥,١٢١
نسبة العاملين بالحكومة إلى عدد السكان	٪١٠,٤	٪١١,١	٪١١,٤	٪١٠,١	٪٩,٢

* لا يدخل في عدد هؤلاء : العاملون في الجهات ذات الميزانيات المستقلة والملحقة ووظائف رجال القضاء والوظائف العسكرية بالداخلية والدفاع ورجال السلك الدبلوماسي ، وقد قدرت الوظائف العسكرية والقضائية والدبلوماسية عام ١٩٨١ بـ ١٤٧٠٩ فردا .

المصدر :

تقارير ديوان الموظفين السنوية عن السنوات المذكورة بالنسبة لاعداد العاملية وكذلك المجموعة الاحصائية السنوية عن عام ١٩٨٤ (وزارة التخطيط) بالنسبة لاعداد السكان .

ومن هذا الجدول يتضح الإتجاه المتناقص في نسبة العاملين بالحكومة الى عدد السكان اعتبارا من عام ١٩٧٥ حتى بلغت ٢,٩٪ عام ١٩٨٢. إلا أنه رغم هذا التناقص فإن هذه النسبة تظل مرتفعة إذا قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة وإن كانت هذه المقارنة تعتبر غير دقيقة وربما غير مجدية لأسباب كثيرة.

لذلك فقد نستعين ببعض المؤشرات المقارنة لمعدل نمو العاملين في الحكومة في بعض الدول العربية (صادق، ١٩٨٠ : ٥٩) وإن كانت هذه المؤشرات ستغطي فترات زمنية متفاوتة نظرا لعدم توفر البيانات عن فترة واحدة تشترك فيها الدول موضوع المقارنة: وفيما يلي بيان لهذه المؤشرات في بعض الدول العربية:

الدولة	الفترة	معدل نمو العاملين في الحكومة
الكويت	١٩٦٦ - ١٩٧٨	٪٨,٢
السعودية	١٩٦٠ - ١٩٧٨	٪١٠,٠
ليبيا	١٩٧٥ - ١٩٨٠	٪٦,٤
عمان	١٩٧١ - ١٩٧٣	٪٤٥,٥
الصومال	١٩٧٤ - ١٩٧٦	٪١٣,٨
مصر	١٩٥٢ - ١٩٧٠	٪١٤,٤
الاردن	١٩٧٠ - ١٩٧٧	٪٩,١

ومن الجدول السابق يتبين كيف أن معدل النمو في عدد العاملين بالحكومة بدولة الكويت يعتبر متوسطا إذا قورن بباقي المعدلات في الدول الأخرى، خاصة إذا تم تفسير هذا المعدل في ضوء النقلة التنموية الكبيرة التي شهدتها الكويت خلال الفترة موضوع المقارنة وهي نقلة تتطلب بكل المقاييس زيادة ملموسة في عدد العاملين الذين تتطلبهم ادارة التنمية.

وتبقى الإشارة إلى أن نسبة قوة العمل الحكومية إلى اجمالي عدد السكان، اذا كانت تصلح مؤشرا ودليلا - احتماليا - لوجود تضخم وظيفي على مستوى الجهاز الاداري للدولة ككل - في ضوء المعايير المقارنة لدولة أخرى - فأنه يتعذر استخدام نفس المؤشر لقياس مدى وجود التضخم الوظيفي باحدى الوزارات، لأن الوزارات تتباين في طبيعة نشاطها، ومن ثم في عدد الذين يتعين على كل وزارة استخدامهم لضمان مستوى معقول

من الخدمة للمواطنين، فمن غير المنطقي عقد مقارنة بين عدد ونوعية العاملين الذين تتطلبهم حاجة العمل ببلدية الكويت أو وزارة التربية مثلا بعدد ونوعية الذين تتطلبهم حاجة العمل بوزارة التخطيط أو الاعلام.

على أنه بالنسبة لبعض وحدات الجهاز الإداري للدولة ذات الطبيعة الخدمية فإنه يمكن الاعتماد على عدد من المقاييس الدولية المقارنة للحكم على مدى وجود التضخم الوظيفي، كنسبة الأطباء إلى السكان، والهيئة التدريسية الى الطلاب، ورجال الشرطة إلى السكان، وغير ذلك من المقاييس المعروفة في هذا الصدد مع مراعاة الحذر في استخدام هذه المقاييس لاختلاف الظروف البيئية من دولة لأخرى ومن هذه الظروف مدى استخدام التكنولوجيا، ودرجة الميكنة، واتساع رقعة الدولة والتركز السكاني وغير ذلك من المحددات البيئية المعروفة.

ولإلقاء مزيد من الضوء على أبعاد المشكلة نشير إلى مجموعة المؤشرات التفصيلية والاضافية الآتية:

١ ــ * كان عدد العاملين بالجهاز الاداري للدولة عام ١٩٧٢ هو ٩٣٤١٧ فردا.
* صار عدد العاملين بالجهاز الاداري للدولة عام ١٩٨٢ هو ١٤٤٩١٦ فردا.
* بلغت الزيادة في أعداد العاملين بالحكومة بين هذين التاريخين ٥١٤٩٩ فردا.
∴ نسبة الزيادة = ٥٥٪ في عشر سنوات.

٢ ــ في عام ١٩٨٣ (يوليو) توزع العاملون بالجهاز الحكومي حسب المجموعات الوظيفية التالية: (جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)
بيان بتوزيع العاملين بالجهاز الإداري للدولة*
حسب جنسياتهم والمجموعات الوظيفية
وذلك في ١ / ٧ / ١٩٨٣

م	الفئات الوظيفية		ك	غ.ك	جملة
١	رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم		٢١	—	٢١
٢	الوظائف القيادية	ممتازة	٤	—	٤
		وكيل وزارة	٢٣	—	٢٣
		وكيل وزارة مساعد	٨٩	—	٨٩
	مجموع الفئة		١١٦	—	١١٦
٣	الوظائف العامة	الدرجة ب	٨٠	٥٩	١٣٩
		الأولى	٥٩٨	٧١٦	١٣١٤
		الثانية	١٦١٧	١٥٠٤	٣١٢١
		الثالثة	٣٩١٨	٤٨٦٣	٨٧٨١
		الرابعة	٨٧٣٧	١١٧٢٦	٢٠٤٦٣
		الخامسة	٧٣٨٢	١٣٠٤٩	٢٠٤٣١
		السادسة	٤٠٠٨	٧٥٦١	١١٥٦٩
		السابعة	٧٤٧٢	٧٥٧٦	١٥٠٤٨
		الثامنة	٣٢٥٦	٩٩١	٤٢٤٧
	مجموع الفئة		٣٧١٢٧	٤٧٩٨٦	٨٥١١٣

تابع توزيع العاملين بالجهاز الاداري للدولة

م	الفئات الوظيفية		ك	غ.ك	جملة
٤	الوظائف الفنية المساعدة	الأولى	٢٤٨	١٢٧٧	١٥٢٥
		الثانية	١١٥٠	٣٧٤٢	٤٨٩٢
		الثالثة	٦٥٠	٢٥٩٨	٣٢٤٨
		الرابعة	٣٢٣	٢٦٦٠	٢٩٨٣
		الخامسة	٨٥	٥٢٧٨	٥٣٦٣
		السادسة	٢١٤	٥٧٣٦	٥٩٥٠
	مجموع الفئة		٢٦٧٠	٢١٢٩١	٢٣٩٦١
٥	الوظائف المعاونة	الأولى	٨٨٧	١٧٦٦	٢٦٥٣
		الثانية	٥٣٠٨	٤٩٨٧	١٠٢٩٥
		الثالثة	٤٤٤٠	١٢٢٩٩	١٦٧٣٩
	مجموع الفئة		١٠٦٣٥	١٩٠٥٢	٢٩٦٨٧
٦	العقود	الثاني	—	٢٤٧٢	٢٤٧٢
		الثالث	—	٣٥٤٦	٣٥٤٦
	مجموع الفئة		—	٦٠١٨	٦٠١٨
	الاجمالي		٥٠٥٦٩	٩٤٣٤٧	١٤٤٩١٦
٧	الوظائف الخاصة	عسكرية			١٣٩٩١
		قضاء ونيابة			٢٠٨
		فتوى			٤٧
		دبلوماسية			٢٠٢
	مجموع الفئة				١٤٤٤٨
	الاجمالي العام				١٥٩٣٦٤

* المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٤، ص ١٢٦.

ويمكن إيجاز أهم مؤشرات الجدول السابق في النتائج الاجمالية التالية:

مجموعة الوظائف	عام ١٩٨٣	٪
ـ مجموعة الوظائف القيادية	١٣٧	٪٠,٠٩٪
ـ مجموعة الوظائف العامة	٨٥١١٣	٪٥٨,٧٥
ـ مجموعة الحرفية	٢٣٩٦١	٪١٦,٥٥
ـ مجموعة الخدمات	٢٩٦٨٧	٪٢٠,٤٦
ـ مجموعة وظائف العقود الخاصة	٦٠١٨	٪٤,١٥
اجمالي	١٤٤٩١٦	٪١٠٠

٣ ـ أن ٧٠٪ من العاملين بالجهاز الاداري للدولة عام ١٩٨٢ يتركزون بأربع جهات رئيسية وقد كان العاملون بهذه الجهات الأربعة يمثلون ٦٢٪ من اجمالي العاملين بالحكومة عام ١٩٧٦، الذين قدر عددهم وقتئذ بـ ١١٦٤٥١ فردا. (ديوان الموظفين، ١٩٨٣ : ٥١). وذلك على النحو التالي:

الجهة	عدد العاملين عام ١٩٨٢	عدد العاملين عام ١٩٧٦
وزارة التربية	٥٢٤٧٣	٣٣٨٣٧
وزارة الصحة العامة	٣٠٠٦٧	١٥٩٧١
وزارة الأشغال العامة	٩٢٤٦	١١٨٢٠
وزارة الكهرباء والماء	٩٦٠٤	١٠٣٢٣
اجمالي	١٠١٣٩٠	٧١٩٥١

ثالثا: عدم تحقيق الإفادة الكاملة أو المثلى من وقت العمل:

ومعنى هذا المؤشر أن الوقت المخصص للعمل لا يستخدم بكامله أو حتى في معظمه لأغراض العمل.

ويلجأ خبراء الإدارة إلى استخدام بعض المقاييس التي يمكن بها الحكم على انتاجية العمل ومدى استخدام الوقت المتاح بصورة فعالة، وهم يتبعون لهذا الغرض بعض

الطرق والأساليب نذكر منها: (Currie, 1980: 192- 219 ، كمال وآخرون؛ ١٩٨٤ : ٢٧ - ٦٧).

- طريقةالتوقيت البسيط Simple Timing
- طريقة عينة النشاط Activity Sampling
- طريقة النظم المسبقة للزمن والحركة Predetermined Motion-time Systems (PMTS)
- الطريقة التاريخية Historical Method
- الطريقة التقديرية Estimation Method

إلا أن أيا من هذه الطرق لم تستخدم في قياس العمل الحكومي في دولة الكويت ومن ثم فإن الحكم على هذا الجانب سيكون حكما انطباعيا تسانده بعض الشواهد والملاحظات العلمية التي نسوق منها:

١ ـ ما ورد في تقرير ادوارد. أي. دانتون عام ١٩٧٧ عن تطوير نظام الخدمة المدنية في الكويت (دانتون، ١٩٧٨: ٥٠) من وجود موظفين ليس لهم أي عمل من الناحية العملية بل لا يوجد لهم عمل «جاهز» يؤدونه، حتى أن الادارة في بعض الأجهزة تعمل على إبعاد نسبة مئوية ملحوظة من الموظفين عن موقع العمل لتجنب تدخل هؤلاء الموظفين الزائدين في أعمال زملائهم المنتجين والذين يؤدون عملا مفيدا.[١٠]

٢ ـ وجود «العمل الثاني» لعدد من العاملين بالجهاز الإداري للدولة وقيام هؤلاء بتصريف وادارة هذا «العمل الثاني» خلال أوقات عملهم الرسمية، ومحاربة الدولة لهذا الاتجاه وتقييده. وتقول وثيقة البنك الدولي في هذا الشأن «أن الوقت الذي يقضيه الموظفون في أدائهم لعملهم هو أقل ما يكون، فالكثيرون منهم يوجهون اهتمامهم الرئيسي إلى الأعمال الخارجية التي يزاولونها أو إلى المؤسسات التجارية التي يملكونها أو يتولون تشغيلها وبعضهم لا يحضرون حتى للدوام في وظائفهم الحكومية» (البنك الدولي، ١٩٧٩: ٢٠).

٣ ـ تشغيل نسبة غير قليلة من الطلاب في بعض وحدات الجهاز الإداري للدولة وانصراف هؤلاء عن بعض وقتهم في العمل للإنتظام في بعض الدروس والمحاضرات ويعمل معظم هؤلاء بصفة خاصة في إدارات البلدية والمستوصفات، إدارة الجمارك، الطيران المدني، البريد والهاتف. وقد قام مجلس الخدمة المدنية وديوان

الموظفين بالعمل على تقييد هذه الظاهرة مؤخرا، كما سترد الإشارة إلى ذلك في موضع لاحق.

٤ ـ إنخفاض انتاجية العمل في القطاع الحكومي، ويذكر في ذلك برنارد جلاديو «يعاني الجهاز الحكومي في الكويت من تدني انتاجية العمل فيه إلى درجة غير مقبولة، وهذا يرجع إلى عدة أسباب قد تعتبر مشاكل أخرى في حد ذاتها ومنها: ازدحام المكاتب، عدم الالتزام بمواعيد الدوام، سياسة الحكومة الإجتماعية المتبعة في التعيينات، تخلف النظم الإدارية المتبعة..» (جلاديو، ١٩٧٨: ٧١).

ماذا تعنيه هذه المؤشرات؟

أوضحنا من قبل عند الإشارة إلى منهج البحث المستخدم، بأننا سننطلق من تحليل وقياس عدد من الظواهر الجزئية وصولا واستدلالا على مدى وجود «التضخم الوظيفي كظاهرة كلية» في الجهاز الإداري الكويتي، ويتبين لنا من المؤشرات الثلاث التي تناولناها ما يلي:

ـ تضاعفت ميزانية الوظائف سبع مرات خلال الفترة من ٧٠ / ٧١ إلى ٨٢ / ١٩٨٣.

ـ زاد عدد العاملين في الجهاز الإداري للدولة بين عام ٧٠ / ١٩٧١ و٨٢ / ١٩٨٣ بنسبة ٨٠٪.

ـ أن نسبة العاملين في الجهاز الإداري للدولة إلى مجموع السكان بلغت ٩,٢٪ وهي نسبة عالية في دولة كالكويت وإن كانت تشارك بعض دول الخليج الأخرى في هذه النسبة، كما أنها تزيد عن مثيلتها في بلد مثل بريطانيا منذ عشرين عاما (عام ١٩٦٥)، حيث كانت هذه النسبة ٦,٥٪.

ـ ما قطعت به مجموعة الدراسات التي أعدها خبراء البنك الدولي، ومجموعة الخبراء الأمريكيين، والتقارير الرسمية والدراسات المحلية، من وجود ظاهرة التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري للدولة على نحو ما أسلفناه تفصيلا، وفي هوامش الدراسة أرقام ٥, ٢٥ بصفة خاصة.

أسباب التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي

ثمة أسباب يمكن أن نعزو إليها التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي الكويتي وهذه يمكن تجميعها تحت العناوين الرئيسية الآتية:

أولا: أسباب تاريخية:

وهي أسباب ترجع إلى الظروف التي صاحبت نشأة الجهاز الإداري وتطوره التي تعذر علاجها في حينه، فمن المعروف أن الجهاز الإداري الكويتي اعتمد في نشأته الأولى على عدد من الإدارات[١١] والدوائر والمديريات ثم نظم الجهاز الإداري للدولة بعد ذلك بمقتضى الأمر الأميري الصادر في ٧ فبراير ١٩٥٩ إلى أن صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ في شأن النظام السياسي للحكم وتحولت بمقتضاه الإدارات إلى وزارات، وفي ١٧ يناير ١٩٦٢ تم تحديد هذه الوزارات في ١٤ وزارة صدر بها المرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٦٢[١٢] إلى أن بلغ عدد الوزارات مؤخرا ١٨ وزارة.

وقد أدت النشأة غير المدروسة لهذه الإدارات ثم الوزارات إلى ما يلي:

أ ــ لم يكن هناك تحديد واضح لإختصاصات ومسئوليات كل إدارة أو وزارة، ولم يكن هناك تنسيق بين أعمال هذه الجهات، كما لم توجد ميزانية عامة يراعى فيها التنسيق بين الإمكانات والموارد التي تخصص لكل جهة، وترتب على ذلك أن شعرت كل جهة بحريتها في إنشاء الوظائف التي تراها دون مبرر موضوعي ويوضح تقرير الخبير «س. كار» مستشار الإدارة العامة المنتدب من هيئة الأمم المتحدة إلى ديوان الموظفين بالكويت هذه الصور قائلا: «وكان من جراء ذلك في الماضي أن كل وزارة كانت حرة في انشاء وظائف جديدة. . وكل وزارة أصبحت تتجه لأن تكون امبراطورية في ذاتها وقد ساعد توفر المال على السير في هذا الإتجاه، سيما وأنه لم تكن هناك رقابة مالية سليمة، كما أن ازدواجية الاختصاصات كانت الطابع السائد بين مختلف الوزارات ومما زاد الأمر سوءا أن اختصاصات الوزارات لم تكن تحدد بوضوح ولم يكن الموظف يعرف بالضبط الاختصاص الذي كان عليه أن يمارسه» (كار، ١٩٦٧: ٩).

ب ــ ترتب على حرية كل جهة في اجراء تعييناتها وغياب صور الرقابة على عمليات التوظيف داخل هذه الجهات أن تم تعيين أفراد ذوي تأهيل وخبرة متدنية مما أثقل كاهل الجهاز الإداري بعناصر غير ضرورية وزائدة عن حاجة العمل.

ثانيا: أسباب فنية وتنظيمية:

وهي أسباب نتجت عن غياب الأهداف الواضحة لوحدات الجهاز الإداري للدولة، وعدم استخدام الأساليب التقنية الحديثة في إنجاز العمل وادارته، وتدني شروط التأهيل الواجب توافرها في العاملين وانخفاض انتاجيتهم بالتالي، كما كانت المركزية الملحوظة في ادارة العمل سببا في تعقد اجراءاته وبطء خطواته مما تطلب - من وجهة نظر الأجهزة الإدارية - تعيين أعداد اضافية من العاملين، ولكن تعيين هذه الاعداد الإضافية لم يكن ليحل مشكلة، إنما ساعد على تفاقمها إذ يرى باركنسون Parkinson أن زيادة عدد الموظفين تؤدي إلى بقاء بعضهم بدون عمل، أو نقص ساعات العمل التي يؤديها جميع الموظفين، وذلك يخلق صورة من صور البطالة المقنعة، كما يرى أنه لا توجد علاقة بين حجم العمل وعدد الموظفين القائمين على هذا العمل مما يساعد على تكوين الهرم الصاعد The Rising Pyramid الذي يقوم على أساسين: الأول أن المدير يريد دائما أن يضاعف عدد مرؤوسيه، لا منافسيه، الثاني أن الموظفين يخلقون عملا لبعضهم البعض، ويشير باركنسون إلى أن الأبحاث الخاصة بالتضخم الوظيفي تشير إلى وجود متوسط زيادة سنوي قدره ٥,٧٥٪ وذلك بصرف النظر عن أي تغيير في حجم العمل المطلوب إنجازه (Parkinson, 1957: 2-10).

وهكذا يمكن إرجاع ظاهرة التضخم الوظيفي في الكويت إلى قانون باركنسون الذي يوضح الميل الفطري للمديرين والرؤساء في المنظمات الحكومية لزيادة خلق الوظائف في الوحدات التي تخضع لاشرافهم دون مبرر منطقي غير هدف رفع مستوى وقيمة وحداتهم وبالتالي مراتبهم الخاصة وفي هذه الحالة تضعف أو تنعدم العلاقة بين العمل والوقت اللازم لإنجازه، ويصبح في الإمكان دائما زيادة وحدات اضافية من العمل مع توسيع اطار العمل نفسه والوقت الذي يستغرقه مرة أخرى (قلوباوي، ١٤٠٢هـ: ٣٢؛ السيد، ١٤٠٢هـ: ٧٢) ذلك ان «العمل يمتد ليشمل الوقت المتاح له» Work Expands to Fill the time available وفقا لهذا القانون (Denyer, 1975: 32).

ثالثا: أسباب بيئية ومجتمعية:

وهي أسباب استقرت في أذهان الناس، وسار العمل في الجهاز الإداري للدولة تحت تأثير الفهم الخاطىء لهذه الأسباب، فقد نص الدستور في المادة ٤١ على ما يلي:

«لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة، ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين، وعلى عدالة شروطه».

ولقد لقيت هذه المادة فهما خاطئا من الطرفين: المواطن، والجهاز الإداري، فبدأت مرحلة من التوظيف الإجتماعي مما ضاعف من مشكلة التضخم الوظيفي. ويذكر أحد الباحثين في هذا الصدد «أن هناك قطاعا عريضا من المجتمع مازال يعتقد أن العمل في الوظائف العامة المدنية هو حق من حقوق المواطن باعتباره مصدرا للرزق ووسيلة للحصول على نصيب من الثروة القومية بغض النظر عما إذا كانت هناك حاجة فعلية لذلك المواطن في الإدارة العامة المدنية أو ما إذا كان حاصلا على التأهيل اللازم» (الموسى، ١٩٧٥ : ٥) ويضيف باحث آخر: «أن السياسة المتبعة في التوظيف صاحبها كثير من المفاهيم الخاطئة وعمقتها الممارسات اليومية، كحق المواطن في العمل دون النظر إلى صلاحيته أو حصوله على مستوى أدنى من التعليم والتأهيل» (الفلاح، ١٩٧٦ : ٣)

ولعل من أبرز هذه الأمثلة ما أوردته دراسة لمجلس التخطيط ورد بها أن إدارة الجمارك والموانىء اضطرت إلى تعيين ٤٥٠ عاملا على بند الطوارىء بموجب قرار صادر من مجلس الوزراء رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ٢١ / ٩ / ١٩٦٩ في حين لم تكن هذه الإدارة في حاجة إليهم على الإطلاق. . . بينما لم يسمح لها باستخدام الحد الأدنى من الأيدي العاملة الفنية اللازم لتشغيل هذا المرفق بصورة مرضية. وقد تفيد الإشارة إلى أن عدد الذين تم تعيينهم بالجهاز الإداري للدولة عام ٧٢ / ١٩٧٣ وحتى ١٠ / ١ / ٧٣ كانوا كما يلي: [١٣] (عسكر، ١٩٧٧ : ١٤ ـ ١٧).

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
جامعيون	٣٧٣	٪٧,٥
معهد دار المعلمين	٣٠٠	٪٦,٠
معهد الهندسة التطبيقية والمعهد الزراعي، ومعهد الملاحة.	٦٠	٪١,٢
الثانوية الصناعية والتجارية	١٩٨	٪٤,٠
الثانوية العامة أو المتوسطة تجارية وصناعية	٤٦٨	٪٩,٥
الشهادة المتوسطة	٧٥١	٪١٥,٠ } ٪٦٩,٤
المستخدمون	٢٦٩٥	٪٥٤,٤
العمال	١١٥	٢,٤
المجموع	٤٩٦٠	٪١٠٠

ويدخل في نطاق الأسباب البيئية والمجتمعية ما كانت تمثله الوظيفة الحكومية من اغراء ومكانة اجتماعية وشروط مميزة ـ وقتئذ ـ في المرتبات والمعاشات التقاعدية والاجازات، والشعور بالأمن والاستقرار. إذا قورنت بالشروط وفرص العمل التي كان يتيحها القطاع الخاص. وقد ترتب على ذلك «وجود العقلية أو المفهوم السائد بعدم وجود علاقة بين العمل والدخل، ومثل هذه العقلية خطيرة على المجتمع الكويتي خاصة في هذه المرحلة من مراحل النمو والتطور التي يمر بها» (اسكندر وكسرواني، ١٩٧٥ : ٣).

كما أن التطبيق غير المدروس والمتعجل لسياسة التكويت كأحد التوجهات الرئيسية في الدولة قد ساهم على نحو ما في حدوث هذه الظاهرة، إذ لم يسبق ذلك تحديد لمواقع الفائض أو العجز في القوى العاملة وظلت المواقع التي تشكو من فائض العمل تستقبل أعدادا اضافية من العاملين الكويتيين دون أن يكون ذلك في اطار سياسة دقيقة ليحل هؤلاء محل غير الكويتيين.

رابعا : أسباب استثنائية :

كانت المادة ٢٣ من المرسوم الأميري رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن قانون الوظائف العامة المدنية، والمعدلة بالمرسوم الأميري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٠ (المعمول به اعتبارا من ١ / ٤ / ١٩٦٠) تقضي بما يلي :

«يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب الوزير وعرض ديوان الموظفين الاستثناء من كل أو بعض القواعد السابقة».

وهذه القواعد السابقة كانت تشير إلى الإشتراطات الواجب توفرها في شاغلي وظائف هذا القانون والدرجات والحلقات الوظيفية التي يعينون بها.

وقد أعطت هذه المادة لمجلس الوزراء نافذة تم من خلالها تعيين بعض العاملين استثناء من الشروط والقواعد الموضوعة، ولم يتوفر للبحث بيان كامل بأعداد هؤلاء الذين تم تعيينهم عن هذا الطريق، ولكن ربما فرضت بعض الاعتبارات التي كانت قائمة منذ ربع قرن اتباع هذه الوسيلة من وسائل التعيين أمام ندرة العناصر الكويتية المؤهلة في هذا الوقت، خاصة أن مجلس الوزراء نفسه قد قيد فيما بعد بقراره رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ من اتباع هذه الطريقة في التعيين حيث نص على ألا يكون هذا التعيين في درجة أعلى من الدرجة التالية للدرجة المقررة قانونا للمؤهل العلمي الحاصل عليه طالب الوظيفة وبشرط ألا يسبق بهذا التعيين الاستثنائي موظفا آخرا معينا قبله في ذات الوزارة ويحمل ذات المؤهل العلمي، كما نص على أنه لا يجوز طلب أي تعيين استثنائي يكون في حقيقته ترقية لم تستوف الشروط المتعلقة بالترقيات الاستثنائية.

الحلول المقترحة لعلاج التضخم الوظيفي

في ضوء ما سبق وقبل تناول هذه الحلول بالشرح والتحليل تجدر الإشارة إلى طبيعة المشكلة وتعقيداتها والحلول التي يمكن اقتراحها وأهمية الوعي بأثارها.

فالمشكلة تتداخل في تكوينها عوامل كثيرة على النحو الذي أسلفناه ومن ثم فإن الحلول التي يمكن اقتراحها ينبغي أن تدرك هذه العوامل وأن تعي ما يترتب عليها من آثار لا تقع بالضرورة في نطاق الأوضاع الإدارية، فعلاج المشكلة لا يهدف إلى تخفيف عبء مادي يقع على ميزانية الدولة، بقدر ما هو تصحيح الأوضاع الإدارية لأجهزة الدولة وتخليصها مما ران على هياكلها الوظيفية من ضغوط وعمالة زائدة صارت تثقل الاداء الحكومي وتخفض من كفاءته.

كما أن بعض الحلول المقترحة قد تترتب عليها آثار انسانية واجتماعية وسياسية، أي أنها لن تكون آثارا اقتصادية فحسب، ومثل هذه الآثار ينبغي إدراكها والتحسب لها والعمل على مواجهتها.

وأخيرا فإن الحلول المقترحة لا ينبغي أن تكون حلولا موضعية تتجه إلى علاج مشكلة هنا أو هناك، إنما ينبغي أن تكون حلولا تعالج أسباب المشكلة وروافدها ولا تقف عند أعراضها أو نتائجها، فضلا عما ينبغي أن تتسم به هذه الحلول من تكامل وتنسيق فكثيرا ما كنا نشاهد بعض الحلول لهذه المشكلة تناقضها حلول أخرى، أو ربما كانت تلغي آثارها، كما أن فاعلية بعض الحلول كانت تتوقف على تدابير وإجراءات لا يتم اتخاذها في وقت ملائم.

وفيما يلي نعرض لأهم الحلول التي يمكن اقتراحها في هذا الصدد: وهذه يمكن عرضها في مجموعتين:

أولا : مجموعة الحلول الأساسية.

ثانيا : مجموعة الحلول التكميلية.

أولا : الحلول الأساسية:

وقد أسميناها كذلك لأنها تتعلق بأوضاع جذرية ومنهجية يلزم اتخاذها وتعتمد عليها الحلول الأخرى المساندة التي يمكن التوصية بها، ونجد هذه الحلول الأساسية فيما يلي:

١ ــ تحديد معدلات الأداء وقياس حجم العمل:

لعلنا مازلنا نذكر التعريف الذي أوردناه للتضخم الوظيفي وهو «زيادة عدد العاملين عن الحد المطلوب لأداء خدمة محددة وفقا لمعدل أداء موضوع» أي أن المدخل الصحيح للتعرف على حجم المشكلة ومدى التضخم الموجود في الجهاز الإداري للدولة لا يبدأ من حصر العمالة إنما يبدأ من قياس حجم العمل Work Measurment وتحديد مقرراته الوظيفية، ومن الطبيعي أن هذا القياس وهذا التحديد سيعتمدان على وجود ووضع معايير ومعدلات للأداء يتم وضعها لكل عمل. (Stahl, 1976: 15).

إن هذه الخطوة تأتي في مقدمة الحلول التي يمكن اقتراحها، لأن عدم تحديد معدلات للأداء وتعذر قياس حجم العمل بالتالي، لن يمدنا بالأساس الذي نكشف به عن حجم المشكلة في كل جهاز من أجهزة الدولة، وبالتالي فإن أية أحكام نطلقها عن وجود تضخم وظيفي هنا أو هناك سيغدو أمرا تحكميا وقيميا يخطىء ويصيب، وسيختلف هذا الحكم من جهاز إلى آخر وفق أسس ومعايير غير موضوعية.

وهذه الخطوة ستمكننا من معرفة الأعداد اللازمة من العاملين لإنجاز الخدمات المنوطة بكل وزارة وإدارة وقسم، وحينئذ تتم مقارنة هذه الأعداد ـ اللازمة ـ بما هو موجود منها فعلا وذلك في ضوء اشتراطات ومستويات محددة للتأهيل والخبرة يلزم توفرها لتكون المقارنة موضوعية وليست مجرد مقارنة عددية، وعند هذا الحد سيمكن تحديد حجم المشكلة وأبعادها النوعية.

ويعتبر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٤ الخاص بتشكيل اللجنة العليا للتطوير الإداري خطوة جيدة في الإتجاه السليم لعلاج هذه المشكلة، خاصة مع تشكيل لجنة فرعية لتحديد معدلات الأداء المناسبة وحصر الوظائف بأنواعها وتحديد مجالات ومواقع التضخم الإداري للدولة شريطة أن تتبنى هذه اللجنة عددا من الأساليب العلمية الخاصة بقياس العمل وأن يتوفر لها الأفراد والأخصائيون المؤهلون الذين يقومون بهذه المهمة.

٢ ــ توصيف وترتيب وظائف الجهاز الإداري:

لما كان الناتج الطبيعي للخطوة السابقة هو حصر أعداد العاملين الذين يزيدون عن حاجة العمل بغرض توزيعهم على أعمال أخرى، ولما كانت عملية القياس ذاتها ينبغي أن تتم في ضوء معايير واشتراطات يلزم توفرها فيمن يشغلون وظائف الجهاز

الإداري للدولة فإنه يصبح من المتعين أن تقوم الدولة بتوصيف وترتيب الوظائف الخاصة بجهازها الإداري وتحديد اختصاصات وواجبات ومؤهلات وخبرات كل وظيفة حتى يتم توزيع الزائدين عن حاجة العمل على هذه الوظائف وفقا لهذه المقتضيات.

وحقيقة الأمر أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية بدولة الكويت قد أشار ابتداء إلى أن نظام الخدمة المدنية يستهدف ترتيب الوظائف في الجهات الخاضعة لهذا القانون على أساس واجباتها ومسئولياتها وذلك بتصنيفها في مجموعات وتقييمها وفقا للقواعد والأحكام والشروط والإجراءات والمواعيد التي يحددها مجلس الخدمة المدنية (مادة ٩ من القانون).

وقد عهد المرسوم الخاص بنظام الخدمة المدنية الى مجلس الخدمة المدنية القيام بترتيب وتصنيف وظائف الجهاز الإداري للدولة وفق هذه الأسس خلال خمس سنوات من تاريخ صدوره وهو ٤ أبريل ١٩٧٩. (بدأ العمل بقانون ونظام الخدمة المدنية في ١ / ٧ / ١٩٧٩).

إلا أن مجلس الخدمة المدنية ـ وقد انتهت هذه السنوات الخمس ـ لم يتخذ أية ترتيبات أو خطوات عملية للبدء في هذه المهمة الأساسية، وطبيعي أنه حالت دون ذلك مشكلات ومتطلبات يلزم توفرها للبدء في هذه المهمة ونشير إلى أهم هذه المتطلبات فيما يلي: (عبد الخالق، ١٩٨١: ٥٨ ـ ٦٢).

١ ــ الحاجة إلى فلسفة تحكم عملية التوصيف والترتيب.

٢ ــ الحاجة إلى توفير الأخصائيين ومحللي الوظائف.

٣ ــ وجود ادارة مركزية للتوصيف والترتيب.

٤ ــ وجود أداة تشريعية تنظم مهام التوصيف والترتيب. وتضفي عليها حجيتها وقوتها القانونية لتلتزم بها وحدات الجهاز الإداري للدولة.

٥ ــ كسب تأييد القيادات المسؤولة في الجهاز الإداري والحد من معارضتها.

٦ ــ تخطيط وجدولة مهام التوصيف والترتيب[١٤]

وقد اكتفينا بالإشارة إلى هذه المتطلبات، ذلك أن انصرافنا إلى معالجتها قد يصرفنا عن الخط الأساسي للدراسة، ويجرفنا بعيدا عن مجراها.

٣ ـ تخطيط القوى العاملة على مستوى الوحدات الحكومية :

من السهل أن نتبين عدم وجود خطة علمية دقيقة للقوى العاملة على مستوى الدولة أو على مستوى جهازها الإداري ، وما هو متوفر من هذه الخطط هو نوع من التقدير Estimation والتصور Projection لما ستكون عليه بعض مؤشرات العمالة في تواريخ لاحقة .

والدافع إلى هذا القول هو أن هذا التخطيط ـ للقوى العاملة ـ لم يتم ابتداء على مستوى كل وحدة من وحدات الجهاز الإداري لأسباب ليس هنا مجال تناولها ، ولم يزد الأمر في هذه الجهات عن اعداد ميزانية وظائف (الباب الأول) في إطار المشروع السنوي لميزانيتها ، وحتى هذه الجهات لم تكن تولي اهتمامها إلا لبعض الوظائف دون غيرها كالمدرسين في وزارة التربية والأطباء في وزارة الصحة ، وهي الوظائف التي تشهد بطبيعتها عجزا وليس تضخما في أعداد شاغليها .

لذلك فإن تخطيط القوى العاملة على مستوى الوحدات الحكومية هو الخطوة المنطقية والضرورية لإعداد تخطيط للقوى العاملة على المستوى الكلي للجهاز الإداري للدولة ذلك أن بعض صور التضخم الوظيفي قد لا تجد حلولها على مستوى الجهة التي يوجد فيها هذا التضخم مما يتعين معه اعتبار الجهاز الإداري للدولة نظاما واحدا يتم البحث في نطاقة عن هذه الحلول .

ثانيا : الحلول التكميلية :

وهي حلول تأتي لتساعد الحلول الأساسية التي أشرنا إليها وتكملها ذلك أن أيا من هذه الحلول التكميلية سيكون الحديث عنه غير ذي معنى في غيبة الحلول الأساسية والمبدئية التي أشرنا إليها .

ونوجز هذه الحلول التكميلية فيما يلي :

١ ـ الرقابة من المنبع على عمليات التعيين :

إن الجديد في هذه الخطوة ليس هو صدور قوانين أو قرارات أو حتى تعليمات لوقف أو تقييد عمليات التعيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة ، فمثل هذه القرارات نجدها منذ أكثر من عشرين عاما ، ولكنها لم توضع موضع التنفيذ والتحقيق الفعال ، وكانت هناك دائما أمام الجهاز الإداري أساليب أخرى للالتفاف حول هذه القرارات ، نذكر منها القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ الذي كان يقضى بوقف التعيينات في أجهزة الدولة باستثناء

الفنيين والخريجين الكويتيين وأفراد الجيش والشرطة وإسناد عملية التعيينات إلى ديوان الموظفين.

وكذلك قرار ديوان الموظفين في ٢٠ مايو ١٩٦٨ في شأن التضخم الوظيفي والذي كان يقضي بوقف التعيينات في جميع الوظائف الشاغرة، دائمة أو مؤقتة، لموظفين أو مستخدمين أو عمال، إلا للضرورة القصوى وبعد موافقة الديوان.

كما أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته في ٢ يونيو ١٩٧٤ على تدابير مماثلة عهد إلى ديوان الموظفين باتخاذها للحد من التعيينات وتنظيمها في الجهاز الإداري للدولة وذلك عن طريق تطوير إعداد الباب الأول من ميزانية الدولة وفرض رقابة مسبقة على أية تعيينات تطلبها وحدات الجهاز الإداري للدولة في ميزانياتها.

وكان مجلس الوزراء قد اتخذ ترتيبات مماثلة عام ١٩٧٣ لتنظيم التوظيف في الجهاز الإداري للدولة والتعيين على الميزانيات التكميلية الملحقة بميزانية ديوان الموظفين، وقد تضمنت هذه الترتيبات قواعد مشددة للرقابة على عمليات التعيين والحد منها إلا بشروط محددة كانت تهدف إلى ما يلي:

أ ــ قصر شغل الوظائف الشاغرة على الكويتيين المستوفين لشروط شغلها وقصر تعيين غير الكويتيين على الدرجات المخصصة لهم في الميزانية وبشرط عدم وجود كويتيين يصلحون لشغلها.

ب ــ توجيه الكويتيين الحاصلين على الشهادة المتوسطة أو أقل إلى وظائف الجيش والشرطة والحرس الوطني. ورغم هذه الشروط والترتيبات الموضوعة للحد من هذه التعيينات وتنظيمها فإن التقرير السنوي لديوان الموظفين عن عام ١٩٨٣ يظهر أن عدد الموظفين الكويتيين المعينين في الوزارات والإدارات الحكومية خصما على الإعتماد التكميلي الأول قد بلغ عددهم ٥٩٩٠ موظفا على النحو التالي: (ديوان الموظفين، ١٩٨٣ : ٢٣ ـ ٢٤).

مجموعة الوظائف	العدد
قيادية	٩
عامة	٥٧٧١
خاصة	٤١
فنية مساعدة	٤٢
معاونة	١٢٧
اجمالي	٥٩٩٠

كما أن عدد الذين تم تعيينهم بهذه الجهات خصما على الإعتماد التكميلي الثاني بلغ عددهم ٢٩٤٣ موظفا (٥٦٤ كويتيا، ٢٣٧٩ غير كويتي).

مما سبق يتبين أن الأجهزة المعنية قد اتخذت من جانبها بعض التدابير الملائمة للرقابة من المنبع على عمليات التعيين في الجهاز الإداري للدولة ولكن هذه التدابير فقدت تأثيرها في مواجهة عوامل أخرى نذكر منها:

١ ـ ضغوط مجلس الأمة لتشغيل طلاب الجامعة والحاقهم بوظائف الجهاز الإداري للدولة، ورغم الدوافع السياسية من جانب أعضاء مجلس الأمة في ممارسة هذه الضغوط في وقت حرج ودقيق كان يسبق انتخاب المجلس الجديد، ورغم الدفوع الموضوعية التي دفعت بها الحكومة (مجلس الوزراء في مواجهة هذه الضغوط) إلا أنه تبقى حقيقة لا تحتاج إلى برهان كبير وهي أن تعيين هؤلاء الطلاب بوحدات الجهاز الإداري للدولة لا تسانده أية مبررات موضوعية أو علمية، وأكثر من ذلك فان الإستجابة لهذه الضغوط من شأنه أن يجهض الأهداف المرجوة والجهود المبذولة لعلاج مشكلة التضخم الوظيفي وتخليص الجهاز الإداري للدولة من زوائده خاصة إذا كانت السلطة التنفيذية قد عرضت بعض الحلول الملائمة مثل زيادة الإعانات للطلاب الذين هم في حاجة إلى الدعم والمساندة المادية لمواجهة ظروفهم الإجتماعية، ومد هذه الإعانات لتشمل عددا أكبر ممن يواجهون هذه الظروف[١٥] فضلا عن إمكانية تشغيل هؤلاء بصفة مؤقتة خلال العطلة الصيفية (تعميم ديوان الموظفين رقم ٤ لسنة ١٩٨٣).

ب ـ إن الدولة قد استمرت في تعيين حملة الشهادة المتوسطة وبأعداد متزايدة لشغل عدد كبير من الوظائف الكتابية والمكتبية في الجهاز الإداري للدولة وفضلا عما ترتب على ذلك من انخفاض في كفاءة هذا النوع من الوظائف في الجهاز الإداري للدولة، فقد أدى هذا الإجراء إلى صرف حملة هذه الشهادة عن الإتجاه إلى شغل الوظائف الحرفية والفنية التي كان يمكن توجيههم إليها بعد الحاقهم ببرامج تدريبية لهذا الغرض، حتى أن عددا كبيرا من الدارسين الذين انتظموا بالشهادة المتوسطة في برامج معهد المواصلات السلكية واللاسلكية قد تسربوا من دراستهم بهذا المعهد دون أن يكملوها، فقد كان بوسعهم دائما أن يلتحقوا بالوظائف الكتابية بأجهزة الدولة، وكان ذلك يحقق توجهاتهم في العزوف عن الأعمال اليدوية ولكنه على الجانب الآخر كان يحقق خللا ملموسا في هيكل الوظائف بالجهاز الإداري للدولة، ولم تجد الدولة مفرا من شغل معظم الوظائف الحرفية والفنية بغير الكويتيين.

ولذلك فإن الحل قد يتمثل في جعل الشهادة الثانوية العامة هي الحد الأدنى لشغل الوظائف الكتابية بالجهاز الإداري للدولة، ومثل هذا الرأي فضلا عما يحققه من تحسين كفاءة الأداء في هذا النوع من الوظائف فإنه سيدفع بغير الحاصلين على هذه الشهادة إلى الإنتظام في برامج الإعداد والتأهيل المناسبة التي تساعد على استيعابهم لشغل الوظائف الفنية والمهنية بالجهاز الإداري للدولة. (العيسى، ١٩٨٤).

جـ ـ إن بعض وحدات الجهاز الإداري للدولة قد التفت من حول القواعد والشروط اللازمة لتنظيم عملية التوظف بها وفقا لأحكام تعميم ديوان الموظفين رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢، حيث قامت هذه الجهات بما يلي: (ديوان الموظفين، ١٩٨٣: ٣١).

- تعيين بعض الخريجين مباشرة دون الحصول على خطاب ترشيح من الديوان أو إلغاء خطاب سابق للديوان في طلب بعض الوظائف.
- طلب تعديل الوضع الوظيفي لبعض العاملين بعد حصولهم على مؤهل علمي لا يتفق مع نشاط الوزارة طالبة التعديل.
- إسناد الوظائف لمرشحين لا تتفق مؤهلاتهم العلمية مع طبيعة الوظائف واشتراطات شغلها بالنسبة للجامعيين.

٢ ـ التدريب التحويلي:

من الحلول الهامة لمشكلة التضخم الوظيفي أن يتم تدريب العاملين الذي لا حاجة لهم أو إلى وظائفهم أو المتعطلين الذين لا تتوفر فيهم شروط شغل الوظائف الشاغرة بالجهاز الحكومي على الأعمال والمهن التي يفتقر إليها الجهاز الإداري للدولة أو ينشدها فيمن يتقدمون لشغل وظائفه، ولكن هذا النوع من التدريب يواجه مشكلة إعراض هؤلاء العاملين أو المتعطلين. ويشير إلى ذلك تقرير ديوان الموظفين عن العام ١٩٨٣ في مجال تنفيذه للاقتراح الوارد من مجلس الأمة لفتح باب التسجيل لتوظيف الكويتيين المتعطلين عن العمل والذين تم تسجيلهم في الفترة من ٥ أبريل إلى ٢ مايو ١٩٨٣ (جدول رقم ٤) يقول التقرير: (ديوان الموظفين، ١٩٨٣: ١٣)

«إن هناك بعض المشاكل تعود إلى رفض فئات كثيرة من المتعطلين ترشيحهم للإلتحاق بالدورات التدريبية التي تتلاءم مع مستواهم الدراسي بالرغم من اهمية التدريب لهذه الفئة قبل الإلتحاق بالعمل لتوفير الكوادر الوطنية من الفنيين المتدربين في مختلف المجالات... كما أن هناك فئة تطلب وظيفة كتابية بجهة حكومية محددة وأغلب المرشحين يرفضون العمل بوظيفة فراش وهي من الوظائف التي تمثل نسبة كبيرة من احتياجات الجهات الحكومية من الفئة غير المؤهلة».

وتظهر الأرقام أن من بين هؤلاء المتعطلين ١٢٥٨ شخصا من الحاصلين على الشهادة المتوسطة (٥٠٥) ودون المتوسطة (٦١٧)، ومن غير المتعلمين (١٣٦) وهؤلاء يمثلون نسبة ٨١٪ من اجمالي المتعطلين الذين تم تسجيلهم خلال الفترة المشار إليها (جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)
الكويتيون المتعطلون عن العمل الذين تم تسجيلهم في الفترة
من ٥ / ٤ - ٢ / ٥ / ١٩٨٣ إستجابة لاقتراح مجلس الأمة
الخاص بتوظيفهم*

الفئة	الحالة التعليمية	ذكور	إناث	جملة	٪
ذوو	شهادة جامعية	٢٠	٢٨	٤٨	٣,١٪
التأهيل	شهادة نصف جامعية	١٠	١٩	٢٩	١,٩٪
	تأهيل مهني	١٠	٣	١٣	٠,٨٪
	ثانوية عامة	١٧١	٤١	٢١٢	١٣,٦٪
	شهادة متوسطة	٣٧٤	١٣١	٥٠٥	٣٢,٤٪
	مجموع	٥٨٥	٢٢٢	٨٠٧	٥١,٨٪
بدون	دون المتوسطة	٤٨٢	١٣٥	٦١٧	٣٩,٥٪
تأهيل	بدون تعليم	١٢٩	٧	١٣٦	٨,٧٪
	مجموع	٦١١	١٤٢	٧٥٣	٤٨,٢٪
	اجمالي كلي	١١٩٦	٣٦٤	١٥٦٠	١٠٠٪

* المصدر:

تقرير ديوان الموظفين عن عام ١٩٨٣، ص ٤٤.

ومن ثم فإن إصرار الأجهزة المعنية على إلحاق العاملين الذين يزيدون عن حاجة العمل (والمتعطلين الذين ينشدون العمل) ببرامج تدريبية بغرض إعدادهم وتأهيلهم لشغل الوظائف الحرفية والمهنية التي يعاني الجهاز الإداري من ندرة الكويتيين فيها، مع وضع نظم مجزية وفعالة للتحفيز والترغيب في التوجه إلى هذه المهن والأعمال من شأنه أن يساعد بشكل فعال على استيعاب جانب من هذا التضخم في أعمال منتجة وفعالة. هذا وقد خطا ديوان الموظفين خطوة جديدة ولكنها محدودة في هذا السبيل حيث وافق على تحديد الدرجات الوظيفية لخريجي بعض هذه البرامج تطبيقا لقرار مجلس الخدمة المدنية

رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ومن هذه البرامج: برنامج ضباط السلامة بالإدارة العامة لمنطقة الشعيبة وبرنامج كاتب بطاقات لوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، وبرنامج الطباعة على الأوفست لوزارة الإعلام وبرنامج مفتشي اللحوم لبلدية الكويت.

٣ ـ التشجيع على اعتزال الخدمة:

تلجأ بعض الدول لعلاج مشكلة التضخم في أجهزتها الإدارية بتشجيع بعض العاملين على اعتزال الخدمة وفقا لقواعد وشروط تضعها أجهزة الخدمة المدنية في هذه الدول.

وقد شهدت الكويت بعض صور هذا التشجيع التي كان من بينها صدور القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٠ متضمنا أنه يجوز لشاغلي الوظائف الدائمة بالميزانية أن يتقدموا بطلباتهم ـ خلال سنة من العمل بهذا القرار ـ لاعتزال الخدمة في حالة بلوغهم سن الخمسين وتوفر مدة خدمة فعلية لهم لا تقل عن خمس سنوات، وفي هذه الحالة كانت تسوى معاشاتهم التقاعدية باضافة عشر سنوات اعتبارية إلى مدة خدمتهم الفعلية عند تسوية هذه المعاشات، وحظر القرار على هؤلاء أن يلتحقوا بخدمة الحكومة أو المؤسسات العامة بعد ذلك.

وقد تم تخفيض السن الذي يجوز عنده طلب الإعتزال إلى خمسة وأربعين عاما بعد ذلك بمقتضى القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣.

إلا أن المشكلة تظل قائمة في جانب كبير منها حيث يشغل غير الكويتيين معظم وظائف الجهاز الإداري للدولة (٦٥٪ منها)، ولذلك فإن هذه الجهود الخاصة بالتشجيع على اعتزال الخدمة ينبغي أن تتجه إلى غير الكويتيين أيضا بصرف مكافآت اضافية لهؤلاء عند طلبهم ذلك وترى بعض الآراء أن هذا التيسير ينبغي أن يكون مرهونا بموافقة الوزير المختص حتى لا يسمح إلا بانهاء خدمة الزائدين فعلا عن حاجة العمل، فضلا عن أن ترك الخدمة الإختياري بالنسبة لغير الكويتيين من شأنه أن يتلافى رد الفعل السياسي الذي قد ينشأ عن إنهاء خدمة هؤلاء على نطاق واسع. (الجوعان، ١٩٧٤ : ٢٥).

٤ ـ إدخال الأساليب الآلية في العمل:

تختلف التوقعات حول التأثير الذي تحدثه التأثيرات الآلية والحاسبات في العمل الحكومي فهناك توقع متفائل يرى أن هذه التجهيزات الآلية والحاسبات توفر مزيدا من فرص العمل ويعتمد هؤلاء على قولة لغاندي يقول فيها «يفضل استخدام الآلات المعقدة

إذا كانت ستقضي على الفقر الذي تسببه البطالة» (Schandrei, 1972: 33-39) وعلى الطرف الآخر هناك توقع متشائم يرى أن التجهيزات الآلية والحاسبات ستؤدي إلى البطالة في الأعمال المكتبية والإدارية، وربما كان الرأي الأفضل بين هذين الطرفين هو الإستخدام الإنتقائي للتجهيزات والحاسبات في المجالات التي تحقق المصلحة العامة والمجالات التي تحقق أكبر وفر في الوقت والتكلفة باستخدام هذه التجهيزات الآلية. (البطمة، ١٤٠٢هـ: ٢٥١ ـ ٢٥٣).

وعلى سبيل المثال، فإنه تكفي الإشارة إلى أن مخازن وزارة التربية يعمل بها قرابة ألفين من العاملين (المخازن المركزية ومخازن المدارس والمعاهد) ومعظم هؤلاء من حملة الشهادة المتوسطة، ومازال العمل المخزني بالوزارة يتم بوسائله وأساليبه البدائية والأولية التي كانت متبعة منذ عشرين عاما، رغم تقدم عمل الحاسبات الآلية في العمل المخزني والرقابة على المخزون وكذلك العمل في الهيئة العامة لشئون القصر حيث يجد الزائر أطنانا من الوثائق والملفات تسد طرقات الهيئة وتعوق حركة العمل، ومعظمها وثائق هامة، بينما جميع هذه الوثائق والملفات يمكن تصويرها بالميكروفيلم لتشغل مساحة لا تزيد عن حجم غرفة أو غرفتين، بخلاف ما يحققه ذلك من وفر في قوة العمل التي تقوم على مجرد حفظ وتداول هذه الأوراق[١٦].

إن الإستخدامات المثلى لأساليب العمل الآلية تساعد على الحد من مشكلة التضخم الوظيفي فضلا عما يترتب عليها من رفع انتاجية العمل وتحسين مستويات الأداء مع السرعة والدقة المطلوبة، والإقتصاد في النفقات في الأجل الطويل.

وحتى تحقق هذه التجهيزات والحاسبات الفائدة منها فإنه يلزم قبل قرار ادخالها مراعاة ما يلي: (الخلف، ١٤٠٢هـ: ٢٤٢).

- التحقق من جدوى استخدامها وتقييم مزاياها قبل قرار استخدامها.
- الاستعداد لتقبل الفكرة.
- وضع النظم والبرامج الملائمة لعمل هذه التجهيزات والحاسبات.
- التدريب اللازم على استخدامها وصيانتها.

ترتيبات وخطوات ضرورية :

باستعراض الحلول السابقة ـ الأساسية أو التكميلية ـ لمشكلة التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري الكويتي نجد أن فعاليتها ترتبط باتخاذ عدد من الترتيبات والخطوات الضرورية التي قد تسبق أو تلحق بكل حل من هذه الحلول، وفي أحيان كثيرة نجد بعض الكتاب يخلطون بين الحلول التي يقترحونها وبين ما يلزم لهذه الحلول من خطوات أو ترتيبات تمنحها الفاعلية وتمهد للأخذ بها، الأمر الذي تضيع معه أولويات العمل ويقلل من فاعلية الحلول التي يقترحونها.

وللإيضاح، فقد كان من بين الحلول الأساسية المطروحة «القيام بتحديد معدلات الأداء وقياس حجم العمل» ولكن هذا الحل في ذاته يتعذر القيام به ما لم تكن هناك هياكل تنظيمية علمية وسليمة لوحدات الجهاز الإداري في الدولة في ضوء أهداف ومهام تصوغها السلطة السياسية والتنفيذية لكل جهاز من الأجهزة الحكومية، وذلك سيتطلب منطقيا تحديد طرق وأساليب العمل، واختيار الأفراد الملائمين لشغل مسئولياتهم الوظيفية، وهذا الاختيار سيتعذر القيام به في غيبة حل آخر تم اقتراحه وهو توصيف وترتيب وظائف الجهاز الإداري للدولة . . وبذلك ينشأ التكامل بين الحلول من خلال هذه الترتيبات.

وعلى هذا الأساس، ربما كان من الأوفق أن نركز الحلول المقترحة لمشكلة التضخم الوظيفي في مجموعة من الحلول، على أن نفرق بين هذه الحلول وما يلزمها من خطوات وترتيبات، فكثيرا ما قتلت الوسائل الغايات، وكذلك تفشل أفضل الحلول إذا لم تتخذ الخطوات الضرورية لحمايتها وضمان تأثيرها.

ومن الناحية العملية، وحتى يمكن تحقيق نتائج سريعة وفعالة يمكن تعميمها على باقي وحدات الجهاز الإداري للدولة، فإنه يبدو ملائما أن يتم البدء بتطبيق هذه الحلول والترتيبات في عدد محدود من الوزارات ويقترح أن تكون وزارات التربية والصحة، الكهرباء والماء، والأشغال، إذ يبلغ عدد العاملين بهذه الوزارات الأربع ما يقارب ثلثي عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

ولبيان وجه العلاقة والتكامل بين الحلول التي طرحناها لمشكلة التضخم الوظيفي وما يلزمها من ترتيبات وخطوات، نعرض ذلك في الجدول التالي:

الحلول المقترحة	الترتيبات والخطوات الضرورية لهذه الحلول
تحديد معدلات الأداء وقياس حجم العمل	إعادة تنظيم وحدات الجهاز الإداري في ضوء أهدافها ـ تحديد أساليب وطرق العمل ـ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ـ تطوير نظم قياس كفاءة العاملين.
توصيف وترتيب وظائف الجهاز الإداري	مراجعة اختصاصات الأجهزة الحكومية ـ تحديد المقررات الوظيفية ـ اعداد أخصائيين في مجال التوصيف ـ تهيئة العاملين لمساندة عملية التوصيف ـ تعديل جدول المرتبات.
تخطيط القوى العاملة على مستوى الوحدات	تقدير موقف القوى العاملة الحالية ـ تقدير الإحتياجات اللازمة من العاملين خلال سنوات الخطة ـ إعداد موازنة القوى العاملة ـ الربط بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات العمالة ـ تطوير نظام الترقية.
الرقابة من المنبع على عمليات التعيين	تعديل سياسات التوظف ـ إبعاد التأثيرات السياسية عن عملية التوظيف ـ تطوير الدور الرقابي لديوان الموظفين ـ اعتماد الجدارة والمسابقات كأساس للتعيين.
التدريب التحويلي	تحديد مواقع العجز والفائض في القوى العاملة ـ تحديد الإحتياجات التدريبية ـ تطوير نظم وأساليب التدريب المستخدمة.
التشجيع على إعتزال الخدمة	التعديلات التشريعية المطلوبة ـ تحديد المهن والأعمال التي يشجع شاغلوها على الإعتزال.
إدخال الأساليب الآلية في العمل	تطوير نظم وأساليب العمل المستخدمة ـ دراسة جدوى الحاسبات والتجهيزات الآلية ـ التدريب على تشغل وصيانة هذه التجهيزات ـ تطوير نظم الرقابة.

الخلاصة

عرضت الدراسة لمجموعة المفاهيم الخاصة بموضوع التضخم الوظيفي وتطور الاهتمام بهذا الموضوع في دولة الكويت منذ ربع قرن تقريبا، وأهمية معالجته، والتحديدات والضغوط التي تجعل هذه المعالجة مطلبا علميا وعمليا له ضرورته وأولويته في مجال تطوير الإدارة الكويتية .

ولأن هذه الدراسة لم تكن مهتمة بظاهرة التضخم الوظيفي في جهاز معين من أجهزة الإدارة العامة الكويتية حيث كانت تتجه إلى استعراض الظاهرة الكلية للتضخم بأبعادها ومظاهرها وأسبابها وما يمكن طرحه من حلول في مواجهتها، فقد كان كافيا الإنطلاق مما أجمعت عليه الدراسات والأبحاث السابقة، وكذلك التقارير الرسمية(١٧) وغير الرسمية حول وجود هذه الظاهرة، ولم تكن هناك حكمة كبيرة في إثبات ما هو ثابت وملموس. بأكثر من مجموعة المؤشرات الإحصائية والوصفية التي ساقتها الدراسة تدليلا على وجود هذه الظاهرة في الجهاز الإداري الكويتي بأبعاد وصور مختلفة . . وذلك ما عالجناه تحت عنوان مظاهر التضخم الوظيفي .

وقد ساعد هذا العرض لمظاهر ومؤشرات التضخم الوظيفي على استكشاف وتحليل مجموعة الروافد والأسباب التي غذت هذه المشكلة وأمدتها بأسباب وجودها واستمرارها ممثلة في مجموعة مختلفة من الأسباب التاريخية والفنية والتنظيمية والبيئية والمجتمعية على النحو الذي تناولته الدراسة تحت عنوان أسباب التضخم الوظيفي .

ثم كان من الطبيعي بعد ذلك أن تعتمد الدراسة على طرح مجموعة من الحلول المتكاملة التي يساند بعضها بعضا في مواجهة هذه المشكلة، وقد توزعت هذه الحلول بين مجموعتين : حلول أساسية وحلول تكميلية، وقد عرضنا لها جميعا في اطار عدد من الترتيبات والخطوات الضرورية لضمان فاعلية هذه الحلول .

لقد رأينا كيف كانت مشكلة التضخم الوظيفي نتاجا لأسباب كثيرة يقع بعضها خارج نطاق الأوضاع الإدارية والتنظيمية السائدة، ولذلك فإن نتائج هذا التضخم بدورها تعكس تأثيرها النهائي على الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية في الدولة لما لهذا التضخم من تأثير مباشر على انتاجية الأجهزة الحكومية وبالتالي على مستوى الرضاء العام Public Consent عن عمل هذه الأجهزة .

ومن هذه الزاوية فنحن نتفق مع مستشار الإدارة العامة ادورد دانتون الذي استقدمته حكومة الكويت عام ١٩٧٧ لدراسة أوضاع الخدمة المدنية في الكويت حين

رأى ـ بحق ـ أن مشكلة تضخم جهاز الخدمة المدنية هي أخطر المشاكل التي تواجه الإدارة الكويتية.

إنه من الضروري استثمار الاهتمام الراهن بقضايا التطوير الإداري في الدولة والبدء عملا في وضع منهاج تنفيذي لعلاج مشكلة التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي، آملين أن تكون هذه الدراسة منهاج بحث وعمل على هذا الطريق.

الهوامش:

(١) كانت هذه اللجنة برئاسة المحامي راشد عبدالله الفرحان.

(٢) تم انشاء هذا المجلس بالمرسوم الأميري رقم ٥٦ الصادر في ١٤ أغسطس ١٩٦٢.

(٣) خلال هذه الفترة لم ينقطع الإهتمام بمعالجة مشكلة التضخم الوظيفي، إذ نجد قرار مجلس الوزراء في جلسته ٢٩ / ٧٣ المنعقدة في ١٦ / ٧ / ١٩٧٣ عند مناقشته للمذكرة المقدمة من لجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي ـ المشكلة من قبل مجلس التخطيط ـ يشير إلى الأبعاد الثلاثة الرئيسية لمشكلة الجهاز الوظيفي في التالي: السياسة الوظيفية، اساليب وأوضاع الإدارة، التضخم الوظيفي.

(٤) يشير تقرير البنك الدولي ـ وحدة المعونة الفنية ـ إلى مشكلة هامة من مشاكل الإدارة في الكويت «وهي الزيادة المستمرة والزائدة عن الحد المعقول في عدد الموظفين دون اعتبار يذكر للاحتياجات الحقيقية للحكومة.. إن الدراسة التي أجريتْ مؤخرا بإيعاز من وزير الدولة للشئون القانونية والإدارية تفيد أن قوة العمل الحالية في الحكومة قادرة على القيام بثمانية أضعاف عملها الحالي وأن الوقت الفعلي الذي يقضيه الموظف المدني في مكتبه هو ١,٣٧ ساعة في اليوم»، انظر في ذلك:
البنك الدولي (وحدة المعونة الفنية): دراسة حول الإدارة العامة، ٢٩ أكتوبر ١٩٧٩، ص١٧.
وانظر في ذلك أيضا تقرير ديوان الموظفين الذي يقول: «وإذا كان الجهاز الحكومي يشكو اليوم من التضخم الوظيفي لوجود اعداد كبيرة من العاملين تفوق حجم العمل المتاح، فإننا...» تقرير مكتب البحوث والدراسات بديوان الموظفين بعنوان «جهود الإصلاح الإداري في الكويت، إلى أين .....» الديوان، يناير ١٩٧٧، ص٢٦).

(٥) يرى البعض أن «التضخم الوظيفي وثمرته ـ البطالة المقنعة» ـ قد يكون هدفا ظاهرا أو باطنا من أهداف خطط التنمية في دولة تعاني منْ الكثافة السكانية ولكنه في بلد يقل عدد سكانه عن الحد الأدنى المطلوب لإدارة وتشغيل نشاطاته الأمنية والإقتصادية والإدارية والإجتماعية يعتبر «كارثة إنمائية» أو وضعا معارضا ومعوقا ومناقضا لأهداف هذه الخطط» أنظر:
د. ابراهيم العواجي: التضخم الوظيفي: مفهومه، أسبابه، آثاره، علاجه ـ ورقة بحث مقدمة لندوة التضخم الوظيفي وأحداث الوظائف المنعقدة في الرياض، ٢٦ ـ ٢٩ ربيع الثاني ١٤٠٢هـ، معهد الإدارة العامة، ص ١٦ ـ ١٧.

(٦) يقول باحث آخر: «انه لمن المفهوم والمقدر أن نسمع الشكوى من التضخم الوظيفي في قطر كثيف السكان كمصر، أو شاسع المساحة وفقير كالسودان، ولكنه من المدهش والمستغرب ان نسمع هذه الشكوى تتعالى كذلك في أقطار عربية صغيرة الحجم أو غنية الإمكانات مثل أقطار الخليج العربي» أنظر:

د. قلوباوي محمد صالح: التنظيم الإداري كوسيلة من وسائل علاج التضخم الوظيفي في الخدمة المدنية، ورقة بحث مقدمة لندوة التضخم الوظيفي وأحداث الوظائف المنعقدة في الرياض ٢٦ ـ ٢٩ ربيع الثاني ١٤٠٢هـ، معهد الإدارة العامة، ص٣١.

(٧) الدستور الكويتي: المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، الباب الثاني، المواد من ٧ إلى ٢٦.

(٨) وهو التعريف الذي سبق أن وضعته لجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي ضمن تقريرها إلى مجلس التخطيط في ٢٧ / ٦ / ١٩٧٣ والذي أقره مجلس الوزراء في جلسته ٢٩ / ١٩٧٣ بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٧٣، ص ٤.

(٩) كما أن تقرير ادوارد دانتون يحدد مجالات هذا العجز في المجال الطبي والكمبيوتر والعلوم والهندسة والتكنولوجيا والمحاسبة وتحليل الاستثمارات وعلوم الإدارة.

(١٠) تقول إحدى الدراسات في وصف هذه الظاهرة «وبلا شك فإن العديد من الملاحظين للدوائر الحكومية يشعرون بأن بعضها على الأقل يغص بأعداد من الموظفين يمكن الاستغناء عنهم بدون أي أثر يذكر على سير العمل» أنظر:

علي الموسى: سياسة التوظف في الثمانينات، مجلس التخطيط، الكويت، ديسمبر ١٩٧٥، ص٥

ويقول الباحث نفسه في دراسة أخرى:

«قد يكون من الصعب تحديد حجم التضخم الوظيفي بشكل دقيق في الجهاز الوظيفي الحكومي، ولكن هناك اتفاق عام على وجوده» انظر في ذلك:

علي الموسى: التضخم الوظيفي والأداء الإداري، بحوث ندوة التطوير الإداري، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت ٢١ ـ ٢٢ نوفمبر١٩٨٢، الكويت، ١٩٨٢، ص٨.

وتقول دراسة أخرى لباحث آخر «لم يعد من المستغرب أبدا أن تسمع أحد الموظفين يشتكي من عدم وجود عمل له ومن وقت الفراغ، على عكس ما هو مفروض حيث أن الشكوى تكون عادة من كثرة العمل» أنظر:

أنور النوري: سياسة الاختيار والتعيين والحوافز في القطاعات المختلفة، دراسة مقدمة إلى ندوة التطوير الإداري، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت ٢١ ـ ٢٢ نوفمبر١٩٨٢، الكويت، ١٩٨٢، ص٣.

(١١) من هذه الإدارات: الصحة العامة، الأشغال العامة، المعارف ومن الدوائر البريد والبرق والشئون الإجتماعية، ومن المديريات: مديرينا الشرط والأمن.

(١٢) وكانت هذه الوزارات هي: الأشغال العامة، الصحة العامة، التربية والتعليم، الخارجية، الدفاع، العدل، الشئون الإجتماعية والعمل، الكهرباء والماء، المالية والإقتصاد، الإرشاد والانباء، الأوقاف، البريد والبرق والهاتف، الجمارك والموانىء، الداخلية.

(١٣) مذكرة لجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي كما أقرها مجلس التخطيط في جلسته رقم ١١ / ١٩٧٣ بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٩٧٣، ص ٢.

(١٤) لمتابعة تفصيلية حول كيفية وضع هذه الخطة في مراحلها المختلفة أنظر:

H.G. Heneman 111. D. Schwab, J. Fossum, and L. Dyer; Personnel Human Resource Management, Richard Irwin, inc., Illinois, 1980, pp. 192-220.

(١٥) للوقوف تفصيلا على المناقشات الخاصة بهذا الموضوع يرجى الرجوع إلى مضابط مجلس الأمة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٤، ويلاحظ أن مجلس الأمة كان دائما يشجع ويوافق على مثل هذه التعيينات رغم مطالبته الحكومة بمعالجة التضخم الوظيفي ومشاكله، انظر في ذلك د. عدنان

اسكندر، د. مارون كسرواني: أوضاع الإدارة العامة في الكويت، مرجع سابق، ص٣.

(١٦) زيارات الباحث الميدانية لكل من وزارة التربية والهيئة العامة لشئون القصر، عام ١٩٨٤ ضمن فريق استشاري لدراسة الإحتياجات التدريبية.

(١٧) يؤكد برنامج العمل الحكومي ضمن محددات لخطة الانمائية للسنوات ٨٥ / ١٩٨٦ - ٨٩ / ١٩٩٠ على أن الجهاز الإداري الحكومي يعاني من وجود التضخم الوظيفي وعدم توازن التوزيع القطاعي والنوعي للقوى العاملة انظر:
الإطار العام لبرنامج العمل الحكومي، مجلس الوزراء، مارس ١٩٨٥، ص٨٦.

المصادر العربية:

البطمة، م.

١٤٠٢ هـ «التضخم الوظيفي في ظل الحاسبات الآلية» ندوة التضخم الوظيفي وأحداث الوظائف، معهد الإدارة العامة، الرياض (ربيع الثاني).

البنك الدولي (وحدة المعونة الفنية).

١٩٧٩ «دراسة حول الإدارة العامة الكويتية» الكويت (أكتوبر).

الجوعان، ح .

١٩٧٤ «مشاكل التضخم الوظيفي بالحكومة وتخطيط العمالة» دراسة مقدمة ضمن أعمال الندوة الأولى للإدارة العليا، المعهد العربي للتخطيط الكويت (أكتوبر).

الخلف، م. ي وعامر س.

١٤٠٢ هـ «التضخم الوظيفي والتقنية الحديثة» دراسة مقدمة إلى ندوة التضخم الوظيفي وإحداث الوظائف، الرياض (ربيع الثاني)، معهد الإدارة العامة.

السيد، ع. أ.

١٤٠٢هـ «التنمية الاقتصادية وظاهرة التضخم الوظيفي» دراسة مقدمة إلى ندوة التضخم الوظيفي واحداث الوظائف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت (ربيع الثاني).

العواجي، أ.

١٤٠٢ هـ التضخم الوظيفي «مفهومه - آثاره - أسبابه - علاجه» ورقة بحث مقدمة لندوة التضخم الوظيفي واحداث الوظائف، الرياض (ربيع الثاني)، معهد الإدارة العامة.

العيسى، ح .
١٩٨٤ «مشكلات تطبيقية في الإدارة الكويتية» حلقة نقاشية، جامعة الكويت (ديسمبر).

الفلاح، ف .
١٩٧٦ «بعض مشاكل الجهاز الوظيفي الحكومي في دولة الكويت» مجلس التخطيط، الإدارة العامة لشئون التخطيط، الكويت، (أبريل).

الفوال، ص .
١٩٨٢ «مناهج البحث في العلوم الإجتماعية»، القاهرة، مكتبة غريب .

الموسى، ع .
١٩٧٥ «أوضاع الإدارة العامة في الكويت» وزارة التخطيط، الإدارة العامة لشئون التخطيط، الكويت (مايو).

اسكندر، وكسرواني، م .
١٩٧٥ «اوضاع الادارة العامة في الكويت» وزارة التخطيط، الادارة العامة لشئون التخطيط، الكويت (مايو).

بنك الكويت المركزي .
١٩٨٣ «الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام ٦٩ / ٧٠ ـ ٧٩ / ١٩٨٠، ملخص العمليات الحكومية» الكويت .

بهجت، ع . أ .
١٩٨١ «مؤشرات التضخم الوظيفي في أجهزة الخدمة المدنية» مجلة الإدارة العامة، عدد مايو، الرياض، معهد الإدارة العامة .

جلاديو، ب . ل .
١٩٧٨ «تحديث الجهاز الإداري لحكومة الكويت» مجموعة تقارير الخبراء الأمريكيين، ديوان الموظفين، الكويت (أبريل).

دانتون، أ .
١٩٧٨ «تطوير نظام الخدمة المدنية، تقارير الخبراء الأمريكيين المكلفين بإعداد مقترحات محددة لتحسين الإدارة والتنظيم في الجهاز الحكومي بالكويت» ديوان الموظفين، إدارة التخطيط الوظيفي (أبريل).

ديوان الموظفين
١٩٨٣ التقرير السنوي للديوان، الكويت.

صادق، م.
١٩٨٠ «ادارة التنمية وطموحات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العالم العربي عام ٢٠٠٠» المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان.

صالح، ق.م.
١٤٠٢ هـ «التنظيم الإداري كوسيلة من وسائل علاج التضخم الوظيفي في الخدمة المدنية» ورقة بحث مقدمة لندوة التضخم الوظيفي واحداث الوظائف، الرياض، (ربيع الثاني)، معهد الإدارة العامة.

عبد الخالق، ن.
١٩٨١ «توصيف وترتيب الوظائف مدخل أساسي للإصلاح الإداري في دولة الكويت» المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الخامس.

عسكر، ك.
١٩٧٧ «التضخم الوظيفي بالجهاز الحكومي لدولة الكويت» الندوة الثالثة للإدارة العليا حول كفاءة أداء المنظمات والأفراد، المعهد العربي للتخطيط، الكويت (يناير).

كار، س.
١٩٦٧ «تقرير عن الإدارة العامة الكويتية» ديوان الموظفين قسم الترجمة، الكويت (يناير).

كمال، م. وآخرون.
١٩٨٤ «معدلات الأداء من الناحيتين النظرية والتطبيقية» الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، القاهرة، المطابع الأميرية.

وزارة التربية.
١٩٨٥ «تقرير حول قطاع التخطيط والشئون الثقافية، الكويت (ابريل).

المصادر الأجنبية :

Currie, R.M.
1980 Work Study (4th ed.). London: Pitman

Denyer, J.C.
1975 Office Administration (2nd ed.) London: MacDonald and Evans Ltd.

Heneman III, H,G., Schwab, D., Fossum, J. and Dyer, L.
1980 Personnel Human Resource Management. Illinois: Richard Irwin Inc.

Parkinson, N.
1957 Parkinson Law and Other Studies in Administration. Boston: Houghton Mifflin Co.

Schadri, T.R.
1972 "Impact of computers: yesterday, today and tomorrow." Journal of the All India Management Assoc. (Jan): 33-39

Stahl, G.O.
1976 Public Personnel Administration. New York: Harper & Row.

مفهوم الذات
وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية

محمود عطا حسين
مركز العلوم والرياضيات ـ الرياض

• مقدمة :

تهتم هذه الدراسة ببحث العلاقة بين متغيرين يتأثران ويتشكلان على نحو معين بفعل عوامل وأنماط التنشئة الاجتماعية عبر مراحل النمو المختلفة ، ويعملان كقوة موجهة لسلوك الفرد ويؤثران في بناء شخصيته وتوافقه ، وهما مفهوم الذات Self Concept والطمأنينة الإنفعالية « الأمن النفسي » Emotional Security . أمامفهوم الذات فهو مفهوم افتراضي يتضمن مجموع الآراء والأفكار والمشاعر والاتجاهات التي يكونها الفرد عن نفسه وتعبر عن خصائص جسمية وعقلية وشخصية واجتماعية ، أو هو تكوين معرفي منظم للمدركات الشعورية والتصورات والتقييمات الخاصة بالذات يبلوره الفرد ويعتبره لذاته (زهران، ١٩٧٤ : ٢٤٤) . ويتشكل هذا المفهوم منذ الطفولة عبر مراحل النمو المختلفة على ضوء محددات معينة يكتسب الفرد خلالها وبصورة تدريجية فكرته عن نفسه ، وبمعنى آخر فإن الأفكار والمشاعر والاتجاهات التي يكونها الفرد عن نفسه ويصف بها ذاته هي نتاج أنماط التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي وأساليب الثواب والعقاب والاتجاهات الوالدية وتقييماتها ومواقف وخبرات إدراكية واجتماعية وانفعالية يمر بها الفرد مثل خبرات النجاح والفشل والدور الاجتماعي والوضع الاجتماعي والاقتصادي ومواقف الإحباط والصراع . . الخ . وقد نمت وتكونت تلك المدركات من مصادر متعددة تمثل مجموع مجالات الحياة التي يتفاعل معها الفرد عبر ارتقائه النفسي والاجتماعي والعقلي والعضوي .

ومن أهم مصادر هذه الخبرات أساليب التنشئة الأسرية ، فقد اتضح أن الخبرات

الأسرية للطفل الناتجة عن العلاقات والاتجاهات والممارسات وأساليب المعاملة الوالدية والتقييم الوالدي للأطفال تعمل على تشكيل مفهوم الذات عندهم ، وفي الوقت نفسه يدرك الفرد ذاته في سياق هذه الخبرات ، فالفرد الذي يراه والده على أنه محبوب ومتقبل وذكي واجتماعي يرى نفسه كذلك . ومن الدراسات التي توضح أثر هذه الخبرات ما قام به Kaplan & Pokorny من دراسة أثر البيوت المتصدعة والمواقف والظروف المحيطة بهذا التصدع ـ نتيجة وفاة الأب أو الانفصال الأسري ـ على بناء مفاهيم سلبية عن الذات ، فقد اتضح أن الأطفال الذين مروا بخبرات بيوت متصدعة لديهم مفاهيم سلبية عن الذات إذا ما قورنوا بالأطفال الذين عاشوا في بيوت غير متصدعة . وفي دراسة أخرى لنفس الباحثين عام ١٩٧٠ ، حول علاقة مفهوم الذات بخبرات واتجاهات معينة أثناء الطفولة وجد أن مفهوم الذات السلبي لدى الراشدين الذين يقل عمرهم عن ٣٠ سنة له علاقة بقلق الطفولة والخوف من عقاب الوالدين وتقييمهم لأبنائهم على أنهم فاشلون عاجزون ، ويعتقد الباحثان أن هذه الخبرات الطفلية قد تدعمت بفعل خبرات لاحقة (الشماع ، ١٩٧٧ : ١٩٦ ـ ١٩٧) . وفي دراسة على عينة أردنية عام ١٩٨٢م لمعرفة أثر نوع الرعاية الاجتماعية على مفهوم الذات ، اتضح أن هناك فروقا لها دلالة إحصائية في مفهوم الذات بين الأطفال الأيتام الذين يعيشون في كنف رعاية أسرية ممتدة فقط ، والأيتام الذين يعيشون في كنف رعاية أسرية ممتدة مع برامج رعاية خاصة تقدم لهم ، والأيتام الذين تقدم لهم رعاية خاصة (عباس ، ١٩٨٢ : ٤٠) .

وتعتبر الخبرات المدرسية من المصادر الرئيسية التي تشكل مفهوم الذات حيث يمر الفرد بخبرات وظروف ومواقف وعلاقات جديدة فيبدأ في تكوين صورة جديدة عن قدراته الجسمية والعقلية وسماته الاجتماعية والإنفعالية متأثرا في ذلك بالأوصاف التي يصفها الآخرون لذاته كأن يقال له إنك ضعيف أو متفوق أو عنيد ، كما يتأثر بالأسلوب الذي يعامل به فيستنتج أنه غير مرغوب فيه إذا رفض زملاؤه اللعب معه ، وإذا تبين أن الأفراد الذين يحتفظون في ذاكرتهم بخبرات طيبة عن حياتهم المدرسية ممثلة في علاقة متوافقة مع المدرسين والزملاء وتحقيق مستويات عالية من التحصيل كانوا يتصفون بمفاهيم إيجابية عن ذواتهم فقد أوضحت دراسات عديدة أن النجاح أو الفشل المدرسي يؤثران في الطريقة التي ينظر بها الطلاب إلى أنفسهم . فالطلاب ذوو التحصيل المرتفع من المحتمل أن يطوروا مشاعر إيجابية عن ذواتهم وقدراتهم والعكس صحيح بالنسبة لذوي التحصيل المنخفض (Purkey, 1070:25) ، كما أن تقويم المدرسين لطلابهم وأساليب التعامل معهم لها أثر في تشكيل مفهوم الذات . فقد يعامل المدرسون طالبامعينا على أنه بليد عاجز عن الفهم ومجاراة زملائه في الفصل وهذا يولد عند الطالب انطباعا مؤداه أنه فاشل وعاجز ثم يتصرف

وفق هذا السياق ، فيعفي نفسه تحت وطأة الإحساس بالعجز ـ الذي خلفته تلك المعاملة ـ من محاولة التعلم ، وفي الوقت نفسه يلجأ هؤلاء المدرسون إلى إهمال هذا الطالب أو على الأقل يزودونه بخبرات سهلة تكفل له النجاح ويعفونه من المشاركة الجادة ، ومع التكرار يشعر الطالب أنه فاشل ويتصرف في ضوء هذا المفهوم .

لقد تحدث العلماء عن دور مفهوم الذات في إدراك الفرد لنفسه وبيئته وتوجيه سلوكه الأمر الذي دعا إلى وضع مسلمة مفادها « أن إدراكات الفرد لخصائص شخصيته وقدراته وقيمه ومثله وأهدافه وأسلوبه في الحياة وحدة كلية تؤثر في سلوكه وتنظمه وتوجهه كما تؤثر في توافقه وفعاليته (منصور ، وبشاي ، ١٩٨٢ : ٣) فالأشخاص الذين ينظرون إلى أنفسهم كأشخاص غير مرغوب فيهم يميلون إلى القيام بسلوك يتناسب مع هذه النظرة ، والأشخاص الذين لديهم مفاهيم إيجابية يتمكنون من التوافق الاجتماعي ولديهم اهتمام بالآخرين (Hurlock, 1967:188) ولا يتصرفون تصرفات هوجاء لأن القيام بمثل هذا السلوك يضر بالذات نفسها ، والطالب الذي لديه فكرة أنه مجتهد ومواظب ومحبوب يميل إلى التصرف وفق هذه النظرة ويحرص على اجتهاده ومواظبته ، والطالب العدواني المهمل يميل إلى التصرف في ظل هذا السياق . ومن هنا فإن مفهوم الذات يعمل كما يرى White كقوة دافعية Motivational Force وكقوة موجهة للسلوك كما يرى لابين وجرين ، وعليه فإن الكيفية التي يدرك بها ذاته تؤثر في الطريقة التي يسلك بها ، وتؤثر في إدراكه لبيئته باعتبارها بيئة محبطة أو بيئة يشعر فيها بالأمن والطمأنينة .

لقد أكدت دراسات عديدة الارتباط الموجب بين مفهوم الذات والتوافق فقد أوضحت الدراسات التي قارنت بين مجموعات لديها مشكلات سلوكية وأخرى ليست لديها مشكلات ، ومجموعات منحرفة مع أخرى عادية ، ومجموعات سوية مع أخرى عصابية ، أن هناك مفاهيم سلبية عن الذات عند المنحرفين والعصابيين والمضطربين إذا ما قورنوا بالأسوياء . ففي دراسة أجراها اتكسون Atchison قارن فيها بين مجموعتين إحداهما لديها مشكلات سلوكية وأخرى ليست لديها مشكلات سلوكية اتضح أن هناك فروقا ذات دلالة عند مستوى ٠,١ في مفهوم الذات لصالح الطلاب الذين ليست لديهم مشكلات سلوكية . وفي دراسة قام بها ديتش Deitche على مجموعتين تراوحت أعمار أفرادهما بين ١٥ ـ ١٦ سنة ، إحداهما منحرفة والأخرى سوية دلت النتائج على وجود اختلاف في مفهوم الذات بين المجموعتين لصالح الأفراد العاديين (Fitts & Hamner, 1969:17-18) ، وكذلك وجد Davids في دراسته على مجموعتين من الأطفال تراوحت أعمارهم ما بين ٩ ـ ١٢ سنة الأولى سوية والثانية تتلقى العلاج النفسي ، فوجد أن مفهوم الذات أكثر إيجابية في المجموعة الأولى (الشماع ، ١٩٧٧ : ١٩٩).

يتضح مما سبق عرضه عن تكوين مفهوم الذات ودوره وارتباطاته مع المتغيرات الأخرى :

ــ أن مفهوم الذات نتاج اجتماعي وأن الخبرات الطفلية وأساليب التنشئة الاجتماعية ، والعوامل الأسرية والاجتماعية وتقييمات الآخرين وخاصة الوالدين والمدرسين من أهم العوامل التي تعمل على تشكيل مفهوم الذات .

ــ إن مفهوم الذات يعمل كقوة موجهة ودافعة للسلوك ، فتدفع المفاهيم الإيجابية عن الذات الفرد إلى مواجهة الحياة واقتحام المواقف الجديدة بشجاعة ويتصرف وفق هذا المفهوم ، في حين يشعر ذوو المفاهيم السالبة بالعجز والفشل ويتصرفون في ضوء ذلك .

ــ إن المفاهيم السلبية عن الذات ترتبط بالانحراف والاضطراب النفسي والعصاب في حين ترتبط المفاهيم الإيجابية مع السواء .

أما الطمأنينة االانفعالية « الأمن النفسي » فتعني ، كما يرى ماسلو Maslow ، شعور الفرد بأنه محبوب متقبل من الآخرين ، له مكان بينهم ، يدرك أن بيئته صديقة ودوره غير محبط يشعر فيها بندرة الخطر والتهديد والقلق (عيسوي، ١٩٧٨ : ٣).

وفي نظريته عن الدافعية يرى ماسلو أن الحاجة إلى الأمن والانتماء والمحبة حاجات أساسية يعتبر إشباعها مطلبا رئيساً لتوافق الفرد ، بينما يشكل عدم إشباعها مصدرا لقلقه . وقد قسم الحاجات في شكل هرمي إلى خمس مجموعات جاعلا الحاجات الفسيولوجية التي تتمثل في الحاجة إلى المأكل والمشرب والنوم قاعدة الهرم ، ويعلو هذا المستوى مستوى آخر يمثل الحاجة إلى الأمن والطمأنينة ، وتمثل هذه الحاجة عند ماسلو الحاجة الأساسية التي يلزم إشباعها حتى يستطيع الفرد أن ينمو نموا نفسيا سليما ، وتأتي في المستوى الثالث الحاجة إلى الإنجاز والحب ثم الحاجة إلى تقدير الذات وأعلى مستوى هو الحاجة إلى تحقيق الذات (عبد الغفار، ١٩٨١ : ٨٣). وقد بين أن توافق الفرد في مراحل نموه المختلفة يتوقف على مدى شعور الفرد بالأمن والطمأنينة في طفولته ، فإذا تربى الفرد في جو آمن ودافىء فإنه سينمو بشكل سوي ويصبح قادرا على تحقيق ما يريد . وفي علم النفس المرضي شواهد كثيرة على أن العصابيين والجانحين كانوا يعانون من فقدان الشعور بالأمن ، فقد أوضح ماسلو أن أنماطا معينة من الراشدين العصابيين وبخاصة المصابون بالعصاب الوسواسي القهري Obssesive Compulsive Neurotics يكونون مدفوعين بدرجة كبيرة للبحث عن إشباع حاجاتهم إلى الأمن (Cole & Hall, 1970: 390-395) ويتفق هذا مع البناء النظري للانحراف عند المدرسة السلوكية فهم يرون أن الإنحرافات « تشرد

أحداث ، عدوان » ماهي إلا أساليب دفاعية للتخلص من القلق والتوتر والشعور بالدونية التي يشعر بها الفرد في بيئته المنزلية (بيئة غير آمنة) فإذا شعر الفرد بأنها أساليب ناجحة فإنه يكـررهـا وتتعـزز بـوصفهـا أسـاليب دفـاعيـة ضـد القلق (القـاضي وآخـرون ، ١٩٨١ : ٤٤٣).

وفي دراسة قام بها زيتوف وهونيك Zaitoph and Hoinnek في هولندا عن جنوح الأحداث أشارا إلى أن السلوك الإجرامي للأحداث ماهو إلا أعراض ظاهرة تنطوي على رغبة جامحة في الطمأنينة وحاجة ملحة إلى العلاقات الدافئة (مـوسى، ١٩٨٥ : ١٠) . وفي دراسة أخرى قورنت استجابة الأسوياء والعصابيين والجانحين على اختبار الاتجاهات الأسرية على عينة من الأطفال تراوحت أعمارهم ما بين ٧ ـ ١٢ سنة فاتضح أن الشعور بعدم الأمن والقلق والحرمان من العطف الـوالدي كـان واضحا في قصص العصـابيين والجانحين في حين برز الشعور بالأمن في قصص الأسوياء (موسى، ١٩٨٥ : ١٠) . من هذا يتضح أن فقدان الشعور بالأمن قد يسـاهم ضمن متغيرات أخـرى في الاضطراب النفسي ، بل ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فرأوا أن فقدان الشعور بالأمن في الطفولة يحدد استجابات وتوافق الفرد مستقبلا ، فقد ذكر ماسلو أن نوع الاستجابات التي تصدر عن عدم إشباع الحاجة إلى الأمن ، كالاضطرابات مثلا ، تصبح صفات مستقلة إلى الحد الذي يظل فيه الشخص غير الآمن غير آمن حتى ولو توفرت له ـ فيما بعد ـ عوامل الأمن والمحبة ، ويبقى الشخص الآمن آمنا حتى ولو تعرض للتهديد والرفض (Maslow, 1972: 3-4) .

ويتشكل الأمن النفسي ـ مثل مفهوم الذات ـ بفعل عوامـل التنشئة الاجتمـاعية والخبرات الطفلية وأساليب المعاملة والمواقف والإحباطات التي يواجهها الفرد خلال ارتقائه النفسي والاجتماعي واستجاباته تجاه تلك المواقف والخبرات ، وتلعب خبرات الطفولة ، كما يرى بعض علماءالنفس ، دورا هاما في نمو الشعور بالأمن ، فمن ذلك يرى فرويـد Freud أن القلق ومشاعر الخوف ناشئة عن الخبرات والمواقف الخطيرة التي تهدد الفرد في مراحل نموه وما يتعرض له الطفل من إحباطات تتصل بإشباع حاجاته الأولية ، بينما يركز فريق آخر من العلماء على دور أساليب معاملة الأطفال على الشعور بالأمن فتؤكد هورني Horney أن التسلط والسيطرة وعدم احترام حاجات الطفل الفردية وحرمانه من الحنان أو الحماية الزائدة من أهم مصادر عدم الشعور بالطمأنينة ، بينما يعتقد هوايتنج وتشيلد أن أسـاليب القسوة والضـرب تؤدي إلى الخـوف والقلق (رحمـه ، بـدون تـاريـخ : ١٥٢ ـ ١٥٣) . ومن البحوث التي أكدت أثر خبرات الطفولة على تنمية مشاعر الطمأنينة ما قام به ميوسن Mussen وآخرون ، حيث اتضح أن الذين لم يحصلوا على عطف أسري كاف

كانوا أقل أمنا وأقل ثقة بالنفس وأكثر قلقا وأقل توافقا من أولئك الذين يحصلون على عطف أبوي (تركي ، ١٩٧٤ : ٧٨) . وكذلك دراسة جولد فارب Gold Farb على مجموعتين من الأطفال حرمت الأولى من الرعاية الأسرية في حين تلقت الثانية رعاية كافية ، فقد اتضح أن الحرمان المبكر وانعدام الأمن في الطفولة أديا إلى نمو الرغبة الشديدة في الأمن عندما يكبر هؤلاء الأطفال ، وقد ظهرت عليهم بشدة الحاجة إلى السند العاطفي كما ظهرت لديهم أشكال مختلفة من الاضطرابات النفسية لأنهم كانوا في حالة خوف دائم من تكرار الخبرةالصادمة (الزيادي ، ١٩٨٠ : ١٨٦) .

يتضح مما سبق تناوله عن تكوين الأمن النفسي ودوره في شخصية الفرد وارتباطاته مع المتغيرات الأخرى أن :

ـ أساليب التنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية القائمة على الاحترام المتبادل وأساليب التعامل القائمة على تفهم وتقبل الطفل وإشعاره أنه مرغوب فيه ، وأساليب الرعاية المتزنة دون إهمال أو رفض ، تعتبر شروطا أساسية للطمأنينة الإنفعالية عند الأطفال ، ولما كانت الأسرة هي المجال الاجتماعي الذي تشبع فيه الحاجة إلى الأمن وتمارس تأثيراتها على الطفل لمدة طويلة ، فإن الخبرات الطفلية تعمل على تشكيل الأمن النفسي لدى الفرد .

ـ إن تكرار الخبرات الصادمةوالمواقف المحبطة والحرمان من الرعاية الأسرية ، وأساليب التعامل القائمة على الإهمال أو النبذ أو الرفض أو التسلط ، تعتبر مصادر أساسية للقلق ومن ثم الشعور بعدم الأمن الذي يؤدي بدوره إلى أشكال مختلفة من الاضطراب النفسي .

ـ إن درجة الأمن التي تتحقق للطفل في أسرته وبيئته الاجتماعية لها أثر كبير في قدرته على التوافق النفسي والاجتماعي فيما بعد ، وإن الاستجابات الدالة على فقدان الشعور بالأمن نجدها واضحة عند العصابيين والجانحين وسيئي التوافق ، في حين تظهر الاستجابات التي تدل على الأمن عند الأسوياء .

ـ إن الفرد الذي يشعر بالأمن في بيئة أسرية مشبعة يميل إلى تعميم هذا الشعور ، فيرى البيئة الاجتماعية مشبعة لحاجاته ، ويرى في الناس الخير والحب ويتعاون معهم ويحظى بتقديرهم فيتقبله الآخرون ، وينعكس ذلك على تقبله لذاته لأن هناك علاقة إيجابية بين تقبل الذات وتقبل الآخرين .

مشكلة البحث وأهدافه :

من خلال الاطار السابق نستطيع أن نتبين الملامح العامة التي يمكن من خلالها النفاذ إلى تحديد العلاقة بين مفهوم الذات والطمأنينة الانفعالية إذ يتضح :

- أن المتغيرين يتحددان بفعل أساليب التنشئة الاجتماعية عبر مراحل النمو المختلفة فكلاهما نتاج اجتماعي ، فمفهوم الذات عبارة عن الأفكار والمشاعر والاتجاهات التي يكونها الفرد عن نفسه ويصف بها نفسه ، يتشكل من خلال الخبرات الأسرية والمدرسية والأحكام التقويمية التي يصدرها الآخرون عنه . كما أن الأمن النفسي هو حصيلة المواقف والخبرات الأسرية والاجتماعية .
- إن الكيفية التي يدرك بها الفرد ذاته تؤثر على إدراكه لبيئته باعتبارها بيئة محبطة أو مشبعة آمنة ، فالمفاهيم الإيجابية عن الذات تولد مشاعر الرضا والثقة بالنفس والإحساس بالكفاية والاقتدار على مواجهة الظروف والمواقف البيئية المحيطة به ، فيتعامل معها دون قلق أو خوف وتمكنه من إقامة العلاقات الاجتماعية الناجحة ، كل ذلك يساعد على تنمية مشاعر الأمن والطمأنينة عنده . أما المفاهيم السلبية عن الذات فتقود الفرد إلى إدراك بيئة الآخرين كمصدر من مصادر القلق والتهديد والإحباط ، وينعكس ذلك على مشاعر الأمن عنده .
- إن إحساس الفرد بالأمن النفسي في أسرته ومجتمعه له أثر على توافق الفرد وعلى إدراكه لبيئته والآخرين فمن يشعر بالأمن يدرك بيئته على أنها مشبعة لحاجاته ويرى في الآخرين الخير والمحبة ، فتتعزز العلاقات الاجتماعية الناجحة ، ومن ثم تشكل هذه الرؤية للبيئة والآخرين خبرات موجبة تمكنه من إدراك نفسه على نحو معين ، فهناك علاقة بين تقبل الذات وتقبل الآخرين .

ولما كان مفهوم الذات والأمن النفسي يتحددان ويتشكلان بفعل أساليب التنشئة الاجتماعية والمواقف والخبرات الأسرية ، وأن الخبرات الطفلية الصادمة تولد عدم الشعور بالأمن ، وتولد كذلك مفاهيم سلبية عن الذات ، بمعنى أنهما ينموان تحت تأثير متغيرات واحدة ، ولما كان هناك تأثير متبادل بينهما ، فمفهوم الذات يعتبر عاملا موجها مؤثرا في شخصية الفرد وتوافقه ويسهم ، ضمن متغيرات أخرى ، في تحديد درجة الأمن النفسي عنده ، وأن الشعور بالأمن يعتبر عاملا مؤثرا في توافق الفرد حيث يدرك الفرد بيئته على أنها آمنة مشبعة متعاونة ، وتساعد هذه الرؤية للبيئة والآخرين على نمو مفاهيم إيجابية عن الذات .

من هذه الافتراضات النظرية جاز للباحث أن يتساءل عن طبيعة ونوع وقوة العلاقة بينهما ، فهل يؤثر أحدهما في الآخر ؟ وعليه تتحدد أسئلة البحث الحالي على النحو الآتي :

ماهي العلاقة بين مفهوم الذات ومستويات الأمن النفسي ، ومدى قوتها ؟ أي هل يعتمد كل من المتغيرين على الآخر أم أنهما مستقلان عن بعضهما بحيث يمكن القول أنه لا تأثير لتغير أحدهما في تغير الآخر؟

والباحث في هذا التساؤل يبحث عن مدى استقلالية أو اعتمادية المتغيرين على بعضهما ، فإذا ثبت أن كلا منهما يعتمد على الآخر ، فقد يكون أكثر فائدة لو حاولنا معرفة أيهما قد يكون سببا وراء الآخر ، أيهما المستقل وأيهما التابع ، وفي ظل غياب نظرية سببية توضح أيهما المستقل أو التابع ، يفترض الباحث لاعتبارات نظريةأن مفهوم الذات قد يكون سببا للطمأنينة الانفعالية ، لذلك يضع الباحث التساؤل الثاني وهو :

هل تختلف درجة الأمن النفسي « الطمأنينة » لدى جماعات مفهوم الذات « السالب والموجب»؟

مما سبق يمكن صياغة فروض البحث على النحو الآتي :

ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مفهوم الذات والطمأنينة الإنفعالية .

ـ هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الأمن النفسي « الطمأنينة » بين جماعات مفهوم الذات .

ويرمي البحث إلى تحقيق هدفين رئيسيين :

هدف نظري بحت يدور حول معرفة طبيعة العلاقة بين مفهوم الذات والطمأنينة الإنفعالية ، ذلك أن دراسة العلاقة بين المتغيرات غاية كل علم ، فلم يعد العلم مجرد وصف للحوادث أو الظواهر ، وإنما هو محاولة منظمة للكشف عن النظام الذي تسير بموجبه تلك الحوادث أو الظواهر .

وهدف تربوي تطبيقي لاحق للتحقق الأحصائي من نوع العلاقة بينهما تتمثل في إمكانية تنمية مفاهيم إيجابية عن الذات ـ أي إدراك الأفراد لأنفسهم بطريقة موجبة ـ تلك المفاهيم الموجبة سوف تدفع الفرد إلى توافق مع الذات ومع الآخرين ، وإلى مواجهة المواقف البيئية المختلفة بفعالية دون شعور بالفشل أو التهديد مما يساعد على تحقيق الشعور بالأمن .

منهج البحث :

أدوات البحث : لقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأدوات التالية :

أولا ـ اختبار ماسلو للطمأنينة الإنفعالية : تأليف ماسلو وترجمة سلامه[١] .

لقد أعد ماسلو هذا الاستبيان في ضوءالعديد من الأبحاث الإكلنيكية التي أجريت في موضوع الأمن النفسي أو الطمأنينة الإنفعالية ونشرت نتائج هذه البحوث في دوريات علمية ، وقد عرض ماسلو في كراسة تعليمات الاستبيان التصنيف النهائي لمجموعة الأعراض التي تمثل الطمأنينة الإنفعالية « الأمن » Security والأعراض التي تمثل انعدام الطمأنينة Insecurity عام ١٩٥٢ والتي حدد في ضوئها أبعاد مفهوم الطمأنينة ومن ثم كوّن اختباره النهائي على أساسها .

وفيما يلي توضيح لأعراض الطمأنينة وعدم الطمأنينة في اختبار ماسلو :ـ

أعراض الطمأنينة	أعراض عدم الطمأنينة
١ ـ شعور الفرد بأنه محبوب ومتقبل من الآخرين ويعاملونه بدفء ومودة .	ـ شعور الفرد بأنه منبوذ من الآخرين وغير محبوب من قبلهم ، ويعاملونه ببرود وجفاء أي شعور بالنبذ والاحتقار من الآخرين .
٢ ـ شعور الفرد بالإنتماء وأن له مكانا في الجماعة .	ـ شعور الفرد بالعزلة والوحدة والبعد عن الجماعة
٣ ـ الشعور بالأمن وندرةالشعور بالخطر والتهديد والقلق (سلامه ، ١٩٧٢ : ٨) .	ـ الشعور الدائم بالخطر والتهديد والقلق .

ويرى ماسلو أن الأعراض الثلاثة السابقة وهي الشعور بالنبذ والعزلة والتهديد على الجانب السالب ، والشعور بالحب والانتماء والأمن على الجانب الموجب عوامل سببية Causal تنتج عنها أعراض ثانوية حددها بأحد عشر عرضا فهي نسبيا تابعة أو ناتجة أو معلولات effects ، بمعنى أنها تلي في نشأتها وتترتب على الأعراض الثلاثة الأولى ، ومع ذلك فإن الأعراض الأولية والثانوية ذات أثر دينامي في تحديد شخصية الفرد .

أما الأعراض الأحد عشر التالية فهي :

أعراض الطمأنينة	أعراض عدم الطمأنينة
١ ـ إدراك الفرد للعالم والحياة بوصفها مكانا سارا ودافئا يميل الناس فيه جميعا إلى التآخي .	ـ إدراك الفرد للعالم والحياة بوصفها خطرا يتهدده وأنها عدوانية ومتحدية ، يعمل كل فرد ضد الآخر .
٢ ـ إدراك الفرد للآخرين بوصفهم طيبين خيرين .	ـ إدراك الفرد للآخرين بوصفهم أشرارا انانيين يمثلون نوعا من التهديد والتحدي للفرد .
٣ ـ شعور الفرد بالود والثقة بالآخرين تعاطف وتسامح مع الآخرين .	ـ شعور الفرد إزاء الآخرين بعدم الثقة والغيرة والحسد والتعصب والكراهية .
٤ ـ ميل الفرد إلى توقع حصول الخير أو التفاؤل العام .	ـ الميل إلى توقع حدوث الأسوأ وتشاؤم عام .
٥ ـ ميل الفرد نحو السعادة والرضا .	ـ ميل الفرد نحو عدم السعادة وعدم الرضا .
٦ ـ الشعور بالهدوء والارتياح والخلو من الصراعات والثبات الإنفعالي .	ـ الشعور بالتوتر والإجهاد وما يترتب على التوتر من نتائج مثل العصبية والتعب والتهيج واضطرابات المعدة وغير ذلك من الاضطرابات السيكوسوماتية والكوابيس وعدم الثبات الإنفعالي وغير ذلك .
٧ ـ الميل إلى الانطلاق والقدرة على أن يشمل الفرد باهتماماته كل العالم والأشياء والمشكلات بدلا من التمركز حول الذات .	ـ ميل الفرد إلى أن يركز انتباهه حول ذاته بصورة قهرية وتفحص الذات بصورة مرضية شاذة .

أعراض الطمأنينة	أعراض عدم الطمأنينة
٨ ـ تقبل الذات والتسامح إزاءها .	ـ الشعور بالإثم والخطيئة ، شعور بإدانة الذات ونزعات انتحارية والميل إلى اليأس .
٩ ـ رغبة الفرد في الكفاءة والاقتدار على حل المشكلات أكثر من الرغبة في الاقتدار والسيطرة على الآخرين وشعور قوي باحترام الذات قائم على أساس سليم .	ـ اضطرابات تعتري جوانب تقدير الذات من قبيل اشتهاء القوة والمكانة والعدوان المبالغ فيه ، التعطش ألى المال أو المجد ، والميل إلى المنافسة أو من قبيل المظاهر المضادة لذلك مثل الميول الماسونية والاتكالية المفرطة ، والخنوع الزائد ومشاعر الدونية والعجز .
١٠ ـ الخلو النسبي من الميول العصابية أو الذهانية والمواجهة الواقعية للأمور .	ـ التعطش إلى السلامة والأمن والسعي المتواصل إلى بلوغها ، ميول عصابية مختلفة ، أنواع من الكف ، اللجوء إلى الحيل الدفاعية ، ميول هروبية ، ميول ذهانية ، هذاءات هلاوس .
١١ ـ اهتمامات اجتماعية ، تعاون ، تعاطف ، اهتمام بالآخرين .	ـ ميول الاثرة والأنانية والفردية .

ويهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على مشاعر الطمأنينة وقياسها ، ذلك الشعور الذي يعتبره ماسلو أحد العوامل الأساسية التي تتوقف عليها الصحة النفسية للفرد ، وذلك باكتشاف المتغيرات الجزئية التي تكون مجموعة أعراض الطمأنينة وعدم الطمأنينة (سلامه ، ١٩٧٢ : ٨) .

الصورة النهائية للاختبار :

يتكون الاختبار في صورته النهائية بعد التعديلات المستمرة التي أجراها ماسلو عليه في ضوء عمليات تحليل بنود الاختبار المختلفة من ٧٥ سؤالا تمثل وتغطي مجموعة الأعراض الأربعة عشرة التي سبق ذكرها وتشكل أبعاد الطمأنينة وعدم الطمأنينة عنده . وينقسم الاختبار إلى ثلاثة اختبارات صغيرة متكافئة كل منها يضم ٢٥ سؤالا ، ويمكن استخدام كل اختبار من هذه الاختبارات مقياسا للطمأنينة بمفرده ، لأن كلا منها يرتبط بمعامل ارتباط يزيد عن ٠,٩٠ مع الاختبار الكلي . ومع ذلك يفضل استخدام الاختبار الكلي لأن ثباته أعلى من ثبات الاختبارات الصغيرة .

ويستخدم الاختبار على نطاق واسع ففي الكليات والمدارس والمستشفيات والعيادات النفسية للكشف عن الحالات التي تحتاج إلى الرعاية النفسية كالحالات التي تعاني من الأعصبة النفسية وسوء التكيف وغير ذلك من الاضطرابات ، كما يستخدم لعقد المقارنات بين المجموعات المختلفة ، للتحقق من صحة بعض الفروض العلمية .

صدق وثبات الاختبار : لقد تحقق ماسلو من صدق الاختبار بوسائل عدة منها الصدق الإكلنيكي لبنود الاختبار ، عندما قارن نتائج الاختبار بالتقدير الذاتي للمفحوصين الذين أدوا الاختبار ، وتبين له أن ٨٨٪ منهم يرون أن الاستبيان بالغ الدقة ، كما تبين لماسلو أن الطلاب الذين كانوا يقدمون إلى العيادة النفسيةالتماسا للعلاج أو الإرشاد النفسي يحصلون على درجات عالية في انعدام الشعور بالأمن النفسي . أما محليا فقد قام (مهني، ١٩٨٢) بعرض الاستبيان على أربعة من المحكمين من أساتذة علم النفس بكليةالتربية بجامعة الملك سعود ، وقد وافق المحكمون على بنود الاستبيان واعتبروها صالحة لقياس الطمأنينة الانفعالية .

ومن حيث ثبات الاستبيان فقد تحقق ماسلو من ذلك باستخدام طريقة التقسيم النصفي فبلغ معامل الثبات ٠,٨٦ وكذلك بطريقة إعادة الاختبار فكان معامل الثبات ٠,٨٤ . ومحلياً قام الهيجان[٢] باستخدام طريقة إعادة الاختبار فتبين أن معامل الثبات ٠,٨٩ في حين بلغ معامل الثبات طريقة التجزئة النصفية ٠,٧٥ وهذا يوحي بأن للاستبيان ثبات مرتفع . وفي دراسة أخرى[٣] لثبات الاختبار في مدينة الرياض بواسطة الإعادة كان معامل الثبات ٠,٨٧٦ .

تصحيح الاستبيان وحساب الدرجة : يتم تصحيح الاستبيان تبعا لمفتاح التصحيح المعد لذلك ، حيث يقدر مستوى الفرد في الطمأنينة الإنفعالية بعدد الاستجابات الكلية على الاستبيان وتحسب درجة واحدة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان وذلك إذا أجاب

المفحوص بإحدى الإجابات المدونة قرين كل سؤال في مفتاح التصحيح ، وبذلك يكون الحد الأقصى للدرجات هو ٧٥ ، مع العلم أن الإجابات التي تأخذ درجة هي تلك التي تدل على أعراض عدم الطمأنينة ، مما يعين على تشخيص أولئك الذين ترتفع لديهم أعراض عدم الطمأنينة ، ومن هنا فإن ارتفاع الدرجة على استبيان ماسلو يدل على مشاعر عدم الأمن النفسي .

ثانيا : اختبار مفهوم الذات : لقد استخدم الباحث اختبار مفهوم الذات في المجال المدرسي الذي قام بإعداده . وقد تم تصميم هذا الاختبار على النحو الآتي :

١ ــ **الأساس النظري للاختبار** : ينشأ مفهوم الذات نتيجة احتكاك الفرد بالبيئة الاجتماعية وتفاعله معها ، ففكرة الفرد عن نفسه تنمو من الخبرات الجزئية التي يمر بها أثناء تعامله مع الآخرين ، ويترتب على هذه الخبرات نمو تنظيمات سلوكية مختلفة ، إلا أن أثر هذه الخبرات لا يقف عند هذا الحد ، بل يتعداه ليشمل الفرد كله . وبمعنى آخر فإن تشجيع الفرد على أفعال معينة قد لا يؤدي إلى نمو تنظيمات سلوكية خاصة متعلقة بهذه الأفعال فحسب بل يؤدي إلى مفهوم عام عن الذات ككل مؤداه أن الفرد متقبَّل أو محبوب .

فمفهوم الذات إذن ينشأ عن طريق تعميم الخبرات الإنفعالية والإدراكية المتعلقة بالفرد باعتباره جزءاً من المجال الكلي الذي يتفاعل معه بنفس الطريقة التي يُكوِّن بها الفرد المفهومات الأخرى عن العالم المحيط به(اسماعيل، بدون تاريخ : ٤)، وعلى هذا النحو فإن جميع الاتجاهات والأفكار التي يكونها الفرد عن نفسه هي نتاج للتفاعل الاجتماعي نتيجة تقييم الآخرين له في الأسرة والمدرسة ومجتمع الرفاق والعمل ، وهذا ما يؤكد الطبيعة الاجتماعية لمفهوم الذات .

وفي ضوء ذلك لا نستطيع أن ندرك الذات إلا في علاقتها بالمواقف الخارجية ، فيصبح استخلاصنا للصفات أو الخصائص التي يتضمنها مفهوم الذات عملية تتوقف على تصورنا لمجموع هذه المواقف ، فبقدر ما توجد هناك أنواع للمواقف الخارجية تكون الصفات التي تعبر عنها عن مفهوم الذات (اسماعيل ، بدون تاريخ : ٥) .

ولما كان الباحث يريد قياس مفهوم الذات كما يظهر في المجال المدرسي ، أو كما يقول جورج ميد « الذات المدرسية » ، كان لزاما على الباحث أن يحدد المواقف التي يتفاعل معها الطالب في محيط المدرسة ، وكيفية استجابته لها ، فهناك مواقف انفعالية تتمثل في طريقة استجابته لكثير من الإحباطات ، فقد يعبر الفرد عن نفسه بـ « أغضب بسرعة » « أخاف

من الفشل » . وهناك مواقف اجتماعية تتمثل في طريقة تعامله مع القوى في المجال المدرسي كالزملاء والمدرسين . وقد يعبر الفرد عن نفسه بـ « أنا مكروه من الزملاء » و « أميل إلى العزلة » ، وهناك مواقف معرفية تتمثل في فكرة الطالب عن قدراته العقلية واستجابته للعمل المدرسي ، وقد يعبر عن ذلك بقوله « أنا ذكي » ، و « يشرد ذهني أثناء الحصص » .

وعلى هذا النحو فإن تحديد جميع المواقف في المجال المدرسي ، ومن ثم تحديد الصفات والخصائص التي يمكن أن يسندها الفرد إلى نفسه في هذه المواقف حيث تكون في مجموعها مفهوم الذات المدرسي .

على أن هناك بعض المواقف والعوامل في المجال المدرسي ذات أثر يفوق في أهميته بعض العوامل الأخرى على مفهوم الذات ، وهذا يستدعي تحديد هذه المواقف والعوامل المؤثرة في مفهوم الذات لدى الطلاب في مرحلة المراهقة ، وقد اعتمد الباحث في تحديد هذه العوامل على دراسات هيرلوك (Hurlock, 1967:655-675) .

٢ ــ خطوات بناء الاختبار :

أ ــ في ضوء الإطار النظري للاختبار قام الباحث بتحديد المواقف المختلفة التي تحيط بالطالب ويتفاعل معها أثناء تواجده في المدرسة ، مواقف إدراكية وانفعالية واجتماعية وذلك لاستخلاص الصفات والخصائص التي يمكن أن يصف الفرد بها نفسه ، ومن مجموع هذه الصفات يتكون مفهوم الذات المدرسي وقد تمكن الباحث من تحديد المواقف التالية :ـ

- مواقف ذات علاقة بالقدرات العقلية .
- مواقف ذات علاقة بالتكيف للعمل المدرسي ، العادات والاتجاهات الدراسية .
- مواقف ذات علاقة بالتوافق الاجتماعي .
- مواقف انفعالية وتتمثل في الكيفية التي يستجيب بها الطالب للمواقف المحيطة وسماته المزاجية والنفسية .

ب ــ وضع الباحث عددا من العبارات تمثل الصفات التي تصف الذات في المواقف السابقة فعلى سبيل المثال وضع الباحث عبارة « ذاكرتي قوية » لتمثل جانبا من الموقف الأول ، وعبارة « أنا فاشل في الدراسة » لتمثل جانبا في موقف آخر وهكذا . وقد بلغت العبارات التي وضعها الباحث ٣٧ عبارة .

جـ ــ قدم الباحث سؤالا مفتوحا لوصف الذات في صيغة السؤال الآتي :ـ « اكتب تقريرا يتضمن الصفات التي تحبها والتي لا تحبها في نفسك وتظهر في المحيط المدرسي . . » وتم تقديم هذا السؤال إلى ستين طالبا يمثلون ثلاثة فصول في المرحلة الثانوية وقام الباحث بتحليل الإجابات لاستخلاص أهم الصفات التي تصف الذات وتتسق مع المواقف السابقة ، مع إغفال الصفات التي تصف سلوكا بعيدا عن المحيط المدرسي ، وأضيفت العبارات الجديدة إلى السابقة لتصبح في مجموعها ٧٨ عبارة .

د ــ لقد تم الاستعانة ببعض مقاييس مفهوم الذات(٤) ، وقد تمثلت في الإفادة من الإطار النظري للمقاييس وأخذ بعض البنود « العبارات » التي تصف الذات ولها علاقة بالمواقف التي حددها الباحث .

هـ ــ تم استبعاد العبارات المتشابهة وتلك التي لا يمكن تصنيفها ضمن المواقف السابقة وبالتالي أصبح عدد العبارات ٦١ عبارة .

٣ ــ تقنين الاختبار عل البيئة المحلية :

أ ــ أجريت تجربة فهم الألفاظ على عينة بلغت ٣٠ شخصا من طلبة الأول الثانوي بهدف معرفة وضوح العبارات المكونة للاختبار ، وتم تعديل كل عبارةفاتضح أن ١٠٪ وما فوق من أفراد عينة التجربة عجزوا عن فهمها .

ب ــ أما عن ثبات الاختبار فقد استخدم الباحث طريقة الإعادة ، حيث طبق الاختبار للمرة الأولى على خمسين طالبا في المرحلة الثانوية ، ثم أعيد التطبيق بعد ٢١ يوما وكان معامل ثبات الاختبار ٠,٨٢ .

جـ ــ أما عن صدق الاختبارفقدعرضت العبارات النهائية على أربعة محكمين من أساتذة علم النفس بكلية التربية بجامعة الملك سعود ، وطلب منهم الحكم على جميع عبارات الاختبار من حيث ملاءمتها للغرض الذي وضعت من أجله ، ومن حيث شمولها للمواقف السابقة ، والحكم على العبارات السالبة والموجبة في ظل التعريف الآتي لمفهوم الذات :
« ذلك التنظيم الإدراكي والإنفعالي والاجتماعي الذي يتضمن استجابات الطالب نحو نفسه في مواقف مدرسية وخارجية لها علاقة مباشرة في حياة الطالب المدرسية كما يتبدى في التقرير الذاتي الكمي على مجموعة من الصفات والخصائص المحددة في اختبار مفهوم الذات » .

وقد تم اختيار العبارات التي جاء اتفاق ثلاثة محكمين عليها ، فكان صدق التحكيم محكا لصدق الاختبار .

الاختبار في صورته النهائية : يتكون الاختبار في صورته النهائية من ٥٥ عبارة تمثل الصفات التي يمكن أن يصف بها الفرد ذاته ، اشتقت من المواقف المحيطة بالطالب في المجال المدرسي وتقيس مفهوم الذات في المجال المدرسي وتغطي الجوانب التالية :ـ

ـ مفهوم الذات عن القدرات العقلية : ويعكس هذا البعد فكرة الطالب عن إمكاناته العقلية وكفاءته الأكاديمية ويتكون من ١٢ عبارة .

ـ الذات الاجتماعية : وتوضح مفهوم الفرد عن ذاته من خلال علاقاته الاجتماعية مع زملائه ومدرسيه وقدرته على تحقيق التوافق معهم ، ويتكون من ١١ عبارة .

ـ الذات الشخصية : وتمثل الكيفية التي يستجيب بها الطالب للمواقف المحيطة به ، وسماته النفسية والمزاجية ، ويتكون من ١٩ عبارة .

ـ العادات والاتجاهات الدراسية : وتعكس فكرة الطالب عن نفسه في الكيفية التي يستجيب بها إزاء النشاطات والواجبات والأعمال المدرسية المتمثلة في عاداته واتجاهاته الدراسية ، وتتكون من ١٣ عبارة .

ويطلب من كل طالب أن يقدر مدى توفر الصفة عنده بوضع علامة تحت الإجابة التي تنطبق على واقعه أمام العبارة أو الصفة ، وقد تدرجت الإجابة في خمس فئات هي : ـ نادرا ، بدرجة بسيطة ، بدرجة متوسطة ، بدرجة كبيرة ، بدرجة كبيرة جدا . . ويعطى الطالب درجة إذا أجاب بـ« نادرا » وخمس درجات إذا أجاب بدرجة كبيرة جدا إذا كانت العبارات موجبة ، والعكس صحيح إذا كانت العبارات سالبة . وتكوّن مجموع الدرجات التي يحصل عليها الطالب على بنود الاختبار درجته في مفهوم الذات . .

عينة البحث :

لقد تم تطبيق أدوات البحث على ١٨٣ طالبا من طلاب المرحلة الثانوية في بعض مدارس الرياض ، تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، حيث تم اختيار طلاب الفصول ذات الأرقام الفردية من الأول الثانوي والثاني والثالث الثانوي بقسميها العلمي والأدبي . وقد حذفت سبع استمارات لعدم اكتمالها ، فأصبحت العينة مكونةمن ١٧٦ طالباتراوحت أعمارهم بين ١٥ ـ ٢٣ سنة بمتوسط قدره ١٨,٣٢ وقد توزعت العينة كما في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)
توزيع أفراد العينة

التخصص / المستوى الدراسي	علمي	أدبي	المجموع
ثالث ثانوي	٣٢	٢٤	٥٦
ثاني ثانوي	٣٤	٢٥	٥٩
الأول الثانوي	٦١		٦١
			١٧٦

ولتحقيق فروض البحث يقتضي تحديد مستويات الطمأنينة الإنفعالية ومجموعات مفهوم الذات .

أما عن مستويات الطمأنينة الإنفعالية « الأمن النفسي » فقد قام الباحث بتقسيم عينة البحث إلى ثلاث مجموعات حسب درجاتهم في استبيان ماسلو للطمأنينة الإنفعالية ، وهي مجموعة ذات المستوى العالي في الأمن النفسي ، ومجموعة ذات المستوى المنخفض في الأمن النفسي والمجموعة المتوسطة ، حيث اعتبر الباحث أولئك الذين تزيد درجاتهم عن المتوسط الحسابي[٥] بانحراف معياري واحد هم أفراد المجموعة الأقل أمنا ـ على اعتبار أن الدرجة المرتفعة على الاختبار تدل على عدم الشعور بالأمن ـ ، وأولئك الذين تقل درجاتهم عن المتوسط بانحراف معياري واحد هم أفراد المجموعة الأكثر أمنا والباقون يمثلون المجموعة المتوسطة .

ولدراسة الفروق بين مجموعات مفهوم الذات في درجة الطمأنينة الإنفعالية « الأمن النفسي » ومدى تأثير التغير في أحدهما في تغير الآخر ، قام الباحث بتقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات حسب ارتفاع مفهوم الذات عندها ، وهي مجموعة ذات الدرجات المرتفعة وتمثل مجموعة مفهوم الذات الموجب Positive ، ومجموعة ذات الدرجات المنخفضة وتمثل مجموعة مفهوم الذات السالب Negative ، والمجموعة المتوسطة ، ولتحديد هذه المجموعات اعتبر الباحث أولئك الذين تزيد درجاتهم عن المتوسط الحسابي بانحراف معياري واحد[٦] ، هم مجموعة مفهوم الذات الموجب ، وأولئك الذين تقل درجاتهم عن المتوسط بانحراف معياري واحد هم مجموعة مفهوم الذات السالب والباقون يمثلون المجموعة المتوسطة . وقد توزعت عينة البحث حسب تصنيف المتغيرين ، كما في الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البحث

مستويات الطمأنينه / مجموعات مفهوم الذات	مجموعة الدرجات المرتفعة «عدم الشعور بالأمن»	مجموعة الدرجات المتوسطة «أمن متوسط»	مجموعة الدرجات المنخفضة «شعور بالأمن»	المجموع
مجموعة الدرجات المرتفعة « مفهوم ذات موجب »	٢	١٠	٩	٢١
مجموعة الدرجات المتوسطة	١٥	٩٥	٢٠	١٣٠
مجموعة الدرجات المنخفضة « مفهوم ذات سالب »	١٧	٧	١	٢٥
المجموع	٣٤	١١٢	٣٠	١٧٦

الأسلوب الإحصائي المستخدم :

لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث ، وهل يعتمدكل منهما على الآخر أم أنهما مستقلان عن بعض ، استخدم الباحث اختبار كا٢ كاختبار لقياس استقلالية المتغيرين ، ولتحديد قوة العلاقة بينهما استخدم معامل التوافق وبعض النماذج الإحصائية الأخرى . ولدراسة مدى تأثير التغير في أحدهما في تغير الآخر ، قام الباحث بتقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات حسب ارتفاع الدرجة في مفهوم الذات ، لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بينها في الطمأنينة الإنفعالية ، بمعنى هل تتغير درجة الأمن « الطمأنينة » باعتباره متغيرا تابعا لتغير مفهوم الذات باعتباره متغيرا مستقلا . ولتحقيق ذلك لجأ الباحث إلى استخراج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لدرجات أفراد المجموعات الثلاث في الطمأنينة الإنفعالية ثم حساب قيمة « ت » لمعرفة دلالة الفرق بين كل مجموعتين من مجموعات مفهوم الذات .

نتائج البحث :

تصدت هذه الدراسة للتحقق من فرضين هما :

ـ هناك علاقة ذات دلالة بين مفهوم الذات والطمأنينة الإنفعالية .
ـ هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الأمن النفسي بين جماعات مفهوم الذات .

وللتحقق من الفرض الأول استخدم الباحث « كا٢ » وبعد إجراء التحليلات الإحصائيةاتضح أن قيمة كا٢ هي ٥٤,٣٣ ، وبالرجوع إلى جدول كا٢ المقابلة لنسب الاحتمالات المختلفة لمعرفة ما إذا كانت هذه القيمة دالة إحصائيا أم لا ، وجد الباحث أن قيمتها ذات الدلالة لهذا العدد من درجات الحرية ٤ عند مستوى ٠٥, تعادل ٩,٤٨٨ وعند ٠١, تعادل ١٣,٢٧٧ (خيري، ١٩٥٧ : ٣٧٠) . وفي ضوء ذلك فإن قيمة كا٢ في البحث الحالي ذات دلالة إحصائية عند هاتين النسبتين مما يجعلنا نقبل باحتمال اعتماد كل من المتغيرين على الآخر ، وأنهما غير مستقلين .

وعلى الرغم من أن اختبار كا٢ يفيد الباحث في تحديد ما إذا كان أحد المتغيرين يعتمد على الآخر ، إلا أنه في الحالات التي تتضح من هذا الاختبار أن المتغيرين مرتبطان لا يفيد في معرفة قوة العلاقة Statistical Power بينهما . ولتحقيق ذلك قام الباحث باستخراج معامل التوافق(٧) من قيمة كا٢ ، وبلغت قيمة هذا المعامل ٤٨و٠ ، ثم حساب قوة العلامة عن طريق المعادلة التالية(٨) . وقد بلغت قوة العلاقة بينهما ٥٥,٠ وهي تعبر عن علاقة قوية من وجهة نظر جاكوب كوهن Kohen.j. في إطار البحوث النفسية ، فقد أوضح أنه إذا بلغت العلاقة بين أي متغيرين ١٠,٠ وصنفت بأنها ضعيفة، ٣,٠ علاقة وسط و٥٠,٠ علاقة قوية ، (cohen, 1977: 222-224).

يتضح مما سبق أن هناك علاقة بين مفهوم الذات ومستويات الأمن النفسي وأن هذه العلاقة قوية في إطار البحوث النفسية .

وللتحقق من الفرض الثاني الخاص بالفروق في درجة الأمن النفسي بين مجموعات مفهوم الذات ، قام الباحث بحساب المتوسط والانحراف المعياري لدرجات مجموعات مفهوم الذات في الأمن النفسي ، وكذلك حساب قيمة « ت » لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات . وكانت النتائج على النحو الآتي :

أ ــ بالنسبة للفروق بين المجموعة ذات الدرجات المرتفعة في مفهوم الذات « المفهوم الموجب » والمجموعة ذات الدرجات المتوسطة ـ بعد تحديد هذه المجموعات إحصائيا ـ فقد اتضحت النتائج كما في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)
المتوسط والانحراف المعياري وقيمة ت لدرجات
أفراد المجموعتين في مقياس الطمأنينة الإنفعالية

مجموعات البحث	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
مجموعة ذات الدرجات المرتفعة في مفهوم الذات (المفهوم الموجب)	٢٥,٩٥	١٢,٢	٣,٠٩	٠,٠١
مجموعا ذات الدرجات المتوسطة في مفهوم الذات	٣٢,٥٤	٨,٨٨		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات مجموعة مفهوم الـذات الموجب في الطمأنينة الإنفعالية أقل من متوسط درجات المجمـوعة المتـوسطة وأن الفـرق له دلالـة إحصائية عند مستوى ٠١, ، وإذا أدركنا أن الدرجات المرتفعة على مقياس الطمأنينة تدل على مشاعر عدم الأمن والدرجات المنخفضة تدل على مشاعر الأمن . فإننـا نستنتج أن مجمـوعة مفهـوم الذات المـوجب أكثر شعـورا بالأمن النفسي وأقـل قلقا من المجمـوعة المتوسطة .

ب ـ بالنسبة للفروق بين المجموعة ذات الدرجات المنخفضة في مفهوم الذات « المفهوم السلبي » والمجموعة ذات الدرجات المتوسطة ، فقد اتضحت النتائج كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)
المتوسط والإنحراف المعياري وقيمة ت لدرجات
أفراد المجموعتين في مقياس الطمأنينة الإنفعالية

مجموعات البحث	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
المجموعة ذات الدرجات المنخفضة « مفهوم الذات السالب »	٤٦,٦	٨,٣١	٧,١٣	,٠١
المجموعة ذات الدرجات المتوسطة في مفهوم الذات	٣٢,٥٤	٨,٨٨		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات المجموعة الأولى بلغ ٤٦,٦ وانحراف معياري قدره ٨,٣١ . في حين بلغ متوسط درجات المجموعة الثانية ٣٢,٥٤ ولدى حساب قيمة ت لمعرفة دلالة الفرق بين المتوسطين وجد الباحث أن قيمة ت بلغت ٧,١٣ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ ، وهذا يوضح أن ارتفاع الدرجة على مفهوم الذات يصاحبه انخفاض الدرجة على مقياس الطمأنينة الإنفعالية والذي تدل الدرجة المرتفعة عليه على مشاعر عدم الأمن ، وفي ضوء ذلك فإن المجموعة ذات الدرجة المتوسطة في مفهوم الذات أكثر شعورا بالأمن وأقل قلقا من المجموعة ذات الدرجات المنخفضة في مفهوم الذات .

جـ ـ بالنسبة للفروق بين المجموعة ذات الدرجات المرتفعة في مفهوم الذات « المفهوم الموجب » والمجموعة ذات الدرجات المخفضة « مفهوم الذات السالب »، فقد اتضحت النتائج كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (٥)
المتوسط والانحراف المعياري وقيمة ت لدرجات أفراد المجموعتين في مقياس الطمأنينة الإنفعالية

مجموعات البحث	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
المجموعة ذات الدرجات المرتفعة « مفهوم الذات الموجب »	٢٥,٩٥	١٢,٢	٦,٩٥	٠,٠١
المجموعة ذات الدرجات المنخفضة « مفهوم الذات السالب »	٤٦,٦	٨,٣١		

يتضح من الجدول السابق أن قيمة « ت » بلغت ٦,٩٥ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠١, مما يوضح أن الفرق بين متوسط المجموعتين في درجة الأمن النفسي فرق له دلالة إحصائية . وإذا أدركنا أن الدرجة المرتفعة على مقياس الطمأنينة تدل على مشاعر عدم الأمن ، فإننا نستنتج أن مجموعة مفهوم الذات الموجب ـ وهي التي حصلت على متوسط درجات أقل في الأمن النفسي ـ أكثر شعورا بالأمن من مجموعة مفهوم الذات السالب .

نستنتج مما سبق أن هناك فروقا في درجة الأمن النفسي بين مجموعات مفهوم الذات ، وأن ذوي الدرجات المرتفعة في مفهوم الذات والتي تعبر عن مفهوم إيجابي عن الذات يكونون أكثر شعورا بالأمن من ذوي الدرجات المتوسطة والمنخفضة ، وأن ذوي الدرجات المتوسطة في مفهوم الذات أكثر أمنا من ذوي الدرجات المنخفضة التي تعبر عن مفاهيم سلبية عن الذات ، وبمعنى آخر تزداد درجة الشعور بالأمن والطمأنينة عند الأفراد كلما كانت المفاهيم عن الذات أكثر إيجابية وتزداد مشاعر الخطر والتهديد والقلق عند الأفراد الذين يعانون من مفاهيم سلبية عن ذواتهم .

المناقشة

لقد كشفت المعالجة الإحصائية « اختبار كا^2 » أن هناك علاقة قوية بين مفهوم الذات والطمأنينة الإنفعالية ، وأن كلا منهما يعتمد على الآخر . وفي محاولة دراسة مدى تأثر أحدهما بتأثر الآخر افترض الباحث أن مفهوم الذات كمتغير مستقل يؤثر في درجة الأمن النفسي « متغير تابع » فأوجد مجموعات ثلاث في المتغير الأول « مفهوم الذات » ، وحاول باستخدام اختبار « ت » أن يكشف هل تتغير درجة المتغير الثاني التابع « الطمأنينة الإنفعالية » نتيجة ارتفاع أو انخفاض مفهوم الذات « المستقل » لدى الأفراد ، فكشفت الدراسة الفارقية عن ارتفاع درجة الشعور بالأمن والطمأنينة بارتفاع الدرجة على مفهوم الذات. ويمكن تفسير العلاقة بين المتغيرين بأن العوامل المحددة لهما تكاد تكون واحدة ، فهما يتشكلان في مرحلة الطفولة ، حيث تكون التنشئة الاجتماعية وأساليب المعاملة الوالديه وخبرات النجاح والفشل والظروف الأسرية والمدرسية ومواقف الإحباط والصراع وردود الفعل إزاء ذلك عوامل رئيسية في بناء الطمأنينة الإنفعالية ومفهوم الذات عند الأفراد . .

إن العلاقة بينهما لا يفسرها فقط أنهما ينموان ويتشكلان نتيجة متغيرات معينة ، وإنما هناك تأثير وتفاعل متبادل بينهما ، وإن كلا منهما يؤثر في الآخر ويعززه . وبتعبير منهجي علمي يصبح المتغير المستقل تابعا والتابع مستقلا ، ومن ذلك أن مفاهيم الذات الإيجابية الناجمة عن خبرات النجاح والعلاقات الإيجابية والمواقف السارة تساعد الفرد على التوافق الذاتي والاجتماعي مما يولد الثقة بالنفس والشعور بالرضا عن الذات والآخرين ، ولا شك أن ذلك يعزز مشاعر الأمن والطمأنينة عند الفرد ، تلك المشاعر التي تتضح في شعور الفرد بأنه محبوب ومتقبل من الآخرين ويعاملونه في مودة وإخاء ، ويشعر أن له مكانا في الجماعة ، ولا يشعر بالخطر أو القلق أو التهديد من الآخرين أو البيئة ، وهذه المشاعر تؤثر

بدورها في تعزيز المفاهيم الإيجابية عن الذات . فقد اتضح من دراسات كومبس Combs أن مفهوم الذات الموجب يعزز نجاح التفاعل الاجتماعي ويزيد العلاقات الاجتماعية نجاحا ، وهذا بدوره يعزز مشاعر الأمن والانتماء للجماعة ، كما أن التفاعل الاجتماعي ونجاح العلاقات الاجتماعية والشعور بالأمن تعزز الفكرة السليمة عن الذات (زهران ، ١٩٧٤ : ٢٤٧) .

ومن بين الأساليب التي يؤثر فيها مفهوم الذات كمتغير مستقل على الطمأنينة الإنفعالية كمتغير تابع قوته الدافعية ، فالمفهوم الإيجابي عن الذات يدفع الفرد إلى مواجهة شجاعة واثقة للمواقف والظروف دون شعور بالعجز والانهيار أو اليأس ، ولا شك أن قدرة الفرد على التعامل مع المواقف والظروف البيئية تجعله يدرك أن بيئته غير مهددة لكيانه لأنه يتعامل مع معطياتها فيشعر بالأمن ، أما ذوو المفاهيم السالبة عن الذات فإنهم يشعرون بالعجزعن التعامل باقتدار مع المواقف والظروف المختلفة فيشعرون أن البيئة والآخرين مصادر تهديد لهم فتنخفض مشاعر الأمن لديهم ، وهذا ما يفسر ارتفاع مشاعر الطمأنينة والأمن النفسي عند ذوي المفهوم الموجب عن الذات إذا ما قورنوا بذوي المفاهيم السالبة .

وتتفق نتائج هذا البحث مع بعض الدراسات والأراء النظرية ، فقد أوضحت دراسة كوبر سميث أن صورة الطفل عن ذاته وحكمه عليها لا يؤثران على سلوكه فحسب ، بل يؤثران في حياته ، فالأطفال الذين يقدرون أنفسهم إيجابيا يميلون إلى السلوك بطريق تحقق لهم التقبل والتقدير ، ولا يجدون صعوبة في تكوين صداقات وهم أكثر ثقة بأنفسهم (موسى، ودسوقي ، ١٩٨٢ : ٦) . وهذه ظروف تحقق الشعور بالأمن النفسي .

وتدعم نتائج هذا البحث بعض الأسس النظرية فقد أوضحت النظريات الفينومنولوجية أن من الأهداف الأساسية للتربية تنمية مفاهيم إيجابية للذات لدى التلاميذ بطريقة تبعث الرضا لديهم ، وتمكنهم من إدراك أنفسهم كأعضاء فاعلين في المجتمع ، وتنمي فيهم الإحساس بالكفاية والاقتدار ، وهذا من شأنه أن يدعم مشاعر الأمن عند الفرد حيث يشعر بتقبله للمجتمع وتقبل المجتمع له (منصور،وبشاي ، ١٩٨٢ : ٨) .

الهوامش

(١) Maslon Security-Insecurity Inventory قام بترجمته وإعداده باللغة العربية د. أحمد سلامة باسم الطمأنينة الإنفعالية ١٩٧٢ ، وقام بترجمته أيضا د. عبدالرحمن عيسوي باسم اختبار الصحة النفسية (بدون تاريخ) وهما باحثان مصريان، وقام بترجمته د. كمال دواني ، وعيد ديراني وأجريا له صدق وثبات في البيئة الأردنية باسم اختبار ماسلو للشعور بالأمن .

(٢) عبدالرحمن أحمد هيجان ، جنوح الأحداث في المملكة العربية السعودية . دراسة لبعض المتغيرات النفسية . رسالة ماجستير غير منشورة ـ جامعة الملك سعود ، كلية التربية ـ قسم علم النفس ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ .

(٣) د. يحيى منهي ، القيم وعلاقتها بمتغيرات الشخصية ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٢ م .

(٤) اختبار مفهوم الذات للكبار : محمد عماد الدين اسماعيل
مقياس تنسي لمفهوم الذات : فتس Fitts
مقياس مفهوم الذات : ماك دانيل Mc Daniel

(٥) بلغ المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة على اختبار ماسلو للطمأنينة الإنفعالية ٣١,٧٦ والإنحراف المعياري بلغ ١٣,٢ .

(٦) بلغ المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة على اختبار مفهوم الذات ١٩٧,٥ والإنحراف المعياري بلغ ١٩,٠٨ .

(٧) $ق = \sqrt{\frac{كا^2}{ن + كا^2}}$

(٨) $قوة العلاقة = \sqrt{\frac{مربع معامل التوافق}{1 - مربع معامل التوافق}}$

المصادر العربية

اسماعيل ، م . ع .
اختبار مفهوم الذات ، كراسة التعليمات. القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

الزيادي ، م .
١٩٨٠ أسس علم النفس العام. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

الشماع ، ن .
١٩٧٧ الشخصية (النظرية ، التقييم ، مناهج البحث) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية .

القاضي ، ي . وآخرون
١٩٨١ الأرشاد النفسي والتوجيه التربوي. الرياض : دار المريخ .

تركي ، م. أ .
١٩٧٤ الرعاية وعلاقتها بشخصية الأبناء. القاهرة : دار النهضة المصرية .

حسين ، م . ع
١٩٨٥ «مفهوم الذات وعلاقته بالكفاية في التحصيل الدراسي والتخصص في المرحلة

الثانـوية علمي ، أدبي». الرياض : رسالة الخليج العربي ، العدد السادس عشر .

خيري ، أ . م .
١٩٥٧ الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية . القاهرة : ط ٢ ، دار الفكر العربي .

رحمه ، أ
الشخصية وأثر معاملة الوالدين في تكوينها. دمشق : مطبعة دار الحياة .

زهران ، ح . ع .
١٩٧٤ علم النفس الاجتماعي. القاهرة : عالم الكتب .

سلامة ، أ . ع .
١٩٧٢ كراسة تعليمات استفتاء مـاسلو. القاهرة : دار النهضة العربية .

عباس ، ع . ح .
١٩٨٢ نوع الرعاية وتأثيره على مفهوم الذات كمفهوم تكيفي في عينة من الأطفال في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الأردنية .

عبدالغفار ، ع .
١٩٨١ مقدمة في الصحة النفسية. القاهرة : دار النهضة العربية .

عيسوي ، ع
اختيـار الصحة النفسيـة « اختبار الأمـان ـ عدم الأمـان ».القاهـرة : دار النهضة العربية .

منصور ، ط . / بشاى ، ح .
١٩٨٢ دليل مقياس مفهوم الذات لـلأطفال ، قسم علم النفس ، كليـة الأداب جامعة الكويت .

موسى ، ر . ف .
١٩٨٥ العلاقة بـين الشعور بـالأمن عند المـراهقين والمـراهقات وبعض العـوامل الأسرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الأردنية .

موسى ، ف . / دسوقي ، م .
١٩٨٢ كراسة تعليمات اختبار ـ تقدير الذات للأطفال ـ.القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

المصادر الأجنبية

Cohen, J.
1977 Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences. London: Academic Press

Cole, L. and Hall
1970 Psychology of Adolescence (6th ed.) New York: Rinehart Co.

Fitts and Hammer
1969 The Self Concept and Delinquency. Nashville: Mental Health Center Monograph

Hurlock, E.
1967 Adolescent Development (3rd ed.) New York: McGraw Hill

Maslow, A.H.
1972 Manual for the Security-Insecurity Inventory. Paulo Alto, Calif.: Consulting Psychologists Press

Purkey, W.W.
1970 Self Concept and School Achievement. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall

دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت

عبدالرحمن أحمد الأحمد
كلية التربية ـ جامعة الكويت

مقدمة

كان لجهود علماء التربية ، وعلم النفس في العالم «كسبيرمان ، ومكدويل ، وبرس ، في إنجلترا ، وجون ديوي وكلباترك وثرونـدايك وسكنر ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبياجية في سويسرا ، وبوفيه في فرنسا . وغيرهم ، أثرها الكبير في دفع حركـة التربيـة الحديثة بشكل كبير ساعدها على الانتشار وإحداث تغيير وتطوير في جميع جوانب العملية التربوية في معظم دول العالم وبخاصة في بناء المناهج ، وطـرق التدريس ، واستخـدام التكنولوجيا في التعليم ، وغيرها . وقد كان ومازال للموجهين الفنيين للمواد الدراسية دور كبير في توصيل التجديدات التربوية للميدان عن طريق المدرسين .

وعملية التربية والتعليم ـ التي تهدف إلى تربية الأجيال المتعاقبة ، وإعداد القوى العاملة اللازمة للعمل في مجالات الإنتاج المختلفة ـ أحوج ما تكون إلى الإشراف على أسس سليمة ، وبخاصة أنها عملية بالغة التعقيد والتداخل ، لاتصالها بالكائن الحي الذي يعيش في مجتمع سريع التغير ، كما أن الأمر المهم في عملية التربية والتعليم ، ليس المنهج ، أو البرنامج الدراسي ، بل هو التنفيذ ، وطريقـه هذا التنفيـذ والإشراف عليـه (متولي ، ١٩٨٣ : ١٢) .

ويعدّ التوجيه الفني أو التربوي ، إذا ما أحسن إعداده وتنفيذه ، « مفتاح العملية التربوية ، وعليه تتوقف ممارسات المعلمين ، فمهـما كانت أسس إعـداد المعلمين متينـة ومناسبة ، ومهما توفر لديهم من رغبات ذاتية في تطوير أنفسهم ، يبقى للتوجيه التربوي

الذي يرافق المعلم خلال عمله ، أثره الكبير في تحسين برامج التعليم وأساليبه ، بما يحقق الأهداف التربوية » (سنقر ، ١٩٨٠ : ٩) .

ويستدعي بناء الأهداف التربوية ، وأهداف المرحلة التعليمية ، والمواد الدراسية ، لنظام التعليم والأدوار المطلوب من المدرس القيام بها لتحقيق تلك الأهداف دور واضح وقيادي يقوم به الموجه الفني للمواد الدراسية في « توجيه ومساعدة من يشرف عليهم ، ليفهموا أنفسهم ويغيروا أو يعدلوا من سلوكهم ، الذي يعوقهم عن تكوين علاقات طيبة ، بينهم وبين الأفراد والجماعات ، وليتم نموهم فنيا ، ويؤدوا وظائفهم على أحسن وجه ممكن » (أحمد ، ١٩٦٦ : ٦) .

يحاول البحث التعرف على رأي الموجهين الفنيين للمواد الدراسية لمدارس التعليم العام بدولة الكويت ، في بعض القضايا التربوية المذكورة في أهداف البحث ، واحتوائها أداة البحث (الاستبانة) . يشتمل البحث على استعراض بعض تعريفات التوجيه الفني ، ونبذة عن تطور التوجيه الفني في الكويت ، وتحليل نتائج البحث وتفسيرها ، وأخيرا الخلاصة .

تعريف التوجيه الفني : توجد تعريفات متعددة للتوجيه الفني ، فمثلا يعرفه معظم المربين بأنه « الممارسات الموجهة بصورة أساسية لإحداث التغيير في برامج التدريس ، حيث التأكيد بشكل متزايد على المدرس والتدريس ، أكثر من التلاميذ ومصادر التعلم ، والبناء التنظيمي لنظام التعليم » (Husen, 1985:4917) . بينما يرى هارس (Harris) أن التوجيه الفني في التعليم هو « ما يقوم به المسؤولون في داخل المدرسة ، تجاه العاملين ، أو الأشياء ، بقصد الحفاظ على ما يجري في المدرسة ، أو تغييره بطريقة تؤثر مباشرة في عمليات التعلم القائمة ، وذلك من أجل النهوض بتعلم التلاميذ » (Harris, 1985:10) .

وتؤكد تعريفات أخرى للتوجيه الفني ، على تنمية القدرات والإمكانات الشخصية لدى المدرس لأداء المهام الموكلة إليه على أحسن وجه ، إذ ترى مديحة الإمام ، أن التوجيه الفني هو « الجهد الذي يبذل لإثارة اهتمام العاملين ، وتوجيه نموهم المستمر، أفرادا وجماعات، ليكونوا أقدر على فهم وظيفة التعليم وتأدية أعمالهم بطريقة فعالة (الإمام، ١٩٧٥ : ٤٣) وأما مصطفى متولي، فإنه يرى التوجيه الفني «كتنسيق وإثارة لاهتمام المعلمين، وتوجيه نموهم بقصد توجيه التلاميذ ليتمكنوا من المشاركة بصورة فعالة في المجتمع الذي يعيشون فيه» (متولي، ١٩٨٣ : ٢٣).

ويتضح مما سبق اختلاف في تعريفات التوجيه الفني ، ودور الموجه الفني للمواد الدراسية ، من التطبيق القديم الضيق المبني على التفتيش الفجائي ، إلى « مفهوم

العلاقات الإنسانية التعاونية ، بين المفتش والمعلم ، وقد ألغيت في كثير من الأحيان الزيارات الفجائية ، أو الدورية ، وأصبح يستدعى من قبل ناظر المدرسة للمعاونة في حل مشكلة ما ، أو تقديم المشورة للمدرسين الجدد ، لكن بقي من مسئوليته تقويم المدرسين ، وأحيانا يقوم الموجه بعملية الرقابة والضبط لظروف سياسية أو اجتماعية ، تتطلب أن يكون مستوى أداء المعلمين على نحو معين » (رضوان ، ١٩٧٣ : ٩) .

بعد عرض بعض تعريفات التوجيه الفني ، فإن القيادات التربوية ، على مستوى الإدارة المركزية والمدرسية ، تتوقع من الموجهين الفنيين للمواد الدراسية القيام بالمهام العامة التالية :

أولا : تقويم التدريس الذي يقوم به المدرسون ، من حيث توصيل المادة العلمية ، وتقديم الأنشطة ، وتحقيق الأهداف الصّفيّة إذ أن المدرسين ينظرون إلى الموجهين الفنيين « كخبراء يستحقون الاتصال والثقة » (Heppeb & Hudley: 37-46) .

ثانيا : تدريب المدرسين في أثناء الخدمة ، وبخاصة الجدد ، مع التركيز على استخدام المعلومات والمهارات في أثناء العمل وغيرها ، من التنمية المهنية للمدرسين .

ثالثا : المساهمة في تطوير المناهج الدراسية .

رابعا : التعاون مع المدرسين لتحقيق أهداف التربية ، عن طريق تحقيق كفاءة عالية في تنفيذ الأهداف الصّفيّة للمادة من خلال التدريس ، ومعالجة جوانب الضعف عند المدرسين ، باستخدام الأسلوب الديمقراطي في القيادة .

ولكي يمكن تحقيق المهام المذكورة أعلاه المشتقة من المفهوم مع نتائج الدراسات التربوية الرامية لتحقيق الأهداف التربوية في مدارس التعليم العام ، فإن الأمر يستدعي توفير الظروف المناسبة . إذ أن « الدراسات تدل على أن توفير الظروف الميسرة والمحققة للاحترام ، والوصول إلى الحقائق ، والعمل القائم على أرضية صلبة ، تؤدي إلى اكتساب تعلم بناء » (Dodge, 1981:35) ، (Rogers, 1972:49). وفي بعض الحالات نجد أن « معظم المدرسين يريدون أن يصبحوا على مستوى عال من الكفاءة ، يشهد به الموجهون الفنيون . وعندما تترجم تلك الرغبة إلى مطالب غير منطقية من الموجهين ، فإن درجة القلق تتصاعد إلى الحد الذي يصبح فيه المدرسون في موقف دفاعي ، نابع عن رغبة ذاتية في الدفاع عن النفس » (Carkuff & Truax, 1972:103) . وللخروج من حالة القلق والوضع المتأهب ، الذي يعيشه المدرسون أثناء التوجيه ، فإن العديد من المربين يدعون إلى « إشراك المدرسين في عملية التقويم الذاتي ، لمساعدتهم على تقليل مستوى التهديد الملازم

لعملية التقويم » (Bertein & Conrad, 1979: 292-303, Dodge, 1982: 55-60) .

تطوير التوجيه الفني في دولة الكويت : مع ازدياد عدد المدارس بعد إنشاء المدرسة المباركية عام ١٩١٢ م ، كأول مدرسة نظامية ، وتزايد تكاليف التعليم ومسئولياته ، أنشىء مجلس المعارف في عام ١٩٣٦م ، للإشراف على نظام التعليم العام في الكويت ، وقد استحدث إلى جانب رئيس مجلس المعارف ، المشكل من أعضاء يمثلون المجتمع الكويتي ، مساعدان أحدهما مدير للشئون المالية والإدارية ، والآخر مدير المعارف للشئون الفنية ، وهو المسئول عن كل ما يتعلق بنظام التعليم وتطويره ، كوضع الكتب المدرسية ، والإشراف على التوجيه الفني وإعداد المعلمين .

وفي العام الدراسي ١٩٥٥/٥٤ م عينت مفتشة مسئولة عن مدارس البنات وستة مفتشين للمواد الدراسية ، كما يوضحها الشكل رقم (١) ، ويتبعون إداريا وتنظيميا مدير المعارف ، وبعد إنشاء وزارة التربية بعد الاستقلال في عام ١٩٦١ ، نظم التوجيه الفني للمواد الدراسية ، الذي كان يسمي تفتيش المواد الدراسية بصورة أفضل ، حيث أصبحت تراعي في المرشح لوظيفة « موجه فني » ما يلي : (Moses & Hardem, 1978:98) .

أولا : أن يكون من بين الحاصلين على المؤهلات التربوية العليا ، كحد أدنى ، والمشهود لهم بسعة الاطلاع والتعمق في مادة تخصصهم ، والإنتاج العلمي والتربوي ، والقدرة على التوجيه والتقويم .

ثانيا : يتم اختياره عادة من بين المدرسين الأوائل الممتازين في المرحلة الثانوية ، ويجوز الاختيار من بين نظار أو وكلاء المدارس الثانوية والمتوسطة ، ممن تتوفر فيهم المواصفات السابقة .

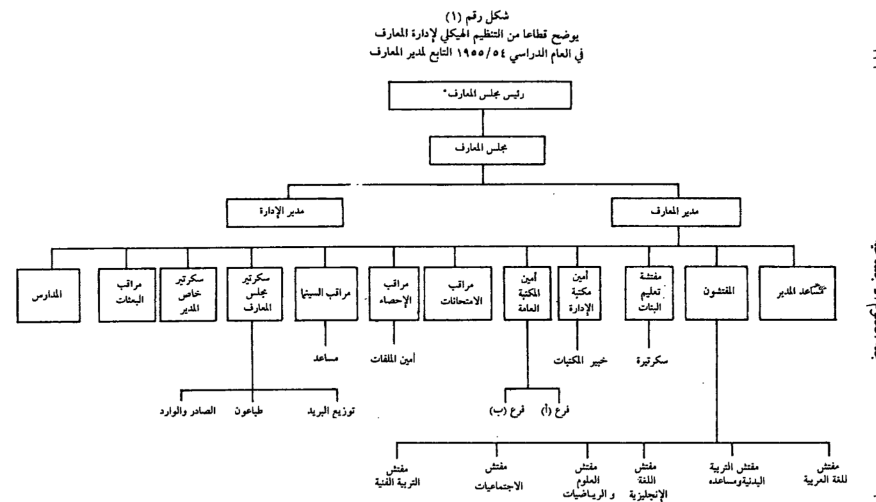
ثالثا : يشترط أن يكون قد مضى على اشتغاله بالتعليم مدة لا تقل عن ١٢ سنة .

رابعا : يفضل للعمل في تفتيش المرحلة الابتدائية ، ورياض الأطفال ، من سبق لهم العمل بمعاهد المعلمين والمعلمات .

خامسا : يختار المفتشون الأوائل من بين المفتشين الممتازين ، الذين مارسوا مهمة التفتيش الفني مدة لا تقل عن أربع سنوات بنجاح مرموق .

سادسا : يشترط للترقية لشغل وظيفة التفتيش ، أن يكون المرشح قد أمضى ثلاث سنوات على الأقل بمدارس الوزارة بالكويت . (وزارة التربية ، ١٩٦٨ : ٢٣٢) .

شكل رقم (١)
يوضح قطاعا من التنظيم الهيكلي لإدارة المعارف
في العام الدراسي ١٩٥٥/٥٤ التابع لمدير المعارف



* المصدر :
عبدالرحمن الأحمد ، مصباح الحاج عيسى . التنظيم الهيكلي لوزارة التربية في دولة الكويت . الكويت : ذات السلاسل ، ١٩٨٤ .

وقد نظم القرار رقم ٤٥٧٤ الصادر من مكتب وكيل الوزارة ، بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧م العلاقة بين التوجيه الفني والإدارات التعليمية بالوزارة ، حيث احتوى على الأقسام التالية :ـ

أولا : مبادىء عامة .
ثانيا : مسئوليات الموجه الفني للمرحلة .
ثالثا : مسئوليات الموجه الفني الأول .
رابعا : مسئوليات الموجه الفني العام .

وكذلك حدد القرار رقم ٢٧٧٣٧ الصادر من مكتب وكيل الوزارة ، بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٧م ، أساليب التوجيه والتقويم ، في المراحل التعليمية المختلفة على النحو التالي :

١ ــ دورة استطلاعية ميدانية توجيهية .
٢ ــ دورة توجيهية تقويمية .
٣ ــ دورة توجيهية تقويمية ثانية .

ومع تزايد أعداد مدارس التعليم العام ، تزايدت أعداد الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، ففي العام الدراسي ٨١/٨٠ بلغ عدد الموجهين الفنيين في المرحلة الابتدائية ، للمواد الدراسية الأساسية ٧١ موجها موزعين كالتالي : (وزارة التربية ، ١٩٨١ م : ٣٠) .

ــ التربية الإسلامية ١٤ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول
ــ اللغة العربية ٢٧ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول
ــ الرياضيات ١٥ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول
ــ العلوم ١١ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول
ــ الاجتماعيات ٤ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول

وأما عدد الموجهين الفنيين للمرحلة المتوسطة في العام الدراسي ٨١/٨٠ فكان كالتالي : (وزارة التربية ، ١٩٨١ : ٣٩) .

ــ التربية الإسلامية ١٢ موجها
ــ اللغة العربية ١٧ موجها
ــ اللغة الإنجليزية ١٨ موجها
ــ الاجتماعيات ١٥ موجها

كما تم في هذا العام تغطية المدارس المتوسطة ، بنوعيها بنين وبنات ، بمدرسين أوائل للمعاونة في سير العملية التربوية ، وإرشاد المدرسين الجدد ، وتوفير نوع من اشراف الداخلي بالمدارس ، وتبادل الخبرات بين المدرسين ، وبلغت النسب المئوية للمدارس التي يوجد فيها مدرس أول كما يلي :-

مادة اللغة العربية	٩٨٪ مدارس البنين	٧٥٪ مدارس البنات
مادة اللغة الإنجليزية	٩٥٪ مدارس البنين	٧٤٪ مدارس البنات
مادة الاجتماعيات	٧٦٪ مدارس البنين	٦٨٪ مدارس البنات
مادة الرياضيات	٩١٪ مدارس البنين	٢٨٪ مدارس البنات
مادة العلــوم	٩١٪ مدارس البنين	٥٨٪ مدارس البنات

وتستمر مسيرة التعليم في الكويت لتشمل الجوانب كافة ، فيتزايد عدد المدارس وكذلك عدد المدرسين والمدرسات ، ومن ثم عدد الموجهين الفنيين في مختلف التخصصات وفي العام الدراسي (٨٤/ ١٩٨٥) نجد أن عدد الموجهين والموجهات قد زاد عن ٥٠٠ شخص منهم :

١٢٠ موجها وموجهة في منطقة الأحمدي التعليمية .
٨٤ موجها وموجهة في منطقة الجهراء التعليمية .

ويتبع هؤلاء الموجهون ، إضافة إلى الموجهين الفنيين بالعاصمة ، الإدارات التعليمية المختلفة كما يلي :-

ادارة رياض الأطفال	١٨
إدارة التعليم الابتدائي	٦١
إدارة التعليم المتوسط	١١٢
إدارة التعليم الثانوي	٩١
إدارة التعليم الخاص	٥٧
إدارة التربية الخاصة	٣
إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية	٧
إدارة الخدمة الاجتماعية	٢٩
إدارة الخدمة النفسية	٤
إدارة المكتبــات	٨

إدارة النشاط المدرسي	٤١
إدارة التربية البدنية والكشافة	٧٣
إدارة التقنيات التربوية	٥
	٥٠٩

ويبلغ عدد موجهي المواد الدراسية الأساسية في مدارس التعليم العام ٢٨٥ موجهاً وموجهة . ويعمل موجهو كل مادة ضمن مكتب خاص ، أو توجيه خاص يسمّى « التوجيه العام » ، ويتبع التوجيه العام وكيل الوزارة المساعد لشئون التعليم العام .

أما موجهو المكتبات ، وموجهو التقنيات التربوية ، فيتبعون وكيل الوزارة المساعد لشئون التعليم النوعي ، بينما يتبع موجهو الخدمة الاجتماعية والنفسية لوكيل الوزارة المساعد لشئون الخدمة الاجتماعية .

ومن خلال التطبيق العملي لتعليمات وتنظيمات التوجيه الفني التي سبقت الإشارة إليها ، ظهرت بعض السلبيات ، مما استلزم تعديل بعض اختصاصات العاملين في التوجيه الفني لضمان تطويرها إلى الأفضل ، لتحقيق الفائدة العملية المرجوة من عملية التوجيه الفني ، فصدر القرار رقم ٦١٦٧٣ من مكتب وكيل الوزارة ، بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٣م ، لتحديد اختصاصات العاملين في التوجيه الفني .

أنماط التوجيه الفني في الكويت : تتعدد أنماط التوجيه الفني للعملية التربوية في مدارس التعليم العام ، طبقا لطبيعة العملية التربوية وأهدافها ، وتبعا لخصائص ومهام الجهاز الفني ، الذي يقوم بعملية التوجيه ، ويتميز كل جهاز من أجهزة التوجيه الفني بتنظيم خاص يمكنه من أداء رسالته على الوجه المطلوب . وتنقسم أنماط التوجيه الفني في مدارس الكويت ، إلى مجموعتين أساسيتين هما :

أولا : داخل المدرسة :

أ ــ توجيه من قبل ناظر المدرسة .
ب ــ توجيه من قبل رئيس القسم .
جـ ــ توجيه من قبل المدرس الأول .

ثانيا : من قبل ديوان الوزارة :

أ ــ توجيه المواد الدراسية (مواد أكاديمية ورياضية . . . الخ) .
ب ــ توجيه رياض الأطفال .

جـ ــ توجيه الخدمة الاجتماعية .
د ــ توجيه الخدمة النفسية .
هـ ــ توجيه التقنيات التربوية .
و ــ التوجيه المدرسي (الإداري) .
ز ــ توجيه النشاط المدرسي .
ح ــ توجيه المكتبات المدرسية .

لكل مادة دراسية جهاز توجيه فني متخصص مقره ديوان الوزارة ، ويرتبط نظام العمل فيه بنظام الوزارة من حيث مواعيد العمل والإجازات ، وعادة ما يتبع إدارة معينة في الوزارة ، سواء أكانت تعليمية أو متخصصة به ، كالتربية الفنية ، والتربية البدنية ، والتربية الموسيقية ، والتوجيهات الفنية للمواد الدراسية هي :

١ ــ توجيه التربية الإسلامية .
٢ ــ توجيه اللغة العربية .
٣ ــ توجيه اللغة الإنجليزية .
٤ ــ توجيه اللغة الفرنسية .
٥ ــ توجيه الرياضيات .
٦ ــ توجيه الاجتماعيات .
٧ ــ توجيه العلوم .
٨ ــ توجيه التربية البدنية والكشافة .
٩ ــ توجيه الدراسات العملية .
١٠ ــ توجيه التربية الفنية .
١١ ــ توجيه التربية الموسيقية .
١٢ ــ توجيه الاقتصاد المنزلي (لمدارس البنات فقط) .

ولكل توجيه فروع يختص كل فرع منها بمرحلة تعليمية معينة ، وترتبط تلك الفروع بالإدارة التعليمية لها ، سواء إدارة التعليم الابتدائي ، أو إدارة التعليم المتوسط ، أو إدارة التعليم الثانوي ، أو إدارة التعليم الخاص ، أو إدارة التعليم الموازي . ومع إنشاء منطقتي الأحمدي التعليمية ، والجهراء التعليمية ، أصبح في كل منطقة جهاز مختص للتوجيه في كل مادة دراسية ، وهذا الجهاز مرتبط من حيث السياسة التوجيهية بالتوجيه الفني العام للمادة ، وإن كان مقره بالمنطقة التعليمية . وسبق عرضه لوضع التوجيه الفني للمواد الدراسية في نظام التعليم العام في الكويت .

الدراسات السابقة التي أجريت في الكويت : وقد أجريت دراسات حول التوجيه الفني في الكويت ، من أبرزها الدراسة التي قام بها فكري ريان ، والمتعلقة « بالتوجيه الفني في مدارس الكويت ، بين النظرية والتطبيق » توصل فيها الباحث إلى النتائج التالية : (ريان ، ١٩٨٠ : ١٢١) .

١ ــ المستوى الغالب على التوجيه هو مستوى التفتيش .
٢ ــ مجال النشاط المدرسي المتعلق بالمواد الدراسية ، لا يلقى الاهتمام الفعلي المناسب في أثناء ممارسة التوجيه .
٣ ــ مجال العلاقات المهنية ، لا يلقى الاهتمام الفعلي المناسب في أثناء ممارسة التوجيه .
٤ ــ مجال المشكلات الشخصية للمدرسين ، لا يلقى الاهتمام الفعلي في أثناء ممارسة التوجيه .

أما بالنسبة للأسباب الرئيسية التي يرى المدرسون والموجهون أنها تحول دون ممارسة التوجيه الفني وفق المستوى الأعلى ، فقد كانت كما يلي : (ريان ، ١٩٨٠ : ١٢٣) .

١ ــ نقص الكفاءة التربوية للمدرسين .
٢ ــ كثرة أعباء الموجه .
٣ ــ التفاوت الكبير في مستوى المدرسين .
٤ ــ ازدحام المقررات الدراسية ، والتركيز عليها .
٥ ــ نقص الحوافز .
٦ ــ طبيعة اليوم المدرسي .
٧ ــ صلاحية الموجه محدودة في حل المشكلات .
٨ ــ الفكر التربوي القديم لا يزال سائدا .

وأما الدراسة الأخرى ، التي أجريت عن التوجيه الفني في الكويت ، فهي التي أجراها السعدي وعسكر والعريان ، والمتصلة بالتعرف على دور التوجيه الفني من النمو المهني للمعلمين والمعلمات ، بدولة الكويت ، وقد توصلوا إلى نتائج من أبرزها ما يلي : (السعدي وآخرون ، ١٩٨٤ : ١٢٠) .

ــ اتفق المعلمون والموجهون على فعاليات التوجيه الفني ، في متابعة تنفيذ المناهج حسب الخطة الموضوعة ، ومتابعة أسئلة الامتحانات للمادة الدراسية ، وكذلك لائحة الامتحانات للمادة الدراسية ، وهي عبارة عن مجالات نتائجها ملموسة ، وهي محور اهتمام كل ذوي الشأن ، ومن له علاقة بالعملية التربوية .

ـ يبدو أن دور الموجه في بعض المجالات محدود ، وهذا ناجم عن العبء الوظيفي ، وتشعب المسئوليات الملقاة عليه .

ـ في ضوء التجدد والتطور ، الذي تشهده العملية التربوية على المستويين العالمي والمحلي ، فإن هذا يستدعي إعادة النظر ، بصورة أكثر واقعية وعطاء ، سواء في بنية التوجيه الفني ومهامه ، أو في مجال طبيعة علاقة الموجهين الفنيين بالمعلمين .

ويحاول الباحث من خلال دراسة بعض القضايا ، ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين في الكويت ، الدعوة إلى اتباع منهج آخر ، مبني على مقارنة رأي الموجهين في مجال العلوم الإنسانية والطبيعية حول قضايا محددة ، ذات صلة بأهداف البحث التي ركزت على ست قضايا ، تتصل بالعمل اليومي للتوجيه الفني للمواد الدراسية . وكذلك يستكمل ما قام به الباحثون الذين أشير إليهم سابقا .

أهداف البحث :

الهدف من إجراء البحث هو التعرف على رأي الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في رياض الأطفال ، ومراحل التعليم العام في وزارة التربية بدولة الكويت ، في القضايا التالية المتعلقة بعملهم اليومي في المدارس :ـ

١ ـ أهداف التوجيه الفني .
٢ ـ الأساليب المتبعة في التوجيه الفني .
٣ ـ علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسئولين .
٤ ـ رضى الموجه الفني على وظيفته .
٥ ـ الصعوبات التي تواجهه في أداء وظيفته .
٦ ـ المقترحات التي يرى تنفيذها بما يؤدي إلى أدائه لوظيفته بشكل أفضل .

منهج البحث

بناء أداة البحث : تم تصميم استبانة ، للتعرف على رأي الموجهين الفنين للمواد الدراسية للعاملين في التعليم العام بوزارة التربية بدولة الكويت ، في القضايا المتصلة بعملهم اليومي في المدارس ، والمذكورة في هدف البحث ، وقد احتوت الاستبانة على ٢٢ بندا وسؤال مفتوح حول الصعوبات ، وآخر حول مقترحات تطوير التوجيه الفني . وقد سبق وضع بنود الاستبانة مسح للدراسات والبحوث ، التي أجريت في التوجيه الفني للغة

العربية أو الإنجليزية ، والاتصال ببعض الموجهين الفنيين ، لمعرفة آرائهم في القضايا المتصلة بالتوجيه الفني ، والمذكورة في هدف البحث .

عرضت الاستبانة بعد بنائها على عشرة أساتذة من المتخصصين في التربية ، في كلية التربية بجامعة الكويت ، ومعهد التربية للمعلمين ، التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، والمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج بالكويت ، وقد طلب من المحكمين قراءة كل عبارة بدقة ، فإذا كانت هذه العبارة ترتبط بهدف البحث المذكور فعلى المحكم أن يقوم بوضع دائرة حول الرقم (٥) وإذا لم تكن ذات علاقة على الإطلاق ، فيضع دائرة حول الرقم (١) وهكذا تدرجت الأحكام بين ٥ و ١ .

وكذلك فقد أخذ في الاعتبار ، عند صياغة الاستبانة للمرة الثانية ، بعض العبارات التي سوف تتأثر الاستجابة بها ، بما يسمى عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية ، "Social Desirability" وعليه فقد تمت إعادة النظر في هذه العبارات والتعليمات التي تسبقها .

وبعد تحليل ملاحظات وآراء الحكام في بنود الاستبانة ، وجد بأن حوالي ٨٤٪ من البنود تتمتع بدرجة مقبولة من الصدق ، (الدرجة أكثر من ٣) وتم تعديل البنود الأخرى ، بحيث أصبحت أداة البحث بصورتها النهائية .

العينة : لقد سبق اختيار عينة البحث ، حصر لأعداد الموجهين الفنيين العاملين في مختلف التخصصات ، في وزارة التربية ، وذلك عن طريق الاتصال الشخصي بالسيدة وكيلة وزارة التربية والتعليم العام والإدارات التي يتبعها موجهون فنيون . وفي العام الدراسي ٨٤/ ١٩٨٥ بلغ عدد الموجهين الفنيين في العاصمة ، ومنطقة الأحمدي ، ومنطقة الجهراء التعليمية ، والتعليم الخاص ، (مدارس أهلية وأجنبية) ٥٦٠ موجها فنياً .

بعد تحديد أعداد الموجهين كما ذكر سابقاً ، وزعت الاستبانة على جميع الموجهين الفنيين ، للمواد الدراسية في التعليم العام ، باستثناء التعليم الخاص ، والبالغ عددهم ٣٩٦ ، وقد تم استلام ٢٧٧ استجابة ، أي بنسبة ٦٩,٩٪ .

وقد كانت نسب الاستجابة في المناطق التعليمية ٥١٪ في منطقة العاصمة التعليمية و٦١٪ في منطقة الأحمدي التعليمية و٢٧٪ في منطقة الجهراء التعليمية .

ووجد أن حوالي ٨٢٪ من المستجيبين من الذكور و١٨٪ من الإناث ، وكانت نسبة الكويتيين ١٣٪ وغير الكويتيين ٨٧٪ ، وهذه النسبة تعكس واقع نسبة الذكور إلى الإناث ، والكويتيين إلى غير الكويتيين ، في التوجيه الفني للتعليم العام بوزارة التربية ، أما من حيث المؤهلات ، فإن ٨٠٪ من المستجيبين من حملة مؤهلات جامعية و١١٪ من حملة

مؤهلات عليا (أعلى من البكالوريوس أو الليسانس) و٩٪ من حملة مؤهلات دون جامعية (دبلومات) . وقد وجد أن حوالي ٧٤٪ من المستجيبين من أفراد العينة ، يحملون مؤهلات تربوية .

أما عن سنوات الخبرة فقد تبين أن ٨٥٪ من الذين أجابوا على الاستبانة ، عملوا لمدة تزيد عن خمس سنوات في مهنة التدريس ، وأن ٥١٪ من أفراد العينة ، عملوا من سنة إلى خمس سنوات في التوجيه الفني ، و٤٩٪ منهم قد عملوا أكثر من خمس سنوات في هذه المهنة .

النتائج وتحليلها : عند تحليل إجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، الذين أجابوا على أداة البحث ، استخدمت التكرارات ، والنسب المئوية ، وكذلك استخدم اختبار (كا^2) ، لمقارنة الاختلاف بين إجابات أفراد العينة من الموجهين الفنيين في مجال العلوم الإنسانية ، ومجال العلوم الطبيعية ، على بنود الاستبانة ، لمعرفة أثر التخصص في إجابات المجموعتين ، ولم يطبق اختبار (كا^2) على موجهي رياض الأطفال لكون العاملين في التوجيه الفني يمثلون فئة واحدة هي العلوم العامة ولطبيعة المرحلة ، ولكونهم من الإناث فقط .

فيما يلي تحليل لإجابات أفراد عينة البحث على بنود الاستبانة ، مرتبة حسب ورود القضايا في أهداف البحث ، إذ دمجت إجابات جميع أفراد العينة على البنود المتعلقة بأهداف التوجيه الفني ، والأساليب المتبعة في التوجيه ، لكونها قضايا عامة ، تهم جميع الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، وأما باقي بنود الاستبانة المتصلة بالقضايا التالية :

ـ علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسئولين .
ـ رضى الموجه الفني عن وظيفته .

فقد تمت مقارنة إجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في مجال العلوم الإنسانية ، مع زملائهم في العلوم الطبيعية في المراحل التعليمية ، ورياض الأطفال للأسباب المذكورة سابقا . وأما بالنسبة للقضية الخامسة والسادسة المتصلتين بالصعوبات والمقترحات التي طرحها الموجهون الفنيون فقد استخدمت التكرارات والنسب المئوية ، مع ترتيب الإجابات حسب تكرارها .

أولا : أهداف التوجيه الفني : تبين إجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية على البند المخصص لأهداف التوجيه الفني ، والمصاغ كالتالي : هل تعلم بوجود أهداف مكتوبة ، للتوجيه الفني في التعليم العام ؟ فلقد أفاد ٧٨,٥٪ من الموجهين الفنيين أنه توجد

أهداف مكتوبة للتوجيه الفني . ويرى ٢١,٥٪ من المستجيبين أنه لا توجد ، أوتوجد إلى حد ما أهداف مكتوبة للتوجيه الفني ، وهذه النسبة لا يستهان بها ، وتحتاج إلى توعية ودورات لأثرها الكبير في أدائهم اليومي ، عند توجيه وإرشاد المدرسين .

وقد ترجع إجابة ٧٨,٥٪ من أفراد العينة « أن هناك أهدافا مكتوبة » إلى قرار وكيل الوزارة الخاص بتحديد مهام التوجيه الفني الصادر في عام ١٩٧٦ .

ثانيا : الأساليب المتبعة في التوجيه الفني للمواد الدراسية : وقد تضمن هذا المجال (١١) بندا كما هو موضح في الجدول رقم (١) ، اشتملت على إجابة جميع الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، الذين أجابوا على الاستبانة ، وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن الأسلوب الرئيسي المتبع في مجال التوجيه الفني ، يعتمد على التوجيه الفردي (٦٨٪) ، المتمثل في زيارة الموجه للمدرس في الفصل ، ثم مناقشته بعد الزيارة مباشرة (٩٥٪) حيث يتم التركيز على تقويم جوانب الضعف في أداء المدرس (٧٩٪) ، وأخيرا يتم تسجيل ملاحظات الموجه الفني وتوصياته للمدرس ، كي يوقع عليها ، ويستفيد منها (٩٣٪) . وهذا الأسلوب في التوجيه له إيجابياته ، غير ن المفهوم الحديث للتوجيه الفني ، لا يقر مسألة التركيز على تقويم جوانب الضعف في أداء المدرس فقط ويحبذ أن يستعاض عنها بمفهوم مساعدة المدرس وتنميته مهنيا .

تشير النتائج المبينة في الجدول المذكور إلى بعض التجديدات الحديثة في أسلوب التوجيه الفني المتبع في الكويت ، مثل قيام الموجهين بشكل عام بتوجيه المدرسين ، للاتصال بالمؤسسات ذات العلاقة في المجتمع ، للافادة منها في تدريسهم (٦٦٪) ، وكذلك توجيه المدرسين وتدريبهم للقيام بممارسة التقويم الذاتي (٨٤٪) ، والاعتماد على أنفسهم في تحسين عملهم وتطويره ، ومن الأمور الايجابية التي يكشف عنها الجدول رقم (٦) أن كثيرا من المدارس تطلب أحيانا حضور الموجه إلى المدرسة ، لحل بعض المشكلات المتعلقة بتنفيذ المنهج الدراسي المقرر (٧٢٪) ، مما يدل على الشعور بأهمية دور الموجه الفني ، وعلى الثقة المتبادلة بينه وبين إدارة المدرسة والمدرسين الذين يشرف على توجيههم .

يتبين كذلك من البند رقم (١٠) في الجدول نفسه ، أن معظم الموجهين يعتقدون بأن الموجه المتنقل أكثر فاعلية من الموجه المقيم ، وقد يكون السبب وراء هذا الاعتقاد أن من مهام الموجه الأساسية نقل وتبادل الخبرات بين المدارس والمدرسين .

جدول رقم (١)

العدد والنسبة المئوية وقيمة (كا٢) لإجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في مراحل التعليم العام فيما يتعلق بالأساليب المتبعة في التوجيه الفني

رقم البند	الاجابات / البند (العبارة)	نعم		لا		الى حد ما		قيمة كا٢
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	
٢	هل تعتقد أن الموجه المقيم في المدرسة أكثر فاعلية من الموجه المتنقل ؟	٥٥	٪٢١	١٨٠	٪٦٧	٣٢	٪١٢	١٤٢,٥٤**
٣	هل تعتقد أن التوجيه الفردي أفضل من الجماعي ؟	١٨٠	٪٦٨	٢٥	٪ ٩	٦٢	٪٢٣	١٤٧,٢٥**
٤	هل ترى أن الزيارات المفاجئة للمدرس في الفصل أفضل من تلك المتفق عليها مسبقا ؟	٥٩	٪٢٢	١٤٤	٪٥٣	٦٩	٪٢٥	٤٧,٥٩**
٥	هل توجه المدرس للاتصال بالمؤسسات ذات العلاقة في المجتمع للاستفادة منها في عملية التدريس؟	١٧٨	٪٦٦	٢٣	٪ ٨	٧١	٪٢٦	١٣٨,٨١**
٦	هل تطلب المدارس حضورك أحيانا لحل بعض المشكلات المتصلة بتنفيذ المنهج المدرسي الذي تشرف عليه ؟	١٩٨	٪٧٢	٢٢	٪ ٨	٥٧	٪٢٠	١٨٨,٠٩*
٧	هل تحبذ أن تبقي تقديرك عن المدرس سريا؟	١١١	٪٤١	١٢٦	٪٤٦	٣٤	٪١٣	٥٣,٩٦**
٨	هل تحاول في أثناء توجيهك لمدرسيك التركيز على تقويم جوانب الضعف في أدائهم ؟	٢١٨	٪٧٩	٢٩	٪١١	٢٨	٪١٠	٢٦١,١٢**
٩	هل تناقش المدرس مباشرة بعد زيارته في الفصل ؟	٢٥٨	٪٩٥	٨	٪ ٣	٦	٪ ٢	٤٦٣,١**
١٠	هل تسجل ملاحظاتك عن المدرس بعد انتهاء الحصة ؟	٢٥١	٪٩٣	٥	٪ ٢	١٢	٪ ٥	٤٣٥,٦١**
١١	هل تعتقد أن دور الموجه ـ بعد تغيير تسمية وظيفته من مفتش إلى موجه ـ قد تغير ؟	١٥٩	٪٥٧	٥٧	٪٢١	٦١	٪٢٢	٧٢,٣١**
١٢	هل تهدف من خلال توجيهك إلى أن يقوم المدرس بممارسة التقويم الذاتي؟	٢٢٨	٪٨٤	٣	٪ ١	٤٢	٪١٥	٣١٧,٧٣**

* = دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥

** = دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠١

أما فيما يتعلق بتغيير دور الموجه بعد تغير تسمية وظيفته من مفتش إلى موجه ، فقد أجاب بالإيجاب على هذا البند (٥٧٪) ، من أفراد العينة ، إضافة إلى (٢٢٪) ذكروا أن دور الموجه الفني تغير إلى حد ما . بينما يرى (٢١٪) من الموجهين الفنيين أن دورهم لم يتغير ، وهذه النسبة تبين ظاهرة تحتاج إلى دراسة ، لما لها من أثر في أهداف التوجيه الفني ، وتطبيقاته في المدارس ، وقد أرجع السعدي وعسكروالعريانالسبب إلى العبء الوظيفي ، وتشعب المسئوليات الملقاة على الموجه .

يرى (٢٢٪) من المستفتين كذلك أن الزيارات المفاجئة للمدرس ، أفضل من تلك المتفق عليها سابقا ، ويميل إلى تأييد ذلك (٢٥٪) من المستفتين ، بينما يعارض ذلك (٥٣٪) منهم ، وهذا يعني أن أكثر من ربع الموجهين تقريبا ، ما زال يميل إلى أسلوب التفتيش التقليدي ، الذي يتسم بالزيارات المفاجئة ، لضبط المدرس ومحاسبته في حالة تقصيره . ولا شك في أن هذا الأمر إضافة إلى تركيز معظم الموجهين (٧٩٪) على تقويم الضعف لدى المدرس ، له مردود سيء على عملية التوجيه ، حيث أن أمورا كهذه تحرج المدرس ، وتجعله متهما ، يدافع عن نفسه باستمرار ، مما يجعله لا يتقبل مثل هذا النوع من التوجيه ، ولا يرتاح إليه ، وبالتالي لا يفيد منه .

ويلاحظ أن قيم (كا٢) دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) بالنسبة لجميع البنود ، مما يشير إلى التباين في الآراء ، حول الأساليب المتبعة في التوجيه الفني ، ويدل على عدم وجود ضوابط محددة ، وأنها تتأثر بالاتجاهات الشخصية للموجه الفني للمواد الدراسية ، في مراحل التعليم العام .

ثالثا : علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسؤولين : يحتوي هذا المجال على سبعة بنود (عبارات) على هيئة أسئلة اذ أن البنود رقم (٨) و (١١) و(١٢) و(١٧) تتصل برأي الموجهين الفنيين عن رؤسائهم ، وأما البنود رقم (١٤) و(١٨) و(٢٠) تتصل برأي الموجهين الفنيين عن المدرسين الذين يوجهونهم . وتبين الجداول رقم (٧) و(٩) و(١٠) إجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، على البنود المذكورة سابقا ، حيث ستتم مقارنة إجابات الموجهين في العلوم الإنسانية بالموجهين في العلوم الطبيعية ، في مراحل التعليم عدا رياض الأطفال .

أ ــ **رياض الأطفال** : من الجدول رقم (٢) يمكن استنتاج أن جميع الموجهين الفنيين في رياض الأطفال (١٠٠٪) راضون عن تقدير رؤسائهم المعنوي ، واستجابتهم لملاحظاتهم ، ومقترحاتهم بالسرعة المطلوبة ، (٦٠٪) ، كما بين جميع الموجهين

الفنيين في رياض الأطفال أنهم يطلعون ناظرات المدارس أولا بأول على آرائهم في المدرسات . وأوضح جميع الموجهين الفنيين (١٠٠٪) أن الإدارة المدرسية تقدر دورهم في العملية التعليمية ، كما يشعرون جميعا بأنه مرغوب في وجودهم من قبل المدرسات . وتوضح هذه النتائج العلاقات الإيجابية بين الموجهين الفنيين ورؤسائهم ، وبينهم وبين الإدارة المدرسية ، وبينهم وبين المدرسات من وجهة نظرهم .

ومما يعزز العلاقة الإيجابية بين الموجهين الفنيين ،والمدرسات ،أن ما بين (٨٠٪) من طلبات التوجيه الفني من المدرسات ، ليست صعبة التنفيذ ، كما يعتقد الموجهون ، وأوضح الموجهون الفنيون (١٠٠٪) أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسات قبل تطوير المناهج الدراسية ، وتوجد دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) لجميع البنود عدا البند رقم (١١) ، (١٤) .

ب ـ **المرحلة الابتدائية** : يبين الجدول رقم (٣) إجابات الموجهين الفنيين في مجالي العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية في المرحلة الابتدائية حول علاقتهم بالمدرسين والمسؤولين ومن هذه النتائج يمكن الاستدلال على ما يلي :

١ ـ يرى معظم موجهي العلوم الإنسانية (٧٨٪) ومعظم موجهي العلوم الطبيعية (٩٢,٦٪) أنهم راضون عن تقدير رؤسائهم المعنوي ، ويلاحظ أن قيمة (كا٢) غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) أو مستوى (٠,٠١) مما يشير إلى الاتفاق في الرأي بين موجهي العلوم الإنسانية وموجهي العلوم الطبيعية .

٢ ـ يرى (٦٠٪) من موجهي العلوم الإنسانية و(٣٤,٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية أن المسئولين يستجيبون لملاحظاتهم ومقترحاتهم بالسرعة المطلوبة . وتشير قيمة (كا٢) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) ، إذ يبين وجود تباين في الآراء بين موجهي العلوم الإنسانية ، وموجهي العلوم الطبيعية . وهذا يدل على أن المسئولين أكثر استجابة لموجهي العلوم الإنسانية عنها بالنسبة لموجهي العلوم الطبيعية ، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة متطلبات المجالين من حيث سهولة وسرعة تنفيذها .

٣ ـ أوضح غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨٧,٨٪) وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٩,٧٪) أنهم يطلعون نظار المدارس أولا بأول على آرائهم في المدرسين . ويلاحظ أن قيمة (كا٢) غير دالة إحصائيا ، مما يشير إلى اتفاق آراء الفئتين .

جدول رقم (٢)
العدد والنسبةالمئوية وقيمة (كا٢) لإجابات الموجهين الفنيين في رياض الأطفال حول علاقةالموجه الفني بالمعلمين والمسئولين

رقم البند	الإجابة / (العبارة)	نعم التكرار	نعم ٪	لا التكرار	لا ٪	إلى حد ما التكرار	إلى حد ما ٪	قيمة كا٢
١٣	هل أنت راض عن تقدير رؤسائك المعنوي؟	٥	٪١٠٠	-	-	-	-	*٩,٩٨
١٤	هل يستجيب المسئولون لملاحظاتك ومقترحاتك بالسرعة المطلوبة ؟	٣	٪ ٦٠	٢	٪٤٠	-	-	٢,٧٩
١٥	هل تطلع ناظرة المدرسة أولا بأول على رأيك في المدرسة ؟	٥	٪١٠٠	-	-	-	-	*٩,٩٨
١٦	هل ترى أن طلبات التوجيه الفني من المدرسات صعبة التنفيذ ؟	-	-	١	٪٢٠	٤	٪٨٠	٥,٨٩
١٧	هل تشعر بأن الإدارة المدرسية تقدر دورك في العملية التربوية ؟	٥	٪١٠٠	-	-	-	-	*٩,٩٨
١٨	هل تشعر بأن توجيهاتك مرغوب فيها من قبل المدرسات ؟	٥	٪١٠٠	-	-	-	-	*٩,٩٨
١٩	هل يأخذ التوجيه الفني رأي المدرسات قبل تطوير المناهج الدراسية ؟	٥	٪١٠٠	-	-	-	-	*٩,٩٨

* = دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥

** = دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١

جدول رقم (٣)

العدد والنسب المئوية وقيمة (كا٢) لإجابات الموجهين الفنيين في المرحلة الابتدائية حسب التخصص حول علاقة الموجه بالمدرسين والمسئولين

رقم البند	الإجابات / (العبارة)	موجهو العلوم الانسانية						موجهو العلوم الطبيعية						قيمة كا٢
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		الى حد ما		لا		
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١٣	هل أنت راض عن تقدير رؤسائك المعنوي ؟	٣٢	٧٨	٦	١٤,٦	٣	٧,٣	٢٥	٩٢,٦	-	-	٢	٧,٤	٤,٣٩
١٤	هل يستجيب المسئولون لملاحظاتك ومقترحاتك بالسرعة المطلوبة ؟	٢٤	٦٠	١٤	٣٥	٢	٥,٠	١٠	٣٤,٥	١٢	٤١,٤	٧	٢٤,١	*٧,٠٤
١٥	هل تطلع ناظر المدرسة أولا بأول على رأيك في المدرس ؟	٣٦	٨٧,٨	٤	٩,٨	١	٢,٤	٢٦	٨٩,٧	٣	١٠,٣	-	-	,٦٧٦
١٦	هل ترى أن طلبات التوجيه الفني من المدرسين صعبة التنفيذ؟	١	٢,٤	-	٢	٣٨	٩٢,٧	١	٣,٤	٣	١٠,٣	٢٥	٨٦,٢	,٨٤٨
١٧	هل تشعر بأن إدارة المدرسة تقدر دورك في العملية التربوية ؟	٣٧	٨٨,١	٤	٩,٥	١	٢,٤	١٨	٦٢,١	١٠	٣٤,٥	١	٣,٤	*٦,٨٧٦
١٨	هل تشعر بأن توجيهاتك مرغوب فيها من قبل المدرسين ؟	٣١	٧٥,٦	٩	٢٢	١	٢,٤	٢٣	٨٢,١	٤	١٤,٣	١	٣,٦	,٦٨٧
١٩	هل يأخذ التوجيه الفني رأي المدرسين قبل تطوير المناهج الدراسية؟	٣٠	٧٣,٢	١٠	٢٤,٤	١	٢,٤	٢٠	٦٩	٦	٢٠,٧	٣	١٠,٣	١,٩٥٢

* = دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥

** = دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١

٤ ـ ترى غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٩٢,٧٪) ، وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٦,٢٪) أن طلبات التوجيه الفني من المدرسين والمدرسات ليست صعبة التنفيذ ، ولا توجد دلالة إحصائية ، ويوضح ذلك اتفاق الآراء بين الفئتين .

٥ ـ بيَّن غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨٨,١٪) وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٦٢,١٪) أنهم يشعرون بأن إدارة المدرسة تقدر دورهم في العملية التربوية ، وقيمة (كا^2) دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) ، مما يشير إلى أن الإدارة المدرسية أكثر تقديرا لموجهي العلوم الإنسانية عنها لموجهي العلوم الطبيعية ، من وجهة نظر الموجهين أنفسهم .

٦ ـ أوضح (٧٥,٦٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و(٨٢,١٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يشعرون بأنهم مرغوب فيهم من قبل المدرسين . ولما كانت قيمة (كا^2) غير دالة إحصائيا ، فإن ذلك يوضح اتفاق الآراء بين الفئتين حول هذه القضية .

٧ ـ أكد (٧٣,٢٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٦٩٪) من موجهي العلوم الطبيعية أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسين والمدرسات قبل تطوير المناهج المدرسية ، وقيمة (كا^2) غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) و (٠,٠١) ، مما يدل على اتفاق الآراء بين فئتي الموجهين . وقد يحدث ذلك في اللقاءات العامة التي يعقدها الموجهون مع القسم العلمي ، أو مجموعة مدرسي التخصص الواحد في المدرسة .

ونظرا لكون طبيعة العلوم الإنسانية ، ومتطلبات التوجيه الفني في مجالها يختلف عن طبيعة العلوم الطبيعية ، ومتطلبات التوجيه الفني فيها ، فقد أدى ذلك إلى اختلاف في إجابات الموجهين الفنيين في المجالين ، في المرحلة الابتدائية حول استجابة المسئولين لملاحظات ومقترحات الموجهين الفنيين بالسرعة المطلوبة ، وفي تقدير الإدارة المدرسية لدور الموجه الفني في العملية التعليمية ، ولكنهم يتفقون جميعا في الشعور بالرضا عن تقدير الرؤساء المعنوي وبأنهم مرغوب فيهم من قبل المدرسين . كماأنهم يتفقون من حيث أسلوب العمل ، وهو اطلاع النظار والناظرات على آرائهم في المدرسين ، والمدرسات أولا بأول ، وأخذ رأي المدرسين والمدرسات قبل تطوير المناهج المدرسية .

جـ ـ المرحلة المتوسطة : يبين الجدول رقم (٤) آراء كل من موجهي العلوم الإنسانية ، وموجهي العلوم الطبيعية ، حول علاقات الموجه الفني بالمدرسين والمسئولين . وبدراسة نتائج الجدول رقم (٤) يمكن الاستدلال على النتائج التالية :

جدول رقم (٤)
العدد والنسب وقيمة (كـا^{2}) لإجابات الموجهين الفنيين في المرحلة المتوسطة حول علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسئولين

رقم البند	الإجابة / البند (العبارة)	موجهو العلوم الإنسانية						موجهو العلوم الطبيعية						قيمة كـا^{2}
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١٣	هل أنت راض عن تقدير رؤسائك المعنـــوي ؟	٣١	٨٨,٦	٤	١١,٤	-	-	١٤	٨٢,٤	٢	١١,٨	١	٥,٩	,٩٥
١٤	هل يستجيب المسئولون لملاحظاتك ومقترحاتك بالسرعة المطلوبة ؟	١٥	٤٤,١	١٦	٤٧,١	٣	٨,٨	٣	١٧,٦	٩	٥٢,٩	٥	٢٩,٤	٥,١٢
١٥	هل تطلع ناظر المدرسة أولا بأول على رأيك في المدرس؟	٢٨	٨٢,٤	٦	١٧,٦	-	-	١٥	٨٨,٢	٢	١١,٨	-	-	,٣٢
١٦	هل ترى أن طلبات التوجيه الفني من المدرسين صعبة التنفيذ ؟	١٦	٤٧,١	٢	٥,٨	١٦	٤٧,١	٢	١١,٨	١	٥,٩	١٤	٨٢,٤	*٦,٤
١٧	هل تشعر بأن إدارة المدرسة تقدر دورك في العملية التربوية ؟	٣٠	٨٨,٢	٤	١١,٨	-	-	١٣	٧٦,٩	٤	٢٣,٥	-	-	١,١٤
١٨	هل تشعر بأن توجيهاتك مرغوب فيها من قبل المدرســين ؟	٢٤	٧٠,٦	١٠	٢٩,٤	-	-	١٢	٧٠,٦	٥	٢٩,٤	-	-	صفر
١٩	هل يأخذ التوجيه الفني رأي المدرسين قبل تطوير المناهج الدراسية ؟	١٨	٥٦,٣	٨	٢٥	٦	١٨,٧	٩	٥٢,٩	٥	٢٩,٤	٣	١٧,٦	٠,١١٦

* = دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥)

** = دالة إحصائيةعند مستوى (٠,٠١)

١ - بين (٨٨,٦٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٢,٤٪) من موجهي العلوم الطبيعية ، أنهم راضون عن تقدير رؤسائهم المعنوي ، وتدل قيمة (كا٢) على عدم وجود دلالة إحصائية بين إجابة الفئتين .

٢ - يرى (٤٤,١٪) من موجهي العلوم الإنسانية أن المسئولين يستجيبون لملاحظاتهم ومقترحاتهم ، ويتفق معهم في الرأي (١٧,٦٪) من موجهي العلوم الطبيعية ، بينما حوالي نصف المستجيبين من الموجهين الفنيين في مجال العلوم الإنسانية والطبيعية ، يرون أن المسئولين يستجيبون إلى حد ما لملاحظاتهم ومقترحاتهم بالسرعة المطلوبة ، مما يستدعي دراسة الموضوع بشكل جدي ، لأهمية عامل الزمن في تطوير العملية التعليمية .

٣ - أوضح (٨٢,٤٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و(٨٨,٢٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يطلعون نظار المدارس أولا بأول على آرائهم في أداء المدرسين لدورهم ، وقيمة (كا٢) غير دالة إحصائيا مما يؤكد اتفاق الآراء ، ويمكن تفسير ذلك على أساس أن هذه المهمة من متطلبات عمل الموجه الفني اليومية .

٤ - بين (٤٧,١٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٢,٤٪) من موجهة العلوم الطبيعية إن ما يطلبه الموجه الفني من المدرسين ليس صعب التنفيذ ، ويرى عكس ذلك (٤٧,١٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و(١١,٨٪) من موجهي العلوم الطبيعية .

ويلاحظ أن موجهي العلوم الإنسانية يرون أن طلباتهم من المدرسين أكثر صعوبة من طلبات موجهي العلوم الطبيعية، ويؤكد هذا التباين قيمة (كا٢) وهي دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) .

٥ - أوضح (٨٨,٢٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و(٧٦,٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يشعرون بتقدير الإدارة المدرسية لدورهم في العملية التربوية ، ولذلك لم يجب أحد بالنفي مما يبين إيجابية العلاقة بينهما ، وهذه ظاهرة صحية .

٦ - يبين (٧٠,٦٪) من كل من موجهي العلوم الإنسانية وموجهي العلوم الطبيعية أنهم يشعرون بأنهم مرغوب فيهم من قبل المدرسين ، ويظهر تطابق الآراء بين الفئتين قيمة (كا٢) كما يوضحها الجدول (٤) .

٧ ـ أوضح (٥٦,٣٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٥٢,٩٪) من موجهي العلوم الطبيعية أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسين قبل تطوير المناهج ، وينفي ذلك (١٨,٦٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (١٧,٦٪) من موجهي العلوم الطبيعية .

ويلاحظ أن قيمة (كا٢) غير دالة إحصائية ، مما بين اتفاق الآراء بين الفئتين من الموجهين ، ويتضح من النتائج أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسين قبل تطوير المناهج ، ولكن بدرجة محدودة .

وتبين قرارات تشكيل لجان تطوير المواد الدراسية ، في مراحل التعليم العام ، مراعاة وزارة التربية لتمثيل مدرسي المواد المختلفة في المراحل التعليمية في هذه اللجان ، ولكننا نجد أن عددهم في اللجان لا يتناسب مع عددهم الكلي في نظام التعليم ، وعادة ما يمثل مدرس من كل مرحلة تعليمية في كل لجنة فنية ، لتطوير المناهج الدراسية .

ويلاحظ أنه لم يظهر تباين بين آراء موجهي العلوم الإنسانية ، وآراء موجهي العلوم الطبيعية إلا بالنسبة لصعوبة طلبات التوجيه الفني من المدرسين ، إذ قيمة (كا٢) دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) ، وربما يرجع هذا التباين إلى اختلاف طبيعة العمل في مجال تدريس المواد الإنسانية عن طبيعة العمل في مجال العلوم الطبيعية ، وما يتبعه من اختلاف في الطلبات المطلوب من المدرسين تحقيقها .

د ــ **المرحلة الثانوية** : يبين الجدول رقم (٥) آراء موجهي العلوم الإنسانية ، وآراء موجهي العلوم الطبيعية في المرحلة الثانوية ، حول علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسئولين .

وباستقراء نتائج الجدول رقم (٥) يمكن استخلاص النتائج التالية :

١ ـ بين غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٧٥,٤٪) ، وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٣,٣٪) أنهم راضون عن تقدير رؤسائهم المعنوي ، بينما حوالي أقل من (١٠٪) من كلا الفئتين غير راضية عن هذا التقدير .

٢ ـ يرى (٥٠,٨٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٧١,٤٪) أن المسئولين يستجيبون إلى حد ما لملاحظاتهم ومقترحاتهم بالسرعة المطلوبة ، ويلاحظ أن (كا٢) ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) . وقد يرجع التباين في الآراء إلى صعوبة تنفيذ مقترحات موجهي العلوم لارتباطها بتكاليف مالية وإنشائية .

جدول رقم (٥)
العددوالنسبوقيمة (كا٢) لإجابات الموجهين الفنيين في المرحلة الثانوية
حول علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسئولين

رقم البند	الإجابات / البند (العبارة)	موجهو العلوم الإنسانية						موجهو العلوم الطبيعية						قيمة كا٢
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١٣	هل أنت راض عن تقدير رؤسائك المعنوي ؟	٤٣	٧٥,٤	١٠	١٧,٥	٤	٧,٠	١٥	٨٣,٣	٢	١١,١	١	٥,٦	,٥٢٧
١٤	هل يستجيب المسئولون لملاحظاتك ومقترحاتك بالسرعة المطلوبة ؟	٢٣	٣٩	٣٠	٥٠,٨	٦	١٠,٢	٢	٩,٥	١٥	٧١,٤	٤	١٩,١	**١٠,٢٧
١٥	هل تطلع ناظر المدرسة أولا بأول على رأيك في المدرس ؟	٥٠	٨٣,٣	٩	١٥	١	١,٧	١٢	٦٠	٨	٤٠	-	-	٥,٨
١٦	هل ترى أن طلبات التوجيه الفني من المدرسين صعبة التنفيذ؟	٥	٨,٣	٦	١٠	٤٩	٨١,٧	-	-	٣	١٤,٣	١٨	٨٥,٧	٢,٠٧١
١٧	هل تشعر بأن إدارة المدرسة تقدر دورك في العملية التربوية؟	٤١	٦٨,٣	١٨	٣٠	١	١,٧	١١	٥٢,٤	٨	٣٨,١	٢	٩,٥	٣,٤١٩
١٨	هل تشعر بأن توجيهاتك مرغوب فيها من قبل المدرسين ؟	٤٦	٧٦,٧	١٤	٢٣,٣	-	-	١٧	٧٧,٣	٤	١٨,٢	١	٤,٥	**١٢,٥
١٩	هل يأخذ التوجيه الفني رأي المدرسين قبل تطوير المناهج الدراسية ؟	٢٨	٤٣,١	١٨	٢٧,٧	١٩	٢٩,٢	٧	٣٥	٨	٤٠	٥	٢٥	١,٠٨٦

* = دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥)
** = دالة إحصائياعند مستوى (٠,٠١)

٣ ـ أوضح غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨٣,٣٪) ، و (٦٠٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يطلعون نظار المدارس اولا بأول على ارائهم في اداء المدرسين لدورهم . ويلاحظ ان (كا٢) غير دالة احصائيا ويلاحظ ان بعض الموجهين يفضلون اطلاع نظار المدارس عن آرائهم في المدرسين بعد زيارتين أو ثلاثة .

٤ ـ بين غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨١,٧٪) وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٥,٧٪) أن طلبات التوجيه الفني من المدرسين ليست صعبة التنفيذ ، ويلاحظ اتفاق الآراء بين فئتي الموجهين في المرحلة الثانوية ، فنجد عدم وجود دلالة إحصائية لقيمة (كا٢) بين رأي الفئتين ، ويوضح الجدول رقم (٥) أنه لا يوجد أي موجه فني في مجال العلوم الطبيعية يرى وجود هذه الصعوبة .

٥ ـ يرى (٦٨,٣٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٥٢,٤٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يشعرون بأن إدارة المدرسةتقدر دورهم في العملية التربوية . وعلى الرغم من اتفاق الآراء . فإن النتائج تشير إلى أن تقدير الإدارة المدرسية لدور الموجه الفني في العملية التعليمية لا يصل إلى الدرجة المطلوبة ، من وجهة نظر نسبة غير قليلة من الموجهين الفنيين في المرحلة الثانوية ، من التعليم العام ، كما يوضحها الجدول رقم (١٠) .

٦ ـ بين (٧٦,٧٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٧٧,٣٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم مرغوب فيهم من قبل المدرسين .

٧ ـ أوضح (٤٣,١٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، (٣٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسين قبل تطوير المناهج ، ولكن أكثر من نصف العينة من الموجهين الفنيين يرون أنه لا يؤخذ ، أو يؤخذ إلى حد ما ، رأي المدرسين عند تطوير المناهج الدراسية . وهذه القضية تحتاج إلى دراسة ، لأهميتها وحيويتها في العملية التربوية .

وبصفةعامة يلاحظ أن التباين في الآراء بين إجابات موجهي العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية ، يتركز حول استجابة المسئولين لملاحظات ومقترحات الموجهين الفنيين بالسرعة المطلوبة ، وشعور الموجه الفني بأنه مرغوب فيه من قبل المدرسين ، وقد يرجع ذلك التباين إلى اختلاف طبيعة كل من المواد الإنسانية ، والمواد الطبيعية ، ومتطلبات تدريس كل منها ، أو العلاقة الاجتماعية ، والقبول بين الموجهين الفنيين وإدارات مدارس التعليم الثانوي ، والضغط المستمر الذي يقع على كاهل المدرسين ، في المرحلة الثانوية من موجهيهم .

رابعا : رضى الموجه الفني عن وظيفته : تضمن هذا المجال ثلاث قضايا (بنود) تتناول مدى رضى الموجه الفني للمواد الدراسية في مراحل التعلم العام عن مهنته ، كموجه ، ورضاه عن راتبه الشهري ، ورضاه عما يقدم له من تسهيلات ، لأداء وظيفته بشكل مناسب .

أ ــ **رياض الأطفال** : تشير نتائج تحليل إجابات موجهي رياض الأطفال ، كما يوضحها الجدول رقم (٦) ، إلى وجود اتفاق كامل بين الموجهين الفنيين بالنسبة لرضاهم عن مهنتهم ، إذ كانت نسبة الإجابة بنعم (١٠٠٪) وقيمة (كا^2) دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) . وأما بالنسبة لرضى الموجهين الفنيين عن مرتبهم الشهري ، فسنجد أن (٤٠٪) منهم غير راضين عن الوضع الحالي ، و(٨٠٪) منهم يرون ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني ، لارتباط ذلك بمكانة الفرد في وظيفته واستقراره .

ب ــ **المرحلة الابتدائية** : يبين الجدول رقم (٧) آراء الموجهين الفنيين في المرحلة الابتدائية ، حول رضى الموجه الفني عن وظيفته ، وباستقراء نتائج هذا الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية :

١ ـ أنّ (٧٨٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و(٣١٪) من موجهي العلوم الطبيعية راضون عن مهنتهم كموجهين في هذه المرحلة . وقد كانت نسبة الموجهين في العلوم الطبيعية أعلى من العلوم الإنسانية ، ولكن الفئتين راضيتان عن المهنة .

٢ ـ أوضح (٥٣,٦٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و(٤٢,٩٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم راضون إلى حد ما عن راتبهم الشهري ، وينفي ذلك (٤٦,٢٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، (٥٧,١٪) من موجهي العلوم الطبيعية . ويلاحظ أن قيمة (كا^2) غير دالة إحصائيا ، مما يشير إلى اتفاق الرأي حول عدم الرضا الكامل عن الراتب الشهري .

٣ ـ يرى غالبية الموجهين في العلوم الإنسانية (٨٥٪) ، وغالبية الموجهين في مجال العلوم الطبيعية (٩٦,٤٪) ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني . وقد أعربت نسبة قليلة من موجهي العلوم الإنسانية (١٢,٥٪) عن عدم ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني . وقد يرجع الاختلاف في الإجابة على هذه القضية إلى درجة انشغال الفئتين .

جدول رقم (٦)

العدد والنسب وقيمة (كا٢) لإجابات الموجهين الفنيين في رياض الأطفال حول رضى الموجه الفني عن وظيفته

رقم البند	الإجابات / البند (العبارة)	نعم		إلى حد ما		لا		قيمة كا٢
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
٢٠	هل أنت راض بشكل عام عن مهنتك كموجه؟	٥	١٠٠	-	-	-	-	٩,٩٨*
٢١	هل أنت راض عن راتبك الشهري ؟	١	٢٠	٢	٤٠	٢	٤٠	,٠٤
٢٢	هل ترى ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفنـي ؟	٤	٨٠	١	٢٠	-	-	٥,٨٩

* = دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥)

** = دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)

جدول رقم (٧)

العدد والنسب وقيمة (كا٢) لإجابات الموجهين الفنيين في المرحلة الابتدائية حول رضى الموجه الفنـي عن وظيفتـه

رقم البند	الإجابات / البند (العبارة)	موجهو العلوم الإنسانية						موجهو العلوم الطبيعية						قيمة كا٢
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
٢٠	هل أنت راض بشكل عام عن مهنتك كموجـه ؟	٣٢	٧٨	٧	١٧,١	٢	٤,٩	٢٧	٩٣,١	١	٣,٤	١	٣,٤	٣,٢٨
٢١	هل أنت راض عن راتبك الشهري ؟	٨	١٩,٥	١٤	٣٤,١	١٩	٤٦,٣	٤	١٤,٣	٨	٢٨,٦	١٦	٥٧,١	٠,٨١٦
٢٢	هل ترى ضرورة توفير مكتـب مناسب للموجه الفنـي ؟	٣٤	٨٥	١	٢,٤	٥	١٢,٥	٢٧	٩٦,٤	١	٣,٦	-	-	٣,٩٥

* = دال إحصائيا عند مستوى (٠.٠٥)

** = دال إحصائيا عند مستوى (٠.٠١)

وتشير النتائج إلى أن الموجهين الفنيين في المرحلة الابتدائية في مجال العلوم الإنسانية ، والعلوم الطبيعية ، راضون عن مهنتهم كموجهين ، ولكنهم غير راضين عن المرتب الشهري ، كما أنهم يرون ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني ، لمساعدته على إنجاز أعماله المكتبية ، والاحتفاظ بالوثائق والنشرات في مكان يمكنه من الرجوع إليها ، ومقابلة الآخرين .

جـ ـ **المرحلة المتوسطة** : تبين الإجابات في الجدول رقم (٨) آراء الموجهين الفنيين في المرحلة المتوسطة ، حول مدى رضى الموجه الفني عن وظيفته . وبدراسة النتائج التي يحويها الجدول يمكن استخلاص ما يلي :

١ ـ تبين أن غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨٥,٣٪) ، وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٨,٢٪) راضون عن مهنتهم كموجهين فنيين .

٢ ـ أوضح (٥٤,٣٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٤٦,٧٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم راضون وإلى حد ما عن راتبهم الشهري ، وبين (٤٥,٧٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، (٥٣,٣٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم غير راضين عن هذا الراتب .

٣ ـ يرى (٨٦,١٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٨,٢٪) من موجهي العلوم الطبيعية ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني ، وهذه النسبة العالية تبين ما يعانيه الموجه الفني من عدم استقرار مكاني ، وتنقل مستمر بين المدارس ، وإدارة التوجيه الفني ، ومدى الرغبة في الحصول على مكان يستقر فيه ، بين زيارته للمدارس .

وتشير النتائج إلى أن الموجهين الفنيين في المرحلة المتوسطة راضون عن مهنتهم كموجهين فنيين ، وأما رضاهم عن الراتب الشهري فهو محدود . وتتفق آراؤهم حول ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني .

د ـ **المرحلة الثانوية** : يبين الجدول رقم (٩) إجابة موجهي العلوم الإنسانية وموجهي العلوم الطبيعية حول رضى الموجه الفني عن وظيفته . ومن دراسة نتائج الجدول المذكور يمكن استخلاص ما يلي :ـ

١ ـ بين (٩٧,٣٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٩٠٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم راضون وإلى حد ما عن مهنتهم كموجهين فنيين للمواد الدراسية في المرحلة الثانوية .

جدول رقم (٨)
العدد والنسب وقيمة (كا^{2}) لإجابات الموجهين الفنيين في المرحلة المتوسطة حول درجة رضى الموجه الفني عن وظيفته

رقم البند	الإجابات / البند (العبارة)	موجهو العلوم الإنسانية						موجهو العلوم الطبيعية						قيمة
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	كا^{2}
٢٠	هل أنت راض بشكل عام عن مهنتك كموجه ؟	٢٩	٨٥,٣	٤	١١,٨	١	٢,٩	١٥	٨٨,٢	١	٥,٩	١	٥,٩	٠,٦٣
٢١	هل أنت راض عن راتبك الشهري ؟	١٠	٢٨,٦	٩	٢٥,٧	١٦	٤٥,٧	٤	٢٦,٧	٣	٢٠	٨	٥٣,٣	٠,٢٨٠
٢٢	هل ترى ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني ؟	٣١	٨٦,١	٢	٥,٦	٣	٨,٣	١٥	٨٨,٢	١	٥,٩	١	٥,٩	,٠٩٨

* = دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥)

** = دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)

جدول رقم (٩)

العدد والنسب وقيمة (كـا٢) لإجابات الموجهين الفنيين في المرحلة الثانوية حول درجة رضى الموجه الفني عن وظيفتـه

رقم البند	البند (العبارة) / الإجابات	موجهو العلوم الإنسانية						موجهو العلوم الطبيعية						قيمة كـا٢
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا		
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
٢٠	هل أنت راض بشكل عام عن مهنتك كموجه ؟	٢٨	٧٥,٧	٨	٢١,٦	١	٢,٧	١٦	٨٠	٢	١٠	٢	١٠	٢,١٨٧
٢١	هل أنت راض عن راتبك الشهري؟	١٣	٢٣,٦	١٩	٣٤,٥	٢٣	٤١,٨	٤	٢٠	١٣	٦٥	٣	١٥	*٦,٣٢
٢٢	هل ترى ضرورة توفير مكتـب مناسب للموجه الفني ؟	٤٦	٨٠,٧	٧	١٢,٣	٤	٧,٠	١٣	٦٥	٣	١٥	٤	٢٠	٢,٨٨

* = دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥)

** = دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)

٢ ـ أوضح (٥٨,١٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم راضون وإلى حد ما عن الراتب الشهري ، وبين (٤١,٨٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (١٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم غير راضين عن الراتب الشهري . ويلاحظ أن قيمة (كا٢) دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) مما يشير إلى التباين في آرائهم حول الرضا عن الراتب الشهري . ويلاحظ أن موجهي العلوم الطبيعية أكثر رضا عن الراتب الشهري من موجهي العلوم الإنسانية .

٣ ـ يرى (٨٠,٧٪) من موجهي العلوم الإنسانية و(٦٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني ، لإنجاز أعماله المكتبية ، للاحتفاظ بالوثائق والنشرات ، ولاستقبال المدرسين ، أو المراجعين ، أسوة بزملائهم الإداريين في الوزارة .

وباستعراض آراء الموجهين الفنيين في المراحل التعليمية المختلفة ، حول رضا الموجه الفني عن وظيفته ، نلاحظ اتفاقا بين الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، في الآراء حول رضا الموجه الفني عن مهنته كموجه فني بشكل عام ، إلا أنهم يطالبون بتوفير مكتب مناسب ، إذ أن طبيعة عمله تتطلب منه قضاء وقت ليس بالقصير في إعداد التقارير الفنية للمدرسين ، وغيرها من الأعمال المكتبية التي يكلف بها ، إلى جانب حاجته إلى الاحتفاظ بالوثائق ، أو الكتب والمراجع أو استقبال الآخرين .

أما بالنسبة للراتب الشهري فهم يتفقون في عدم الرضا عن المبلغ الذي يتقاضونه في نهاية الشهر ، وتتقارب نسبة عدم الرضا ، كما توضحها الجداول (٧) ، (٨) ، (٩) . ويلاحظ أن نسبة ضئيلة هي التي أعربت عن رضاها عن الراتب الشهري في جميع المراحل ، ولم يظهر تباين في درجة الرضا عن الراتب الشهري بين موجهي العلوم الإنسانية ، والعلوم الطبيعية .

خامسا : الصعوبات التي تواجه الموجه الفني في أداء وظيفته : كشفت نتائج البند المتعلق بهذه القضية في الاستبانة ، كما يوضحها الجدول رقم (١٠) ، عن الصعوبات التي يرى الموجهون أنها تواجههم ، علما بأن عدد الذين أجابوا عن السؤال قد بلغ عددهم (٢٣٥) موجها فنياً من أصل (٢٧٧) موجهاً وموجهة .

جدول رقم (١٠)

العدد والنسب المئوية والرتبة لإجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في مراحل التعليم العام عن السؤال التالي : « ما الصعوبات التي تحد من أداء الموجه لدوره ؟ »

م	الإجابات	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
١	كثرة عدد المدارس والمدرسين الذين يشرف الموجه على متابعتهم .	١٠٦	٤٥٪	١
٢	كثرة الأعباء الروتينية والإدارية مثل الأعمال الكتابية وطلب البيانات (أعمال ثانوية تستنفذ وقت الموجه وجهده) .	٦٣	٢٧٪	٢
٣	عدم تعاون إدارة المدرسة مع الموجه الفني .	٤٣	١٨٪	٣
٤	قلة الثقة بالموجه الفني عن طريق تقييده بخطة عمل روتينية جامدة .	٤٠	١٧٪	٤
٥	المواصلات وصعوبة الانتقال وبعد المدارس عن مكان السكن .	٢٨	١٢٪	٥ م
٦	المدرس الضعيف وتدني مستويات المقبولين في سلك التدريس .	٢٨	١٢٪	٥ م
٧	قلة الإمكانات والتقنيات التربوية .	٢٢	٩ ٪	٧
٨	سلبية المدرس وعدم اهتمامه بعمله .	١٨	٧ ٪	٨
٩	نقص المدرسين وتعدد تنقلاتهم خلال العام الدراسي من مدرسة لأخرى .	١٧	٧ ٪	٩ م
١٠	ارتفاع نصاب المدرس وكثرة أعبائه مع قلة راتبه .	١٧	٧ ٪	٩ م
١١	عدم توافر مراجع ومكان ووقت للمطالعة والبحث .	١٣	٥ ٪	١١
١٢	سوء الوضع المادي والنفسي للموجه الفني .	١٢	٥ ٪	١٢
١٣	قصر اجازة الموجه الفني .	١١	٥ ٪	١٣
١٤	كثرة عدد التلاميذ في الفصول الدراسية .	٨	٣ ٪	١٤ م
١٥	عدم توفر مدرس أول أو مشرف للمادة في بعض المدارس .	٨	٣ ٪	١٤ م
١٦	تداخل الأمور الفنية والإدارية مثل إلزام الموجه الفني « بالاقتراب » في رأيه عن المدرس من تقرير الناظر .	٧	٣ ٪	١٦

ويتبين من الجدول رقم (١٠) أن أبرز الصعوبات التي يعاني منها الموجهون الفنيون تتمثل في كثرة عدد المدارس التي يزورونها ، وكثرة عدد المدرسين الذين يشرفون على توجيههم . وقد ذكر هذه المشكلة التي تحد من أداء الموجه الفني لدوره حوالي (٤٥٪) منهم . وأوضح المستجيبون أن معظمهم مسؤول عن توجيه أكثر من ٥٠ مدرسا ومدرسة . وعندما نستثني موجهي التربية الموسيقية ، والتربية البدنية ، والكشافة ، والموجهين الأوائل ، الذين أجابوا عن الاستبانة ، نجد أن النسبة ترتفع إلى ما يزيد عن (٨٥٪) . وقد شكا بعض الموجهين من أن نصيبهم من المدرسين يصل إلى حوالي (١٢٠) مدرسا ومدرسة ، وهذا بالطبع عدد كبير ، يحد فعلا من حسن أداء الموجه لدوره ، ويقلل من تغطيته ومتابعته لمدرسيه ، بحيث لا يتمكن الموجه في كثير من الحالات من زيارة مدارسه إلا مرة كل شهر ، وهذا بالطبع يحد من دور الموجه الفني بمفهومه الحديث، حيث يتطلب الأمر مزيدا من الاحتكاك بالمدرسين ، ومزيدا من الصلات والتشاور والتفاهم بين المدرس والموجه . وإذا كنا نريد للتوجيه الفني أن يلعب دوره المطلوب من تفهم مشكلات المدرسين ، ومساعدتهم في المدارس ، فلا بد أن يكون نصاب الموجه من المدرسين والمدرسات متناسبا مع ما يتطلب من مهام تربوية ومهنية .

ويضاف إلى هذه المشكلة صعوبة أخرى وثيقة الصلة بها ، تتمثل في كثرة الأعباء الروتينية ، التي يكلف بها الموجه الفني للمواد الدراسية ، أو على حد تعبير بعض الموجهين ، تتمثل في الأعمال الثانوية غير الفنية ، التي تستنفد وقت الموجه وجهده مثل طلب الإحصائيات والبيانات ، وكثرة الأعمال الكتابية ، وضرورة تسجيل ملاحظات تفصيلية دقيقة عن كل حصة يشاهدها . وقد احتلت هذه المشكلة المرتبة الثانية ، حيث بلغت نسبة الموجهين الذين ذكروها (٢٧٪) من المستجيبين على هذا السؤال المفتوح .

جاء في المرتبة الثالثة من حيث الصعوبات التي ذكرها الموجهون الفنيون عدم تعاون إدارة المدرسة مع الموجه الفني ، حيث بلغت نسبة الذين ذكروا هذه الصعوبة ، التي تحد من عملهم ، حوالي (١٨٪) من الذين أجابوا عن السؤال ، وهذه قضية مهمة يمكن التغلب عليها بسهولة ، إذا تنبه لها المسؤولون في الوزارة ، وهدفوا إلى حلها ، إذ أن الموجه الفني إذا لم تعاونه إدارة المدرسة في عمله ، يفقد الكثير من فعاليته ودوره التوجيهي ، كما أن باستطاعة الناظر ـ إذا شاء ـ أن يلغي أو يقلص دور الموجه الفني . ولذا فإن التعاون بين الموجه وناظر المدرسة من الأمور الأساسية في عملية التوجيه ، والمتابعة الفنية لأداء المدرسين ، وتقويمهم إذ أن الفئتين تخدمان الطلبة أنفسهم والأهداف التربوية .

من الصعوبات التي ذكرها الموجهون الفنيون قلة ثقة المسئولين بالموجه الفني ، عن طريق تقييده بخطة عمل روتينية جامدة ، تحول أحيانا بينه وبين التوجه إلى المدرسة التي

تحتاج إلى تكثيف زياراته وذكر هذه الصعوبات (١٧٪) منهم ، واشتكت نسبة محدودة من الموجهين الفنيين (١٢٪) من أمرين : صعوبة المواصلات ، وصعوبة الانتقال ، نظرا لبعد المدارس عن مكان السكن . وتبرز هذه الصعوبات لدى المستجيبين العاملين في منطقة الجهراء ، ومنطقة الأحمدي التعليمية بشكل خاص . والصعوبة الأخرى تمثلت في ضعف بعض المدرسين ، وتدني مستويات المقبولين في سلك التدريس ، على حد تعبير بعض الموجهين . يضاف إلى هذه صعوبة أخرى شديدة الارتباط بها ، وتتمثل في سلبية بعض المدرسين ، وعدم استجابتهم للتوجيه الفني ، أو عدم مبالاتهم وعدم اهتمامهم بعملهم (٧٪) .

من الصعوبات التي أوردها المستجيبون أيضا ، عن هذا السؤال ، وبنسبة قدرها (٩٪) ، قلة الإمكانات والتقنيات التربوية ، وكان معظم الذين ذكروا هذه الصعوبة من موجهي التربية البدنية والكشافة . وفي الحقيقة أن الإمكانات المادية التي توفرها وزارة التربية في مدارسها في الكويت مقارنة مع كثير من البلدان الأخرى في العالم ، يخرج برأي إيجابي حول سخاء الدولة في توفير المتطلبات المادية ، في جميع المدارس ، بشكل مرضي إلى حد كبير ، وخاصة فيما يتعلق بتجهيزات مختبرات العلوم والمختبرات اللغوية ، وكذلك فيما يتعلق بالتجهيزات اللازمة لمجالات الدراسات العملية والتربوية والفنية والاقتصاد المنزلي وسواها .

يوضح الجدول رقم (١٠) كذلك صعوبات أخرى كان تكرارها قليلا ذكر الموجهون أنها تحد من فعالية دورهم في التوجيه الفني منها :

٠٩ ــ ارتفاع نصاب المدرس ، وكثرة أعبائه مع قلة راتبه .
١١ ــ عدم توفر مراجع أو مكان للمطالعة والبحث .
١٢ ــ سوء الوضع المادي والفني للموجه .
١٣ ــ قصر إجازة الموجه الفني .
١٤م ــ عدم توفر مدرس أول أو مشرف فني للمادة في المدرسة .
٤١م ــ كثرة عدد التلاميذ في الفصل .

سادسا : المقترحات التي يرى الموجهون الفنيون ضرورة تبنيها كي يؤدوا وظيفتهم بشكل أفضل : وقد تضمنت الاستبانة سؤالين يغطيان المقترحات المطلوب من عينة البحث الإجابة عنها وهي :

ــ ماالأدوار الواجب على الموجه الفني للمواد الدراسية القيام بها ولا يمارسها فعليا في أثناء توجيهه ؟ .

ــ ما مقترحاتك لتطوير التوجيه الفني للمواد الدراسية في مدارس التعليم العام بالكويت ؟

جدول رقم (١١)
العدد والنسبة المئوية والرتبة لإجابات الموجهين الفنيين حول أهم الأدوار الواجب على الموجه الفني القيام بها ، ولا يمارسها فعليا في أثناء توجيهه

م	الإجابـــــات	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
١	المشاركة في اختيار المدرسين والمدرسين الأوائل وتوزيعهم على المدارس أو نقلهم من مدرسة لأخرى حسبماتقتضي حاجة ومصلحة العمل .	٤٣	٣١٪	١
٢	عقد لقاءات دورية عامة مع المدرسين الأوائل أو مشرفي المواد أو نظار المدارس في منطقة ما اختصارا للوقت وتوفير الجهد لمناقشة الأمور التربوية العامة .	١٨	١٣٪	٢
٣	تقديم دروس نموذجية .	١٣	٩ ٪	٣
٤	المشاركة في وضع المناهج وتعديلها .	١٠	٧ ٪	٤ م
٥	تنشيط وتشجيع عمل الأبحاث التربوية وخاصة فيما يتعلق بتطوير المناهج .	١٠	٧ ٪	٤ م

وفيما يلي خلاصة الأدوار والمقترحات التي أوردها الموجهون الفنيون عند إجابتهم عن هذين السؤالين ، مرتبة حسب أولويتها في الجدولين (١١) ، (١٢) .

أولا : بالنسبة للأدوار الواجب على الموجه الفني للمواد الدراسية القيام بها :

يبين الجدول رقم (١١) إجابات الموجهين الفنيين عن السؤال المذكور أعلاه ، ونجد أن الأدوار تركزت في قضايا تقع في صلب عملهم الفني والتربوي ، وهو اختيار المدرسين ، وتنميتهم مهنيا وأكاديميا ، عن طريق عقد لقاءات دورية معهم . وكذلك ذكر (١٣٪) من الموجهين الفنيين دورهم في تقديم دروس نموذجية ، و (١٠٪) منهم ذكروا أهمية قيامهم بالمشاركة في وضع المناهج ، ويبدوأنهم يطلبون قيام كل موجه فني بهذا الدور ، لا ممثلين عنهم ، وأما (١٠٪) منهم فقد طلبوا قيام الموجهين الفنيين بدور أكبر في إجراء الأبحاث ذات الصلة بالمناهج الدراسية .

ثانيا : بالنسبة للمقترحات التي قدمها الموجهون الفنيون لتطوير عملهم :

بدراسة الجدول رقم (١٢) يتبين أن أهم المقترحات التي يرى الموجهون الفنيون للمواد الدراسية ، أنها تساعد في تطوير التوجيه الفني في مدارس التعليم العام بالكويت هي :

- عقد ندوات ودورات تنشيطية لتزويد الموجهين الفنيين بكل جديد .
- تخفيض نصاب الموجه الفني ، وتخفيف أعبائه الثانوية ، كأن يتفرغ لعمله الفني ، وهذا أمر جدير بالدراسة ، حيث أن الأعمال الثانوية ، والشكليات كثيرا ما تطغى على جوهر العمل الفني وتبتلعه .
- تحسين الوضع المادي والاجتماعي والأدبي للموجه ، ومما لا شك فيه أن الحوافز المادية والمعنوية ، ضرورية لأي عمل وأي وظيفة . والموجه الفني الذي يعدّ تقديم الحوافز للمدرسين من صميم عمله ، بحاجة هو الآخر إلى الحوافز التشجيعية . وقد كان لانعدام مثل هذه الحوافز أثر سلبي على مهنة التوجيه الفني في الكويت ، بحيث أحجم بعض المدرسين الأوائل عن قبول ترشيحهم كموجهين فنيين ليس بسبب قلة الحوافز فحسب ، بل لأنهم سيفقدون بعض الحوافز التي يتمتع بها المدرس والمدرس الأول ، مثل الإجازة الربيعية والصيفية وفرصة إعطاء دروس إضافية في مجال محو الأمية أو الدوام الثاني أو الدروس الخصوصية .
- إعطاء الموجه الفني الثقة والحرية والمرونة والصلاحيات التي تتناسب مع الأدوار المطلوب

منه القيام بها ، ليتمكن من تطوير عمله ، وإتقانه بعيدا عن القيود الروتينية والشكلية . ولا شك في أن هذا أمر حيوي وضروري لعمل الموجه الفني ، حيث أن وظيفته لها طبيعة قيادية، تحتاج إلى الثقة ، وحرية الحركة ، نظرا لأن الموجه الفني يتعامل مع مواقف ميدانية تتغير باستمرار ، فتحتاج بالتالي إلى أسلوب متغير ، يجاري تلك المتغيرات ، ويتكيف معها .

ـ توفير مكان مناسب يقضي فيه الموجه الفني وقته ، ومصادر معلومات ذات صلة بالتربية ، ومادته الدراسية ، حيث أن عدم توفير مكتب للموجه الفني ، وعدم توفير مكتبة قريبة من مكان عمله ، يعيقان نموه ويجعلان منه مجرد موظف يمارس عمله في المدارس فحسب ، في حين أنّ جزءا كبيرا من عمل الموجه الفني يتطلب البحث والمطالعة والتخطيط للعمل ، مما يتطلب وجود مراجع مناسبة ، في متناول اليد ، ومكان هادىء مزود بمكتب ، يساعد على العمل والإنتاج .

ـ إتاحة الفرصة للموجه الفني للاطلاع على تجارب الدول الأخرى العربية والأجنبية في مجال التربية بوجه عام ، والتوجيه الفني بوجه خاص ، حيث يشعر كثير من الموجهين بالحاجة إلى الاطلاع على خبرات الآخرين ، وتجاربهم في ميدان التوجيه الفني بشكل خاص .

وهناك مقترحات أخرى قدمها الموجهون الفنيون للمواد الدراسية جديرة بالدراسة من المسئولين في وزارة التربية ، على الرغم من قلة تكرارها ، نظرا لأن تحقيقها ـ أو تحقيق بعضها على الأقل ـ كفيل بدفع عجلة التوجيه الفني في الكويت خطوة كبيرة إلى الأمام ، من هذه المقترحات الجديرة بالدراسة ما يلي :

ـ إتاحة الفرصة للموجهين الفنيين لمتابعة دراستهم العليا .

ـ توثيق الصلة بين جهاز التوجيه الفني من جهة ، وكلية التربية بجامعة الكويت ، ومعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من جهة أخرى .

ـ وضع سياسة عامة للتوجيه للمواد الدراسية المختلفة ، ذات صلة بالتعليم العام ، لتوحيد التصورات والتوجيهات أثناء العمل .

ـ إصدار نشرة علمية تربوية ، تعنى بقضايا التوجيه الفني .

ـ إجراء مسابقات علمية ومهنية بين الموجهين ، لإعلان أحسن موجه في كل عام .

جدول رقم (١٢)

العدد والنسب المئوية والرتبة لإجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في التعلم العام حول تقديم مقترحات لتطوير التوجيه الفني في مدارس التعليم العام بالكويت

م	الإجابات	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
١	عقد ندوات ودورات تنشيطية للموجهين الفنيين لتزويدهم بكل جديد .	٧٩	٣٦٪	١
٢	تخفيض نصاب الموجه الفني من المدارس والمدرسين وتخفيض أعبائه الثانوية ليتفرغ لعمله الفني .	٧٣	٣٤٪	٢
٣	المشاركة في توزيع المدرسين على المدارس وفقا لكفاءتهم .	٤٧	٢٢٪	٣
٤	تحسين الوضع المادي والاجتماعي والأدبي للموجه الفني .	٤٤	٢٠٪	٤
٥	إعطاء الموجه الفني الثقة والحرية والمرونة الضرورية والصلاحيات المناسبة لتطوير عمله وإتقانه بعيدا عن القيود الروتينية والشكلية	٢٩	١٨٪	٥
٦	توفير مكتبات تحتوي على مراجع مناسبة وحديثة للتمكن من المطالعة والبحث .	٣٨	١٨٪	٦
٧	إتاحة الفرصة للموجه للاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال التوجيه الفني خاصة في الأمور التربويـة .	٣٥	١٦٪	٧
٨	زيادة إجازة الموجه الفني السنوية أسوة بالمدرسين والنظار .	٢١	١٠٪	٨
٩	التدقيق في اختيار المرشحين لمهنة التوجيه الفني .	١٧	٨٪	٩
١٠	اتباع التوجيه الفني لأسلوب المشورة الفنية والأرشاد عند الطلب .	١٤	٧٪	١٠ م
١١	إتاحة الفرصة للموجهين الفنيين لمتابعة دراستهم العليا .	١٤	٧٪	١٠ م

ـ إعداد الموجه الفني قبل الخدمة ، والاستمرار في تنميته مهنيا أثناء الخدمة .

ـ عقد لقاءات دورية مع المدرسين والمدرسات الأوائل لمناقشة القضايا التربوية .

ـ اتباع أسلوب المشورة الفنية والأرشاد للمدرس ، عند الطلب في مجال التوجيه الفني .

يلاحظ مما تقدم أن الموجهين الفنيين قد ركزوا على ثلاث قضايا هي :

أولا : النمو المهني للموجه الفني : سواء عن طريق عقد الندوات والدورات التنشيطية ، أو توفير الكتب والمراجع الحديثة ، أو إتاحة الفرصة للاطلاع على تجارب الآخرين ، أو عن طريق تدريبه قبل الخدمة ، وتشجيعه على متابعة دراساته العليا في أثناء الخدمة ، إضافة إلى تشجيعه على إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بعمله ، وعلى المشاركة في إصدار نشرة تهتم بأمور التوجيه وقضاياه .

ثانيا : تحسين وضع الموجه الفني ماديا ومعنويا : من خلال استخدام أسلوب الحوافز المناسبة مثل تخفيض نصابه ، وزيادة أجازته السنوية ، وإشراكه في اختيار المدرسين وتنقلاتهم ، وفي وضع المناهج ، وتوزيع جدول الحصص في المدرسة ، وأخذ رأيه في إدارة المدرسة ، إضافة إلى تحسين وضعه المادي والاجتماعي والأدبي ، وإعطائه الثقة والحرية في عمله .

ثالثا : زيادة فاعلية أداء الموجه الفني : عن طريق عقد لقاءات دورية جماعية مع المدرسين والمدرسين الأوائل ، أو نظار المدارس ، لمناقشة الأمور التربوية ، وعن طريق تقديم دروس نموذجية أمام المدرسين ، واتباع أسلوب المشورة الفنية والأرشاد عند الطلب ، إضافة إلى الاتفاق على وضع إطار عام لتوحيد نظم التوجيه الفني وتحديدها ، وكذلك زيادة صلاحيات الموجه الفني .

النتائج والتوصيات

استهدفت الدراسة التعرف على رأي الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في مدارس التعليم العام في وزارة التربية بدولة الكويت ، ببعض القضايا ذات الصلة بعملهم اليومي ، وبخاصة أهدافه وأساليبه ومشكلاته ، ومن حيث أعباء ومهام الموجهين الفنيين ، والصعوبات التي تواجههم ، وعلاقاتهم ومقترحاتهم لتطوير التوجيه الفني ، وزيادة فاعليته .

أظهرت الدراسة الميدانية نتائج بارزة يمكن إجمالها بالتالي :

ـ ترى (٧٨,٥٪) من عينة الدراسة أن أهداف التوجيه الفني واضحة .

ـ ترى (٦٧٪) من الموجهين الفنيين ، عينة الدراسة ، أن الموجه المتنقل أفضل من الموجه المقيم .

ـ إن علاقة الموجهين بالمسئولين في الوزارة إيجابية (٨١٪) .

ـ تصل درجة الرضا عن الراتب الشهري إلى نسبة ٢٣٪ من بين أفراد العينة .

ـ أما الصعوبات التي تعيق الموجه الفني عن أداء دوره ، فهي ما يلي :

أ ـ كثرة عدد المدرسين الذين يشرف على توجيههم .

ب ـ كثرة الأعباء الروتينية ، والأعمال الشكلية الثانوية ، غير الفنية ، التي يكلف بها الموجه .

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يمكننا تقديم التوصيات التالية للارتفاع بمستوى التوجيه الفني للمواد الدراسية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت :

ـ ضرورة تحديد أهداف ومهام تفصيلية للتوجيه الفني ، واعتبار ما يطلق عليه حاليا بأهداف التوجيهات الفنية الصادرة من التوجيهات الفنية كأوراق عمل يستفاد منها ، وكذلك تحديد علاقةالموجه الفني بالإدارة التعليمية بديوان الوزارة والإدارة المدرسية .

ـ ربط الراتب الشهري للموجه الفني بمؤهلاته العلمية ، وخبرته السابقة ، وما يقوم به من تجديدات في مجال عمله ، وعدد المدرسين الذين يشرف عليهم بشكل فعال .

ـ جعل صلاحيات الموجه الفني مساوية لصلاحيات ناظر المدرسة ، والاهتمام بمقترحاته وتوصياته المتصلة بمدرسيه ، والمادة الدراسية التي يشرف عليها بعد التوثق من صدق المعلومات المقدمة منه .

ـ التدقيق في اختيار وترشيح الموجهين الفنيين بحيث توضع معايير موضوعية معلنة للجميع ، وأن يتبع أسلوب الاختبار والدورات التدريبية قبل الترشيح ، وأن يوضع الموجه الفني المعين لمدة سنة دراسية تحت الاختبار ، قبل أن يعين بشكل دائم .

وأخيرا ، ينبغي أن يكون الموجه الفني أكثر التصاقا بالمدارس عن طريق تبني سياسة تجمع بين فكرة الموجه المتنقل والموجه المقيم وذلك لإتاحة فرصة للموجه الفني في متابعة عمل المدرسين وتوجيههم ، مع وضع الإجراءات التنفيذية المؤدية إلى ضمان نجاح هذا النوع من التوجيه ، لأهمية وضع الموجه الفني ودوره في تطوير العملية التربوية في مدارس معظم مدرسيها من غير المؤهلين تربويا ، وأغلب أولياء الأمور غير مهتمين بالتحصيل العلمي لأبنائهم .

المصادر العربية

١ ـ أحمد ، م

١٩٦٦ الإشراف في العمل مع الجماعات . القاهرة : دار المعارف .

٢ ـ الإمام ، م

١٩٧٥ « الابتكار في التوجيه التربوي » ، مجلة المعلم العربي . وزارة التربية والتعليم .

٣ ـ متولي ، م

١٩٨٣ الإشراف الفني في التعليم : دراسة مقارنة . الإسكندرية : دار المطبوعات الجديدة .

٤ ـ سنقر ، ص

١٩٨٠ تطوير التوجيه التربوي في مجال التعليم الابتدائي بسوريا . دمشق : منشورات وزارة الثقافة والأرشاد القومي .

٥ ـ رضوان ، أ

١٩٧٣ التوجيه الفني : أصوله ، صلاحيته ، أساليبه . الكويت : وزارة التربية .

٦ ـ وزارة التربية

١٩٦٨ التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٨/٦٧ . الكويت : مطبعة حكومة الكويت .

٧ ـ وزارة التربية

١٩٨١ التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٨١/٨٠ . الكويت : مطبعة حكومة الكويت .

٨ ـ ريان ، ف

١٩٨٠ التوجيه الفني بين النظرية والتطبيق . الكويت : دار القلم .

٩ ـ السعدي ، ع

١٩٨٤ التوجيه الفني والمهني للمعلمين . الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع .

المصادر الأجنبية

Bertein, B.L., & Conrad, I.
1979 "Supervisory Feedback Effects: Feedback, Discrepancy Level, Trainee Psychological and Immediate Reinforcement". Journal of Counseling Psychology 26 (4): 295-303.

Carkuff, R.R., & Truax, C.B.
1972 "Explaining Success and Failure in Inter-personal Learning Experiences". in D.C. Avila, A.W. Combs, and W.W. Purkey (Eds.), The Helping Relationships Sourcebook. Boston: Allyne and Bacon Inc.

Dodge, J.
1982 "Reducing Supervisor Anxiety: A Cognitive Behavioral Approach", Counselor Education and Supervision 22(1): 55-60.

Dodge, J.R.
1981 "The Effects of a Group Peer Supervision Training Program on Group Anxiety, Group Satisfaction, and Type of Feedback Responses for Training Counselors". Unpublished Doctoral Dissertation, University of Virginia.

Harris, B.M.
1975 Supervisory Behavior in Education. New Jersey: Prentice-Hall.

Heppeb, P., & Hudley. P.
1982 "The Relationship between Supervisory Behaviors and Perceived Supervisor Expertness, Attractiveness, or Trustworthiness". "Counselor Education and Supervision 22 (Sept.): 37-46.

Husen, T., & Thwaite, T.N.P.
1985 The International Encyclopedia of Education: Research and Studies. Oxford: Pergamon Press.

Moses, H.A. & Harden, J.T.
1978 "A Relationship Approach to Counselor Supervision in Agency Settings". in J.C. Boyd (Ed.), Counselor Supervision: Approach, Preparation, Practice.

Rogers, C.R.
1972 "The International Relationship in the Facilitation of Learning". in D.C. Avila. A.W. Combs, and W.W. Purkey (Eds.) "The Helping Relationship Sourcebook". Boston: Allyn and Bacon Inc.

تأثير ابن خلدون في الأنثروبولوجيا الاجتماعية
قراءة انثروبولوجية للمقدمة

السيد أحمد حامد
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

مقدمة

لقد كُتب الكثير بلغات متعددة عن ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦)م -فلسفته التاريخية ونظرياته الإجتماعية والإقتصادية والسياسية - ولا تزال حتى الآن تظهر من حين لآخر دراسات جديدة حول آرائه ونظرياته. ومع ذلك لم يُكتب، حسب ما أعلم، عن تأثيره في ميدان الأنثروبولوجيا الإجتماعية.

ولقد عُرف عن ابن خلدون أنه أول من أنشأ علم الإجتماع. (بوتول، ١٩٦٤) الذي أسماه «علم العمران». ومع ذلك، فإن هذا العلم الذي أنشأه أقرب إلى الأنثروبولوجيا منه لعلم الإجتماع.

«فالمقدمة» (ابن خلدون، ١٩٦٥) تتناول مجتمعات تقليدية (مجتمعات البداوة حسب تعبيره) ومجتمعات حضرية هي في الواقع مجتمعات تنتمي إلى نمط مجتمعي معين بالذات يحمل الطابع التقليدي والطابع الحضري معا، وهو نمط المدينة العربية الإسلامية في العصور الوسطى. ويعالج ابن خلدون القرابة والسياسة والدين معالجة أنثروبولوجية اجتماعية حيث كانت النظرة التي ارتكز عليها في دراساته هي التي تعرف الآن بالنظرة الكلية الشاملة. ودراسته للعصبية وعلاقتها العضوية بالنسق السياسي تدخل في مجال الأنثروبولوجيا الحضرية. والطريقة التي يعتمد عليها في المعالجة هي طريقة أقرب إلى حد كبير إلى الطريقة الأنثروبولوجية.

ويمكننا أن ندرك أهمية العمل الذي قام به ابن خلدون في مجال الأنثروبولوجيا الإجتماعية إذا عرفنا أن البناء النظري الذي وضعه في المقدمة في معالجته للعصبية والسياسة والدين قد اقتبسه وليم روبرتسون سميث W. Robertson Smith (١٨٤٦ - ١٨٩٤) وانتقل إلى الأنثروبولوجيين البريطانيين ليعتمدوا عليه في دراساتهم وبخاصة ايفانز بريتشارد. فقد كانت أعماله مرحلة أولية لانتقال نظريات ابن خلدون وبخاصة عن القرابة والسياسة إلى الأنثروبولوجيا الإجتماعية البريطانية (Hamed, 1982)..

وإذا كان الكثير من زملاء سميث وتلاميذهم قد استعاروا أو اقتبسوا آراءه الأنثروبولوجية كما يؤكد ذلك بيدلمان Beidelman (Beidelman, 1974: 42) ، فيمكننا أن ندرك إلى أي حد قد أثر ابن خلدون في إثراء المفهومات الأنثروبولوجية. وإذا كان سميث يعتبر حلقة هامة في تاريخ الأنثروبولوجيا، كما يقرر ايفانز بريتشارد (Pritchard, 1974) فمن باب أولى أن يصبح ابن خلدون الحلقة الأكثر أهمية في تاريخ الأنثروبولوجيا الإجتماعية. فقد قدم لنا دراسة عن القرابة والسياسة والدين في المجتمع العربي المعروف على أيامه، واضعا في الاعتبار أثر الظروف الأيكولوجية وذلك في ضوء ما يعرف الآن بالاتجاه البنائي الوظيفي (نور، ١٩٦٢ : ٩٨ - ٩٩).

إن الغرض من هذه الدراسة أولا هو التعرف على كيفية معالجة ابن خلدون للنظم الإجتماعية مع التركيز بوجه خاص على الدين، وثانيا الكشف عن الإسهام الذي أسهم به في إثراء النظرية الأنثروبولوجية وذلك عن طريق روبرتسون سميث ثم غيره من الأنثروبولوجيين البريطانيين. فإذا تبينت لنا بوضوح العلاقة الوثيقة بين ابن خلدون وسميث الذي كان له دور هام في الأنثروبولوجيا الإجتماعية البريطانية، فهذا كفيل، في حد ذاته، بأن يؤكد هذا الإسهام من جانب ابن خلدون. فالقضايا والتعميمات التي وضعها ابن خلدون في «المقدمة» تظهر بوضوح تام من حين لآخر في أي دراسة تتناول مجتمعا من مجتمعات الشرق الأوسط وبوجه خاص مجتمعات شمال افريقيا.

— ١ —

فقد درس ابن خلدون نسق القرابة في المجتمع البدوي (التقليدي) والمجتمع الحضري عند معالجته للعصبية التي تتخذ عنده مفهوما أنثروبولوجيا خاصا (وهو الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة بالذات (وهي ما تعرف بالعَصَبة) والتوحد معها (Hamed, 1982: 23-30)، وكيف تناول في معالجته لهذه الجماعة: العضوية ثم التمايز والتفاضل الداخلي ثم السلطة والقوة موضحا إلى جانب ذلك أنها جماعة انقسامية. فالخاصية

الأساسية التي تتميز بها العَصَبَة هي خاصية الإنقسام والإلتحام، بمعنى أنها تنقسم إلى عدد من الأقسام التي تنقسم هي الأخرى إلى عدد من الأقسام التي تنقسم بدورها إلى أقسام وهكذا. وتؤلف أصغر الأقسام (أي أصغر العصبات وهي التي تعرف بالحي أو البطن) جماعة متعاونة متماسكة بمعنى أنها عبارة عن وحدة اقليمية إجتماعية واقتصادية قائمة بذاتها ومستقلة عن غيرها من العصبات المماثلة لها إلى حد كبير. فهي أصغر جماعة سياسية، وهكذا كانت الوحدة الأساسية في النسق السياسي. ورغم هذا الميل الشديد إلى الإستقلال فهي تلتحم مع غيرها من الأقسام (العصبات) المماثلة لها في مواقف معينة لتؤلف وحدة إجتماعية أكبر يمكنها أن تحقق الأهداف التي فرض الإلتحام بسببها. وتتم عملية الإنشقاق أو الإلتحام نتيجة للظروف البيئية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية. وأن التعارض بين الأقسام والقبائل هو جزء أساسي في البناء السياسي لذلك النسق الإنقسامي. فالعصبية ليست مجرد جماعة منظمة للعلاقات بين الأشخاص، إنما هي بالأحرى عبارة عن أيديولوجية، أو حسب تعبير ساهلنز Sahlins أيديولوجية أبوية (Sahlins,1975; Hamed 1982, 31-42). كما بين ابن خلدون بوضوح تام التساند الوظيفي بين النسق القرابي والنسق السياسي والنسق الديني (وهو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في الصفحات التالية). واضعا في الإعتبار تأثير البيئة الطبيعية والديموغرافية وأسلوب المعيشة. هذا إلى جانب أنه تطرق إلى الأساس الإجتماعي للسلوك الرمزي والأساس الأيديولوجي للقرابة أو العَصَبَة على حسب مفهومه. والمعروف أن كل هذه المسائل تدخل في نطاق اهتمام الأنثروبولوجي. فوضع بذلك بناء نظريا متماسكاً ومتكاملا إلى حد كبير عن القرابة أو بمعنى آخر البدنة الإنقسامية. «فكان أول اطار نظري كتب عن القرابة في تاريخ التفكير السسيولوجي والأنثروبولوجي. إن مثل هذه النظرية لم تعرف حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد نقلها عنه روبرتسون سميث ونقلت على يديه بعد ذلك إلى علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين الذين اهتموا بدراسة أنساق القرابة في العالم العربي وافريقيا، وبخاصة ايفانز بريتشارد» (أبو زيد، ١٩٦٧ : ٢٧٥). فقد كان لسميث تأثير عميق في الأنثروبولوجيا الإجتماعية[1]. ولقد نما وتطور ليشكل ما يعرف الآن في الأنثروبولوجيا الإجتماعية بنظرية النسب descent theory.

إن أهمية روبرتسون سميث، وكذلك ايفانز بريتشارد في تاريخ التفكير الأنثروبولوجي والسيولوجي أمر معروف. فكتاب سميث «الدين عند الساميين» (Smith, 1927) يميز فترة هامة في تطور التفكير الإجتماعي. فالكثير من النظريات التي قدمها سميث في هذا الكتاب قد وجه كتابات ودراسات العلماء الأنثروبولوجيين والسسيولوجيين وعلماء النفس واللاهوت الذين أتوا بعده. ويكفي أن يشار إلى اثنين فقط من كبار العلماء

البارزين، وهما أميل دوركيم Durkheim وسيجموند فرويد Freud كدليل على مدى أهمية أعمال سميث العلمية (Beidelman, 1974 28-29; Peters, 1968: 330) فروبرتسون سميث وجه دوركيم في دراسة الدين البدائي بحيث يمكن اعتباره المسئول الأول عن نظرية دوركايم في الدين كما يعرضها في كتابه «الصور الأولية للحياة الدينية» (Durkheim, 1965) إذ أكد روبرتسون سميث أنه في أي محاولة لفهم العقائد والشعائر في أي دين من الأديان وبخاصة أديان المجتمعات البسيطة يجب تركيز الإهتمام بدراسة المكونات الإجتماعية في هذه العقائد والشعائر. (أبو زيد ١٩٧٣ : ٣٣) (وسوف نعود إلى هذه النقطة). كما أن كتاب روبرتسون سميث «القرابة والزواج في بلاد العرب قديما» (Smith, 1903) يعتبر أحد انجازاته الرائعة لأنه صار نموذجا لكل تحليلات أنساق النسب الإنقسامية والتنظيم الإجتماعي التي ظهرت من بعده (Beidelmin, 1968: 24-25, Anthropos, 1962-69 63-64).

أما ايفانز بريتشارد Evans- Pritchard. فكتابه «النوير» (Evans Prichard, 1940) أسهم في نمو وتطور الأنثروبولوجيا الإجتماعية البريطانية منذ الأربعينات وحتى أواخر الستينات بحيث صار هذا الكتاب، كما يؤكد فورتس Fortes ، نموذجا أصليا لأعمالها وبخاصة في صياغة نظرية البدنة (Fortes, 1979: VII-XII). وقد أثارت البدنة الإنقسامية الكثير من المناقشات التي أسهمت في إثراء النظرية.

ومن الغريب حقا أن سميث لم يشر مطلقا في كتاباته إلى ابن خلدون رغم الوقائع الكثيرة التي تؤكد معرفته به وإعتماده عليه في كتاباته عن القرابة والدين في بلاد العرب وعند الساميين. فهناك الكثير من الأدلة تؤكد معرفته بابن خلدون والتي تكشف عنها سيرة حياته كما يعرضها في كتابها (Chrystal & Black 1912). ومن السهل على الدارس لابن خلدون أن يدرك إلى أي حد اقتبس روبرتسون سميث من «المقدمة» سواء آراءه والكثير من تعميماته. ومع ذلك فالدليل القاطع على معرفة سميث لابن خلدون أنه يذكره في الوثائق الخاصة به الموجودة في المكتبة العامة لجامعة كمبردج ببريطانيا في قسم الوثائق وتحمل رقم J 23 Add 7476. يضاف إلى ذلك أنه قدم في مجلة Journal of the Royal Asiatic Society في عددها لشهر أبريل ١٨٩٣ عرضا لكتاب Omarah's History of Yamman الذي نشره Cassels Kay. ويحمل عرض الكتاب العنوان التالي: «Re-marks on Mr. Kay's edition of Omarah's History of Yamman» ويشمل هذا الكتاب فصلا اقتبسه Kay بالكامل من كتاب ابن خلدون «العبر». وعنوان هذا الفصل هو:

The History of Yamman extracted from the Journal History of Abd Al-Rahman Ibn- Kaldun».

ومما هو جدير بالذكر أنه في حين عالج ابن خلدون القرابة في ضوء ما يعرف الآن بالإتجاه البنائي الوظيفي معتمدا على المادة الأثنوجرافية التي جمعها عن طريق الملاحظة والمصادر الأساسية للتاريخ والتراث العربي الإسلامي التي أتيحت له، نجد روبرتسون سميث، الذي يقتبس منه كثيرا من قضاياه وتعميماته، يلجأ إلى التخمينات والتأويلات عندما يحاول في كتابيه «القرابة والزواج في بلاد العرب القدامى» و«الدين عند الساميين» أن يبرهن على أن المجتمع العربي القديم قد مر بمرحلة الطوطمية، وأن القرابة الأمومية كانت أسبق في ظهورها في ذلك المجتمع عن القرابة الأبوية. ويرجع ذلك إلى أن سميث كان متأثرا بآراء صديقه جون فرجسون ماكلينان J. P. Mclennan (١٨٢٧ ـ ١٨٨١) عن مراحل التطور الإجتماعي في خط واحد. أنظر ذلك في: (Hamed, 1982, Evans ' Pritchord, 1981).

ولقد كان هدف ايفانز بريتشارد من دراسته للنوير ـ وهو مجتمع بدون دولة ـ هو التعرف على ما الذي يشكل في غياب الأشكال المعروفة للحكومة البناء السياسي لشعب ما. فكانت دراسته في الأصل دراسة في النظرية السياسية. (Fortes & Evans Pritch-ard, 1940). وهكذااتجه نفس الإتجاه الذي سار عليه ابن خلدون في اهتمامه بالانقسام والالتحام، بل والأهم من ذلك أن الوظيفة السياسية لنسق البدنة التي كانت محور اهتمام ابن خلدون والتي تناولها بالتفصيل والوضوح في «المقدمة» هي نفس المنطلق لدراسة ايفانز بريتشارد للنوير. فالاطلاع على دراسة ابن خلدون للعصبية (أو نسق العَصَبة) يبين بكل وضوح إلى أي حد وجهت ايفانز بريتشارد في دراسته للنوير التي من المؤكد قد انتقلت إليه، كما ذكر من قبل، عن طريق روبرتسون سميث. فالقضايا الأساسية التي عالجها ابن خلدون يعالجها ايفانز بريتشارد كما فعل من قبل سميث: الانقسام والإلتحام، والوحدة الأساسية في البناء الإجتماعي وفي النسق السياسي، والتعارض بين الأقسام القبلية أو الإقليمية، والأيديولوجية الأبوية، والتركيز على التساند بين النسق القرابي والنسق السياسي. وهكذا نجد أن تعميمات ابن خلدون تشمل الاطار الأساسي للدراسات الأنثروبولوجية السياسية. فاننا نجد ايفانز بريتشارد يؤكد أن أيديولوجية النسب خلال خط الذكور هي أسلوب من التفكير عن العلاقات السياسية، وأنها توفر اطارا إدراكيا للتنظيم السياسي. فهي أسلوب من التفكير عن العلاقات بين الوحدات السياسية كما هي قائمة بالفعل (Evans Pritchard, 1940: 228-229).

وكذلك يتمثل هذا الأثر لدى كل الأنثروبولوجيين أصحاب نظرية النسب الذين

يتناولون أبنية إجتماعية مماثلة للبناء الإجتماعي البدوي العربي. فعلى سبيل المثال يقول فورتس Fortes : «انني أريد، بوجه خاص، أن أركز الإنتباه على الارتباط القائم بين النظم والعلاقات القرابية والعائلية من ناحية، والمجال السياسي والقانوني من ناحية أخرى». (Fortes, 1969:101).بل ويمكننا أن نتعرف على ذلك الأثر أيضا في الدراسات التي تتناول مجتمعات شرق أوسطية مثال ذلك دراسات بيترز Emrys Peter [٢] الذي قدم لكتاب سميث «القرابة والزواج» وكتب مقالا عنه في «الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية . «International Encyclopedia of Social Sciences» .

وإذا كان ايفانز بريتشارد لم يشر إلى ابن خلدون كما فعل سميث من قبله، فإن ارنست جلنر Ernest Gellner على عكسهما يعرض آراء ابن خلدون في بعض كتاباته[٣]. وفي ضوء نموذج الإنقسام يقدم لنا جلنر في كتابه «أولياء جبال أطلس Saints of The Atlas دراسة للنسق السياسي المغربي الريفي موضحا ما تتمتع به بدنات الأوليات من علو وسمو المرتبة الإجتماعية استنادا إلى أولا الاعتقاد فيها لديهم من قوى غيبية، وثانيا علاقتهم بالقبائل الأخرى ووضعهم الخاص المتميز في البناء الإجتماعي (وهو وضع خارج النسق الإنقسامي) الذي جعلهم يتدخلون في الحياة السياسية مما ترتب عليه الحفاظ على التوازن السياسي بين القبائل المتنازعة المتصارعة، وبالتالي على أن تكون هذه البدنات عاملا للحفاظ على البناء الإجتماعي واستمراره. فالبناء الإنقسامي المغربي التقليدي يتضمن عوامل التماسك الإجتماعي مثلما يتضمن كل بناء انقسامي ;Gellner, 1979). (59-66 :1973 فالتشابه واضح إلى حد كبير بين تحليل جلنر والقضايا الأساسية التي ترد في «المقدمة». ومما لا شك فيه أن جلنر قد عرف ابن خلدون ومقدمته كما يشير هو نفسه صراحة.

— ٢ —

لقد وضع ابن خلدون ابستيمولوجية متكاملة الأسس خاصة به اعتمد عليها في تفسير الظواهر الطبيعية والظواهر الإجتماعية. وقد وظفها «توظيفا أنطولوجيا ومعرفيا» (الجابري، ١٩٧٩ : ٨٠). فالمقدمة هي مقدمة نظرية ابستيمولوجية منهجية، الهدف منها رفع الكتابة التاريخية من مستوى الفن الذي يقتصر على مجرد سرد أخبار «الأيام والحوادث من القرون الأولى» «سردا قصصيا» «تنمو فيه الأقوال»، أي لا يتقيد بالموضوعية والدقة العلمية، إلى مستوى العلم الذي يقدم النظر والتحقيق والتعليل والتفسير (الجابري، ١٩٧٩ : ٧٦ ـ ٧٧). فالنسق الابستمولوجي الخلدوني (ابن خلدون: ٩٧٤ ـ ٩٨٤) يقوم على ثنائية العقل (أي الحس والتجربة) والنفس (أي الكشف والوجدان والحدس).

وهي ثنائية متطابقة مع ثنائية أنطولوجية هي: ثنائية العالم المحسوس والعالم العلوي الروحاني الذي لا يكاد تدركه الحواس (الجابري، ١٩٧٩: ١١٨ ـ ١١٩). وقد شكل هذا النسق وحدده الإسلام وكذلك نظريته عن تطور الكائنات[٤]. وقد استطاع ابن خلدون بمقتضى هذا النسق أن يتفادى التناقض القائم بين طبيعة الظواهر أو بين ما ينص عليه الدين والعلم، هذا التناقض الذي يظهر في حالة عدم قراءة المقدمة ككل.

وكان من المنطقي والأمر كذلك أن يعتمد ابن خلدون اعتمادا رئيسيا على المشاهدة والتجربة وعلى الإستقراء لكي يكتشف القوانين العامة التي تحرك المجتمع وتطوره. فكان الواقع الإجتماعي أو بتعبير آخر، السلوك الفعلي هو الركيزة التي ينطلق منها في دراسته للظواهر والنظم الإجتماعية أو على حسب تعبيره «وقائع العمران». إن ارتباطه بالواقع الإجتماعي أدى به إلى التركيز الشديد في تحليلاته على التناقض والكشف عنه بوضوح تام على أساس أن هذا التناقض هو واقع اجتماعي قائم بالفعل. فالتناقض مثلا قائم بين الوازع والغرائز، وبين العَصَبة وغيرها من العصبات، وبين الملك والرعية، وبين البدو والحضر، وبين الترف والفضيلة. وبمقتضي هذا التناقض يقرر أن التطور الاجتماعي هو النتيجة الحتمية لعدم التكافؤ بين هذه العناصر. وهكذا كان ارتباطه العلمي الشديد بالواقع. فاتجه إلى المادة الاثنوجرافية التي جمعها عن طريق ملاحظاته المباشرة وتجربته السياسية والاجتماعية الواسعة الغنية لكي تكون المنطلق لتحليلاته. فكان أنثروبولوجيا في طريقته ومنظوره واتجاهه إلى حد كبير.

وهكذا كان من المنطقي أن يؤدي هذا الإتجاه العلمي وتلك الابستمولوجية إلى أن يهتم ابن خلدون في دراسته للدين بالسلوك الديني أو الشعائر. وأن ينظر إليه على أنه يؤلف نظاما إجتماعيا يقوم بينه وبين بقية النظم الإجتماعية تساند وظيفي وبوجه خاص بينه وبين النسق السياسي. وهو أمر طبيعي لأن المقدمة هي دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية في المقام الأول. ومن ثم لا يتناول الدين كفيلسوف أو عالم لاهوت. فهو لا يهتم في «المقدمة» بالعقائد الإسلامية وانما يهتم بدور الدين في الحياة السياسية. صحيح أنه قد تأثر بالإسلام في بعض الدراسات التي أجراها والمفهومات التي وضعها (النبوة مثلا)، ولكن لم يؤد به ذلك إلى أن يفتقد النزعة العلمية أو أن يبتعد عن محاولة فهم وظائف الظواهر الدينية بغض النظر عن صدقها. ويؤكد ذلك دراسته للسحر. فهو وإن كان لا يعتقد فيه، يتناوله باعتباره ظواهر اجتماعية قائمة بالفعل، ويلعب دورا في الحياة الاجتماعية. وهذا هو الاتجاه الحديث في الأنثروبولوجيا الدينية. إذ أن العلماء الأنثروبولوجيين الأوائل قد اهتموا بالعقائد فقط، وأصبح العلماء الآن يهتمون بالممارسات الدينية أو الشعائر والطقوس الدينية.

وقد اقتبس روبرتسون سميث هذا المنظور الخلدوني في دراسة الدين. ففي الفصل الأول من كتابه «الدين عند الساميين» يفرق سميث بين المبادىء والمعتقدات الدينية من ناحية والممارسات الدينية من ناحية أخرى. ويؤكد ضرورة النظر في دراسة الدين (سواء كان دينا قديما أم حديثا) على أنه يؤلف نظاما اجتماعيا، وأن يكون التركيز على «الشعائر والممارسات الفعلية» دون العقيدة أو الاعتقادات المنصوصة. ويقول في ذلك:

> عند دراسة الدين عند الساميين، يجب علينا ألا نبدأ الدراسة بالسؤال عما قيل عن الآلهة، ولكن عن كيفية عمل النظم الدينية وكيفية تشكيلها لحياة الأفراد. وعلى ذلك سوف يركز بحثنا على النظم الدينية التي تتحكم وتضبط الشعوب السامية (Smith, 1927: 21-22)

وقد ظهر هذا المنظور عند الكثير من العلماء الأنثروبولوجيين، فقد انتقل إلى ليتش Leach (Leach, 1968: 520-526)، وراد كليف براون Radcliffe-Brown ومالينوفسكي Malinawski بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويذكر ليتش أنهما قد تأثرا بجان هاريسون Jane Harrison التي تأثرت بروبرتسون سميث (Leach, 1968: 522) ومن المعروف أن راد كليف براون ومالينوفسكي هما الرائدان للأنثروبولوجيا في انجلترا اللذان يمثلان الإتجاهين الرئيسيين فيها. وهكذا يمكننا أن ندرك مدى تأثير ابن خلدون في الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة. يذكر راد كليف براون أثناء معارضته لآراء الأنثروبولوجيين الأوائل الذين اهتموا بالبحث عن أصول الدين في القرن ١٩ (التطورية Evolutionism والإنتشارية diffusionism والمنحى النفسي Psychological approch)..

> في أية محاولة لدراسة دين ما وفهمه يجب الاهتمام بالشعائر أكثر من المعتقدات. إذ أن الدراسة يجب أن تركز في المقام الأول على الشعائر (Ridcliffe- Brown, 1956: 155)

وقد كان هذا الإتجاه يشكل الفرضية rhesis التي صاغ راد كليف براون نظريته عن الوظيفة الإجتماعية للشعائر والطقوس في دراسته للأندمان (Ridcliffe-Brown: 1956: 157).

- ٣ -

الدين في نظر ابن خلدون جزء أساسي في تكوين المجتمع مثل القانون والأخلاق. فالدين والقانون أسلوبان من أساليب ضبط سلوك الأفراد يكمل أحدهما الآخر ويرتبطان بطرق مختلفة.

> فلابد من وازع يـدفع (الشر) بعضهم عن بعض . . فيكـون ذلـك الوازع واحـدا منهم يكون لـه الغلبـة والسلطان واليـد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غـيره بعدوان ؛ وهـذا هو معنى الملك (ابن خلدون، ١٩٦٥ : ٢٧٤ ، ٥١٣) .

فـابن خلدون يفرق بـين «السياسـة العقلية» «وهي قـوانين سيـاسية مفـروضة من العقـلاء وأكابـر الدولـة وبصرائها» و«السيـاسة الـدينية» «وهي قـوانين مفـروضة من الله بشارع مقررها ومشرعها» (ابن خلدون : ٥١٦ : ٥١٧) . وهكذا يعتبر ابن خلدون الـدين أحد نظم الضبط الاجتـماعي social control . وهو في ذلـك يتفق تمامـا مع الإسـلام ولا يتناقض معه . إذ أن القواعد العامة في القرآن لا تضبط ولا تحكم العبادات فحسب وإنما تحكم أيضا الشئون التشريعية والإجتماعية والسياسية . فالدين يؤلف نظامـا اجتماعيـا يقوم بينه وبين بقية النظم الإجتماعية تسـاند وظيفي ، ومقـدمته ككـل هي معالجـة تكشف عن تلك العلاقة العضوية القائمة بين العصبية والتنظيم السياسي والدين .

ومما لاشك فيه أن هذا الإتجاه في دراسة الدين يرجـع إلى اهتمام ابن خلدون بـدور الدين (وظيفته الاجتـماعية) في الحيـاة الاجتماعيـة بوجـه عام وفي الحيـاة السياسيـة بوجـه خاص . إذ أن دراسته ، كما ذكر فيـما سبق ، تدور حـول التنظيم السيـاسي . وهكذا يمكن القول أن دراسة ابن خلدون للدين هي دراسـة في الأنثروبـولوجيـا الاجتماعيـة ، ولم تكن مطلقا دراسة في الإسلام . ويقول جيب Gibb في هذا الشأن : «إن ابن خلدون لا يهتم في كتاباته بالـدين» ، ويقصد الإسـلام «وإنما يهتم فقط بـالدور الـذي يلعبه الـدين في تطور التـاريخ . إذ أن الـدولة هي محـور اهتمامـه الرئيسي لأنها هي مـوضوع دراسـاته . (Gibb, 1962: 171)

ويكفي أن نشـير إلى بعض جـوانب معـالجتـه للدين لكي نتعـرف عـلى اتجـاهـه الوظيفي . فالدين يساعد على تحقيق التـماسك الإجتـماعي وتدعيمـه حيث أنه يعمـل على تقوية العلاقات بين أعضاء العصبية وتوحيدها كجماعة كبرى يقول :

> إن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحـاسد الـذي في أهل العصبيــة ، وتُفْـردُ الـوجهــة إلى الحق . فـإذا حصــل لهم الإستبصـار في أمرهم لم يقف لهم شيء ، لأن الـوجهة واحـدة والمـطلوب متسـاو عنـدهم ، وهم مستميتـون عليــه (ابن خلدون : ٦٣٧) .

ويؤكد أن الدين يضفي قوة للعصبية ويدعم سلطتها السياسية وسيطرتها في الوقت الذي يؤكد كذلك أن العصبية ضرورية لأنها تلعب دورا هاما في تدعيم دور الدين والدعوة الدينية. يقول في ذلك:

ـ أن الدول العامة الاستيلاء، العظيمة الملك أصلها الدين إما من نبوة أو دعوة حق (ابن خلدون: ٦٣٦).
ـ أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها. (ابن خلدون: ٦٣٧).
ـ أن الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم. (ابن خلدون: ٦٣٨)

لقد اهتم ابن خلدون بدراسة الدين كما يمارس بالفعل، أي أنه قد ركز على السلوك الديني. فوضح النتائج الناجمة عن المشاركة الإيجابية في حركة دينية ما أو عقيدة أو مذهب معين بالذات سواء كانت هذه النتائج تتعلق بالفرد ذاته أو المجتمع الذي ينتمي إليه أعضاء تلك الحركة أو العقيدة أو المذهب. وزيادة على ذلك، فقد اهتم أيضا بالكشف عن دور الدين في التطور الاجتماعي. وهكذا استطاع ابن خلدون أن يضع نظرية عامة في الدين لا تختلف عن النظرية الوظيفية للدين عند الأنثروبولوجيين المحدثين.

إن التعميات التي وضعها ابن خلدون تظهر عند روبرتسون سميث. فهو يعتبر الدين أحد الأنساق الأساسية في البناء الإجتماعي. ومن المعروف أنه اتجه إلى تحليل الدين باعتباره جزءا من البناء الإجتماعي وأحد عوامل الضبط الإجتماعي. يقول في ذلك:

يجب النظر إلى الأديان القديمة على أن كلا منها يشكل نسقا اجتماعيا بغض النظر عن أنها معتقدات أو تعاليم، وأن هذا النسق جزء من النظام الإجتماعي social order الذي يخضع الأفراد الذين يعتقدون فيه لقواعده. (Smith, 1927, 28)

ويؤكد سميث على العلاقة العضوية بين النظام الديني والنظام السياسي، تلك العلاقة التي هي محور اهتمام ابن خلدون، «فالغرض الأساسي الذي وضعه سميث (في «الدين عند الساميين») هو أن النظام الديني والنظام السياسي جزءان من كل واحد للتقليد الإجتماعي. (Harris; 1979: 308; Smith, 1927: 21).

ومن ناحية أخرى «لقد اعتبر فريزر Frazer سميث أحد واضعي أسس المنهج المقارن في دراسة الدين. «وكان سميث بالتأكيد من أوائل الذين استخدموا هذا المنهج بطريقة أنثروبولوجية في دراسة الكتاب المقدس» ,Beidelman, 1974: 49; Harris) (1979:197, Smith, 1927: 34-35 ومن المعروف أن ابن خلدون قد أسهم في الدراسة المقارنة للدين[٥].

وقد أثر سميث تأثيرا عميقا في دوركيم وراد كليف براون وايفانز بريتشارد وغيرهم. وهكذا. انتقلت اليهم آراء ابن خلدون. فأسهم بذلك ابن خلدون في تطور الدراسات الأنثروبولوجية للدين. فقد وجهت نظريته دراسات هؤلاء العلماء وعملت في الوقت ذاته على تطويرها. يقول راد كليف براون عن تأثير سميث: «ان هذه النظرية ـ نظرية سميث ـ هي التي وجهت دراستي ما يقرب من أربعين عاما» ,Radcliffe- Brown) (1956: 176. وتؤكد هذه النظرية «أن الدين جزء هام أو ضروري إلى حد معين من أجزاء الجهاز الاجتماعي social machinery»، مثل القانون والأخلاق، هو جزء من النسق المعقد الذي بمقتضاه يمكن للبشر أن يعيشوا معا تربطهم شبكة منسقة منظمة من العلاقات الإجتماعية .وعلى أساس وجهة النظر هذه نحن لا نتناول الأصول وإنما نهتم بالوظائف الإجتماعية للأديان، بمعنى الدور الذي تؤديه الأديان في تكوين وتشكيل النظام الإجتماعي social order والمحافظة عليه. .. والغرض الذي نضعه في الإعتبار في هذا الشأن هو أن النظرية الإجتماعية للدين مسألة مستقلة تماما عن صدقه أو كذبه» -Radclif) .fe- Brown, 1956: 154)

ويظهر تأثير سميث في دراسة راد كليف براون للشعائر والأساطير عند سكان جزر الأندمان Andman Islanders حيث تكشف بوضوح عن العلاقة القائمة بين الدين والتنظيم الإجتماعي (Rodcliffe-Brown, 1967)

وخير مثال عن إسهام ابن خلدون المباشر في الأنثروبولوجيا الدينية هو ايفانز بريتشارد، كما هو الحال تماما في الأنثروبولوجيا السياسية والدراسات القرابية على نحو ما بينا فيما سبق. فهو يقدم لنا أولا دراسة عميقة عن المعتقدات الدينية عند النوير والكيفية التي بمقتضاها يدرك النوير آلهتهم ومركزهم في العالم وما يتمتعون به من قوة. وهذه المعتقدات تؤلف نسقا متكاملا. وأن هذا النسق يتفق تماما مع بناء مجتمعهم الانقسامي حيث أن هذه المعتقدات تدور حول ما تتمتع به الآلهة من قوى تتناسب مع مستويات الانقسام التي تتوزع بمقتضاها الأقسام القبلية وتنفصل بعضها عن بعض. فالعلاقة وثيقة بين النسق الديني والتنظيم الإجتماعي (Evans Pritchard, 1956).

وثـانيا يقـدم ايفانـز بريتشـارد دراسته عن «السنـوسية في بـرقـة» التي تكشف عن التعميـات التي وضعها ابن خلدون فيـها يتعلق بالتسـاند والإعتـهاد المتبادل بـين العصبية (ويستخـدم ايفـانـز بـريتشـارد المصـطلح بنفس المفهـوم الـذي يقصـده ابن خلدون) (Evans Pritchard 1979) ونسق العَصَبَـة والنسق السياسي والنسق الـديني. ويكفي أن نعطي بعض الأمثلة على ذلك، أهمها الغرض الذي وضعه ايفانز بريتشارد للبحث[٦].

ــ إن الغـرض هو. . . تحـافظ السنوسيـة إلى حد كبـير على تماسكها ونموها وتطورها كتنـظيم سياسي عـلى أساس أنها متطابقة تماما مع النسق القبلي البدوي. (Evans Pritchard, 1979: 71)

ــ وهذا أمر ممكن تماما لأن النسق القبلي القائم بالفعل يوحد القبائل المختلفة بغض النظر عن النـزاعات والصراعـات والعداءات القائمة بينها، ويجمعهـا جميعا في مجتمـع واحد يـرتكز عـلى مشاعـر عامـة مشـتركـة وأسلوب من الحيـاة مشترك رغم عدم وجود الوحدة السياسية التي تجمع هـذه القبـائل وتصهـرها في وحـدة واحـدة. (Evans Pritchard, 1979: 70)

ــ لقـد كـانت السنـوسيـة هي التي تـوفـر لجميـع القبـائـل وأقسـامها الـرمز الـواحد المشـترك الـذي يـرمـز أو يمثـل مصالحهم. (Evans Pritchard, 1979: 105)

ومن ناحية أخرى، يستند ايفانز بريتشارد إلى نظرية ابن خلدون في القـرابة، فهـو يعالج العضوية للجـهاعة (العَصَبَـة) والولاء والتبعيـة (Evans Pritchard, 1979: 51-54, 56-66, 81-82) والإنقسـام والإلتحام كـما عالجهـا ابن خلدون، وهذا ينـطبق أيضا عـلى معـالجته للمجتمـع البدوي والمجتمـع الريفي وخصائصهـا في بـرقـة (Evans Pritchard 1979: 47-48; 62, 166) ، واستقلال البدو سياسيا عن أية سلطة على عكس المجتمعات الحضرية (Evans Pritchard, 1979: 53; 101; 159-160) ، والعصبية وتدعيمها للدولة . (Evans Pritchard, 1979: 97-98) .

- ٤ -

هكـذا يتبين لنـا كيف عالـج ابن خلدون النظم الإجتماعية، القـرابـة والسيـاسـة وبخاصة الـدين، كما يعـالجها الأنـثروبولـوجيين المحـدثون. فقـد بين بـوضوح التسـاند الـوظيفي بين النسق القـرابي والنسق السياسي والنسق الـديني واضعـا في الاعتبـار تـأثـير الـظروف الايكولـوجية والـديموجـرافيـة وأسلوب المعيشـة الـذي اتخـذه معيـارا لتصنيف المجتمعـات. فوضـع بذلـك بناء نـظريا متكـاملا ومتـماسكا انتقـل إلى الأنثروبـولـوجيـا الاجتماعية عن طريق روبرتسون سميث . وقد عرف باسم «البدنة الانقسامية» عند ايفانز برتشارد، ثم نما وتطور ليتبلور في النهاية فيما يعرف بنظرية النسب.

وإذا كان كل ما سبق يؤكد إسهـامات ابن خلدون في الأنـثروبولـوجيا غـير المباشرة فإن الأمر الذي له دلالة ومغزى على درجة كبيرة من الأهمية هو «أن دور كيم قرر نفسه أن التأثير الأكثر أهمية في تطور آرائه عن الـدين كان روبـرتسون سميث ,Radcliffe- Brown (165 :1956وأن قيمة كتاب دور كيم «الصور الأولية للحياة الدينية» تتمثل في أنـه عرض لنظرية عامة عن الدين تطورت عن طـريق العمل المشـترك الذي قـام به هنـري هوبـرت ومارسيل موسى انطلاقا من الأسس التي وضعها روبـرتسون سميث ,Radcliffe- Brown) (165 :1956 . ولكن الآن وبعـد العرض السـابق يحق لنا أن يصحـح الجـزء الأخـير من أقوال رادكليف براون لكي يصبح : انطلاقا من الأسس التي وضعها ابن خلدون ونقلهـا إليهم وإلى غيرهم روبرتسون سميث.

الهوامش:

(١) يذكر ايفانز بريتشارد تأثره الشديد بسميث، يقول بيدلمان:

«Evans- Pritchard told me that he got his insights on segementation from Smith and also indicated that he read Smith either befor or while at Cairo... So that would suggest that the notion was in his head before fieldwork.. He certainly had a complete and well-used of Smith, some of which I now have». Eickłman, D. F., The Middle East: An Anthropological Approach, N. J.: Prentice- Hall, Inc., Engelwood Cliffs, 1981. p.37.

(٢) انظر في ذلك: Peters, E.: 1960, 1963, 1967, 1976.

(٣) أنظر في ذلك: Gellner, E., 1981. a.

(٤) انظر في ذلك: Gellner. E., 1981. b.

المقدمة، الجزء الأول، ص ص ٥٠٨ ـ ٥١٢، وكذلك، الطالبي (١٩٧٩) ص ص ٢٠٥ ـ ٢١٨.

(٥) انظر في ذلك:

Fischel, W. J., «Ibn Khaldun's Controbution to Comparative Religion», University of California, Publications in Somitic philogy.

(٦) قارن هذه الأمثلة مع ما ذكر في صفحة ١١ .
(٧) انظر كذلك صفحات : 54, 70-71, 84, 89, 91, 115-116

المصادر العربية

ابن خلدون
١٩٦٥ مقدمة ابن خلدون، (تحقيق علي عبد الواحد وافي)، القاهرة: لجنة البيان العربي.

أبو زيد، أ
١٩٦٧ البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني، الأنساق، الإسكندرية: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

الجابري، م.ع
١٩٧١ العصبية والدولة: معالم نظرية ابن خلدون في التاريخ الإسلامي، الدار البيضاء، المغرب: دار الثقافة.

———
١٩٧٩ «ابستمولوجية المعقول واللامعقول في مقدمة ابن خلدون»، أعمال ندوة ابن خلدون، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

الساعاتي، ح
١٩٦٢ «المنهج العلمي في مقدمة ابن خلدون»، أعمال مهرجان ابن خلدون، القاهرة: المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، ص ص ٢٠٣ - ٢٧٧.

الطالبي، م
١٩٧٩ «النظرة الإرتقائية: جذورها في التفكير العربي الإسلامي وأثرها في مقدمة ابن خلدون»، أعمال ندوة ابن خلدون، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

بوتول / جوستون
١٩٦٤ ابن خلدون: فلسفته الإجتماعية، (ترجمة غنيم عبدون) وزارة الثقافة

والإرشاد القومي، القاهرة: المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

حامد، أ. أ
١٩٨١ القرابة عند ابن خلدون ووليم روبرتسون سميث، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

باتسييفا، س
١٩٧٤ نظريات ابن خلدون، تونس: دار المغرب العربي.

———
١٩٧٨ العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ليبيا ـ تونس: الدار العربية للكتاب.

لابيكا / جورج
١٩٨٠ السياسة والدين عند ابن خلدون (ترجمة موسى وهبي) بيروت: دار الفارابي.

لاكوست / ايف
١٩٧٨ العلامة ابن خلدون (ترجمة ميشال سليمان) بيروت: دار ابن خلدون.

عنان، م
١٩٦٥ ابن خلدون: حياته وتراثه الفكري، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ربيع، م. م
١٩٨١ النظرية السياسية لابن خلدون: دراسة مقارنة في النظريات السياسية والفكر السياسي الاسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الهنا.

عيسى، ع. أ
١٩٦٢ «منهج البحث العلمي عند ابن خلدون»، أعمال مهرجان ابن خلدون، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

نور، م. ع
١٩٦٢ «ابن خلدون كمفكر اجتماعي عربي»، أعمال مهرجان ابن خلدون، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المصادر الأجنبية

Banton, M. (ed.),
1969 Anthropological Approaches to the Study of Religion, London: Tavistock Publications.

Beidelman, T.O.,
1974 W. Robertson Smith and the Sociological Study of Religion, Chicago and London: The University of Chicago Press. (Forward by Evans-Pritchard).

Black, J.S. & Chrystal, I.,
1912 The Life of William Robertson Smith, London: Adams and Charles Black.

Eickelman, Dale F.,
1981 The Middle East : An Anthropological Approach, N.J. : Prentice-Hall, Inc., Engelwood Cliffs.

Evans-Pritchard, E.E.,
1940 The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institution of a Nilotic People, London: Oxford University Press.

1956 The Nuer Religion, Oxford: The Clarendon Prèss.

1981 A History of Anthropological Thought, (ed.) by Andre Singer, London : Faber & Faber.

Fischel, W.J.,
"Ibn Khaldun's Contribution to Comparative Religion", University of California Publications in Semitic Philology.

Fortes, M., S Evans-Pritchard, E.E., (eds.),
1940 African Political Systems, London: Oxford University Press.

1970 "Kinship Polity", in, Kinship and Social Order, London : The Athens Press.

Gelluer, E.,
1973 "Political and Religious Organization of the Barber of the Central High Atlas", pp. 59-66, in, Arabs and Barbers: From Tribe to Nation in North Africa, London : Duckworth.

1979 Saints of Atlas, Chicago: University of Chicago Press.

Gibb, H.A.R.
1962 Studies on the Civilization of Islam, London: Rautledge & Kegan Paul.

Hamed, Els. A.,
1982 "Ibn Khalun and W. Robertson Smith": The Study of Kinship", in The National Review of Social Sciences, Issued by N.C.S.R., No. 1,2, 3 Vol. 19, Cairo.

Leach, E.,
1968 "Ritual",in, IESS, New York: The MacMillan Company & The Free Press.

Peters, E.,
1960 "The Proliferation of Segments in Linage of the Bedouin in Cyrenaica," in, The Journal of Royal Anthropological Institute, Vol. 90, Part 1.

1963 "Aspects of Rank and Status among Muslims in a Lebanese Village", in, Pitt-Rivers, J., (ed.) Mediterrean Countrymen, Paris & The Hague : Mauton.

1967 "Some Structural Aspects of the Feud among Camel-Herding Bedouin of Cyrenaica", in, Africa, Vol. XXXVII, No.3, July.

1968 "William Robertson Smith", in, IESS, New York: MacMillan Co. & The Free Press.

1976 "From Particularism to Univversalism in the Religion of the Syrenaica",in, Bulletin of British Society for Middle East Studies, Vol. 3, No. 1.

Radcliffe-Brown, A.R.,
1956 Structure and Function in Primitive Society, London: Cohen & West.

Sahlins, M.D.,
1965 "On the Ideologyand Composition of Descent Groups", in, Man, Nos. 95-97, July-August.

Smith, W.R.,
1903 Kinship and Marriage in Early Arabia, London: Adams and Charles Black.

1927 Lectures on the Religion of the Semites, London: Adams and Charles Black.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د. عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الاداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
* في البلاد العربية : ٥ر٤ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

نظرية المسار والهدف في القيادة
دراسة ميدانية*

عبدالرحيم علي القطان
كلية الإدارة الصناعية ـ الظهران ـ السعودية

أهداف البحث

إن الهدف من هذه الدراسة الميدانية هو اختبار نظرية المسار والهدف في القيادة (Path-Goal Theory of Leadership) باستخدام موظفين من جنسيات متعددة تعمل في عدد من المنشآت في المملكة العربية السعودية . وتعتبر نظرية المسار والهدف في القيادة من النظريات الحديثة التي يتوقع لها مستقبل زاهر في فهم فعالية المدير (House, 1971; Evans, 1970; Szilagyi & Wallace, 1980; House & Mitchell, 1974) .

تفترض هذه النظرية أن العلاقة بين سلوك المدير ورضاء الموظف وإنتاجيته تعتمد على عدد من العوامل (المتغيرات) الموقفية . ويمكننا تقسيم هذه العوامل الموقفية إلى مجموعتين . أولاهما : عوامل موقفية تتعلق بالمرؤوس (Subordinate's Characteristics) مثل القدرة (Ability) والحاجات (Needs) ومركز المراقبة (Locus of Control) . والثانية : عوامل موقفية تتعلق بمحيط العمل (Work Environment Characteristics) مثل وظيف المرؤوس (Subordinate Task) والجماعات التي يعمل معها المرؤوس (Subordinate Work Group) والعوامل التنظيمية كالسياسات الإدارية ، والقواعد التنظيمية والإجراءات (Policies, Rules, Procedures) .

---

* ينوه الباحث بالمساعدة التي قدمتها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في سبيل إعداد هذا البحث .

تضمنت نظرية المسار والهدف في بداية تكوينها ((House, 1971; Evans, 1970) وصفاً لأسلوبين من سلوك المدير هما :

السلوك التوجيهي (Directive)

والسلوك المساعد (Supportive) . وقد تم أخيرا إضافة ثلاثة أساليب جديدة هي :

ــ السلوك المشارك (Participative)

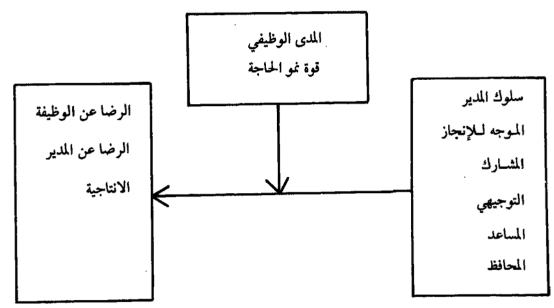
ــ والسلوك الموجه للإنجاز (Achievement-Oriented)

ــ والسلوك المحافظ (الصيانة) (Maintenance) (House & Mitchell, 1974; Griffin, 1980) .

وتفترض الدراسة أن العلاقة بين سلوك المدير (متغير مستقل) ورضاء المرؤوس عن وظيفته وعن مديره وإنتاجيته (متغيرات معتمدة) تتوقف على عاملين وسطيين هما وظيفة المرؤوس وحاجته . لذا فإن الهدف من هذه الدراسة هو اختبار طبيعة العلاقة بين سلوك المدير (توجيهي ، مساعد ، مشارك ، موجه للإنجاز ومحافظ) ورضاء الموظف عن (وظيفته ومديره) وإنتاجيته آخذين بعين الاعتبار تأثير العاملين الوسطيين التاليين : المدى الوظيفي (Task Scope) وقوة نمو الحاجة لدى الموظف (Growth Need Strength) كما يبينه الشكل رقم (١) .

شكل رقم (١)

العلاقة بين سلوك المدير والمدى الوظيفي وقوة نمو الحاجة للمرؤوس ورضاه وانتاجيته



وفي الحقيقة أن العاملين الوسطيين يعتبران متغيرين متصلين . ولنتمكن من اختبار تأثيرهما على العلاقة فقد تمت قسمة كل واحد منها لكل موظف إلى قسمين باستخدام طريقة المتوسط (Median) . فالوظائف سوف تنقسم إلى وظائف تتصف بمدى كبير وأخرى تتصف بمدى صغير . أما الوظائف ذات المدى الكبير فإنها الوظائف التي تحتوي على درجة عالية من التنوع (Variety) والذاتية (Identity) والاستقلالية (Autonomy) والتغذية الاسترجاعية (Feedback) . وأما الوظائف ذات المدى الصغير فإنها تحتوي على قدر صغير من الصفات الأربع المذكورة والتي تكون المدى الوظيفي لأي وظيفة . وكذلك قوة نمو الحاجة سوف توصف بأنها عالية أو منخفضة . إن هذا التصنيف سيمكننا من وصف أربع خلايا مختلفة (أنظر الشكل رقم ٢) ويتيح بالتالي الفرصة لاختبار أربع فرضيات على النحو التالي :

الخلية (الوضع) الأولى : يمكن وصف المرؤوسين الذين تم اعتبارهم ضمن الخلية الأولى بأن لهم قوة نمو للحاجات العليا (حسب تقسيم ماسلو) وأنهم يؤدون وظائف تتصف بمدى كبير ، واعتمادا على الدراسات السابقة (House & Mitchell, 1974; Griffin, 1980) نجد أن السلوك الموجه للإنجاز والسلوك المشارك يبدوان ملائمين لهذا الصنف من المرؤوسين .

الفرضية الأولى : في حالة الوضع الأول يبدو أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك الموجه للإنجاز والسلوك المشارك و :

أ ــ رضاء المرؤوس عن وظيفته .
ب ــ رضاء المرؤوس عن مديره .
جـ ــ إنتاجية المرؤوس

الخلية (الوضع) الثانية : يتصف المرؤوسون في الوضع الثاني بالقيام بأعمال ذات مدى عال ولكنهم يتصفون بعدم الرغبة للحاجات العليا بل إنهم ـ بسبب قلة التحفيز ـ يفضلون الحاجات السفلى (حسب تقسيم ماسلو) فتراهم لا يميلون إلى التخطيط والتنظيم والتنسيق ومراقبة أعمالهم ، بل يريدون من مديرهم القيام بتلك الأعمال وتوجيههم إلى ما يريده . فالمدير يقوم بالتخطيط والتنظيم والتنسيق ومراقبة الأعمال . ويبدو أن السلوك التوجيهي من قبل المدير هو السلوك الملائم في التعامل مع هؤلاء المرؤوسين في هذا الوضع (Griffin, 1980) .

الفرضية الثانية : في حالة الوضع الثاني يبدو أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك التوجيهي و :

أ ــ رضاء المرؤوس عن وظيفته
ب ــ رضاء المرؤوس عن مديره
جـ ــ إنتاجية المرؤوس

الخلية (الوضع) الثالثة : المرؤوسون الذين يمثلهم هذا الوضع يتصفون برغبات للحاجات العليا ولكنهم يقومون بأعمال تتصف بالرتابة وعدم التنوع ونتيجة لذلك يصابون بعدم الرضاء والإحباط ـ هناك دراسات سابقة وجدت أن السلوك المساعد هو السلوك المناسب للتعامل مع المرؤوسين من ذوي الرغبات للحاجات العليا والذين تتصف وظائفهم بالرتابة وعدم التنوع (House & Mitchell, 1974; Griffin, 1980) .

الفرضية الثالثة : في حالة الوضع الثالث يبدو أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك المساعد و :

أ ــ رضاء المرؤوس عن وظيفته
ب ــ رضاء المرؤوس عن مديره
جـ ــ إنتاجية المرؤوس

الخلية (الوضع) الرابعة : يمكن وصف المرؤوسين الذين ينتمون إلى الخلية الرابعة بأنهم يقومون بأعمال رتيبة وروتينية وأنهم يتصفون برغبات للحاجات السفلى . وفي هذا الوضع يبدو أن عدم التدخل في عمل الموظف ، أو التدخل بقدر صغير جدا طالما أن الموظف يقوم بعمله ، هو الأسلوب الأنسب ، ولذا فإن السلوك المحافظ (الصيانة) هو الأسلوب الملائم . أما إذا حصل تَردٍّ في العمل أو أظهر المرؤوس عدم الرضاء فإنه يجب على المدير أن يستخدم السلوك التوجيهي والسلوك المساعد أو أحدهما حسبما يستدعي الأمر . أما إذا عادت الأمور إلى سيرها الطبيعي فعلى المدير أن يعود إلى السلوك المحافظ (Griffin, 1980) .

الفرضية الرابعة : في هذا الوضع يبدو أن هناك علاقة إيجابية بين سلوك المحافظ (الصيانة) و :

أ ــ رضاء المرؤوس عن وظيفته .
ب ــ رضاءالمرؤوس عن مديره .
جـ ــ إنتاجية المرؤوس .

شكل رقم (٢)

العلاقة الفرضية بين سلوك المدير ورضاء وانتاجية المرؤوس

المتغيرات الوسطية			المتغيرات المستقلة	
الخلية	المدى الوظيفي	نمو الحاجة	سلوك المدير	العلاقة بين سلوك المدير والمتغيرات المعتمدة
١ ــ	كبير	عال	الموجه للإنجاز	ايجابية
			المشارك	ايجابية
٢ ــ	كبير	منخفض	التوجيهي	ايجابية
٣ ــ	صغير	عال	المساعد	ايجابية
٤ ــ	صغير	منخفض	المحافظ	ايجابية

أهمية البحث

نتيجة لاهتمام الباحثين الشديد بالقيادة فقد ازداد عدد نظريات القيادة خلال العقود الثلاثة الماضية (Hunt, Sekaran & Schriesheim, 1982; Fleishman & Hunt, 1973) ويرجع السبب في هذا الاهتمام إلى الدور الذي يلعبه القائد (المدير) في تحقيق أهداف الموظفين والمنشأة . ومن الملاحظ أن نظريات القيادة أمريكية المولد والمنشأ . فالباحثون الأمريكيون استعانوا في تطوير نظرياتهم بأفراد من المجتمع الأمريكي ، ولم يحاولوا اختبار نظرياتهم بأفراد من مجتمعات أخرى . هذا التصرف من قبل الباحثين الأمريكيين أدى إلى عدم تقبل نظرياتهم ، بل إلى التشكيك في إمكانية تطبيقها في بقية أنحاء العالم . (Hof-stede, 1980) لذا فإن إجراء بحوث ميدانية باستخدام أفراد من مجتمعات مختلفة أمر ضروري لرفض أو قبول هذا التشكيك .

إن أهمية هذه الدراسة ترجع إلى كونها دراسة لنظرية المسار والهدف في القيادة في مجتمع يختلف عن المجتمع الأمريكي الذي يعتبر موطن العديد من نظريات السلوك التنظيمي الحديثة . وكما هو ملاحظ فهناك عدد قليل من الدراسات الميدانية التي عملت لاختبار نظرية المسار والهدف ، ورغم قلة عدد الدراسات التي أجريت على أجزاء من هذه النظرية ، إلا أن الباحثين استطاعوا الحصول على نتائج مشجعة في بعض الدراسات (Valenzi & Dessler, 1978; House & Dessler, 1974; Griffin, 1978; Greene, 1979) .

فعلى سبيل المثال تفترض النظرية أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك المساعد ورضاء

المرؤوس إذا كانت الوظيفة تثير السخط والإحباط ومجهدة . وقد أجرى هاوس ودسلر دراسة ميدانية لاختبار تلك الفرضية باستخدام عينتين من الأفراد (مدراء ، فنيين ، عمال ، وغيرهم) يعملون في شركتين متوسطتي الحجم في مجال الالكترونيات . ويبلغ عدد الأفراد المشاركين من الشركةالأولى ٢٠٦ أفراد بينما يبلغ عدد المشاركين من الشركة الثانية ٩٦ فردا . وقد تمكن الباحثان من دعم تلك الفرضية (House & Dessler, 1974) .

كذلك تفترض النظرية أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك التوجيهي ورضاء المرؤوس حينما تتصف الوظيفة بمدى كبير وأن هناك علاقة سلبية بين السلوك المذكور ورضاء المرؤوس حينما تكون الوظيفة ذات مدى صغير . وقد تمكن هاوس ودسلر في دراستهما السابقة من دعم تلك الفرضية ، كما تمكن من دعمها زليقي وسيمز في دراسة أخرى (Szi-lagyi & Sims, 1974) .

الشيء الملاحظ على تلك الدراسات هو استخدامها لعينات من منشأة واحدة أو منشأتين في بعض الأحيان . لذا فإن الصدق الخارجي (External Validity) للنتائج قابل للنقاش لعدم إمكانية تعميم تلك النتائج على منشآت أخرى لم تكن ضمن عينات الدراسات السابقة . ولتفادي ذلك الأمر فقد تم جمع عينات هذه الدراسة من عدد كبير من المنشآت المنتشرة في المملكة العربية السعودية ، والتي يعمل فيها موظفون يجيدون اللغة الإنجليزية وينتمون إلى أقطار مختلفة .

أما الأمر الثاني الذي يضفي جوا من الأهمية على هذه الدراسة ، مقارنة بالدراسات السابقة ، فهو استخدامها لأداة قياس جديدة لم تستخدم من قبل إلا في دراسة واحدة سابقة قام بها كرفن (Griffin, 1978) . فقد تمكن من استخدام هذه الأداة في دراسته للأساليب الخمسة لسلوك المدير. كانت الدراسات السابقة تستخدم أداة القياس المعروفة باسم Ohio State Leadership Scaies. وقد وجد شيرشيم وكير أن الأداة القديمة تعاني من عجز في القياس السيكولوجي (Psychometric) وأنها تقيس فقط أسلوبين من أساليب القيادة هما:

الـمُلقّن (Initiating Structure) والـمُعَتبِر (Consideration) .

وأن هذين السلوكين يختلفان عن السلوك التوجيهي والسلوك المساعد على التوالي واللذين تضمنتهما نظرية المسار والهدف في تكوينها الحديث (Schrisheim & Kerr, 1974; House & Dessler, 1974) .

وأخيرا فإن أهمية هذه الدراسة تبرز في كونها درست تأثير عاملين وسطيين هما

وظيفة الموظف وقوة نمو الحاجة لديه (Moderating Variables) على العلاقة بين سلوك المدير ورضاء الموظف (عن وظيفته ومديره) وإنتاجيته ، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة ، باستثناء دراسة كرفن ، على بحث تأثير عامل وسطي واحد وهو في الغالب وظيفة الموظف على العلاقة السابقة (Johns, 1978) .

منهج البحث

العينة وإجراءات البحث : شارك في هذه الدراسة ٥٥٣ فردا من الناطقين بالإنجليزية من منشآت مختلفة (فنادق ، مكاتب سياحية ، شركات خاصة وغير ذلك) تعمل في المملكة العربية السعودية ، وينتمي المشاركون إلى العديد من الدول (السعودية ، الهند ، باكستان ، كوريا الجنوبية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوربا وبعض الدول العربية) .

وزعت قوائم الاستقصاء (الاستبيانات) على الراغبين في المشاركة في أماكن عملهم ، وطلب منهم الإجابة على القوائم ، ومن ثم جمعت بواسطة العديد من الأشخاص المتعاونين مع الباحث .

تبلغ نسبة المشاركين من الذكور ٩٩٪ وحوالي ٨٣٪ من المشاركين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و٣٩ سنة . وقد أمضى ٧٨٪ من المشاركين مدة تزيد عن السنة في نفس الوظيفة ، ودلت الإحصائيات على أن ٧٩٪ من المشاركين قد عملوا في نفس المنشأة لمدة تزيد عن سنة واحدة ، وأن ٩٠٪ من المشاركين حاصلون على مؤهل جامعي أو أعلى .

القياسات : تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة باستخدام قوائم استقصاء سبق أن استخدمت في دراسات سابقة . وجميع هذه القوائم تتصف بدرجة عالية من العدل والصدق ويمكننا تقسيم هذه القوائم إلى ثلاث مجموعات :

١ ـ قوائم استقصاء لقياس المتغيرات المعتمدة : استخدمت قائمتان لقياس المتغيرات المعتمدة هنا ـ

أ ـ الرضاء : استخدمت قائمة استقصاء لقياس رضاء المرؤوس عن الوظيفة وقائمة أخرى لقياس رضاه عن مديره . وهاتان القائمتان هما جزء من قائمة الاستقصاء المعروفة باسم دليل وصف الوظيفة (Job Descriptive Index) وقد أظهرت الأبحاث السابقة أن دليل وصف الوظيفة يعتبر من أحسن أدوات قياس الرضاء . (Smith et al, 1969) .

ب ــ الإنتاجية : تم قياس إنتاجية كل مرؤوس اعتمادا على إجابة المرؤوس عن أربعة أسئلة سبق وأن استخدمت في دراسات عدة (Al-Gattan, 1983) وقد اختيرت ثلاثة منها اعتمادا على عملية التحليل العاملي (Factor Analysis) لقياس إنتاجية كل مرؤوس .

٢ ــ قوائم استقصاء لقياس المتغيرات الوسطية :

أ ــ المدى الوظيفي : أمكن قياس المدى الوظيفي باستخدام قائمة استقصاء سبق أن استخدمت في دراسات عدة (Sims et al, 1976) تعرف هذه القائمة باسم مخزون صفات الوظيفة (Job Characteristics Inventory) وتحتوي على خمسة أسئلة / جمل لقياس التنوع ، أربع جمل / أسئلة لقياس الذاتية ، ست جمل / أسئلة لقياس الاستقلالية ، وست جمل / أسئلة لقياس التغذية الاسترجاعية . وتتألف علامة المدى الوظيفي لوظيفة كل مرؤوس من حاصل جمع علامات التنوع والذاتية والاستقلالية والتغذية الاسترجاعية لتلك الوظيفة . ويحتوي الملحق على تعريفات للصفات الأربع .

ب ــ قوة نمو الحاجة : تم قياس هذا العامل الوسطي باستخدام قائمة استقصاء تتألف من ١٢ سؤالا . هذه القائمة التي استخدمت في دراسات سابقة (Hackman & Old-ham, 1975) هي جزء من قائمة الاستقصاء المعروفة باسم المسح التشخيصي الوظيفي (Job Diagnostic Survey) .

٣ ــ قائمة استقصاء المتغيرات المستقلة :

تم استخدام قائمة استقصاء واحدة لقياس سلوك المدير . هذه القائمة تتضمن خمس جمل لقياس السلوك الموجه للإنجاز ، أربع جمل لقياس السلوك المشارك ، خمس جمل لقياس السلوك المساعد ، خمس جمل لقياس السلوك التوجيهي ، وأربع جمل لقياس السلوك المحافظ . وقد سبق أن استخدمت هذه القائمة في دراسات مماثلة (Griffin, 1978; Al-Gattan, 1983) . وأظهرت النتائج أن هذه القائمة تمتاز بدرجة عالية من العدل والصدق .

التحاليل الإحصائية :

لكي نتمكن من قياس تأثير العوامل الوسطية على العلاقة بين سلوك المدير ورضاء وإنتاجية المرؤوس ، فقد تم استخدام طريقة تحليل الطويئفه (Subgroup Analysis)

(Zedeck, 1971) . وبهذه الطريقة تم تقسيم العينة إلى أجزاء أو مجموعات اعتمادا على علامات العوامل الوسطية .

ونظرا لأننا استخدمنا عاملين وسطيين فإنه بالإمكان الحصول على أربع مجموعات مختلفة ، وهي الخلايا التي أشرنا إليها سابقا . ولكي نقوم بعملية التوزيع فقد تم حساب المتوسط (Median) للعينة لكل من المدى الوظيفي وقوة نمو الحاجة .

ويبلغ متوسط المدى الوظيفي للعينة ١٤,٤٦٧ درجة ، بينما بلغ متوسط قوة نمو الحاجة للعينة ٣,٢٨٢ درجات . بعد ذلك تم توزيع الأفراد إلى أربع مجموعات أو خلايا مختلفة حسب قيمة المدى الوظيفي لوظيفة الفرد وقوة نمو الحاجة لديه مقارنة بالمتوسط العام لكل منهما. ولاختبار الفرضيات الأربع السابقة فقد تم استخدام طريقة الارتباط المعروفة باسم (Pearson Product-Moment Correlation) .

النتائج

يظهر الجدول رقم (١) قيم الارتباط للعلاقة بين سلوك المدير والمتغيرات المعتمدة لكل خلية من الخلايا الأربع . ويبدو أن النتائج الإحصائية تدعم العلاقة الإيجابية بين بعض الأساليب القيادية المفترضة ورضاء المرؤوس (عن وظيفته ومديره) ولكنها لم تتمكن من دعم العلاقة الإيجابية بين تلك الأساليب القيادية وإنتاجية المرؤوس . ويمكننا الاعتماد على قيم الارتباط وكذلك قيم الاحتمال (P-Values) لتقرير ذلك .

فبالنسبة للخلية الأولى نجد أن هناك علاقة إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين السلوك الموجه للإنجاز والسلوك المشارك ورضاء المرؤوس عن وظيفته ومديره . إذ يمكننا القول أن الفرضية الأولى ـ فيما يختص برضاء المرؤوس ـ قد دعمت . وكذلك يمكننا القول أن الفرضية الثالثة قد نالت جزءا من التأييد ، حيث هناك علاقة إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين السلوك المساعد ورضاء المرؤوس عن وظيفته (P<.001) وعن مديره (P< 0001) .

ويوضح الجدول رقم (١) أن الفرضية الثانية لم تنل الدعم المطلوب، حيث لا توجد علاقة إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، بين السلوك التوجيهي والمتغيرات المعتمدة. كذلك نجد أن الفرضية الرابعة لم تنل التأييد باستخدام عينة البحث.

جدول رقم (١)
الإرتباطات بين سلوك المدير والمتغيرات المعتمدة للخلايا الأربع

الخلية الأولى: عدد الأفراد: ١٥٠

سلوك المدير	الرضا عن الوظيفة	الرضا عن المدير	الانتاجية
١ ـ الموجه للانجاز	٠,٢٩٥ xxxx	٠,٣٥٣ xxxx	-,٠٠١
٢ ـ المشارك	٠,١٣٨ x	٠,١٩٥ xx	-٠,٠٠٠
٣ ـ التوجيهي	٠,٢٣٣ xx	٠,٢٧٢ xxxx	-٠,٠٣٢
٤ ـ المساعد	٠,١١١	٠,٤٠٢ xxxxx	-٠,٠٥١
٥ ـ المحافظ	,٠٤٧	-,٠٢٥	-,٠١٠

الخلية الثانية: عدد الأفراد = ١٢٦

سلوك المدير	الرضا عن الوظيفة	الرضا عن المدير	الانتاجية
١ ـ الموجه للانجاز	,٢٢٤ xx	,٣٣٩ xxxxx	-٠,١١١
٢ ـ المشارك	,١٧٧ xx	,٢٦٠ xxx	,٠٦٠
٣ ـ التوجيهي	,٠٢٢	,١٢١	-,٣١٢ xxxx
٤ ـ المساعد	,٠٩٦	,٣٩٧ xxxxx	-,٠٤٥
٥ ـ المحافظ	,١٠٩	,٠٢٠	,٣١٥ xxxx

الخلية الثالثة: عدد الأفراد: ١٢٣

سلوك المدير	الرضا عن الوظيفة	الرضا عن المدير	الانتاجية
١ ـ الموجه للانجاز	٠,٢٩٣ xxxx	٠,٣٤٠ xxxxx	-,٠٤٦
٢ ـ المشارك	٠,١٦٥ x	٠,٣٧٠ xxxxx	٠,٠٥٣
٣ ـ التوجيهي	٠,١٥٧ x	٠,٢٧٠ xx	-٠,٢١٥ xx
٤ ـ المساعد	٠,٢٩٨ xxxx	٠,٥٠٨ xxxxx	-٠,٠٨٠
٥ ـ المحافظ	-٠,١٢١	,٠٥٠	٠,١٤١

الخلية الرابعة: عدد الأفراد: ١٥٤

سلوك المدير	الرضا عن الوظيفة	الرضا عن المدير	الانتاجية
١ ـ الموجه للانجاز	٠,٢٢٦ xxx	٠,٣٩١ xxxxx	-٠,٠٠٤ x
٢ ـ المشارك	٠,٢٢٠ xxx	٠,٤٢٣ xxxxx	٠,٠٥٥
٣ ـ التوجيهي	٠,٢١٤ xxx	٠,٣٤٧ xxxxx	٠,٠٠٦
٤ ـ المساعد	٠,٢٧٥ xxxx	٠,٥٤٠ xxxxx	-٠,٠٣١
٥ ـ المحافظ	٠,٠٢٠	٠,٠٤٤	٠,٠٢٣

* وضع خط تحت السلوك المفترض لكل خلية.

$^{x}p < .1$ $^{xx}P < .05$ $^{xxx}P < .01$ $^{xxxx}P < .001$ $^{xxxxx}P < .0001$

جدول رقم (٢)
الارتباطات بين المغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة
لكل العينة (عدد الأفراد = ٥٥٣)

سلوك المدير	الرضاء عن الوظيفة	الرضاء عن المدير	الانتاجية
١ ـ الموجه للانجاز	٠,٣١٧xxxxx	٠,٤٢١xxxxx	٠,٠٣٨
٢ ـ المشارك	٠,٢٤٨xxxxx	٠,٣٨٤xxxxx	٠,١١٤xxx
٣ ـ التوجيهي	٠,١٥٧xxxx	٠,٢٥١xxxxx	- ٠,١١٣xxx
٤ ـ المساعد	٠,٢٤٥xxxxx	٠,٥٠١xxxxx	- ٠,٠٠٤
٥ ـ المحافظ	٠,٠٥٤	٠,٠٨٠x	٠,١٣٩xxxx

ويبين الجدول رقم (١) أنه لا توجد علاقات ايجابية معنوية، من الناحية الاحصائية، بين سلوك المدير (المفترض) وانتاجية المرؤوس. لذا يمكننا القول أن الفرضيات الأربع بالنسبة للانتاجية لم تدعم من قبل عينة البحث المستخدمة. كذلك يبين الجدول رقم (١) أن الخلية الثانية تحتوي على علاقة معنوية، من الناحية الاحصائية، ولكنها سلبية ـ بين سلوك المفترض وهو السلوك التوجيهي وانتاجية المرؤوس ـ وهذا بالطبع يخالف ما جاء في الفرضية الثانية التي تفترض وجود علاقة إيجابية بين السلوك التوجيهي وانتاجية المرؤوس. والملاحظ أن كثيرا من العلاقات بين سلوك المدير (المفترض وغير المفترض) وإنتاجية المرؤوس تمتاز بكونها علاقات سلبية وغير معنوية. كذلك يظهر الجدول رقم (١) أن هناك علاقات إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، للعديد من أساليب القيادة غير المفترضة ورضاء المرؤوس في الخلايا الأربع. فمثلا هناك علاقة إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية بين السلوك التوجيهي ورضاء المرؤوس عن وظيفته ($P < .05$) ورضاه عن مديره ($P < .001$) في الخلية الأولى. ومثال آخر هناك علاقة إيجابية معنوية من الناحية الاحصائية وفي نفس الخلية السابقة الذكر ـ بين السلوك المساعد ورضاء المرؤوس عن مديره ($P < .0001$).

المناقشة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار نظرية المسار والهدف في القيادة باستخدام عينة متعددة الجنسيات، فقد شارك في هذه الدراسة الميدانية عدد من الأفراد الذين ينتمون إلى دول مختلفة، ويعملون في منشآت عديدة بالمملكة العربية السعودية.

تفترض هذه الدراسة أن هناك علاقات ايجابية بين بعض أساليب القيادة (الموجه للانجاز، المشارك، التوجيهي، المساعد، والمحافظ) ورضاء المرؤوس (عن وظيفته ومديره) وانتاجيته حين الأخذ بعين الاعتبار تأثير عاملين وسطيين (المدى الوظيفي وقوة نمو الحاجة عند المرؤوس) على تلك العلاقات. وقد تم وصف أربع خلايا مختلفة.

أظهرت النتائج بوجه عام ـ وجود علاقات ايجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، بين معظم الأساليب القيادية المفترضة في كل خلية ورضاء المرؤوس عن وظيفته ومديره، فعلى سبيل المثال، أظهرت نتائج الخلية الأولى أن هناك علاقات إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، بين السلوك الموجه للإنجاز ورضاء المرؤوس عن وظيفته ($P < .001$) ورضاء المرؤوس عن مديره ($P < .001$) كذلك بين السلوك المشارك ورضاء المرؤوس عن وظيفته ($P < .1$) ورضاه عن مديره ($P < .05$) كما هو مبين في الجدول رقم ١.

وهذا الدعم للعلاقات الإيجابية بين بعض أساليب القيادة ورضاء المرؤوس يبدو جليا في نتائج العينة بكاملها. فلو نظرنا إلى الجدول رقم (٢) لوجدنا أن هناك علاقات ايجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين أربعة أساليب قيادية (الموجه للإنجاز، المشارك، المساعد، التوجيهي) ورضاء المرؤوس عن وظيفته، وتوجد كذلك علاقات ايجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين الأساليب القيادية الخمسة ورضاء المرؤوس عن مديره.

هذا الدعم لمثل تلك العلاقات الإيجابية السالفة الذكر غير مستغرب، فلقد استطاع گرفن (Griffin, 1978) في دراسة ميدانية مماثلة، باستخدام عينة من المجتمع الأمريكي تعمل في منشأة صناعية واحدة، الحصول على علاقات إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، بين سلوك المدير (المفترض) ورضاء المرؤوس عن وظيفته ومديره، فوجد في الخلية الأولى مثلا، علاقات إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين السلوك الموجه للانجاز ورضاء المرؤوس عن وظيفته ($P < .001$) ورضاه عن مديره ($P < .001$) وكذلك بين السلوك المشارك ورضاء المرؤوس عن وظيفته ($P < .01$) ورضاه عن مديره ($P < .001$). وهكذا نجد أن نتائج الدراسة الحالية ودراسة گرفن تؤيدان وجود علاقات ايجابية بين سلوك المدير ورضاء المرؤوس، وهذا يعني أن نظرية المسار والهدف في القيادة امكن تطبيقها في دول مختلفة حضاريا.

ويعزى ـ في اعتقادي ـ هذا التشابه في المواقف تجاه الأساليب القيادية المختلفة على الرغم من الإختلافات الحضارية إلى أمرين: الأمر الأول أن المشاركين في هذه الدراسة سبق أن التحقوا بجامعات غربية وأمريكية، أو أن اساتذتهم كانوا من البلاد العربية وأمريكا وكانوا يتلقون ـ في جامعات بلادهم ـ العلم بلغة أساتذتهم وهي اللغة الانجليزية، لذا فإن تأثير الحضارة الغربية سيبدو جليا وذلك لما للمدرس من تأثير على سلوك الطالب واتجاهاته. أما التفسير الثاني لهذا التشابه فإن مرجعه إلى التدفق التقني والإداري الغربي إلى دول العالم الثالث والتي ينتمي إليها كثير من المشاركين.

ويظهر بالجدول رقم (١) أنه لا توجد علاقة إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين أساليب القيادة المفترضة لكل خلية وانتاجية المرؤوس. والحقيقة أن عدم الحصول على تلك العلاقة المفترضة غير مستغرب. فلقد توصلت العديد من الدراسات (Szilagyi & Sims, 1974; Griffin, 1980; Downey et al, 1975) إلى نتائج لا تؤيد وجود علاقة إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين سلوك المدير المفترض وانتاجية المرؤوس. الملاحظ على نتائج هذه الدراسة ـ فيما يختص بالإنتاجية ـ أن هناك علاقة سلبية معنوية من الناحية الإحصائية بين السلوك التوجيهي وانتاجية المرؤوس في الخلية الثانية. وقد توصلت بعض الدراسات السابقة الذكر إلى مثل هذه النتائج.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما هي التفسيرات لمثل هذه النتائج فيما يختص بالإنتاجية؟ الذي أراه أن هناك ثلاث تفسيرات لعدم امكانية الحصول على تأييد للعلاقة الإيجابية بين أسلوب المدير المفترض وانتاجية المرؤوس.

التفسير الأول يدور حول طريقة القياس التي تم بها قياس الإنتاجية. فلقد اعتمدت هذه الدراسة على طريقة التقويم الذاتي لقياس الانتاجية، إذ طلب من كل مرؤوس أن يقوم نفسه بنفسه وذلك من خلال الإجابة على أربعة أسئلة. والحقيقة أن هذه الطريقة صحيحة ولا غبار عليها، ولا يمكننا اعتبارها كتفسير لعدم وجود علاقة إيجابية لسببين: أولها أن هناك العديد من العلاقات الإيجابية بين الأساليب القيادية غير المفترضة وإنتاجية المرؤوس في هذه الدراسة، كما هو موضح في الجدولين رقم ١، ٢ وكذلك في دراسة سابقة لنفس الباحث (Al-Gattan, 1983) وثانيهما أن الفرد يعرف أكثر من غيره عن مستوى إنتاجيته، لذا فإن حكمه هو حكم أكثر صحة وصوابا (Lawler, 1967).

أما التفسير الثاني لعدم وجود علاقة إيجابية بين سلوك المدير المفترض وإنتاجية المرؤوس فإن مرده إلى استحالة إعتبار الإنتاجية كأحد المتغيرات المعتمدة لهذه الدراسة. والحقيقة أن واقع الحال ـ كما تؤيده الدراسات السابقة (Steers & Spencer, 1977) ـ

يعتبر الإنتاجية أحد المتغيرات المعتمدة، إضافة إلى ذلك فإن الجداول (١) و(٢) يظهران أن الإنتاجية هي أحد المتغيرات المعتمدة التي ترتبط إرتباطا إيجابيا ببعض الأساليب القيادية.

أما التفسير الثالث لعدم وجود علاقة إيجابية بين الأساليب القيادية المفترضة والإنتاجية، فإن مرده إلى أن الأساليب القيادية المفترضة في كل خلية غير مناسبة للدراسة الحالية. فلقد اعتمدت في افتراض أسلوب المدير في كل خلية على دراسات سابقة لنظرية المسار والهدف في القيادة. هذه الدراسات السابقة استخدمت أفرادا ذوي مستوى تعليمي منخفض نسبيا (أقل من الجامعة) يعملون في منشأة واحدة أو منشأتين صناعيتين لدراسة العلاقة بين سلوك المدير ورضاء وإنتاجية المرؤوس. أما المشاركون في الدراسة الحالية فإنهم يتصفون بمستوى تعليمي عال نسبيا (حوالي ٩٠٪ منهم حاصلون على مؤهل جامعي أو أعلى) وينتمون إلى منشآت مختلفة. لذا فإن نوعية عينة هذه الدراسة وما تتصف به من صفات شخصية مختلفة عن العينات السابقة قد يكون هو التفسير الأنسب لعدم وجود علاقة إيجابية بين السلوك المفترض وانتاجية المرؤوس. إن الأسلوب الذي يناسب الأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض ـ كما هو معروف ـ يختلف عن الأسلوب الذي يجب تطبيقه عند التعامل مع أفراد ذوي مستوى تعليمي عال (Ivancevich & Mcmahon, 1977).

الخلاصة والتوصيات:

أظهرت نتائج هذه الدراسة ـ بوجه عام ـ وجود علاقات إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين معظم الأساليب القيادية المفترضة في كل خلية ورضاء المرؤوس عن وظيفته ومديره، ولكنها عجزت عن تدعيم مثل هذه العلاقات فيما يختص بالإنتاجية. ولكي نتمكن من توسيع معرفتنا، وفهم طبيعة العلاقة بين سلوك القائد وإنتاجية المرؤوس، فإني أقترح أن تجري دراسات ميدانية مستقبلية على نظرية المسار والهدف في القيادة على أن يراعى فيها التالي:

١ ـ اختبار تأثير عاملين وسطيين أو أكثر على العلاقة بين سلوك القائد وإنتاجية المرؤوس وغيرها من المخرجات.
٢ ـ محاولة استخدام الطرق الموضوعية والذاتية في قياس إنتاجية المرؤوس.
٣ ـ استخدام عينة ذات مستويات تعليمية مختلفة وذلك للدور المهم الذي يلعبه المستوى التعليمي في تحديد الأسلوب القيادي المناسب.

وأخيرا، ونظرا لافتقار المكتبة العربية للبحوث الميدانية في مجال القيادة، وبخاصة نظرية المسار والهدف في القيادة، المستخدمة لعينات من الوطن العربي، فإني أرى أن تجرى دراسات ميدانية ـ في المستقبل ـ وأن يراعى في هذه الدراسات استخدام أدوات قياس مكتوبة باللغة العربية لقياس المتغيرات المراد دراستها. إن القيام بمثل هذا العمل سوف يثري المكتبة العربية في مجال البحوث التطبيقية، وكذلك يعطي للباحثين ـ من مختلف الجنسيات ـ صورة صادقة عن طبيعة العلاقة بين القائد والمرؤوس في المنشآت العربية، وستكون نتائج هذه الدراسة عونا للمدراء في التعامل مع الفرد العربي. وكذلك فإن نتائج هذه الدراسات ستتيح للباحثين مقارنة درجات العول والصدق ونتائج هذه الدراسات مع مثيلاتها في الدراسات الأخرى.

المصادر الأجنبية

Al-Gattan, A.R.A.
1983 "The path-goal theory of leadership: an empirical and longitudinal analysis." Unpublished doctoral dissertation, Arizona State University

Downey, H.K., Sheridan, J.E. and Slocum, J.W.
1975 "Analysis of relationships among leader behavior, subordinate performance and satisfaction: a path-goal approach." Academy of Management Journal 18: 253-262.

Evans, M.
1970 "The effects of supervisory behavior on the path-goal relationship." Organizational Behavior and Human Performance 5: 277-298.

Fleishman, E.A. and Hunt, J.C. (Eds.)
1973 Current Developments in the Study of Leadership. Carbondale: Southern Illinois University Press

Greene, C.N.
1979 "Questions of causation in the path-goal theory of leadership." Academy of Management Journal 22: 22-41.

Griffin, R.W.
1978 "The moderating effects of leader behavior on the relationship between individual task congruence and satisfaction and performance." Unpublished doctoral dissertation, University of Houston

Griffin, R.W.
1980 "Relationships among individual, task design and leader behavior variables." Academy of Management Journal 23: 665-683.

Hackman, J.R. and Lawler, E.E. III
1971 "Employee reactions to job characteristics." Journal of Applied Psychology 55: 259-286.

Hackman, J.R. and Oldham, G.R.
1975 "Development of the job diagnostic survey." Journal of Applied Psychology 60: 159-170

Hofstede, G.
1980 "Motivation, leadership and organization: do American theories apply abroad?" Organizational Dynamics (Summer): 42-53

House, R.J.
1971 "A path-goal theory of leader effectiveness." Administrative Science Quarterly 16: 321-338

House, R.J. and Dressler, G.
1974 "The path-goal theory of leadership: some post hoc and a priori tests." p.p. 29-55, in J.G. Hunt and L.L. Larson (Eds.), Contingency Approaches to Leadership. Carbondale: Southern Illinois University Press

House, R.J. and Mitchell, T.R.
1974 "Path-goal theory of leadership." Journal of Contemporary Business (Autumn): 81-97

Hunt, J.G., Sekaran, U. and Schriesheim, C.A. (Eds.)
1982 Leadership Beyond Establishment Views. Carbondale: Southern Illinois University Press

Ivancevich, J. and McMahon, J.
1977 "Education as a moderator of goal setting effectiveness." Journal of Vocational Behavior 11: 83-94

Johns, G.
1978 "Task moderators of the relationship between leadership style and subordinate response." Academy of Management Journal 21: 319-325.

Lawler, E.E.
1967 "The multitrait-multitrater approach to measuring managerial job performance." Journal of Applied Psychology 51: 369-381

Schriesheim, C and Kerr, S.
1974 "Psychological properties of the Ohio State Leadership Scales." Psychological Bulletin 81: 195-212

Sims, H.P., Szilagyi, A.D. and Keller, R.T.
1976 "The measurement of job characteristics." Academy of Management Journal 19: 195-212

Smith, D.C., Kendall, L.M. and Hulin, C.L.
1969 Measurement of Satisfaction in Work and Retirement. Chicago: Rand McNally

Steers, R.M. and Spencer, D.G.
1977 "The role of achievement motivation in job design." Journal of Applied Psychology 62: 472-479

Szilagyi, A.D. and Sims, H.P. Jr.
1974 "An exploration of the path-goal theory of leadership in a health care environment." Academy of Management Journal 17: 622-634

Szilagyi, A.D. and Wallace, M.J.
1980 Organizational Behavior and Performance. Santa Monica, Calif.: Goodyear

Valenci, E. and Dessler, G.
1978 "Relationships of leader behavior, subordinate role ambiguity and subordinate job satisfaction." Academy of Management Journal 21: 671-678

Zedeck, S.
1971 "Problems with the use of 'moderator' variables." Psychological Bulletin 76: 295-310



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكّمة

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .

★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار .

★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير .

★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	: ٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	: ٥ر٢ د.ك	وللطلاب	٥ر١ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	: ١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	: ١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً امريكياً		

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير ـ المجلة التربوية ـ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الكويت

علاقة الاسلوب التأملي الاندفاعي بالتحصيل الدراسي لدى تلامذة المرحلة الابتدائية بالكويت

قاسم علي الصراف
كلية التربية ـ جامعة الكويت

مقدمة

تمر دولة الكويت بتغيرات متعددة في جميع مجالات الحياة، ويعتبر مجال التربية والتعليم من أهم المجالات التي شملها التغيير والتحديث، ولو أمعنا النظر في نظامنا التعليمي الحالي لرأينا أن هذا التغيير هو تغيير في الكم أثر منه تغيُير في الكيف، فمن الناحية الكيفية هناك أمور عديدة لم تلق الإهتمام الكافي من المعلمين والقائمين على العملية التربوية. ويأتي موضوع ظاهرة الفروق الفردية ورعايتها على رأس هذه الأمور.

والنظام التعليمي عندنا يميل إلى الإهتمام قبل كل شيء بعملية حشو أدمغة الأطفال بالمعلومات الجافة دون التبصر بالكيفية التي بواسطتها تتم عملية التعلم، أو دون الإهتمام بالخصائص التي يتمتع بها المتعلم، فبعض المدرسين عندنا قد لا يعيرون الإستراتيجيات المستخدمة من قبل التلاميذ في عملية التعلم، الإهتمام الذي تستحقه، وبالتالي يصرفون النظر عن معالجة الفروق الفردية في حالة التحضير للدرس. فالإهتمام يجب أن يوجه، عند تحضير درس القراءة مثلا، إلى مستوى الإدراك عند المتعلم، وإلى العناية بأسلوبه المعرفي في التعامل مع المادة المكتوبة والمقروءة، فتحليل التفاعل بين طريقة تفكير الطفل وأسلوبه المعزفي ضروري جدا في تقويم عملية التحصيل في مجال القراءة أي أن تدريس برنامج القراءة يجب أن يختلف من طفل إلى آخر بناء على أسلوبه المعرفي، فالطفل «الاندفاعي»، مثلا، لا يستطيع التركيز على التفاصيل والكلمات الدقيقة، وبالتالي تكثر أخطاؤه في الجمل ذات الكلمات المتعددة المعنى، والطفل الإندفاعي عادة ينظر إلى بداية

الجملة ونهايتهـا، ويغفـل عن الكلمات التي تتـوسط الجملة (Cohen and Schwartz, 1975).

والمعلم عنـدنا أيضـا لا يعير أي انتبـاه إلى الأساليب المعـرفية المستخـدمة من قبـل الأطفال في عملية التعلم، وبالتالي لا يعمل حسابا لمعالجـة الفروق الفـردية أثنـاء تحضيره للدرس، ولو كان هناك اهتمام بالتعرف على الإستراتيجيات المعرفيـة للمتعلمين لا نعكس ذلك في طريقـة تجهيز المعلم للمعلومـات قبل الشروع في عمليـة التدريس، ومن ظـاهرة الإختلافات في الإستراتيجيات المعرفية عند الأطفال أن الطفل الـذي يميل إلى الـتروي في اتخاذ القرار، يحبذ العمليات الفكرية المعقدة التي تتطلب تركيزا وصبرا ومثابرة (Messer, 1970) وهذه الأمور لا تتوفر لدى قرينه الطفل الإندفاعي، وبالتالي فإن النـظام التعليمي المبني على أساس التعلم الذاتي يمكن أن يفيد الأطفـال التأمليـين، ولا يتناسب بـالضرورة مـع الأطفال الإنـدفـاعيـين (Campbell & Douglas, 1972) كـما أن البيئـة التعليميـة للطفل الإندفاعي يجب أن تكون مبـاشرة تحت سيطرة المـدرس حتى تتم عملية الإشراف والضبط لكل خطوة يقوم بها الطفل في التعامل مـع المعلومات، ومن هنـا فإن التعلم عن طـريق استعمال الحـاسبات الإلكـترونيـة التي تعـطي تعليـمات واضحـة إلى المتعلم، مـع استخـدام التغذيـة الراجعـة في كل خـطوة تعليمية، يمكن أن تتنـاسب وطبيعـة الـطفـل الإندفاعي (Campbell & Douglas, 1972).

وقد استخدم الأسلوب التأملي والأسلوب الإنـدفاعي في الكشف عن الفـروق بين الجنسين فيما يتعلق بالسرعة والدقة في الإستجابة في المواقف الإختباريـة، وتشير الـدراسة التي قام بها (صالح، ١٩٨١) أن الأطفال الذكور استغرقوا وقتا أكثر في استجابـاتهم لبنود إختبار مناظرة الأشكال المألوفة من الأطفال الإناث، بينما لم تتوصل الدراسة إلى أية فروق جوهرية بين التلاميذ الذكور والتلاميذ الإناث فيما يتعلق بعـدد الأخطاء التي ارتبكهـا كل من الجنسين في نفس الإختبار.

إلا أن الـدراسـة التي قـام بهـا (Salkind, 1978) تشـير إلى أن الأطفـال الإنـاث استغرقن وقتا أكثر في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة من الأطفـال الذكـور، بينما قـل عدد الأخطاء عند الإناث مقارنة بعدد الأخطاء عند الذكور في نفس الإختبار.

ومهما كانت العلاقة بين الأسلوب التأمـلي ـ والإندفـاعي والتحصيل الـدراسي فيما يتعلق بجنس التلاميذ فإن هذه العلاقة يجب أن لا ينـظر إليها بمنـأى عن النظام التعليمي الذي يخضع له الطفل في حياته.

ولما كان نظام التعليم في دولة الكويت يفتقر إلى اتباع مثل هذه الإجراءات المنتظمة في معالجة الفروق الفردية الموجودة بين المتعلمين، والتعرف على أساليبهم المعرفية، فإن كثيرا من الأطفال يتعثرون في مسارهم الدراسي مما يؤدي إلى التسرب البشري من المجال التربوي. . . ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في القاء بعض الضوء على هذا الجانب المهم في التعليم، جانب التعرف على الفروق الفردية بين المتعلمين فيما يتعلق بأساليبهم المعرفية والذي ظل مجهولا إلى يومنا هذا بين كثير من المعلمين، وتبرز الأهمية كذلك إلى أن الأسلوب التأملي والأسلوب الإندفاعي يلعبان دورا رئيساً في عملية التحصيل الدراسي، الأمر الذي يستدعي منا اجراء مزيد من الدراسات الميدانية للوقوف على تأثير هذا الأسلوب، والتعرف على دوره في عملية التعلم والتحصيل، وفي حالات عديدة، فإن الأسلوب الإندفاعي عند الأطفال يمكن تعديله بما يتناسب مع أهداف التحصيل الدراسي، وهذا التعديل في الأسلوب المعرفي من الإندفاعية إلى التأملية له أهمية تربوية خاصة، فإذا عرفنا أن أسلوبا معينا في المجال المعرفي يمكن أن يسهل أو يعرقل عملية التعلم والتحصيل لدى الأطفال، فإن عملية التغيير من أسلوب إلى آخر تقودنا بالضرورة إلى خلق بيئة تعليمية أفضل للمتعلم.

مشكلة البحث:

من هذا المنطلق المرتبط بالإهتمام بمجال الفروق الفردية بين المتعلمين كانت فكرة هذا البحث، حيث تحاول هذه الدراسة التعرف على علاقة الأسلوب التأملي - الإندفاعي بالتحصيل الدراسي عند تلاميذ وتلميذات المرحلة الإبتدائية. ولقد أختير هذا المجال نظرا لأهميته التربوية في معالجة مشكلات الفروق الفردية العائدة إلى التعلم، وللفت نظر القائمين على تربية النشء بضرورة البحث والإهتمام بما يعانيه الأطفال من صعوبات في مجال التحصيل الدراسي.

ويمكن تحديد أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

١ ــ التعرف على بعض الصعوبات التي تعترض مسار التحصيل الدراسي عند الأطفال.
٢ ــ التعرف على الفروق الفردية في الأسلوب التأملي - الإندفاعي.
٣ ــ التعرف على مدى العلاقة بين الأسلوب التأملي والأسلوب الإندفاعي ومستوى التحصيل الدراسي لمادة اللغة العربية.
٤ ــ التعرف على مدى العلاقة بين الأسلوب التأملي والأسلوب الإندفاعي ومستوى التحصيل الدراسي لمادة الحساب.

وعلى هذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ ـ هل يختلف الأطفال التأمليون عن الأطفال الإندفاعيين في سرعة استجاباتهم لبنود اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT)؟

٢ ـ هل يختلف الأطفال التأمليون عن الأطفال الإندفاعيين في دقة إستجاباتهم لبنود اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT)؟

٣ ـ هل يوجد فرق بين التأمليين والإندفاعيين في مادة اللغة العربية ؟

٤ ـ هل توجد فروق ترجع لمتغير التفاعل بين الأسلوب المعرفي والجنس فيما يتعلق بمادة اللغة العربية ؟

٥ ـ هل توجد فروق بين التأمليين والإندفاعيين في تحصيلهم في مادة الحساب ؟

٦ ـ هل توجد فروق ترجع لمتغير التفاعل بين الأسلوب المعرفي والجنس فيما يتعلق بمادة الحساب؟.

الدراسات السابقة

أولا: نبذة عن اختبار مناظرة الأشكال المألوفة: استخدم كيجان وآخرون (Kagan et al, 1964) طريقة لقياس القدرة التحليلية عند الأطفال وأسموها. «اختبار التصور الذهني». (CST) الذي طبق على أكثر من ٨٠٠ طفل في المرحلة الإبتدائية في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتشف الباحثون أن القدرة التحليلية عند الأطفال تزداد بازدياد المرحلة العمرية للطفل، وهي لا ترتبط بالقدرة اللفظية في أي حال من الأحوال، واكتشفوا أيضا أن بعض الأطفال يجيبون عن الأسئلة أولا ثم يبحثون عما إذا كانت أجوبتهم صحيحة أم لا، بينما أطفال آخرون يتأملون قبل الشروع في إعطاء الإجابة، متخلصين من الأجوبة غير الصحيحة ذهنيا، وعلى هذا سميت الفئة الأولى «الإندفاعيون» والفئة الثانية «التأمليون»، وقد وجدوا أن هذه الخصائص في الأطفال ثابتة نسبيا باختلاف الإختبارات والمواقف، ولقياس هذه السمة وضع كيجان اختبارا خاصا أسماه (اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (Matching Familiar Figures Test «MFFT») الذي أصبح النمط المميز لقياس الأسلوب التأملي الإندفاعي فيما بعد.

يتألف اختبار مناظرة الأشكال المألوفة من تمرينين واثنتي عشرة مشكلة اختبارية، كل مشكلة تتألف من صورة معيارية لشيء مألوف لدى الطفل وستة أشكال للصورة المعيارية، أحد الأشكال يشابه تماما الصورة المعيارية، والخمسة الباقية تختلف عنها اختلافا جزئيا بسيطا. وفي أثناء الإختبار يطلب من الطفل أن يشير إلى الشكل الذي يشبه تماما الصورة المعيارية، ويعطي تغذية راجعة إلى أن يصل الطفل إلى الشكل المطلوب.

وهنا يحسب له الزمن الذي استغرقه الطفل في الوصول إلى الإجابة الصحيحة وكذلك عدد الأخطاء، ويستعمل عادة الوسيط الحسابي لتصنيف الأطفال إلى اندفاعيين وتأمليين، فالطفل الذي يقع زمن استجابته فوق الوسيط وعدد اخطائه تحت الوسيط يسمى «تأمليا» بينما الطفل الذي يقع زمن استجابته تحت الوسيط وعدد أخطائه فوق الوسيط يسمى «اندفاعيا»، وبهذا التقسيم يشكل التأمليون والإندفاعيون ثلثي أية عينة عشوائية تقريبا، وجميع الدراسات التي أجريت في هذا المجال أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة بين زمن الإستجابة وعدد الأخطاء متوسطها - ٠,٤٨ (Messer, 1976)

ثانيا: تتضمن الدراسات السابقة مجموعة من الدراسات حول علاقة البعد التأملي الإندفاعي والتحصيل الدراسي. ففي دراسة (Messer, 1970) التي استخدمت عينة قوامها ٦٥ تلميذا من الصف الأول الإبتدائي، تبين أن سبعة من هؤلاء رسبوا لمدة سنتين فيما بعد، ومن هؤلاء الراسبين خمسة منهم كانوا إندفاعيين، وبعد سنتين من هذه الدراسة تبين أن هؤلاء التلاميذ كانوا لا يزالون اندفاعيين ومتعثرين دراسيا من بين الأطفال الآخرين.

وفي دراسة أخرى قام بها (Haskins and Mckinney, 1976) اتضح أن هناك ارتباطات سالبة بين الأخطاء التي ارتكبها الأطفال في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) والإنجاز في الأداء المدرسي عند عمر ٧و ٩و ١١ سنة. وقد أكدت الدراسة أن المتأخرين دراسياً كانوا من ضمن فئات الإندفاعيين من الأطفال.

وقام (Finch et al, 1964) بدراسة تضمنت أطفالا يعانون من مشكلات عاطفية، فوجدوا أن هذه المجموعة تضمنت أعدادا كبيرة من الأطفال الإندفاعيين الذين وضعوا في مستويات تعليمية أقل من مستوى أقرانهم الأطفال التأمليين نظرا لأنهم كانوا يعانون من عجز عن التعلم في مجالات مختلفة.

وبالنسبة لإرتباط الإندفاعية والتأملية بعملية التنبؤ بالنجاح المدرسي، فقد وجد (Barrett, 1977) أن الأطفال التأمليين في الصف الرابع الإبتدائي حصلوا على درجات أعلى في التحصيل الدراسي في الصف الخامس والسادس الإبتدائيين من أقرانهم الأطفال الإندفاعيين، وقد أثبتت هذه الدراسة أن اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) يمكن استعماله كأداة للتنبؤ في النجاح المدرسي، وقد أكد على هذه الحقيقة كذلك (Margolis and Brannigan, 1978) حينما أشارا إلى أنه بالنسبة للتنبؤ في التحصيل في مجال القراءة، يجب النظر إلى كل من الأطفال الإندفاعيين والتأمليين كمجموعتين غير متجانستين، وأن الأسلوب الإندفاعي والتأملي يمكن استخدامهما كأسلوبين للتنبؤ في مجال الأداء المدرسي.

وهنـاك دراسات أخـرى في هذا المجـال تشير إلى العـلاقة الـوثيقة بـين التحصيـل الدراسي وأسلوبي التأمل والإندفاع، فقد أكد (Kagan, 1965) أن الأطفال الإنـدفاعيـين كان أداؤهم يقل بشكل ملحوظ عن أداء الأطفال التأمليين في مجال القراءة البصرية. كـما أن انتباه الأطفال الإنـدفاعيـين للمدرس داخـل الفصل الـدراسي كان أقـل من رفقائهم الأطفال التأمليـين (Glenwick, 1976)، كما وكـان تركيـز الأطفال الإنـدفاعيـين يقل عن تركيز الأطفال التأمليين في المواقف التعليمية المختلفة (Glenwick, 1976)، بالإضافـة إلى أن استجابة الأطفـال التأمليـين تتصف بغزارة المعنى والاهتـمام بدقـائق الأمور وارتكـاب أخـطاء قليلة في المواقف التي تتـطلب اتخاذ قـرار حكيم وصائب (Hatano and Inagaki, 1976). وبمقارنة أداء الأطفال العاجزين عن التعلم بأداء الأطفال العاديين في مواقف حـل المشكلات، دلت النتائج على أن جماعة الأطفال الذين يعـانون من عجـز في التعلم كانت أكـثر اندفـاعية من الأطفـال العاديـين، مشيرة إلى أن هنـاك علاقـة بين العجـز في التعلم والأسلوب الإندفاعي عنـد الأطفال (Epstein et al., 1977). كذلك اكتشف (Hallahan et al., 1973) أن التـلاميذ الـذين ينخفض تحصيلهم الـدراسي هـم أكـثر انـدفـاعيـة من التلاميذ المتوسطي التحصيل.

وفي مواقف تعليمية أخـرى أعطى (Readence and Baldwin, 1978) اختبـارا في القـدرة القرائيـة لـ ١٧٠ تلميـذا في الصف الثـاني الإبتـدائي ينتمـون إلى فئـة التـأمليـين والإندفاعيين، وأشارت النتائج إلى أن الأطفال التأمليـين يتمتعون بقـدرة قرائيـة أكبر من الأطفال الإندفاعيين، وخصوصا فيما يتعلق بعملية الفهم، ومن الإستنتاجات التي خـرج بها الباحثـان أن الأسلوب المعرفي يعتـبر عنصرا مؤثرا في التحصيـل القرائي عنـد الأطفال مهما تعددت الوسائل التعليمية.

وكانت العلاقة بين الأسلوب المعرفي والتحصيل القرائي عند الأطفال هدف دراسة أخرى قامت بها (Lesiak, 1978) مستخدمة عينات كثيرة من فصول أولى ابتـدائي وأولى متـوسط، فقد اكتشفت ليـزيـاك أن الأطفـال التـأمليـين في الصف الأول الإبتـدائي من الجنسين حصلوا في جميع اختبارات القراءة (التعرف على المفردات، الفهم العام، القراءة النقدية) على درجات أعلى من التي حصل عليهـا الأطفال الإنـدفاعيـون، إلا أن الفروق كـانت غير دالـة احصائيـا بالنسبـة لتلاميـذ أولى متوسط فيـما يتعلق بهذه المتغـيرات سواء بالنسبة للذكور أو الإناث.

إضـافة إلى ذلـك فقد وجـد أن الأسلوب الإندفـاعي يعيق القـدرة القـرائيـة عنـد الأطفال، ويؤثر بشكـل سلبي على التحليـل الإستنباطي، وهـاتان القـدرتان ضروريتـان

للتحصيل الدراسي العام (Kagan et al, 1966) ولإيضاح العلاقة بين التحصيل الدراسي والأسلوبين الإندفاعي والتأملي فقد أجرى (Catheart and Liedtke, 1969) بحثا في هذا المجال على طلاب الثاني والثالث الإبتدائي، فتبين أن التأمليين منهم كان تحصيلهم في الحساب أفضل بكثير من تحصيل الأطفال الإندفاعيين، وأن الأطفال الإندفاعيين لم يتميزوا بكثرة الأخطاء في المسائل الحسابية فقط وإنما تميزوا أيضا بعمل أخطاء في جميع المجالات التي لها علاقة بمادة الرياضيات بما فيها الأخطاء البديهية البسيطة.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

١ ــ الجنس وله مستويان: ذكور × إناث

٢ ــ الأسلوب المعرفي وله مستويان: التأملية × الإندفاعية.

المتغيرات التابعة:

١ ــ زمن الإستجابة وعدد الأخطاء في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT).

٢ ــ درجات أفراد العينة في مادتي اللغة العربية والحساب.

خطة البحث وأدواته:

أولا: عينة البحث: أجريت هذه الدراسة على عينة من الأطفال تمثل ست مدارس ابتدائية موزعة في مناطق مختلفة من دولة الكويت، ثلاث منها للبنين، وثلاث للبنات؛ وقد أختيرت العينة بطريقة عشوائية بحيث مثل في العينة عدد كبير من طلاب وطالبات الصف الرابع الإبتدائي في كل مدرسة على حدة.

وللحصول على عينات الأطفال التأمليين والإندفاعيين، طبق على العينة الكلية اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT)، ومن ثم تم اختيار الأطفال الموجودين في أعلى الوسيط، والأطفال الموجودين في أسفل الوسيط بالنسبة لزمن الإستجابة وعدد الأخطاء، وعلى هذا الأساس فقد تم اختيار ما مجموعه ١٠٤ تلميذا وتلميذة ليمثلوا عينة البحث، منهم ٢٦ تلميذا من التأمليين و٢٤ تلميذا من الإندفاعيين، و٣٠ تلميذة من التأمليات و٢٤ تلميذة من الإندفاعيات وكان متوسط أعمارهم يتراوح بين ٩ ـ ١٠ سنوات، وغالبيتهم من الجنسية الكويتية. والجدول رقم (١) يبين توزيع العينة حسب الأسلوب المعرفي والجنس.

جدول رقم (١)

جدول يوضح توزيع العينة حسب الجنس الأسلوب المعرفي

الجنس	التأمليون	الإندفاعيون
ذكور	٢٦	٢٤
إناث	٣٠	٢٤
المجموع	٥٦	٤٨

ثانيا : أداة البحث: قام الباحث بتطبيق اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) الذي وضعه (Kagan, 1964) على العينة الكلية لإختبار الأطفال التأمليين والأطفال الإندفاعيين، وقد سبق التكلم عن هذا الإختبار تحت بند الدراسات السابقة. ويعطينا الإختبار قياسين: زمن الإستجابة وعدد الأخطاء. وزمن الإستجابة هو الوقت الذي يستغرقه الطفل بين سماعه لسؤال المختبر وإجابته الصحيحة عن هذا السؤال، بينما عدد الأخطاء يقاس بعدد الإستجابات الخاطئة التي يتفوه بها الطفل، على أن لا يتعدى عدد هذه الأخطاء خمسة في كل مشكلة اختبارية. اضافة إلى ذلك فقد احتسب متوسط زمن الإستجابة لجميع مثيرات الإختبار، ومجموع عدد الأخطاء لهذه المثيرات لكل طفل على حدة، ومن ثم استخدام الوسيط الحسابي للعينة الكلية لإختبار الأطفال التأمليين والأطفال الإندفاعيين. وقد تم كذلك الرجوع إلى ملف الطفل الدراسي، طيلة السنوات التي قضاها في المرحلة الإبتدائية، للحصول على الدرجات في مادتي اللغة العربية والحساب، واحتسب متوسط درجة الطفل في هذه المواد من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الرابع الإبتدائي، بصرف النظر عن عدد السنوات التي قضاها الطفل في المرحلة الإبتدائية.

ثبات الأداة : لقد تعرض كثير من الباحثين إلى ثبات وصدق اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) وأول هؤلاء هو (Kagan, 1965) نفسه الذي طبق هذا الإختبار على مجموعتين من الأطفال عن طريق إعادة الإختبار في مدة أقصاها سنة دراسية واحدة، وقد توصل إلى معامل ثبات يتراوح بين ٤٨, ٠ إلى ٦٠, ٠ لزمن الإستجابة. و٢٥, ٠ إلى ٥١, ٠ لعدد الأخطاء. وفي دراسة سابقة لـ (Kagan et al, 1964) توصلوا إلى معامل

ثبات لزمن الإستجابة وعدد الأخطاء قدره ـ ٦٥, ٠ و ـ٦٠, ٠ لتلاميذ وتلميذات الصف الرابع الإبتدائي على التوالي، كذلك توصل (Block et al, 1974) إلى معامل قدره ٨٩, ٠ لزمن الإستجابة و٦٢, ٠ لعدد الأخطاء.

هؤلاء الباحثون، وآخرون كثيرون، لاحظوا أن معامل الإرتباط بين زمن الإستجابة وعدد الأخطاء يكون سالبا دائما باختلاف العينات، مع الحفاظ على الإستقرار بالنسبة لزمن الإستجابة، وظهور بعض التباين فيما يتعلق بعدد الأخطاء في المجالات التي طبق فيها الإختبار.

أما بالنسبة لمعامل صدق اختبار مناظرة الأشكال المألوفة في الدراسات التي أجريت في البيئة الكويتية، فقد أشارت دراسة (صالح، ١٩٨١) إلى معامل ارتباط سالب قدره (ـ ٧٩, ٠) بين زمن الإستجابة وعدد الأخطاء، كما أشارت دراسة (الصراف، ١٩٨٥)، التي طبقت على طلبة كلية التربية، إلى الحصول على معامل الثبات لإختبار مناظرة الأشكال المألوفة، وقيمته ٨٤, ٠ لزمن الإستجابة و٩١, ٠ لعدد الأخطاء، وهي معاملات عالية.

المعالجة الإحصائية:

١ ـ تم حساب زمن الإستجابة لكل فرد من أفراد العينة من فئة التأمليين والإندفاعيين في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT).

٢ ـ تم حساب عدد الأخطاء لكل فرد من أفراد العينة من التأمليين والإندفاعيين في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT).

٣ ـ تم تحليل التباين باستخدام التصميم العاملي البسيط ٢ × ٢ لمحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذا الدراسة.

نتائج الدراسة:

سوف نتناول هنا استعراض نتائج الدراسة وذلك حسب الترتيب التالي:

١ ـ استعراض الفروق الفردية الموجودة بين التأمليين والإندفاعيين فيما يتعلق بزمن الإستجابة.

٢ ـ استعراض الفروق الموجودة بين التأمليين والإندفاعيين فيما يتعلق بعدد الأخطاء.

٣ ـ استعراض الفروق الموجودة بين التأمليين والإندفاعيين بالنسبة لمادة اللغة العربية.

٤ ـ استعراض الفروق الموجودة بين التأمليين والإندفاعيين لمادة الحساب.

أولا : بالنسبة لزمن الإستجابة : يوضح الجدول رقم (٢) زمن الإستجابة لدى فئة التأمليين والإندفاعيين عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وعدد الأفراد.

جدول رقم (٢)

جدول يبين المتوسطات والإنحرافات المعيارية لزمن الإستجابة للتأمليين والإندفاعيين

الجنس		تأمليون	اندفاعيون
ذكور	م	٥٥,٠٤	١١,٥٦
	ع	٦,٠٨	٤,٣٢
	ن	٢٦	٢٤
إناث	م	٢٧,٠٨	١٣,٢٩
	ع	١٣,٠٦	٤,٠٥
	ن	٣٠	٢٤

جدول رقم (٣)

جدول يوضح نتائج تحليل التباين لزمن الإستجابة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	F	مستوى الدلالة
الجنس	٢٩,٦٨	١	٢٩,٦٨	٠,٤٣	
الأسلوب المعرفي	٥٠٣٩,٤٨	١	٥٠٣٩,٤٨	٧٢,٨٠	٠,٠٠١
التفاعل	٦,٦٩	١	٦,٦٩	٠,١٠	
الخطأ	٦٩٢٢,٢٣	١٠٠	٦٩,٢٢		

ويتضح من الجدول رقم (٣) لتحليل التباين أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية إشارة إلى أن التأمليين (ذكورا وإناثا) استغرقوا وقتا أطول في حل المشكلات التي تحتوي عليها اختبار الأشكال المألوفة المنسجمة مقارنة بالأطفال الإندفاعيين.

ثانيا : بالنسبة لعدد الأخطاء : يوضح الجدول رقم (٤) عدد الأخطاء لدى التأمليين والإندفاعيين. ويتضح من الجدول المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، وعدد الأفراد.

جدول رقم (٤)
جدول يبين المتوسطات والإنحرافات المعيارية
لعدد الأخطاء للتأمليين والإندفاعيين

الجنس		تأمليون	اندفاعيون
ذكور	م	٩,٦٢	١٨,٢١
	ع	٤,٥٩	٤,٥٣
	ن	٢٦	٢٤
إناث	م	٨,٥٣	١٦,٩٦
	ع	٤,١٩	٤,٥٥
	ن	٣٠	٢٤

ويتضح من الجدول رقم (٥) لتحليل التباين لعدد الأخطاء، أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية تشير بأن الأطفال الإندفاعيين ارتكبوا أخطاء أكثر من الأطفال التأمليين في حلهم للمشكلات التي يحتوي تحليلها اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) ، حيث بلغت القيمة الفائية ٢٦ , ٩٠، وهي دالة احصائيا عند مستوى ٠٠١ , ٠

جدول رقم (٥)
جدول يوضح نتائج تحليل التباين لعدد الأخطاء

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	F	مستوى الدلالة
الجنس	٣٤,٩٩	١	٣٤,٩٩	١,٦٩	
الأسلوب المعرفي	١٩٦٣,١١	١	١٩٦٣,١١	٩٠,٢٦	٠,٠٠١
التفاعل	٠,٢٥	١	٠,٢٥	٠,٥١	
الخطأ	٢٠٦٤,٤١	١٠٠	٢٠,٦٤		

ثالثا : بالنسبة لمادة اللغة العربية: يتضح من الجدول رقم (٦) نتائج الأطفال التأمليين والإندفاعيين في مادة اللغة العربية، ويبين الجدول المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وعدد الأفراد.

جدول رقم (٦)
جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمادة اللغة العربية

الجنس		تأمليون	اندفاعيون	
ذكور	م	٨٣,٣٨	٨٠,٠٨	١٦٣,٤٦
	ع	٩,١٣	١٣,١٥	
	ن	٢٦	٢٤	
إناث	م	٨٠,٠٠	٧٦,١٣	١٥٦,١٣
	ع	١٠,٢٣	١٢,٣٣	
	ن	٣٠	٢٤	

ويتضح من الجدول رقم (٧) لتحليل التباين لدرجات مادة اللغة العربية أن ليس هناك فروق فردية ذات دلالة إحصائية بين الأطفال التأمليين والأندفاعيين في تحصيلهم في مادة اللغة العربية بشكل عام. أما بالنسبة لمتغير الجنس فقد دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي لكل من الذكور والإناث في مادة اللغة العربية. وفيما يتعلق بمتغيرات التفاعل بين الأسلوب المعرفي والجنس فليس هناك فروق دالة احصائيا.

جدول رقم (٧)
جدول يوضح نتائج تحليل التباين لمادة اللغة العربية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	F	مستوى الدلالة
الجنس	٣٥٢,٤٨	١	٣٥٢,٤٨	٢,٧٠	٠,١٠
الأسلوب المعرفي	٣٣٠,٦٣	١	٣٣٠,٦٣	٢,٥١	
التفاعل	٢,٧٣	١	٢,٧٣	٠,٠٢١	
الخطأ	١٣١٧١,٨١	١٠٠	١٣١,٧٢		

رابعا: بالنسبة لمادة الحساب: يوضح جدول رقم (٨) نتائج الأطفال التأمليين والاندفاعيين في مادة الحساب، ويبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، وعدد الأفراد.

جدول رقم (٨)

جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمادة الحساب

الجنس		تأمليون	اندفاعيون	
ذكور	م	٨٨,٤٦	٨٠,٠٠	١٦٨,٤٦
	ع	٨,٢١	١٤,٨٨	
	ن	٢٦	٢٤	
اناث	م	٨٠,٣٧	٧٤,٢٩	١٥٤,٦٦
	ع	١٢,٤٨	١٥,٢٦	
	ن	٣٠	٢٤	

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل التباين لدرجات مادة الحساب حيث يتضح أن هناك فروقا دالة احصائيا بين التأمليين والانفاعيين في تحصيلهم لمادة الحساب، فقد بلغت القيمة الفائية ٧,٦٤ وهي دالة على مستوى ٠,٠١ وكذلك بالنسبة لمتغير الجنس حيث بلغت النسبة الفائية ٧,٠٧ وهي دالة على مستوى ٠,٠١. أما بالنسبة لمتغير التفاعل فلا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الأسلوب المعرفي والجنس فيما يتعلق بالتحصيل في مادة الحساب.

جدول رقم (٩)

جدول يوضح نتائج تحليل التباين لمادة الحساب

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	F	مستوى الدلالة
الجنس	١٢٢٥,٠٥	١	١٢٢٥,٠٥	٧,٠٧	,٠١
الاسلوب المعرفي	١٣٢٤,٠٧	١	١٣٢٤,٠٧	٧,٦٤	,٠١
التفاعل	١٧٢,٣٠	١	٧٢,٣٠	٠,٤٢	
الخطأ	١٧٣٢٧,٨٢	١٠٠	١٧٣,٢٨		

مناقشة النتائج

أولا: ما يتعلق بزمن الاستجابة: بالرجوع إلى جدول (٣) لتحليل التباين توضح لنا أنه توجد فروق ذات دلالة احصائيا ترجع لمتغير الأسلوب المعرفي. فقد أكدت النتائج أن الأطفال التأمليين بصورة عامة استغرقوا زمنا أطول في استجاباتهم للمثيرات التي عرضت عليهم من الأطفال الاندفاعيين، وهذا التأني ضروري جدا للحصول على قرارات صائبة قبل الاستجابة على بنود الاختبار.

هذه النتيجة تتفق مع نتائج كثير من البحوث في هذا المجال، فهذه البحوث تشير إلى أن الطفل التأملي لا يستغرق وقتا أطول في المفاضلة بين المثيرات المعروضة عليه فحسب، ولكنه أيضا يجمع معلومات اضافية ليبني رده عليها، إضافة إلى أن الطفل التأملي يجمع معلوماته بطريقة منتظمة ومنسقة، الأمر الذي يدعو إلى استغراق وقت أكثر في جمع المعلومات من الطفل الاندفاعي (دريك، ١٩٧٠؛ وايز وبيرزنسكي ١٩٧٥؛ ماكفارلاند ١٩٧٧).

وتشير هذه النتيجة إلى أن الطفل التأملي يلجأ عادة، عندما تعرض عليه صور اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) إلى إطالة النظر في المعيار، ثم محاولة ايجاد أوجه الشبه والاختلاف بين كل صورة من الصور الست للمعيار والمعيار نفسه، بينما يلجأ الطفل الاندفاعي إلى النظرة مرة واحدة إلى المعيار ثم يلقي نظرة عامة وعابرة على الصور الست للمعيار قبل الشروع في الاجابة، وهذا الاستعمال من قبل الطفل الاندفاعي هو الذي يؤدي إلى عدم الاطالة في المدة الزمنية قبل الشروع بالاجابة ولهذا يكون الزمن المستغرق للاجابة من قبل الأطفال الاندفاعيين أقل من الزمن المستغرق من قبل الأطفال التأمليين. الأمر الذي يجعل التروي قبل أخذ القرار ضروريا للوصول إلى القرار الأفضل، بينما الاستعجال لايكون محبذا في المواقف الاختبارية.

أما بالنسبة لمتغير الجنس (ذكور - اناث) فيما يتعلق بزمن الاستجابة على بنود اختبار مناظرة الأشكال المألوفة، فلم تكن هناك فروق ذات دلالة احصائية، وهذا يؤكد أن التأمليين ذكورا واناثا استغرقوا زمنا أطول في استجاباتهم من الاندفاعيين ذكورا واناثا، وأنه ليس هناك فرق يرجع إلى الجنس في هذا المجال، وإنما الفرق يعود إلى الأسلوب المعرفي الذي يحدد مقدار الوقت الذي يستغرق في الاستجابة لبنود الاختبار.

أما بالنسبة لمتغير التفاعل (الجنس مع الاسلوب المعرفي) فقد أظهرت النتائج أيضا عدم وجود فروق دالة احصائيا، رغم أن جدول المتوسطات (٢) يوضح أن زمن استجابة

الـذكور التـأمليين (٥٥,٠٤) كـانت أعـلى بكثـير من زمن استجـابـة الانـاث التـأمليـين (٢٧,٠٨)، بينـما تقل استجـابة الـذكور الانـدفاعيـين (١١,٥٦) عن استجابـة الاناث الاندفاعيين (١٣,٢١)، وتشير هـذه النتيجة إلى عـدم وجود فـروق في الاسلوب المعرفي بين الجنسين، رغم أن الدلائل تشير إلى استغراق الـذكور لـوقت أكثر في استجـاباتهم من الاناث.

ثـانيا: مـا يتعلق بعدد الأخـطاء: بالـرجوع إلى الجـدول رقم (٥) لتحليل التبـاين يتضح لنا أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بعدد الأخطاء لكل من التـأمليين والاندفاعيين في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) حيث بلغت النسبة الفائيـة لمتغير الأسلوب المعرفي ٩٠,٢٦ وهي دالة عـلى مستوى ٠١, وفي صـالح مجمـوعة التـأمليين، وبالرجوع إلى جدول المتوسطات (٤) يظهر لنا أن متوسط عدد أخطاء الأطفـال التأمليـين كان أقل من عدد أخطاء الأطفال الاندفاعيين ذكورا واناثا، فقد بلغ متوسط عدد أخـطاء الأطفال الاندفاعيين من الذكور (١٨,٢١) وهو تقريبا ضعف عدد أخـطاء التأمليـين من نفس الجنس حيث بلغ ٩,٦٢، كـما أن متوسط عـدد أخطاء الأطفـال الإندفـاعنيـين من الإناث هو أيضـاً تقربـاً ضعف متوسط عـدد أخطاء الأطفـال التأمليـين من نفس الجنس (١٦,٩٦ مقـابل ٨,٥٣). أمـا بالنسبـة للانحـرافـات المعيـاريـة بعـدد الأخـطاء، فـإن الانحراف المعياري للتأمليين الذكور أعلى من الانحراف المعيـاري للانـدفاعيـين الذكـور بمقـدار ٠٦, ، بينما الانحـراف المعياري لـلاطفـال الانـدفـاعيـين من الانـاث أعـلى من الانحراف المعياري للاطفال التأمليين من الاناث بمقدار ٣٦, ٠

أما بالنسبة لمتغير الجنس فليس هناك فروق ذات دلالة احصائية، وهذا يشير إلى أن التأمليين، ذكورا واناثا، ارتكبوا أخطاء أقل من الانـدفاعيـين من الجنسين، كـما لاتوجـد فروق دالة احصائيا ترجع لمتغـير التفاعـل (الجنس مع الأسلوب المعـرفي) رغم أن جدول المتوسطات يشير إلى أن متوسط عدد أخطاء التأمليين من الذكور أعـلى بقليل من متـوسط عدد أخطاء التأمليين من الاناث بمقدار ١,٠٩، وأن متوسط عدد أخطاء الاندفاعيين من الذكور كذلك أعلى بقليل من متوسط عدد أخطاء الإندفـاعيين الإنـاث (١٨,٢١ مقابـل ١٦,٩٦).

ثالثا: ما يتعلق بالتحصيل في مادة اللغة العربية: يتضح من جدول التباين (٧) أن هناك فروقا ذات دلالة احصـائية تـرجع لمتغـير الجنس فقط، ولم توجـد فروق ذات دلالـة احصائية ترجع إلى متغير الأسلوب المعرفي أو متغـير التفاعـل، وقد بلغت النسبـة الفائيـة لمتغير الجنس ٢,٧٠ وهي دالة على مستوى ٠,١٠ وفي صالح عينـة الذكـور، فبالـرجوع

إلى جدول رقم (٦) يتضح أن مجموع متوسطات الذكور من التأمليين والاندفاعيين أعلى من مجموع متوسطات الاناث من التأمليين والاندفاعيين (١٦٣,٤٦ مقابل ١٥٦,١٣)، رغم أن عدد الراسبين من الأولاد يتساوى مع عدد الراسبين من البنات في مادة اللغة العربية وطيلة السنوات الدراسية الأربع من المرحلة الابتدائية، ويمكن ارجاع نتيجة تفوق الذكور على الاناث في التحصيل في اللغة العربية إلى طبيعة عينة الذكور، فبالرجوع إلى ملفاتهم الدراسية وجدنا أن درجات الأولاد أعلى من درجات البنات بشكل عام طيلة السنوات الدراسية الأربع من الدراسة الابتدائية، وهذه ليست ظاهرة عامة، إنما هي ظاهرة صدفية حدثت مع أفراد العينة عن طريق المصادفة، ورغم أننا كنا نتوقع أن نرى الأطفال التأمليين من الجنسين أكثر تحصيلا في مادة اللغة العربية من الأطفال الاندفاعيين، إلا أن نتيجة هذا البحث لم تتوصل إلى ذلك، حيث أننا لم نحصل على الفروق الدالة احصائيا فيما يتعلق بمتغير الاسلوب المعرفي، فلم تصل النسبة الفائية إلى مستوى الدلالة رغم أنها قاربت ذلك بدرجة كبيرة. وإذا رجعنا إلى كشوف درجات الأطفال التأمليين في مادة اللغة العربية رأينا أنه لم يرسب أحد من الأطفال التأمليين من الجنسين في هذه المادة، بينما نرى أن هناك ست حالات رسوب من الأطفال الاندفاعيين من الجنسين في هذه المادة، وهذه الظاهرة تشير بوجه عام إلى أن الأطفال التأمليين يتقدمون على الأطفال الاندفاعيين في التحصيل الدراسي لمادة اللغة العربية، ولو رجعنا إلى جدول رقم (٦) وقارنا متوسطات التأمليين مع متوسطات الاندفاعيين لرأينا متوسطات التأمليين أعلى من متوسطات الاندفاعيين بمقدار ٣,٣٠ للذكور، و ٣,٨٧ للاناث.

رابعا: ما يتعلق بالتحصيل في مادة الحساب: بالرجوع إلى جدول رقم (٩) لتحليل التباين يتضح أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية ترجع لمتغير الجنس ومتغير الأسلوب المعرفي، ولم توجد فروق ذات دلالة احصائية ترجع لمتغير التفاعل، وقد بلغت النسبة الفائية لمتغير الجنس ٧,٠٧ وهي دالة على مستوى ٠,٠١ وفي صالح عينة الذكور فبالرجوع إلى جدول رقم (٨) يتضح أن مجموع متوسطات الذكور بلغ ١٦٨,٤٦، بينما مجموع متوسطات الاناث بلغ ١٥٤,٦٦، بفارق قدره ١٣,٨٠، ويتضح من هذا أن الذكور أكثر تفوقا في تحصيلهم في مادة الحساب من الاناث.

وكذلك فيما يتعلق بمتغير الاسلوب المعرفي (التأمليين - الاندفاعيين)، فقد أظهرت النتائج أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية حيث بلغت النسبة الفائية ٧,٦٤ وهي دالة على مستوى ٠,٠١ ويتضح من جدول المتوسطات (٨) أن درجات الأطفال التأمليين كانت أعلى من درجات الأطفال الاندفاعيين من الجنسين اشارة الى تفوق الأطفال

التأمليين على الأطفال الإندفاعيين في مادة الحساب، وعند الرجوع إلى كشوف الدرجات خلال السنوات الأربع من الدراسة في المرحلة الابتدائية نرى أن من بين الطلبة الراسبين من الجنسين ٨ أطفال من فئة الاندفاعيين، بينما لم يرسب أحد من الأطفال التأمليين، وهذه دلالة واضحة على ارتباط الأسلوب المعرفي بالتحصيل الدراسي في مادة الحساب.

أما بالنسبة لمتغير التفاعل (الجنس مع الأسلوب المعرفي) فلم تكن هناك فروق ذات دلالة احصائية، وهذا يؤكد أن ليس هناك فرق بين التأمليين الذكور والاناث، والاندفاعيين الذكور والاناث في مادة الحساب، وتتمشى هذه النتيجة مع ماسبق الاشارة إليه عند مناقشتنا لنتائج التفاعل في مادة اللغة العربية.

الخلاصة

يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الأسلوبين الاندفاعي والتأملي وبين التحصيل الدراسي، وقد بينت النتائج أن الأطفال التأمليين أكثر تفوقا في التحصيل من أقرانهم الأطفال الاندفاعيين رغم تعقد العلاقة بين هذه المتغيرات، وهذا التفوق يظهر صلبا في مجال الحساب، ونوعا ما في مجال اللغة العربية، كما أن الأطفال التأمليين لم يرتكبوا أخطاء كثيرة في استجاباتهم لأشكال اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) كما هو الحال مع الأطفال الاندفاعيين.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الأسلوب التأملي والأسلوب الاندفاعي وبين التحصيل الدراسي، فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الأسلوب المعرفي والتحصيل الدراسي لصالح الأطفال التأمليين، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج السابقة لدراسات عديدة وفي هذا المجال (مثلا، كاتكارت وليدكي؛ ١٩٦٩؛ برت، ١٩٧٧، انجلهارت، ١٩٧٨)، وقد وجدنا أن الأطفال الإندفاعيين أقل تحصيلا في مادة الحساب واللغة العربية من زملائهم الأطفال التأمليين، فعينة البحث احتوت على ٨ أطفال راسبين، وكلهم ينتمون إلى فئة الاندفاعيين، بينما لم يرسب أحد قط من الأطفال التأمليين وذلك طيلة مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية من الجنسين.

وإذا كان ثمة تساؤل حول هذه العلاقة فهو: لماذا يكون الأطفال الاندفاعيون أقل تحصيلا من الأطفال التأمليين؟ وللاجابة عن هذا الاستفسار، نقول بأن الأمر بحاجة إلى بحوث أخرى لاستجلاء هذه الحقيقة، ولكن أحد أسباب هذه العلاقة قد يرجع إلى طبيعة البحث عند الأطفال الاندفاعيين، فقد لجأ عدد كبير من الأطفال الاندفاعيين إلى

الاعتماد على التخمين في استجاباتهم لمثيرات اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT)، فهم لم يلجأوا إلى استخدام استراتيجية ناجحة للوصول الى قرارات صائبة وسليمة، وكل مافي الأمر أنهم القوا بنظرة سريعة الى «المعيار» ثم شرعوا في الاستجابة دون اللجوء إلى التأمل والتمحيص والمقارنة بين الأشكال المختلفة والمعيار، وعلى العكس فإن الأطفال التأمليين أظهروا مرونة أكثر في التعامل مع المثيرات المعروضة عليهم عن طريق استخدام استراتيجيات ناجحة والتي أخذت بعين الاعتبار متطلبات الموقف والأداء، وهذه التحليلات تقترح وجود علاقة وثيقة بين الأسلوب التأملي والتفكير التباعدي الذي اقترحه (جلفورد ١٩٦٧).

إن الأشكال والصور التي يحتوي عليها اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) تتطلب الاعتماد الكلي على القدرة الادراكية. ولعل هذا هو السبب في فشل الأطفال الاندفاعيين في التعامل مع المعلومات التي تفرض عليهم لأن مستوى ادراكهم لا يساعدهم في مثل هذه المواقف الاختبارية. وهذا يقودنا إلى استنتاج آخر هو أن الأطفال التأمليين يتعاملون بطريقة مختلفة مع المعلومات مقارنة بالأطفال الاندفاعيين. فالأطفال التأمليون لم يستخدموا استراتيجيات مفيدة ومثمرة فقط، وإنما تعاملوا بكفاءة مع معطيات التفكير التباعدي من حيث استغراق وقت أكثر في التعامل مع المثيرات. فهم في تعاملهم مع الأشكال والصور غالبا ماكانوا يطيلون النظر في المعيار والصور التابعة له، متأملين ومتفحصين كل الاحتمالات المطروحة أمامهم قبل الشروع في الاستجابة، وهذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع النتيجة التي توصل إليها الباحثان (Siegleman, 1970) و (Drake, 1970).

توصيات البحث:

لقد خرج البحث بالتوصيات التالية:

١ ــ ضرورة التعامل مع الأسلوب الاندفاعي التأملي كأساس للفروق الفردية بين تلاميذ وتلميذات المرحلة الابتدائية.

٢ ــ ضرورة التفكير في الأساليب المعرفية عند تخطيط المناهج المدرسية للمرحلة الابتدائية.

٣ ــ ضرورة العناية بالكشف عن التأمليين والاندفاعيين كوسيلة تشخيصية للرسوب المدرسي في المرحلة الابتدائية.

٤ ــ ضرورة تبصير الباحثين في المجال التربوي بأهمية مثل هذه البحوث في رفع الكفاءة التعليمية في البلاد.

المصادر العربية

الصراف، ق.
١٩٨٦ «الأسلوب التأملي - الاندفاعي وعلاقته بحل المشكلات لدى طلاب وطالبات كلية التربية بجامعة الكويت» المجلة التربوية - ٣ (سبتمبر): ١٣٤ - ١٦٣.

صالح، ع.
١٩٨١ «الأسلوب التأملي - الاندفاعي بين اطفال المدارس في الكويت» مجلة العلوم الاجتماعية - ٩ (سبتمبر): ٢٥٥ - ٢٦٧.

المصادر الأجنبية

Barrett, D.
1977 "Reflection - impulsivity as a predictor of children's academic achievement". Child Development 48: 1443-1447.

Block, J., Block, J. and Harrington, D.
1974 "Some misgivings about the MFFT as a measure of R-I". Developmental Psychology 10: 611-632.

Campbell, S., and Douglas, V.
1972 "Cognitive styles and responses to the threat of frustration." Canadian Journal of Behavioral Science 4: 30-42.

Catheart, G. and Liedtke, W.
1969 "Reflectiveness/Impulsiveness and the mathematics achievement." Arithmetic Teacher 16: 563-567.

Cohen, A. and Schwartz, E.
1975 "Interpreting errors in word recognition." The Reading Teacher 28: 534-537.

Drake, D.
1970 "Perceptual Correolates of impulsive and reflective behavior," Developmental Psychology 2: 202-214.

Epstein, M., Cullinan, D. and Sternberg, L.
1977 "Impulsive cognitive tempo in severe and mild learning disabled children." Psychology in the Schools 14:290-294.

Finch, A., Pezzulti, K., Montgomery, L. and Kemp, S.
1974 "Reflection-Impulsivity and academic attainment in emotionally disturbed children." Journal of Abnormal Child Psychology 2:71-72.

Glenwick, D.
1976 "Some interpersonal correolates of cognitive impulsivity in fourth-garders." Journal of School Psychology 14: 212-221.

Hallahan, D., Kauffman, J. and Ball, D.
1973 "Selective attention and cognitive tempo of low achieving and high achieving six grade males." Perceptual and Motor Skills 36, 579-583.

Haskins, R., and McKinney, J.
1976 "Reflective effects of response tempo and accuracy on problem solving and academic achievement." Child Development" 74: 690-696.

Hatano, G., and Inagaki, K.
1966 "Reflection - Impulsivity in perceptual and inductive reasoning." Child Development 37: 583-594.

Kagan, J. Rosman, B., Day, D., Albers, J. and Phillips, W.
1964 "Information processing in the child: significance of analytic and reflective attitudes". Psychological Monographs 78 (No. 578).

Kaga, J.
1965 "Reflection-Impulsivity and Reading Ability in Primary Grade Children". Child Development, 36: 609-628.

Lesiak, J.
1978 "The Reflection-Impulsivity dimension and reading ability." Reading World. :333-339.

Margolis, H. and Brannigan, G.
1978 "Conceptual tempo as a parameter for predicting reading achievement." Journal of Educational Research 71: 342-345.

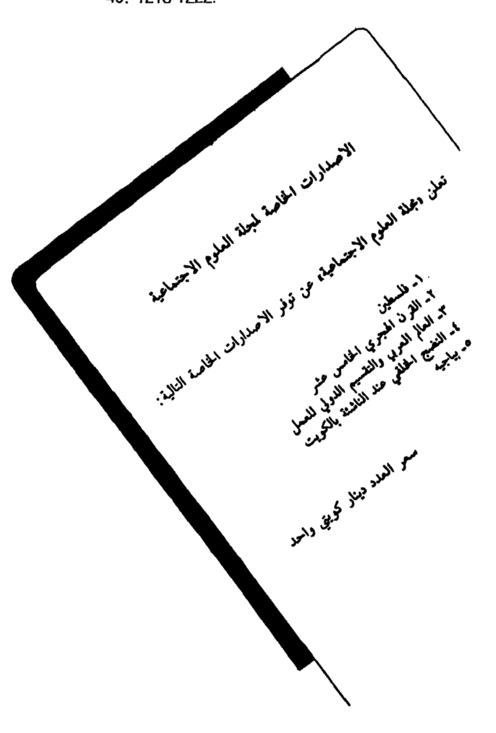
Messer, S.
1976 "Reflection-Impulsivity: a review." Psychological Bulletin 83: 1026-1052.

Messer, S.
1970 "Reflection-Impulsivity: Stability and school failure." Journal of Educational Psychology 61: 487-490.

Readence, J. and Baldwin, R.
1978 "The relationship of cognitive style and phonics instruction." Journal of Educational Research 72: 44-52.

Salkind, N.
1978 The Development of Norms for Matching Familar Figures Test. Lowrance, Kansas: Univ. of Kansas,

Siegleman, E.
1969 "Reflective and impulsive observing behavior." Child Development 40: 1213-1222.



تقويم سوق عمان المالية داخلياً
نطاق العمل، الوظائف والفعاليات، مستوى الكفاءة

زياد رمضان
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ـ الجامعة الأردنية

مقدمة :

أسست سوق عمان المالية في عام ١٩٧٨ وانقضى للآن[١] ما يقارب ثماني سنوات على بدئها بالعمل. والمتتبع لنشاطها وفعالياتها يرى أنها واجهت بعد انقضاء النصف الأول من هذه الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٥) ركودا عميقا في اعمالها بدأ في عام ١٩٨٢ واستمر لغاية اعداد هذه الدراسة[٢]. أن فترة ثماني سنوات تتعدى مرحلة الانشاء ذات الطبيعة الخاصة، وتستدعي القاء نظرة فاحصة على نطاق عملها وطبيعته، وفعاليتها في القيام بوظائفها، وكفاءتها كسوق للأوراق المالية.

ويمكن القول بأنه (وفي حدود علم الباحث) لم تجر أية دراسة تقييمية لسوق عمان المالية من وجهة النظر هذه، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى القيام به ومن هنا تأتي أهميتها فهي أصيلة بمعنى أنها لاتشكل تكرارا لاية دراسة سابقة، كما أنها تكمل ماقام به الباحث سابقا من دراسة مظاهر وأسباب الركود التي تعاني منها السوق منذ عام ١٩٨٢ اضافة إلى أن هذه الدراسة مهمة لانها تستهدف ابراز نواحي القوة والضعف في السوق، كما تبرز وتحلل مدى ما يتوفر فيها من خصائص وصفات تقترب بها من الوضع النموذجي لاسواق الأوراق المالية، أو تبتعد بها عنه، كما أنها تبرز أسباب وعوامل نجاحها أو ضعفها، مما يساعد المهتمين بها من مستثمرين ووسطاء وادارة، ومن يهمهم استمراريتها ونجاحها، مسؤولين ومتعاملين، على فهم ظروفها وما تتصف به بشكل أكثر عمقا، فيساعد هذا المستثمرين كثيرا في ترشيد قراراتهم الاستثمارية كما يساعد متخذي القرار من المسؤولين

الذين تعنيهم استمرارية السوق وكفاءتها وفعاليتها في القيام بوظائفها في ترشيد قراراتهم أثناء سعيهم إلى تعزيز مكانة السوق والمحافظة على زخم الحركة فيها. أما الأسئلة التي تسعى هذه الدراسة الى الاجابة عليها فهي:

١ ـ من حيث نطاق العمل: هل سوق عمان المالية سوق مالية حقا؟
٢ ـ من حيث طبيعة العمل وفعالية سوق عمان في القيام به: ماهي الوظائف التي تقوم بها أسواق الأوراق المالية النموذجية؟ وما مدى قيام سوق عمان بها؟
٣ ـ من حيث الصفات النموذجية: ماهي صفات أسواق الاوراق المالية النموذجية واين تقع سوق عمان المالية منها؟

ولسوف يتم تقسيم الدراسة إلى أقسام تتلاءم والموضوعات التي تبحثها هذه الاسئلة وهي: نطاق العمل، طبيعة العمل، وكفاءة السوق.

أولا: نطاق العمل: هل سوق عمان المالية سوق مالية حقا؟

السوق المالية: مكوناتها ونطاق عملها: تشكل السوق المالية همزة الوصل بين الادخار والاستثمار من خلال عدة ادوات ومؤسسات متخصصة فهي تهيىء الفرصة للارصدة الفائضة عن حاجة مالكيها لكي توضع في متناول ايدي الباحث عنها (Ritter & Silber, 1980) وللسوق المالية مكونات:

فالمؤسسات التي تقوم بتحريك مبالغ كبيرة من الأرصدة قصيرة الاجل خلال مدة محددة لمواجهة الطلب عليها يطلق عليها اسم السوق النقدية وهذه السوق جزء مهم من السوق المالية يتخصص في الأدوات الشديدة السيولة القصيرة الاجل مثل أذونات الخزينة وشهادات الايداع والاوراق التجارية.

ويشكل الوسطاء الماليون والمؤسسات المالية الوسيطة التي تشمل البنوك التجارية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وبنوك الاستثمار والادخار جزءا مهما جدا من مؤسسات السوق المالية، حيث تقوم هذه المؤسسات باصدار الموجودات المالية غير المباشرة مثل شهادات الايداع، وتستخدم الأرصدة المتحصلة لشراء أدوات مالية أخرى مثل الأسهم والسندات، فهي تمكن المدخرين من ايصال ادخاراتهم الى المستثمرين. وهكذا فللسوق المالية جزء هام آخر هو سوق الأوراق المالية[٣] ولها شكلان متكاملان الأول هو السوق الأولية Primary Market أو سوق الإصدارات وهي السوق التي تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتتب بها، ومن مؤسسات هذه السوق المهمة بنوك الاستثمار والشركات المالية وكلاهما يقوم بوظيفة تغطية الاصدار وتوزيعه اضافة إلى البنك

المركزي الذي يصدر أدوات الدين العام الداخلي مثل السندات نيابة عن الحكومة. والثاني هو السوق الثانوية أو سوق التداول. وهي السوق التي يتم فيها تداول الاصدارات (الأسهم والسندات) بعد الاكتتاب بها بين حاملها وبين مستثمر آخر. ويتم التداول بالبيع والشراء. ولهذه السوق ايضا اسم آخر وهو بورصة الأوراق المالية التي هي المكان الذي تجري فيه المعاملات على الأوراق المالية بواسطة اشخاص متخصصين بهذا العمل في اوقات محددة (البساط، ١٩٧٥ : ٢١) أو في الاجتماع الذي يعقد لهذه الغاية. فبمجرد أن يتم بيع الأوراق المالية في السوق الأولية تصبح قابلة للتداول في السوق الثانوية.

ولأسواق الأوراق المالية الثانوية شكلان: منظمة وهي البورصة وغير منظمة يطلق عليها اسم أسواق فوق الكاونتر أو الاسواق الموازية، وتجري العمليات دون التقيد بمكان أو زمان محدد بالضرورة، فهي تجري بالتلفون أو بالوسائل الالكترونية الأخرى، ويكون تجارها على أهبة الاستعداد لشراء أو بيع بعض الأوراق المالية لمحافظهم الخاصة ويربحون الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب.

أما من حيث معيار زمن تنفيذ الصفقة فإما أن يتم آنيا أي فورا. وعندها تسمى السوق بالسوق الناجزة أو الآنية أو الحاضرة، وأما أن يتم تنفيذ الصفقات في المستقبل، وعندها تسمى السوق بالسوق المستقبلية أو الآجلة.

والسوق المستقبلية نوعان: الأول يتم فيها ابرام عقود تتضمن حقوقا والتزامات لتنفيذ صفقات في المستقبل، ويكون المشتري بموجبها ملزما بتنفيذ الصفقة، ولهذا يمكن وصفها بالسوق المستقبلية الملزمة للمشتري؛ والنوع الثاني يكون للمشتري فيه حق الخيار في تنفيذ الصفقة أم لا، ولهذا يسمى سوق الخيارات. وفي كلا النوعين يكون زمن تنفيذ الصفقة هو الذي يقرر ما إذا كان البيع قصير الأجل أو طويله، فإذا ما كان التسليم ناجزا أو في مدة سنة أو أقل سمي قصير الأجل، أما إذا طال أجل التسليم سمي بيعا طويل الأجل.

كما أن هناك أسلوب البيع (والشراء) على الهامش السائد عند التعامل بالأوراق المالية عبر مؤسسات الوساطة المالية، حيث يتم الاتفاق بين المتعامل والوسيط المالي على أن يقوم الاخير بشراء كمية معينة من الاسهم وبسعر محدد لحساب المتعامل الذي يقوم بدفع جزء من الثمن (يسمى الهامش) نقدا، وتبقى الاسهم مسجلة باسم الوسيط والمتعامل حتى يتم المتعامل دفع باقي الثمن، ويلتزم المتعامل بتنفيذ الصفقة.

نطاق عمل سوق عمان المالية: نصت المادة الثالثة من قانون سوق عمان المالية[٤] على أنها سوق لبيع وشراء الأوراق المالية. وورد في التقرير السنوي الأول بأن «التعامل في سوق عمان المالي ينحصر بالأوراق المالية الاردنية والتي حددها قانونه بأنها (عبارة عن الأسهم والسندات والأذونات التي تصدرها في المملكة الحكومة أو البلديات او الشركات الأردنية العامةوالخاصة، وأية أوراق مالية قابلة للتداول) كما أن سوق عمان المالية تمارس دور الهيئة المنظمة للاوراق المالية في المملكة من حيث الاشراف على المعلومات المنتشرة من قبل الشركات المدرجة سواء كان ذلك في مرحلة الاصدار الاولى، أو ما يتلوها من اصدارات لاحقة، واضافة الى قيامها بدور المنظم للسوق الثانوية، والى حد ما، للسوق الموازية. (سوق عمان المالية، ١٩٧٨ : ١٢).

مما سبق يتبين أن نطاق عمل سوق عمان المالية يجعل منها سوقا محليا للأوراق المالية، وليست سوقا مالية بالمعنى الدقيق للاصطلاح، فالسوق المالية اشمل بكثير من سوق الأوراق المالية، لذا فان الاسم الحالي للسوق لا يعبر عن نطاق عملها بدقة، وقد سبق لأحد الباحثين (جوارنه، ١٩٨٤ : ١٠) ان اقترح إعادة النظر فيه، كأن يصبح الاسم سوق عمان للأوراق المالية، وليس سوق عمان المالي وهو الاسم الحالي المستعمل.

كما أنها سوق ضحلة تفتقر إلى التنويع، فالتعامل فيها يقتصر على الاسهم وعلى مقدار بسيط من السندات، وعلى الرغم من سعي ادارتها لتعميقها الا انها لم تركز في مساعيها الا على الاسهم، فعملت على تشجيع الاصدارات الجديدة، وعلى تجزئة الاسهم، وسعت جهدها، ولكن دونما نجاح، لتنشيط تداول السندات، ولم تلتفت ادارتها لسبب أو آخر الى ادخال التعامل بالادوات الاخرى مثل الأوراق القابلة للتحويل، (الأسهم الممتازة القابلة للتحويل أو السندات القابلة للتحويل إلى اسهم عادية)، أو حقوق التحويل، أو حقوق شراء عدد معين من الاسهم بسعر محدد خلال فترة محددة، أو حق الشفعة، كما أنها لا تتعامل بالمستقبليات، وقد يعود ذلك الى ادارة السوق من ناحية، والى عدم شيوع هذه الاشكال والادوات في الأردن من ناحية اخرى.

ثانيا: طبيعة العمل وفعالية سوق عمان في القيام به: سوف نتوخى في هذا القسم الى فحص فعالية سوق عمان المالية في القيام بالوظائف التي تؤديها أسواق الأوراق المالية النموذجية بعد أن نبحث في ماهية هذه الوظائف ومقومات القيام بها بشكل فعال.

وظائف اسواق الأوراق المالية النموذجية بشكل عام: تقوم أسواق الأوراق المالية بوظائف مهمة ومتنوعة أبرزها ما يلي:

١ ــ خلق استمرارية التعامل واكساب الورقة المالية صفة السيولة.

٢ ــ تحديد أسعار التبادل العادلة.
٣ ــ حماية المتعاملين من الغش والخداع والغبن.
٤ ــ توزيع رأس المال.
٥ ــ موازنة الاسعار.

وفيما يلي التفصيلات الهامة المتعلقة بكل وظيفة من هذه الوظائف كما يـراها منـظرو الإدارة المالية، يليه تقويم لسوق عمان المالية من حيث أداؤها لكل من هذه الوظائف.

أولا ـ خلق استمرارية التعامل واكساب الورقة المالية صفة السيولة: لاستمـرارية التعامل مستويان: مستـوى الورقـة الماليـة (السهم أو السند)، ومستـوى السوق. ويمكن تحقيق استمـرارية التعـامل في الســوق عن طريق انعقـادها بصــورة يوميـة تقريبـا، ونشر المعلومات عن الاسعار والصفقات يوميا، مما يمكن المستثمـر في الأوراق الماليـة من متابعـة التغيرات اليومية في أسعار الاسهم والسندات. أما استمرارية التعامل على مستوى الورقة فيمكن الاستدلال على توفرها بالنسبة لورقة معينة (سهم أو سند) بالمؤشرات التالية:

١ ــ سرعة دوران الورقة فاذا كان تداول الورقة سهـلا ويتم بصورة متكـررة فهذا معنـاه أنها تتصف بالاستمرارية.
٢ ــ ضيق الفجوة بين العرض والطلب على تلك الورقة.
٣ ــ الانجاز السريع للطلبات والأوامر، أي ان يستطيع الوسيط تنفيذ اي عـرض بيع او شراء بسهولة وسرعة بالنسبة لتلك الورقة.
٤ ــ تقارب كبير جدا في أسعار الصفقات المنفذة بحق الورقة في اليوم الواحـد. (Leffler & Ferwell, 1963; 71).

أما العوامل التي تؤدي إلى توليد الاستمرارية بالنسبة لورقـة ما (سهـم) مثـلا فهي: وجـود عدد كبـير من حملة الاسهم في الشركة الـواحـدة وكـبر حجم الشركـة ذاتهـا. لـذا حرصت البورصات العالمية، ومنها بورصة نيويورك، على وضع شروط معينـة تتعلق بهذا الامر يجب توفرها في الشركة قبل أن توافق على ادراجها.

أما فيما يتعلق باكساب الورقة المالية صفة السيولـة، فالمقصـود بالسيـولة، في هـذا المجال، سرعة تحول الورقة المالية الى نقد جاهز بقيمتها السوقية العادلة، وتتوفـر السيولـة لورقة ما اذا ما توفرت لتلك الورقة:

١ ــ استمرارية التعامل فيها وفي السوق.

٢ ـ قلة تكاليف القيام بالعمليات.
٣ ـ سهولة اجراءات نقل الملكية.

من الواضح انه بدون سوق مستمرة ونشيطة يصعب على حامل الورقة تعديل استثماره وتنويعه او الاستغناء عنه عند الحاجة، فالسوق المستمرة تضفي سيولة اكبر على الأوراق المالية، وتمكن حاملها من الاقتراض بضمانتها من المؤسسات المالية الوسيطة، وتساعد على جعل الاصدارات الجديدة اصدارات سائلة الامر الذي يعد من أبرز واجبات ووظائف سوق الاوراق المالية.

سوق عمان المالية: ولو رجعنا إلى اهداف سوق عمان المالية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانونها، نجد أن من أهدافها تنظيم ومراقبة اصدار الأوراق المالية، والتعامل بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته، وبما يضمن مصلحة البلاد المالية، وحماية صغار المدخرين. ويلاحظ أن السعي لتحقيق هذا الهدف ينطوي ضمنا على السعي الى أمور منها:

أ ـ خلق استمرارية التعامل على مستوى كل من السوق والسهم.
ب ـ اكساب الأوراق المالية المتعامل بها صفة السيولة.
جـ ـ حماية المستثمرين من الغش والخداع والغبن.
د ـ العمل على تأمين السعر العادل للورقة.

أما من حيث استمرارية التعامل على مستوى السوق فهي متوفرة، فالسوق تنعقد يوميا عدا يومي الخميس والجمعة وأيام العطل الرسمية، كما أن السوق تقوم بنشر أسعار التداول وحجم التداول وعدد العقود المنفذة يوميا في الصحف وفي التلفزيون، وتوزع نشرات دورية شهرية بتلك المعلومات على المهتمين[٥]. وتساعد على جعل الاصدارات الجديدة اصدارات سائلة من خلال السوق النظامية الثانوية للشركات المدرجة والسوق الموازية للشركات غير المدرجة. كما أنها تقوم ببث الأسعار من قاعة التداول مباشرة الى العالم الخارجي بموجب اتفاقية معقودة مع وكالة رويتر للانباء.

أما من حيث خلق استمرارية التعامل على مستوى الورقة، فنظرة فاحصة على شروط الادراج في سوق عمان المالية تبين أن هذه الشروط لاتساعد على خلق استمرارية التعامل على مستوى الورقة، بدليل ان هنالك شركات قد تم ايقاف التداول باسهمها عام ١٩٨٤ نتيجة لامور تتعلق باوضاعها المالية، وأن هنالك شركات مدرجة لا يتم تداول اسهمها بالمرة طيلة العام.

وهكـذا فإن شروط الادراج في سـوق عمان المـالية اغفلت النـواحي التي تؤدي الى خلق استمرارية التعـامل عـلى مستوى الـورقة، فهي عـلى وجه التحـديد قـد أغفلت فيما يتعلق بالشركات طالبة الادراج:

١ ـ تحديد الحد الأدنى لعدد من يحملون حـدا ادنى من اسهم الشركة لضـمان استمراريـة التعامل في تلك الاسهم.
٢ ـ تحديد الحد الادنى لعدد اسهم الشركة المتداولة بين الجمهور.
٣ ـ اشتراط تحقيق حد ادنى من الأرباح ولعدد معين من السنوات قبل ادراجها.

ولعل السبب في قصور شروط الادراج في سوق عمان المـالية عن معـالجة النـواحي الآنفة الذكر يرجع الى عوامـل منها حـداثة التجـربة وضحـالة البيئـة الاستثماريـة في مجال الاسهم والتي سبقت بداية عمل السوق واستمرت فترة الاعداد لانشائهـا. والجدول رقم (١) التالي يبين معامل هذه البيئة بوضوح تام.

جدول رقم (١)

رؤوس أموال، وعدد اسهم وعدد مساهمي الشركات المساهمة العامة في الاردن ١٩٧٠ - ١٩٧٨

السنة	رأس المال المصرح به لاقرب مليون	رأس المال المكتتب به لاقرب مليون	رأس المال المدفوع لاقرب مليون	الارباح قبل الضريبة بالمليون	عدد الاسهم المكتتب بها مليون	عدد المساهمين لاقرب ألف	عدد الشركات
١٩٧٠	٤٢	٣٤	٣٤	٤,٤	غ.م*	غ.م	٢٨
١٩٧١	٤٢	٣٤	٣٤	٥,٦	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٧٢	٤٢	٣٥	٣٥	٧,٤	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٧٣	٥١	٤٢	٤٠	٨	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٧٤	٥٦	٤٩	٤٧	١٦,١	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٧٥	٩٩	٦٤	٦٣	٢٣,٤	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٧٦	١٣٩	١١٤	١٠٤	٢٦,٣	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٧٧	٢٠٨	١٣٨	١٣٢	٣٢,٣	٨٣,٤	١٧٩	٦٦
١٩٧٨			١٤٣		٨٥,٧	١٨٢	٦٧

المصدر: جمعت الأرقام من سوق عمان المالية، دليل الشركات المساهمة العـامة الاردنيـة، الجزء الاول، ١٩٧٩.. * غ.م = غير متوفرة.

فقد كان عدد الشركات المساهمة العامة لا يتجاوز ٢٨ شركة في عام ١٩٧٠، ارتفع إلى٦٦شركة عام١٩٧٧، وهو العام الذي سبق بداية نشاط السوق مباشرة، بلغت رؤوس أموالها المدفوعة عام ١٩٧٧ (١٣٢) مليون دينار موزعة على ٨٣,٤ مليون سهم يحملها حوالي ١٧٩ الف مساهم، أي بمتوسط ٤٤٦ سهما للمساهم الواحد، علما بانه كان هنالك حوالي ٥٤٪ من هذه الشركات تتركز ملكية اسهمها في ايدي أناس أو مؤسسات تملك ١٠٪ من اسهمها، أو اكثر، وان هناك شركات لا يتجاوز رأسمالها المدفوع ١٠٠ الف دينار، اضافة الى أن الوعي الاستثماري عن طريق تداول الاسهم لم يكن منتشرا بما فيه الكفاية بين أفراد الجمهور الأردني ومؤسساته حتى بعد ان بدأت السوق اعمالها عام ١٩٧٨ بسبب حداثة التجربة على الجمهور وبالتالي عدم انتشار الخبرة فيها، والفهم الصحيح لها. واقتصار التداول على فئة محدودة من المتعاملين والمؤسسات، فلم يكن في المملكة قبل انشاء السوق سوى أربعة مكاتب متخصصة في بيع وشراء الاسهم، ولم تكن عملية بيع وشراء الاسهم تتم بالصورة التي هي عليها الآن فقد كان الوسيط يقوم بشراء الاسهم من البائعين وينتظر وقتا ليس معروفا لاعادة بيعها، كما أنه قد تتم الصفقة بين البائع والمشتري مباشرة دون حاجة الى وسيط وبشكل عام فإن عملية تحويل الاسهم الى نقد سائل واسترداد قيمتها كانت عملية صعبة وطويلة (جوارنة، ١٩٨٤: ٤١ - ٤٥).

أما في العام الأول لانشاء السوق عام ١٩٧٨ فلم تتجاوز العقود المنفذة خلاله ٨٣٩٧ عقدا، وعدد الشركات التي تم تداول أسهمها ٥٧ شركة من اصل ٦٧ شركة كانت مدرجة في السوق، وعدد الاسهم المتداولة ٢,٤ مليون سهم من أصل ٨٥,٧ مليون سهم.

هذه الضحالة في البيئة الاستثمارية في الاسهم في فترة الاعداد لانشاء السوق قد تكون دفعت بمن وضعوا أنظمتها وأسس التعامل فيها، ومن ضمنها شروط الادراج، الى تفصيل شروط (ملائمة في اجتهادهم لوضع كانت هذه معالمه حتى بعد مرور سنة على بداية السوق لعملها) استهدفت تمكين السوق من استيعاب اكبر عدد من الشركات ومن المتعاملين، فجاءت خلوا من مقومات خلق الاستمرارية في التعامل على مستوى السهم. وقد قصرت ادارة السوق عن ادراك اهمية تعديل هذه الشروط فيما بعد على الرغم من انها، في حال توفرها، تؤمن حدا أدنى من سيولة السهم ومن استمرارية التعامل به، ومن أن غيابها يؤدي الى ظهور عدد من الشركات المدرجة التي لايتم التعامل باسهمها، أو التي يوقف التعامل باسهمها. مثل الذي حدث في سوق عمان المالية وكما تدل عليه البيانات الواردة في جدول رقم (٢) التالي الذي يبين أن نسبة الشركات المدرجة التي لا يتم التداول باسهمها مطلقا في كل سنة تتراوح بين ١٤,٩٪ و ٤,١٪ من مجموع الشركات

المدرجة، كما أن عدد الشركات التي أوقف التعامل باسهمها عام ١٩٨٤ خمس شركات أو ما يقارب من ٤,٩٪ من مجموع الشركات المدرجة.

جدول رقم (٢)
عدد الشركات المدرجة التي لايتم التعامل باسهمها ونسبتها الى مجموع الشركات المدرجة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤

السنة	عدد الشركات المدرجة	عدد الشركات التي تم تداول أسهمها	عدد الشركات التي لم يتم تداول أسهمها	نسبة الشركات التي لم يتم تداول اسهمها الى مجموع الشركات المدرجة
١٩٧٨	٦٧	٥٧	١٠	١٤,٩٪
١٩٧٩	٧١	٧٠	١	١,٤٪
١٩٨٠	٧١	٦٦	٥	٧٪
١٩٨١	٧٢	٦٩	٣	٤,٢٪
١٩٨٢	٨٦	٨٢	٤	٤,٧٪
١٩٨٣	٩٥	٩٠	٥	٥,٣٪
١٩٨٤*	١٠٣	٩١	٧	٦,٨٪

المصدر: الارقام المطلقة مجمعة من تقارير سوق عمان المالية السنوية.

* هنالك ٥ شركات تم ايقاف التداول باسهمها خلال عام ١٩٨٤ اضافة الى الشركات السبع التي لم يتم التداول باسهمها.

اضافة إلى أن اهمال هذه الشروط ساعد على ظهور اختناقات في التداول، فمثلا عندما لم يتقابل حجم الطلب مع حجم العرض عام ١٩٨٠ ارتفعت اسعار الاسهم ارتفاعا شديدا أدى إلى عجز السوق عن تحديد السعر العادي للسهم. هذا في مجال الأسهم، أما في مجال السندات فقد كانت السوق أقل حظاً في النجاح على الرغم من الجهود التي بذلتها الجهات المعنية بتطوير سوق السندات الثانوية لتنشيط تلك السوق بالتعاون مع الشركات المالية العاملة في مجال الوساطة المالية.

والمتتبع لتقارير سوق عمان المالية السنوية يرى بوضوح تام أن السوق لم تنجح في خلق استمرارية التعامل بالسندات ولا باكسابها صفة السيولة، فقد ورد في التقرير السنوي الخامس للسوق عن عام ١٩٨٢ ما يلي:

«أن ضعف الاقبال على التعامل بالسندات من خلال قاعة السوق الثانوية جاء انعكاسا لعدم اقبال الجمهور على الاكتتاب بهذه السندات من خلال السوق الأولى، فمجموع الاصدارات القائمة من سندات التنمية[٦] بلغت في نهاية عام ١٩٨٢ وحوالي ٨٢ مليون دينار تشكل حصة الافراد منها ٣٪ بينما تبلغ محفظة البنك المركزي من هذه الاصدارات ٣٥٪ من مجموعها والباقي موزع على محافظ البنوك التجارية والشركات المالية الأخرى.

أما اسناد قرض الشركات المساهمة العامة فيبلغ الرصيد منها في نهاية العام ١٩٨٢ حوالي ٤٠ مليون دينار لم تصل فيها حصة الأفراد ٢٪ بينما حوالي ٩٣٪ منها في محافظ البنوك التجارية (سوق عمان المالية، ١٩٨٢: ٩١ - ٩٢).

وورد في التقرير السنوي السادس للسوق عن عام ١٩٨٣ ما نصه:

« لم تشهد السوق الثانوية للسندات عام ١٩٨٣ أي نشاط ملحوظ له بل على العكس من ذلك حصل تراجع في حركة تداول السندات (سندات التنمية واسناد القرض للشركات المساهمة والمؤسسات العامة) مقارنة مع الأعوام السابقة (سوق عمان المالية، ١٩٨٣: ١٠١).

إلا أن الوضع قد تحسن عام ١٩٨٤ عما كان عليه عام ١٩٨٣ ولو أنه لم يبلغ المستويات التي بلغها تداول السنوات عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨١ على الرغم من تعدد الاصدارات وتنوعها وكبر حجمها[٧]، وفيما يلي جدول رقم (٣) الذي يبين حركة تداول السندات (تنمية اسناد قرض) خلال السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٤ لأقرب ألف سند ولاقرب ألف دينار علما بأن المجموع العام لاصدار السندات التي أصدرتها مؤسسات القطاع العام والخاص (٨٥,٥) مليون دينار، وهذا الرقم يدخل فيه الرصيد القائم لاصدارات سندات التنمية والبالغ عددها (٢٢) اصدار لغاية عام ١٩٨٤، الأمر الذي يبين أن حجم التداول بالقيمة الاسمية لايصل الى ٢٪ من الرصيد العام في احسن الحالات.

جدول رقم (٣)
حركة تداول السندات* في السوق الثانوية للاعوام
١٩٧٩ - ١٩٨٤

السنة	عدد السندات المتداولة	القيمة الاسمية للسندات المتداولة	القيمة السوقية للسندات المتداولة
١٩٧٩	١١٧	٧٦٤	٧٧٦
١٩٨٠	٩٨	١٦٥٨	١٦٦١
١٩٨١	٢١١	٢٣٢٠	٢٣٢٤
١٩٨٢	١٨٤	١٨١٩	١٩٤٢
١٩٨٣	٤٣	٦١٣	٦٠٨
١٩٨٤	١٢٨	١٦٧٦	١٦٧٦

المصدر: تم تقريب الأرقام لأقرب سند ولأقرب ألف دينار من التقرير السنوي السابع لسوق عمان ١٩٨٤ جدول رقم ٣٠ صفحة ١٠٢.

* لاقرب ألف سند ولأقرب ألف دينار.

ولعل اخفاق السوق في خلق الاستمرارية على مستوى السند يرجع الى خصائص هذا الاسناد، وإلى تركيبة حملتها، فقد تبين أن الأفراد يحملون في حدود ٣٪ من مجموع الاصدارات الحكومية واقل من ٢٪ من اصدارات القطاع الخاص. أما البنك المركزي فيحمل ٣٥٪ من الاصدارات الحكومية وحوالي ٥٪ من اصدارات القطاع الخاص أما الباقي وهو ٦٢٪ من الاصدارات الحكومية و ٩٣٪ من اصدارات القطاع الخاص فموجود في محافظ البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى، وجميعها مؤسسات لا دافع لديها لاعادة بيع هذه السندات بعد شرائها لها لأسباب ترجع الى خصائص هذه السندات فهي تعتبر استثمارا جيدا في غياب البدائل الافضل، لانها تحمل فوائد معفاة من الضرائب، وتقارب الحد الاعلى لسعر الفائدة المسموح للبنوك وللمؤسسات المالية الاخرى أن تتقاضاه في الاردن، كما ان مخاطرها متدنية جدا، فهي اما اصدارات حكومية وتشكل ٧٨٪ من مجموع الاصدارات القائمة في نهاية عام ١٩٨٤ (البنك المركزي، ١٩٨٤ : ١٠٦)، وأما بكفالة الحكومة في حالة اصدارات القطاع الخاص.

كما أن الاصدارات الحكومية منها تتمتع بسيولة شديدة حيث يضمن البنك المركزي الأردني اعادة شراء هذه السندات فورا من المؤسسات التي ترغب في بيع مالديها منها، وبدون خسائر تذكر، وهو السبب الرئيسي في ضعف تداول الاصدارات الحكومية واخفاق السوق المالية في خلق الاستمرارية لها فقد بلغت قيمة السندات التي اشتراها البنك المركزي الأردني، اما مباشرة واما من خلال سوق عمان عام ١٩٨٤، مبلغ ٦,٠٦ مليون دينار مقابل ٥,٢٨ مليون دينار خلال عام ١٩٨٣، (البنك المركزي، ١٩٨٤: ١٠٨).

وهكذا فالبنك المركزي الأردني يحمل الاصدارات الحكومية في محفظته إما لأنه لم يجد من يشتريها اصلا فهو الوكيل المالي للحكومة الأردنية والذي يتولى عملية تغطية الاصدارات الحكومية، فيشتري منها مالا يستوعبه الراغبون في اقتنائها، وإما لأنه يشتري ممن يعرض عليه ما يحمله منها مباشرة كما بينا اعلاه.

أما الأفراد فمعظمهم من صغار المدخرين الذين توجه اليهم في العادة حملات الترويج التي ترافق الاصدارات الجديدة التي تحث على تشجيع الادخار، وخاصة وإن الاصدارات الحكومية تحمل جوائز نقدية دورية تغري من يشتريها بالاحتفاظ بها لموعد الاستحقاق، أملاً في الحصول على الجائزة. ويمكن ارجاع عدم اقبال الافراد على اقتناء السندات بشكل عام الى العامل الديني بشكل كبير، والى وجود بدائل اخرى للاستثمار يتوفر في المؤسسات المالية التي تطبق مبادىء الشريعة الاسلامية والعاملة في البلد وخارجه[٨]، والتي ترفع شعار «واحل الله البيع وحرم الربا» أو شعار «الربح الحلال» ويوزع بعضها ارباحا تفوق احيانا فوائد السندات، اضافة إلى أنها ترضي الضمير الديني للكثيرين، حيث تساعدهم على تجنب التعامل بالربا، وهو أمر مهم جدا في نظر العديدين من صغار المدخرين في الأردن (Malallah et al, 1978: 32).

من هذا يمكن القول أن سوق عمان المالية نجحت في تحقيق استمرارية التعامل على مستوى السوق، ولكنها لم تصل الى نفس المستوى من النجاح في تحقيق هذه الاستمرارية على مستوى السهم، واخفقت في ذلك على مستوى السند، بالرغم من الجهود التي بذلتها كمنظم للسوق الأولية وعلى الرغم من تدخلها عن طريق تنظيم السوق الموازية.

ثانيا: تحديد أسعار التبادل العادلة: تساعد السوق على اخضاع الأسعار في حركاتها إلى قوى العرض والطلب، وكلما كانت السوق أقرب إلى وضع المنافسة الكاملة كانت أكثر نجاحا في ذلك. ولكن هناك محذور نشوء أسعار مضاربة بسبب الطلب المصطنع أو العرض الزائد، ولكن إذا كانت السوق كبيرة الحجم ومنظمة إلى درجة

كافية، فإن هذا المحذور تقل أهميته كثيرا، ولقد احتوى نظام سوق عمان المالية على مواد تمكنها من تنفيذ هذه الوظيفة أن توفر لها الجهاز الفعال، فيوجب على الشركات المساهمة العامة اعلام السوق بأية معلومات هامة تؤثر على أسعار الأوراق المالية، واعطى للسوق حق اعلان واذاعة هذه المعلومات. كما نص على بطلان التصرفات التي تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى «خلق طلب غير حقيقي، أو خلق عرض وهمي يؤدي إلى التأثير على أسعار الأوراق المالية صعودا أو هبوطا أو تثبيت هذه الاسعار بشكل يتعارض مع أنظمة السوق وقوانينه كما حاربت الشائعات (بقصد الترويج) عن توقع ارتفاع الاسعار أو انخفاضها او اعطاء اوامر بيع او شراء متعددة من قبل شخص واحد لأكثر من وسيط لنوع واحد من الاسهم، وفي فترة تداول معينة قبل أن يتم تنفيذ أوامر الشراء أو البيع السابقة لذلك النوع من الاسهم» (سوق عمان المالية، بدون تاريخ: ٦٥٩ وما بعدها). اضافة الى حق ادارة السوق في تحديد حجم الانخفاض أو ارتفاع في سعر الورقة المالية، وهكذا فإن سوق عمان المالية تسعى إلى تحديد أسعار التبادل العادلة والمقبولة ولكن إلى أي مدى نجحت في ذلك؟ هذا سؤال هام، وفي اعتقاد البحث أنها لم تحقق النجاح المأمول، بدليل ما ورد في التقرير الثالث لعام ١٩٨٠ حيث اعترف ذلك التقرير بحصول «ارتفاع حاد في بعض أسعار الاسهم المدرجة إلى مستويات غير معروفة من قبل (وبحصول).. عدم تقابل معقول ما بين العرض والطلب في بعض الاحيان بتواجد طلبات شراء باحجام كبيرة دون توفر عروض بيع مقابلة، الأمر الذي أدى إلى اختناقات في المزاودة العلنية المتبعة في قاعة السوق». (سوق عمان المالية، ١٩٨٠: ١٣ ـ ١٤).

وانصافا لادارة السوق نقول أنها ادركا منها للوضع قامت بتقديم مجموعة من المقترحات العملية للجهات الرسمية المعنية استهدفت التخفيف من حدة هذه الاختناقات واعادة التوازن مابين العرض والطلب وتعميق سوق رأس المال في الأردن(٩). وقامت باتخاذ مجموعة من الاجراءات التي استهدفت الحد من هذه الاختناقات أهمها:

١ ـ التوقف عن قبول ادراج الشركات الى حين قيام تلك الشركات بنشر أول ميزانية لها مدققة حسب الاصول.
٢ ـ وضع سقوف محددة لإرتفاعات أسعار الاسهم وانخافضها وحددت هذه السقوف بنسبة ٥٪ من قيمة السهم السوقية مقاسة إلى سعر الافتتاح ليوم التداول بهدف تخفيف التسارع في ارتفاع الاسعار وانخفاضها في فترة زمنية قصيرة.
٣ ـ لجأت ادارة السوق الى منع المستثمرين من دخول القاعة اثناء فترة الارتفاع الحاد في

أسعار الاسهم في الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٨٠ اعتقادا منها أن لوجودهم أثراً واضحاً يزيد في حدة ارتفاع الاسعار.

وفي رأي الباحث أن هذه الاجراءات لم تصلح، ولا حتى للمدى القصير، فهي لم تحل مشكلة عدم قدرة السوق على توفيرالسعر العادل بدليل أن ادارة السوق ادركت فيما بعد أن وضع سقوف محددة لحركة الاسعار صعودا وهبوطا كان يحول دون تفاعل العرض والطلب بشكل صحيح لتحقيق سعر التبادل الحقيقي، وقد قامت في عام ١٩٨١ بالغاء السقوف اليومية لارتفاع أسعار الاسهم أو انخفاضها «فتم تعويم الاسعار بهدف تحقيق تعامل اكثر مرونة وفق اسعار يحددها قانون العرض والطلب» (سوق عمان المالية، ١٩٨١: ٦٣) وفي رأي الباحث أن هذا الإلغاء أمر مرغوب فيه، حيث أنه أنهى الوضع المصطنع الذي كان يحول، بشكل أو بآخر، دون تفاعل العرض. والطلب لتحديد سعر التبادل الحقيقي للسهم، فخطت السوق بذلك خطوة إلى الأمام باتجاه القيام بوظيفة تحقيق سعر التبادل العادل بالشكل الصحيح. كما أن منع المستثمرين من دخول القاعة لم يحل المشكلة، لاسيما وأن التعامل يتم من خلال الوسطاء، وأن للوسيط والمتعامل مطلق الحرية في الاتصال ببعضهم البعض تليفونيا من داخل القاعة. كما أن منع المستثمرين من دخول القاعة، في رأي الباحث، له انعكاسات سلبية على مستوى كفاءة السوق في تحديد السعر العادل: تلك الكفاءة التي يعتمد مستواها على سرعة تأثر الأسعار بالمعلومات المتاحة. ومن حسن الحظ أن ادارة السوق قد عدلت فيما بعد عن هذا الاجراء.

مما سبق نرى أن سوق عمان المالية لم تفلح كثيرا في القيام بوظيفة تأمين السعر العادل عن طريق مقابلة العرض بالطلب بسبب عوامل متعددة قد تكون خارجة عن إرادتها في بعض الاحيان، كما يتضح من الأسباب التي أدت إلى حصول الاختناقات المنوه عنها، والتي يمكن اجمالها بعدم وجود قاعدة عريضة من المساهمين في كثير من الشركات المدرجة، فهناك العديد من الشركات المدرجة يمكن وصفها بأنها شركات عائلية شبه مغلقة، حيث أن عدد المساهمين في بعض هذه الشركات لا يتجاوز المئة مساهم. وافضل مثال على ذلك شركات قطاع التأمين، كما أن معظم رأسمال هذه الشركات مملوك لعدد ضئيل من المساهمين لا يتجاوز العشرة أشخاص، مما يؤدي الى مزيد من الاختناق في تداول اسهمها (سوق عمان المالية، ١٩٨٠: ١٢) وهنالك بعض الشركات المدرجة التي تمتلك فيها الحكومة، أو مؤسساتها، نسبة عالية من مجموع رأسمالها يصل في بعض الأحيان إلى ٨٥٪ من مجموع الاسهم. والعلاج يكمن في توسيع قاعدة المساهمين في مثل

هذه الشركات عن طريق طرح اسهم جديدة، وبيع الحكومة جزء من حصتها، وتعديل شروط الإدراج ما يضمن لاسهم تلك الشركات وللسوق قدرا كافيا من الاستمرارية في التعامل، وللاسعار مقدارا أكبر من العدالة.

ثالثا: حماية المتعاملين من الغش والخداع والغبن: تسعى أسواق الأوراق المالية إلى حماية المتعاملين فيها من الغش والخداع والغبن، سواء أكان مصدر ذلك الشركات المدرجة أم الوسطاء، فتطلب من الشركات الالتزام بمتطلبات الافصاح المالي، وتطلب من الوسطاء الالتزام بالقواعد السليمة للتعامل، حيث تستبعد السوق الوسطاء غير المنضبطين وغير الملتزمين بالقواعد والاجراءات المعمول بها في السوق، كما تلغي العمليات التي قد تنطوي على غش أو غبن للمتعاملين، وقد أعطى النظام الداخلي لسوق عمان المالية صلاحيات لابأس بها في هذا المجال لمديرها العام تصل إلى حد الغاء أية عملية تداو ل جرت خلافا للقانون أو للأنظمة أو للتعليمات المعمول بها[١٠]. كما اعطى النظام السوق صلاحية الطلب من الشركات العامة الاعضاء نشر أية معلومات إيضاحية حول أوضاع هذه الشركات[١١]، مما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر، وشدد على نواحي الافصاح المالي من حيث وجوب الافصاح عن «كافة المعلومات والايضاحات التي تعتبر هامة للمستثمرين، والتي تمكنهم من اتخاذ قرار معلل للاقدام على الاستثمار أو الاحجام عنه في مجال الأوراق المطروحة، على أن لاتكون هذه المعلومات مضللة.. وعدم حذف ايةمعلومات عمدا بقصد عدم اظهار الوضع الحقيقي للشركة... وللسوق الحق في اعلان واذاعة هذه المعلومات من خلال الصحف المحلية ووسائل الاعلام الاخرى التي يحددها السوق وفق الصيغة التي يقرها بهذا الشأن»[١٢].

كما أوجب النظام مراقبة السوق للوسطاء بهدف منع التلاعب والغش، وحدد الوسائل والاساليب الواجب اتباعها أو تجنبها لتحقيق ذلك[١٣]. كما حدد اجراءات التداول داخل القاعة، وأعطى للسوق الحق في أن تقرر نسبة الزيادة أو الانفخاض في أسعار الاوراق المالية في فترة التداول المقررة وفق ما تراه مناسبا، واعطى للمدير الحق في ايقاف التداول الذي يجري خلافا لذلك.

مما سبق يتضح أن نظام سوق عمان المالية هيأ لها أسباب تنفيذ وظيفة مكافحة الغش والتلاعب، وطلب منها منع أي غبن يلحق بالمتعاملين، والسؤال الأساسي الواجب طرحه هنا هو إلى أي مستوى نجحت سوق عمان المالية في تحقيق ذلك؟ وفي معرض الاجابة على هذا السؤال نجد أن السوق قد أوردت ما يفيد أنها لم تستطع احكام طوق

حماية المستثمر من الغش والتلاعب الذي تقوم به بعض الشركات وبخاصة فيما يتعلق بالإفصاح المالي وبدقة وصحة قوائمها المالية المنشورة وعدم متابعة أوضاع هذه الشركات بدقة من قبل الدوائر أو المؤسسات ذات العلاقة. . . إن من أخطر المشاهدات التي عاشتها السوق. . . هو خلل الأرقام المالية في ميزانيات بعض الشركات وحسابات أرباحها وخسائرها بشكل يؤدي الى اخفاء عيوب ادارتها وتلاعب هذه الإدارات بحيث اصبحت هذه البيانات وسيلة تلاعب وليست وسيلة افصاح مالي سليم، ولم تعد تعبر تعبيرا صادقا وعادلا عن أوضاعها المالية . . . »[١٤] .

أما فيما يتعلق بالغش والتلاعب أثناء التعامل في السوق فقد أوردت احدى الدارسات للسوق ما نصه:

« يدعي عدد من الوسطاء والمستثمرين حدوث نوع من التلاعب داخل السوق وخاصة من قبل بعض الوسطاء والمضاربين. ولكن ادارة السوق نفت ذلك بشدة وأوضحت أنه عندما تشك ادارة السوق بصحة عملية ما فإنها لا تتردد في ايقافها والغائها فورا» (جورانه، ١٩٨٤ : ١٤٤).

وفي رأي الباحث أن إدارة السوق حتى وإن صح ما تدعيه تظل غير قادرة على التصرف في القضايا التي لا تفعل إلى تصل الى علمها وهذا هو المهم، فقد اتفقت أطراف السوق: الإدارة والمتعاملون والوسطاء، في الدراسة المنوه عنها، على «أن المعلومات المتوفرة عن الشركات المدرجة في السوق ليست كافية» (جوراته ١٩٨٤ : ١٤٢) كما أن رقابة السوق لما يجري في قاعة التداول ليست دقيقة ولا كافية للأسباب التالية:

١ ــ قلة عدد الموظفين الموكلة إليهم مهمة متابعة جميع ما يجري في القاعة مما قد يسهل القيام ببعض عمليات التلاعب دون ملاحظتها من قبل الادارة.

٢ ــ يستطيع الوسيط أن يتلاعب بالاسعار من خلال تثبيت عروض شراء وبيع وهمية فلا توجد وسيلة لدى السوق للتأكد من حدوث ذلك أو عدم حدوثه.

٣ ــ الطريقة التي يتم بموجبها تثبيت العقود وتنفيذها تسهل اتفاق الوسطاء (جورانه، ١٩٨٤ : ١٥١ ـ ١٥٢، ١٥٥) كما أنها لا توفر أية وسيلة للتأكد من وجود رصيد للبائع وتمضي فترة طويلة قبل أن يستطيع المشتري أن يحصل على عقد تحويل الملكية من قبل الشركة التي امتلك بعضا من أسهمها (جوراته، ١٩٨٢ : ١٥٣).

٤ ــ يسمح النظام الحالي للوسيط أن ينفذ عمليات الوساطة وفي نفس الوقت يبيع ويشتري لمحفظته (ضمن شروط محددة) مما يثير الشكوك بأن هؤلاء الوسطاء قد

يستغلون ذلك فيقومون بالبيع والشراء لمحافظهم وفق أحسن الاسعار وبعدها يقومون بتنفيذ أوامر عملائهم.

رابعا: توزيع رأس المال: أن جميع الأدوات التي يتم التعامل بها في أقسام السوق المالية المتعددة وبشكل عام تتنافس في الحصول على الأموال، فالاسهم والسندات والعقارات والأوراق التجارية تتقرر اسعارها في أسواقها بفعل عوامل العرض والطلب، وعليه فإن المستثمرين عند توفر المعلومات يصبحون قادرين على المقارنة بين الاسعار والمخاطر والعوائد بالنسبة لكل نوع من هذه الاستثمارات، فيختارون الموجودات التي تمكنهم من تحقيق ما يرغبون فيه من مستوى المبادلة بين المخاطر والعوائد، ويؤدي تغير الأسعار إلى تغير في معدل العائد فيعيد المستثمر توزيع استثماراته طبقا لذلك. وهكذا تعمل الاسواق الكفؤة على توزيع رأس المال بين الادوات المالية المختلفة التي يتم التعامل بها.

تقوم سوق عمان المالية بهذه الوظيفة على نطاق ضيق جدا يكاد يقتصر على الأسهم دون غيرها من أدوات التعامل في السوق المالية لأنها سوق للأوراق المالية من ناحية، ولأن سوق الأوراق التجارية وأذونات الخزينة غير متطورة لدرجة كافية في الأردن، ولأن أسواق المستقبليات وأسواق الأدوات القابلة للتحويل غير موجودة. وتقوم سوق عمان المالية بوظيفة توزيع رأس المال على هذا النطاق عن طريق تنظيمها للسوق الأولية الموازية، فتساعد على توزيع رأس المال بين أسهم الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين نواحي الاستثمار الأخرى البديلة المتاحة في الأردن مثل الايداع في البنوك والسندات التي يتصف اقبال الجمهور على الاكتتاب بها بأنه ضيق جدا ويكاد يكون مقصورا على المؤسسات المالية المختلفة مثل الشركات المالية وشركات التأمين وقطاع البنوك حيث تستثمر هذه المؤسسات جزءا من أموالها في السندات، ولكنها لا تتداول هذه الاستثمارات بكثرة بل تحتفظ بها في محافظها في معظم الأحيان لأن فوائدها معفاة من الضريبة ومجزية نسبيا.

وحتى ضمن نطاق الأسهم فإن زمام الأمر فلت من يد سوق عمان المالية وتعدى حدوده المقبولة عام ١٩٨٢ عندما استغلت فئة من المتعاملين في الأسهم السوق الأولية بشكل خطير، حيث عمدوا إلى تأسيس شركات مساهمة عامة وهمية كثيرة تركزت في قطاع الخدمات وأحاطوا تأسيسها بهالة من الدعاية كانت تجتذب الكثيرين من المساهمين، حتى أن نسب التغطية كانت تتجاوز عدة مئات بالمئة كما يبين الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)
الحد الأعلى لنسب التغطية في الشركات التي طرحت أسهما جديدة

السنة	عدد الشركات التي طرحت أسهمها	حديثة	قديمة	الحد الأعلى الذي وصلته نسبة تغطية الاصدارات الجديدة
١٩٧٨	١١	٣	٨	٪ ٣١٩
١٩٧٩	١١	٤	٧	٪ ٥٧٠
١٩٨٠	٢٢	١٣	١٠	٪ ٦٢٦
١٩٨١	١٨	١٤	٤	٪ ٨٧٦
١٩٨٢	٢٤	١٢	١٢	٪ ١٥٥٤
١٩٨٣	١٧	١٣	٤	غير متوفرة
١٩٨٤	٤	٢	١	غير متوفرة
المجموع	١٠٨	٦٢	٤٦	

المصدر: الأرقام المطلقة: تقرير سوق عمان المالي السابع ١٩٨٤، جدول رقم ١١ أما نسب التغطية فقد تم تجميعها من التقارير السنوية المختلفة لسوق عمان المالية.

وبعد ذلك يقوم المؤسسون ببيع أسهمهم في الشركات التي أسسوها (وقد تكون شركات متنافسة) فيجنون أرباحا طائلة تاركين الشركة التي أسسوها لتلاقي مصيرها بين أيدي مالكيها الجدد الذين اندفعوا لشراء أسهمها دون روية أو تفكير بفعل الدعايات الكثيرة المضللة التي يكون المؤسسون قد أحاطوا بها تلك الشركة (سوق عمان المالية، ١٩٨٢ : ٢٢) مما حدا بالسوق إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع التعليمات التي من شأنها معالجة الوضع، ومن أبرز الأسس التي تم اعتمادها في هذا المجال: دعم طلب تسجيل الشركة المساهمة العادية بدراسة للجدوى الاقتصادية للمشروع المنوي القيام به، والزام المؤسسين بعدم بيع أسهم في الشركة خلال مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ منح الشركة حق الشروع في العمل، واعادة المبالغ الزائدة عن الاكتتاب إلى المكتتبين في موعد أقصاه مدة شهر من تاريخ اغلاق الاكتتاب، وفي حالة تجاوز هذه المدة تصبح ملزمة بدفع الفائدة التي استحقت على هذه الأموال على أن لا يقل معدل الفائدة عن ٧٪ تحسب اعتبارا من تاريخ اغلاق الاكتتاب، وفي مطلق الأحوال يجب اعادة المبالغ الزائدة مع فوائدها إلى المكتتبين خلال ثلاثة شهور من تاريخ اغلاق الاكتتاب (سوق

عمان المالية، ١٩٨٢ : ٢٢ ـ ٣٤)، كما تم تنظيم أسس رسملة الاحتياطي الاختياري أو أي جزء منه. وإلى جانب ذلك سعت سوق عمان المالية ومنذ البداية إلى تطوير خدمات الوساطة المالية من خلال ترخيص عدد من شركات الوساطة المتخصصة والمتفرغة لأعمال سوق رأس المال لتعمل على تنشيط تداول الأوراق المالية من خلال تمويل عمليات التداول في السوق الثانوية فتقوم بوظيفة التغطية والتوزيع والتسويق للأوراق المالية اعتبارا من مرحلة الاصدار الأولى لها. وقد نما عدد شركات الوساطة المالية حتى وصل إلى (٢٨) شركة بلغت رؤوس أموالها (٢٨٠, ٤٥) مليون دينار في منتصف عام ١٩٨٢ عندما اتخذت السوق قرارا باغلاق باب ترخيص شركات الوساطة لمدة سنتين من تاريخه (سوق عمان المالية، ١٩٨٣ : ١٣٣).

مما سبق نرى أن سوق عمان المالية بذلت جهودا كبيرة في عملية توزيع رأس المال سواء على مستوى المؤسسات: السوق الأولية والموازية وشركات الوساطة، أم على مستوى التنظيم، وبادرت إلى سد الثغرات التي ظهرت، ولكن ضحالة السوق واقتصار التعامل فيها على الأسهم بشكل رئيس حد كثيرا من فعالية السوق في عملية توزيع رأس المال بين مختلف ضروب الاستثمار.

خامسا: موازنة الأسعار: تحدث عملية موازنة الأسعار عندما تكون هنالك أكثر من سوق واحدة تتعامل بنفس الأسهم وعندها يستطيع المستثمر أن يشتري من السوق التي تكون فيها أسعار تلك الأسهم منخفضة ويبيع في السوق الأخرى ذات الأسعار المرتفعة فيستفيد من فروق الأسعار. وتستمر العملية إلى أن تتوازن الأسعار المتباينة في هذه الأسواق.

إن سوق عمان المالية لا تستطيع القيام بهذه الوظيفة لعدم توفر متطلبات القيام بها لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الاقليمي للأسباب التالية:

١ ـ اقتصار التعامل فيها على الأوراق الأردنية.
٢ ـ عدم ادراج الشركات الأردنية في سوق أخرى غير سوق عمان المالية.
٣ ـ عدم وجود سوق أخرى للأوراق المالية في الأردن.

ثالثا: الصفات النموذجية واين تقع سوق عمان المالية منها؟

تتصف أسواق الأوراق المالية النموذجية بالصفات التالية:

١ ـ الاستمرارية والسيولة .

٢ ــ الكفاءة .
٣ ــ الحضور الإقليمي والعالمي .

وفيما يلي تقييم سوق عمان المالية في هذه المجالات علما بأنه قد تم التعرض للاستمرارية والسيولة في الصفحات السابقة .

كفاءة السوق :

يقصد بكفاءة السوق أن سعر الورقة المالية عند أية نقطة زمنية يجب أن يعكس وبشكل عام المعلومات المتاحة عن تلك الورقة ، أي أنها ذات سعر عادل، لأنها تنتج عائدا يتلاءم مع مخاطر اقتنائها، فسعرها يتعدل بما يتلاءم وأية معلومات جديدة ذات علاقة بها للمحافظة على التوازن المرغوب فيه بين عوائدها ومخاطر اقتنائها وبحيث يستحيل على أي متعامل أن يحقق أرباحا اقتصادية من معرفته بأية معلومات ذات علاقة اثناء تعامله بتلك الورقة (Jensen, 1978) .

ولكي تتوفر الكفاءة للسوق هنالك شروط يجب توفرها فيها هي :

١ ــ أن السوق يجب أن تتألف من مشاركين متعددين بحيث لايملك أي منهم نصيبا سائدا فيها .
٢ ــ أن تكون المعلومات عن الأوراق المالية من السهل الحصول عليها بتكاليف بسيطة ومتدنية .
٣ ــ أن التغيرات والتطورات التي تطرأ على الاقتصاد وعلى السياسة وفي الهيكل الاجتماعي تؤخذ جميعها بعين الاعتبار بسرعة في عمليات تلك السوق .
٤ ــ أن تكون تكاليف القيام بالعمليات من بيع وشراء متدنية .
٥ ــ أن تكون السوق مستمرة وسائلة بشكل عام .
٦ ــ أن تكون المؤسسات التي تتألف منها تلك السوق مؤسسات متطورة .
٧ ــ أن تكون التشريعات والتعليمات التي تنظم عمل السوق ملائمة بحيث تؤمن حسن سير العمل بسرعة ونعومة .
٨ ــ أن يكون الافصاح المالي عن المعلومات المهمة الأخرى المتعلقة بجميع نواحي النشاط في الشركة دقيقا وأمينا .
٩ ــ أن تكون الاتصالات سريعة ودقيقة وذات أنظمة فعالة .

جميع هذه العوامل يقرر مدى توفرها بشكل ملائم أو عدمه، مستوى الكفاءة السائد في السوق وبالتالي تحدد سرعة استجابة أسعار الأسهم للمعلومات (Block &

Hirt,1983:391). فاذا ما توفرت هذه الخصائص في سوق الأوراق المالية يمكن القول بأن تلك السوق سوق تتصف بالكفاءة بشكل عام. ولكن كفاءة السوق تختلف نوعيا، وبشكل يعتمد على مستوى توفر هذه الشروط والعوامل، فكلما كانت هذه الشروط والعوامل متوفرة بشكل أفضل كلما كانت السوق أكفأ. وبناء عليه فإنه يمكن تحديد ثلاثة مستويات للكفاءة تمر بها السوق في مراحل تطورها وهي :

١ ــ المستوى الضعيف.
٢ ــ المستوى شبه القوي.
٣ ــ المستوى القوي.

فالمستوى الضعيف لا تتوفر فيه شروط الكفاءة أو عواملها بشكل جيد فقد تتوفر كلها أو بعضها ولكن بمستويات متدنية من الجودة إلا أنه عندما يتوفر هذا المستوى من الكفاءة يصبح من غير الممكن تحسين قرار الاستثمار بالأسهم بمعرفة المعلومات المتعلقة بمستويات أسعارها التي كانت سائدة في الماضي، أوحتى الاستفادة من تحليلها في تحسين ذلك القرار مما يعنى إنه لا يمكن الإستفادة من الإتجاه العام الذي كان سائدا في الماضي بالنسبة لأسعار الأسهم في تحسين نتائج قرار الاستثمار فيها. فعلى هذا المستوى من الكفاءة لا يستطيع المستثمر أن يزيد من كفاءته في اختيار السهم الأفضل من خلال معرفته بتتابع أسعار الأسهم الذي كان سائدا في الماضي (Lories, et al., 1985: 56).

أما المستوى شبه القوي تتوفر فيه هذهالشروط بشكل أفضل من المستوى الضعيف إلى حد ما لذا تكون أسعار الأسهم في السوق (Lorie, et al., 1985: 56) التي يتوفر فيها هذا المستوى من الكفاءة محصلة لجميع المعلومات المتاحة للجمهور عن الشركة لدرجة أنه لن يكون لأية جهود لتحليل هذه المعلومات أية نتائج استثمارية أفضل وتركز معظم الأبحاث التي تجري في هذا المجال على التغيرات في المعلومات المتاحة وعلى سرعة استجابة الأسعار لهذه التغيرات وسرعة تحركها نحو نقطة توازن جديدة بعد نشر المعلومات.

أما المستوى القوي فتتوفر فيه شروط الكفاءة بشكل مثالي وعندها تكون أسعار الأسهم في السوق محصلة لجميع أنواع المعلومات سواء منها المتاح للجمهور أم المعلومات الخاصة التي لا يطلع عليها سوى نخبة محدودة ممن لهم صلة وثيقة بادارة الشركة. وعلى هذا المستوى تتأثر أسعار الأسهم فورا حتى بالمعلومات الخاصة فلا يستطيع المطلعون على المعلومات الخاصة (أو المؤسسات الكبيرة) أن يحققوا أرباحاً على ما تسمح به الأوضاع السائدة في السوق بشكل عام على الرغم من اطلاعهم على تلك المعلومات الخاصة وعلى الرغم من المزايا التي قد يتمتعون بها بسبب كبر الحجم في حالة المؤسسات الكبيرة

(Lorie, at al., 1985:56) . وفي مجال تقييمنا لسوق عمان المالية في هذا المضمار فالأسئلة التي تطرح نفسها هي إلى أي مدى تتوفر شروط الكفاءة في سوق عمان المالية ، وبالتالي ما هو مستوى الكفاءة السائد فيها ؟

فسوق عمان المالية تتألف من مشاركين متعددين هم : ادارة السوق وتتولى الاشراف على العمليات وعلى حسن سير العمل وعلى التقيد بالأنظمة والتعليمات، وشركات الوساطة المالية وعددها (٢٨) شركة مرخصة تقوم بأعمال الوساطة المالية وتتولى عمليات البيع والشراء نيابة عن المتعاملين ولا يملك أي من الوسطاء الحق في التعامل لمحفظته الخاصة إلا ضمن شروط محددة ومعروفة تشرف ادارة السوق على ضمان حسن التقيد بها، أما الفئة الثالثة فهي حملة الأسهم والمستثمرون الذين يتعاملون من خلال الوكلاء.
والجدول رقم (٥) التالي يبين أن ٥٤٪ من الشركات المدرجة في سوق عمان المالية كما أوردها الجزء الثالث من دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية المنشور عام ١٩٨٣ كانت ذات ملكية مركزة بشكل عام بمعنى ١٠٪ أو أكثر من أسهمها تتركز ملكيته في يد مالك واحد على الأقل كما أن حوالي ٥٢٪ من الشركات ذات الملكية المركزة شركات ملكيتها تركيزها شائع بين أكثر من مالك واحد أي أن هناك من بين حملة أسهمها أكثر من مالك يملك كل منهم ١٠٪ أو أكثر من أسهمها.

جدول رقم (٥)
تركز ملكية الشركات المدرجة قطاعيا

القطاع	عدد الشركات: في القطاع	عدد الشركات: ذات الملكية المركزة	نسبتها إلى عدد الشركات في ذلك القطاع
البنوك والمؤسسات المالية	١٩	١٣	٦٨,٤٪
التأمين	٢٢	٩	٤٠,٩٪
الخدمات	١٤	٨	٥٧,١٪
الصناعة والتعدين	٤٤	٢٤	٥٤,٥٪
المجموع	٩٩	٥٤	٥٤,٥٪

المصدر: معلومات مجمعة من دليل سوق عمان المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية الجزء الثالث، ١٩٨٣.

كما يبين الجدول أن قطاع البنوك والمؤسسات المالية يحتوي على أكبر نسبة من الشركات ذات الملكية المركزة بشكل عام ويأتي قطاع التأمين في الدرجة الأولى من حيث

نسبة الشركات التي يتصف تركيز ملكيتها بالشيوع بين أكثر من مالك. ومما هو جدير بالذكر أنه من المعروف أن شركات التأمين في الأردن شركات عائلية ومساهمة خاصة في معظمها الأمر الذي يفسر ما أظهره الجدول السابق بهذا الخصوص.

أما من حيث المعلومات عن الأوراق المالية وسهولة الحصول عليها فتقوم السوق بتيسير ذلك ما أمكن حيث تنشر المعلومات المهمة عن أسعار الأسهم وحجم تداولها وحجم العقود المنفذة وأعلى سعر وأدنى سعر وسعر الافتتاح وسعر الاغلاق لأسهم الشركات المدرجة في السوق الثانوية النظامية في وسائل الاعلام المختلفة بما فيها خدمات وكالة رويتر حيث تقوم هذه الوكالة ببث الأسعار مباشرة من قاعة التداول بالاضافة إلى أن السوق أصدرت لغاية الآن عددا من الأدلة والنشرات عن الشركات المدرجة إلا أنها لا تقوم بنشر هذه المعلومات عن السوق الموازية على هذا المستوى بل تكتفي بوضع نشرة أسعار الأسهم المتداولة في السوق الموازية على لوحة الاعلانات هناك لاطلاع المهتمين كما أن السوق تتمتع بصلاحية التأكد من التقيد بمتطلبات الإفصاح المالي بالنسبة للشركات المدرجة وبنشر المعلومات المهمة عنها بالوسيلة التي تراها السوق ملائمة. ولكنها وعلى الرغم من هذه الجهود لم تنجح في ضمان دقة وصحة البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية لبعض الشركات.[١٥]

أما من حيث التشريعات التي تحكم عمل السوق وتساهم بالتالي في تحديد مستوى كفاءتها فنظرة فاحصة على هذه التشريعات تبين لنا أنها اتسمت بالتدرج والواقعية فقد انشئت السوق بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ ووضعت أحكام هذا القانون موضع التنفيذ منذ بدء العمل فيه اعتبارا من بداية عام ١٩٧٨ وقد وردت أحكام هذا القانون بصفة عامة مطلقة في كثير من الأحيان ولعل ذلك كان يهدف إلى إفساح المجال أمام القائمين على ادارة السوق للتوسع في الاستدلال وإعطائهم مرونة في التطبيق باعتبار أن الخبرات السابقة كانت غير موجودة من قبل ولابد من تطويرها (سوق عمان المالية، ١٩٧٨).

وقد قامت ادارة السوق باقتراح استحداث النصوص القانونية لمواجهة الحالات المستجدة ونجحت في ذلك خاصة في قانون السوق وفي القوانين الأخرى ذات الارتباط المباشر فيما بينها وبين السوق مثل قانون الشركات ونظام مراقبة الأعمال الأجنبية بهدف تحقيق الانسجام والتوافق ما بين نصوص تلك القوانين ونصوص قانون السوق[١٦]، ومن بين الأمور التي لها علاقة بالسوق أيضا التعديلات التي تقدمت بها وزارة التجارة والصناعة والتي استهدفت ما يلي: عدم تقييد حركة انتقال رؤوس الأموال العربية من

خارج المملكة وداخلها، وعدم تقييد تحويل رؤوس الأموال العربية، وإطلاق حرية ادخال واخراج الأوراق النقدية الأجنبية بدون حدود وعدم السماح للشركات غير الأردنية بطرح أوراقها المالية أو الاعلان عنها في المملكة إلا وفقا لمبدأ العاملة بالمثل وبموافقة مسبقة من كل من وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي الأردني وسوق عمان الدولية، وتسهيل انتقال ملكية أسهم الشركات للمساهمة العامة من وإلى الرعايا العرب، واعطاء سوق عمان المالية صلاحية الموافقة على ذلك ضمن النسب المحددة في الأنظمة المرعية، ومعاملة الرعايا العرب معاملة الأردنيين في انتقال الأسهم واسناد القرض لدى تداولها في سوق عمان المالية. كما يتم تعديل قانون الشركات بما يضمن التسيق بين السوق وبين مراقب الشركات عند طرح أية شركة أسهمها للاكتتاب العام.

وهكذا فإن شروط صفة الكفاءة بالنسبة لسوق عمان المالية تتوفر إلى درجة محدودة فهناك شركات تتركز فيها الملكية بدرجات متفاوتة ويتم نشر المعلومات ولكن ضمن حدود خصوصا فيما يتعلق السوق الموازية وتبذل السوق جهدا كبيرا في سعيها لتعديل القوانين والأنظمة المعمول بها لزيادة التنسيق بينها وبين المراجع الأخرى ذات العلاقة ولضبط وأحكام العمل داخل السوق. أما عدم كفاية وعدم دقة الافصاح المالي في حالة بعض الشركات فنقلة ضعف واضحة وأساسية تجعل ما هو متوفر من شروط الكفاءة في سوق عمان المالية بشكل عام بالكاد كافيا لتأمين المستوى الضعيف للكفاءة ناهيك عن المستوى شبه القوي والقوي.

وعلى الرغم من ذلك فان ادارة السوق تسعى جاهدة لتأمين حضور السوق عربيا ودوليا فعن طريق عضوية السوق في اتحاد البورصات العربية[١٧]، واتخاذها مقرا مؤقتا للأمانة العامة الفنية للإتحاد (سوق عمان المالية، ١٩٨٤)، ومشاركتها الفعلية في مؤتمراتها وندواتها واستعدادها لوضع خبراتها وتجاربها في خدمة الدول العربية الراغبة في ذلك تؤمن لنفسها نوعا من الحضور على المستوى العربي اضافة إلى ما قامت به ادارتها من اتفاق من وكالة رويتر لبث أسعار التعامل من قاعة التداول إلى جميع أنحاء العالم الأمر الذي يعطي نوعا من الحضور العالمي إلى جانب الحضور العربي ويساعد المستثمرين المهتمين في جميع أنحاء العالم وممن تنطبق عليهم شروط التعامل أن يكونوا على بينة من الأسعار السائدة في تلك السوق.

والحضور العربي والدولي يتطلب منها التقيد أكثر بالقواعد والممارسات المتبعة في الأسواق الدولية والأغلبية كذلك يتطلب زيادة حضورها العربي قرارات لا تقتصر على مستوى التعامل بأسواق الأوراق المالية بل يتعداها إلى مجالات اقتصادية ومالية أخرى لها

صلة وثيقة بهذه الأسواق الأمر الذي يعد تحديا حقيقيا لمتخذي القرار في المستويات العليا في العالم العربي لاسيما وأن الإتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية يهدف من ضمن ما يهدف إليه إلى «تذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار العربي وتوسيع قاعدته وتنويع أدواته والعمل على تشجيع ادراج وتبادل الأوراق المالية في الوطن العربي. . . وإلى المساهمة في انشاء سوق مالية عربية تسهل تبادل الأوراق العربية في الوطن العربي (سوق عمان المالية، ١٩٨٢ : ١٤٦ ـ ١٤٧). ولقد تم تعديل بعض القوانين والأنظمة في الأردن لتتلاءم مع هذه الأهداف بفضل مساعي ادارة السوق[١٨].

ولاشك في أنه مطلوب من السوق مزيدا من الحضور عربيا ودوليا عن طريق توسيع السماح بالتعامل بأسهم شركات عربية وأخرى أجنبية مما يسهل عليها القيام بوظيفة موازنة الأسعار على أن لا يتم هذا الأمر إلا بعد دراسة دقيقة لجدوى ذلك وتأثيره على المستثمر الأردني بشكل خاص وعلى الاقتصاد الأردني بشكل عام.

الخلاصة:

سعت هذه الدراسة إلى تقييم سوق عمان المالية من حيث نطاق عملها والوظائف التي تقوم بها ومدى فعاليتها في ذلك وكفاءتها كسوق للأوراق المالية.

تبين أن سوق عمان المالية سوق محلية للأوراق المالية وليست سوقا مالية بالمعنى الدقيق للإصطلاح وانها ضحلة وتفتقر إلى التنويع وأن إسمها لا يعبر بدقة عن نطاق عملها.

نجحت سوق عمان في خلق استمرارية التعامل على مستوى السوق ولكنها لم تنجح كثيرا في خلق هذه الاستمرارية على مستوى الورقة مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات المدرجة والتي لا يتم التعامل بأسهمها وإلى ظهور اختناقات في التداول وأدت الى عجز السوق عن تأمين السعر العادل للسهم بالرغم من الجهود التي تبذلها إدارة السوق كمنظم للسوق الأولية وللسوق الموازية وعلى الرغم من أن نظامها الداخلي يساعد كثيرا على قيامها بتلك الوظيفة إن توفر لها الجهاز الفعال ولعل عدم قدرتها على تحقيق النجاح المأمول في تحقيق أسعار التبادل العادلة قد يكون مرده إلى عوامل منها عدم وجود قاعدة عريضة من المساهمين في العديد من الشركات المدرجة.

أما من حيث حماية المتعاملين من الغش والخداع والغبن سواء أكان مصدر ذلك

الشركات المدرجة أم الوسطاء فقد هيأ نظام سوق عمان المالية لها أسباب تنفيذ هذه الوظيفة ولكنها لم تستطع إحكام طوق حماية المستثمرين من الغش والتلاعب الذي تقوم به بعض الشركات وخاصة فيما يتعلق بالافصاح المالي وبدقة وصحة قوائمها المالية المنشورة. أما فيما يتعلق بالغش والتلاعب أثناء التعامل فإن ادارة السوق لا تتردد في ايقاف والغاء أية عملية عندما تشك في صحتها ولكن رقابة السوق لما يجري في قاعة التداول ليست دقيقة ولا كافية.

لقد بذلت سوق عمان جهودا كبيرة في مجال توزيع رأس المال على مستوى المؤسسات: السوق الأولية الموازية وشركات الوساطة أو على مستوى التنظيم وبادرت إلى سد الثغرات التي ظهرت ولكن ضحالة السوق واقتصار التعامل على الأسهم بشكل رئيسي حد كثيرا من فعاليتها في القيام بهذه الوظيفة وجعل نطاق أدائها ضيقا جدا.

ولا تستطيع السوق القيام بوظيفة موازنة الأسعار لاقتصار التعامل فيها على الأوراق الأردنية ولعدم ادراج الشركات الأردنية في أسواق أخرى ولعدم وجود سوق أخرى للاوراق المالية في الأردن.

وفيما يتعلق بالكفاءة فإن شروطها تتوفر في سوق عمان المالية بدرجة محدودة كما أن عدم كفاية الافصاح المالي بشكل عام وعدم دقته في حالة بعض الشركات نقطة ضعف واضحة وأساسية تساهم كثيرا في جعل ماهو متوفر من شروط الكفاءة في سوق عمان بشكل عام غير كاف لتأمين المستوى شبه القوي ناهيك عن المستوى القوي للكفاءة.

ولا تألو سوق عمان جهدا في تأمين حضور السوق عربيا ودوليا على الرغم من أن مستوى هذا الحضور مرهون بقرارات لا تقتصر على مستوى التعامل بأسواق الأوراق المالية بل تتعداها إلى مجالات اقتصادية ومالية أخرى وهي قرارات تشكل تحديا حقيقيا لمن لهم حق اتخاذها في المستويات العليا في العالم العربي.

التوصيات:

مما سبق يمكن توصية سوق عمان المالية بما يلي:

١ ــ تعديل اسمها ليصبح أكثر دقة في التعبير عن نطاق عملها كأن يصبح اسمها سوق عمان للأوراق المالية.

٢ ــ العمل على كسب المزيد من ثقة المتعاملين ورفع مستوى كفاءة السوق وذلك عن طريق:

أ ــ تعديل شروط الادراج بما يكفل استمرارية التعامل على مستوى السهم وذلك بتحديد حدود دنيا لعدد الأسهم المتداولة للشركة طالبة الادراج ولعدد من يحملون هذه الاسهم وأن تكون الشركة طالبة الادراج قد حققت أرباحا وقامت بتوزيع أرباح لعدد معين من السنوات لاتقل عن ثلاث سنوات قبل الادراج.

ب ــ زيادة حماية المتعاملين من الغش والتلاعب والغبن ويتم ذلك عن طريق:

١ ــ زيادة عدد الموظفين الاكفاء العاملين في قاعة التداول بحيث يستطيع مراقبة جميع العمليات التي تجري بدقة.

٢ ــ انشاء مركز موحد لنقل ملكية العقود المنفذة وتزويده بما يلزم من الوسائل الالكترونية الحديثة التي تستعمل في حفظ المعلومات واسترجاعها ومعالجتها ونقلها (الاتصالات) بسرعة وسهولة.

٣ ــ تسهيل اجراءات نقل الملكية وتخفيض تكاليف التعامل بالنسبة للمتعاملين وللوكلاء.

جـ ــ تثبيت أسس وقواعد وأطر الافصاح المالي وذلك عن طريق تصميم نموذج موحد للقوائم المالية لجميع شركات القطاع الواحد كما تم عمله في قطاع التأمين والتعاون مع الجهات المعنية مثل دائرة ضريبة الدخل ودائرة مراقب الشركات لمعاقبة الشركات التي يتم اكتشاف تزوير في بياناتها المالية وملاحقة مدققي حساباتها إن تثبت أنهم تواطؤا معها وذلك سعيا لتثبيت أسس وقواعد الافصاح المالي من حيث الكم والنوع.

٣ ــ الاستمرار في العمل على تعميق السوق وتنويعها عن طريق:

أ ــ خلق أو المساهمة في خلق أدوات اخرى للتعامل مثل التي يتم التعامل بها في الأسواق الاكثر تطورا، وقد ورد ذكر العديد منها في صلب الدراسة.

ب ــ بذل الجهود لتأمين المزيد من حضور السوق اقليميا وعربيا ودوليا.

جـ ــ توسيع السماح بالتعامل بأسهم شركات عربية وأخرى أجنبية والسعي للحصول على المعاملة بالمثل في البلدان التي توجد بها أسواق مالية في المنطقة.

الهوامش :

(١) أواسط عام ١٩٨٥ .
(٢) انظر البحث الذي قام به الباحث بعنوان «سوق عمان المالية : إلى أين؟» (مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ١، مجلد ١٤ مارس ١٩٨٦) وبين فيه أسباب النجاح الذي حققته السوق في النصف الأول من عمرها وأسباب الركود الذي تعرضت له فيها بعد. وفي الحقيقة فإن البحث المذكور وهذا البحث يمكن اعتبارهما مكملين لبعضهما بشكل أو بآخر.
(٣) يطلق على الأدوات المالية الطويلة الأجل مثل الأسهم والسندات اسم الأوراق المالية، أما الأدوات المالية القصيرة الأجل فيطلق عليها اسم الأوراق التجارية.
(٤) قانون مؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ منشور في دليل **الشركات المساهمة العامة الأردنية**، الجزء الثاني، (نشرته سوق عمان المالية عام ١٩٨١، ص ٦٤٨).
(٥) تكتفي السوق بنشر أسعار التداول في السوق الموازية على لوحة الاعلانات داخل السوق والتي يمكن للمهتمين الاطلاع عليها متى شاؤوا.
(٦) وهي اصدارات حكومية.
(٧) كان هنالك مالا يقل عن (١٧) اصدارا قائما من السندات قامت بطرحها شركات ومؤسسات من القطاع العام والخاص خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ بلغ مجموعها العام حوالي (٥, ٨٥) مليون دينار، بالإضافة إلى (٢٢) اصدارا من سندات التنمية قام بطرحها البنك المركزي الأردني حتى ١٥/١١/١٩٨٤. انظر **تقرير سوق عمان المالي السابع**، ١٩٨٤، ص ٥٠ - ٥١.
(٨) هنالك مؤسستان في الأردن تعملان على الأساس اللاربوي هما البنك الاسلامي الأردني وبيت الاستثمار الأردني. كما أن هنالك مالا يقل عن خمسين مؤسسة من هذا النوع خارج الأردن.
(٩) من هذه المقترحات ما يلي (كما وردت في التقرير السنوي الثالث لعام ١٩٨٠):
أ - تشجيع الشركات المساهمة العامة على توسيع طاقاتها الانتاجية من خلال طرح اسهم زيادة رأس المال أو عن طريق الاقتراض العام (اسناد قرض) أو بمزيج من الأسلوبين معا على فترات متقاربة أو متباعدة.
ب - وضع حوافز تغري بتحويل الشركات المساهمة الخصوصية إلى شركات مساهمة عامة مما يؤدي إلى توسيع قاعدة المساهمين ومن أمثلة هذه الحوافز خلق تمييز في المعاملة الضريبية وتمييز في مدى الاستفادة من مزايا قانون تشجيع الاستثمار مما يغري المؤسسة بانشاء شركات مساهمة عامة بدلا من مساهمة خصوصية وتشجع الشركات المساهمة الخصوصية الموجودة على التحول الى مساهمة عامة.
جـ - قيام الشركات بطرح المتبقي من أسهمها للاكتتاب العام حيث لم يتسن لها في الماضي امكانية تغطية كامل الاسهم.
(١٠) انظر نص المادة ١٨ من النظام الداخلي لسوق عمان المالي.
(١١) المادة ٢٨ من النظام المذكور.
(١٢) المواد ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٦ من النظام المذكور.
(١٣) الباب الرابع من النظام المذكور.
(١٤) مذكرة سوق عمان المالية المرفوعة إلى الجهات المسؤولة والمنشورة في الصحف المحلية بتاريخ ٧ أيار ١٩٨٥.

(١٥) لطفا ارجع لما تم بحثه تحت عنوان «حماية التعامل من الغش والخداع» في الصفحات السابقة.
(١٦) لمزيد من تفاصيل التعديلات، انظر التقرير السنوي الثالث لعام ١٩٨٠ ص ٢٨ ـ ٤٣.
(١٧) يضم الاتحاد في عضويته الأردن ولبنان وتونس والمغرب ومقره الحالي المؤقت هو الأردن.
(١٨) لطفا ارجع للفقرة المتعلقة بالتشريعات.

المصادر العربية

البساط، هـ.
١٩٧٥ الأسواق المالية الدولية وبورصات الأوراق المالية وسياسات تكوين محفظة الأوراق المالية في المصارف، بيروت، اتحاد المصارف العربية.

البنك المركزي الأردني.
١٩٨٤ أ النشرة الاحصائية الشهرية، الأعداد ١ ـ ١٢، المجلد العشرون.
١٩٨٤ب التقرير السنوي الحادي والعشرون.

جوارنة، ط.ق.
١٩٨٤ سوق عمان المالي وأهمية في الاقتصاد الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الأردنية، باشراف الدكتور أحمد القطناني).

سوق عمان المالية
١٩٧٨ التقرير السنوي الأول
١٩٧٩ أ التقرير السنوي الثاني.
١٩٧٩ب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الجزء الأول.
١٩٨٠ التقرير السنوي الثالث.
١٩٨١ أ التقرير السنوي الرابع.
١٩٨١ب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الجزء الثاني.
١٩٨٢ التقرير السنوي الخامس.
١٩٨٣ أ التقرير السنوي السادس.
١٩٨٣ب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الجزء الثالث.

١٩٨٤ التقرير السنوي السابع.

١٩٨٥ دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الجزء الرابع.

المصادر الأجنبية

Block, S.B. and Hirt, G.A.
1984 Foundations of Financial Management (3rd ed.) Homewood, Ill.: Richard D. Irwin

Jensen, M.C.
1978 "Some anomalous evidence regarding market efficiency." Journal of Financial Economics 6 (June - Sept.): 95-101

Leffler, G.L. and Farwell, L.C.
1963 The Stock Market (3rd ed.) New York: J. Wiley & Sons

Lorie, J.H., Dodd, P. and Kimpton, M.H.
1985 The Stock Market: Theories and Evidence (2nd ed.). Homewood, Ill.: Richard D. Irwin

Malallah, M.A., Dahhan, O.E., Abu-Jbarah, H.M., Gharaibeh, F.A., Salem F.S., Ramadan, Z. and Khasawneh, S.
1978 The Small Scale and Handicraft Industries in Jordan 1976. Amman: Industrial Development Bank

Ritter, L.S. and Silber, W.L.
1980 Principles of Money: Banking and Financial Markets. New York: Library of Congress

الإدارة في مطلع العصر العباسي الأول

عبدالجبار العبيدي
قسم التاريخ ـ جامعة الكويت

مقدمـــة :

كان للتنظيمات الإدارية التي أحدثها الرسول ﷺ غداة هجرته من مكة إلى المدينة أهمية بالغة في تنظيم أمورالمسلمين . إذ بدأ بتنظيم أمور الجماعة الإسلامية على أسس جديدة استندت على مبادىء الإسلام التي تقوم على الأخوة والمساواة . وأقام بذلك أول هيكل لحكومة عربية إسلامية منظمة .

ولقد تمثل الجهاز الإداري لذلك التنظيم باستعمال عدد من الكتاب لكتابة الرسائل والمداينات والمعاملات من بيع وشراء وضمانة وكفالة وأمور أخرى اقتضتها طبيعة المرحلة في بداية الدعوة لتنظم أمور الجماعة وتؤدي واجباتها . فنشأ عندهم ما يمكن ن نسميه بديوان الإنشاء[1] . وهو الشيء الذي تطور في عهد الخلفاء الراشدين والعصر الأموي ، وأصبح من الأشياء المهمة في الدولة . ومن ناحية أخرى فقد فرق الرسول ﷺ عمالا على الصدقات في المناطق التي وصل إليها الإسلام وكان هؤلاءالعمال في الأساس دعاة يدعون النـاس للمسارعة بدخول الإسلام ، ويسقطون عنهم الجزية تمييزا لهم عن أهل الذمة الذين رفضوا الإسلام وذلك امتثالا لقوله تعالى : ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها** . . ﴾ (القرآن الكريم ، التوبة : ١٠٣) .

فقد بعث المهاجر بن أمية إلى صنعاء ، وزياد بن لبيد إلى حضرموت ، وعدي بن حـاتم إلى طي وأسد . والعـلاء بن الحضرمي إلى البحـرين ، وعلي بن أبي طـالب إلى نجران . (الطبري ٣ ، ١٩٦١ : ١٤٣ ، البلاذري ، ١٩٧٨ : ٧٠ ـ ٨٠) .

والواقع أن الناس أيام الرسول ﷺ كانوا يؤدون من أموالهم الصدقات وينفقونها في أبوابها حسب تعليمات القرآن الكريم . وكان لعمال الصدقات نصيبهم القليل الذي يحدده لهم الشرع ، وعليه فلا يصل إلى المدينة سوى نسبة ضئيلة من هذه الأموال توزع في أبوابها الشرعية . ولهذا لم يكن للرسول ﷺ بيت مال ولا خازن (مؤنس ،١٩٧٣ : ١٨ ـ ١٩) . ثم وضع الرسول ﷺ بالتفاهم مع صحابته المواد الرئيسة الأولى لدستور الجماعة ، وترك الباب مفتوحا ليضاف إليه من المواد ما تمسي إليه الحاجة ، وتدعو إليه ضرورات تطور الجماعة من التنظيم . وبهذا امتاز عهد الرسول ﷺ بالبساطة وعدم التعقيد الإداري .

وفي عهد الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) تطور النظام الإداري والمالي ، وبخاصة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب نظرا لحاجة الدولة لهذا التطور وتوسعها وامتدادها جغرافيا بعد اتساع حركة الفتوح ، وحاجتها لمثل هذه التنظيمات لمواجهة متطلبات الوضع الجديد خارج شبه الجزيرة العربية .

إن هذا التطور في الأنظمة الإدارية جاء نتيجة لاندفاع العرب إلى الفتح ولاختلاطهم كذلك بأقوام أخرى ، تعلموا منهم التنظيمات الإدارية التي أغنت تنظيماتهم وطورتها ، وبخاصة بعد فتح العراق والشام حيث كانت الدولتان الفارسية والبيزنطية ، مما جعلها تأخذ شكلا جديدا مغايرا لما كانت عليه زمن الرسول ﷺ (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ٨٣ ـ ٨٤ ، الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٩٩) . وقد اهتم الخليفة عمر بن الخطاب بالنظام المالي ، ولاسيما نظام الأراضي المفتوحة التي غدت موردا ماليا ثابتا للدولة . (دروزه ، ١٩٥٩ : ١٧٧) غير أنه عندما أسيء استعمال النظام الإداري والمالي من قبل ولاة الخليفةعثمان بن عفان ، الذين استغلوا لين وتسامح هذا الخليفة الجليل ، أدى سوء هذا الاستعمال إلى التخلخل الإداري والمالي ، وبالتالي سبب تذمر العامة نتيجة سياسة التسلط للولاة وتعسفهم واستغلالهم لأموال الدولة وصرف بعضها في غير مجالاتها الشرعية مما أدى إلى ما عرف فيما بعد بالفتنة ، ومقتل الخليفة نفسه بأيدي المسلمين أنفسهم ، وتلك ظاهرة سيئة بدأت في الدولة العربية الإسلامية . (الطبري ٤ ، ٥ : ١٩٦١ : ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، ٩٥ فلهاوزن ، ١٩٥٨ : ٤١) .

وفي العهد الأموي تطورت الدواوين بشكل سريع ، فأنشئت الدواوين المركزية في عاصمة الخلافة ، والفرعية في الولايات ، وأصبحت هذه الدواوين هي التي تقوم بتنظيم أمور الناس والمال والاقتصاد ، وكنتيجة لاستمرار حركة الفتوح الإسلامية واتساعها في العهد الأموي ، أصبحت هذه الدواوين الأساس الذي تستند عليه الدولة في تنظيم متطلبات شؤون حياتها الجديدة . ومن الطبيعي أن تتأثر هذه الدواوين بالتنظيمات

البيزنطية والفارسية كنتيجة لوقوع أراضٍ شاسعة كانت تحت سلطة هاتين الدولتين ، مما أدى إلى تطورها وصبغها بالصبغة العربية ، وأنشىء نظام مالي يرتكز عليه اقتصاد الدولة ، كما حصل في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان (٦٥ ـ ٨٦ هـ) ، وبذلك بدأت حركة التعريب في تلك الدواوين ، وما مضى عقد من الزمن إلا وكان غالبية العاملين فيها من الذين يحسنون اللغة العربية (السيوطي ، ١٩٥٢ : ٢١٩ ، الجهشياري ، ١٩٣٨ : ٢٧ ـ ٢٨ ، ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٢٢ ، حلمي ، ١٩٦٦ : ١٤٥) .

وعندما أسيء استعمال بعض هذه التنظيمات ، حاول الخليفة عمر بن عبدالعزيز إصلاحها ، فأعاد تنظيم إدارة الولايات تحت سلطة الدولة المباشرة ، وأوكل إدارتها إلى عمال أكفياء صالحين ، وحاول إصلاح الأمور المالية وبخاصة نظام جباية الخراج والجزية ، ورفع الظلم عن الموالي وأهل الذمة ، فقد ذكر الطبري أن الخليفة قال لعماله : « ولا تأخذن في الخراج إلا وزن سبعة ليس لها آيين ولا أجور الضرابين ولا هدية النيروز والمهرجان ولا ثمن الصحف ولا أجور الفيوج ولا أجور البيوت ولا دراهم النكاح ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض »[٢] . وقد ذكر بعض المؤرخين أن الخليفة وضع حلا يتفق ومبادىء الإسلام ويحفظ للخزينة حقوقها ، ذلك بأن أعفى من أسلم من الجزية وأعطى الموالي المقاتلة مثل العرب فزاد انتشار الإسلام بينهم ، واعتبر الخراج إيجارا لأرض الخراج التي هي ملك مشترك للمسلمين ، ويترتب على مزارع هذه الأرض أن يدفعه سواء كان مسلما أم ذميا (الذهبي ٤ ، لا تاريخ : ١٦٩ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٢) . وأمر بإيقاف نظام تحويل الأراضي من خراجية إلى عشرية اعتبارا من سنة مئة للهجرة ، وأجرى إصلاحات أخرى منها إلغاء الضرائب الإضافية كهدايا النيروز والمهرجان وضرائب الصحف والزواج وأجور الضرابين وأجور البيوت ورسوم العرائض . وهكذا ورغم قصر فترة حكمه التي وقعت بين (٩٩ ـ ١٠١ هـ) إلا أن الأصلاح كان كبيرا في الإدارة والمال .

وقد بذل الخليفةهشام بن عبدالملك (١٠٥ ـ ١٢٥ هـ) جهودا إصلاحية كبيرة لأجل التنظيمات الإدارية ، وإصلاح الوضع الاقتصادي والاستمرارية على ما أحدثه الخليفة عمر بن عبدالعزيز ، فقد أحسن الولاية ونظم الجباية وعمر خراسان عمارة كبيرة ، وطلب من واليه أشرس بن عبدالسلامي إعفاء من أسلم من بلاد ما وراء النهر من الجزية ، فنجحت دعوته ، لكن الدهاقين ـ وهم كبار الملاك والحكام في القرى ـ وقفوا ضد هذا الإجراء لأنهم كانوا لا يريدون نشر دين فيه روح المساواة ، ولأنهم سيكونون أول المتضررين من هذا الإجراء بسبب الامتيازات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتعون بها دون غيرهم . ولما كان نفوذهم واسعا ومؤثرا فقد استطاعوا أن يؤثروا في هذا القرار

ويغيروه لصالحهم ، وبضغط من الوالي عاد وطلب الخليفة أخذ الخراج ممن كانوا يأخذونه ، فأعادوا الجزية على من أسلم (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٥٤ ـ ١٧٣ ، ابن عبدالحكم ، ١٩٥٤ : ٣٥ ـ ١٤٣) و (BARTHOLD, 1929:48) . فأدى ذلك إلى ردود فعل سلبية استمرت حتى ولاية نصر بن سيار على منطقة خراسان (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ١٥٤ ، فلوتن ، ١٩٣٤ : ٥٥) .

وفي عهد الخلفاء الخلفاء الذين تسلموا بعد هشام ساءت أحوال الدولة فأهملت التنظيمات الإدارية ، ولم يحدث أي تطور في شؤون الإدارة والمال ، إلا في عهد مروان بن محمدالجعدي آخر خلفاء بني أمية ، الذي قام بمحاولات للأصلاح الإداري والمالي منها تنظيم الضرائب في خراسان بطريقة عادلة حين قرر إعفاء المسلمين من الجزية ، وقسم منطقة خراسان إلى مناطق ضرائب ، وفرض على كل منطقة كمية معينة تجبى على الأرض أيا كان مالكها (فلهاوزن ، ١٩٥٨ : ٤٧٨ ـ ٤٨١) . وقد استفزت هذه التدابير الدهاقين . ولكنها جاءت متأخرة فلم تؤثر في مد عمر الدولة الأموية ، ولم تحل دون سقوطها سنة ١٣٢ للهجرة على أيدي العباسيين .

ومن ذلك يتبين لنا أن التنظيمات الإدارية عامة كانت في إطارات عامة محدودة في عهد الرسول ﷺ وأبي بكر الصديق . ثم اتسعت ابتداء في أيام عمر بن الخطاب ، وانبعثت عن المجتمع وحاجاته ، وعبرت عن رغباته ، وترجمت عمليا اتجاهاته . وعندما استقرت تلك التيارات الفكرية وتبلورت في أداء وظيفتها أصبحت التشريع الإسلامي في النظم السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية (القرة غولي ، ١٩٧٤ : ٢٧٣ ـ ٢٧٥) .

وبذلك يمكن القول بأن إدارة الدولة الإسلامية بدأت بسيطة التنظيم ، قليلة التكاليف ، فلم تزد في أول الأمر عن إطار تنظيمي لشؤون الجماعة ، ثم أخذت تتطور ابتداء من أيام عمر بن الخطاب مع اتساع نطاق الأمة ، وتوالي الفتوح ، وحاجة الخلفاء إلى تنظيم لأمور المجاهدين للدفاع عن كيان الدولة ، ثم دخول أمم ذات تنظيمات إدارية ومالية سابقة في الإسلام ، فكان لابد من تطويرها بحيث تلائم الشريعة الإسلامية وأهداف أمة الإسلام . هذا عدا عن اتساع قاعدة المجتمع الإسلامي بدخول عناصر جديدة كانت على مرتبة معقولة في التنظيم الإداري كالفرس والرومان والقبط وغيرهم . وقد بدأ ذلك بوضوح في أيام الخليفة عمر بن الخطاب الذي بدأ بإنشاء الدواوين . (اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ١٥٣ ، السيوطي ، ١٩٥٢ : ١٣٧) .

العباسيون والاستقرار الإداري :

تعتبر التنظيمات الإدارية للدولة العباسية امتدادا طبيعيا لدولة بني أمية والراشدين وعهد الرسول ﷺ ، وانعكاسا صادقا للفكر السياسي وتطوره عند المسلمين ، لأنها نمت وتطورت وفق الأسس التي وضعها النظام الإسلامي في المدينة . لأول مرة في تاريخ العرب والمسلمين ، ثم استطاعت أن تتفاعل مع النظم الأخرى في البلاد المفتوحة ، وأن تأخذ منها ما يفيد الدولة الإسلامية الجديدة ، وينسجم مع مبادئها وشرائعها ، ويمليه الواقع الجديد بعد حركة الفتوح ، فإذا كانت المركزية هي الأساس للنظام السياسي في دولة الخلفاء الراشدين في المدينة ، فقد أصبح النظام اللامركزي أساس الحكم الأموي في دمشق نتيجة لاضطراب المركزية بعد حوادث الفتنة في عهد الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) .

وبانتهاء الحكم الأموي سنة ١٣٢ للهجرة ، ومجيء العباسيين للسلطة ، ظل النظام السياسي كما هو ثابتا لم يتغير ، إلا أنه أخذ يتجه نحو المركزية ، وبخاصة في عهد الخليفة الثاني أبو جعفر المنصور ، رغبة منه في الإشراف شخصيا على كل شؤون الدولة من سلطة الوزراء والولاة وغيرهم ، وذلك لتدعيم موقف الخلافة في بداية نشأة الدولة ، وحسما للصراعات التي عانت منها الدولة كثيرا ، وسوف نشير إلى ذلك عند ذكرنا لعهده .

ومن ناحية أخرى فإن التنظيمات الإدارية في عهد الخليفة أبي العباس السفاح بقيت كما كانت في عهد الأمويين مع الفارق من حيث المركزية ، لأنه لم يستطع وضع أساس ثابت للإدارة بسبب انشغاله بتوطيد سلطته في الدولة من جهة ، وقصر مدة خلافته (١٣٢ ـ ١٣٦هـ) من جهة أخرى ، ورغم أن سلطة الوزير ظهرت في عهده ، إلا أنها تعتبر امتدادا لوظيفة وسلطة الكاتب في الدولة الأموية . فالمسعودي يذكر : « استخارت بنو العباس تسمية الكاتب وزيرا (المسعودي ، ١٩٧٣ : ٢٩٤) اعتمادا على ما جاء في القرآن الكريم : ﴿ **واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري** ﴾ (القرآن الكريم ، طه : ٢٩) . ولذا فإن تسمية الخلال وزيرا لم يحدث تغيرا إداريا من حيث الجوهر ، ولكن هذه الفكرة نمت بمرور الزمن إلى أن تكون نظام الوزارة الحقيقي كأساس للإدارة العباسية (الدوري ، ١٩٥٠ : ٦٣) .

وقد ظل الحال على ما كان عليه في العهد الأموي ، مع حرصه على إسناد الولايات إلى أقربائه ومؤيديه الذين قدموا خدمات كبيرة للدعوة العباسية ، وليطمئن على دولته الفتية وليأخذ الحيطة والحذر من أعدائه[٣] .

وكان أبرز ما أحدثه أبو العباس السفاح أن أمر بحفظ سجلات الدولة التي كانت منثورة في أوراق متفرقة يجعلها بين دفتي دفاتر لتكون في متناول رأس السلطة حين يريدها

(الجهشياري ، ١٩٣٨ : ٨٩ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ٦٣) . وكانت هذه أول بداية حقيقية لما يعرف في زماننا بسجلات المحفوظات أو دور الأرشيف .

وكانت الدولة العباسية في عهده مقسمة سياسيا على النحو التالي (البلاذري ، ١٩٧٨ : ١٣٧ ـ ١٣٨ ، حسن ٢ ، ١٩٧٠ : ٢٣٣ ، الخربوطلي ، لا تاريخ : ١١٨ ـ ١١٩) .

ـــ الكوفة والسواد .
ـــ البصرة وأقليم دجلة والبحرين وعمان .
ـــ الحجاز واليمامة .
ـــ اليمـــن .
ـــ الأحواز ويشمل خوزستان وسجستان .
ـــ الموصـل .
ـــ الجزيرة وأرمينية وأذربيجان .
ـــ أقليم فارس .
ـــ سوريا وتشمل قنسرين وحمص ودمشق وفلسطين والأردن .
ـــ خراسان .
ـــ مصر وأفريقية .
ـــ منطقة السند .

والواقع أن هذه التقسيمات الإدارية السياسية كانت موجودة منذ العهد الأموي ، إلا أنه في عصر العباسيين حدثت تغييرات اقتضتها طبيعة الأحداث لعوامل شتى من حيث الأقسام والحدود الإدارية للعمالات ، وأن تلك التعديلات قد حدثت منذ عهد الخليفة أبي العباس السفاح ، وقد تناولت بلاد الشام التي كانت مركزا للدولة الأموية ، وبسبب كونها أجناداً لا ولايات ، فأصبحت خمسة هي قنسرين وحمص ودمشق وفلسطين والأردن ، كما فصلت أرمينية وأذربيجان وأصبحتا ولايتين مستقلتين لأسباب عسكرية ودفاعية (مصطفى ١ ، ١٩٧٤ : ٥٥٦ ، حسن ٢ ، ١٩٧٠ : ٢٣٤) . واستمر هذا التنظيم حتى عهد الخليفة محمد المهدي . إلا أن عهد الرشيد شهد تعديلا تناول الثغور والعواصم ، وفيما عدا ذلك فقد ظل النظام الإداري العباسي يعتمد ، كالنظام الأموي من قبل ، على أسلوب الإدارة البسيطة ، واعتبار المدينة أساس التنظيم الإداري (مصطفى ١ ، ١٩٧٤ : ٥٥٦) .

وبوفاة أبي العباس السفاح سنة ١٣٦ هـ انتقلت الخلافة إلى أخيه أبي جعفر المنصور

الذي كان في بني العباس كمعاوية في بني أمية ، فالمنصور هـو المؤسس الحقيقي للدولة العباسية ، وباني مجدها ، ومشيد عظمتها ، ومثبت أركانها ، فكان سياسيا وإداريـا من الطراز الأول ، وذا بصيرة نافذة وعقلية ناضجة ورأي سديد ، فكان من الحزم وصواب الرأي ، وجرأة الإقدام علما تجاوز الوصف ، فقد عركته الأيام بتقلبه فيها فزادتـه خبرة واطلاعا . ويعود نجاحه إلى أنه كان قد اكتسب خبرة إدارية عالية منذ عهد أخيه السفاح حيث أنيطت به عدة مهام إدارية أداها بكفاءة ومقدرة فائقتين (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٢١٨ ، ابن طباطبا : ١٥٩) . لذا اهتم حين استلامه السلطة بالناحية الإدارية ، وكان من علامات هذا الاهتمام التفكير ببناء عاصمة جديدة تليق بدولته الفتية لتكون مركزا لخلافته القوية ، فكان اختياره لمدينة بغداد وبناؤه لها لتصبح مقرا سياسيا وإداريا منـظما لدولته الجديدة . ولم يكن المنصور ، كما قلنا ، رجلا عاديا ، فقد كان إداريا محنكا ، لذا فقد أوكل عمالات الدولة إلى رجال أكفياء قادرين على ضبطها و تنظيمها مما مهد للخلافة استقرارا إداريا ناجحا (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٦٢ ، المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٢٩٥) .

لقد كان هم المنصور إقامة قاعدة للدولة وضبط الحكم فيها بأي ثمن . يروي الطبري عن المنصور أنه قال : « ما كان أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم ، قيل له : ياأمير المؤمنين ، من هم ؟ قال : هم أركان الملك ، ولا يصلح الملك إلا بهم ، كما أن السرير لا يصلح إلا بأربعة قوائم ، إن نقصت واحدة وهي ، أما أحدهم فقاض لا تأخذه في الله لومة لائم ، والآخر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي ، والثالث صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية فإني عن ظلمها غني ، والرابع ـ ثم عض على أصبعه السبابة ثلاث مرات ، يقول في كل مرة آه آه ـ قيل له ومن هو يا أمير المؤمنين ، قال : صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة » (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٦٧) .

والواضح أن المنصور عمل جاهدا على تقوية سلطان صاحب البريد (أي نظام المخابرات والرسائل) والاعتماد على كتبه ، وذلك أهم وسائله في المركزية والرقابة . وكان يطلب من عمال البريد أن يكتبوا إليه يوميا وباستمرار بأسعار القمح والحبـوب والأدم وبسعر كـل مأكول ، وبكل ما يقضي به القاضي في نواحيهم ، وبما يعمل به الوالي ، وبما يرد بيت المـال ، وكل حـدث يحدث بـدولته من ظلم وجـور ، كما زاد في ارتبـاط عمال البـريد بالعاصمة ، وجعلهم يتمتعون بالاستقلاليـة التامـة في تصرفـاتهم ، فلم يخضعوا لنفـوذ الولاة ، ولا نستغرب إذا سمعنا أن ابنه محمد المهدي كان خاضعا لرقابتهم حينما عين واليا في مناطق غرب إيران ((الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٩٦ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٠١ -NOL DEKE, 1963:131,) . ومثل هذا التصور عند رجل مسؤول مثل المنصور يعطي لهـذا النظام قيمة أساسية خاصة جديرة بالاهتمام ، بعد أن يعتبره أحد القوائم الأربعة التي بنى

عليها ملكه ، والأهم من ذلك أنه أرجع إصلاح الأركان الثلاثة الأخرى في الدولة إلى صلاحية البريد باعتباره حلقة الاتصال وهمزة الوصل بينه وبين أركان إدارته ، مما أعطى لصاحب البريد الثقة العالية بالأخذ برأيه في نقل الأخبار عن الولايات وعمالها وما يدور فيها ضمانا لتحقيق العدالة في الدولة . فيروي الجهشياري أن المنصور كان يقول في وصيته لابنه المهدي : « يا أبا عبدالله ، إن الخليفة لا يصلحه إلا التقوى ، والسلطان لا يصلحه إلا العدل ، وأولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة ، وأنقص الناس عقلا من ظلم من هو دونه» (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٢٠) .

ولم يكن العنصر العربي وحده الذي أسندت إليه مثل هذه المهمات ، بل أسندها لبعض الموالي وعهد إليهم بالتنظيمات الإدارية فيها (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٢٠) . وقد علق براون على ذلك بقوله : « أنه أمكن لهذه العناصر غير العربية وبخاصة الفرس الاستيلاء على الإدارة العربية » . (BROWN,1909 : 25, 252) . ويبدو أن هذا الإجراء لم يكن يقصد منه زيادة نفوذ الفرس ، بل الاعتماد على الكفاءة والمقدرة في تنظيم قواعد الدولة ، لأن مثل هذه العناصر لم تكن تهم المنصور قدر اهتمامه بتنظيم دولته ، ولاسيما بعد ازدياد وجود الموالي نتيجة ازدياد عدد المسلمين بين الرعايا ، ففي العهد الأموي كان غالبية المسلمين من العرب ، فكانت معظم المناصب محصورة بينهم ، وكلما ازداد عدد غير العرب بين المسلمين زاد استلامهم للمناصب نتيجة تمتعهم بالكفاءة الإدارية ، والكفاءة مطلوبة دوما في مناصب الدولة العليا والمهمة . وهذا واضح من موقف المنصور الحازم مع أبي أيوب المورياني ـ وزيره المعروف ـ بعد أن تأكد من خيانته وتلاعبه بمقدرات الدولة الاقتصادية ، واحتكاره لأسعار المواد الغذائية في الكوفة . فيروي الجهشياري أن المورياني طلب من المنصور العفو قائلا : « ياأمير المؤمنين إن للتهم فلتات ترجع بالندم ولك في رسول الله ﷺ عدل السياسة ، وشرف القرابة ، فأقلني ، قال : لا يسعني مع عظيم جرمك وجليل ذنبك إقالتك ، ولا العفو عنك ، لأنك اقترفت الموبق ، وما لا يسع معه عفو . . . » (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٢٠) .

لقد كان المنصور يراقب الولاة مراقبة شديدة ، ولا يبقيهم فترة طويلة في أماكنهم ، ولا يغفل عنهم ، فقد قلد ديوان خراج البصرة لعمارة بن حمزة ، وقلد ديوان خراج الكوفة وأرضها لعمر بن كيلغ في سنة خمس وخمسين ومئة للهجرة ثم صرفه عنه ، وقلد ثابت بن موسى بدلا عنه ، وحبس عمر بن كيلغ واستخلف محمد بن جميل محله (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٢٤ ـ ١٢٥) . وبهذا الخصوص نذكر وصيته لابنه المهدي حين قال له : « . . . ولا تنم فإن أباك لم ينم منذ ولي الخلافة ، ولا دخل عينه غمض إلا وقلبه مستيقظ » (اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ٣٨٧ ـ ٣٨٩ ، الطبري ، ١٩٦١ : ١٠٦) .

أما دور الفرس في السلطة والإدارة فلنا فيه رأي ، فالعباسيون منذ البداية لم يكن يهمهم نفوذ الفرس ، ولم يخشوهم أو أو يضعوهم في حسابهم إذا جد الجد ، فقد قتل أبو العباس السفاح أبا سلمة الخلال والدولة ما زالت في بدايتها والأمور لم تستقر بعد (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٤٤٩) . وقتل المنصور أبا مسلم الخراساني وقضى على الراوندية[٤] ، والدولة في أيام اضطرابها وقلقها (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٤٩١ ـ ٤٩٢) . كما قضى الخليفة المهدي على وزيره يعقوب بن داود وهو في عز نفوذه (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٥٩ ـ ١٦٢) .

إن إسناد الوظائف الإدارية للفرس وبقية الموالي لم يكن جديدا في عهد العباسيين ، بل بدأ منذ العهد الأموي[٥] . ولكنه في عهد العباسيين بات ظاهرا وقويا ، ويعود ذلك لكفاءتهم الإدارية الموروثة ومساهمتهم مع العباسيين في الإعداد والتنظيم للثورة العباسية .

والمنصور مثلا كان يشرف بنفسه على إدارة دولته الواسعة ، ولم تكن لوزرائه سلطة فعليه ، فيروي لنا ابن طباطبا في باب شرح حال الوزارة في عهده أنه : « لم تكن الوزارة في أيامه طائلة لاستبداده واستغنائه برأيه وكفاءته ، مع أنه كان يشاور في الأمور دائما ، وإنما كانت هيبته تصغر لها هيبة الوزراء . وكانوا لا يزالون على وجل منه وخوف فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق » . (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٧٤) . ويبدو أنه استغنى حتى عن وزرائه بعد قتله المورياني ، لكنه استكتب أبان بن صدقة وظل معه إلى أن مات (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٢٩٨) ومع هذه المركزية في السلطة إلا أنه كان يشاور في الأمور ، وله مستشارون من أصحاب الدواوين وأفراد البيت العباسي لإدارة شؤون الولايات ، ومشاورتهم في أمور الدولة قبل إمضائها التنفيذي (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٣٠١) . وقد أفرد ديوانا خاصا للمصادرات ، وهي الأموال التي أخذها من أصحابها نتيجة استغلالهم وخيانتهم للدولة وقد سماها أموال المظالم والتي ترك فيها وصيته لابنه المهدي قبل وفاته (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨١) . ومع حرصه الشديد على أموال الدولة ، إلا أنه كان متسامحا وكريما مع أبناء عمومته من العباسيين ، فقد أعطى لكل رجل منهم مليون درهم معونة من بيت المال ، فكانت تجرى في الدواوين . (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨٥) . ولعل ذلك يعود إلى إرضائهم وكسب تأييدهم . ورغم الثورات والاضطرابات الكثيرة التي صادفت خلافته إلا أنها لم تثنه عن تنظيماته الإدارية[٦] .

أما فيما يخص تنظيم السياسة المالية فقد كانت إصلاحاته واضحة في تنظيم الضرائب وبخاصة ضرائب الأرض في السواد ، ففي عهده كان الخراج يؤخذ نقدا وعلى مساحة الأرض ، زرعت أم لم تزرع ، حسب النظام الذي وضعه عمر بن الخطاب (رضي الله

عنه) ، لكن الظروف بين أيام عمر والمنصور تغيرت ، ودخلها الكثير من الخلل ، مماجعل المنصور يضع نظام المقاسمة الذي يعتمدعلى دفع المزارع جزءاً من محصوله كضريبة ، ولكن هذا النظام لم يكتمل بسبب وفاة المنصور سنة ١٥٨ للهجرة (الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٤٢ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٠١ ـ ١٠٢) .

وبالإجمال ، فإن الملامح الرئيسة لسياسة أبي جعفر المنصور الإدارية يمكن أن نستشفها من خلال اتخاذه بغداد عاصمة جديدة لدولته ، قائمة على أسس غير ما اتخذه من قبله ، ومن ثم أخذ الوزراء والولاة والعمال ومتولي الوظائف العامة بالجد والحزم ، ومنح صاحب البريد صلاحيات ما كانت معروفة قبل عهده . وحتى لا يستبد والٍ أو تحدثه نفسه بالانفصال عن الدولة ، فقد أخذ بنظام العزل المستبدل للولاة ومحاسبتهم بصورة دورية ، وحتى لا يغرق في مشاكل تقدير الخراج لجأ إلى نظام المقاسمة ، فللدولة قسم مما ينتج .

وزيادة في حفظ الأمن في الدولة ، وحتى لا تتصل العناصر الداخلية المناوئة لحكمه بمصادر خارجية ، فقد حصن الثغور[٧] ، وقواها وأحكم الرقابة عليها ، وزاد في مراقبتها حين عزلها عن الجزيرة وقنسرين ، وجعلها منطقة واحدة وسماها بالعواصم (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٢٣٤ و MUIR, 1924:190) .

لقد كانت تنظيمات أبي جعفر المنصور صمام أمان للدولة ، ولذا فقد سلم لابنه المهدي دولة آمنة مستقرة ، وخزينة مملوءة بالأموال ، فلا غرو أن بدأت العناصر الحضارية الاجتماعية في الظهور في عهد ابنه المهدي ، وأصبحت ظاهرة متميزة في عهد حفيده الرشيد ، حتى نسجت حولها الروايات مثل ألف ليلة وليلة وغيرها من الأخبار .

وفي خلافة محمدالمهدي (١٥٨ ـ ١٦٩ هـ) استقرت الأمور السياسية والإدارية ، بعد أن أدرك الخليفة أن سياسة الدولة تحتاج إلى المرونة واللين بعد الضعف والشدة التي اتبعت في عهد أبيه المنصور ، لذا فقد افتتح عهده باسترضاء عامة الناس ، ولاسيما من كان يشعر أنهم لا يكنون له وللدولة العباسية الولاء ، كأهل الحجاز والعلويين في مكة والمدينة . إن هذه السياسة مكنت الخليفة من أن يبدأ عهده بالاستقرار السياسي والإداري .

والملاحظ أن بداية عمل الخليفة اتجه نحو تثبيت التقسيمات الإدارية التي وجدت منذ عهد السفاح ، فقد جعل الأمير أو الوالي يعين على الصلاة والحرب ، ومعه عامل على الخراج وقاض لقضاء الولاية ، وصاحب الشرطة لإدارة شرطة الولاية والمحافظة على الأمن والأحداث . ، وفي بعض الأحيان يجمع الوالي بين الصلاةوالقضاء (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٢١) هذا التوزيع بطبيعته أدى إلى تنظيم العمل الإداري تنظيما جيدا ، وتمكن من أن يسود سلطان الخليفة الولايات والأمصار وذلك بتعيين المقربين وأكابر القواد الذين

يوثق بهم وبكفاءتهم الإدارية ، وبخاصة في إدارة الولايات البعيدة عن العاصمة (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٢٣) ، فالنظام كان مركزيا والخليفة مصدر كل سلطة رغم وجود المستشارين كصحابة له ، يساعدونه في إدارة شئون الولايات وما فيها من أمور إدارية أخرى .

وفي عهد المهدي ظهرت أبهة الوزارة ، كما يقول ابن طباطبا (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٨١) ، فكان تعيين الوزراء يتم في أغلب الأحيان لعلمهم وكفاءتهم الإدارية والكتابية ، فكان للمؤهلات الشخصية والعلمية دور مؤثر في تعيين بعضهم . فالمسعودي يذكر : « لم تكن الخلفاء والملوك تستوزر إلا الكامل من كتابها ، والأمين العفيف من خاصتها ، والناصح الصدوق من رجالها ، ومن تأمنه على أسرارها وأموالها ، وتثق بحزمه فضل رأيه وصحة تدبيره في أمورها » (المسعودي ، ١٩٧٣ : ٢٩٤) . ونتيجة لهذا التحري الدقيق في مؤهلات وخلفيات الشخص المنوي استوزاره كان طبيعيا أن تعطى للوزير صلاحيات النظر في الدواوين والشئون الإدارية الأخرى (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٨٢ ، الكبيسي ، ١٩٨٦ : ١٤١) ، فأتسعت بذلك سلطة الوزراء فبادر بعضهم في ترسيخ الشئون المالية والاقتصادية، فالوزير معاوية بن يسار (١٥٩ ـ ١٦٣هـ) مثلا وضع نظام المقاسمة على الغلال في الخراج في أرض السواد . وكنتيجة لهذا الاتجاه فإن الدواوين المنظمة في سجلات رسمية قد تطورت ، واستحدثت دواوين جديدة بحسب تطور الضرورات والأحوال والأحداث ، وبسبب الاستقرار السياسي النسبي الذي حدث في عهده كنتيجة لتصفية الاضطرابات والمعارضة في عهد أبيه المنصور ، ووجود الكفاءة العالية في وزرائه وموظفيه مما جعل النظم تنتقل نقلة سريعة نحو التنوع والترتيب .

وأولى اهتماماته لدواوين البريد والرسائل والتوقيع والخاتم والتي أسهمت إسهاما فعالا في ربط ولايات الدولة ومدنها البعيدة بمركز الخلافة على أساس متين ودقيق . فديوان البريد بدأ بين مكة والمدينة وبلاداليمن جنوبا وبلاد العراق شمالا (ابن كثير ١٠ ، ١٩٥٢ : ١٤٩ ، ابن تغري بردي ، ١٩٤٢ : ٥١) ، وتذكر المصادر أن المهدي أول من عمل البريد من الحجاز إلى العراق بغالا وإبلا (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٣٦ ، السيوطي ، ١٩٥٢ : ٢٧٣ ، المقريزي ، ١٣٢٤ هـ : ٤٥) . ويعتبر طريق العراق ـ الحجاز من الطرق الرئيسة لعبور الحجاج ، لذا فقد اهتم به الخليفة كل الاهتمام فعمل على رصف هذا الطريق من القادسية حتى زبالة وتوسيعه لتسهيل مهمة السفر (جعفر ، ١٩٨١ : ١٨٦، ياقوت ٣،٤،١٩٠٦ : ١٢٩-٢٩١). وكان الخليفة العباسي أبو العباس السفاح أول من بنى المنازل في هذا الطريق، فعمل المهدي على تجديد وزيادة هذه

المنازل وتأثيثها، كما عمل المحطات والاستراحات والشواهد الحجرية ، وزودها بالماء والمؤن وعلف الدواب (القلقشندي، ١٩٦٤ : ١٨٥ ـ ١٨٦) وقد اجتهد المهدي في حفر الآبار والركايا وبناء المصانع لجمع المياه فيها لاستخدامها وقت الحاجة ، مما مهد لقيام قرى ثابتة على الطريق توفرت لها وسائل الاستقرار[٨] . ولم يكن هذا العمل من جانب المهدي عملا وقتيا لموسم الحج فقط ، بل أعطاه كل عناية ، وعين موظفا خاصة لإدارة هذا الطريق ، فكان يقطين بن موسى يتولى تلك المهمة ، وظل فيها حتى بعد وفاة المهدي[٩] . كما قسم هذا الطريق إلى محطات (سكك) مع بدالات من الدواب ، وبين كل محطة وأخرى فرسخان أو أربعة فراسخ ، كما أقام الحراس لحماية الحجاج والمسافرين ، وبذلك أضفى نوعا من الأمن على هذا الطريق (القلقشندي، ١٩٦٤ : ٣٦٧) ، ولهذه الطرق وصفا مفصلا في كتب المؤرخين (متز، ١٩٦٧، ٤٠٤) أما ديوان الخاتم فقد اهتم بحفظ المكاتبات ، ونسخ أوامر الخليفة والمحافظة على سريتها[١٠] وقيل كان الكتاب يختمون بأنفسهم رسائل الخليفة ، ولكل خليفة نقش خاص فقد كان نقش خاتم الخليفة المهدي (العزة لله) (الكازروني ١ ، ١٩٧٠ : ١١٤) أما ديوان التوقيع فقد كان عمله مقصورا على دراسة المكاتبات التي تصل الخليفة في شكاوي وقصص معينة ، لذا فقد أسهم في تنظيم العمل والاتصال بالإدارات الحكومية .

ولقد استحدث الخليفة المهدي دواوين جديدة لعبت دورا في استقرار نظم الدولة طلبا في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريقها ، وضبط الإدارة ومركزيتها بعد أن اتسعت ، وتطوير نظام الخراج ، وإلغاء ديوان المصادرات وإحلال ديوان المظالم بدله ، وديوان الأزمة ، ووظيفة الحسبة ، وتطوير ورفع كفاءة بقية الدواوين الأخرى التي أسهمت في استقرار الوضع السياسي في الدولة .

أما فيما يخص نظام الخراج ، ففي عهد العباسيين أصابه تطور مهم ، حيث تقرر العدول عن نظام المساحة الذي كان معمولا به منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، واستبدل بنظام المقاسمة[١٠] . ومن الثابت أن أبا جعفر المنصور هو الذي أحل هذا النظام محل الضريبةالنقدية التي كانت تفرض على الحنطة والشعير ، ومفادها بأن يفرض الخراج على الأرض بنسبة مئوية في غلتها ، ولما أدى ذلك النظام إلى تعسف الجباة في جميع الضرائب ، أمر الخليفة المهدي ، باقتراح من وزيره الكفء أبي عبيد الله معاوية بن يسار ، أن تتناسب الضرائب طرديا لما تنتجه الأرض من محصول كبير أو قليل ، فإذا كانت الأرض ممتازة الخصوبة ولا تحتاج إلى مجهود كبير كان على الزراع أن يقدموا نصف الغلة للحكومة . وإن تعذر عليهم ريها يدفعون الثلث أو الربع أو الخمس تبعا لحالة الأرض (الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٧٦) . ويبدو أن هذا الإجراء كان أقرب إلى العدل لجعله

المزارعين شركاء في الحصة ، فإن صلح المحصول أصاب الاثنان خيره ، وإن أصابه شيء يقع الغرم كله على الفلاح . والواقع أن هذا التغيير في الجباية كان إصلاحا بلا شك في تلك الظروف التي حدث فيها ، لأنه أوجد نظاما موحدا ، وطريقة عادلة ميسرة للجباية ، وجعل الخراج متناسبا دائما مع المحصول ، ومنع الجباة من العبث والتعنف تجاه المزارعين ، كما كان مفيدا أيضا للدولة لأنه سهل حصولها على حقوقها ، وبالتالي فإن النظام أدى إلى الطمأنينة والاستقرار في المجتمع الزراعي وقد كان عاملا مساعدا في زيادة الإنتاج ، وكثرة الأموال الخراجية في أرض السواد (الريس ، ١٩٦٩ : ٤٣٣ ـ ٤٣٤) وقد مدح أبو يوسف القاضي في كتابه هذا الإجراء وأيده (القاضي ، بدون تاريخ : ٤٧) . لأنه وفق بين مصالح الدولة ومصالح المزارعين ، وسهل عملية الجباية ، بلا منازعات ومتاعب ، بعد أن وضحت الحقوق لكلا الطرفين ، المزارع والحكومة .

ومن ناحية أخرى فالملاحظ أن أمر تنفيذ هذا النظام قد وقع في يد أولئك الدهاقين الذين تعودوا دائما أن يكونوا المستفيدين الوحيدين من أي نظام مالي تضعه الدولة ، ذلك أنهم ظلوا على رأس السلم الاجتماعي في بلادهم ، فهم الرؤساء وهم أهل البلاد وهم المسؤولون عن الضرائب . وأما الدولة فما يهمها سوى حمل الخراج إلى بيت المال ، وحفظ الأمن والاستقرار في تلك الديار (فلهاوزن ، ١٩٥٨ : ٤١٢ ـ ٤٥٧) لاسيما وأن هؤلاء الدهاقين كانوا من طبقة الأشراف ، ومن كبار الملاك والحكام في القرى والأرياف ، لذا فقد لعبوا دورا مهما في استقرار الحال في تلك البلاد ، مما شجع الدولة على تركهم دون اعتراض وتدخل في شئونهم ، ودون رقابة ، فاستغلوا ذلك ولعبوا في نظام المقاسمة فيما بعد ، فأساؤوا إلى طبيعة النظام الخراجي .

وإضافة لكل ما تقدم فقد عمل المهدي على إلغاء ديوان المصادرات وأحل ديوان المظالم محله . ومن المعروف أن ديوان المصادرات قد نشأ مع بداية العهد العباسي ، غداة مصادرة السفاح لأملاك آل مروان وتقليد عمارة بن حمزة إدارة هذا الديوان (ابن تغري بردي ٢ ، ١٩٤٢ : ١٦٤ ، سرور ، ١٩٧٣ : ١٠٢ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٩٩) ، وفي عهد المنصور أصبح يعرف بديوان المصادرة . وقد أوصى المنصور ابنه المهدي بإلغاء الديوان ورفع الظلم الذي لحق بالناس حين قال له : « إني قد هيأت لك شيئا ترضي به الخلق ولا تغرم من مالك شيئا ، فإذا أنا مت فادع هؤلاء الذين أخذت منهم هذه الأموال التي سميتها المظالم ، فاردد عليهم كل ما أخذ منهم ، فإنك تستحمد إليهم وإلى العامة » (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨١) ، ولقد نفذ المهدي وصية والده فأحضر كل من أخذ منه مال فأرجعه إليه (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨١) .

وبالإجمال ، فإن هذه الأموال المصادرة كانت تؤخذ بلا شك من خصوم الحكم وأعدائه ، ولم يكن مثل هذا الديوان موجودا في العصر الأموي فيما انتهى إلى علم الباحث .

ويتراءى لي بأن ديوان المظالم هو من الدواوين المهمة التي حققت العدالة بين الناس ، ولم يكن هذا الديوان من صنع العباسيين ، فالخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مثلا نظر في المظالم وجعله إلى قاضيه ابن أدريس الخولاني (ابن خلدون ، ١٩٥٦ : ٢٢٢) ونظر فيها الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٧٧ - ٩٣) . وأفرد الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان يوماً لها (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٧٨ ، القرافي ، ١٩٣٨ : ٤٥) وندب الخليفة عمر بن عبدالعزيز نفسه للمظالم لرد مظالم بني أمية إلى أهلها (المارودي ، ١٩٦٦ : ٧٨ ، النويري ٦ ، ١٩٤٩ : ٢٦٩) .

أما في عهد المهدي فقد نال ديوان المظالم مكانة خاصة ، رغبة منه في ميل الناس إليه واسترضائهم ، والملاحظ أن الخليفة المهدي قد وضع هذا الديوان تحت رقابته المباشرة ، مع إشراك بعض القضاة ، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة عن طريقهم . وقد روي عنه أنه قال : « أدخلوا عليّ القضاة فلو لم يكن ردي للمظالم إلا للحياء منهم لكفى » (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٧٩ ، الأنباري ، ١٩٧٧ : ١٨٩) . وفي هذا القول إشارة واضحة ودلالة مهمة على حسن نوايا الخليفة وتقديره لأهمية دور القضاة في الحياة العامة .

ومن الدواوين التي ظهرت في عهده أيضا ديوان الأَزِمَّة . ووظيفة هذا الديوان الإشراف على أعمال الدواوين الكبيرة ومراقبة الأمور المالية فيها . ويذكر الطبري أن الخليفة المهدي أمر بأن يكون لكل ديوان زمام وله رجل يضبطه (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٤٢ ، الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٤٩)، ويذكر سيد أمير علي بأن بعض الكتاب أطلقوا خطأ اسم ديوان الزمام ، فهذا الديوان الذي أسسه المهدي قد سمي ديوان الأزمة في العاصمة ، وديوان الزمام في الولايات (علي ، بدون تاريخ : ٤١٦) ويبدو أن الخليفة المهدي هو الذي وسع أعمال هذا الديوان وأراد له هيمنة مركزية على بقية الدواوين . وأنشأ ديوانا أعلى منه هو ديوان زمام الأزمة وعهد برئاسته لعلي بن يقطين (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٤٢ ، الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٤٦ - ١٤٧ ، ١٦٨) . إن هذا الديوان الذي أصبحت له أحقية الإشراف العام على دواوين العاصمة والولايات في كل الأمور وبخاصة النواحي المالية ، يقابله في عصرنا هذا ديوان الرقابة المالية أو ديوان المحاسبة ، وقد اختص بمراجعة حسابات الدولة ، كما أصبح أداة فعالة لتحسين الإدارة وخضوع جميع

الدواوين الأخرى للمراقبة والمحاسبة ، وتحت طائلة المساءلة القانونية ، وبالتالي تثبيت رقابة منظمة على واردات ومصروفات الدولة ، فتوفرت للدولة الأموال التي مكنتها من البناء والازدهار والتقدم والمضي في المشاريع العمرانية .

والمدقق في طبيعة تطور النظام الإداري في عهد المهدي يلحظ أن وظيفة الحسبة قد أصابها شيء من التطوير والتجديد . وارتبط تاريخ هذه الوظيفة في الدولة الإسلامية بتاريخ القضاء ، وهي وظيفة وولاية يقوم بها موظف مختص ، مهمته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهي نوع من السلطة تملكها الدولة لمراقبة الأسواق والشارع العام لضمان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ضمانا للمصلحة ، حتى لا يعتدي عليها أحد ، وهو قانون إسلامي يقوم على أساس الدفاع الاجتماعي ، مستمد من الآية الكريمة : ﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون** ﴾ (القرآن الكريم ، آل عمران : ١٠٤) . ومن قول الرسول ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » (مسلم ، ١٩٧٣ : ١٦) . وعلى هذا الأساس فقد قيل أن الرسول ﷺ كان أول محتسب في الإسلام . ويروى أنه ﷺ ولى سعيد بن العاص على السوق بعد فتح مكة . وفي عهد الراشدين كان الخليفةعمر بن الخطاب أول من مارس هذه الوظيفة باعتباره مسؤولا عن أمور المسلمين ، فقد كان يتجول ليلا ونهارا في المدينة ، يوجه الناس إلى الإلتزام بأمر الدين ، حتى قيل إنه ضرب مرة حمالا حمل دابته أكثر مما تطيق (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٢٤٣ ، النبهان ، ١٩٧٤ : ٦٩٩) .

وفي عهد الدولة العباسية وردت إشارة ألى ذلك ، فقد أوكل أبو جعفر المنصور إلى عاصم بن سليمان الأحول مهمة مراقبة المكاييل والموازين (ابن سعد ٧ ، ١٩٣٠ : ٣٠ ، ابن حجر ، بدون تاريخ : ٤٢ ، البغدادي ١٢ ، ١٩٣١ : ٢٤٣ ـ ٢٤٤) . غير أن المؤرخ الفرنسي سديو يؤكد أن هذه الوظيفة ظهرت لأول مرة في عهد الخليفة محمد المهدي (سديو ، ١٩٦٩ : ١٩٢) وفي رأينا أن الحسبة ، كوظيفة دينية ، قد مورست منذ بداية عهد الإسلام ، ولكنها كوظيفة رسمية يصدر بها مرسوم حسب اصطلاحنا كانت منذ عهد الخليفة المهدي . والثابت أنها قديمة وجدت منذ عهد الرسول ﷺ وقد صنفت فيها المؤلفات منذ فترة مبكرة ، فقد صنف يحيى بن عدي (ت ٢٠٧ هـ) كتابا في أحكام السوق . غير أن هذه الوظيفة ظهرت كديوان مستقل ، في عهد المهدي ، ووضع الفقهاء الشروط المنظمة لها ، ووسع اختصاصها فلم تصبح سلطة صاحب السوق مقتصرة على مراقبة أهل البيع والشراء والمكاييل والموازين فحسب ، بل امتد اختصاصه ليشمل كل ما يباع في الأسواق . وكذا مراقبة الأخلاق العامة فيها ، وحتى الاحتساب على الهيئة الحاكمة العليا ، فقد

فرضت النظم والضوابط الخاصة بكل سلعة من السلع وشروط صنعها على أصوله ، وامتد اختصاص هذه الوظيفة إلى حفظ الأمن في الأسواق ، والإشراف على سلامة الناس والبضائع المباعة ، وكذلك المحافظة على الآداب العامة (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٢٤٦) .

لقد كان لإصلاحات المهدي أثرها البين في ازدهار وتقدم الحياة الاقتصادية ، وكانت إنجازاته في مجال حفظ وتقوية نظام الحسبة مسألة مهمة في استقرار هذه الوظيفة فيما بعد .

ومن تنظيمات المهدي الإدارية الأخرى جباية أسواق بغداد ، وجعل عليها الاجارة وعهد بأمر جبايتها إلى سعيد الحرشي ، فكانت أول ما جبيت أسواق بغداد للخليفة المهدي (اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ٣٩٩) . ولعل الحاجة إلى المزيد من المال ، والرغبة في إحكام الرقابة على الأسواق ، ووقف دعاوى الارتباك التي كانت تشهدها الأسواق سابقا ، كانت وراء السعي إلى فرض تلك الجباية على الدكاكين ، فقد ذكر المقريزي : « بأن أول من وضع على الحوانيت الخراج في الإسلام أمير المؤمنين أبو عبدالله محمد بن أبي جعفر المنصور في سنة سبع وستين ومائة وولى ذلك سعيد الحرشي » (المقريزي ١ ، ١٣٢٤ هـ : ١٠٣) .

وفي رأينا أن هذا الإجراء قد زاد من واردات الدولة المالية ، وساهم في إعطاء المدينة رونقا وشكلا مقبولا ، وأوقف التعديات والفوضى التي كانت سائدة في أسواقها بسبب غياب الرقابة وانشغال الدولة في المنازعات الداخلية .

إن هذه الأموال المتجمعة في بيت مال الدولة استخدمت في نفقات الجهاز الإداري المتزايدة ، وفي مواجهة العلاقات مع الروم ، أو في مصاريف البلاط العباسي ، وحتى تنظيم العمل في الدواوين ، ليضمن استمراريتها في أداء وظائفها ، فقد أمر بتنظيم عمل الكتاب في الدواوين وعطلهم الرسمية ، وبجعل يوم الخميس عطلة للكتاب يستريحون فيها ، وينظرون في أمورهم ، ويوم الجمعة للصلاة والعبادة ، وبقي هذا التقليد قائما حتى عهد المعتصم الذي ألغى عطلة الخميس (ابن حبيب ، ١٩٤٢ : ٣٧٥ ، الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٦٦) .

ولو عقدنا مقارنة سريعة بين النظم الإدارية في عهدي المهدي وسابقيه ، وعهد الخليفة العباسي هارون الرشيد ، فإننا نسجل جملة من الملاحظات هي .

- الوزارة ، حيث اتجه هذا النظام نحو الثبات ، حين منح الوزير صلاحيات القوة والنفوذ ، وأصبحت الوزارة من الوظائف الرفيعة في عهده ، وذلك لأن النظر للوزير كان عاما لم يقتصر على جانب واحد . بل صار اسمه جامعا لخطتي السيف والقلم ، وسائر

معاني الوزارة والمعاونة ، حتى لقد دعي جعفر بن يحيى بالسلطان لعموم نظره وقيامه بالدولة ما عدا الحجابة (ابن خلدون ، ١٩٥٦ : ٢٣٨ ، مسكويه ١ ، بدون تاريخ : ٣ ، الكبيسي ، ١٩٨٦ : ١٤١) . فأصبح الوزير في عهد الرشيد يشرف على دور ضرب النقود والسكة ، وتبدو شبه اللامركزية ظاهرة كصفة من صفات الحكم ويقول حمدان الكبيسي : « حين أعطي الوزير هذه الصلاحيات الواسعة ، استغل الوزراء البرامكة هذه المهمات فأساؤوا التصرف ، وتجاوزوا الحدود ، واندفعوا وراء بواعث سياسية محصنة ، وحاولوا من خلالها تحقيق أمجاد شخصية ، ومصالح قومية تبرز واضحة في أعطيات النقود التي يغدقون بها على أتباعهم » (الكبيسي ، ١٩٨٦ : ٢٣٢ ـ ٢٣٣) .

وفي عهد الرشيد استحدث منصب قاضي القضاة (ابن خلكان ٦ ، لا تاريخ : ٧٧٣ ، البغدادي ١٤ ، ١٩٣١ : ٢٤٢ ، الزركلي ٩ ، ١٩٦٩ : ٢٥٢) ، لمحاولة الاهتمام بالعدل بين الناس ، وتوزيع اختصاصات القضاة في محاكم الدولة ، ويبدو أن هذا التوجيه في استحداث هذا المنصب القضائي الكبير يعود إلى جهود أبي يوسف في محاولته حصر تعيين القضاة بأصحابه ، لأن الدولة لعباسية كانت بحاجة إلى ترجمة اتجاهها بإيجاد مذهب معين للدولة ، يجمع حولهم الرأي العام ضد العناصر التي تحاول القضاء على دولتهم سياسيا ، وقد حقق أبو يوسف ذلك . وأبو يوسف القاضي من الرجال الذين حظوا برضا الدولة في ذلك الوقت ، مما يفسر بقاءه في منصب القضاء ، إلى أن مات بعد خمس عشرة سنة ، وكانت وفاته سنة اثنتين وثمانين للهجرة (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٣٥٠ ـ ٣٥١) ، والمعروف أن العباسيين لم يبقوا أحداً في منصبه ـ وبخاصة إذا كان منصباً مهماً ورفيعاً ـ إلا إذا حقق للدولة ما تهدف إليه في سياستها ، واطمأنوا إلى جانبه . وتبع ذلك تعيين رجال للعدالة في كل الولايات لكتابة العقود على مبدأ الشريعة الإسلامية ، وخصص لهم أماكن عامة وخاصة يجلسون فيها ليسهل وصول الناس إليهم (الدوري ، ١٩٥٠ : ١٧٦ ، المدور ، ١٩٠٥ : ١٣٣ ـ ١٣٤) ، لكسب رضا العامة والخاصة ، ويفرض عليهم الولاء والمحبة والإعجاب لتحقيق أهداف ومرامي الدولة الأساسية في الاستقرار والنجاح . وكذلك ظهرت رغبة الخليفة واضحة في حفظ الأمن الداخلي ، وتعيين شبكة من العيون وضعت تحت سلطة صاحب الشرطة . لمنع الاضطراب الذي قد يحصل من كثرة الوافدين للمدينة ، وتعيين الحراس الليليين أو ما نسميهم بالعسس للمحافظة على الدور والطرق من اعتداءات اللصوص عليها (الدوري ، ١٩٥٠ : ١٧٦ ، المدور ، ١٩٠٥ : ١٣٣) . ويروي ابن الآبار في أعتاب الكتاب أن هارون الرشيد استعمل حراسا من قبائل أفريقية ذوي قامات طويلة وآخرين ذوي قامة قصيرة ، أطلق عليهم اسم النمل

ووظيفتهم انهم يرمون من يعارضه في طريقه أو بمثابة حرس شخصي للخليفة (ابن الآبار ، ١٩٦١ : ٧٦) .

ورغم أن الأمور الإدارية والتنظيمية سارت بصورة حسنة في عهده ، لكننا نلحظ أن هناك إهمالا لشئون البريد ، استدعى ذلك قلة المحاسبة للقائمين على الأمور المالية ، فقد ذكر الجهشياري : « أن أمور البريد والأخبار أيام الرشيد كانت مهملة » (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ٢٦٥) . ومهما قيل فيبدو أن هذا الإهمال قد صاحب السنين الأولى من حياة الرشيد ، حين غدت الدولة بيد البرامكة من الناحية الفعلية ، فاستغلوا سلطتهم لصالحهم دون الاهتمام بأمر الخلافة وفي ذلك أقوال كثيرة (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٢٨٧) .

وفي رأينا أن السبب يعود في ذلك لعدم إقامة الرشيد لمدة طويلة في بغداد ، فإقامته كانت أغلبها في الرقة شمال الأناضول ، وعاما يغزو وعاما يحج ، وذلك هربا من نفوذ البرامكة حتى أطاح بهم ، فاستقر في بغداد ونظر أمر الدواوين بدقة غير سابقة .

ومن أعماله الإدارية تخفيف ضريبة الخراج على أهل السواد إلى العشر ، بعد أن كان يؤخذ منهم النصف (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٢٣٦) . كسبا لولاء الناس ودفعا لنشاط الحركة الاقتصادية الزراعية . كما سعى إلى نشر العلم والتعليم فأمر بإنشاء المدارس والكتاتيب لتعليم الناس القراءة والكتابة ، وشمل اليتامى بذلك (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٧٦ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٧٧) .

الخلاصة

كانت الإدارة في الدولة العربية الإسلامية بسيطة غير معقدة في عهد الرسول ﷺ فالناس به راضون حكما وقائدا . وكان العهد الراشدي امتدادا لعهد الرسول ﷺ . خلا بعض الأجهزة الإدارية التي اقتضت الأحوال الاجتماعية والظروف الأمنية استحداثها ، فعمر بن الخطاب بدأ التنظيم الإداري ، على اعتبار أنه يبني قوام دولة مدنية ، أما في عهد علي بن أبي طالب ، فقد عمل على استحداث نظام الشرطة ، وذلك أثر الحوادث الأمنية التي أصابت الدولة .

غير أن قاعدة المجتمع قد توسعت إثر نجاح الجيوش الإسلامية في فتح العديد من الأقطار والبلدان ، ومن ثم انضواء جماعات جديدة ، بثقافات مختلفة فارسية وبيزنطيةوقبطية وغيرها ، مما أوجب على الأمويين خلق الأطر الإدارية الجديدة لاستيعاب وحل المشكلات.الناجمة عن هذا التضخم في عدد السكان ، وامتداد رقعة الدولة ، فأحدث الأمويون دواوين مركزية تحكم السيطرة على الأقاليم والولايات .

أما في العصر العباسي ، فالأمر في عهد السفاح كان إبقاء ماكان على ماكان ، وذلك أن الدولة العباسيةتعاني من مشكلات تتعلق بأمر بقائها . وهي تحاول القضاء نهائيا على خصم لها صرفت السنون في تدبير أمر القضاء عليه ، فكان الجانب الأموي هو المسيطر على فكر الخليفة السفاح . أما في عهد المنصور ، فبالرغم من المنازعات الداخلية والخارجية ، إلا أنه ، كرجل دولة ، أولى الجانب الإداري عناية متميزة ، فبعد بناء بغداد ، واستقرار الأحوال فيها ، التفت نحو الإدارة ، فأحدث جملة من الدواوين ، أشرنا إليها في حينه ، وكان أهمها ديوان المصادرات والبريدوغيرها ، ولكن حالة الاستقرار في تلك الدواوين لم تكن ثابتة بسبب عدم تعود الناس والموظفين عليها ، ثم النزعة المركزية التي طبعت تلك الدواوين بطابعها ، أما المهدي فقد تسلم الأمور ، بخزانة مملوءة بالأموال ، ودون منازعات داخلية أو مشكلات خارجية مؤثرة ، فقد أعطى جل اهتمامه لأمر تنظيم الإدارة ، فاستقرت الدواوين ، بل وأبدع في مجال تنظيمها ، فكان كما رأينا ، أن أوجد دواوين جديدة حديثة ومبتكرة لم تكن معروفة من قبل ، مثل ديوان الزمام وديوان زمام الأزمَّة ، ونقل وظيفة الحسبة إلى ديوان مستقل وديوان لجباية الأسواق وتنظيم عمل الكتاب في هذه الدواوين .

وسار الرشيد على خطى والده المهدي ، إلا أن النفوذ البرمكي وقف في وجه رغبته في إحكام السيطرة على الوزارة ، فكان أن احتل أمرها ، وغدا الوزير ، وزير سيف وقلم ، وما كان لهارون الرشيد أن يقبل بالمساس بسلطته ، نتحين الفرص حتى واتته الظروف ، وأعاد الوزارة إلى حيث يريد ، وغدا الخليفة ذا الهيبة والسلطان في دولته .

إن مسألة التنظيم الإداري في الدولة العباسية أمر يحتاج إلى مزيد من الدرس والعناية ، وتلك أولية حاولنا بها ، قدر جهدنا ، أن نوضح الصورة ، على أن نتبعه بدراسات أكثر تفصيلا . وهذا ما سنفعل ، فإن أحسنّا فهذا ما قصدنا وإلا فلنا أجر المجتهد .

الهوامش :

(١) ديوان الإنشاء : أول ديوان وضع في الإسلام لتمشية معاملات الرسول ﷺ واحتياجاته وما يهم الجماعة الإسلامية ، كما عمل خاتم للرسول لختم الرسائل المرسلة منه للآخرين وحتى لا تتعرض الرسائل للتزوير والغش .
ابن سعد ٣ ، ١٩٣٠ : ١٣٩
الكتاني ، ــــ : ٣٨١ ـ ٣٨٢

الهوني ، ١٩٧٦ : ١٤
أما كتاب النبي فمنهم أبي بن كعب الأنصاري وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت الأنصاري وخالد بن سعيد بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم .
ابن هشام ١ ، ١٩٧٥ : ٣٥٠
الطبري ٦ ، ١٩٦١ : ١٧٩
الأعظمي ، ١٩٧٤ : ٢٥ وما بعدها .

(٢) النيروز : ومعرف نوروز ، أي اليوم الجديدوهو اسم أول يوم في السنة القديمة .
المهرَجان : عيد الفرس عند نزول الشمس في أول الميزان .
الفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذي يسعى بالكتب .
الطبري ٦ ، ١٩٦١ : ٥٦٩ .
الأهل ، ١٩٥٣ : ٩٣ .
ابن منظور ، ــــ : مادة فوج .

(٣) في عهد السفاح ولي المنصور على الجزيرة وأرمينية وأذربيجان قبل توليه الخلافة ، وولي داود بن علي على الحجاز واليمن واليمامة ، وعبدالله بن علي على الشام ، وسليمان بن علي على البصرة وتوابعها وهي البحرين وعمان واسماعيل بن علي على كور الأهواز ، وأبا مسلم الخراساني على خراسان ، وأبا العون على مصر وشمال أفريقيا ، وموسى بن كعب على السند .
اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ٣٥١ وما بعدها
الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٤٦٥

(٤) الراوندية : قوم من أهل خراسان يقولون بتناسخ الأرواح ، اعتبروا من الخارجين على الإسلام ، وقد غضب عليهم المنصور وأمر بقتلهم بعد أن تمادوا في الغلو ، فقتلوا جميعاً بأمر الخليفة المنصور قتلهم القائد خازم بن خزيمة .
الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٥٠٥ ـ ٥٠٧
الأشعري ، ١٩٢٩ : ٢١ ـ ٢٢

(٥) يذكر اليعقوبي في تاريخه أن معاوية بن أبي سفيان هو أول من استكتب النصارى .
اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ٢٣٢

(٦) من الثورات التي حدثت في عهده ثورة عبدالجبار الأزدي وحركة الاصبهبذ وثورة محمد النفس الزكية وحركة أستاذ سيس ، وحركة سنباد وغيرها .
ابن حبيب ، ١٩٤٢ • ٣٧٤
الطبري ٧ ، ٨ ، ١٩٦١ : ٤٩٥ ، ٥١٢ ، ٢٩
الأصفهاني ، ١٣٦٨ هـ : ٢٣٢

(٧) الثغور : الثغر ما يلي دار الحرب وهو الموضع الذي يكون حدا فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار ، وهو مكان تجميع السلاح والجيش وبمثابة منطقة عسكرية حدودية وقيل أن الخليفة المنصور هو الذي عمل على تحصين الثغور وتقويتها ، وكانت الصفة الحربية هي التي تسود هذه الثغور ، حيث أقيمت وفق نسق عسكري ، وكانت الدولة تتولى كل مرافق المنطقة الثغرية كالأمن والطرق والمزارع والمساكن إلى جانب متطلبات الحصون والجند .
ابن منظور ، ١٩٥٩ : مادة ثغر
الجاسم ، ١٩٧٧ : ١٦ .

(٨) الركايا : الركية البئر ذات الماء الكثير وجمعها ركايا .
الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٣٦ .
ابن الأثير ٦ ، ١٩٦٥ : ٥٥ .
البستاني ١ ، ـــ : ٨١٥
(٩) يذكر الطبري بأن هذه الوظيفة استمرت لفترة طويلة وشغلها بعد وفاة يقطين بن موسى أخيه أبو موسى .
الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٣٦ .
(١٠) يقول ضياء الدين الريس إن نظام المساحة يقدر فيه الخراج حسب الأرض والناس ، أما نظام المقاسمة فثلث الحاصل تأخذه الدولة والثلثان الآخران للمزارعين .
الريس ، ١٩٦٩ : ٤٣٠
الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٧٦

المصادر العربية

القرآن الكريم

مسلم ، ي
١٩٧٣ مختصر صحيح مسلم ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر .

ابن الآبار ، ر
١٩٦١ أعتاب الكتاب ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق .

ابن الأثير ، ي
١٩٦٥ الكامل في التاريخ ، بيروت دار صادر وبيروت للطباعة .

ابن الأخوة القرشي ، د
١٩٣٧ معالم القربة في أحكام الحسبة ، لندن ، طبعة كمبرج .

ابن تغري بردي ، ي
١٩٤٢ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية .

ابن حبيب ، ي
١٩٤٢ كتاب المحبر ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر .

ابن حجر ، ي
بدون تاريخ الإصابة في تمييز الصحابة ، بغداد ، مكتبة المثنى .

ابن حزم ، ي
١٩٦٤ جمهرةأنساب العرب (تحقيق عبدالسلام هارون) ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .

ابن خلدون ، ن
١٩٥٦ المقدمة ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني .

ابن خلكان ، ر
بدون تاريخ وفيات الأعيان وأنباء الزمان (تحقيق إحسان عباس) ، بيروت ، مطبعة دار الثقافة .

ابن خياط ، ت
١٩٦٦ كتاب التاريخ (تحقيق أكرم العمري) ، النجف الأشرف ، مطبعة الآداب .

ابن سعد ، د
١٩٣٠ الطبقات الكبرى (عني بتصحيحه وطبعه ادوارد سنحو) ، برلين .

ابن طباطبا ، أ
بدون تاريخ الفخري في الآداب السلطانية ، بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر .

ابن عبدالحكم ، ي
١٩٥٤ سيرة عمر بن عبدالعزيز ، القاهرة ، نشر مكتبة وهبة .

ابن قيم الجوزية ، ي
١٩٦١ أحكام أهل الذمة (تحقيق صبحي الصالحي) ، دمشق ، مطبعة جامعة دمشق .

ابن كثير ، ي
١٩٥٢ البداية والنهاية في التاريخ ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

ابن منظور ، ي
١٩٥٩ لسان العرب ، بيروت ، دار لبنان للطباعة .

ابن هشام ، م
١٩٥٥ كتاب سيرة النبي ﷺ ، مجلدان يحويان أربعة أجزاء (تحقيق مصطفى السقا) ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي .

أبو يوسف ، ي
١٣٨٢هـ كتاب الخراج ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

أحمد ، د
١٩٦٦ الخلافة والدولة في العصر الأموي ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

الأشعري ، ل
١٩٢٩ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، استانبول ، مطبعة الدولة .

الأصفهاني ، د
١٣٦٨هـ الأغاني ، القاهرة ، مطبعة التقدم .
١٩٦٤ مقاتل الطالبين ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية .

الأعظمي ، ي
١٩٧٤ كُتاب البنى ، الكويت ، مطبعة المكتب الإسلامي .

الأنباري ، ي
١٩٧٧ النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي ، النجف الأشرف ، مطبعة النعمان .

الأهل ، د
١٩٥٣ الخليفة الزاهد عمر بن عبدالعزيز ، بيروت ، ط ١ ، دار العلم للملايين .

البغدادي ، ي
١٩٣١ تاريخ بغداد ، القاهرة ، مطبعة السلام .

البلاذري ، ر
١٩٧٨ فتوح البلدان ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي .

الجاسم ، ل
١٩٧٧ دراسات تاريخية عسكرية عن الثغور الإسلامية منذ الفتح العربي للشام حتى نهاية العصرالعباسي الأول ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة .

جعفر ، ر
١٩٨١ كتاب الخراج وصنعة الكتابة (شرح وتحقيق محمد حسين الزبيدي) ، بغداد ، مطبعة دار الرشيد .

الجهشياري ، س
١٩٣٨ الوزراء والكتاب ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي .

حسن ، ن
١٩٧٠
١٩٦٥ تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

الخربوطلي ، ن
بدون تاريخ المهدي العباسي ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والنشر .

دروزة ، د
١٩٥٩ تاريخ العرب في الإسلام ، بيروت ، نشر دار اليقظة للتأليف والترجمة .

الدوري ، ز
١٩٥٠ النظم الإسلامية ، بغداد ، مطبعة نجيب باشا
١٩٤٥ العصر العباسي الأول ، بغداد ، مطبعة التفيض .

الدينوري ، د
١٩٦٠ الأخبار الطوال ، القاهرة ، مطبعة وزارة الثقافة والأرشاد .

الذهبي ، ن
بدون تاريخ تاريخ الإسلام ، القاهرة ، مطبعة معهد المخطوطات العربية .

الريس ، ن
١٩٦٩ الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .

الزركلي ، ن
بدون تاريخ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء ، بيروت ، مطبعة لبنان .

زيدان ، ي
١٩٥٠ تاريخ التمدن الإسلامي (تحقيق حسين مؤنس) ، القاهرة ، مطبعة الأنجلو المصرية .

سديو ، ش
١٩٦٩ تاريخ العرب العام (ترجمة عادل زعيتر) ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي .

سرور ، ن
١٩٧٣ تاريخ الحضارة الإسلامية في المشرق ، القاهرة ، دار الفكر العربي .

سعيد ، م
١٩٧٤ الأصناف الإسلامية في العصر العباسي ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد .

السيوطي ، ي
١٩٥٢ تاريخ الخلفاء ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

الشريف ، م
١٩٧٣ العالم الإسلامي في العصر العباسي ، دار الفكر العربي للنشر والطباعة .

الطبري ، ي
١٩٦١ تاريخ الرسل والملوك ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .

علي ، ش
بدون تاريخ مختصر تاريخ العرب التمدن الإسلامي ، بيروت ، دار العلم للملايين .

عمر ، ي
بدون تاريخ كتاب النظر والأحكام في جميع أحوال السوق ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع .

فلوتن ، ن
١٩٣٤ السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات (ترجمة حسن ابراهيم حسن) ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

فلهاوزن ، س
١٩٥٨ تاريخ الدولة العربية وسقوطها (ترجمة عبدالهادي أبو ريدة) ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والنشر .

القرافي ، س
١٩٣٨ الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ، القاهرة ، مطبعة السعادة المصرية .

القره غولي ، ت
١٩٧٤ التنظيمات الإدارية في العراق والشام في العصر العباسي الأول ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

القلقشندي ، ي
١٩٦٤ مآثر الأناقة في معالم الخلافة ، الكويت ، مطبعة الكويت .

الكازروني ، ي
١٩٧٠ مختصر التاريخ ، بغداد ، مطبعة المثنى .

الكبيسي ، ن
١٩٨٦ مؤسسة الوزارة في الدولة العربية ، بغداد ، مطبعة الأعظمي .
١٩٨٤ أسواق بغداد ، مطبعة الأعظمي .

الكتاني ، ي
بدون تاريخ التراتيب الإدارية ، بيروت ، مطبعة لبنان .

كرد علي ، د
١٩٦٨ الإسلام والحضارة العربية ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف النشر .

ماجد ، م
١٩٧٣ العصر العباسي الأول ، القاهرة ، مطبعة الأنجلو المصرية .

الماوردي ، ي
١٩٦٦ الأحكام السلطانية ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

متز ، م
١٩٦٧ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (ترجمةعبدالهادي أبو ريدة) ، بيروت ، دار الكتاب العربي .

المدور ، هـ
١٩٠٥ حضارة الإسلام في دار السلام ، القاهرة ، مطبعة المؤيد .

المسعودي ، ي
١٩٧٣ مروج الذهب ومعادن الجوهر ، القاهرة ، مطبعة دار الفكر العربي .

مسكويه ، ب
بدون تاريخ تجارب الأمم ، بغداد ، مكتبة المثنى .

مصطفى ، ر
١٩٧٤ دولة بني العباس ، الكويت ، وكالة المطبوعات .

المقريزي ، ي
١٣٢٤هـ المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ، القاهرة ، مطبعة النيل .

مؤنس ، س
١٩٧٣ عالم الإسلام ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .

النبهان ، ن
١٩٧٤ نظام الحكم في الإسلام ، الكويت ، مطبعة جامعة الكويت .

النويري ، ي
١٩٤٩ نهاية الأرب في فنون الأدب ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية .

الهوني ، ج
١٩٧٦ النظم الإدارية والمالية في الدولة العربيةالإسلامية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة .

ياقوت ، ي
١٩٧٧ معجم البلدان ، بيروت ، دار صادر للطباعة والنشر .

اليعقوبي ، ي
١٩٦٤ كتاب التاريخ ، بغداد ، المطبعة الحيدرية .

المصادر الأجنبية

Barthold, W.
1929 Turkestan Down to the Mongol Invasion. Leiden: G.M.S.

Brown, E.
1909 Literary History of Persia from the Earliest Times until Fridaways. London: Ficher.

Muir, W.
1924 The Caliphate: Its Rise, Decline and Fall. Edinburgh: T.H. Weir

Noldeke, T.
1892 Sketches from Eastern History. London: Ficher



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى .
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً .

الإشتراكات :

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد :	٤ د.ك - للاساتذة والطلاب : ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً امريكياً
للمؤسسات :	١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكياً .

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس للأساتذة والطلاب : ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك للاساتذة والطلاب : ٣ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ ـ الخالدية

الكويت ـ 72454

أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد

أحمد الرفاعي
مركز التخطيط الفلسطيني - تونس

مقدمة

كانت مشاكل أوروبا، ومازالت، تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية، وذلك لإنعاكسها السريع على الوضع الدولي وارتباطها المباشر بالتوازن الدولي والاستقرار العالمي. فأوروبا القرن الثامن عشر سيطرت عليها فكرتان صحيحتان تتمحوران حول السيطرة على أوروبا، الأولى: أن من يسيطر على أوروبا يسيطر على العالم. والثانية: أن من يسيطر على العالم يسيطر على أوروبا، إلا أن الفترة ما بين ١٨٤٨ - ١٩١٤، عرفت هدوءا مميزا بفعل تعادل ميزان القوى الأوروبي، فالقرن التاسع عشر، كان قرن السلام والتوازن دامت فيه تسوية فيينا في ١٨١٤ - ١٨١٥، حوالي أربعين عاما، والشيء نفسه صحيح بالنسبة للتسوية البسماركية في سبعينات القرن التاسع عشر، وأدى الخلل في ميزان القوى فيما بعد إلى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، التي لم تتمخض عنها النتائج التقليدية المألوفة للحروب، فلم يعد ميزان القوى كما كان، ولم تهيمن قوى عظمى على القارة ولم تنشأ ثورة شاملة. فتدخل الولايات المتحدة، غير من جميع التوقعات المنطقية، فأصبحت منذ ذلك الوقت تحتل المسألة الأوروبية مركز العالم (تايلور، ١٩٨٠: ٢٤).

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الأولى منهارة، حيث فقدت عددا هاما من شبابها، وتضررت منشآتها العمرانية والإقتصادية. كما اعترضتها أزمة مالية خطيرة تجسمت في تضخم مالي وفي الاستدانة من الولايات المتحدة الأمريكية الغانمة الأولى في الحرب. واقترنت هذه الأزمة باضطرابات إجتماعية غذاها انتصار الثورة البلشفية في

روسيا، فتدعمت الأحزاب اليسارية والنقابات. كما شهدت أوروبا أزمة فكرية جعلت قيم ما قبل الحرب عرضة للنقد بل للرفض أحيانا. اختلفت مصالح الحلفاء في مؤتمرات الصلح وأبعدت الدول المنهزمة، وكانت الحلول النهائية منقوصة ومفروضة، تضمنت بذور توتر دولي جديد على الرغم من تأسيس عصبة الأمم وما أدخلته على الشعوب من آمال في إبعاد شبح الحرب (الذيب وآخرون، ١٩٨١: ٨). في مؤتمر باريس، وزعت الممتلكات الألمانية والتركية على الدول الكبرى عن طريق نظام الانتداب، وبعثت دولة بولونيا بعد أن كانت ممزقة بين روسيا وألمانيا والنمسا، وقامت دولتا تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وفصلت النمسا عن المجر، وعدلت حدود بعض الدول القديمة بما يتفق مع وجود الدول الجديدة (أبو هيف، ١٩٧٥: ٤٦).

وجاءت الحرب العالمية الثانية نتيجة أزمة أوروبية عامة ظهرت بوادرها في العلاقات الدولية التي سادها منذ الثلاثينات توتر مطرد تضارب مع فترة الإنفراج السابقة (١٩٢٥ ـ ١٩٢٩)، فجاءت الأزمة العالمية (١٩٢٩)، لتفكك العلاقات الدولية اثر اختلال الإقتصاد العالمي الذي تميز بتدعيم القومية الإقتصادية وباحتداد التناقض بين مجموعة دول غنية (الولايات المتحدة، انجلترا وفرنسا) ودول فقيرة (اليابان، المانيا وايطاليا). وقد انتهجت هذه «الدول الفقيرة» سياسة توسعية في الشرق الأقصى (اليابان)، وافريقيا (ايطاليا) وأوروبا (ألمانيا) بحثا عن ضمان «المجال الحيوي» لسكانها واقتصادها، وقد اقترنت هذه السياسة بضعف وتراجع الديمقراطيات الغربية، لتهدد السلم العالمي، خاصة بعد أن عجزت عصبة الأمم عن ضمان الأمن الجماعي.

لقد هيأت هذه العوامل تدعيم الأنظمة الديكتاتورية التي لعبت دورا رئيسا في تصعيد التوتر الأوروبي منذ عام ١٩٣٨، حيث استغلت النزعة السلمية للديمقراطيات لافتعال الأزمات كي تحقق رغباتها الاقليمية. وهكذا تمكنت ألمانيا من خرق معاهدة فرساي والتوسع على حساب النمسا وتشيكوسلوفاكيا. وعندما أدركت الديموقراطيات خطر التوسع الألماني سارعت للتسلح والتحالف لمجابهة الوضع (الذيب وآخرون، ١٩٨١ : ٦). أدت نتائج مؤتمر باريس، إلى نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، إذ سعت ألمانيا إلى تنفيذ السياسة التي رسمتها لنفسها وهي التحرر من كل ما فرضته عليها معاهدة فرساي من أحكام وقيود، وعلى الأخص بعد أن تبين لها ضعف دول أوروبا المناهضة لها وعدم استطاعتها الوقوف في وجهها (أبو هيف، ١٩٧٥ : ٤٨).

وبينما تركزت الحرب العالمية الأولى على القارة الأوروبية، امتدت الحرب العالمية

الثانية إلى عدة قارات، فكانت مخلفاتها المادية أفدح. لقد سخرت الدول المتحاربة خلال ست سنوات، طاقاتها العلمية والتقنية لخدمة أهدافها العسكرية، فشمل الدمار مناطق شاسعة، وبلغت الخسائر المادية حدا مهولا. ولئن أنهكت الحرب القارة الأوروبية بدرجة أولى، فإنها مكنت عدة دول أخرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيم اقتصادها على الصعيد العالمي. لقد انبثقت عن الحرب العالمية الثانية أوضاع متأزمة، إذ ولد هولها، عند الإنسان الأوروبي بخاصة شعورا بالحيرة واليأس والتشاؤم، نتج عنه ظهور تيارات ثقافية مختلفة. وفي الميدان السياسي، شهدت الدول الأوروبية، برغم انتصار الحلفاء، فراغا سياسيا تجسم في إنقسام داخلي خطير. ولقد انعكس هذا الإنقسام على القارة كلها بنشوء كتلتين متضادتين تدينان بالولاء للولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

لم يكن التحالف الذي أقيم ضد دول المحور متينا، إذ ظهرت بوادر الإنشقاق داخل صفوف الحلفاء قبل انتهاء الحرب، وبرغم تعدد الندوات، والمحاولات لتقريب وجهات النظر لم ينفك الخلاف يتسع. لذلك خضعت التحويرات الإقليمية للأمر الواقع بينما بقيت القضية الألمانية معلقة. وفي خضم هذا الجو العالمي المتوتر والحذر المتبادل بدت منظمة الأمم المتحدة كملاذ وحيد يكفل للعالم تنظيم علاقات دولية تبعد شبح الحرب (الذيب وآخرون، ١٩٨١ : ٩٨). لذلك اختلفت نتائجها ولم تؤد، هزيمة ألمانيا وايطاليا واليابان إلى نتائج شبيهة بنتائج الحرب العالمية الأولى، لأن نهاية الحرب وضعت نهاية للخريطة السياسية والجغرافية لأوروبا ما قبل الحرب، فتم تقسيم أوروبا في يالطا ١٩٤٥، بين شرقية وغربية، وأدى ذلك، فيما بعد، إلى ارتباط مستقبل أوروبا بالصراع بين الشرق والغرب. وأصبحت قضية الأمن الأوروبي من أبرز القضايا الدولية التي تؤثر مباشرة وبقوة في حركة السلم الدولي ومستقبله. والملاحظ أن أوروبا بعد أن فقدت امبراطورياتها الإستعمارية وبعد عودتها إلى القارة الأم، تدخل الآن مرحلة من الاستقرار النسبي النادر، وتتجه، تحت ضغوط العالم المتغير وحماية للنفس، إلى تصفية إرث الماضي ونتائج الحرب العالمية الثانية ثم التكتل والوحدة الأوروبية، أي مرحلة ما بعد القومية (حمدان، ١٩٨٣ : ٣٩٨).

مرت المسيرة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية وحتى الآن بمحطات بارزة ترتبط ارتباطا وثيقا بالصراع الدولي بين الشرق والغرب وهي :

١ ــ مرحلة التقسيم والتبعية.
٢ ــ مرحلة الانفراج والمهادنة.
٣ ــ مرحلة تعاظم النزعات الحيادية.

مرحلة التقسيم والتبعية:

لم يؤد تقسيم أوروبا في اجتماع يالطا ١٩٤٥ بين ستالين وتشرشل وروزفلت إلى وضع حد للصراع حول أوروبا، وللخلاف بين حلفاء الأمس، فنشأ صراع جديد بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وهو ما أطلق عليه «الحرب الباردة»، ويرى بريجنسكي أن يالطا لا تعتبر اتفاقا للتقسيم، بل يمكن القول أن يالطا استهلت الصراع من أجل السيطرة على أوروبا فيما بعد الحرب، ويضيف أن تجزئة أوروبا على هذا الشكل والمواجهة المستمرة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي، يزيد من تفكك أوروبا سياسيا ويدعم غيابها عن الساحة (بريجنسكي، ١٩٨٥). وفي هذه المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الستينات، تم التصدي لمشكلة الأمن الأوروبي بأسلوب اقامة التحالفات العسكرية والتحالفات المضادة (مقلد، ١٩٨٣ : ١٤٨). لذلك كانت فكرة الوقوف أمام «النوايا السوفياتية العدوانية» بعد حوادث براغ وبرلين ١٩٤٨، هي التي أدت إلى خلق منظمة شمالي الأطلسي، فالوجود العسكري الأمريكي كان مطلوبا في أوروبا الغربية لا في صورته السلبية كحائل دون العدوان السوفياتي فحسب ولكن في صورته الإيجابية كمطمئن للأوربيين الغربيين (هوارد، ١٩٨٣).

ارتكز الهيكل العام للعلاقات الأمريكية ـ الأوروبية، منذ البداية، على الاعتبارات الاستراتيجية وحدها، فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت البادئة في اقتراح فكرة الحلف على شركائها الأوروبيين لم تلق بالاً للأبعاد السيكولوجية لهذه العلاقة. . وكان هذا التجاهل أو التسرع خطأ فادحا من الناحيتين السياسية والاستراتيجية (مقلد، ١٩٨٣ : ١٠٩).

وفي المقابل أعلن الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه عن قيام حلف وارسو في ١٤ مايو ١٩٥٥، وقيام هذا الحلف كان يعني أن السوفيات، قرروا تحوير ترتيباتهم الدفاعية مع دول شرق أوروبا من الصيغة التعاقدية الثنائية، التي ظلوا متمسكين بها حتى لحظة قيام الحلف الجديد، إلى الصيغة التعاقدية الجماعية أو المتعددة الأطراف، وهذا التحول دفع بالمراقبين الدوليين وقتها إلى أن يطرحوا على أنفسهم التساؤل التالي: ما هو دافع الاتحاد السوفياتي الحقيقي من وراء هذا الاجراء المفاجىء، وبخاصة أنه كان يهيمن على هذه الدول هيمنة ايديولوجية وسياسية وعسكرية كاملة، يعززها تواجد السوفيات بصورة عسكرية مباشرة فيها، وهو الدور الذي كان يرجع بجذوره ومقدماته إلى ظروف الحرب العالمية الثانية. . ؟ وبعبارة أخرى ما هو الكسب الاستراتيجي الذي كان يتوقع السوفيات أن يحققوه من خلال هذا الترتيب العسكري الجماعي الجديد؟ (مقلد، ١٩٧٩ : ٢٧٦).

ولعل اقتصار عضوية الحلفين الأطلسي ووارسو على دول غرب أوروبا وشرق أوروبا والإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وتركيز مسؤوليات الحلفين الدفاعية على النطاق الأوروبي البحت، يدل على أن الحلفين هما أداتا الجانبين في الصراع السياسي والأيديولوجي والعسكري في أوروبا.

وتميزت هذه المرحلة بالسيطرة السوفياتية والأمريكية المطلقة، على أعضاء وتوجهات الحلفين، ويمكن القول أن الإتحاد السوفياتي استطاع أن يحقق انضباطا كاملا في علاقاته بحلفائه في شرق أوروبا، وذلك فيما إذا استثنينا ما حدث في بولندا والمجر في عام ١٩٦٥ (انفصال المجر عن حلف وارسو)، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، التي رأى فيها الإتحاد السوفياتي، تحديا جادا وتهديدا حقيقيا لزعامته لمجموعة حلف وارسو، ومقدمة لانفراط عقد حلف وارسو والسيطرة السوفياتية على دول أوروبا الشرقية، وكان التدخل السوفياتي العسكري هو البديل الوحيد في تقديره لإنقاذ ذلك الوضع المتأزم في شرق أوروبا من خطر الإنهيار التام. وبمجهود خارق استطاع الإتحاد السوفياتي تطويق الأزمة واحتواءها (مقلد، ١٩٧٩ : ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

وبقيت رومانيا، تمثل حالة غير عادية في علاقاتها مع السوفيات، فمنذ مطلع الستينات والزعيم الروماني يدعو إلى إنهاء تبعية دول أوروبا الشرقية المطلقة للإتحاد السوفياتي، والاعتراف لها بحريتها واستقلاليتها. وقد سلم السوفيات بتمايز السياسات الرومانية واختلافها عن منهجه الدولي واعتبروها مظهرا لحرية التعبير وعدم القهر في علاقاته بشركائه (مقلد، ١٩٧٩ : ٢٧٩). وبالمقابل كانت أوروبا الغربية مرغمة على أن تذعن لضغوط الواقع التي أحاطت بها من كل اتجاه، لتقبل بأن تضع نفسها وعلى نطاق لم يسبق له مثيل، تحت الحماية العسكرية الأمريكية بكل ما ترتب على هذا من تدخل أمريكي حتى في سياساتها الداخلية، بل أن الولايات المتحدة احتفظت لنفسها، ودون منازع، بسلطة تفسير وتحديد مضمون ما يمكن أن يسمى بالمصالح الأطلنطية المشتركة. وبتحديد أدق، فإن الذي جعل أوروبا الغربية تقبل بإخضاع مصالحها وسياساتها لمتطلبات الاستراتيجية الأمريكية وقتها، هو تخوفها من أن يكون تخلي الولايات المتحدة عن استخدام إمكاناتها الهائلة في الردع النووي ضد الإتحاد السوفياتي في أوروبا، عاملا نحو سقوطها في دائرة السيطرة السوفياتية مثلما حدث في شرق أوروبا، وكان الثمن السياسي الذي يتعين على الطرف الأوربي أن يدفعه في مقابل هذه الحماية الأمريكية، هو أن يسلم بهيمنة أمريكا على حلف الأطلنطي وبسلطتها المطلقة أو شبه المطلقة في ادارة علاقاته، وفي اقتراح سياساته وخططه الاستراتيجية العامة.

وهذا يوضح كيف أن كل ما قيل عن دعاوى المشاركة الأطلنطية وعوامل الوحدة الأيديولوجية التي تجمع بين جانبي الأطلنطي، لم تكن إلا من قبيل التبريرات الغامضة التي استهدفت التمكين لهذه السيطرة الأمريكية تحت الإيحاء الظاهري بفكرة المساواة والتضامن في مواجهة تحديات القوة السوفياتية. ولم تدرك الولايات المتحدة أنها ودول أوروبا الغربية يمثلون عالمين مختلفين من الناحيتين الجغرافية والسياسية، وبالتالي فإن دعاوى المشاركة الأطلنطية والوحدة الأيديولوجية هذه لم تكن لتسطيع أن تستمر إلى ما لا نهاية في كبت الإختلافات الجذرية في الإتجاهات وفي ظروف التطور السياسي وفي الحساسية لتحديات الواقع الدولي لكل من الطرفين الأمريكي والأوروبي (مقلد، ١٩٨٣: ١١١).

وقد صادف حلف الناتو أكثر أزماته حدة مع القرار الذي اتخذه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في مارس (آذار) ١٩٦٦ بالإنسحاب من الجناح العسكري للحلف، وهو القرار الذي كان نابعا من تحفظات ديغول حول ما إذا كانت هناك مشاركة أطلنطية حقيقية في ظل هيمنة الولايات المتحدة على أجهزة اتخاذ القرارات داخل الحلف وانفرادها بسلطة استخدام الأسلحة النووية التابعة له، كما صدر القرار في مناخ من التقارب السياسي الذي أخذ يشتد ويقوى بين فرنسا الديغولية والإتحاد السوفياتي، والذي اعتبره الإتحاد السوفياتي شريكا مسؤولا في كافة ترتيبات الأمن الأوروبي. وكان كيان الحلف مهددا نتيجة لمثل هذه القرارات بحدوث شرخ عميق قد يطيح بتوازنه وينتهي بفصم عرى التحالف الأمريكي - الأوروبي لولا التحرك الأمريكي السريع، وتقرير لجنة هارليل وزير خارجية بلجيكا الذي دعا إلى تنمية علاقات الإنفراج والمهادنة مع الإتحاد السوفياتي، ودول شرق أوروبا، بهدف التهيئة لسلم مستقر في أوروبا (مقلد، ١٩٧٩: ٢٧٠).

إلى جانب ذلك عرفت العلاقات بين شرق أوروبا وغربها توترا بالغا في فترات عديدة، ولعل أهمها: أزمة حصار برلين عام ١٩٤٨ وأزمة برلين ١٩٥٨ - ١٩٦١ وتعود أزمة برلين الأولى إلى تخوف كل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من إعادة توحيد الرايخ الثالث وإدخاله ضمن دائرة نفوذ إحداهما. وكذلك محاولة الولايات المتحدة إدماج ألمانيا في نظام الغرب (الإصلاح النقدي)، الذي دفع السوفيات إلى حصار برلين بدافع الخوف من أن يؤدي هذا الإدماج إلى تهديد الأمن القومي السوفياتي مستقبلا، ونشأت أزمة برلين الثانية بعد انذار سوفياتي إلى الغرب، يطالب بانهاء الإحتلال الرباعي لبرلين وتحويلها إلى مدينة حرة، وكادت هذه الأزمة أن تؤدي إلى حرب نووية عالمية لولا تخلي الغرب فيما بعد عن مواقفه (مقلد، ١٩٧٩: ٦٥٣).

وفي الحقيقة أن دول الكتلة السوفياتية كانت قد بدأت في هذه المرحلة التاريخية بعدة مقترحات لحل مشكلة الأمن الأوروبي، وإن كانت بأسلوب المراحل التدريجية، إلا أن استجابة الطرف الغربي ـ وبالتحديد الطرف الأمريكي ـ جاءت رافضة لتلك الإقتراحات على طول الخط ومشككة في نواياها ودوافعها. ومن أمثلة تلك المشاريع السوفياتية، مشروع معاهدة الأمن الجماعي الأوروبي التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي إلى مؤتمر الأقطاب في جنيف عام ١٩٥٥، ودعا فيها إلى حل مشكلة الأمن الأوروبي على مرحلتين، الأولى وفيها يتم الإبقاء على حلفي الناتو ووارسو في الوقت الذي تكرس فيه الجهود لتنقية أجوائهما من التوترات العالقة بهما، والمرحلة الثانية وفيها تحل هاتان المنظمتان العسكريتان تحقيقا لأوضاع أمنية في أوروبا ترتكز على التفاهم بدلا من العنف والمجابهة. ولما رفضت الدول الغربية ذلك الإقتراح، دعا السوفيات الدول الأعضاء في منظمتي الحلفين المذكورين إلى التوقيع على معاهدة مؤقتة تحظر استخدام القوة العسكرية في العلاقات الأوروبية، غير أن هذا المشروع لم يكن أسعد حظا من سابقه.

ثم تتالت الاقتراحات والمبادرات، ففي عام ١٩٥٧ مثلا اقترح وزير خارجية بولندا آدم راباكي اقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في وسط أوروبا، وهو الإقتراح الذي تبعته مبادرة بولندية أخرى عرفت بمشروع جومولكا الذي دعا إلى تجميد التسلح النووي لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا ودولتي ألمانيا وهذه المشاريع في جملتها لم يكتب لها النجاح. وفي عام ١٩٥٩ تقدم الإتحاد السوفياتي بمشروع معاهدة سلام مع ألمانيا باعتبار أن المشكلة الألمانية كانت تشكل حجر الزاوية في مشكلة الأمن الأوروبي برمتها. غير أن ردود الفعل السلبية من جانب الغرب جعل دول أوروبا الشرقية تتوقف ولعدة سنوات عن تقديم أية مقترحات جديدة، واستمر ذلك حتى ما بعد إقصاء خروتشوف من السلطة. ففي ديسمبر ١٩٦٤ تقدمت بولندا باقتراح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت فيه إلى عقد مؤتمر عام للدول الأوروبية للبحث في مختلف الجوانب ذات العلاقة بمشكلة الأمن الأوروبي. وقد تعضد هذا الاقتراح بدعوة مماثلة صدرت عن اللجنة السياسية الإستشارية لحلف وارسو في يناير ١٩٦٥. وعندما زار وزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكو روما في أبريل ١٩٦٦، جدد الدعوة رسميا إلى عقد مؤتمر عام للأمن الأوروبي. وكان من الواضح أن هذا الموضوع أخذ يشكل حيزا ضخما من اهتمامات الدبلوماسية السوفياتية وأجهزة دعايتها السياسية في أوروبا.

وفي الإعلان الصادر عن اللجنة الإستشارية في يوليو ١٩٦٦، جاء أن إقامة نظام

دائم وفعال للأمن الأوروبي يتطلب في أساسه أن تعترف ألمانيا الغربية بالصبغة الدائمة للحدود السياسية القائمة في منطقة وسط أوروبا، وأن تعلن تخليها عن كل دعاويها ومطالباتها الإقليمية وأن تتعهد بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية، كما أكد البيان على أن ضرورات تعزيز الأمن الأوروبي كان تقتضي وبلا تأخير، تصفية كل القواعد الأجنبية (القواعد الأمريكية أساسا) والدخول في مباحثات جدية لوضع ترتيبات دائمة وفعالة لحل مشكلة الأمن في القارة. وفي مارس / آذار ١٩٦٩ أصدر زعماء حلف وارسو في نهاية الإجتماع الذي عقدوه في بودابست، اعلانا يحمل عنوان «رسالة من دول حلف وارسو إلى كل الدول الأوروبية»، وقد لوحظ عليه خروجه عن الخط التقليدي القديم، فهو لم يشأ أن يلقي بتبعة تدهور الموقف الدولي على الولايات المتحدة أو الناتو أو ألمانيا، كما اعتاد أن يفعل في السابق، وإنما دعا إلى تقوية علاقات التعاون، السياسي والإقتصادي بين الدول الأوروبية جميعها وبلا استثناء، والاعتراف بالأمر الواقع في أوروبا مع البحث عن حل للمشكلة الألمانية، وكذلك الحث على عقد مؤتمر عام للأمن الأوروبي يجتمع خلال النصف الأول من عام ١٩٧٠ ويتركز اهتمامه على مشكلتين رئيسيتين: الأولى هي الأمور المتعلقة بالأمن الأوروبي ومبدأ حظر استخدام القوة المسلحة ووسائل فرض هذا الحظر. أما المشكلة الثانية فهي كيفية توسيع مجالات التعاون بين الدول الأوروبية. وطبعا لم ينعقد المؤتمر في هذا الموعد المقترح (مقلد، ١٩٨٣ : ١٥١).

مرحلة الإنفراج والمهادنة:

بعد التغيير الذي طرأ على العلاقات بين الجبارين، ورحيل عقدي الحرب الباردة والتعايش السلمي، والدخول في عصر الوفاق دخلت العلاقات الأوروبية ـ الأوروبية عهدا جديدا، يقوم على ضرورة بحث الوضع الأوروبي من خلال عقد مؤتمر عام للأمن والتعاون الأوروبي. وإذا كانت فرنسا وألمانيا أكثر الدول حماسا لهذه الفكرة، فإن سياسة فيلي برانت، وضعت حجر الأساس في عملية الإنفتاح على الشرق، وأدت إلى تطبيع علاقات ألمانيا بسرعة مع كل جيرانها الشرقيين :

- مع الاتحاد السوفياتي: المعاهدة الألمانية ـ السوفياتية في ١٢ آب ١٩٧٠.
- مع بولونيا: المعاهدة الألمانية ـ البولونية، في ٧ كانون أول ١٩٧٠.
- مع ألمانيا الديمقراطية: المعاهدة الأساسية، في ٢١ كانون أول ١٩٧٢.
- مع تشيكوسلوفاكيا: المعاهدة الألمانية ـ التشيكية، في ١١ كانون أول ١٩٧٣.

وقد عكس تطبيع العلاقات الثنائية بين دول الشرق والغرب الانفراج بين القوتين الكبريين وفتح الطريق على مؤتمرين أوروبيين: مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،

والمفاوضات من أجل التخفيف المتبادل والمتوازن للقوى في أوروبا (فيينا). (كولار، ١٩٨٥ : ١١٩).

مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ١٩٧٣ - ١٩٧٥: بعد محاولات عديدة مضنية من السوفييت وحلف وارسو، تعود إلى خطة مولوتوف في ١٠ شباط ١٩٥٤، لخلق نظام أوروبي للأمن الجماعي، وافق الحلف الأطلسي في عام ١٩٦٩ على مبدأ مؤتمر أمن وتعاون في أوروبا. وافتتحت الأعمال التحضيرية في ٢٢ تشرين ثان ١٩٧٢، التي قررت عقد المؤتمر على ثلاث مراحل متميزة:

- الأولى في هلسنكي، على مستوى وزراء الخارجية، عقدت بتاريخ ٣ - ٧ تموز ١٩٧٣.
- الثانية في جنيف على مستوى الخبراء: استمرت سنتين من ٢٨ أيلول ١٩٧٢ إلى ٢١ تموز ١٩٧٥.
- الثالثة في هلسنكي، على مستوى رؤساء الدول والحكومات للموافقة على أعمال اللجان، وقد انتهت في آب ١٩٧٥، باتفاق بين ٣٥ دولة (٣٣ دولة أوروبية اضافة إلى الولايات المتحدة وكندا التي وقعت البيان الختامي للمؤتمر) (كولار، ١٩٨٥ : ١٢٠).

وحددت وثيقة هلسنكي، مجموعة من المبادىء، كأساس للعلاقات الأوروبية المتبادلة تتمثل في:

> العمل على احترام حقوق السيادة الوطنية لكل واحدة من هذه الدول، الإمتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في أي صورة يحظرها ميثاق الأمم المتحدة وتحرمها مبادىء القانون الدولي، والتعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية أو التعديل فيها، واحترام السلامة الإقليمية لكل دولة، وكذلك التعهد بحل المنازعات الأوروبية بالطرق السلمية، والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ووجوب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك حرية الفكر، وحرية العقيدة، والحرية الدينية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. . الخ (مقلد، ١٩٧٩ : ٥٤٣).

وبعد ثلاثين عاما من يالطا وبوتسدام، تكرس هذه الوثيقة الكبرى، الوضع الراهن Statu quo السياسي والإقليمي في أوروبا، وتشكل شرعية حقيقية للتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الإجتماعية المتعارضة. وتظهر كتتويج لسياق الإنفراج البادىء في ١٩٦٣، سياق، كما يقول النص، «مستمر، وحيوي وشامل أكثر فأكثر وذي مضمون دولي تلتزم الدول بتوسيعه، وتعميقه، وجعله دائما» (كولار، ١٩٨٥ : ١٢٠). ويمكن القول أيضا «أن النتيجة الأساسية لمؤتمر هلسنكي هي تمديد إتفاقات يالطا، أي بعبارة أخرى إدامة مناطق الإحتلال التي تقاسمتها في ١٩٤٤ الدول المنتصرة وتقبل الجميع هذا الأمر بمن فيهم الألمان ولو كان هؤلاء لا يريدون اعتبار تقسيم بلادهم نهائيا» (دومورفيل، ١٩٨١).

مفاوضات فيينا حول التخفيض المتبادل والمتوازن للقوى في أوروبا ١٩٧٣ - ١٩٧٦ : إذا كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فكرة سوفياتية، فإن المفاوضات حول التخفيض المتبادل والمتوازن للقوى في أوروبا هي فكرة مقترحة من جانب دول منظمة حلف شمال الأطلسي (نداء رايكجافيك في حزيران ١٩٦٨، ونداء روما في ٢٧ أيار ١٩٧٠). وهدف هذه المفاوضات، هو اكمال الأمن السياسي في أوروبا بانفراج عسكري. والمقصود، في رأي الغربيين، هو تحديد سقف مشترك للقوى - على أساس قاعدة تخفيف متبادل ومتوازن - ٧٠٠ ألف شخص من كل جانب تقريبا، في منطقة تتكون في الشرق، من ألمانيا الديموقراطية، وتشيكوسلوفاكيا، وفي الغرب من المانيا الفدرالية، بلجيكا، اللوكسمبورغ، البلاد المنخفضة. إلا أن الاتحاد السوفياتي، الذي يمتلك تفوقا تقليديا كبيرا، لايريد سماع أي حديث عن تخفيض غير متساو، أو أن يأخذ بعين الاعتبار «عدم التماثل» الجغرافي، والاستراتيجي بين حلف شمال الأطلسي، وحلف فرصوفيا. لذلك تمسك بمفهوم «التوازن الشامل الموجود» بين الحلفين، وليس بمفهوم التوازن الذي يجب تحقيقه بين القوى الموجودة على جزء محدد من القارة. وقد بدأت محادثات جماعية تحضيرية في فيينا بين ٣٠ كانون الثاني و ٢٨ حزيران ١٩٧٣، لتحديد مجريات المؤتمر الكامل، الذي افتتح رسميا في العاصمة النمساوية في ٣٠ تشرين أول ١٩٧٣. وقد رفضت فرنسا الاشتراك بمؤتمر فيينا لأسباب عسكرية، سياسية، سيكولوجية فهي ترى في المؤتمر فخا، وعملا مليئا بالمخاطر بالنسبة للأمن في أوروبا الغربية، لذا فهي ترفض هذه المفاوضات «بين الكتل»، وتندد بتكوين «منطقة ذات وضع خاص» في القارة القديمة. وأخيرا، تعتبر باريس أن تخفيض القوى يهدد بمنع قيام دفاع غربي - أوروبي مستقل - والوصول إلى تحييد أوروبا سياسيا، أي ما يسميه الخبراء

«فنلنده» المجموعة الأوروبية. ومعنى هذا نهاية أوروبا كقوة ثالثة، ونهاية الرسم الديغولي الكبير لأوروبا أوربية مستقلة عن موسكو وواشنطن (كولار، ١٩٨٥: ١٢١ ـ ١٢٢).

ولم يقتصر الانفراج في العلاقات على المستوى السياسي والعسكري، وإنما امتد ليشمل المجالات الاقتصادية والتجارية، رغم تحفظات الولايات المتحدة وشروط الاتحاد السوفياتي حول التعامل مع دول أوروبا الغربية. فالسوفيات لا يريدون التعامل مع بلدان أوروبا الغربية كاسرة اقتصادية موحدة ولا يريدون أن تربط أوروبا علاقاتها التجارية به وببقية دول الكوميكون بالمسائل السياسية (بياندر، ١٩٨١). وقد أكد نائب مدير معهد الولايات المتحدة د. جيورجي سكوروف على أن العلاقات التجارية ـ الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الغربية واليابان تواصل تطورها برغم المعارضة الأمريكية، وأضاف «في عام ١٩٨٢ بلغ حجم التبادل التجاري بين الاتحاد السوفياتي وهذه البلدان.٣٧,٥ مليار روبل، أن حجم التبادل التجاري نما خلال الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ بمقدار ٢,٥ مرة تقريبا، وخلال عامي ٨٠ ـ ١٩٨١ ازداد حجم التبادل التجاري بنسبة ١٩٪، وأن أكبر شركاء الاتحاد السوفياتي بين بلدان أوروبا الغربية هي ألمانيا الغربية: حجم التبادل التجاري معها في عام ١٩٨٢ ٦,٦ مليار روبل وفنلندا ٥,٢ مليار روبل، وايطاليا ٤,١ مليار روبل وفرنسا ٣,٦ مليار روبل[١].

وإلى جانب نمو العلاقات التجارية والاقتصادية، اتفق الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الغربية على مد أنبوب سيبيريا للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وقد أحدث هذا المشروع العملاق انقساما حادا وكبيرا في دوائر دول حلف الاطلنطي، فاعترضت الولايات المتحدة على المشروع من الناحية الاستراتيجية على أساس أن الاتحاد السوفياتي سيتمكن من التحكم في كميات الغاز الطبيعي المنقولة، وفرض ارادته وقت الأزمات، واعترضت أيضا على المشروع من الناحية الاقتصادية إذ أنه سيمكن الاتحاد السوفياتي من أن يعزز اقتصادياته عن طريق صادراته من الغاز بايراد سنوي (١٠ بلايين دولار)، كما أنه سيمد الاتحاد السوفياتي بامكانيات تكنولوجية لن تتاح له إلا بعد فترة طويلة، وقوبل الموقف الامريكي، باصرار أوروبي على السير قدما في هذا المشروع، إذ أن المصلحة الأوروبية تحتم تنفيذه (هويدي، ١٩٨٢: ٣٠). وأخيرا تراجعت الادارة الامريكية عن معارضتها ومحاولاتها تعطيل المشروع الكبير.

مرحلة تعاظم النزعات الحيادية:

أدى وصول ريغان إلى رئاسة الولايات المتحدة، واصراره على تحقيق التفوق الأمريكي، وإعادة الإعتبار إلى مركز الولايات المتحدة على المستوى العالمي، إلى توتر العلاقات بين الشرق والغرب، وعودة رياح الحرب الباردة، لتعصف بالوضع الدولي، وانعكس هذا التوتر بشكل مباشر على الوضع في أوروبا، من خلال أزمة الصواريخ المتوسطة، بعد اصرار الحلف على نشر ٥٧٢ صاروخا من طراز «بيرشنغ» و«كروز» في أوروبا لمواجهة التفوق النووي السوفياتي. وخلال هذه الأزمة، التي تم تشبيهها بأزمة الصواريخ الكوبية، بذل السوفيات والأمريكان جهودا جبارة للتأثير على الموقف الأوروبي الرسمي والشعبي. فالاتحاد السوفياتي أمسك بورقة أوروبية شعبية ونفسية ودعائية في معركته ضد الولايات المتحدة، وتتركز في جميع مظاهر الحركات السلمية الأوروبية المنادية بضرورة إنهاء أو تجميد أو ازالة الأسلحة النووية للعملاقين من أراضي دول أوروبا الغربية والشرقية. والولايات المتحدة أمسكت بورقة أوربية رسمية وتنظيمية عسكرية في معركتها ضد الاتحاد السوفياتي، ومحورها تنظيمات حلف شمال الأطلنطي، وكذلك المواقف الحكومية الرسمية في عواصم الدول الغربية، والتي تؤيد خطة نشر الصواريخ الأمريكية في أراضي خمس دول في أوروبا الغربية.

والورقة الأوروبية في معركة سباق الصواريخ النووية بين العملاقين، تستمد ثقلها الأساسي من حقيقتين أولاهما: أن المسرح الواقعي لزرع ونشر الصواريخ الجديدة المزمعة لابد وأن يكون مرتبطا ومتوقفا على القبول الشعبي العام في نفس تلك المناطق التي سوف تنصب فيها الصواريخ، كذلك هي عمليات فنية معقدة للغاية معتمدة بصفة رئيسية على التسهيلات وخدمات فنية لا يمكن توافرها إلا عن طريق السلطات والأجهزة الإدارية المدنية والعسكرية لتلك المناطق من دول أوروبا الغربية. والحقيقة الثانية أن أوروبا الغربية تمثل الخط الأول المباشر للمواجهة الرهيبة النووية بين الدولتين الأعظم في حالة اشتعال حرب نووية، ولو في أخف درجاتها وأدنى صورها، فشعوب أوروبا الغربية هي التي سوف تقدم «الدماء الأولى» في تلك الحرب على حد تعبير الرئيس السوفيتي اندروبوف (معوض، ١٩٨٤: ٤٦). ويلاحظ أن أوروبا هي التي تقود عملية الوفاق في اتجاهين: الإتجاه العسكري بقبولها تعزيز قوة الصواريخ والرؤوس الذرية لحلف الأطلنطي في الساحة الأوروبية بشرط بدء المفاوضات بين القوتين الأعظم لتخفيف الأسلحة الإستراتيجية، والإتجاه الإقتصادي، بزيادة التبادل

التجاري بين أوروبا ودول حلف وارسو وعدم خضوع أوروبا واعتراضها الدائم على السير في ركاب الولايات المتحدة وهي تقرر فرض العقوبات على الإتحاد السوفياتي أيام كارتر وريغان (هويدي، ١٩٨٢ : ٨١).

لم يكن موقف دور أوروبا الرسمي موحدا. فلقد نشأت في السنوات الأخيرة بضعة محاور أو أشباه محاور استقطاب ثانوية متقاطعة أو متعامدة داخل المعسكر الغربي ككل تعبر بوضوح عن قدر من اختلاف المصالح الذاتية الخاصة والسياسات التكتيكية الاقليمية. ويلاحظ أن فرنسا غالبا طرف في هذه المحاور الصغرى في حين أن الولايات المتحدة هي الطرف الثابت الآخر فداخل أوروبا الغربية نفسها ثمة شبه محور الولايات المتحدة ـ بريطانيا التقليدي الخاص في مقابل شبه محور فرنسا ـ ألمانيا الناشيء. ورغم وجود مثل هذا الوضع يمكن القول أن الحلفاء الأوروبيين إزدادت شكوكهم في النوايا الأمريكية وتوجسهم من تخليها عن الدفاع عنهم نوويا أو حتى تقليديا (حمدان، ١٩٨٣ : ٣٢٧).

حركات السلام : أخذت الحركات السلامية، شعبية وحكومية، تتسع في أوروبا الغربية منذ بداية الثمانينات بالتقريب. وأصبحت المظاهر والمظاهرات العدائية للولايات المتحدة أمراً مألوفا عاديا في دولها. كما اشتد تيار المطالبة بالحد من التسلح بعامة والنووي منه بخاصة، بل وبتجريد أوروبا الغربية (والشرقية بالمثل والموازاة) من الأسلحة النووية، وإلا فبتجميد أو عدم تحديث أو تعظيم الترسانة النووية الأمريكية المنشورة على أراضيها.. الخ (حمدان، ١٩٨٣ : ٣٢٧).

وفي أكبر مظاهرة عالمية ضد الصواريخ والحرب النووية اجتمع في براغ في يوليو الماضي ما يزيد عن ٤ آلاف مندوب من القارات الخمس يمثلون شتى المنظمات الشعبية المعادية للتسلح النووي، وأطلق على المؤتمر التجمع الدولي من أجل السلام والحياة وضد الحرب النووية، واجتمع في هذا المؤتمر الذي دام أسبوعا كاملا ممثلون للأحزاب الإشتراكية وعن حركات التحرر الوطني و٢٠٦ من حركات السلام المعادية للتسلح النووي من العالم أجمع، وممثلون للأديان والشباب والنقابات والبرلمانات، واعتبر هذا المؤتمر أكبر تجمع يضم حركات السلام فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت حركات السلام منذ تلك الحرب ترتبط بعلاقات تنظيمية بمجلس السلام العالمي ومقر سكرتاريته بهلسنكي بفنلندا.

أما حركات السلام الحالية فهي متنوعة إلى أقصى مدى واتخذت أسماء وأشكالا

مختلفة فهي في ألمانيا الغربية، على سبيل المثال، حركة قوية وممثلة في البرلمان (البوند ستاج) ويطلق عليها اسم الخضر. وفي النمسا المجاورة لم تحصل على مقاعد في الإنتخابات العامة الأخيرة التي تنحى بعدها الدكتور برونوكرايسكي المستشار النمساوي السابق، وهناك حركة السيدات السلمية بمنطقة جرينهام كومون ببريطانيا وهي المنطقة التي تضم إحدى القواعد التي ستركب فيها الصواريخ الأمريكية الجديدة، وهي حركة لا تنتمي لحركة السلام والمعروفة في بريطانيا باسم .C.N.D إضافة إلى حركة الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية المناهضة للتسلح النووي.

وجاء البيان الختامي لهذا المؤتمر الكبير في براغ ليذكر بأن: «البشرية تقف اليوم أمام مفترق الطرق، وتكفي خطوة خاطئة واحدة لدفع العالم إلى حرب نووية، حيث لم يصل سباق التسلح إلى مثل هذا المستوى من الخطر كما هو الآن، وحيث يجري تطوير الأسلحة النووية الحديثة مع ممارسة ضغوط من أجل القبول بمبدأ استخدام الأسلحة النووية. واختتم البيان بالعبارات التالية:

ـ لا للصواريخ الجديدة في أوروبا ـ نعم للحوار مع تحقيق تخفيض في مستوى الأسلحة النووية ـ أوقفوا سباق التسلح النووي والتقليدي.

ـ نعم للمناقشات السلمية ـ السلام والحرية والاستقرار والخير لشعوب البشرية كافة.

ومن أهم الحركات السلمية ذات الدلالات العميقة منظمة أنشأها عدد من الجنرالات الغربيين السابقين الذين تركوا الحرب، ليتفرغوا «للسلام» وتضم بين أعضائها تينوناستي النائب السابق للقائد العام لقوات حلف شمال الأطلنطي، في أوروبا والسناتور الايطالي حاليا. والميجور جنرال النرويجي المتقاعد يوهان كريستي الذي قضى ٤٥ عاما في الخدمة العسكرية. والرئيس البرتغالي السابق الجنرال كوستا جوميز والادميرال البحري الفرنسي المتقاعد انطوان سانجينتي وتتبنى هذه المنظمة نظرية «الأمن لا يقوم على القوة».

ومع اقتراب الموعد المحدد لنشر الجيل الجديد من الصواريخ الأوروبية. اشتدت المظاهرات الشعبية في العواصم الغربية إذ تدفق مئات الألوف من الأوروربيين في أواخر أكتوبر الماضي في حركات احتجاج عارمة إجتاحت روما وهامبورج وميونخ ونيويورك حيث شكل المتظاهرون في أواخر أكتوبر الماضي سلسلة بشرية بين مقري البعثتين الأمريكية والسوفياتية لدى الأمم المتحدة وذلك على مسافة حوالي كيلو مترين، مطالبين بإزالة الأسلحة النووية كما فرض عشرات الآلاف من المتظاهرين الألمان حصارا لعدة أيام

على القواعد العسكرية الأمريكية في ألمانيا الغربية بالرغم من هطول الأمطار الغزيرة عليهم كما حاصرت الآلاف في برلين الغربية مقر المؤن للجيش الأمريكي. وفي آخر استطلاع للرأي العام أجرته الحكومة في بون، ظهر أن ٥٥٪ من الناخبين الألمان لا يعتقدون بأن الولايات المتحدة تتفاوض بحسن نية في جنيف، وأن ٦١٪ يعتقدون بأنه يجب على ألمانيا الغربية أن ترفض قبول أية صواريخ أمريكية جديدة على أراضيها، حتى وإن لم تسفر المفاوضات عن أي شيء ملموس قبل الموعد المحدد لنشر تلك الصواريخ. (معوض، ١٩٨٤ : ٤٧).

وفي ألمانيا الغربية أصبحت النقطة المحورية في الحالات الإنتخابية بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الإشتراكي الديمقراطي، تتركز رئيسيا حول قضية نشر الصواريخ الأمريكية مما جعل من نتيجة الإنتخابات شبه استفتاء عام نهائي حول نشر تلك الصواريخ.[٢] وجاءت زيارة غروميكو إلى بون لتوضح مدى الإهتمام الذي أولاه السوفيات لإنجاح مشرح الحزب الإشتراكي الذي أقام حملته الإنتخابية على شعار «من أجل المصالح الألمانية أولا» كما وعد ناخبيه باتخاذ كل الخطوات الممكنة لمنع نشر الصواريخ الأمريكية في ألمانيا في حال فوز مرشحه هانز فوجل (معوض، ١٩٨٤ : ٤٨). وأخيراً فاز المستشار كول مرشح الحزب الوطني الديمقراطي المسيحي، وبذلك تكون الجولة الصراعية الدعائية والسياسية بين العملاقين في ألمانيا الغربية، انتهت إلى انتصار حاسم للإستراتيجية العامة النووية للولايات المتحدة. وهذه النتيجة إن دلت على شيء فإنما تدل على أن حركات السلام الأوروربية برغم نموها الكبير في السنوات الأخيرة، لم تصل إلى مستوى رسم سياسات دول أوروبا الغربية والتأثير فيها بشكل مباشر. إلا أن ذلك لا يعني أن دول أوروبا الغربية لا تحسب حساب هذه الحركات أو لا تولي آراءها ومواقفها أهمية خاصة.

الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا : أدى قرار الأطلسي بنشر صواريخ بيرشينغ وكروز الأمريكية في أوروبا، إلى أزمة دولية حادة بين الشرق والغرب، فالإتحاد السوفياتي يرى أن نصب الصواريخ الأمريكية في أوروبا يؤدي إلى الإخلال بميزان القوى القائم وتهديد القسم الأوروبي منه. وفي المقابل يشدد الأمريكيون على أن ميزان القوى في أوروبا يميل بشدة لصالح السوفيات، ولذلك لابد من إعادة التعادل بين كفتي الميزان عن طريق نشر صواريخ «بيرشنغ» و«كروز» في أوروبا.

الموقف السوفياتي : أثار اصرار الحكومة الأمريكية على تنفيذ خطط الناتو لنشر صواريخ برشنغ، وكروز في أوروبا الغربية والتي كان لها الجهد الأكبر في المبادأة باقتراحها، استياءً بالغا لدى الإتحاد السوفياتي الذي ينظر إلى الأمر برمته على أنه مؤشر سلبي عن طبيعة النوايا الأمريكية المبيتة ضده . ويرى الإتحاد السوفياتي أن ميزان القوى العسكرية في أوروبا مثالي وتعادلي بين العملاقين، ولذلك فإن أي خطوة تتخذها أمريكا لتغيير هذا التوازن النووي، لابد وأن يواجهه رد فعل سوفياتي مضاداً. وقد أكد ليونيدبريجنيف على أن الإتحاد السوفياتي لم يسع إلى تهديد علاقات التوازن الإستراتيجي بينه وبين الغرب، وشدد على أن بلاده لا تريد أكثر من التكافؤ الإستراتيجي مع الولايات المتحدة (مقلد، ١٩٨٣ : ١٧٢). وردا على مشروع «الخيار صفر» الذي طرحه ريغان ورفضته موسكو، طرح أندروبوف مشروعا أطلق عليه «الخيار صفر السوفيتي»، يقوم على أساس احتفاظ الإتحاد السوفياتي بعدد من الصواريخ المتوسطة، يكون مساوياً لعدد الصواريخ النووية الفرنسية والإنجليزية وبذلك يكون من وجهة النظر السوفياتية ـ توازن القوى بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كاملا في مجال الصواريخ المتوسطة المدى.

وفيما بعد أوضح أندريه غروميكو وزير خارجية الإتحاد السوفياتي الخيار صفر السوفياتي في النقاط التالية (معوض، ١٩٨٤ : ٣٣):

١ ـ أن يشمل الخفض المتبادل مجالات المواجهة النووية بين المعسكرين كافة.

٢ ـ يعرض الإتحاد السوفياتي تخفيض الصواريخ النووية الموجهة إلى أوروبا والإحتفاظ بما يوازي العدد الذي تملكه كل من فرنسا وبريطانيا من هذه الصواريخ.

٣ ـ إعادة الصواريخ السوفياتية الفائضة عن ذلك العدد إلى مناطق بعيدة في سيبيريا دون تدميرها.

٤ ـ إجراء تخفيض متبادل للصواريخ التي يقل مداها عن ألف كيلو متر، كذلك التخفيض المتبادل لقاذفات القنابل النووية البعيدة المدى.

وفي هذا الإقتراح يكون الإتحاد السوفياتي قد طرح تخفيض حجم صواريخه في أوروبا من ٢٢٠ إلى ١٦٢ صاروخا أو ٤٨٦ رأسا نوويا باعتبار أن الصواريخ أس. أس ٢٠ تحمل كل منها ثلاثة رؤوس نووية مقابل عدم نشر صواريخ كروز وبيرشينغ في أوروبا.

الموقف الأمريكي : عندما جاءت إدارة ريغان إلى السلطة كان من أبرز شواغلها وعلى رأس قائمة أولوياتها كيفية تعزيز الطاقات العسكرية الرادعة لحلف الناتو في مواجهة

الإتحاد السوفياتي، وكانت أوروبا الغربية محورا رئيسيا من محاور هـذا التركيـز الأمريكي. فقـد حـاولت الـولايـات المتحـدة أن تـدفـع إلى اعتنـاق نفس تصـورهـا عن طبيعـة التهديد السوفياتي وأبعـاده، وعن أخطار القـوة العسكريـة ومضاعفـاتها في الأمن الغـربي والمصالح الغربية في الشرق الأوسط والخليج ومنطقـة الكاريبي وغـيرها من منـاطق العالم الثـالث. وزعم ريغان وإدارتـه أن اتفاقـات سولت كـانت عامـلا معطلا لتنميـة المقـدرة الدفاعية للغرب، وإنطلاقا من هذه التصورات والتفسيرات التي صاحبتها، كانت مطالبة الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين بضرورة مضاعفة إنفاقهم العسكري حتى يمكنهم أن يتحملوا دوراً أكثر فاعلية في عبء الدفاع عن الأمن الغربي والمصالح الغـربية المهـددة من جراء تصاعد أخطار القوة العسكرية السوفياتية عليها.

وشدد الأمريكيون على أن الهدف الأساسي من إقامة قـواعد للصـواريخ من طـراز بيرشنغ، وكروز في أوروبا الغربية هو ردع السوفيات عن المبادأة بهجـوم نووي بصـواريخه الجبارة اس. اس ـ٢٠ خاصة أن الإنتقام من مثـل هذا الهجـوم لا يمكن أن يحدث أو يتم بواسطة الأسلحة النووية التي يمتلكها حلف النـاتو في الـوقت الحاضر (مقلد، ١٩٨٣ : ١٦٨). وبعد الأزمة التي أثارها قرار حلف الأطلسي، بالبدء في نشر الصواريـخ النوويـة الأمريكية المتوسطة في أوروبا، مع الإتحاد السوفياتي طرح الأمريكيون في البـداية مشروع «الخيـار صفر» القـائم على أسـاس أوروبا نـظيفة من السـلاحـين النـوويـين السـوفيـاتي والأمريكي، والقاضي بنزع الأسلحة السوفياتيه النووية المتوسطة المدى مقابل عـدم البدء في توزيع الأسلحة المماثلة في غرب أوروبا، وبعد رفض الإتحاد السوفياتي «للخيار صفر»، سعت الدول الأوروبية إلى تعديل الموقف الأمريكي بحيث يمكن التـوصل إلى حـل وسط لا يصـل إلى اخراج هـذه الأسلحة دفعـة واحدة، فـاقـترح الأمـريكيـون ضرورة خفض الأسلحة المتوسطة المدى السوفياتية مع بدء توزيـع الأسلحة المـماثلة في غرب أوروبـا وقد رفض غـروميكو هـذا الاقتراح أيضـا[٣]. وفيما بعـد أكد الأمـريكيون أن أي خيـار صفر معدل محتمل يجب أن يقوم على ثلاثة مبادىء (معوض، ١٩٨٤ : ٣٧):

١ ــ المساواة العددية لأنظمة الصواريخ السوفيتية والأمريكية في أوروبا مـع الإصرار على عدم إدخال الصواريخ البريطانية والفرنسية في الحساب.

٢ ــ وقف نشر صـواريخ اس. اس٢٠ شرقي الأورال ممـا يعني تفكيك ٦٣٣ صـاروخـا سوفياتيا.

٣ ــ المطالبة بإجراءات للتأكد من التطبيق الكامل لمثل هذا الاتفاق.

وبعد فشل المفاوضات الأمريكية ـ السوفياتية في التوصل إلى حل وسط مقبول من الطرفين، ومباشرة الولايات المتحدة الأمريكية نصب صواريخها في أوروبا بعد موافقة الحلف الأطلسي، انسحب الإتحاد السوفياتي من كل أشكال المفاوضات مع الأمريكان.

الموقف الأوروبي: أبدى الرسميون الغربيون تخوفا ملحوظا من تنامي القدرات السوفياتية، يقول شيسون وزير خارجية فرنسا (أن نشر السوفيات لمنصات اطلاق صواريخ اس. اس٢٠ في أوروبا الشرقية أدى إلى نسف التوازن الذي كان موجودا في أوروبا، فقوة هذه الصواريخ يمكن أن تدمر كافة قوات حلف شمال الأطلسي الممتدة ما بين النرويج في الشمال وجنوب ايطاليا ولم يكن شيسون وحده هو الذي يتحدث بكل هذا الإنزعاج في فرنسا، وإنما كان يعكس وجهة نظر الخبراء الإستراتيجيين الفرنسيين الذين أكدوا للرئيس فرانسوا ميتران أن هذه المجموعة بالذات من الصواريخ السوفياتية تفوق قوة الصواريخ التي في حوزة حلف شمال الأطلسي بستة أضعاف، وإن الرد على هذا التحدي لن يتحقق إلا بنشر صواريخ بيرشنغ ٢ وكروز في أوروبا الغربية، وأنه بفضل هذه الأسلحة سيكون بإمكان دول الناتو الرد على أي هجوم تتعرض له، وذلك بضرب جزء كبير من الأراضي السوفياتية دون الوصول إلى مخابىء الصواريخ الإستراتيجية البعيدة المدى الموجودة في سيبيريا.

ولعله لهذا السبب أكثر من أي شيء آخر تعتقد فرنسا وغيرها من الحكومات الغربية أن مضي الغرب قدما في تعزيز مقدرته القتالية النووية في أوروبا، وبالتالي زيادة فاعلية نظم الردع الموجهة ضد التهديدات العسكرية السوفياتية، هي وحدها التي ستعطي قوة دافعة جديدة لمفاوضات نزع السلاح بين الكتلتين. فالسوفيات لن يتحركوا جديا في اتجاه التفاوض ما لم يحسوا بأن الغرب يتحدث إليهم من مركز القوة، وأنه لا يلهث في البحث عن اتفاق من موقع الضعف أو الإستجداء (مقلد، ١٩٨٣ : ١٦٨).

وفرضت مشكلة الصواريخ ذاتها على القمة الإقتصادية للدول الغربية في وليامز بورج، وكان لها الغلبة إلى حد كبير على المشكلات الإقتصادية والنقدية، وأعلن قادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وكندا وايطاليا تضامنهم الإستراتيجي في مواجهة الإتحاد السوفياتي، وعبروا في البيان الختامي لقمة وليامزبورج عن وحدة صفوفهم من أجل الدفاع عن أمنهم (معوض، ١٩٨٤ : ٥٠). ووافقت (بلجيكا، ايطاليا، هولندا، ألمانيا، وبريطانيا) على نشر الصواريخ الأمريكية المتوسطة المدى في أراضيها قبل نهاية ١٩٨٣ رفضت فرنسا وبريطانيا (الخيار صفر

السوفياتي) بشأن التوازن العددي بين الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى والصواريخ البريطانية والفرنسية، وذلك على أساس أن ترسانات البلدين من الأسلحة النووية تعتبر مستقلة فنيا وتنظيميا ولا تخضع لقيادة حلف شمال الأطلسي، على عكس القناعة السوفياتية. إلى جانب ذلك إنتاب دول أوروبا الغربية خوف شديد من جراء توتر العلاقة بين الشرق والغرب بسبب أزمة الصواريخ المتوسطة خصوصا بعد حديث ريغان عن الحرب النووية المحدودة في أوروبا. ويرى الأوروبيون أنه إذا كان هذا الإجراء الخاص بتركيب صواريخ بيرشنغ وكروز في أوروبا يمكنه أن يرفع من مستوى التهديد والمخاطر بالنسبة للسوفيات، كما يتصور الأمريكيون، فإنه يضاعف بنفس الدرجة، وفي نفس الوقت، من المخاطر الأمنية لدول أوروبا الغربية التي ستقبل بإقامة قواعد إطلاق هذه الصواريخ الإستراتيجية في أراضيها. وقد عبر أحد الخبراء العسكريين في ألمانيا الغربية عن هذه التخوفات بقوله إن الإتحاد السوفياتي سيتصرف على أساس أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة للجوء إلى استخدام أسلحتها النووية عندما تتمكن من نقل مخاطر الحرب النووية إلى أوروبا بواسطة إقامة قواعد للصواريخ متوسطة المدى في غرب أوروبا، ويضيف أن الأراضي الأمريكية لن تتعرض للخطر مباشرة في حالة تبادل ضربات بين الدولتين العظميين بالأسلحة النووية على الأراضي الأوربية. (مقلد، ١٩٨٣ : ١٦٨).

ولابد هنا أن نشير إلى أن رد الفعل حول قنبلة النيوترون والذي جاء محتجا وغاضبا ومعارضا على نحو ما رأينا، هو الذي دفع وزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيج إلى معاودة التأكيد بأن انتاج هذا السلاح لن يتم إلا بعد التشاور مع الطرف الأوروبي والحصول على موافقته المسبقة. وما يزال الأمر على حاله إزاء هذه القضية الأمنية المعقدة.

أما رد الفعل الأوروبي على قضية الإدعاء بوجود تفوق عسكري سوفياتي على الغرب بدرجة أصبحت تهدد استقرار علاقات التوازن الإستراتيجي العام بين الكتلتين، فإنه جاء مختلفا مع هذه الإدعاءات الأمريكية، فدول الناتو الأوروبية تعتقد أن العودة إلى أجواء الخمسينات التي كانت فيها أمريكا متفوقة على السوفيات بمعيار القدرة الإستراتيجية العامة، غير ممكنة ولكن العودة إلى نقطة التوازن بين القوتين العظميين هي الممكنة حاليا، ومن ثم، فإنه إذا أمكن التخطيط لسياسات التسلح الإستراتيجي للطرفين على هذا الأساس، فإنه يصبح بالمقدور تقليص حجم الإنفاق المخصص حاليا لإنتاج الأسلحة النووية، وهو الإنفاق الذي تضخم في السنوات الأخيرة بصورة تدعو إلى الإنزعاج الشديد.

وهنا يقول المراقبون أن الحلفاء الأوروبيين، وإن كانوا يدركون طبيعة الخطر العسكري السوفياتي، إلا أنهم يختلفون مع الولايات المتحدة، حول كيفية وأسلوب تحييده. وهم، لأنهم خبروا الحرب فوق أراضيهم، فقد أصبحوا أكثر تصميما على عدم السماح بتكرارها ثانية وبخاصة لما تحمله أسلحة الحرب النووية الشاملة من خطر الإبادة الجماعية (مقلد، ١٩٧٩ : ٢٧٣).

خاتمة:

قطعت مسيرة الأمن الأوروبي، شوطا طويلا، في وضع أسس أوروبا الحيادية، فأوروبا اليوم، تقف على بداية عهد جديد في علاقاتها الدولية، وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تتسع شيئا فشيئا شقة الخلاف لتشمل أغلب القضايا السياسية والعسكرية والإقتصادية. صحيح أن شرق أوروبا أقل نموا من الغرب. وأن موقف دول أوروبا الغربية الرئيسية (ألمانيا الإتحادية، فرنسا) غير متطابق، فالمانيا الإتحادية تسير على خطى واشنطن سياسيا، وتمتن علاقاتها مع موسكو إقتصاديا، بينما تعاكس فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً وتحاول إعادة الخيار للمركزية الأوروبية لكن دون حياد حيث لا يمكن الحديث عن موقف أوروبي موحد، سواء في أوروبا الشرقية، أو أوروبا الغربية، ولكن يبدو أن التطلعات الأوروبية للعب دور مستقل ومتنامٍ على الساحة الدولية، يضمن لأوروبا موقعها التقليدي في العلاقات الدولية، أصبح هاجسا أوروبيا مشتركا.

لقد أدت سياسات الولايات المتحدة إلى الإضرار بشكل مباشر بمصالح أوروبا الغربية، وتركت سياسات ريغان الإقتصادية، نتائج مأساوية على الإقتصاد الأوروبي، وارتفعت في أوروبا الصيحات الرسمية والشعبية، تحذر من سياسة ريغان التسليحية، وتصعيده للتوتر بين الشرق والغرب، وإنعكاسات ذلك على الوضع في أوروبا وعلاقاتها مع الإتحاد السوفياتي.

وتتخوف الإدارة الأمريكية، التي استطاعت تأمين تأييد شبه جماعي رسمي في أوروبا لنشر الصواريخ المتوسطة، من المضاعفات الفادحة التي ستترتب على تنامي الظاهرة العدائية، التي تستغل سياساتها النووية في أوروبا لتؤلب مشاعر الرأي العام الأوروبي ضدها.

وتجد أوروبا الغربية اليوم أن أمنها ليس في إنحيازها إلى جانب قوة أمريكا، التي لم تعد تخيف السوفيات على نحو ما كان يحدث في الماضي، وإنما في انتهاجها موقفا محايدا

يحميها من رد فعل سوفياتي عنيف ضدهـا، وإذا استمر هـذا الإتجاه في اكتسـاب قوة عـلى قوته، فإننا سنكون مقبلين لا محالة على مرحلة قد ينهـار فيها التحـالف الغربي، ولتنـطلق بعدها دول أوروبا الغربية في مسار دولي مستقل يوفر عليها حربا نوويا مـدمرة قـد تنساق إليها ضد إراداتها بفعل التـوريط الأمريكي لهـا وتكون ضريبتهـا وجودهـا ذاته (مقلد، ١٩٨٣ : ١٥٩).

ويطرح الفقه الأوروبي السياسي منذ عام ١٩٨١ بشكل مكثف، إمكانية استمـرار التحالف الغربي مع الولايات المتحدة في شتى صوره، خصوصا بعد التضارب والتعارض الإقتصـادي متمثلا في مشروع الغـاز السيبيري. ويمكن تلخيص مـواقف الفكر القيـادي الأوروبي حول نقط ثلاث أساسية(٤).

النقطة الأولى: وهي التفرقـة بين حـالة السلم وحـالة الحـرب، إذا كانت مصـالح أوروبـا الغربيـة تختلف عن مصالـح أمريكـا في حالـة السلم، فهي تتفق معها في حـالـة الحرب، ولذلك لو حدث قتال بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحـدة فلابـد وأن تقف جميع دول أوروبا الغربية إلى جوار الولايات المتحدة.

النقطة الثانية: وهي حدود الوقوف إلى جانب أمريكـا. هل تقف إلى جـوارها بـلا قيد؟ هناك إتجاه حالي يقوم على أساس محاولة تحييد أوروبا الغربية. بمعنى أنه إذا لم تجتزها القوات السوفياتية وتجعلها منطقة قتال فلا يوجد ما يمنـع أن تقف أوروبا الغـربية مـوقف الحياد. بمعنى ألا تصبح أوروبـا أرض قتال. أو بعبـارة أخرى التفكـير الأوروبي هو كيف تجعل كلا الطرفين ينصرف عن جعل أوروبا الغربية ميدان المعركة، ولذلك وقفت أوروبا إزاء صواريخ بيرشنغ وغيرها كما قدمنا. وإن عملية مد الغاز إلى أوروبـا ليست فقط عملية اقتصادية، وإنما هي ذات بعد سياسي أيضا، لأن الإتحاد السوفياتي لو مد هذه الأنابيب في أوروبـا فلن يكون هـو المدمـر لها، بعـد ذلك سـوف تجعله مقيدا في حـدود قتالـه داخـل أوروبا. بل ان فـرنسا طـرحت أثناء حكم ديستـان مشروعا لا يقـل خطورة عن مشروع الغاز، وهي تعمل على تنفيذه برغم أن الصحافة الجماهيرية لم تهتم به، وهو خلق قنـوات اتصـال مائيـة تربط غـرب أوروبا ابتـداء من بلجيكا وفـرنسـا بـالبحـر المتـوسط عـبر نهر الدانوب، الأمر الذي يعني خلق نوع من المصالح بين أوروبا الشرقية والغربية.

النقطة الثالثة : أنه قبل أي أهداف أمريكية متعلقة بالصراع بين موسكو وواشنطن هناك هدف أعلى لأوروبا وهـو إزالة الحـائط الذي قسم أوروبـا لأول مرة في تـاريخها بـين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربيةوتـوحيـدأوروبا هـدف أساسي حتى لـو لم يعلن عنه، فهـو

يسيطر على جميع القيادات الأوروبية، وتوحيد المانيا يمثل عصب هذا الفكر وبالذات في ألمانيا الغربية، التي تعلم أن توحيد المانيا يتوقف على الإرادة السوفياتية ولا يتوقف على الإرادة الأمريكية، بل على العكس هناك في القيادات الأمريكية من لا يرحب بتلك الوحدة، ويرى فيها خطرا على مستقبل السيادة الأمريكية. وهناك في القيادات الأوروبية اليوم من يطرح وبصراحة فكرة توحيد أوروبا من منطلق التحييد. وهناك في الفكر السوفياتي من يقبل ذلك، والواقع أن السبب في هذا يعود إلى ناحية أخرى لم نتعرض لها بعد وهي خاصة بالإستراتيجيات الجزئية. الإتحاد السوفياتي يعتبر عدوه الأول الصين وهو يعلم أنه طالما هناك معركة في شرق أوروبا فهو مضطر لأن يوزع قواته، ولذلك فإن بعض القيادات السوفياتية لا تمانع في أن تتخلى عن أوروبا الغربية بشرط تحييد أوروبا، لو كان ذلك معناه خوض حرب فجائية اجهاضية للصين الشيوعية.

ويطرح هذا التوجه الأوروبي سؤالا هاما هو كيف ستتعامل الدولتان الأعظم مع هذا المسار الأوروبي؟

فالإتحاد السوفياتي يبارك نزعة الحياد الأوروبي لأن نزعة الحياد ستكون على حساب الولايات المتحدة من جهة ولأنها ستوفر له علاقات أوسع مع أوروبا الغربية حيث توفر التكنولوجيا الغربية المتطورة ما يحقق التنمية الشاملة (هناك مناطق كثيرة في الإتحاد السوفياتي يمكن النظر إليها كمناطق متخلفة). بينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميق التبعية الأوروبية وضرب التوجه الأوربي للحياد.

إن قيادة أوروبا يعرفون مخاطر الحياد وهم يتجنبونها، لكن السياسة الأمريكية الراهنة وضررها الكبير على أوروبا الغربية، بشكل خاص، والتصدي الأوروبي لمحاولات فرض التبعية ستؤدي إلى تقوية إتجاهات الحياد في أوروبا.

الهوامش:

(١) جريدة الأنباء الكويتية في ١٦ / ٦ / ١٩٨٤.
(٢) الغارديان في ١٤ / ٣ / ١٩٨٣.
(٣) مجلة المصور المصرية، روبرت أونيل، حوار في الإستراتيجية في ١٦ / ٧ / ١٩٨٣، ص ص ٥٠ - ٥٣.
(٤) مجلة المصور المصرية، حامد ربيع. «هل يملك الشرق الأوسط الإرادة الذاتية التي تمنع القوى الأجنبية من التلاعب في مقدراته». ١٩٨٢، ص ص ٧٠ - ٧٤.

المصادر العربية

أبو هيف. ع.
١٩٧٥ القانون الدولي العام، الطبعة ١٢، الاسكندرية: منشأة المعارف.

الذيب، ع. وآخرون
١٩٨١ تحرير الشعوب الإسلامية . الجزء الأول ، تونس : منشورات وزارة التربية القومية ، الشركة التونسية للتوزيع .

———
١٩٨١ تحرير الشعوب الإسلامية، الجزء الثاني. تونس: منشورات وزارة التربية القومية، الشركة التونسية للتوزيع.

بريجنسكي ، ز.
١٩٨٥ «مستقبل يالطا» مجلة فورن أفيرز (شتاء) ١٩٨٤ - ١٩٨٥، مجلد ٦٣، عدد ٢ ، ص ص ٢٧٩ - ٣٠٢ (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد ٧ (يوليو).

بياندر، ج.
١٩٨١ «المفاوضات بين الأسرة الأوروبية والكوميكون». مجلة السياسة الخارجية، السنة ٤٥، العدد ٣، (سبتمبر) (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد ٨.

تايلور، أ.
١٩٨٠ الصراع على السيادة في أوروبا ١٨٤٨ - ١٩١٨ . (ترجمة كاظم نعمة ويونيل عزيز). بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.

حمدان، ج.
١٩٨٣ استراتيجية الإستعمار والتحرير. بيروت: دار الشروق.

دومورفيل، ك.
١٩٨١ «ملاحظات حول طبيعة الأزمة الدولية»، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، السنة ٤٥، العدد الثالث، (سبتمبر) ١٩٨٠ (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد (بلا) ص ص ١ - ١٥.

كولار، د.
١٩٨٥ العلاقات الدولية. (ترجمة خضر خضر) بيروت: دار الطليعة.

معوض، ن.

١٩٨٣ «سباق الصواريخ النووية ومحادثات ستنارت». مجلة السياسة الدولية، العدد (يناير)، ص ص ٢٦ ـ ٥١.

مقلد، أ.

١٩٨٣ الاستراتيجية الدولية في عالم متغير ـ قضايا ومشكلات. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

ــــــ

١٩٧٩ الإستراتيجية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

هوارد، م.

١٩٨٣ «بين الطمأنينة والردع، الدفاع الغربي في الثمانينات». فورن أفيرز، (شتاء) (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد ٥.

هويدي، أ.

١٩٨٢ الأمن العربي المستباح. القاهرة: دار الموقف العربي.

هل يمكن تحليل "الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي" من منظور إقليمي وفي إطار نظري غربي استشراقي[(١)]

حسن حنفي

كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

المراجعة كقراءة:

يصعب على الإنسان أن يعرض ويحلل عملا لأخ وصديق مثل د. هشام جعيط مؤلف «الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي»، وأحد المفكرين العرب البارزين، والأساتذة الجامعيين المرموقين من القطر العربي التونسي الشقيق. ولولا تقديري له واعجابي بشجاعته الفكرية لما أقدمت على هذا العرض التحليلي الناقد لعمله الفكري. إنما هي الرغبة في الحوار بين المفكرين العرب لإقامة الجسور بين الأقطار العربية الشقيقة وعقد أواصر الصلة بين جناحي العالم العربي في المشرق والمغرب هي التي دفعتني لهذا العرض. ومما يزيدني حماسا أن هذا أول مقال لي بعد انقطاع عدة سنوات عن كتابة المقالات والمشاركة الفكرية العامة إيثارا للأعمال العلمية طويلة الأمد وإكمالا لمشروع «التراث والتجديد» هذا العرض إذن يمثل شرفا مزدوجا للمؤلف والمراجع على حد سواء، فكلانا ينتسب إلى جيل واحد يعاني من مأساة مشتركة، ويحاول جاهدا إيجاد حلول قد تتباين بتباين المناهج والمذاهب الفكرية والمواقف الحضارية، وإن كانت تتوحد حول الموضوع والأزمة.

وكل مراجعة ليست فقط عرضا موضوعيا لموضوعات الكتاب، وهو ما يستحيل عمليا نظرا للصلة بين القارىء والمقروء، بل هي قراءة جديدة من موقع مخالف، رغبة في الحوار وإثراء للموضوع. ليست المراجعة بالضرورة الدخول في نفس المشاكل التي يعرضها المؤلف بل رؤية مشكلات أخرى من خلالها توسيعا للموضوع وإكمالا لنظرته. المراجعة تقوم على طرح عدة تساؤلات أساسية وتحاول إعادة دراسة الأشياء ذاتها، التي درسها المؤلف، من اطار نظري مخالف. وهذا هو الفرق بين العرض التكراري والعرض الخلاق: الأول للإتفاق ولا يقول

جديدا والثاني للخلاف والحوار، الأول للمدح والتقريظ والثاني للنقد والإكمال. فكل قراءة لنص على هذا النحو الثاني هو خلق لنص جديد. وتدعيما للقراءة الجديدة للنصوص الأولى أوردت كثيرا منها كنماذج ممثلة لتيار عام دون انبتار أو افتعال. قد لا يراها المؤلف أفضل النصوص، وقد يراها مقطوعة السياق، وقد يراها معارضة بنصوص أخرى، ومع ذلك فإنها وإن كان يبدو بعضها أحيانا على هذا النحو إلا أن مجموعها يمثل روحا عامة هي موضوع الحوار.

الموضوع والمنهج :

موضوع الكتاب هو «الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي» والعنوان على هذا النحو ليس ترجمة حرفية للعنوان الأصلي باللغة الفرنسية، وإن كان أفضل الترجمات. فصفة «العربي الإسلامي» في الأصل الفرنسي للشخصية والمصير على حد سواء وليس للشخصية وحدها واختصار الصفة إلى «العربي» للمصير. كما أن «المصير» اختيار لأحد جوانب لفظ Devenir الذي يفيد معنى المسار والصيرورة أكثر مما يفيد معنى المصير Destinée . ومع ذلك يظل العنوان المقترح في الترجمة العربية معبرا من حيث جماليات اللغة عن معنى العنوان الأصلي وإن لم يكن مطابقا له مطابقة حرفية تامة. والترجمة المعنوية في النهاية أحد ضروب النقل. وبالرغم من الجهد المبذول في الترجمة ومراجعة المؤلف تدقيقا وتنقيحا إلا أن الأسلوب العربي مازالت تغلب عليه بعض مظاهر العجمة والتي تبدو أحيانا في النقل الصوتي الذي لا لزوم له مثل «الكلاسيكي»، «المجدلن»، «الميثي»[٢] أو في الترجمات العربية مثل «الجنسية المثلية» ترجمة للشذوذ الجنسي أو «الأستاذية» ترجمة للمدرسية.[٣] كما أن بعض الهوامش تتضمن إحالات إلى ترجمات عربية مع ذكر المراجع الأصلية[٤] وأخرى تتضمن عبارات ناقصة وجملا غير مفيدة من حيث التركيب اللغوي.[٥] كما تغيب عن الترجمة فهارس بأسماء الأعلام أو الموضوعات أو الأماكن مما يسهل على الباحث والقارىء معا التعرف على العناصر الرئيسة المكونة للكتاب.

ويضم الكتاب في الأغلب مجموعة من المقالات كتبت في ظروف مختلفة، وتم العثور لها على بنية عامة تضمها في ستة موضوعات مختلفة هي :

١ ــ الشخصية العربية الإسلامية.
٢ ــ نحو مصير مشترك.
٣ ــ جدلية الإستمرار والتغير.
٤ ــ الإصلاح والتجديد في الدين.
٥ ــ الإنسان العربي المسلم.
٦ ــ تنظيم المجتمع والدولة.

وواضح أنه يصعب إيجاد بنية متسقة تعبر عن موضوع الكتاب. فالموضوعان الأول والثاني يعبران عن العنوان الرئيس للكتاب. والموضوعان الثالث والرابع يتناولان موضوع الأصالة

والمعاصرة، القديم والجديد. والموضوعان الخامس والسادس يعرضان لموضوع الفرد والدولة. ومع ذلك تظل الموضوعات الستة متفرقة ينقصها التماسك الداخلي وتغيب عنها البنية الواحدة التي تكشف عن المكونات الداخلية للشخصية العربية الإسلامية في التاريخ. ونظرا لهذا الغياب للبنية الواحدة للموضوع فقد بدا عدم تناسب كمي بين الموضوعات الستة وبخاصة الموضوع الثالث «جدلية الإستمرار والتغير» الذي لا يتجاوز ثماني صفحات في مقابل الموضوعات الخمسة الأخرى التي يبلغ كل منها حوالي أربعين صفحة. كما أنه أقرب إلى الموضوع الثاني «نحو مصير مشترك» إذ يتناول موضوعي الشخصية والمصير أولا والبحث عنهما أيديولوجيا ثانيا، وقد تم تناولهما من قبل في الموضوع الثاني «نحو مصير مشترك».

ويبدو أن صعوبة البحث ومظاهر الإضطراب فيه إنما تنشأ من عدم استقرار الباحث على علم معين يضع موضوعه فيه، علم الإجتماع أو علم التاريخ أو علم السياسة أو علوم الثقافة والحضارة. لقد حاول الباحث الجمع بين كل هذه العلوم وجعل الدراسة أقرب إلى علم الإجتماع التاريخي أو علم التاريخ الإجتماعي مما جعله يستقر أخيرا على منهج التحليل الإجتماعي للتاريخ.(٦) ومع ذلك فالمنهج كثيرا ما يتوارى أمام كثير من الأحكام المسبقة مما جعل الكتاب يبعد عن العلم ويقرب من الأيديولوجيا، ويكشف عن موقف سياسي غير معلن تحت ستار أكاديمي معلن. ظهر الكتاب كله وكأنه خلط بين البحث العلمي والأفكار المسبقة، بين تحليل العالم والوضع النفسي التاريخي له، بين الموضوعية العلمية والرغبة في التأكيد على الذات، بين الوصف المتجرد والبحث عن الهوية. كما يكشف الكتاب أحيانا عن خلط بين وصف ما هو كائن والدعوة لما ينبغي أن يكون مستعملا عبارات «يجب»، «لابد».(٧) وأخيرا يقع الكتاب في كثير من التعميمات والأحكام الجائرة تتعلق بالأخلاق الإسلامية وبالعالم المعاصر يأباها البحث العلمي الرصين.(٨)

الأقسام الرئيسة:

بعد مقدمة قصيرة (ص ٥ ـ ١١) يتحدث فيها الباحث عن عمله كمغامرة، رابطا إياه بتجاربه الحية الفردية والإجتماعية كاشفا عن بعض أحكامه المسبقة فيما يخص التمايز بين المشرق العربي والمغرب العربي، ومظهرا منذ البداية الإطار الثقافي الغربي والإستشراقي الذي يستند عليه تحليل موضوع الكتاب، وعارضا موجزا لأقسامه، يضم الكتاب ستة موضوعات رئيسة.

الموضوع الأول «الشخصية العربية الإسلامية» (ص ١٥ ـ ٥١) وهو أيضا العنوان الرئيس للكتاب. ويشمل ثلاثة محاور: الأول «الإسلام والعروبة» (ص ١٧ ـ ٢٥) ويعطي نموذج تونس المعاصرة وجدلية الإنتماء الإسلامي والعروبة، ثم يؤصل ذلك في المحور الثاني «القضية التاريخية» (ص ٢٦ ـ ٣٢) ابتداء من الإسلام المبكر ومرورا بالعالمية العربية الإسلامية في العصر الأول حتى انشقاق العروبة عن الإسلام وتكوين مفهوم الشخصية الأيديولوجية الثقافية. ويركز المحور

الثالث «الشخصية التاريخية والقومية» (٣٣ ـ ٥١) ابتداء من الصراع بين الشخصيتين في أوروبا ثم انتقالا إلى أصالة التطور في الميدان العربي ومطبقا إياها على القومية الحديثة في المغرب ثم محاولا التعميم من جديد على التاريخ والوعي القومي ومنتهيا بحكم عام على الإزدواجية العربية.

والموضوع الثاني «نحو مصير مشترك» (ص٦٦-٩٨) وهو العنوان الثاني الرئيس في الكتاب «المصير العربي». ويدور أيضا حول محاور «الأيديولوجيا القومية العربية» (ص ٥٧ ـ ٦٩) ممثلة أولا في البعث عرضا لفكر ميشيل عفلق ثم نقدا له وثانيا في الناصرية. والمحور الثاني «في سبيل القومية» (ص ٧٠ ـ ٨١) عن الوحدة العربية دفاعا عن بعدها التاريخي والثقافي وضرورتها للتنمية الإقتصادية وأهميتها في التربية الأخلاقية والبشرية. والمحور الثالث «المقاومات المستقبلية» (ص ٨٢ ـ ٩٨) يعرض لصعوبات المشروع الوحدوي ولحالته الراهنة بين التجمعات الإقليمية وطموحات الوحدة الكاملة.

والموضوع الثالث «جدلية الإستمرار والتغير» (ص ١٠١ ـ ١٠٨) هو أصغر الأجزاء ويتناول نفس الموضوعات السابقة، الشخصية والمصير، والبحث عن الأيديولوجيا.

والموضوع الرابع «الإصلاح والتجديد في الدين» (ص ١١١ ـ ١٤٢) يقوم على محورين: الأول «الإصلاح» (ص١١١ ـ ١٢٠) ويتركز حول شروط العلمانية ونقد الإتجاه الإصلاحي والتحديثي ويعرض للعلمنة والتشريعية وتحرير الأخلاقية والصلة بين الدين والدولة. والمحور الثاني «تجديد الرؤية للإيمان» (ص١٢١ ـ ١٤٢) يبين تاريخية الدين والتفسير الفلسفي للإسلام والقراءة الميتافيزيقية للقرآن. ثم يحاول أن يعبر عن روح الإسلام ويحدد مصير مؤسسه !

والموضوع الخامس «الإنسان العربي المسلم» (ص ١٤٥ ـ ١٨١) يقوم على محورين: الأول التفرقة بين ـ النقد الذاتي والإستنقاصات الذاتية (ص١٤٥ ـ ١٥٤)، الأول مجرد نقد ذاتي بينما الثاني استنقاص استعماري للشخصية النفسية كما حدث في المغرب العربي. والمحور الثاني «الشخصية الأساسية» (ص١٥٥ ـ ١٨١) وهو تطبيق على الشخصية التونسية ومؤسساتها الأولية ابتداء من نهاية العصر الإستعماري حتى التغيرات الراهنة ثم تعميم التجربة التونسية على الشخصية العربية.

والموضوع السادس والأخير «تنظيم المجتمع والدولة» (ص١٨٥ ـ ٢٢٠) ويقوم أيضا على محورين: الأول «إصلاح البنى» (ص١٨٧ ـ ١٩٥) متناولا الفكر الإقتصادي الجديد والتخلف ومميزا بين المنظور الفوري والمنظور البعيد ومقترحا بعض الإصلاحات المحسوسة. والمحور الثاني «استراتيجية المستقبل» (ص١٩٦ ـ ٢٢٠) يضع نموذجا يقوم على البنية الإجتماعية العميقة والحركة الإجتماعية المعاصرة واصفا الدولة البرجوازية ووضع الطبقة المفكرة ومحددا معالم الديمقراطية والحرية.

وينتهي الكتاب بخاتمة قصيرة (ص٢٢٣ ـ ٢٢٤) مؤكدا بعض الأحكام الرئيسة في الكتاب حول الشخصية العربية الإسلامية كمفهوم ثقافي وهوية تاريخية أساسية تقوم على رهان تنبؤي ببعث تقليد روحي مستقل ومؤكدا حكمه المسبق حول استحالة تجديد هذه الشخصية سياسيا، عروبيا أو إسلاميا وأن القضية الرئيسة هي الحداثة في إطار كوني.

ومع ذلك يتخلل الكتاب كله بأقسامه الستة موضوعان رئيسان يتكرران باستمرار بوضوح تام وأحيانا يظهران بين السطور وهما: أولا مصر والعروبة والإسلام وثانيا الثقافة الغربية والإستشراق. وهما أيضا الموضوعان الرئيسان اللذان سيصبحان موضوعي الحوار الرئيسين بين المراجع والمؤلف توثيقا لأواصر الصداقة وعقدا للحوار بين المفكرين العرب في المشرق والمغرب.

مصر وتونس:

ومنذ المقدمة الأولى، يكشف الكتاب عن هوية صاحبه كمفكر تونسي مغربي عربي إسلامي في دوائر أربع متداخلة، وهي دوائر ثقافية حقيقية دون تنكر لأحدها: مرة باسم تونس المنفصلة عن مصر، ومرة ثانية باسم المغرب العربي المنفصل عن المشرق العربي، ومرة ثالثة باسم العروبة المجتثة الجذور عن الإسلام، ومرة رابعة باسم الوحدة الإسلامية التي لا تركن إلى أسس جغرافية أو لغوية. فالنموذج التونسي ماثل في الأذهان. ونظرا لمشاركته نماذج مشابهة في أقطار عربية أخرى في المشرق والمغرب على السواء فإنه يتحول إلى نموذج عربي إسلامي، تعميما للجزء على الكل، وانتقالا من الخاص إلى العام دون مجافاة في الحكم أو تعسف في الإطلاق.

كما يعتمد الكتاب على تحليل تجارب حية عاشها المؤلف باعتباره مفكرا وأستاذا، عالما ومواطنا، عربيا وإسلاميا، وطنيا وقوميا. وبالتالي فهو وصف لتجارب حية يشاركه فيها معظم المفكرين العرب الذين ينتسبون إلى هذا الجيل، وإن كان المؤلف يمتاز عنهم بثقافة واسعة وتحليل يقوم على الغوص في الأعماق. وتصل التجربة الحية إلى حد القلق الوجودي الذي يكشف عن أزمة صاحبه، أزمة الفرد والمجتمع، أزمة الحضارة والتاريخ. ولكن أحيانا تطغى الأزمة النفسية على صواب النظرة ويصبح المؤلف شاهدا على عصره أكثر منه عالما يدرس موضوعه. وبالتالي يتحول الدارس إلى مدروس، وينقلب الذات إلى موضوع. وهذا هو السبب في إنقلاب الموازين وتخلخل النسب بين الدوائر الأربع التي يضع المؤلف نفسه في مركزها: تونس، المغرب، العروبة، الإسلام. ويضع لكل منها نقيضا شعوريا أو لا شعوريا: تونس في مقابل مصر، والمغرب العربي متمايزا عن المشرق العربي، والعروبة في مواجهة الإسلام، والإسلام يتميع في النهاية لأنه ليس مع أحد أوفى مواجهة أحد فيمحى في إطار الثقافة الغربية والإستشراق.

ويعترف المؤلف صراحة بأن التجربة التونسية هي منطلقه الأول ولكن أحيانا تتغلب المحلية التونسية على الشمول المغربي، كما تتغلب الخصوصية المغربية فيما بعد على الشمول

العربي، وكما يتغلب الواقع العربي فيما بعد على الشمول الإسلامي. [٩] ويريد المؤلف اللحاق بالمفكرين المغاربة والوقوف معهم على نفس المستوى من الشهرة والجرأة الفكرية وبخاصة مفكرهم الأول عبدالله العروي الذي يشير إليه المؤلف باستمرار مستشهدا به ومؤيدا له دون نقد أو مراجعة حتى يكون «عروي تونسي» مسقطا من حسابه اجتهادات باقي الأخوة المغاربة في الرباط وفاس ومراكش والدار البيضاء. [١٠]

ولكن الأخطر من ذلك هو وضع تونس في مقابل مصر، وإن إبراز الأولى ومساهماتها في التجارب الوطنية والإبداعات الفكرية إنما يكون على حساب الثانية إغفالا لحقها وتنكرا لتاريخها العربي والإسلامي. فالكم الهائل من الأحكام الجائرة على مصر إبرازا لخصوصيتها وتمايزها عن العالم العربي ومحليتها وعجزها تثير في الأذهان «البورقيبية» في الحقبة الناصرية. [١١] فبينما نجد إشارة واحدة بامكانية تفاهم المصري مع المغربي وبالتالي إمكانية وجود بعد عربي للمصري إلا أن ذلك في مقابل عدم استطاعة تفاهم الفرنسي مع الأسباني أي بالمقارنة بالغرب وليس له أية دلالة عربية. [١٢] إلا أن معظم الإشارات إلى مصر إنما تأتي للتأكيد على محليتها وعدم استطاعة تواصلها مع محيطها العربي والإسلامي بل وتجزئتها إلى لهجات محلية داخلية في القاهرة والإسكندرية والصعيد. وبالأولى تمايز اللهجة المصرية عن اللهجة التونسية وعن باقي اللهجات في الأقطار العربية. وتنتقل المحلية من مستوى اللغة إلى مستوى الإنتاج الأدبي المنغمس في الواقع المصري الذي لا يستطيع القارىء العربي الوصول إليه! ثم تتجاوز المحلية الأدبية ذاتها إلى محلية الوعي القومي والإرادة الوطنية و«التمصير» في تاريخ مصر الوطني في عصرها الليبرالي. [١٣] ويتجاوز الأمر إلى بناء الشخصية المصرية، قهر السلطة وعجز الناس، تسلط الحكام وضعف الأهالي منذ غزو عمرو بن العاص لمصر. وأن ضعف الناس في مصر في بناء الذات القومية مشابه لضعف البربر ولضعف أهالي الشام والعراق. [١٤] وينتهي الأمر كله إلى إنكار زعامة مصر نظرا لعجزها ورغبتها في الهيمنة والسيطرة وحب الذات والنرجسية مع أن هناك مركزين للزعامة مصر والأندلس، المشرق والمغرب. وقد نقل الفاطميون زعامتهم إلى مصر وضم الأيوبيون الشام وسرعان ما طرد العثمانيون مصر منها! كما أعطى الإسلام مصر منذ فتحها زعامة تاريخية. فزعامة مصر عرض تاريخي ثقافي وليست مكونا جوهريا في الشخصية المصرية. بل إن الحركات التحررية الوطنية المعاصرة لم يكن لها مركز واحد في مصر بل مراكز متعددة في تونس والجزائر، وكلها كيانات محددة ولا تمثل تيارا عربيا واحدا يخترقها جميعا وتتوالد منه الثورات. [١٥] وهذه هي «البورقيبية» بعينها إبان الحقبة الناصرية والمد الثوري العربي القومي بما تمثله من عداء لمصر ولزعامتها ولقيادتها حركة التحرر العربي ورفضها الإعتراف باسرائيل ودعوة تونس لذلك وانشقاقها عن الصف العربي معتبرة نفسها أوروبية أكثر منها عربية، وفرنسية أكثر منها إسلامية. وهو ما يعترف به المؤلف نفسه من وصف لبورقيبة في ذلك الوقت، الذي تأثر بما لاقاه من استخفاف أثناء اقامته بمصر، وحذر من محاولاتها للهيمنة، وتبنيه لفكرة الأمة المحدودة على النموذج الأوروبي، وتأثره ببعض الأفكار الإستشراقية بالنسبة لفوضى البربر والبدو، وضرورة

الإنطلاق إلى البناء الوطني والقومي المحدود للدولة الحديثة! لقد بقي بورقيبة مبهورا بأوروبا ولاسيما بفرنسا مشمئزا في قرارة نفسه من الفكرة العربية ومن المشرق الذي يعتبره مغايرا لعالمه، فالعروبة بالنسبة له صيغة رجعية مغرقة في التقاليد واللاعقلانية، وأن القومية العربية ما هي إلا ديماغوجية وفورة!(١٦).

المشرق العربي والمغرب العربي:

ويتبنى المؤلف هذا المفهوم الخاطىء الذي سار في أقطار المغرب العربي وبخاصة في المغرب وتونس ثم في ليبيا والجزائر عن خصوصية المغرب العربي في مقابل المشرق العربي، فالمغرب عقلاني والمشرق صوفي، المغرب اخباري والمشرق إنشائي، المغرب علمي والمشرق ديني، المغرب أوروبي، والمشرق آسيوي. ويبلغ الغلو بالخصوصية إلى أنها تتحول من حد التمايز إلى درجة القطيعة بين جناحي العالم العربي استنادا إلى «القطيعة الايستمولوجية» الواردة من ثقافة الحي اللاتيني واعتزازا وترويجا لباشلار Bachelard. وتصل الأحكام أحيانا إلى درجة من القطيعة بحيث تبدو مشابهة لأحكام المؤرخين الأوروبيين الذين وقعوا في أتون العنصرية والشعوبية في القرن الماضي. والأمثلة كثيرة. فالمغرب يستحوذ عليه التبحر في كافة القدرات في حين أن في المشرق تطمس السيولة اللفظية كل جهد علمي! المغرب يسوده التبحر العلمي حتى ولو كان جافا والمشرق فكر مجدب متمذهب وغير متمكن من المعرفة! المشرق غارق في الطائفية التي لا يعرفها المغرب.(١٧) التجديد كله من المغرب حتى ولو كان متمزقا لأن المشرق غير قادر عليه. لقد توقف تقدم المشرق إلى حد التقهقر نظرا لتسلط الدولة ولعدم تطعيم الفكر في المشرق بالثقافة الغربية. أما المغرب فقد استطاع وحده حل مشكلة الأصالة والمعاصرة حين غرق المشرق في القديم وانقطع عن الحداثة. وكيف ينهض الشباب العربي وهو يرى نفسه في المرآة المشوهة للمشرق العربي؟ إلى هذا الحد تبلغ تعسفية الأحكام التي تصل إلى حد التجريح.(١٨) وبالرغم من اعتراف المؤلف بأن الثقافة المشتركة بين المشرق العربي والمغرب العربي هو واقع ومعطى نهائي لا يرد إلا أن هذه الثقافة المشتركة لا تعني توحيدا للمصير السياسي أو الكيان الحضاري. فإذا ما تبنى المشرق العربي فكرة القومية العربية توحيدا لأقطاره فإنها لا تعني بالنسبة للمغرب العربي إلا إطارا ثقافيا عاما لا يمس وجدانها السياسي والقومي. فإذا كانت العروبة بالنسبة للمشرق العربي ثقافة وسياسة فانها بالنسبة إلى المغرب العربي مجرد ثقافة!(١٩) ويستشهد المؤلف في تأكيده على هذا التمايز الذي يتحول إلى تقابل ثم تضاد وتناقض بين جناحي العالم العربي في المشرق والمغرب بوصف هيجل لصلة المغرب العربي بالغرب في مقابل صلة المشرق العربي بالشرق إبان المد الإستعماري الأوروبي في القرن الماضي وتحويل أوروبا كلها مركزا تدور حولها الأطراف في آسيا وافريقا والأمريكتين. وعلى هذا النحو يكون مصير المغرب العربي هو الغرب في حين أن اتجاه المشرق العربي نحو الشرق، وهي نفس اطروحة المستعمر الفرنسي في احتلاله لشمال افريقيا ابتداء من الجزائر منذ قرن ونصف. بل إن الدولة العثمانية ذاتها هي أوروبا الشرقية متحررة من سيطره الشرق!(٢٠) فالمغرب هو المغرب الغربي

وليس المغرب العربي بفارق نقطة واحدة تحول العين إلى غين. وعلى هذا النحو يكون المشرق العربي في مقابل المغرب العربي وليس في مواجهة الغرب المسيحي، ويتحول التناقص الثانوي - على فرض التسليم به جدلا - بين جناحي العالم العربي في المشرق والمغرب إلى تناقص رئيس. ويتحول التناقص الرئيس بين المغرب العربي والغرب الإستعماري إلى تناقص ثانوي بل إلى وئام جغرافي وثقافي وحضاري!(٢١).

العروبة وفلسطين:

ويظل إستدلال المؤلف مستمرا من التقابل بين مصر وتونس إلى التضاد بين المشرق العربي والمغرب العربي إلى أن يصل مداه في انكار القومية العربية وجعل العروبة من اختراع المشرق العربي دون المغرب العربي ثم التسليم بالمشروع الصهيوني. فالفكرة العروبية إنما نشأت في المشرق لتشييد أمة مجددة في المشرق، وليس في المغرب. والثقافة العربية المعاصرة تتصف بضحالة مؤلمة كما وكيفا فاقدة، للنفس والتقنية! إنتاجها الأدبي تسوده السذاجة وتغيب عنه الطلاوة ويعكس عالما ساذجا. بل إن الطبقة الإجتماعية ليست عاملاً موحدا بين العرب. فالبرجوازي في بغداد غيره في القاهرة، والبرجوازي في تونس غيره في الجزائر وكأن التجزئة تستعصي على شتى الإختيارات الأيديولوجية الفكرية المثالية أو الماركسية الإجتماعية، وكأن الإختيار الوحيد هو الإنتقائية المنهجية التي تبرز عناصر التجزئة وتخفي عناصر الوحدة التي لا تنفي شرعية انتقائية مضادة تبرز عناصر الوحدة وتخفي عناصر التجزئة. ويكون التحدي إذن هو اكتشاف جدلية الشرعيتين، التجزئة والوحدة. التجزئة وحدها هي الرصيد الوجداني، هي هذا الجدار الباطني الذي يقف حاجزا بين البدوي في تونس ونظيره في الأردن أو العراق، فالأول جرفه الحضر تحت وطأة هجرة العمالة والثاني حافظ على بدويته الأولى وكان هناك عنصر عربي نقي أصيل السمات وهي نظرة عرقية تنافي العروبة التي ترتكز على اللغة والثقافة والحضارة والتاريخ المشترك والتراث القديم.(٢٢) وينكر المؤلف على الأمة العربية حاليا أي ابداع لها كما أنكر من قبل تاريخها. فالشقة الآن بعيدة بين أدنى مؤرخ أو فيلسوف قديم وبين أكبر مؤرخ أو فيلسوف حديث في الوضع الذي عليه العالم العربي الآن كأن أجيالنا الحالية ليست وراء فجر النهضة الحديثة ولم تقم بحركات التحرر ولم تنشىء الدول الحديثة، وكأنها لا تشارك في هموم مشتركة ومصالح مشتركة وكأنها لا تواجه أعداء مشتركين. وإذا لم يحقق الشعب العربي حتى الآن وحدة النضال إلا أنه يمارس نضال الوحدة.(٢٣) بل إن المؤلف ينكر على العرب أخذهم اليابان نموذجا للتحديث، وهو ما كان يدعو له الأفغاني من قبل ورواد النهضة العربية منذ القرن الماضي نظرا لأن العرب لا يملكون ما تملكه اليابان وهو مشروع التصنيع الذي سبق العرب بقرن، وعدم تعرضه للغزو الإستعماري كما تعرض العرب وعدم تمسكه بإرادة سياسية أدت إلى هزيمته واقتصاره على نمو إقتصادي على خلاف العرب الذين يحرصون على إرادة سياسية تجعل لها مكانا في التاريخ!(٢٤) إلى هذا الحد وصل حد الإقلال من العرب، تاريخا وحاضرا مع أن مصر بدأت

نهضتها الأولى مع اليابان وكان الإمبراطور ميجي يعتبر محمد علي رائدا له في بناء الدولة الحديثة. وأن العملاق الإقتصادي والقزم السياسي ليس مثالا يحتذى به. كما أن الإرادة السياسية المستقلة والتأثير في مجرى التاريخ ليس وهما.

وينتهي المؤلف إلى إنكار الأمة العربية إنكارا تاما واقعا وتاريخا ومصيرا وكأن نقد أيديولوجيات القومية العربية حتى مع صوابه هو دليل على عدم وجود أمة عربية وليس فقط دليلا على ضعف الصياغات الأيديولوجية الحالية.(٢٥)

وبالرغم من أن فلسطين جزء رئيس من تاريخ العرب وركيزة وجدانهم المعاصر إلا أنها لا تحظى من المؤلف إلا بفقرات محدودة وكأنها هامشية المكان لا تعادل في أهميتها التاريخ الأوروبي بالنسبة للشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي. ويدعو المؤلف قرّاءه العرب إلى التأمل في الوجاهة الأخلاقية والتاريخية للمشروع الصهيوني! فالشعب اليهودي يعود إلى أرض كانت له من قبل وبالتالي فهو يدافع عن كيان مهدد في كيانه، يجمع بين الماضي والحاضر، بين التاريخ والروح. لذلك تعاطف معه الغرب لإشتراكه معه في هذا التاريخ وهذه الروحانية، وضل العرب في فهمهم للقضية نظرا لتركيزهم على الصلة بين الصهيونية والإستعمار! ويمكن نقض المشروع الصهيوني بطبيعة الحال بما يقابله من مشروع عربي إسلامي، حجة بحجة، شرعيتان تتنازعان أرضا واحدة!(٢٦) وبالرغم من أن المؤلف يرفض الحلول الإستسلامية إلا أنه أيضا يرفض الحلول الثورية التي ترى في تثوير العالم العربي تحريرا لفلسطين ويحكم عليه بأنه حل تهربي طوباوي. ويقترح ترك القضية التي يسميها المؤلف «الإسرائيلية» وليس الفلسطينية لآفاق المستقبل بعد أن عجز الحاضر عن إيجاد حل لها!(٢٧)

التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية:

إذا كان التقابل الذي يضعه المؤلف بين مصر وتونس، المشرق العربي والمغرب العربي، والعروبة وفلسطين تمثل مواقف فكرية وسياسية فإن اعتبار التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية كاطار نظري لفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي تتم الإحالة إليه باستمرار هو نوع من التغريب النظري والمنهجي صاحب المؤلف من أول الكتاب إلى آخره. بل إن استعمال التاريخ الغربي والثقافة الغربية كإطار مرجعي تتم الإحالة إليه باستمرار إنما يكشف عن موقف حضاري أبعد وأعمق وهو فهم الأنا أو الذات بالإحالة المستمرة إلى الآخر أو الفر، وكأن الأنا أو الذات ليس لها اطارها النظري الخاص ولا يمكن فهمها بتكويناتها الداخلية أو باستعمال الإطار النظري الخاص بها من داخل حضارتها التي تكونت فيها، الحضارة الإسلامية، وكأن الأنا لا تعكس نفسها إلا في مرآة الآخر، لا تعي ذاتها بذاتها كأنا إلا من خلال الآخر كمقياس ومعيار للحكم. إن من شروط التعريف، هو عدم تعريف الشيء المجهول بشيء آخر مجهول بل تعريفه بشيء معلوم وأن القارىء العربي الإسلامي الذي يريد معرفة ذاته وشخصيته العربية الإسلامية

ومصيره العربي لا يستطيع أن يعلمها بالذهاب إلى البوربون والهبسبورج والبلغار والسلاف والبروتسانت والكاثوليك بل بالإحالة إلى الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين والخلافة العثمانية، وأن القارىء العربي لا يفهم ذاته وشخصيته بالإحالة إلى سارتر وميرلوبونتي وفرويد واستبنجلر واوغسطين ومروال وسنسناتوس Cincinatus بل بالإحالة إلى الأشعري والغزالي والباقلاني وابن سينا والرازي وابن عربي، ألا يستطيع القارىء الذي لا يعرف كل هذا التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية أن يفهم ذاته وشخصيته ؟ وإذا كان المثقفون العرب لا يعلمون هذا الإطار المرجعي الغربي بالدرجة الكافية فالأولى ألا تعرف جماهير القراء ذلك. بل أن القارىء العربي الذي يعرف التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية لقادر أيضا أن يعرف ذاته وشخصيته دون استعمال ثقافته الغربية كإطار مرجعي لفهم ذاته بل بالإحالة إلى مكوناته الشخصية ومخزوناتها النفسية ورواسبها القديمة. لا يقع المؤلف فقط في نوع من التغريب يعترف به بادىء ذي بدء[٢٨] بل إن التغريب لديه يتحول إلى نوع من الإغتراب، اغتراب الأنا في الآخر مع أن من مكونات الشخصية العربية الإسلامية كما فهمها القدماء فهم الأخر من خلال الأنا، وإعادة بناء حضارات الآخر، يونانية ورومانية وفارسية وهندية وصينية وعبرانية ابتداء من حضارة الأنا. بل لقد استمر ذلك عند رواد النهضة العربية الحديثة وفي مقدمتهم الطهطاوي سواء في «مناهج الألباب» أو في «تخليص الابريز»، وهم الرواد الذين أسقطهم المؤلف من الحساب كما أسقط التراث القديم بعد أن اختار التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية كأساس نظري لفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي وكإطار مرجعي تتم الإحالة إليه باستمرار.

والأمثلة على ذلك كثيرة. والنصوص تشهد على أن القارىء العربي لا يفهم شخصيته العربية الإسلامية بالإحالة إلى مكونات الشخصية القومية في الغرب. ألا يمكن فهم الشخصية العربية الإسلامية دون الإحالة إلى الجرمان والأسبان والسلاف والمجر والبلغار ؟ هل لابد لفهم الشخصية العربية الإسلامية من المرور عبر الامبراطورية الرومانية والغاليين في بلاد غاليا والبروطون في مقاطعة بريطانيا والسلتيبارفي اسبانيا، والظاهرة الجرمانية والعصر النيوليتي ومملكة شرطان والحرب بين ورثة لويس الزاهد ؟ هل لابد من تحليل العناصر المكونة لظهور الشخصية القومية الأوروبية لفهم الشخصية الإسلامية العربية دون التحقق من صدق المفهوم أولا ثم البحث عن مكوناته الداخلية في التراث القديم بدلا من الإحالة إلى تاريخ الغرب وثقافته، النزعة الكسمبولينية للأسر الأميرية في أوروبا والملك أصيل بلاد هانوفر وأسرة هابسبورج وأسرة بوربون وعرش اسبانيا وعرش انجلترا؟[٢٩] وتتجاوز الإحالة من مجرد منطق للتقريب والفهم إلى منطق للحكم. فتكوين الشخصية القومية في الغرب يصبح المعيار الذي يقاس عليه تكوين الشخصية العربية الإسلامية وكأن هناك نمطا واحدا فريدا هو النمط الأوربي عليه تقاس كل النماذج لدى الشعوب الأخرى، فهو النموذج العالمي الذي انتشر في أوروبا الغربية والشرقية والوسطى منذ القرن الماضي، عصر القوميات، حتى هذا القرن مرتبطا بزوال الإستعمار وكأنه لم يستمر في الصهيونية باعتبارها من بقايا عصر القوميات في القرن الماضي.[٣٠] وتأخذ فرنسا مكانا

مرموقا في التاريخ الأوروبي كما أخذت تونس نفس المكانة في العالم العربي. فالثورة الفرنسية نموذج الشخصية القومية بعلمها مثلث الألوان وعيدها ونشيدها الوطني لفترة طويلة بشهادة بيجي وميرلوبونتي! وهي كذلك بما أعطت لها من تضامن قومي وولاء وطني للأمة وليس لشخص الملك وبطابعها الديمقراطي وسيادة الأمة. بل إن الأمر تجاوز حد الهوامش الشارحة للتاريخ الفرنسي، شرح فرنسا بفرنسا والمستشارين البروتستانت لآخر ملوك الغالو وتعاليم ريشيليو وعدم تسامح لويس الرابع عشر، كل ذلك لفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي!(٣١) ثم يأتي النموذج الألماني والأنجلوسكسوني والسوفياتي والأمريكي إلا النموذج الإسلامي العربي. فالنموذج الألماني يعتمد على التراب والعرق بجانب اللغة والدين. ويعتمد النموذج الأنجلوسكسوني الأمريكي على المجال الإقتصادي الواسع المنفتح على كل الطاقات البناءة. ويقوم النموذج السوفياتي على قوة الأيديولوجية الماركسية كرسالة كونية توحيدية قادرة على التجنيد القومي للشعوب.(٣٢) فالمؤلف يعرف تاريخ نشأة القوميات وتطورها في الغرب والشرق ويحيل الشخصية الإسلامية العربية إليها دون تعميق لجذور هذه الشخصية في التوحيد الذي قام بنفس الدور الذي قامت به الأيديولوجيات الماركسية بالنسبة لإنصهار القوميات، وتكثر الإحالات إلى المؤلفين الغربيين سواء من العصور الوسطى أو الحديثة مثل سنسناتوس واوريجان وسيريل واوغسطين وماركس وفرويد واستبنجلر ومردال وسارتر وميرلوبونتي وبيجي. فتتم مقارنة الحسين وشهادته في صراعه مع الأمويين مع سنسناتوس في صراعه مع الرومان بالرغم مما في وجه المقارنة من تعسف وحكم جائر على الحسين شهيدا ووصفه بأنه كان متعطشا للحكم! وتوصف مصر المسيحية بأثر اوريجان وسيريل ومجمع فلقيدونيه ويتساوى في الثقافة العربية في المغرب العربي القديس أوغسطين وابن خلدون وخير الدين باشا! والتاريخ باعتباره قاعدة أساسية للوعي القومي يعتمد بالضرورة على شهادة لاستبنجلر بالضرورة حتى ولو كان التشبيه أعجميا مثل «زواية المدخن»! واقتران النظر بالعمل في الإسلام لا يوجد فقط عند الرسول محمد بل أيضا عند ماركس. وتحليل الشعور العربي الإسلامي لا يتم إلا بالإحالة إلى فرويد في «مستقبل وهم» وإلى ميرلوبونتي حتى ولو كان الإستشهاد صعب الفهم ركيك العبارة، وهو الذي يشعر المؤلف نحوه بقرب كبير، ووصف الخلق عن طريق سارتر والعالم العربي عن طريق مردال.(٣٣) بل أن الحديث عن أيديولوجية البعث يتم أيضا عن طريق الإحالة إلى الثقافة الغربية سواء في إنكاره للمادة التاريخية أو في تأثر ميشيل عفلق برونسبرغ والهيجلية والشخصانية.(٣٤) حتى الخاتمة لم تسلم من استشهاد بمالرو ونقض له فيما يتعلق بطي صفحة التاريخ، بطي صفحة اللاهوت.(٣٥) إن تعريف الشيء الغامض بشيء آخر أكثر غموضا لا يتفق مع قواعد التعريف، وبالتالي فإن إحالة مكونات الشعور العربي الإسلامي الحالي إلى مكونات الشعور الغربي هي إحالة الشيء الغامض إلى شيء أكثر غموضا مع أن الإحالة إلى التجارب المعاشة أو إلى المخزون التراثي الثقافي يساعد على التوضيح المطلوب.

وتبدو مظاهر التغريب في دراسة الشخصية العربية الإسلامية سواء في الأحكام العامة. أو في النظرة إلى التاريخ والعصور أو في بعض المصطلحات أو في المراجع العامة

فمن الأحكام العامة ما يقوله المؤلف من أن تقهقر المشرق العربي وتقدم المغرب العربي ثقافيا ـ مع التسليم جدلا بذلك ـ إنما يرجع إلى أن المشرق العربي لم ينهل من باع الثقافة الغربية قدر ما نهل المغرب العربي مما أغرق المشرق في القديم وقطعه عن الحداثة في حين أن المغرب العربي قدم حلولا لمشكلة التقليد والحداثة مازجا بين الأثنين. ومثل هذا الحكم يقوم على وضع معكوس وذلك لإنفتاح المشرق على الغرب منذ القرن الماضي بلا حدود، كما أن انفتاحه كان متنوعا وليس فقط على الثقافة الفرنسية، والإغراق في القديم سمة عامة في المشرق والمغرب على حد سواء. بل إن المزاوجة بين القديم والجديد أكثر وضوحا في المشرق على ما وضح في حركات الإصلاح منه في المغرب الذي تحولت فيه المزاوجة إلى إزدواجية وصراع بين الجديد الذي مثلته ثقافة المستعمر، وبين القديم الذي مثله التراث دفاعا عن الهوية الوطنية. وما يقدمه المغرب العربي في هذا العصر يشابه ما قدمه الشاميون في العصر الماضي، يصبح البعض منه قريبا من الشقشقات اللفظية التي تردد جوانب عديدة من ثقافات الحي اللاتيني. أما بالنسبة للتاريخ والعصور فإن المؤلف يعتبر الإسلام جزءا من تاريخ العصر الوسيط، وكأنه يتبنى الغرب كمقياس لكل الحضارات، فتاريخ الغرب وعصوره الوسطى والحديثة والمعاصرة هو تاريخ لكل الحضارات وعصورها. فالمؤلف يقع ضحية المركزية الأوروبية التي تجعل ما سواها مجرد أطراف. يتحدث المؤلف عن إسلام العصر الوسيط والإسلام التركي المتوسطي، وعن بنية الدولة في البلاد العربية خلال العصر الوسيط والحديث. وفي العصور الحديثة يتبنى المؤلف التاريخ الميلادي ويسقط من حسابه التاريخ الهجري، فيتحدث عن ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، وعن السلطان خليفة المسلمين في القرن السادس عشر.[٣٦] ويستعمل المؤلف مصطلح البرجوازيات، والبرجوازية الصغرى نظرا لاستقرار المصطلح وشيوعه في الفكر العربي المعاصر. أما بالنسبة إلى المراجع فإن نسبة المراجع العربية إلى المراجع الأجنبية كنسبة ١ : ٧ فمن بين ١٦٢ مرجعا هناك ٢١ مرجعا عربيا في مقابل ١٤١ مرجعا باللغات الأجنبية منها ١٧ مرجعا لمفكرين عرب، ٤٧ مرجعا لمستشرقين أوربيين وبالتالي تكون نسبة الإستشراق العربي إلى الإستشراق الأوروبي ١ :٣. ولا تدخل في المراجع مؤلفات الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده وقاسم أمين في دراسة الشخصية العربية الإسلامية!

إن أهم نقد يمكن إذن توجيهه إلى الكتاب هو استعمال التاريخ الغربي والثقافة الغربية كإطار مرجعي تتم الإحالة إليه باستمرار لفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي وهو «التغريب» كأساس نظري لتحليل الموضوع. ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين رئيسين. الأول طول العلاقة بين الأخوة المثقفين في المغرب العربي والثقافة الأوروبية وبخاصة الفرنسية منها مما جعل الغرب يظهر في ثقافته كاطار مرجعي حتمي تتم الإحالة إليه باستمرار كما هو الحال قديما وحديثا لدى الأخوة الشاميين وبخاصة في لبنان. والثاني أن الكتاب أصلا مكتوب باللغة الفرنسية ويهدف إلى مخاطبة الجمهور الفرنسي، وبالتالي أصبحت الإحالة إلى الثقافة الغربية ضرورية حتى يمكن للقارىء الغربي بعامة والفرنسي بخاصة أن يفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي بسهولة ويسر وبالإحالة المستمرة إلى تاريخه وثقافته. ولو كان الكتاب أصلا باللغة العربية

للجمهور العربي لما ظهرت هذه الإحالة المستمرة إلى الثقافة الغربية ولتمت استعاضتها بالثقافة العربية الإسلامية التي يعرفها القارىء العربي والتي يسهل إحالة الموضوعات إليها تقريبا للإفهام.

حضور الإستشراق وغياب التراث الإسلامي:

ولا يحلل المؤلف التراث الإسلامي مباشرة ولكن من خلال الإستشراق الأوروبي فيعتمد على فلهاوزن كمؤرخ للمسلمين في اسبانيا وبالنسبة إلى معركة بواتييه. كما يحاور جب Gibb في رأيه بأن سبب الإنهيار هو جمود الفكر الديني. ويرفض تطبيق تصور كاردينار على الغرب في الوقت الحاضر والأولى على العالم العربي. كما يظهر المنهج التاريخي الإستشراقي في الجزء الخامس عن الإنسان العربي المسلم في محوره الأول ـ نقد ذاتي واستنقاصات ذاتية حيث يتم فيه الخلط بين الإسلام والتاريخ. ويتم الإستشهاد بجاك بيرك في عبارة ايريك في Eric Weil فيما يتعلق باستحالة الفصل بين الشخصية والمصير التاريخي.[٣٧] فالكتاب استشراقي من نوع استشراق جرينباوم ودراساته على الشخصية العربية الإسلامية في التاريخ محددا عوامل السقوط ومسار الإنهيار بما يعني ذلك من عدوانية تجاه الموضوع وحقد عليه وتكريس للتجزئة واستئصاله عن ثقافته الخاصة وإحالته إلى الغرب كإطار مرجعي عام، الإسلام مع الغرب، والترك مع المغول، وفارس والصين والهند مع فرنسا وانجلترا وألمانيا بلا تمايز ثقافي أو حضاري.

وبالرغم من أن الكتاب يتناول الشخصية العربية الإسلامية إلا أنه يميل إلى العروبة أكثر مما يميل إلى الإسلام وهو تصور أهل الشام أكثر مما هو تصور أهل المغرب الذي اتحد فيه الإسلام بالوطنية دون تدخل عنصر متوسط هو القومية. وينتقي المؤلف من التاريخ ما يؤيد موقفه ويقرأه قراءة عربية محدثة لا إسلامية قديمة.[٣٨] وبالتالي يلتقي المؤلف مع الإستشراق من جديد، الذي يتحدث عن العالم العربي في مقابل العالم الإسلامي تكريسا للتجزئة وضربا للعرب بالمسلمين وللمسلمين بالعرب، وإذكاء للنعرة العنصرية وربطا للثقافة بالعرق وليس بالدين. وسواء كان الإسلام أو العروبة فكلاهما يحتل مشروعا للهيمنة على الأمم المفتوحة وفرضا لوحدة تأباها الشعوب! وبالتالي ينتهي الكتاب إلى إنكار العروبة أولا ثم الإسلام ثانيا ولا تبقى إلا الشوفينية الإقليمية الضيقة والثقافة الغربية المهيمنة.

أما التراث الإسلامي فإنه غائب تماما وهو المكون الرئيس في الشخصية العربية الإسلامية. المصادر الأولى معدومة. والعلوم الإسلامية النقلية أو العقلية، أو العقلية النقلية غائبة. ثلاث آيات قرآنية مذكورة، احداها خاطئة وكأنها هي الأخرى مترجمة عن الفرنسية **﴿ولا تظنن الذين قتلوا في سبيل الله أموتا﴾**[٣٩] بالرغم من اعترافه بأن القرآن قلب الإسلام. ويدعو المؤلف إلى العلمانية ويرفض محاولات إكتشاف العقل والطبيعة في القرآن. ويحاول دفع تهمة الإستشراق القائلة بتشويه القرآن لروايات التوراة باللجوء إلى العطاء الأسطوري المشترك للضمير

الديني إعتماداً على استشراق آخر.[٤٠] أما الحركة الإصلاحية وروادها الأوائل مثل الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا وروافدها لدى الحركات الإسلامية المعاصرة فإنها لا تكاد تذكر. والمرات التقليدية التي أشار فيها المؤلف إلى محمد عبده كلها نقدية رافضة مثل نقد الإتجاه الأصولي الذي يرى أن هناك المجتمع الإسلامي والعالم الحديث في سياق واقعنا وجهاً لوجه، ونقد اعتبار الدين دورا محركا في كافة الميادين وباعثا على العقلانية والعلم![٤١].

وفي النهاية وبالرغم من كل شيء، فإن الكتاب إنما يكشف عن شجاعة صاحبه ورغبته في «إقتحام هذه المغامرة» تحديا لمعجز الإنجاز، «ذلك العجز الذي كان يبدو لي سمة المفكر التونسي بل المفكر المغربي بصفة أعم» (ص٥) وبالتالي فالمؤلف يبحث له عن دور مساو للمفكرين المغاربة. ولكنه في النهاية يكشف عن تيار بأكمله، تيار المتغربين من علماء الإجتماع والتاريخ في مقابل تيار وطني قومي آخر أكثر التحاما بالتراث الإسلامي وأكثر ارتباطا بالمشرق العربي، دونما ذكر للأسماء. ومع ذلك، يكفيه فخرا محاولته اكتشاف بعدي الإنسان والتاريخ الغائبين في وعينا القومي.

ليس القصد من هذا العرض تصيد الأخطاء أو الهجوم على الأخوة المغاربة، فهم زملاء وكثير منهم أصدقاء. إنما القصد الدخول في حوار مع أحد المفكرين اللامعين في القطر التونسي الشقيق، وأداء لواجب ثقافي ووطني للأخ الصديق هشام جعيط الذي بدا لي من خلال كتابه المثير «الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي» تونسي القطر، مغربي الإقليم، غربي الثقافة.

الهوامش :

(١) هذه مراجعة لكتاب الصديق والزميل د. هشام جعيط «الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي»، نقله إلى العربية د. المنجي الصيادي، وقام المؤلف بتدقيقه وتنقيحه، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، آيار (مايو) ١٩٨٤، والأصل الفرنسي **Hichem Djait, La Personnalite et Le Devenir Arabo-islamiques,** Editions du Seail, Paris, 1974.

(٢) وذلك في عبارات «العالمية العربية الإسلامية في العصر الكلاسيكي» (ص٢٨ - ٢٩). «إنما في الإسلام كما في المسيحية يمكن أن تكون حقيقة الله في الذهاب والإياب المجدلن بين داخل الوعي وما وراء العالم» (ص١٣٠ - ١٣١). «وقد أشرنا آنفا إلى الكساء الميثي للدين» (ص١٢٤).

(٣) «الجنسية المثلية» (ص١٦٦). «الفلسفة الكلامية والأستاذية» (ص٣٧).

(٤) مثلا: الترجمة العربية، القاهرة، ١٩٥٨، (ص٣٣٠) لكتاب: Dass Arabisch Reich and Sein Starz. (ص٣٤ هامش ٢).

(٥) مثلا: «من وجهة الفكر لا العادات» (ص١٩). «أي ألمانيا وفرنسا» (ص٣٣). «لكنها أيضا مرتبطة باستقرار العرب في المدن» (ص٣٧ هامش ٦). «كبت ناجح أو فقر في الحياة الوجدانية» (ص١٦٤ هامش ١١ مكرر).

(٦) يقول الباحث مقرا بهذا المنهج «ويكتسي هذا التحليل السوسيولوجي التاريخي أهمية فريدة لإبراز المؤسسات الأولية (ص١٦٠).

(٧) مثلا: «لكن يجب الإعتراف تماما بأن العالم المعاصر هو عالم الزيف والغش» (ص١٨٥). «لكن لابد من الوصول إلى تحرير الأخلاق الملموسة من وطأة الأخلاق الدينية» (ص١١٦).

(٨) مثلا: «وقد جهل الإسلام» الإقليمي البرجوازي المحنط الحب وتلوناته اللامتناهية وبعده النبيل» (ص٢١٧).

(٩) يقول المؤلف «سوف يسمح التحليل الفوري للمجتمع التونسي، وهو منطلق تجربتنا، بإبراز المواقف المتضاربة» (ص١٧).

(١٠) مثلا «ومن المفارقات أن وصلنا من أقصى المغرب التفكير الناقد الأكثر إقداما والمتعلق بقضايا العالم العربي، نعني عبدالله العروي» (ص٦). وأيضا «انني بصدد التفكير مثلا في آراء عبدالله العروي التفكير الذي يتصف بالاتزان والرقة والمتانة» (ص٧).

(١١) بالرغم من أن كاتب هذا المقال مصري المولد إلا أنه عربي الهوية إسلامي الثقافة وبالتالي فإن هذا التحليل لا يقوم على أية نزعة مصرية بل هو تحليل تاريخي صرف لإحدى التجارب المعاصرة التي يعيشها جيلنا فيما يتعلق بعناصر ومكونات التجزئة والوحدة.

(١٢) «فإنا نجد المصري يتفاهم جيدا مع المغربي، وهذا ليس شأن الفرنسي والايطالي، والفرنسي والاسباني» (ص٣٦).

(١٣) «. تميز في مصر عامية القاهرة وعامية الإسكندرية وعامية صعيد مصر» (ص٣٦) «انه يمكن القول بأن هناك لهجة مصرية متميزة وكذلك لهجة تونسية» (ص٣٦). «فما القول في عمل روائي منغمس في أعماق واقع الصعيد المصري أي في نسيج عالم غريب عن كياني»! (ص٧٥). «لقد دار الحديث في هذا الموضوع بمصر خلال فورة الليبرالية والمصرنة وما يبدو متناقضا أن الأمر قد جد وقت ازدهار الأدب العربي المصري» (ص٥٠).

(١٤) «. . مماليك مصر المتسلطون على أبناء النيل من أحفاد الأهالي الذين غزاهم عمرو بن العاص فتعربوا بالإمتزاج البشري والتلاقح الثقافي واعتنقوا الإسلام جميعا أو يكاد» (ص٣٢). «يبدو لنا أن ضعف عطاء الأهالي كالبربر والمصريين وأهالي الشام والعراق في بناء الذات القومية مسلمة صحيحة إذا ما نظرنا جديا في كيفيات التعريب» (ص٣٦).

(١٥) «فقد ذكرنا أن مصر تبدو عاجزة عن تحمل الدور القيادي الذي كان لبروسيا» (ص٧٢). «ظهر الوعي المصري افراديا شديد التفرد مهيمنا وحتى تعسفيا من جهة». (ص٨٧) «ولعل ما يسود مصر هو النرجسية في حين أن العدائية تميز العراق والسعودية» (ص٧٦) «فمثلا لكي يحقق هذه الوحدة وجريا وراء شرعية قديمة لم ير الفاطميون من حرج في نقل سلطتهم من افريقيا إلى مصر. إن مصر بالذات في الحكم الأيوبي ثم في حكم المماليك عجلت بضم الشام ثم طردها العثمانيون من هذا البلد» (ص٣٧). «. . . مركزان حضاريان، مصر من ناحية المشرق والأندلس غربا» (ص٢٣). «لقد أكدت مصر زعامتها من كافة الوجوه وهي البلد الذي لم يكن له في القرن الثاني الهجري سوى ولاية خارج المركز وصحراء ثقافية من الوجهة العملية» (ص٣٠). «. . . وهو يتعلق بحركات التحرير في كيانات محددة (تونس، الجزائر، مصر)» (ص٤١).

(١٦) يقول المؤلف مشخصا بورقيبة «وهو رجل تأثر أيضا بما لاقاه خلال اقامته في مصر» (ص٨٦). «وتدعم حذره بمحاولات الهيمنة التي قادتها مصر» (ص٨٦). «يجب الاعتراف بوجود شيء من العظمة في هذا الانطلاق إلى البناء القومي. . . فكرة الأمة المحدودة على النموذج الأوروبي» (ص٨٦). «لقد تغذى ببعض الأفكار الإستشراقية المتعلقة بنزوع البربر والبدو إلى الفوضى نزوعا مرضيا» (ص٨٦). «بقي بورقيبة بالفعل مبهورا بأوروبا ولاسيما بفرنسا» (ص٨٧).

(١٧) «لكن النتيجة إننا نجد في تونس تبحرا علميا جافا ومازال متلجلجا. أما في المشرق فيسود فكر مجدب متمذهب تمذهبا متدنيا غير متمكن من وجهة المعرفة» (ص٦). «إن هذا التضارب الديني وهو ما أسمي بالطائفية شيء لا تعرفه الروح المغربية» (ص٩٠).

(١٨) «فقناعتي إن تجديد الفكر العربي لن يأتي من المشرق بل من هذا المغرب المتمزق قطعا. فاذا امكن التأسف لكون النهضة الفكرية لم تكن في مستوى النهضة السياسية في الجناح الغربي من العالم العربي فإن الإتجاه العام لا يمكن أن يتجه إلا إلى الأعلى. أما في المشرق فقد توقف التقدم الذي طرأ في الماضي بحيث صار يمكن اعتباره تقهقرا ثقافيا أكثر منه ركودا والتواء» (ص٧). «هذا الشباب منفتح على العالم الخارجي لكن بصورة وسيطة وعبر مرآة مشوهة هي مرآة المشرق العربي، ارتفع إلى مرتبة المجتمع الموازي للمجتمع الغربي الموازي له في الكرامة المتملك لأنساق من القيم والأساطير» (ص١٧).

(١٩) «على أن الوعي الواقع لحياة ثقافية مشتركة بين المغرب والمشرق هو معطى نهائي لا يرد لكن الإنتساب إلى أفق نفس الثقافة العليا لا يجب أن يعني التوحيد الضروري للمصير السياسي والتوحيد الحضاري: يمكننا تصور المشرق بيسر وهو يشيد كل مستويات وجوده على الفكرة العربية، مستوى الثقافة لا مستوى الوعي السياسي القومي، في حين أن المغرب لن يكون عربيا إلا في المستوى الأكثر اتساعا للوعي الثقافي مدركا ذاته فيما سوى ذلك كوطن نوعي لشخص نوعي. وهكذا توجد مجموعة عربية تلتهب من كل جوانبها عبر وعيها العربي من جهة وتكون هناك مجموعة مغربية تدرك ذاتها ادراكا موجبا بصفتها تلك من جهة أخرى بحيث تغذي فيها العروبة طبقة معينة من الكائن فقط. إن العروبية حسب هذا التصور تكون الأسس للمصير التاريخي الحالي في المشرق وتكون بالمغرب البعد الثقافي المجرد والأهم. «الجوهري» (ص٩١).

(٢٠) «وهكذا يتواجه المغرب العربي والمشرق العربي الصرف. وقد سبق لهيجل أن قال سنة ١٨٣١ ما مفاده «ان الجزء الشمالي من افريقيا الذي يمكن تسميته جزء السواحل لأن مصر انكمشت غالبا على ذاتها بواسطة البحر المتوسط هذا الجزء يوجد على ضفة البحر هذا وعلى ضفة المحيط الأطلسي إنها جهة بديعة قامت فيها قرطاجة في الماضي. كان يجب ربط هذه المنطقة بأوروبا وهو ما وفق فيه الآن الفرنسيون» (ص٩١). «اتجهت تونس إلى المشرق العثماني وإلى أوروبا شرق البحر المتوسط في حين أن المغرب الأقصى أدرك ذاته في اطار طرقه الدينية والولاء لميراث الإسلام في الأندلس كما قال عبدالله العروي» (ص٩٢).

(٢١) «وقد تحددت الفكرة العربية للمشرق في اللغة الجغرافية التاريخية لا بالنظر للغرب المسيحي بل بالنظر للغرب الإسلامي (المغرب واسبانيا) أي بواسطة التمييز في دار الإسلام التي كانت تدرك آنذاك كافق العالم وكعالم قائم الذات. وخلافا لذلك فإن فكرة الشرق كمفهوم حضاري عام من ابتكار الغرب الذي قابله بمضامين مختلفة بذاته. فالشرق هو شرق الغرب المسيحي لكن المشرق العربي الإسلامي ليس كذلك إلا بالنسبة للمغرب العربي الإسلامي. انه الجناح الأيمن الأكثر ثقلاً لنفس الجسد الواحد لكن إن أردنا إكساء هذا المشرق مادة وجسدا فلا ينبغي تحديده بموقع الترابط الجغرافي بل طرحه في ذاته ككيان» (ص٩١).

(٢٢) «ولذا فإن الفكرة العروبية تكون اطارا أساسيا ثقافيا جيدا لكي تشيد في المشرق أمة مجددة» (ص٩٠). «إن الثقافة العربية المعاصرة تتصف بضحالة مؤلمة كما وكيفا فهي فاقدة للنفس والتقنية. وهما خاصيتان ملحوظتان فيها فضلا عما هنالك في الميدان الأدبي وبخاصة من سذاجة بدون طلاوة تعكس بصورة مشوهة عالما ساذجا قطعا. إنما المظهر الإنساني فيه يبدو شفافا للنظر المتيقظ» (ص٧٤). «إن الفرق قوي بين البرجوازي في بيروت والبرجوازي في بغداد وبينه وبين صنوه في القاهرة وبينه بين البرجوازي في تونس. هناك عنف عراقي يجهله المصري وفكاهة مصرية يجهلها الجزائري» (ص٨٣). «هناك عالم سميك باطني يقف حاجزا بين شخص من الرحل من قبيلة «ماجر» أو «جلاص» المتكونة من الإختلاط بين البربر وبني هلال مع هيمنة العنصر الثقافي العربي وبين البدوي الأردني أو العراقي الأمر الذي جعل الناس لا يتعارفون لكن البدوي التونسي تحول إلى فرع من العمالة المقيمة بحواشي المدن وقد هاجر من بلده كما هاجر ماضيه تحت وطأة الحداثة. وهو يقارن بصنوه المشرقي من هذه الوجهة. وعكسا لذلك أن البدوي الأردني حافظ أكثر من غيره على نقاء سماته العرقية الثقافية ولا يمكن تمييزه إلا بعسر عن صنوه العراقي أو السوري أو اللبناني» (ص٨٢ ـ ٨٣).

(٢٣) «لكن الشقة كبيرة بين أدنى مؤرخ أو فيلسوف قديم وبين أكبر مؤرخ أو فيلسوف حديث في الوضع الذي عليه العالم العربي» (ص٧٤). ويذكر المؤلف مؤيدا شعار «لن يحقق الشعب العربي وحدة النضال ما لم يمارس نضال الوحدة» (ص٦٠).

(٢٤) يعتبر العرب فضلا عن ذلك في الغالب النسبي اليابان نموذجا للنجاح المثالي للعالم غير الأبيض وتركيبا مثاليا للنجاح الإقتصادي والمحافظة على الأصالة. علما بأننا نغفل عن مشروع اليابان في التصنيع الذي جاء بعد وقت قصير من مشروع المانيا فيه. ولهذا فهو يسبق العالم العربي بما يناهز القرن فضلا عن أنه لم يعرف الحضور الإستعماري وما يتضمنه من اجداب كامن للجهد الأهلي، وعلى كل عاشت التنمية في اليابان فترات صاعدة وأخرى هابطة. لكن يبدو أن كل الأمور تحمل على الاعتقاد أن ارادة القوة السياسية من قبل اليابان كانت بالأحرى عاملا لتبذير طاقته. وأن ازدهاره الحالي مثل المانيا هو ثمرة لسياسة سلمية أي لفقدان سياسة ما. وخلافا لذلك يظهر العالم العربي الحالي متأهبا للإضطراب والبحث عن القوة والإشعاع في العالم» (ص٧٩).

(٢٥) «ولذا سنبدأ بتقديم أيديولوجيات القومية العربية ونقدها تدليلا على أنه لا وجود لأمة عربية بصفتها كيانا موجودا فعلا. لكن ينبغي البحث لا محالة في امكانات المصير المشترك مهما كانت مشكلة الإصطدام بجدار الواقع أو التخلي عن أسمى طموحاته» (ص٥٦).

(٢٦) «إن المشروع الصهيوني في حد ذاته لا ينتفي عنه نوع من الوجاهة الأخلاقية والتاريخية. فالشعب اليهودي حكم عليه بالكينونة والبقاء في الذات بفعل رؤية وبنية تأكيدية للغاية. فبحث من جديد عن وجود تاريخي عادي على أرض قد سبق له في الماضي العتيق أن احتلها بالقوة وأخرج منها فأراد استرجاعها. وقد ظهر له هذا الإسترجاع للماضي العميق، وهو ماض مفعم بالروحانية، بمظهر المعجزة، معجزة انبعاث اسرائيل على الأرض الموعودة. وبقدر ما يكون للغرب قواعد روحية يهودية مازالت تؤثر فيه وبقدر ما يصير الصهاينة الذين تثقفوا بالثقافة الأوروبية أبناء أوروبا حين يغادرون أوروبا تجاه الآخر في كامل تجرده فإن ضمير كل غربي يحس بأنه معني ببقاء اسرائيل. هذا ما لم يفهمه العرب جيدا إذ هم أرادوا قصر كل شيء على مجرد استراتيجية للإمبريالية» (ص٩٧).

«أما على صعيد المبادىء والقيمة فقد تبين أن المشروع الإسرائيلي مشروع ذو حدين إذ يمكن دحض كل حجة بحجة ضدها وكل نقطة ضوء بنقطة ظل لاسيما الحماس الأيديولوجي الثقافي الذي عليه يقوم المشروع فهو يجد ما يقابله في الضمير العربي الإسلامي» (ص٩٧). ويبدو أن المترجم قد أحس بإنزلاق الكاتب فأردف في الهامش «كتب هذا قبل إندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة» (هامش ٦١ ص٩٧).

(٢٧) يجب بداية رفض كل حل استسلامي صرف. أما المذهب الفلسطيني الذي يريد أن يثور العالم العربي ضمن الأفق الوحيد الخاص بحل القضية الفلسطينية فهو تهربي طوباوي» (ص٩٧ - ٩٨). «ورأينا أنه يجب وضع القضية الإسرائيلية على مستوى آفاق المستقبل والتخلي عن الموقع المبدئي الذي غرق فيه طويلا» (ص٩٨).

(٢٨) «فيمكن وصفه (الكتاب) بأنه متغرب وسلفي وأيديولوجي وروحاني» (ص٩).

(٢٩) «وبمفعول الـ لاحق التاريخي التقليد اليوناني - الروماني، الهندي - الصيني والعربي - الفارسي منذ أن اكتسح الجرمان الأرض الرومانية إلى أن اعيد ترسيخ الشخصية الاسبانية في شبه الجزيرة الايبيرية التي استردت كلها مرورا باستقرار الأمم السلافية وقدوم المجر وانشاء مملكة البلغار والظاهرة التركية المغولية» (ص٣٢).

«كانت الامبراطورية الرومانية بناء سياسيا ثقافيا فرض هيمنته على شعوب متفردة محددة في كيانات جغرافية قاره كالغاليين في بلاد غاليا والبروطون في مقاطعة بريطانيا والسلتيار في اسبانيا والمغاربة في افريقيا. . . وبتدخل الظاهرة الجرمانية وظهور ممالك متميزة جد تدهور في مشروع توحيد العالم. على أن الظاهرتين كانتا سببا في نشوء بناءات سياسية أكثر التصاقا بالواقع القومي انبعثت من العصر النيوليتي (الحجري الجديد). وكان لتقسيم مملكة شرطان أن حصلت فسيفساء الأمم الغربية الأوروبية المقبلة على وجهها النهائي فظهرت

بخاصة مملكتا الفرنجة الشرقية والغربية بمعاهدة فردان وتتضح الارتباطات القومية حين تنشأ الحروب بين الأشقاء ورثة لويس الزاهد لكنها كانت ارتباطات غير واعية نجمت عن الكوارث السياسية والضغائن الحربية» (ص٣٣). «والعنصر الثالث الذي يعتبر في شرح ضعف الشعور القومي هو بنية الدولة في البلاد العربية في العصر الوسيط والحديث. ومن الغريب أن نلاحظ أن النزعة الكسبمولیتية للأسر الاميرية في أوروبا لم تمنع قط أن تتكيف هذه الأسرة تكيفا وثيقا بالواقع القومي الذي سريعا ما تحملت آماله وطموحاته. ان الملك أصيل بلاد هانوفر إذا ارتقى عرش انجلترا كان يعمل في الحال على أساس السياسة الانجليزية حتى ولو تمادى يتحدث باللغة الألمانية وكذلك الملك من أسرة هابسبورج أو من اسرة بوربون إذا اعتلى عرش اسبانيا فهو يتبنى المطامع الاسبانية. لكن ليس هذا هو الأمر الأساسي في مقولتنا لأن ما يقع اعتباره هو الدور الرئيس الذي لعبته بعض الأسر المالكة في بناء الأمم الأوروبية انطلاقا من التشتت الجهوي والاقليمي. فهل كان الأمر كذلك في بلدان العالم العربي»؟ (ص٣١).

(٣٠) «ولكن نظرة تاريخية خاطفة تتيح التأكيد أن الأمة لم تتحقق تماما بالتحديد في أوروبا الغربية إلا بداية من القرن التاسع عشر وهو قرن القوميات بالذات ثم أن النموذج الأوروبي الغربي امتد إلى أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية خلال النصف الأول من القرن العشرين ثم أنه لاقى رواجا في النصف الثاني من هذا القرن كان متناهيا وارتبط بزوال الاستعمار فجعله يطابق الأبعاد العالمية» (ص٤٨).

(٣١) «إن الثورة والامبراطورية هما اللتان صنعتا فرنسا الحالية مباشرة وفورا. ان فرنسا مدينة لهما بتنظيمها الإداري وبناها الإجتماعية وصورها الفكرية ومن الثورة اقتبست ايضا رموزها القومية كالعلم المثلث وعيد ١٤ يوليو والنشيد الوطني (لامارسياز). فغالبا ما توجد في تاريخ الشعوب فترات ممتازة استثنائية يشيد خلالها المستقبل لفترة طويلة كما اصطلح على ذلك بيجي واقتبس هذا الاصطلاح مارلو بونتي. يقابل مارلوبونتي بين العصر فيعرفه بانه واحد من تلك الأزمنة التي تنهار خلالها الأرضية التقليدية لأمة من الأمم أو مجتمع معين. ومهما كان الوضع فعلى الإنسان أن يعيد بنفسه بناء العلاقات البشرية وبين الفترة حين يقتصر الإنسان السياسي على ادارة نظام أو حق موضوعين» (ص٤٦).

«لقد علمنا التاريخ أن فرنسا الثورة هي التي حددت بأقصى الوضوح فكرة الأمة. الواقع أنه أمكن لهذا البلد أن يعقد منذ القرن السادس عشر بامتلاكه لواقع قومي متين مؤسس على الجغرافيا ولغة وخدمة للثقافة ووحدة حضارية معينة فضلا عن أمن الدولة كانت صاحبة السيادة تتحمل طموحات الأمة ومصيرها الملقى على عاتقها. كانت الدولة الفرنسية متعسفة تجاه الحضارات الجهوية التي كانت حية في الماضي وقد أثبتت باستمرار ومنذ أن تولى الكابيسان الحكم انها عبارة عن جهاز جامع للأراضي، وقبيل الثورة بقي الحدث القومي منقوصا من وجهين لما كانت عليه الخصوصيات الجهوية من قوة ولأن الوعي القومي في أعلى مستوى لم يتجاوز مرحلة الولاء للملك. وقد كانت الاضافة الرئيسة للثورة متمثلة في توسيع قواعد التضامن القومي واستبدال الوطنية التي كانت ولاء للملك ـ الدولة بوطنية تتعلق بالأمة المجردة بحيث أن هذه الحركة العظيمة التي ارادت اضفاء الديمقراطية على السلطة والتي أرادت تحقيق السيادة الشعبية وحققت في أن الأمة الفرنسية بصفتها كيانا منسجما» (ص٣٨). ويذكر المؤلف في الهامش «تحالف (لويس الرابع عشر) مع الأمراء البروتستانت وحارب اسبانيا وأكد بقوة مبدأ الغاليكانية (الدفاع عن حرية كنيسة فرنسا) لكنه الغى مرسوم نانط الخاص بالبروتستانت» (ص٣٥ هامش٤).

(٣٢) وهناك النموذج الألماني، وهو صنف آخر لاشك أنه لا يمكن انكار وجود أساس ترابي قار وأن الأساس العرقي الثقافي كان ملتحما ومتى تشكلت اللغة والثقافة الموحدتان على مراحل فكانت اللغة التودسك ثم ألمانية لوثر وأخيرا لغة غوتة الفصحى. لكن القضية التاريخية لألمانيا وما فيها من تناقض هي فقدان الدولة القومية فترتب على ذلك اخماد كل وعي واضح بقي لا محالة ضمنيا وكان معاشا كانتماء إلى مجموعة تاريخية ثقافية لكنه كان

معاقا على الصعيد السياسي بسبب تعدد الدول واستمرار فكرة الامبراطورية. وجد الصدام مع الثورة الفرنسية وامبراطورية نابليون كما جد اضطراب فكري حام عوضت به العبقرية الألمانية غيابها عن الركب السياسي. فوفرت هذه الأمور الطاقات ووجهتها الى تحقيق الدولة القومية التي ربطها رجال الفكر بالطموح إلى الحرية لكن لم يكن نظام الرايش في حكم بيسمارك سوى تركيب رخو نسبيا ومن صنع القوى الرجعية. وقد بلغ التوحيد الذروة مع النازية في جو من الحدة والهيجان لا ضمن التوازن الديمقراطي وتقبل قيم العالم الحديث تقبلا هادئا» (ص٤٨ ـ ٤٩). «انطلاقا من بوتقة لغوية انجلوسكسونية دعمت الولايات المتحدة وحدتها على نمط حضاري الطريقة الأمريكية في الحياة ـ وعلى وجود مجال اقتصادي واسع منفتح على كل الطاقات البناءة. ان تماسك الاتحاد السوفياتي يستند إلى قوة الأيديولوجيا الماركسية أي إلى مشروع رسالة كونية توحيدية وإلى تحد للتأخر الذي تراكم عدة قرون، في الصورة الأولى هناك تجاوز للتجذير القومي لموجات المهاجرين. أما في الصورة الثانية فهناك تجاوز لفسيفساء الشعوب الموجودة مسبقا والتي منها يتركب الاتحاد السوفياتي. وقد ترك في آن واحد المجال للحدث القومي لكي يتطور في دائرة معينة بها يندرج الإنسان ويجد ترقيته حسب المعنى الذي أعطاه هيجل لهذه الكلمة» (ص٧٠).

(٣٣) «وإن حسينا كان متعطشا للحكم ولم يكن يشبه سنسناتوس Cincinnatus الذي اقتلعه الرومان عن محاربته ونصبوه دكتاتورا» (ص٣٩). «وقد تأثرت (مصر) سابقا بحضور أوريجان الذي أثر بقوة على تطور المسيحية بالاشتراك مع سيريل اصيل الاسكندرية. وكانت العامة مولعة بنتائج خلقيدونية، وكانت تساهم خصومات الأساقفة والحكام البيزنطيين» (ص٣٢). «القديس أوغسطين، ابن خلدون، خير الدين باشا» (ص٧) «إن التاريخ الأكثر وجودية والأكثر محسوسية مباشرة هو ذلك الذي يسميه استبنجلر فيما أظن تاريخ زاوية المدخن حيث بواسطته تستعرض ملاحم الأجداد عودا إلى جيلين أو ثلاثة» (ص٤٥). «مصاحبة النظرية للعمل المحدد عند محمد وماركس» (ص٨). «قال ميرلوبونتي أن الحركة التي تنجح حينا ليست دائما الأكثر حقا والأكثر قيمة لكن يجب أن تكون كذلك لو كان عليها أن تستمر» (ص١٢٢). «وهو الذي اشعر نحوه بقرب كبير» (ص١٢٩). «وكما قال فرويد بصورة بارعة في كتابه «مستقبل وهم» (ص١١٢). «الحديث عن الخلق عن طريق سارتر» (ص١٣٤). «وعن العالم العربي عن طريق مردال» (ص١٨٧ ـ ١٩١).

(٣٤) «انكار البعث للمادة التاريخية» (ص٦١). «وفيها (البعثية) تتجاوز وتلتقي مؤثرات متباعدة مثل الهيجلية والشخصانية التي أتى بها مونيه. نجد بايحاء من هيجل الشاب ادانة للعالمية المجردة دون أن يمكن التدليل على التقاء مباشر. وأيضا الفكرة القائلة أن الأمة تحقق العالمية .ولعل مفاهيم الحياة والمصير وبصفة عامة ما نجد من اتجاه حيوي تاريخي متأتية كذلك من هيجل» (ص٦٣).

(٣٥) «ولن تنصهر الخصوصيات فيما بينها وتشكل الكوني لكنها قادرة كلها على التحلل في هذا الوسط حين نكون قد طوينا صفحة التاريخ بعد أن نكون قد طوينا صفحة اللاهوت. فإذا عوض التاريخ اللاهوت حين يعوض الكائن التاريخي الكائن المتعالي فحسب ـ وذلك استشهادا بمالرو ونقضا له ـ فلن يخلف الكوني التاريخ إلا حين يمتص المصير الكائنات التاريخية. وعندئذ لن يوجد تركيب بل ذوبان. وسيكون كياننا بتمامه مصيرنا كما أن مصيرنا سيكون كياننا» (ص٢٢٤).

(٣٦) «الإسلام التركي المتوسطي» (ص٧). «كان تاريخ العهد الوسيط رئيسا حيث وضع فسيفساء الأمم على أراضيها الحيوية» (ص٣٢). «فهل نحن عرب مثل عرب القرن السابع للميلاد. .» (ص١٥). «رأصبح السلطان خليفة المسلمين من القرن السادس عشر» (ص٣١). «وأن آخر العهد الوسيط رسم خطوطها الأولية» (ص٣٣). «بنية الدولة في البلاد العربية خلال العصر الوسيط والحديث» (ص٣٨). «ولنتمثل بتونس من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر» (ص٣٩).

(٣٧) فلها وزن (ص٣٤)، جب (ص١١٣)، كاردينار (ص١٥٦). «نقد ذاتي واستنقاصات ذاتية» (ص١٤٥ ـ

١٥٤). «هو بالفعل تلك الثنائية التي تروم فصل الكائن عن الفعل كما يحلو لجاك بيرك القول بمعنى فصل الشخصية عن المصير التاريخي والأنا عن الوضعية كما في عبارة ايريك» (ص٩).

(٣٨) يذكر المؤلف قول ابي يوسف في كتاب الخراج «لا يمكن للعربي أن يكون ذميا وعليه أن يختار بين اعتناق الإسلام أو الموت» (٢٧). ويذكر خط عمر لقاعدة أنه لا يسمح إلا للإسلام كدين في جزيرة العرب وكأن العنصر العربي هو المسئول بالدرجة الأولى عن مصير الإسلام التاريخي. «ارتباط الإسلام منذ الخلفاء الراشدين والعصر الأموي وهو ما برز في مشروع الهيمنة الذي سلطوه على الأمم المفتوحة» (ص٢٨). «وبلاد العرب التي فرضت وحدة معينة على هذا العالم المتفرق من الخارج وبصورة مفتعلة نوعا وذلك بسبب الطابع الخاص لنشأتها في التاريخ رسالة الإسلام المنتشرة» (ص٨٤).

(٣٩) يعني المؤلف آية ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾ (٣: ١٦٩) ص٤٢).

(٤٠) «القول أن القرآن شوه الأحداث التي ورد ذكرها بالتوراة ناشيء طبعا عن نظرة قصيرة للأمور لأن القرآن اقتبس من العطاء الأسطوري المشترك للضمير الديني وصاغه بطريقته العادلة لطريقة التوراة على صعيد الحقيقة» (هامش ٢٠ ص١٣٣).

(٤١) «فقد رأى مثلا الإتجاه الأصولي عند محمد عبده أن هناك المجتمع الإسلامي والعالم الحديث في سياق واقعنا وجها لوجه. يجب على هذا المجتمع أن يحافظ على أسسه ويدمج العالم الحديث كجسد غريب وبالأحرى في ظواهره المادية كاشارات على القوة أكثر من الإستيحاء الذي يحركه. إنها امبريالية ومرونة الإسلام الأبدي وحيلة حرب وخطة دفاعية» (ص١٠٤). «وقد سبق لنا أن رسمنا نقدا لأفكار محمد عبده. ولنضف إلى ذلك أن الشيخ الكبير أصر على الاعتقاد أن للدين دورا محركا دافعا في كافة الميادين التي يشملها عادة الفكر العقلاني والطريقة العلمية والابتكار التشريعي المستقل. كان تفكيره وعمله مفيدا في عصره لكن من منا لا يدرك أن ما هو عقلاني يتابع سيره ويجب أن يتابعه خارج كل سيطرة للعامل الديني وكل تبرير بواسطة الديني. وهكذا فليس للعلم والعقلانية السياسية أن يبحث عن أسس ممارستها في القرآن حتى لو كان القرآن ثريا فكريا فريدا فيما يخص مصير الكون والإنسان» (ص١١٢).

عماد الدين خليل، ابن خلدون اسلاميا، المكتب الاسلامي، بيروت ١٩٨٣، ١٤٠ ص

أولا : ابن خلدون المؤرخ وعالم العمران المسلم:

إن المقولة الرئيسة لهذا الكتاب تتمثل في تأكيد المؤلف على مدى تأثر ابن خلدون العمراني بالتصور الاسلامي في تحاليله لحركية التاريخ العربي الاسلامي. فصاحب المقدمة قد استعمل من جهة الدين الاسلامي كقوة ذات تأثير حاسم في مسيرة المجتمع العربي منذ البعثة المحمدية. ومن جهة أخرى فلقد خصص ابن خلدون فصولا في مقدمته لمناقشة و «عقلنة» ظاهرة المدركين للغيب وحقيقة النبوة وطبيعة تأثيرات العوامل الروحية في الأفراد والجماعات. ويمكن الاقتصار هنا على ذكر ثلاثة أنماط من الأمثلة التي أوردها صاحب كتاب «ابن خلدون اسلاميا» ليثبت بها مدى ايمان ابن خلدون بالعالم الإلهي ومدى لجوئه إلى الدين الاسلامي في تفسير نهوض الحضارة العربية الاسلامية أو انحطاطها.

١ ــ طالما استشهد صاحب المقدمة بآيات قرآنية ليؤيد بها الموضوع الذي هو بصدد تبيانه. «لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم». يأتي بهذه الآية عند الحديث عن أن الدول العامة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين. «حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة» وهي آية يسوقها صاحب المقدمة عندما كان يبين بأن الدولة لها أعمار طبيعية مثل الاشخاص. ومما يؤكد إيمان ابن خلدون واسلامه هو اختتامه لكل فصل أو مقطع من فصول مقدمته بعبارة دينية أو آية قرآنية أو جزء من آية مثل «والله أعلم» «والله وارث الارض وما عليها» «وبه التوفيق لا رب سواه».

٢ ــ لقد تعددت الاشارات ذات الطابع الديني في المقدمة كعوامل مؤثرة ومفسرة لحركة تاريخ المجتمع العربي الإسلامي. فمعروف أن مفهوم العصبية يحتل مكانة مميزة في التفكير الخلدوني. والعصبية عند صاحب المقدمة نوعان: (أ) العصبية الدموية و (ب) العصبية الدينية. وكان لهذه الأخيرة دور حاسم في مسيرة الاحداث في المجتمع العربي الاسلامي. «واعتبر ذلك، إذا حالت صبغة الدين وفسدت، كيف ينتقض الأمر، ويصير الغلب على

نسبة العصبية وحدها دون زيادة الدين. . . واعتبر هذا في الموحدين مع زناته (القبيلة البربرية) لما كانت زناته أبدى من المصامدة (الذين قامت دولة الموحدين على اكتافهم) وأشد توحشا وكان للمصامدة الدعوة الدينية باتباع المهدي (بن تومرت) فلبسوا صبغتها وتضاعفت قوة عصبيتهم بها، فتغلبوا على زناته أولا واستتبعوهم، وإن كانوا من حيث العصبية والبداوة أشد منهم، فلما تخلوا عن تلك الصبغة الدينية انقضت عليهم زناته من كل جانب وغلبوهم على الأمر وانتزعوه منهم».

٣ ـ إن عامل الترف في حتمية سقوط الحضارات يشكل جزءاً من نظرية ابن خلدون العمرانية. وبالتأكيد أن صاحب المقدمة كان متأثرا في تفكيره حول الترف بالفكر الإسلامي: قرآنا وحديثا. والآية التالية، التي يستشهد بها ابن خلدون لاثبات حتمية سقوط المجتمع المترف، تفصح على مدى تطابق نتائج بحوث وتحليلات ابن خلدون بخصوص آثار الترف على الحضارة العربية الاسلامية مع الموقف الاسلامي من ظاهرة الترف «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا».

وكتاب «ابن خلدون اسلاميا» لا يعد في الحقيقة مجرد عرض لتأثر تفكير ابن خلدون بالعامل الديني الاسلامي فحسب، بل هو أيضا رد على اتهام وجهه بعض المفكرين العرب والغربيين إلى الجانب الديني الذي تحتوي عليه المقدمة كما رأينا في عينة الأمثلة الثلاثة التي أشرنا إليها سابقا. من هؤلاء المفكرين نذكر من العالم العربي الاستاذين علي عبدالواحد وافي وساطع الحصري، ومن العالم الغربي نقتصر على ذكر اسمي ايف لاكوست Yves Lacoste وناتانيل شميت N.Schmidt. إن مقولة هؤلاء جميعا تتمثل في أنه يمكن تقسيم فكر صاحب المقدمة إلى صنفين: (١) الفكر الخلدوني الذي كتبه صاحبه في قلعة بني سلامة بالجزائر و (٢) الفكر الخلدوني الذي أتى بعد ذلك وبخاصة في أواخر حياة ابن خلدون بالقاهرة. فينظر هؤلاء المفكرون إلى النوع الأول من التفكير الخلدوني العمراني على أنه زاد فكري عقلي وتجريبي، ومن ثم فهو فكر أصيل. أما النوع الثاني فيوصف من طرف هؤلاء على أنه فكر لاهوتي ولا عقلاني وهو بالتالي استطرادي كما اطلقوا عليه. ويبن أن مثل هذا الانفصام لصاحب المقدمة في اجحاف وتحيز لمنطق العلم الغربي المعاصر. فهذا الأخير معروف بحصره للمعرفة الإنسانية في حدود الحواس والتجارب المادية. ومن هنا جاء تشكيكه وسخريته واهماله لمصادر المعرفة غير التجريبية المادية. ومن هذا المنطلق يفهم لماذا يتضايق هؤلاء المفكرون وأمثالهم من تأثير الدين والغيبيات في تحليل ابن خلدون لاحداث العالم العربي الإسلامي.

ونحن نعتقد أن مثل هذا التحيز يرجع أساسا إلى جهل أو تجاهل من طرف هؤلاء المفكرين بمنطق العلوم في عصر ابن خلدون وعلى الخصوص في المجتمع العربي الإسلامي الذي حلل ونظر فيه صاحب المقدمة انطلاقا من معطياته وتأمله فيها. وهكذا ـ كما أكد الدكتور

الجابري في كتابه العصبية والدولة ـ فإننا نرى أن البحوث التي تتناول هذه المسائل، في المقدمة، ليست بحوثا استطرادية، بل هي جزء لا يتجزء من الهرم العمراني الخلدوني. . . ومن الخطأ الجسيم التمييز بين ماهو أصيل، وما هو مجرد استطراد في المقدمة . . . وفي رأيي أن مقدمة ابن خلدون، سواء من حيث مضمونها أو من حيث ترتيب فصولها وتتابع فقراتها وتناسق اجزائها، تشكل بناء هرميا متماسكا. ذلك أن الشيء الذي يلفت النظر في هذا الصدد، ليس تلك «الهوة» المزعومة بين «البحوث الأصيلة » و «البحوث الاستطرادية»، بل إن الذي يثير الانتباه والاعجاب معا، هو ذلك التماسك المنطقي المتين الذي يسود المقدمة من أولها إلى آخرها، والذي جعل من كل فكرة فيها نتيجة للتي قبلها ومقدمة للتي بعدها»[١].

ثانيا: علم الاجتماع العربي والعقل الخلدوني والعقل الغربي: نعني بالعقل الخلدوني هو ذلك العقل الذي يعتمد على مصادر عدة من المعارف لفهم الظواهر. فهو عقل يستعمل الملاحظة والتجربة كما أنه يستعين بالوحي والتجارب الروحية في تكوين زاده المعرفي وعلمه حول القضايا والظواهر التي يطمح إلى فهمها وتفسيرها. فالمنظور الخلدوني (الذي هو منظور اسلامي أساسا) لاكتساب المعرفة إذن منظور متعدد الرؤية متفتح على كل مصادر المعرفة التي يمكن أن تساعد الانسان الباحث على المام معرفي أكثر مصداقية بخصوص الظواهر التي يدرسها.

أما العقل الغربي فنعني به كما أشرنا سابقا ذلك العقل المادي التجريبي الذي يحصر من جهة المعرفة الانسانية في تلك المعرفة التي يحصل عليها الانسان عن طريق التجربة والحس الماديين، ومن جهة أخرى يضرب عرض الحائط بأي نوع آخر من المعارف الانسانية. وبطبيعته المادية هذه نحىّ هذا العقل إلى تبني مفهوم الحتمية المتشددة Rigid Determinism بخصوص القوانين التي تتحكم وتوجه السلوك الإنساني والظواهر الاجتماعية.

إن العلوم الاجتماعية والانسانية الغربية تمر ولاشك بأزمة هوية Identity crisis منذ عدة سنوات. ففيلسوف العلوم شراغ Schrag أرجع ظاهرة المعرفة الإنسانية المضطربة في فروع العلوم الانسانية والاجتماعية إلى هيمنة الحتمية المتشددة على تصورات تلك العلوم. فعالم السياسة لاسوال Lasswell ركز على الإنسان كسياسي Homo Politicus ، بينما نظر عالم الاجتماع الالماني دهرندورف Dahrendorf إلى الإنسان على انه اجتماعي Homo Sociologus ، أما العالم كاسيرار Cassirer فقد رأى أن الانسان كائن رمزي الطبيعة Homo Symbolicus[٢]. فهذه الرؤى ـ وغيرها كثير ـ للإنسان تشير إلى حالة من الضياع تعيشها العلوم الاجتماعية والانسانية الغربية. وقد نادى البعض مثل فيلسوف العلوم Karl Popper[٣] وعالم الاجتماع الفرنسي Raymon Boudon[٤] إلى تبني مبدأ اللاحتمية Indeterminism ليس في العلوم الانسانية والاجتماعية فقط وإنما في كل العلوم. وهذا يعني وجوب حدوث أمرين لاصلاح هذه العلوم:

١ ـ لابد للمختصين في العلوم الانسانية والاجتماعية أن يقوموا بنقد ذاتي بخصوص ابستيمولجيتهم ومسلماتهم ومبادئهم ومناهجهم ونظرياتهم التي انشأوها واستعملوها في دراستهم للانسان والمجتمع.

٢ ـ إن الرؤية العامة للعلم الحديث تحتاج الى اصلاح. فالعلم يجب أن يكف عن استعمال المعطيات الكمية كمقياس وحيد يتيم لمدى مصداقية المعرفة الانسانية. وبعبارة أخرى ينبغي على العلوم السلوكية والاجتماعية، كما فعل فيبر Weber ، أن تعطي أهمية للعوامل غير المادية في تفسيرها للظواهر السلوكية والاجتماعية. أي أن هذه العلوم يجب أن تتخلص من مبدأ الحتمية المادية المتشددة وتبدله بمنظور متعدد الرؤى وبالتالي أكثر مرونة لفهم الظواهر السلوكية والاجتماعية المعقدة قيد البحث.

وهذا، في نظرنا، ما يمثله عقل ابن خلدون في تحاليله واستخراج القوانين وانشاء النظريات حول حركية الاحداث للمجتمع العربي الاسلامي منذ مجيء الاسلام حتى القرن الرابع عشر الميلادي. وبرغم ما كتب عن أزمة علم الاجتماع العربي (نحو علم اجتماع عربي ١٩٨٦)[٥] في السنوات الاخيرة، فإن معظم ما كتب لا يشير الى أن ازمتنا في هذه العلوم أزمتان: أزمة تبنينا (بدون تحفظ) لتصورات العقل المادي التجريبي الغربي للانسان والمجتمع وأزمة عدم اهتدائنا ـ تحت وطأة الهيمنة والتقليد الغربيين ـ لما يشتمل عليه عقل صاحب المقدمة من رحابة في الرؤية المعرفية المنفتحة على مصادر المعرفة المادية والتجربية من ناحية، ومصادر المعرفة الروحية والغيبية من ناحية أخرى. وبهذا العقل قدم ابن خلدون وصفا موضوعيا للقوى التي حركت المجتمع العربي الاسلامي في مسيرته التاريخية.

مراجعة: محمود الذوادي

جامعة لورنتين ـ كندا

الهوامش:

(١) العصبية والدولة، محمد عابد الجابري، ط ٣، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٢) Schrag, O. **Radical Evaluation of Human Sciences,** Indiana Univ. Press, 1982. P. 2

(٣) Popper, K. «Indeterminism in Quantum Physics and in Classical Physics» Poritish Journal of Philosophy of Science,Vol. I. No. 2 PP 117-133.

(٤) Boudon, R. **Place du Desorde:** Critique des Theones du changement Social, PUF, Paris 1984.

(٥) مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

اسماعيل صبري عبدالله في التنمية العربية ، دار الوحدة للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٨٣ ـ ١٨٥ ص

يضم هذا المؤلف موضوعات متنوعة للكاتب، نشر بعضها في مناسبات مختلفة، كما ألقى البعض منها في لقاءات علمية وندوات فكرية؛ وذلك خلال عقد السبعينات ومطلع الثمانينات. ولاشك أن القاسم المشترك بين هذه الدراسات كافة هو تناولها لموضوعات ذات صلة مباشرة بقضايا التنمية العربية.

ويحتوي الكتاب على قسمين أساسيين وخاتمة: **الأول**، يعرض لقضايا عامة في التنمية في الوطن العربي، ويشتمل على أربعة موضوعات: الإطار الاقتصادي للثورة العربية، العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية؛ تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك؛ ونحو جماعة اقتصادية عربية (بحث في العلاقات الاقتصادية العربية).

أما القسم الثاني فيشتمل على كتابات عن جوانب محددة تضم أربعة موضوعات: استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل؛ عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي؛ المرأة والتنمية؛ والعرب والنظام الاقتصادي الجديد.

ونظرة واحدة إلى عناوين فصول الكتاب تكفي لأن تعطينا فكرة عن مفهوم المؤلف للتنمية، من حيث إنها بناء حضاري متكامل، فهو يبدؤها بنظرة على تاريخ مصر الحضاري ويختمها بفصل عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، مرورا بالإطار الاقتصادي للقوة العربية، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل، والعرب الاقتصادي العالمي... الخ.

ومقدمة الكتاب عبارة عن مقالة بعنوان «نظرة مصرية على تاريخنا الحضاري» أعدت في صيف ١٩٦٩ في أعقاب الاحتفال بالعيد الألفي للقاهرة لكنها لم تنشر إلا في عدد مايو ١٩٧١ من مجلة الطليعة. ويرى المؤلف أننا حين نشتغل بقضايا الاقتصاد والسياسة في مصر المعاصرة لايمكن أن ندرك أبعادها ولا نسبر أعماقها إذا لم نفهم من أين جاء هذا الشعب، وما هي مكوناته الحضارية والنفسية، وخصائصه الأصلية ومن ثم كان الترحال في الأرض عبر الحدود ضرورة لإدراك روح العصر. فاستعراب مصر لم يؤد إلى فقدان شخصيتها المتميزة، فقد كان لها دائماً أوضاعها الخاصة، كما أن أهلها أسهموا إسهاما إيجابيا رائعا في بناء الحضارة العربية. ولم تكتف

مصر بالأخذ، بل أعطت؛ لقد أسهمت مصر إسهاما ايجابيا كبيرا في الحضارة العربية الاسلامية، ومن أبنائها ظهر عدد كبير من رجال الفقه والأدب والعلم شملت سمعتهم الوطن العربي كله، بل جاوزته إلى العالم الاسلامي. فتلك ملاحظات أوحى بها إلى كاتبها تأمل طويل في تاريخ الشعب المصري الذي اتخذ من الحضارة صناعة. وجوهرها إبراز قدرة هذا الشعب الرائعة على الانفتاح على كل تطور حضاري هام دون أن يتخلى عن أرضه أو شخصيته، أو شخصية قدرته القادرة على الأصالة والتجدد في آن واحد.

والمقالة الأولى التي تضمنها الكتاب كلمة القاها الكاتب في «الملتقى الفكري العربي» بالخرطوم في مارس ١٩٧٠ بعنوان **«الإطار الاقتصادي للثورة العربية»**، أشار فيها إلى أن أكبر مكتسبات النضال الثوري في العصر الحديث هي الإدراك العميق لأهمية العوامل الاقتصادية. فكرامة الإنسان وهي الغاية الأصيلة لكفاحه التاريخي لا تتأكد إلا إذا تحرر من العوز والاستغلال فانفتحت أمامه أبواب الثقافة والفكر بحيث يجدد ذاته بإرادته الواعية ومعرفته الدقيقة بالإمكانات والعقبات. فالثورة العربية هي جوهريا حركة تحرر من السيطرة الإستعمارية ونضال من أجل التقدم الاجتماعي والوحدة القومية، وتلك الأهداف الثلاثة لابد أن ترتكز على ركيزة اقتصادية تكون الأساس المتين الذي يرتفع فوقه صرح الدور الحضاري للعرب في عالمنا اليوم.

والمقالة الثانية في الكتاب ورقة تقدم بها الكاتب للجنة خبراء الاستراتيجية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سنة ١٩٧٧ بعنوان **«العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية»**، وتتمثل القضية المحورية التي يدور حولها النقاش في السؤال التالي بشقيه: «ماهي الفرص الحقيقية التي يملكها قطر عربي ـ ولو كان من أغنى الأقطار مالا أو أكبرها رقعة واكثرها رجالا أو أفضلها نظام حكم ومجتمع ـ في تحقيق تنمية شاملة، مستقلة ومطردة، في عزلة عن بقية الأقطار العربية؟ هل الارتباط القومي قيود على حركة القادرين ـ أيا كانت أسباب قدرتهم ـ لمصلحة العاجزين على اختلاف أسباب عجزهم ...؟

لقد كرّس الباحث معظم هذه الورقة لمعالجة هذا الأمر حيث توصل إلى أن التنمية القومية هي الكفيلة بتحقيق مقاصد التنمية الشاملة من حيث إنها تقضي على التخلف بمعناه الاصطلاحي (تنمية معوجة وتابعة) وتحرر العرب ومواردهم من روابط التبعية وتوفر للمواطن العربي الحرية والعيش الكريم. وهو يرى أن الخيار الحقيقي الوحيد ليس بين التنمية القطرية والتنمية القومية، وإنما هو بين تكامل التبعية مع الغرب الرأسمالي وتكامل التكافؤ بين الأقطار العربية. وبدون هذا الإدراك لحقائق الأمور فستتأكد الأوهام القطرية من ناحية وتتكاثر أشكال من «العمل العربي المشترك» محدود الأثر أو حتى سلبية الآثار.

أما المقالة الثالثة فهي **تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك**، وقد ألقي هذا التعقيب في مؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي عقدته جامعة الدول العربية في بغداد في مايو ١٩٧٨. ويرى

الكاتب أنه مازال يتطلع لوضع دراسة شاملة ومستقبلية تتصدى لكل قضايا التنمية في تعقيدها وتشابكها وتقويم تفاعلها على المدى الكثير الواقعية في نهضة العرب ودورهم فيه؛ وهو يعتقد أن تصور المستقبل العربي مازال يشوبه الغموض وتحكمه الظروف والقضايا الآنية أحيانا كثيرة، وتؤثر فيه العواطف أحيانا أخرى. ولا غناء في كل ذلك، لأنه لابديل للمعرفة العلمية الصادقة المنصبة على الواقع في حركته والمستشرفة للمستقبل واحتمالاته. وهو يرى أن مثل هذه الدراسة يجب أن تتم في استقلال كامل ولا يتحمل مسؤولياتها إلا أصحابها. وقد تنتهي مثل هذه الدراسة إلى نتائج تبدو بعيدة التحقق، وتصدم بعض المفاهيم السائدة. والأرجح أنها لن تؤثر مباشرة في القرار وصانعيه. ففي رأيه أن التأثير الثابت والأكيد يتحقق حين يتكون رأي عام حول فكرة أو مجموعة من الأفكار يرددها ويتمسك بها، عندئذ لابد أن تتحول الأفكار السليمة إلى وقائع، وقد يستغرق هذا الأسلوب سنوات كثيرة بالقياس لحياة الأفراد، ولكنها قليلة بالنسبة لحياة الأمم وبالمقارنة بما تفضي إليه العجلة في الأمر من أخطاء وما تقتضيه الأخطاء من تصحيح.

وقد جاءت **المقالة الرابعة** محاورة بعنوان «نحو جماعة اقتصادية عربية ـ بحث في العلاقات الاقتصادية العربية العربية» القيت في الموسم الثقافي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في يوليو ١٩٧٩؛ وتنقسم هذه الدراسة إلى فرعين أساسيين: **الأول** منها عرض فيه الباحث ما يعتقد أنه الإطار التحليلي للواقع العربي الذي خرج منه بفكرة الجماعة الاقتصادية العربية. وأما **الثاني** فقد حاول فيه الباحث أن يقدم لنا الملامح المؤسسية لتلك الجماعة الاقتصادية العربية. ويرى الباحث أن عالم اليوم الذي وحدته الرأسمالية في مستهل القرن الحالي، وبفعل هذا التوحيد أصبح يتكون من عوالم ثلاثة لكل منها مقوماته المتميزة إقتصاديا واجتماعيا وحضاريا في معظم الأحوال.

فالعالم الأول يضم مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا والتي تقوم اقتصاديا على المشروع الخاص وآليات السوق. أما **العالم الثاني** فيضم الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الإشتراكية. بينما يضم **العالم الثالث** تلك المجموعة الكبيرة من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تسكنها غالبية البشرية، ويجمع بينها أمور ثلاثة:

أولها: أنها خضعت للاستعمار واحتلت أرضها وفرض عليها حكم أجنبي بصورة أو بأخرى.

وثانيها: أنها كانت ومازالت ضحية لعمليات الاستغلال الاقتصادي لصالح العالم الأول.

وثالثها: أنها لاتنتمي إلى الحضارة الأوروبية، بل وقعت ومازالت تحت ضغط جارف من قيم غريبة عنها تهون من شأن حضاراتها أو تجمدها باسم تخلفها عن العصر. والأقطار العربية جميعا من بلدان العالم الثالث، وهذه الاقطار تعاني من واقع استغلال في علاقاتها بالعالم الأول؛ فكل ما تصدره إليه من مواد أولية أو مصنعة، يباع بأقل من قيمته، وكل ما تستورده منه يكلفها أغلى الأثمان.

إن الخيار المطروح على الأقطار العربية ليس خياراً بين تنمية قطرية وتنمية قومية، وإنما هو خيار بين الإرتباط بالغرب حتى الاندماج في نظامه الاقتصادي بما يعنيه ذلك من تبعية واستغلال، وبين ارتباط الأقطار العربية بعضها بعضاً على نحو متزايد يحد من اعتمادها على الخارج، ثم تنويع علاقاتها الدولية على نحو يولد الاستقلال ويدني الاستغلال.

وتمثل المقالة الخامسة محاضرة ألقيت في ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي التي عقدت في الكويت ٢٧ ـ ٢٩ مارس ١٩٧٦ بعنوان **«استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل»**. وقد عالج الباحث في هذه المحاضرة عملية التصنيع في البلاد العربية في إطار تطور استراتيجي، حيث انصب حديثه على حركة التصنيع في مجموعها من حيث هي جزء رئيس من كل أشمل هو حركة التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد استند منظور الباحث الاستراتيجي إلى تصور المستقبل في ضوء تجربة الماضي والحاضر، في البلاد العربية وفي البلاد التي تماثلها ظروفا. مستعينا بكل محاولات استقراء المستقبل، ومهتديا بالجدل العلمي المثار حول استراتيجيات التنمية المتبعة والبديلة وحول النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد أبرز الباحث بعض المعاني الأساسية التي حكمت تفكيره في هذا الصدد والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

إن التحديث هو اكتساب المجتمع القدرة على التجدد الذاتي والتقدم دون فقدان الشخصية الحضارية المتميزة، وأن التصنيع الحقيقي والمستمر لا يتصور إلا في إطار استراتيجية متكاملة للتنمية الشاملة، مما يعني ضرورة إدخال تغييرات أساسية في تقسيم العمل الدولي الحالي الذي يقوم على استقطاب كل من التقدم والتخلف؛ إلا أن الدول النامية متفرقة لا تملك أسباب إحداث التغيير المنشود، وإنما السبيل إلى التغيير بعد إعادة النظر في استراتيجيات التنمية على المستوى المحلي هو دعم التعاون بين الدول النامية تأكيدا لمعنى الاعتماد الجماعي على النفس، والتعاون الوثيق والمتزايد بين الأقطار العربية. فالعرب يملكون مقومات التنمية والتصنيع، وإن تحويل ماهو كائن بالقوة إلى كائن بالفعل يستلزم أول ما يستلزم الجهد الذهني المبدع الذي يغذي النضال من أجل تنمية عربية شاملة.

وتجيء المقالة السادسة وهي ورقة بحثية بعنوان **«عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي»** أعدت لتكون خلفية عامة لبرنامج بحثي نظمته جامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسيف في يناير ١٩٧٩ بمناسبة عام الطفل الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وقد كتبها المؤلف باللغة الانجليزية وتمت ترجمتها إلى العربية.

يرى الباحث أن «إعلان حقوق الطفل» الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٥٩ يتضمن قائمة معروفة الآن جيدا لتلك الحقوق التي تحتاج إلى ضمانات خاصة، بما في ذلك التدابير القانونية. ويقرر الباحث أنه بعد عشرين عاما من ذلك الإعلان لم يطرأ تحسن كبير على حالة الطفل في العالم الثالث، بل إنها ساءت في حالات كثيرة؛ ويرى الباحث أننا

بحاجة إلى دراسات على أكبر قدر من الشمول، وتحليل القضية بكل تعقيداتها، وإعلان النتائج التي يتم التوصل إليها. والعلاجات المقترحة بغية شحذ حساسية الرأي العام واهتمامه السياسي، حيث إننا بحاجة إلى كل ذلك لأنه بدون أولوية تخطيطية وسياسية عليا لن يتحقق تحسن ملموس في هذا المجال الذي أغفل كثيرا جدا ولفترة طويلة للغاية. وقد قدم الباحث تبريرا موجزا لهذه الأولوية، كما تناول بشكل مفصل البيانات الحيوية، والخصائص والسمات التي تتصف بها المنطقة العربية في مجال الطفولة والخدمات المقدمة لها والخدمات الأساسية اللازم توفيرها.

أما **المقالة السابعة** بعنوان **«المرأة والتنمية»** فهي كلمة ألقيت في ندوة بنفس العنوان عقدتها في القاهرة اليونيسيف بالتعاون مع جامعة الدول العربية سنة ١٩٧٢. وتناولت هذه الكلمة ثلاثة محاور أساسية هي: المرأة والعمل، المرأة والتعليم، المرأة والأسرة. ويرى الكاتب أن تحرير المرأة لايمكن أن يعني حريتها في أن تتصرف إزاء العلاقة الزوجية كما يتصرف الرجل، أو كما يسيء التصرف فتلك «حرية» لا تستطيعها إلا قلة من النساء، وهي لن تحرر المرأة التي تمارسها، بل تؤكد على العكس فيها صفة الأنثى على حساب صفة الانسان. وإنما التحرر الحقيقي للمرأة يبدأ بحقها في العمل الذي يوفر لها الدخل الذي يوفر لها بدوره الاستقلال الاقتصادي؛ ومن العبث الحديث عن حرية المرأة مادامت في حالة تبعية اقتصادية للرجل تعتمد عليه كلية في إعاشتها، وطرح القضية على هذا النحو يعطيها فورا بعدها التنموي، لأنه عندئذ يتعين علينا النظر إلى النساء على أنهن نصف القوى العاملة ومعاملتهن على هذا الأساس. وقد فند الكاتب الإدعاء القائل بأن عمل المرأة يتنافى مع طبيعتها وواجباتها كزوجة وأم، كما دحض الادعاء القائل بأن المرأة في البيت تمارس عملا لازما اجتماعيا ومفيدا يستغرق وقتها، ولا معنى لتخفيفه عنها أو اعفائها منه ليتحمله أفراد آخرون في المجتمع.

وأبرز الكاتب أهمية تأهيل المرأة فنيا لممارسة مختلف الأعمال الانتاجية؛ وأشار إلى أنه لا ينبغي أن يكون دخول المرأة ميدان العمل وإقبالها على التعليم عامل هدم للأسرة؛ فالعمل يكسب المرأة اكتمالا في الشخصية وإحساسا متزايدا بالمسؤولية واهتماما متزايدا بالأمور الجدية في الحياة، كما أن التعليم يعودها النظرة العلمية للأمور، ولذلك فإن المفروض أن وضع المرأة الجديد في المجتمع العربي يخلق ظروفا أفضل لأسرة أكثر تماسكا وأعظم استقرارا، ولكن عملية الانتقال من وضع الأسرة القائمة على موارد الرجل وحده، إلى وضع الأسرة القائمة على المشاركة الكاملة في المسؤوليات لا يمكن أن تتم دون هزات. إن الجديد يولد من القديم، ولكن للميلاد إرهاصاته وآلامه وخسائره، ومجتمعنا العربي يعاني بالفعل من متاعب هذا التحول.

ويبدو أن **المقالة الثامنة** هي الوحيدة في هذا المؤلف التي أعدها الباحث خصيصا له، حيث إنها لم تقدم أو تنشر في أية مناسبة أو مكان آخر؛ واختار الباحث لها عنوانا: **«العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد»** مستهدفا منها إيضاح ما للأقطار العربية من مصلحة في تغيير النظام الاقتصادي الراهن وتفسير المواقف التي يحسن أن تنتهجها تلك الأقطار ويرى الباحث أن الاقطار

العربية كلها جزء من العالم الثالث على الرغم من كل ما يمكن أن يكون بينها من تفاوت بالغ في مستوى الدخل. وتأسيسا على ذلك فإن أمام العرب مهمتين رئيستين:

الأولى، العمل بنشاط من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، والاستفادة من إمكان تنسيق المواقف العربية سلفا في المؤتمرات الدولية لكي تبرز المجموعة العربية كمجموعة رائدة ومحركة وفاعلة، مما يضفي عليها نوعا من النفوذ السياسي العام داخل حركة العالم الثالث في صورها المختلفة، ويؤمن كثيرا من مصالح العرب السياسية بالمزيد من التأييد من أقطار العالم الثالث، كما أنه يدعم قوتهم التفاوضية مع الدول الصناعية المتقدمة.

والثانية، أن يقدم العرب بما يحققونه من تعاون متزايد بين أقطارهم في الأنشطة الاقتصادية كافة مثلا يحتذى فيما يسمى «بالاعتماد الجماعي على النفس». ولتحقيق مثل هذه السياسة المقترحة يرى الباحث ضرورة توفير عدد من الاجراءات التنظيمية والتنفيذية. وتتمثل الإجراءات التنظيمية بدعم جهاز الجامعة العربية بحيث يكون بين دوائره الرئيسة دائرة مهمتها من ناحية متابعة المفاوضات المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وتأمين وصولها في الوقت المناسب لكل الحكومات العربية، ومن ناحية أخرى متابعة تطور العلاقات الاقتصادية وكل ما يتصل بها بين مجموعة الاقطار العربية من جهة وبين كل من أقطار العالم الثالث، والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية الاوروبية من جهة أخرى، وإتاحة تلك البيانات للحكومات العربية في وقت سريع لا تفقد معه أهميتها.

وأما الاجراءات التنفيذية فتدور جميعا حول دعم المعاملات الجارية وزيادتها حجما ونوعا.

ويختم الباحث مؤلفه هذا بمقالة بعنوان «**المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي**»، وهي عبارة عن محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية والنادي الثقافي العربي في بيروت في يونيو ١٩٧٩. والحديث عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية يتضمن في طياته تأكيدا على أن الديمقراطية لايمكن أن تقوم وتزدهر إلا إذا توافرت لها مقومات اقتصادية واجتماعية معينة، وبالتالي فحيث لا تتوافر هذه المقومات يمكن القول بأنه لا أمل في الديمقراطية. وقد كرس الباحث محاضرته هذه للتعريف بتطور مفهوم الديمقراطية وتطبيقاته في كل من المجتمعات الغربية والدول الاشتراكية، وأفرد جزءاً هاما منها لمناقشة موضوع الديمقراطية وجوهرها والاساليب التي تسمح بممارستها في العالم الثالث باعتبار أن الوطن العربي جزء أساسي فيه يجري عليه ما يجري على معظم بلدانه سلبا وايجابا.

لقد كتب المؤلف الموضوعات التي تضمنها هذا الكتاب في مناسبات وتواريخ مختلفة، وقد عكست هذه المقالات اقتناع المؤلف العلمي بحقيقة القومية العربية، وجسدت إيمانه السياسي وإدراكه الاقتصادي بأن المستقبل يحمل في طياته شكلا متقدما من أشكال وحدة الوطن العربي، وأن لا غنى عن إطار مشترك إذا استهدفنا لكل قطر عربي تنمية حقيقية، ترفع مستوى أكثر

الجماهير حرمانا وتنفي كل صنوف التبعية للقوى المسيطرة على اقتصاد العالم. وبالرغم من وجود إطار مشترك يجمع بين هذه الدراسات كافة، وهو تناولها لموضوعات ذات صلة مباشرة بقضايا التنمية، إلا أن ذلك يجب أن لا يحجب حقيقة أن هذا المؤلف مجرد عملية تجميع وتوثيق لموضوعات تم اعدادها ونشرها في الماضي، حيث لا نجد أية دراسة وضعت خصيصا لهذا الكتاب، أو أية مقدمة تحليلية أو خاتمة تجميعية يشتمل عليها تعمل على الربط بين الموضوعات المتناثرة التي أعدت أو قدمت في مناسبات مختلفة وفي فترات زمنية متباعدة.

مراجعة: يحيى فايز الحداد

قسم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت

CLAUDE LEVI - STRAVSS: LA POTIERE JALOUSE, PLON, PARIS, 1985, 314 P.

كلود ليفي ـ ستراوس، الفاخورية الغيور، بلون، باريس، ١٩٨٥، ٣١٤ ص

يأتي الكتاب الأخير لليفي ستراوس «الفاخورية الغيور» توضيحا لمسائل تعرض إليها باقتضاب في «أسطوريات». ويعالج الكتاب الذي يحتوي على خمسة عشر فصلا موضوع الاسطورة من منظور الثقافة واللاشعور. وكذلك الاجتماعي والذهني من خلال قصص الطيور والقمر والشمس والطين. والجديد أن ليفي ستراوس يعيد النظر في إسهامات المحللين النفسيين وبخاصة فرويد ـ في مكانة الرموز والمعنى والمبنى. ويحاول إيجاد مدلول للدلالة. ويوكل على نفسه مهمة عزل مستويات الواقع التي يمكن أن تمثل في نماذج مع إبانة الأشكال الاجتماعية أو الذهنية.

وينطلق من ثلاثة اشكالات:

أولا: تبيان المماثلات في بنية أو مضمون أساطير مستقاة من مناطق متباعدة للتوصل إلى إيجاد معتقدات وتصورات مشتركة.

ثانيا: الانطلاق من أسطورة معينة ومتابعة التداخلات الامبريقية والأحكام التحليلية والتوليفية للوصول إلى مختلف إرتباطاتها.

ثالثا: المنطق الاسطوري باستشفاف المسافة التي تفصل بين هذا الموضوع والتحليل النفسي، متسائلا في الختام عما إذا أضحى التفكير الاسطوري أسلوبا متهربا من النشاط الفكري.

وفي استعراضه التدريجي لأساطير القبائل الأمريكية يتوصل ليفي ـ ستراوس إلى الاجابة على هذه التساؤلات.

وينطلق من أسطورة جيفارو (وهي قبيلة ماتزال تقطن تخوم الاكوادور والبيرو) ومن أساطيرها أن الشمس والقمر كانا بشرا يعيشان على الأرض لهما نفس الخُص وزوجة واحدة تكنى «آهو» بمعنى السبد (جنس من الطير من صنف الجواثم يصطاد الحشرات ليلا)، وكانت الزوجة «آهو» ترغب في أن تعانقها الشمس لكونها ساخنة بينما تخشى الإتصال والاقتراب من القمر لأن جسمه بارد. الأمر الذي جعل الشمس تسخر من القمر الذي اغتاظ وأبق إلى السماء مستعينا بعارشة، وفي الوقت ذاته نفخ على الشمس فكسفها. وبضياع زوجيها ظنت «آهو» بأنها مهجورة ومهملة، وراحت تبحث عن القمر في السماء حاملة معها سلة مملوءة بالطين التي يستعملها النساء لصناعة الفخار، ولما رآها القمر وللتخلص منها نهائيا بتر العارشة التي تربط بين السماء والأرض وسقطت آهو مع سلتها وانتشر الطين على الأرض حيث تجمع اليوم من هنا وهنالك، وتحولت «آهو» إلى طير (سُبد) يبعث بصوته النائح كلما ظهر القمر متوسلة إلى زوجها الذي هجرها. وصعدت الشمس بدورها إلى السماء بواسطة عارشة أخرى وهنالك رفض القمر التصالح معا وفرَّ عنها. ولهذا فإننا نرى اليوم القمر ليلا والشمس نهارا.

وتقول الأسطورة: أنه اذا قبل القمر والشمس إقتسام نفس الزوجة بدلا من الطمع الفردي فيها، بوسع أعضاء قبيلة جيفارو أن تكون لديهم زوجة مشتركة، ولكن بما أن الكوكبين تحاسدا، فالجيفارو مابرحوا عن الغيرة والتحاسد والتناحر حول النساء.

وبعد ذكر أساطير مشابهة لقبائل أخرى تجمع بين الفخر والمرأة وأنواع من الطيور، تساءل ليفي ـ ستروس حول العلاقة التي يمكن أن تربط بين الفن الحضاري والشعور الاخلاقي والطير. وقام بتمحص الصلة بين الفخار والغيرة ثم بين الغيرة والسبد للوصول إلى ما يسميه بالعلاقة المتعدية.

ويرى بأن فن الفخار في أمريكا الجنوبية موضوع عناية وطقوس خاصة وأن الجيفارو أصحاب هذه الاساطير لا يستعملون سوى طين خاص توجد في أماكن بالقرب من الينابيع. ومن خلال عرضه لاساطير قبائل مجاورة للجيفارو أو بعيدة عنهم يخلص إلى القول أن الأساطير والمعتقدات تقيم صلة بين الفخار والغيرة وأن الطين مصدره امرأة.

وحول الغيرة والسبد تطرق ليفي ـ ستراوس إلى مختلف كنيات الطائر ومدلولاتها عند القبائل الامريكية والاساطير التي نسجت حوله والتي يدور معظمها حول أسلوب معيشته وشكله

القبيح وصوته الناحب. ويروى أسطورة نسبت إلى قبيلة «كراما» تفيد أن بكر أختين، كانت في إحدى الليالي معجبة وطامعة في نجم الزهرة، وفي الغد دخل النجم إلى دارها في شكل عجوز منحني الظهر، مجعد الوجه وأبيض الشعر، إقترح عليها الزواج، فرفضته بفظاعة وأَبَثّت عليه، ورأفة بالعجوز قبلت أختها الصغيرة التزوج به وتبين بعد ذلك أن جسم الشيخ ماهو سوى غلاف تستر به شاب جميل الهيئة، يحسن زراعة نباتات غذائية غير معروفة لدى الهنود، وحسدا لاختها الصغيرة ومخزية من حماقتها وبلاهتها تحولت البكر إلى سبد ذي صوت نوحي.

وأساطير السبد تتحدث ايضا عن المرأة والزواج والافتراق ويرى ليفي ـ ستراوس أنه بالرغم من أن هذه الاساطير تبدو مزيجية فإنه توجد استمرارية بينها، ويواصل بحثه عن الحيوانات الأخرى التي يسميها «زوئيم» وهي نوع من الحيوانات ذات الوظيفة الدلالية وموقعها في الأساطير الامريكية، وينعي إلى أن القرد الكسول والزباط والسبد لها سمات مشتركة نستطيع من خلالها تفسير تداعيها ومعاودتها في أساطير هنود أمريكا.

ولكون أغلب الحيوانات التي تكرر في الاساطير تعيش في الأشجار أي فوق البشر، فإن هنود أمريكا يعتقدون أن العالم طبقات، وفي كل طبقة يعيش جنس يختلف عن الآخر في سلوكه وطرائق معيشته. وما يبدو لنا سماء ماهو سوى يابسة للنوع الذي يسكن فوقتنا، وإن الأرض التي تدوسها أقدامنا هي سماء أولئك الذين يعيشون تحتنا وهكذا...

وتعتقد قبيلة «موندوروكا» أن شعبا مسالما يسكن العالم التحتاني يقيم تارة مباراة في صيد الأسماك تنتهي غالبا في ضوضاء وضجيج الأمر الذي يثير رياحا عاصفة على أرضنا. وعند هنود «صانيا» فإن الاقزام المتواجدين تحت أرضنا يعانون من فرط نفاياتنا مما أدى إلى تعفن رؤوسهم وزوال شعرهم. وفي سرده لأساطير الامريكيتين في تشابهها وتداخلها لمحاولة ايجاد مدلولاتها يتوصل ليفي ـ ستراوس إلى أن قبائل الامريكيتين تعتقد أن الانسان خلق من الطين وأن الحيوانات التي تشكل لولب أساطيرها منحدرة من الانسان.

ويستنتج أن طبيعة التفكير الاسطوري تقوم على تعددية الرموز. فكل اسطورة تطرح مشكلة وتعالجها وكأنها مماثلة لمشكلات أخرى، فهي تعالج تباعا عدة مشكلات مع تبيان بأنها تتشابه فيما بينها.

ويوجه ليفي ـ ستراوس نقدا لتأويلات المحللين النفسيين وخاصة فرويد ويونغ ويرى أن للرمز مفهومين وأن التفكير الفرويدي تفكير أسطوري اصيل. وردا على فرويد الذي كتب في «الطوطم والطابو» بأنه يوجد تطابق بين الحياة النفسانية للانسان البدائي والعصابي. يعتقد ليفي ـ ستراوس بين التطابق الحقيقي يوجد بين الحياة النفسانية للبدائيين والمحللين النفسيين، حيث تعترضه كل مرة في الأساطير مقولات ومفاهيم كان المحللون النفسيون يزعمون بأنهم اكتشفوها ولكنهم في الواقع عثروا عليها فقط.

وحسب ليفي ـ ستراوس فأن فرويد ارتكب غلطتين:

الأولى: هي محاولته قراءة الاساطير بواسطة رمز واحد ومانع (الرمز الجنسي) بينما طبيعة الاسطورة تقتضي دائما توظيف عدة رموز من خلالها ينتج قواعد تفسيرها. وإن مدلول الاسطورة لكونه شاملا لا يخضع للحصرية والإختزال الممكن إستخلاصها من رمز خصوصي. فأي تعبير فلكي أم جنسي كان لا يحمل في طياته المعنى الاحسن. وحقيقة الاسطورة لاتكمن في مضمون مفضل أو مبجل. فهي تكمن في علاقات منطقية مجردة من المضامين والخصائص الثابتة للاسطورة تنفذ من قيمتها العملية لأنه يمكن اقامة علاقات تماثل بين عدد كبير من المضامين المختلفة. لذا، فإن اي رمز ليس أكثر صحة وصدقا من رمز اخر. إذ يتوقف جوهر الاسطورة على خاصية كل الرموز بصفتها رموزا لتكون قابلة للتحويل بالتبديل.

والغلطة الثانية تتمثل في الاعتقاد أن من بين الرموز المتواجدة هناك ما يوظف منها بصفة أجبارية. وبما أن الاسطورة تلجأ دائما عدة رموز فهذا لا يعني أن كل الرموز المدركة أو المفهرسة بواسطة التحليل المقارن يمكن إستخدامها في آن واحد في كل الأساطير. ويرى ليفي ـ ستراوس أن بعض الرموز التي تشتغل بواسطتها هذه الاسطورة أو تلك لا تمثل مجموع الرموز المقرة أو المثبتة ليست بالضرورة نفسها التي تتبناها أسطورة أخرى.

وختاما، فإن التفكير الاسطوري ملازم للعقل البشري كلما حاول التعمق في المعنى، وتختلف فقط الوحدات الدلالية التي ينصب عليها جهده. فهو غير مكترث في البحث عن مرجع مطلق ومستقل عن كل سياق. والتفكير الاسطوري لا يتعارض والعقل التحليلي. فهو يمدنا بمرآة مكبرة تنعكس فيها بشكل مجازي وملموس بعض الأليات التي تخضع لها ممارسة التفكير.

مراجعة: عبدالكريم بزاز

معهد علم الاجتماع ـ جامعة عنابة ـ الجزائر

سلوى علي سليم، **الاسلام والضبط الاجتماعي**، الطبعة الاولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٥

هذا الكتاب هو الطبعة الأولى المنقحة لرسالة دكتوراه المؤلفة في علم الإجتماع من كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الإزهر. ويضم بين دفتيه ثمانية فصول وخاتمة تضمنت نتائج الدراسة ومناقشتها وتوصيات الباحثة فضلا عن مقدمة للدكتور عبدالباسط محمد حسن المشرف

على هذه الرسالة. ثم أخيرا قائمة المراجع العربية والأجنبية ومعها (الملاحق) وهي إستمارة المقابلة التي أعدتها الباحثة للإستعانة بها في هذا البحث.

وفي **الفصل الأول** من الكتاب تتحدث المؤلفة بداءة عن موضوع الضبط الاجتماعي وما يعانيه هذا المصطلح من الخلط والغموض من قبل علماء الاجتماع أنفسهم. وترد ذلك إلى عدم إتفاقهم ـ حتى الآن ـ على تعريف واضح ومحدد له.

ومع ذلك تعرفه هي، بأنه «مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية المنظمة للسلوك الإنساني والتي تضبط سلوك الفرد من خلال مجموعة القواعد الدينية والقانونية، والقواعد المتوارثة الأخرى، من عادات وتقاليد وأعراف سائدة في المجتمع والتي تحدد أنماط السلوك المقبولة وغير المقبولة اجتماعيا».

ولذا تشير المؤلفة إلى تأكيد كثير من الباحثين على ضرورة وأهمية هذا الضبط الإجتماعي ـ كمفهوم ـ للإنسان لما تتصف به طبيعته البشرية من ميل إلى الظلم والعدوان ولكل مجتمع من المجتمعات أن يختار من الوسائل الخاصة به ما يحقق له ذلك.

وفي **الفصل الثاني** تحدثت الكاتبة عن العادات ـ بما تشمله من تقاليد وأعراف ـ كضوابط إجتماعية رسمية تساعد على ضبط المجتمع وتنظيمه.

وإلى جانب هذا، تركز الكاتبة على الدين Religion لما له من أهمية وتأثير بالغ في حياة الأفراد الإجتماعية فهو يعمل على تنظيم علاقات الأفراد وتماسكهم الاجتماعي واستقرارهم النفسي والسمو بمشاعرهم الذاتية... وتخلص من ذلك إلى أنه في مجتمعاتنا الحديثة (المعاصرة) ولاسيما الإسلامية... نجد أن الدين يمثل المصدر الأول الذي تستند إليه القوانين... وهو ما يبين عن مدى وجود الإرتباط الوثيق بين هذه القوانين وقواعد الدين والأخلاق.

أما **الفصل الثالث** فتتحدث فيه المؤلفة عن القانون Low كأبرز الضوابط الاجتماعية الرسمية، بل أولها وأكثر إلزاما وتأثيرا في سلوك الأفراد في المجتمع وتشير في ذلك لإرتباط روح القانون بالدين والأخلاق. فالقانون أداة تنظيمية يستمد قوته من دوره في تحقيق العدالة بين مختلف الأفراد والطبقات والهيئات الموجودة في المجتمع. وهكذا فإن القانون ـ وكما تؤكده الكاتبة ـ يعمل على ضبط سلوك الأفراد ويعتبر وسيلة لالزامهم على إتباع قواعد معينة للسلوك، لأنه يمد الأفراد بالقوة ويحمي حقوقهم ويثير في الفرد الشعور بضرورة أدائه واجباته..

في **الفصل الرابع**: تناولت المؤلفة بشيء من التفصيل (الديانات السماوية) الثلاث اليهودية، المسيحية، الإسلام، باعتبارها من أهم وسائل الضبط الإجتماعي لسلوك الأفراد في مجتمعاتهم المختلفة. وتطرقت بعد ذلك إلى الحديث عن تعريف الدين عند عدد من الباحثين وعلماء الاجتماع الغربيين من أمثال، دي لاجراسوي، د. سبنسر ودور كايم... وغيرهم من المفكرين من أمثال كارل ماركس وماكس فيبر ووليم جيمس.

غير أن الكاتبة وجهت العديد من الإنتقادات لهذه التعريفات المتباينة لتوضيح مدلول كلمة (دين) عند هؤلاء المفكرين جميعا. وعللت ذلك بقولها: إن بعض هذه التعريفات لا تعبر بدقة عن ماهية الدين، لأن الدين أكثر دقة وشمولا لجوانب الحياة المختلفة. وبناء على هذا ترى المؤلفة أن الدين هو «مجموعة من العقائد والعبادات يمارسها الأفراد بعد أن يقتنع بها العقل ويؤمن بها القلب ويطمئن إليها الضمير، وهو وضع إلهي يرشد إلى الحق في الإعتقاد وإلى الخير في السلوك والمعاملات».

وقد أشارت المؤلفة في ذلك إلى أهم التعاليم والضوابط الإجتماعية التي جاء بها التشريع الإسلامي، وخصوصا فيما يتصل بالأخلاق والمعاملات والتكافل الاجتماعي. إلى ما وضعه الإسلام للأسرة من ضوابط إجتماعية اخلاقية فيما يتعلق بالزواج وقواعده والطلاق وضوابطه.

أما الفصل الخامس، فقد ناقشت فيه الكاتبة الضوابط الدينية وعلاقتها بالنظم الاجتماعية والممارسات الدينية وتأثير الضبط الديني على كل من الثقافة والنظم الاقتصادية وعلاقة هذا الضبط بالنظام السياسي ايضا. كما تحدثت عن الضبط الديني والأخلاق وما يهدفان إليه من غايات تكاد تكون متماثلة في هذا الصدد. وأبرزت - كذلك - مدى امتزاج الضوابط الدينية بالضوابط الأخلاقية في كثير من المجتمعات الانسانية.

الفصل السادس، وهو عبارة عن «خطة البحث الميداني» التي أعدتها المؤلفة في موضوع «الدين وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في البيئات الريفية والحضرية» والتي كان هذا الكتاب الصورة النهائية لها. بينت فيه الباحثة: إطارات البحث الميداني واجراءاته المنهجية والخصائص أو السمات الأساسية لعينة البحث، أما عن غرض الباحثة من هذه الدراسة فتمثل في محاولتها الكشف عن طبيعة الدور الذي يؤديه الدين باعتباره وسيلة فعالة ومؤثرة من وسائل الضبط الإجتماعي.

أما الفصل السابع: فقد تناولت فيه المؤلفة «الضوابط الدينية وتأثيرها في المجتمع» حيث أبرزت مدى العلاقة الإيجابية لهذه الضوابط وتأثيرها الواضح فيما تقوم به من دور بارز في تحقيق التكامل والترابط الأسري في هذا المجال. وفيما يتعلق بتصحيح حركة المجتمع وإحكام وضبط مساره نحو الالتزام بالقيم الأخلاقية، والإلتزام بالقواعد التنظيمية من قبل الأفراد في المجتمع.

الفصل الثامن: ناقشت فيه المؤلفة «تنمية الضوابط الدينية» وكذلك دور «الإعلام الديني في تنميتها». وأبرزت ما للأسرة من دور هام وفعال في توجيه سلوك الأفراد الوجهة السليمة، بإعتبار أن الأسرة هي: جماعة إجتماعية صغيرة تتكون من الأب والأم وأحد الأبناء أو أكثر، يتقاسمون فيها المحبة والمسئولية بقسط عادل حيث ينشأ الأطفال على ضبط النفس والإتجاه نحو مشاركة الجماعة وهي التي تتم فيها عملية التكيف الإجتماعي للأفراد مع المجتمع الذي ينتمون إليه.

ويعني هذا ـ كما تقول المؤلفة ـ إن إدخال العنصر الديني في أصول عملية التربية والتنشئة الإجتماعية يؤدي إلى نتائج إيجابية وأن إهتمام الآباء بتربية أبنائهم على أسس دينية من خلال الحلال والحرام يجعلهم منذ البداية قادرين على التمييز بين ماهو مناسب لهم (حلال) وغير مناسب لهم (حرام). .

ومن أهم التوصيات التي جاءت بها المؤلفة في ختام هذه الدراسة، ما طالبت به الجهات المعنية بضرورة بحث الوسائل الكفيلة بإستعادة التوازن الثقافي والاجتماعي والنفسي والسلوكي في إطار خطة شاملة والعمل على تشجيع نشر الكتب والدوريات الإسلامية ودعمها بحيث لا تكون مرتفعة الثمن، فلا يستطيع الأفراد إقتناءها. كما طالبت المؤلفة أيضا بضرورة إعادة النظر في تدريس الدين في مراحل الدراسة المختلفة إبتداء من المرحلة الإبتدائية وحتى المرحلة الجامعية. إلى جانب الاهتمام بالمسجد وبرسالته الاجتماعية. وزيادة الجرعات الدينية فيما تقدمه وسائل الاعلام وخاصة التليفزيون والتقليل من المسلسلات والأفلام الأجنبية الهابطة.

ملاحظات على الكتاب

في ص ٩١ من الكتاب خلطت المؤلفة ـ خطأ ـ في «تحديدها» لمصادر القانون في التشريع الإسلامي ومصادر تشريع آخر هو «القانون الوضعي». فقد اعتقدت المؤلفة أن القرارات القضائية. . . وإصدار الأحكام وما قد يعمد الفقهاء الإلتجاء اليه من الهيئات النيابية التي ينتمي إليها ممثلو الشعب من ضمن مصادر تشريعنا الإسلامي. وفي هذا خلط واضح بين مصادر تشريعين مختلفين. وما كان على المؤلفة من جناح إذا هي كانت قد رجعت في «تحديدها» لمصادر هذا التشريع لأحد كتب أصول الفقه الإسلامي المعتمدة، ففيها وحدها ما يعفي كتابها من هذا الزلل العلمي الذي وقعت فيه.

أما في ص ١٣٦ من الكتاب أيضا فإن تعريف المؤلفة لمصطلح (الدين) لم يسلم ـ هو الآخر ـ من المآخذ عليه فقد عرفته بأنه «قوة نافعة وطاقة دافعة وراية جامعة». ولا يخفي ما في تلك العبارات من عمومية وأنها كلمات فضفاضة لا تحمل معنى محددا أو تعريف «جامع مانع» كما يقولون.

وفي ص ١٤٧ وهامشها، نود أن نسأل المؤلفة: هل الأب بولس يعتبر مؤسس المسيحية؟ وأين السند أو الدليل العلمي الثقة على إثبات ذلك؟

أما في ص ٢٤١ من الكتاب، نأخذ على مؤلفته عدم تحريها الدقة في تخريج الأحاديث النبويةالتي دللت بها على ما تريد التأكيد عليه هناك، فلم تذكر لنا من أي مصادر الصحاح نقلت، هل من البخاري أو مسلم أو غيرهما وهذا قصور في البحث!!

إما في ص ٣٠١ من الكتاب، لا نستطيع أن نبرىء المؤلفة من نظرة تعصب واضحة

للمرأة على حساب حقائق الأشياء. فهي ـ أي المؤلفة ـ ترى أن «المرأة من الممكن أن في رئاستها (في العمل)... الموجه والمقدر للظروف «ومسألة امكان تقدير المرأة العاملة «الرئيس» للظروف، فضلا عن القول بإمكان توليها هذه الوظيفة أمرا يتناقض مع الطبيعة الإنسانية التي غلبت على تكوين المرأة الفطري من غلبة العاطفة ورهافة الوجدان والشعور، وهو ما جعلها ـ في حكم العموم ـ ناقصة عقل ودين فإذا كان هذا مقررا، فكيف يمكن القول بأن المرأة ـ كرئيسة ـ من الممكن أن تفلح؟ مع أنه ثبت أن من يولي من الرجال أمره وزمامه يد إمرأة فلن يفلح الله حاله ؟!

مراجعة: السيد أحمد المخزنجي

الزقازيق ـ مصر

محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، السياسة: نظريات ومفاهيم، بالمينوبرس، عمان، ١٩٨٦، ٢٥٦ ص

من أشق الأمور على الكاتب السياسي أن يجد أساسا مقبولا تقسم بموجبه أنواع الحكومات الحديثة، فقد تشترك عدة حكومات في صفات عامة، ولكن تتميز كل منها بصفات خاصة لا تشترك مع غيرها فيها، وفوق ذلك فإن اشكال الحكومات تتغير بدرجة كبيرة من السرعة تجعل التقسيم المقبول اليوم غير مقبول غدا، فاذا كان الامر كذلك بالنسبة لأنواع الحكومات، فإن الامر يزداد صعوبة بالنسبة للنظم السياسية في العالم بعد تزايد عدد الدول من خمسين دولة تقريبا قبيل الحرب العالمية الثانية إلى ما يزيد عن ١٦٠ دولة الآن.

إن البحث عن طبيعة هذه النظم يتطلب منا أن نميز بين مفهوم النظام السياسي ومفهوم نظام الحكم، إذ أن بعض الكتاب يخلط بينهما، فالمدرسة القانونية ترى مثلا أن موضوع النظام السياسي هو الدولة ومن ثم فإن البحث عن طبيعة هذا النظام يتركز في دراسة المؤسسات الدستورية التي يوضحها القانون الاساسي للدولة، ومن هنا غلب الطابع القانوني الشكلي على دراسة الانظمة السياسية، فيركز المنهج القانوني على دراسة شكل الدولة وسلطاتها العامة والتشريعية والتنفيذية والقضائية من حيث تكوينها واختصاصاتها المبينة في نظامها الدستوري، ومن ثم غاب الاهتمام بآثار الاطار الاجتماعي الشامل على تشكيل وسلوك الاجهزة الحكومية وتأثير هذه الاجهزة على المجتمع، اضافة الى تجاهل الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة بوجه عام فجاء المنهج القانوني ستاتيكيا اكثر منه حركيا.

إن منهج الدراسة القانونية لا يكفي لدراسة النظم السياسية في عالمنا المعاصر بصورة عامة، ولا يصلح لدراسة النظم السياسية التي تميزت بها دول العالم الثالث بصورة خاصة إذ أن الدراسة القانونية من نتائج الحضارة الغربية، وهذا يعني أن التحليل القانوني للنظم السياسية أن كان جائزا للدول التي بلغت مستوى معيناً من النضج المؤسسي، وفي رأينا أنه لا يكفي، فهو لا يصلح لتحليل النظم السياسية في الغالبية العظمى من دول العالم، ثم أن الدراسة الحقيقية والجادة للنظم السياسية يجب أن تتجاوز الشكل القانوني المؤسسي إلى معرفة كيف يتكون النظام، وكيف يعمل من الناحية الواقعية. إن الدراسة الدستورية القانونية تتسم بالاستاتيكية، فهي تعجز عن تقديم رؤية واقعية أو ديناميكية للنظام السياسي، فالمنهج القانوني محدد ومجرد، فهو محدد بمعنى التركيز على الخصائص القانونية أو الدستورية للنظام، ومجرد بمعنى التفاعل مع الحكومة باعتبارها شيئا منعزلا عن البيئة أو الاطار الاجتماعي الذي تعمل فيه فهو يصنف المؤسسات دون بيان أنماط التفاعل داخل كل مؤسسة على حدة وفيما بين بعضها البعض، بل أنه يفترض امكان المقارنة بين مؤسسات النظام التي تحمل نفس الإسم على الرغم من أن الاداء الفعلي لها يختلف من مجتمع إلى آخر.

وكذلك يغفل المنهج المؤسسي القانوني حقيقة أن المؤسسات لايمكن أن تنفصل ماديا عن الأشخاص الذين يعملون فيها، وبالتالي فإن دراسة المؤسسات باعتبار أن لها وجود مستقل عن اعضائها تعد تسطيحا للواقع، إن أي مؤسسة تتكون من أفراد يعملون وفق اطار معين، وعليه فحينما نتحدث عن البرلمان كمؤسسة فإننا نقصد مجموعة من المشرعين المكلفين باداء وظائف معينة، ولا ينفي هذا أن للبرلمان ملامح بنائية ووظائف خاصة به، إلا أنه يستمد أهميته ومعناه من السلوك التشريعي والرقابي لاعضائه. إن العلاقة بين المؤسسة والسلوك علاقة تكاملية، والفصل بينهما يعد تشويها للواقع.

إن المنهج القانوني قد يصلح لدراسة اشكال الحكومات، ولكنه غير كاف لتحليل النظم السياسية الحديثة والمناهج الحديثة لا ترفض الدراسة القانونية تماما إذ أن اغفال الاطار الدستوري للنظام يؤدي إلى عدم اكتمال فهمنا للنظم السياسية. إن المناهج الحديثة تعمل على تجاوزه إلى معرفة واقع وحركة النظام لنصل إلى الطبيعة الحقيقية للنظام، وهذا ما قدمه لنا الكاتبان الدكتور محمد سليمان الدجاني والدكتور منذر سليمان الدجاني في كتابهما «السياسة: نظريات ومفاهيم» إذ أخذ الكاتبان بالمناهج الحديثة لتحليل النظم السياسية، فقد أخذا بمنهج القوة، كما أخذا بالمنهج السلوكي وكذلك بالمنهج البنائي الوظيفي فجاءت رؤيتهما لعلم السياسة رؤيا شاملة ومكتملة ويظهر ذلك واضحا من تقسيمهما لفصول الكتاب، فبعد أن استعرض الكاتبان مفهوم السياسة من خلال دراسة تطورت بدءا من الكتابات الاغريقية القديمة على المعلمين الأوائل افلاطون وارسطو مرورا بالعصور الوسطى ثم العصور الحديثة الأولى إلى الوقت الحالي، ينتهي الكاتبان بتقديم العديد من التعريفات للسياسة سواء تلك التي انتهى إليها العلماء المعاصرون أو الساسة البارزون.

بعد ذلك ناقش الكاتبان «السياسة والانسان» ولاشك أن الانسان هو موضوع السياسة كما أنه هدفها فالإنسان ليس فقط حيوانا اجتماعيا أو حيوانا ماديا، ولكنه في المقام حيوان سياسي، فالإنسان هو الذي يتخذ القرارات وهو الذي ينفذها، هو الذي يضع القوانين وهو الذي يخضع لها، هو الذي يضع الاهداف للنظام السياسي وهو الذي ينتقي القيم، هو الذي يحكم وهو الذي يخضع للحكم وفي النهاية هو الحكم الأول والأخير على أداء النظام السياسي.

ثم بعد ذلك يبحث الكاتبان موضوع السياسة بالنسبة للدول وبالنسبة للمجتمع، جامعين بذلك بين منهج الدراسة المؤسسية ومنهج الدراسة الاجتماعية، فجاء تركيز الكاتبين في هذا الفصل من الكتاب على دراسة المجتمع الذي ينبثق منه النظام السياسي فاظهرا أثر المجتمع على النظم السياسية وكيف يتأثر النظام بالتنشئة الاجتماعية، وكيف يعمل المجتمع على تسييس الانسان مما يضفي على النظام السياسي مميزاته التي ينفرد بها والتي تميزه على النظم السياسية الأخرى، وقد تميز الكاتبان بصورة خاصة في هذا الموضوع عندما اظهرا أثر المؤسسات غير السياسية، أو بمعنى آخر الابنية الاجتماعية على النظام السياسي مثل الاسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والزمرة وبذلك القي الكاتبان الضوء على ناحية من أهم النواحي التي تسهم في فهم طبيعة النظم السياسية، وهي التفاعل بين الابنية الاجتماعية بعضها مع البعض الآخر كأحد العناصر المحددة للنظم السياسية في مختلف الجماعات البشرية.

ولعل أبرز ما ركز عليه الكاتبان في مؤلفهما هو الربط بين السياسة والادارة العامة، وكذلك بين السياسة والاخلاق فالقرارات السياسية والقيم التي يأخذ بها النظام السياسي لايمكن دراستها بمعزل عن القائمين بادائها. وهنا تبرز أهمية البيروقراطية والدور الذي تلعبه في النظام السياسي للدول فهي التي تضع قرارات النظام موضع التنفيذ، وهي حلقة الاتصال بين الدول والمواطنين. وهي كذلك التي تربط بين ابنية النظام بعضه بالبعض الآخر، وكثيرا ما تتعرض النظم السياسية للضعف والتفكك لا لعيب فيها أو لضعف في ابنيتها إنما لفساد البيروقراطية.

وعندما يبحث الكاتبان العلاقة بين الاخلاق والسياسة يبدآن بتقديم مفهوم الاخلاقيات فيعرفانها بأنها «مجموعة من المبادىء التي يجد المرء نفسه ملزما باتباعها مع الآخرين. . » ثم يطبقان هذا المفهوم على العمل السياسي، ثم يحللان العلاقة بين الاخلاق والفساد السياسي من حيث آثارة على الدولة، أهمها كما يذكر الكاتبان «ضعف الدولة وانحلالهاوانحصار ثقة المواطنين بالنظام السياسي. . . وفقدان مصداقية السلطة الحاكمة لدى الدول الأخرى»، وفي النهاية يختتم الكاتبان هذا الفصل من الكتاب بتحليل رائع للارهاب الدولي المعاصر.

وتخلو المكتبة السياسية العربية في حدود علمنا من كتاب للمفاهيم الجديدة لعلم السياسة، ومن هنا تجيء أهمية هذا الكتاب، الذي سوف يسد نقصا كبيرا في هذا الخصوص، ليس فقط

بالنسبة لطلبة السنوات الأولى بالجامعات العربية، إنما كذلك بالنسبة للقارىء العادي الذي سوف يجد فيه مرشدا أمينا لفهم علم السياسة.

مراجعة: محمود خيري عيسى
الجامعة الأردنية ـ عمان

B.H.Kinsey, **Creating Rural Employment,** Croom Helm, Beckenham, England, 1987,

ب.ح. كينزي، **انشاء مشروعات التوظيف الريفية،** كروم هيلم، بيكينهام، بريطانيا، ١٩٨٧

لقد جاء توقيت نشر هذا الكتاب مناسبا وفي الوقت الذي يعالج مشكلة ذات صلة مباشرة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وأهمها قضية البطالة الريفية. ويسعى المؤلف إلى تسليط الضوء حول أهمية تخطيط واستحداث مشروعات حكومية عامة في الريف من أجل توفير فرص عمل جديدة وذلك من خلال أنماط ادارية تنظيمية لا مركزية ذات فعالية. وقد جاءت جهود المؤلف في هذا الكتاب في شكل دليل موجه بصورة رئيسة إلى المخططين وصانعي القرار ومدراء المشروعات المعنيين بالمشروعات والبرامج الريفية الرامية إلى تطوير الريف والنهوض به من حالة الفقر والتخلف. ويبين الدليل قيمة هذه البرامج وأهميتها في مواقف مختلفة وفي مناطق خاصة والتساؤلات الأساسية التي تندرج ضمن كل موقف ووضع المعايير والأسس التي يمكن بموجبها تقييم وقياس الانجازات التي تم تحقيقها من حيث الكم والنوع.

ويشتمل الدليل على جزأين رئيسين: الأول: يتناول تخطيط المشروعات الريفية العامة مثل تحديد الجهات التي تتخذ القرارات، المفاهيم الأساسية والاهداف المحددة لكل مشروع والقضايا الهامة في كل مشروع وطبيعة التفاعل والتناقضات المرتبطة به. أما الجزء الثاني، فيتناول الجوانب التطبيقية للمشروعات والبرامج الريفية ضمن اطار الابعاد التنظيمية والتنفيذية مع تحديد الجوانب الإدارية ذات الاهمية البالغة ونقاط الارتكاز وجوانب الاداء والانجاز للعاملين في المشروعات والتي يمكن الافادة منها في التخطيط البعيد المدى. ومن جانب آخر فإن على المخططين أن يأخذوا بعين الاعتبار العلاقات المتداخلة والمتشابكة للمشروعات الريفية مثل التكلفة والعائد المادي والمعنوي (الاقتصادي والاجتماعي) والجدوى الفعلية من هذه المشروعات.

أما في الفصل الختامي فيتناول المؤلف، بموضوعية، أهمية هذه البرامج ومحدوديتها والعقبات التي تواجه المخططين في تطبيقها، ويخلص إلى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل بلد، لابد وأن تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم البرامج وتخطيطها وتنفيذها. أما الأسس التي يمكن أن تحقق هذه البرامج أهدافها فأهمها الالتزام السياسي للاهداف الكامنة في هذه البرامج، وكذلك توفر القيادة ذات الكفاءة والقدرة والخبرة، والتكامل مع السياسات والمشروعات التنموية على المستويين القومي والاقليمي والمحلي.

وباختصار فإن المؤلف اشار إلى أن برامج التوظيف الريفي ذات مردود ايجابي للدول النامية، وهي بمثابة فرصة حقيقية لتحقيق حلول واقعية للعديد من المشاكل مثل البطالة والفقر وعدم التوازن بين الدخول والمستويات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات النامية. فضلا عن المزايا الاضافية المتمثلة في تطوير عملية تخطيط المشروعات والبرامج للمجتمعات الريفية المحلية.

يعتبر هذا الكتاب اضافة جيدة ومساهمة علمية في دراسات المجتمعات المحلية والتنمية الاجتماعية، وقد قدم المؤلف ثمرة خبرته التي اكتسبها على امتداد ثلاثين عاما من العمل في مجالات تنمية المجتمعات الريفية في مختلف دول العالم النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ويتضمن دليلا عمليا يمكن أن يسترشد به المخططون وصانعو السياسة التنموية خاصة في نطاق القوى العاملة والتوظيف والطاقة البشرية وبخاصة الفائض منها والواردة من الريف ولا سيما وإن مسألة معالجة مشكلة الفائض من الطاقة البشرية بسبب الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الخصوبة والتقدم في استخدام التكنولوجيا في عمليات الانتاج في الريف أخذت تظهر بوضوح في الدول النامية في العقد الأخير.

كما أن انشاء وتطوير مشروعات في قلب الريف أو في اطرافه أو بالقرب من المدن الصغيرة المجاورة لمجموعة من القرى يعتبر منهجا تنمويا ايجابيا في الاستثمار الافضل للطاقة البشرية، لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل المحلية منها:

أ ــ اختيار المشروعات والبرامج التنموية التي تتمشى مع الخطة التنموية الاقليمية وفق الأولويات وضمن احتياجات المجتمعات التي يتم اختيارها لتنفيذ المشروعات.

ب ــ تحديد المشروعات ذات الكثافة العمالية العالية التي تستوعب الفئات العمرية المختلفة ذات المهارات المتنوعة.

جـ ــ اعداد وتدريب العمالة الريفية قبل تنفيذ المشروعات واثناء العمل بصورة دورية لزيادة الكفاءة الانتاجية.

د ــ تحليل حركة العمالة الريفية باتجاه المدن أو باتجاه الدول الاخرى، ذلك لأن عملية استيعاب الفائض لا تتوقف عند مرحلة أو خطة خمسية معينة، لأنها تمثل ظاهرة مستمرة ومتنامية، ولذلك فإن التخطيط للعمالة يجب أن يشمل أبعادا أبعد من النطاق المحلي أو الاقليمي وأكثر شمولية.

هذا وإن المخططين والمسؤولين في الدول النامية يمكن أن يستفيدوا من الخطوط العريضة والمبادىء الرئيسة التي قدمها المؤلف في هذا الدليل، على أن يتم ربطها بالعوامل والسياسات المحلية والإقليمية والقومية.

مراجعة: اسحق يعقوب القطب
كلية الآداب ـ جامعة الكويت

Anthony H. Cordesman **Western Strategic Interests in Saudi Arabia.**
London: Croom Helm, 1987. 308. PP.

أنتوني كوردمان. **المصالح الاستراتيجية الغربية في العربية السعودية** لندن، ١٩٨٧، ٣٠٨ ص

احتلت منطقة الخليج ـ مع بداية السبعينات موقعا بالغ الأهمية في استراتيجيات القوى الكبرى، وقد تضافرت عدة عوامل، أدت بها إلى احتلال هذا الموقع الحيوي والهام في هذه الاستراتيجيات: فارتفاع أسعار النفط وبروز الدول الخليجية النفطية كقوة مؤثرة في الحياة اليومية والاستراتيجية للدول الغربية والقوى الكبرى، وقيام الثورة الايرانية واطاحتها بنظام كان يمثل مرتكزا رئيسا في حماية المصالح الغربية في المنطقة، واندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية واستمرارها على ما يربو على سنوات سبع ولم تلح إلى الآن أية بوادر في القريب العاجل لتهدئتها، بل أصبحت في السنوات الأخيرة قابلة للاتساع وشمولها اطرافا اقليمية ودولية اخرى ومساسها لمصالح حيوية للقوى الكبرى. . . الأمر الذي ترتب عليه أن قفزت المنطقة لتحتل موقع الصدارة لدى المحللين والكتاب وصانعي القرار السياسي للقوى الاقليمية والدولية.

ويعد كتاب أنتوني كوردمان **المصالح الاستراتيجية الغربية في العربية السعودية**، احدى هذه المحاولات للبحث والتعمق في الخيارات الغربية تجاه الأمن في الخليج، خاصة من المنظور الأمريكي.

ينطلق الكاتب من فكرة معروفة مؤداها أن اهتمام الغرب بمنطقة الخليج، لا يتأتى من كون المنطقة تضم قوى اجتماعية متعددة بل لأنها حتى اليوم هي المصدر الرئيسي للنفط الرخيص وللطاقة بجانب موقعها القريب من الخصم الدولي الآخر، أي الاتحاد السوفيتي. . . ويرى

الباحث أن المنطقة ـ لهذه الأسباب ـ أصبحت حلبة للمنافسة والخصومة الأمريكية ـ السوفيتية . . . وكان على الولايات المتحدة دائما ـ أن ترسم استراتيجيتها في هذه المنطقة ـ على أبعاد الاتحاد السوفيتي عنها . . . ومن أجل هذا الهدف الحيوي للاستراتيجية الغربية ، كان الأمر يقتضي ضرورة توحيد سياسات الدول الغربية (بريطانيا ـ فرنسا ـ ألمانيا الغربية ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ . . . الخ) ازاء هذه المنطقة ، أو على الأقل يتطلب الأمر نمطا معينا من تنسيق سياسات هذه الدول في المنطقة ، إلا أن الأمور لم تبد مطلقا هكذا ، حيث كانت المنافسة بين الدول الغربية ذاتها في بيع السلاح وتجارته لدول المنطقة ، خاصة للعربية السعودية ، تحول دون توحيد هذه السياسات . . ويعتقد الباحث أن هذا يصيب بالضرر مصالح الدول الغربية في المنطقة بشكل عام .

وإذا كانت قد ظفرت بعض الدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا بعقود وامتيازات سخية ، لتوريد السلاح إلى المملكة العربية السعودية ، ولم تظفر بها الولايات المتحدة الأمريكية . . . فالسبب ـ كما يراه الباحث ـ يعزى إلى ضغوط «اللوبي» الصهيوني على الادارة الأمريكية داخل الولايات المتحدة الذي يعرقل الكثير من محاولات الادارة الأمريكية في مد العربية السعودية بالسلاح ، الأمر الذي يدفع الحكومة السعودية إلى البحث عن بديل والتعاقد مع الدول الغربية الأخرى . . . وقاد هذا في النهاية إلى خسارة باهظة للادارة الأمريكية والشركات الخاصة وحرمانها من ايرادات طائلة من جراء صفقات الأسلحة هذه . . . كما أن ضغوط «اللوبي» الصهيوني على الادارة الأمريكية تجاه مشكلة الشرق الأوسط ، يؤدي إلى اتخاذ موقف منحاز ، على الدوام ، إلى اسرائيل . . . وهذا يفقد الولايات المتحدة مصداقيتها في المنطقة ، وتلوح لدول المنطقة كعدو رئيسي لهم . . ولذا يرى «كوردمان» أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تتخلص من هذا التأثير الصهيوني ، وتتبنى صداقة طويلة الأمد مع المملكة العربية السعودية ، والأنظمة المشابهة في منطقة الشرق الأوسط وان تضغط لايجاد «حل عادل ومتوازن للصراع العربي الاسرائيلي» (ص ٢٦٦) ، بمعنى أن لا تساند الولايات المتحدة «إسرائيل» أو تحابي العرب ، وإنما تقف موقفا حياديا عادلا وتعمل من أجل استقرار المنطقة وحل مشكلة الشرق الأوسط على أسس عادلة ، فالولايات المتحدة تخسر كثيرا من مواقفها المؤيدة والمساندة «لاسرائيل» على طول الخط . . بالاضافة الى ذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تقيم مشاركة استراتيجية اقليمية مع السعودية .

يعد ـ اجمالا ـ كتاب **المصالح الاستراتيجية الغربية في العربية السعودية** كتابا ممتعا ، يسلط الكثير من الأضواء على الجوانب العسكرية لاتفاقيات التسلح ويحلل بعمق البنية والقدرات العسكرية لدول الخليج ، وتطوير القوات العسكرية السعودية وخاصة القوات الجوية ومشتريات السلاح في عقد الثمانينات . ولم يعد غريبا أن يهتم الكثير من الكتاب والمحللين الغربيين بمنطقة الخليج ويقدموا لنا الكثير من التفاصيل التي تغم عن أبناء المنطقة أنفسهم في بعض الأحيان ،

فالمنطقة تدور حولها نزاعات متعددة وتتربص بها قوى اقليمية ودولية كبرى، كل يريد أن «يتغلغل» في نسيجها على جميع الأصعدة: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. . . أي أنها منطقة قابلة «للتغلغل»، إن جاز التعبير. . وهي إن كانت النزاعات تدور من حولها من زمن ليس بالبعيد إلا أن اشتداد هذه النزاعات وسخونتها زادت حدتها في الآونة الأخيرة نظرا لتزايد أهميتها.

وعلى هذا فإن التساؤل الرئيس للمحللين والباحثين الغربيين هو، لماذا ثابرت دول الخليج على مقاومة هذه النزاعات حولها ورد هذا التنافس الدولي عليها؟. . . هل نتيجة للترابط الثقافي والبشري والمقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنطقة؟ هل نتيجة لشعور المنطقة بعمق التهديدا ت الخارجية وشعورها بأهميتها الجيوبوليتيكة وحرصها على استقلالها؟ أو هل هي قدرة أو رغبة إلهية؟ أو هل السبب مجموعة هذه العوامل وعوامل أخرى مترابطة ومتداخلة معها؟ باختصار فإن المستقبل قد يحتوي على الكثير من المفاجآت التي تجعل أبناء المنطقة غير قادرين على مواجهتها، وأن التحدي في المستقبل ربما يكون أكثر من قدرتهم على استيعابه.

ونحن وإن كنا نتفق مع الكاتب في بعض رؤياه تجاه المنطقة إلا أنه يتبدى لنا أن الكثير مما ساقه يعد غير معقول وربما لا يصدر من رؤية عقلانية تتمنى مصلحة المنطقة وأهلها، ويدل هذا على عدم تخلص الكثير من كتاب الغرب من رؤيتهم المنحازة التي تنبع من «كراهية عرقية» ethnocentrism لشعوب المنطقة.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الكتاب ـ بالرغم من ذلك ـ يحتوي على بعض الأخطاء التاريخية . . فالباحث على سبيل المثال يشير إلى مجلس التعاون الخليجي قام في فبراير ١٩٨١ بينما الحقيقة التاريخية تؤكد قيامه في مايو من نفس العام، كما يذكر الباحث بأن الانتخابات البرلمانية الكويتية جرت في أكتوبر ١٩٨٥، غير أنها تمت في فبراير من العام السالف. . .

وأخيرا، يحتوي الكتاب على العديد من الجداول التي قد تقطع حبل أفكار القارىء حيث أنها وضعت في أماكن غير موفقة ومربكة أحيانا كما أن بعض الجداول طويلة وتمثل تزايدا لا مبرر له حيث أن دورها في الفكرة الرئيسة التي يدور حولها الكتاب قليلة إن لم تكن معدومة.

مراجعة: عبدالرضا أسيري

كلية التجابة والاقتصاد والعلوم السياسية ـ

جامعة الكويت

Abdul Rahman Osama, **The Dilemma of Development In The Arabian Peninsula.** Wolfe Boro, New Hampshire, U.S.A: Crom Hem, 1987. pp 203.

أسامة عبدالرحمن، مأزق التنمية في شبه الجزيرة العربية، وولف بورو، نيوهامبشير، كروم هيلم، ١٩٨٧، ٢٠٣ صفحات

الكتاب عبارة عن دراسة وصفية تفصيلية لمشاكل وعقبات التنمية ـ خاصة ادارة التنمية ـ في الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية والتي تشمل المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان والبحرين. في الوقت الذي يبدي فيه الكتاب شكوكا حول انجازات التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، فإن المؤلف متشائم حول احتمالات وامكانيات التنمية في هذه الدول. وهدف الدراسة هو محاولة استكشاف ابعاد عملية التنمية في دول شبه الجزيرة العربية من جهة وتحديد متطلبات وعقبات هذه التنمية من جهة أخرى.

يقع الكتاب في ستة فصول بالاضافة إلى مقدمة وخلاصة. ويشير المؤلف في المقدمة إلى أنه على الرغم من ارتفاع الناتج القومي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذه الدول لاتزال تعتبر دولا نامية وتتصف بصفات هذه الدول.

الفصل الأول عبارة عن اطار نظري لعملية ادارة التنمية حيث يقدم المؤلف عدة تعاريف لمصطلح التنمية بشكل عام ولادارة التنمية بشكل خاص. **الفصل الثاني** عبارة عن عرض لعملية التخطيط والتنمية في الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية حيث يرى المؤلف أن هناك نموا فقط وليس تنمية حقيقية في هذه الدول حيث أن عائدات النفط توجه بشكل رئيس أكثر من أي شيء آخر. كذلك هناك عدم قناعة وإيمان بعملية التخطيط في هذه الدول.

الفصل الثالث يعرض بشكل رئيس لعملية تطور البيروقراطية في هذه الدول حيث اصبحت الدول الممول الرئيس وأصبحت أجهزتها تحتل المرتبة الأولى في عملية التنمية. لهذا فإن هناك ضرورة ملحة لعملية اصلاح اداري والذي يحتاج قبل أي شيء آخر إلى دعم سياسي نتيجة لوجود عقبات كثيرة أمام عملية الاصلاح.

الفصل الرابع يعطي نموذجا لادارة التنمية والذي يشير إلى أنه يجب توفير ظروف أفضل

للقطاع الخاص وللمؤسسات العامة تمكنها من أن تلعب دورا أكثر فاعلية في عملية التنمية حيث يرى المؤلف أنه نتيجة لعدم قدرة القطاع الخاص والمؤسسات العامة على المساهمة بشكل فعال في عملية التنمية فقد لجأت دول شبه الجزيرة العربية إلى التعاقد مع شركات أجنبية والتي تعتبر نوعا من اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة.

الفصل الخامس يتحدث عن أهمية تنمية القوى البشرية من خلال التعليم وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة في هذه الدول حيث أن فشل عملية التنمية تعود بالأساس إلى فشل نظام التعليم بشكل عام. ويذكر المؤلف في هذا الفصل بعض المتطلبات الضرورية لايجاد حلول لمشكلة التعليم العالي منها: تحديد اهداف واضحة وواقعية للتعليم العالي، اختيار جيد وفعال للاداريين الجامعيين، الاهتمام بالحرية الأكاديمية وبنوعية الطلبة أكثر من الاهتمام بكمهم.

الفصل السادس يستعرض عملية توزيع المصادر المالية المتاحة لعملية التنمية حيث تبدو الميزانية ضرورية لادارة اقتصاديات الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية. الميزانية في هذه الدول تتصف بالانفاق الهائل على السلع والخدمات الاستهلاكية وعدم وجود معايير واضحة للانتاجية.

وتستعرض الخلاصة، أخيرا، عدة ظروف رئيسة يرى المؤلف أنها ضرورية للخروج من مأزق التنمية مثل ادراك القيادة السياسية إلى أن سياسات الدول بشكل عام يجب أن توجه لصالح المجتمع ككل، وكيف أنه بامكان الفرد أن يكون له دور أساسي في بناء المجتمع.

رغم محاولة المؤلف لاستعراض مشاكل التنمية في شبه الجزيرة العربية بالتفصيل إلا أن هناك نقصا واضحا في البيانات والاحصائيات التي قد تدعم وجهة نظر المؤلف مثل بيانات عن العرض والطلب على الأيدي العاملة المحلية والوافدة، حجم القطاعين العام والخاص في هذه الدول إلى غير ذلك.

الاحصاءات المستعملة ـ والتي هي قليلة جدا ـ تعتبر قديمة إلى حد ما. لهذا لو أن المؤلف بذل جهدا أكبر في الحصول على بيانات لكان قد أضاف الكثير لهذه الدراسة مما قد يزيد من أهميتها بشكل أو بآخر.

على الرغم من أن عنوان الكتاب «مأزق التنمية» إلا أنه يركز بشكل رئيس على الجانب الاداري لعملية التنمية من غير أن يتعرض بالتفصيل للجوانب الاقتصادية أو غيرها في عملية التنمية. وكان بالأحرى أن يسمي الكتاب «مأزق ادارة التنمية في الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية». هناك صعوبة واضحة يواجهها المؤلف في الوصول إلى النقاط المحددة حيث ينتقل من موضوع إلى آخر من غير أن يحلل أيا منها بعمق أكثر. لاشك أنني واجهت بعض الصعوبة في متابعة المواضيع التي يستعرضها المؤلف بناء على عناوين الفصول الرئيسة والثانوية. وكان من الممكن أن يكون هذا الكتاب أكثر فائدة للقارىء لو أن المؤلف قام بتحليل بعض المواضيع الرئيسة بعناية أكثر.

وبرغم أن الدراسة تشمل كل الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، إلا أن معظم الأمثلة التي قدمها المؤلف مثل التعليم، التدريب، التعليم المهني كان عن المملكة العربية السعودية في الوقت الذي لم يشر فيه إلى أية أمثلة أو بيانات عن بعض الدول الأخرى مثل عمان مثلا. ويقوم المؤلف من وقت لآخر بمقارنة القطاع العام والخاص في الدول النامية مع الدول المتقدمة بدون أن يضع في الاعتبار الاختلاف بين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول شبه الجزيرة العربية والدول المتقدمة.

رغم هذه التحفظات على الكتاب، إلا أنه يقدم لنا مؤشرات تعتبر مهمة عن طبيعة نقاط الضعف في ادارة التنمية في الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية. أما معالجة الموضوع فتعتبر إلى حد ما تفصيلية واحيانا تدل على بعد نظر من جانب المؤلف. لهذا يمكن أن تكون هذه الدراسة مرجعا مفيدا لدراسات أخرى في هذا المجال. إذ لاشك أن المؤلف يستحق الثناء على الجهد الذي بذله في اعداد هذه الدراسة والتي تعتبر جزءا من كتابات كثيرة ظهرت مؤخرا حول اقتصاديات الدول المنتجة للنفط.

في النهاية يمكن اعتبار هذه الدراسة وصفا تشاؤميا لأوضاع الدول العربية المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، إلا أنها مع الأسف صحيحة إلى حد ما.

مراجعة: جميل طاهر
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

Ross E. Dunn, **The Adventures of Ibn Battuta, A Muslim Travellor of the 14th Century,** Croom Helm, London 1986.

روس دون: ابن بطوطه، رحلة مسلم من القرن الرابع عشر، كروم هيلم، لندن، ١٩٨٦

يشغل روس دون، مؤلف هذا الكتاب، وظيفة أستاذ التاريخ بجامعة سان ديجو ستت، وهو متخصص في التاريخ الإسلامي، وقد سبق له أن نشر في عام ١٩٧٧ كتابا عن المقاومة المغربية ضد الاستعمار الفرنسي خلال الفترة ١٨٨١ ـ ١٩١٢ أي مابين استعمار كل من تونس

والمغرب، وحمل كتابه عنوان: مقاومة في الصحراء.

وقد لفت الرحالة العربي المسلم ابن بطوطة نظر المؤلف، فأراد أن يقدمه إلى قراء الانجليزية، بهدف أن يعرفه الغربيون بنفس القدر الذي يعرفون به الرحالة الغربي ماركو بولو. واعتمد المؤلف على مصادر منشورة لترجمات بالانجليزية وغيرها من اللغات، وإن لم يعتمد على مخطوطات، وفي هذا الصدد يذكر أنه تعلم اللغة العربية التي قرأ بها بعض الفصول عن الرحالة وكتابه. كما يذكر المؤلف في مقدمته أن كتابه يمثل سيرة للرحالة المسلم، إلى جانب محاولته اعطاء صورة للعصر الذي عاش فيه وهو منتصف القرن الرابع عشر الميلادي، بما يعطي في نهاية الأمر فكرة عن حياة ابن بطوطة وعصره في آن معا.

ويتضمن الكتاب ١٤ فصلا إلى جانب المقدمة، كما يتضمن قائمة لشرح بعض المصطلحات المستخدمة، وأخرى للفهارس والمصادر، وملحقا بالتقويم الهجري والوحدات النقدية المستخدمة في النظام المالي الاسلامي في عصر ابن بطوطة، كما زود المؤلف كتابه بعدد من الخرائط التوضيحية التي تمثل الطرق التي سلكها ابن بطوطة في رحلاته، وهي ١٢ خريطة معبرة وتمثل جهدا طيبا في جغرافية الرحلات.

وقد ولد الرحالة المسلم ابن بطوطة في مدينة طنجة المغربية في عام ١٣٠٤م، وهو ينتمي لأسرة يعمل معظم أفرادها في مجال الشريعة والقضاء، وقد درس هو أيضا الشريعة والقانون، كانت بداية حياته في السفر والترحال في عام ١٣٢٥ عندما قام بأولى رحلاته بهدف الحج إلى مكة المكرمة، ولكنه ما لبث بعد ذلك أن حج عدة مرات. وفي اعقاب قيامه بالحجة الأولى قام بجولة في كل من العراق وفارس قبل أن يعود إلى مكة ثانية، قام برحلات في كل من شرق افريقية وشبه الجزيرة العربية وبخاصة في كل من عُمان ونجد. وفي عام ١٣٣٠ وما بعدها قام برحلة إلى الهند عبر كل من سوريا وآسيا الصغرى وخراسان وأفغانستان، ثم استقر في الهند لمدة ثمانية أعوام حيث شغل وظيفة قاض في سلطنة دلهي. وفي تلك الفترة قام برحلات في جنوب الهند وجزيرة سيلان ثم جزر المالديف والصين.

وقد زار ابن بطوطة جزيرة سومطرة واقليم كانتون في جنوب القسم الساحلي في الصين، وفي عام ١٣٤٧ قام بالحج لآخر مرة قبل عودته إلى مسقط رأسه في مراكش، وإن كان سفره لم يتوقف، حيث أنه مالبث أن قام برحلة قصيرة إلى مملكة غرناطة المسلمة، وهي آخر قلاع المسلمين في الاندلس قبل سقوطها. وفي عام ١٣٥٣ قام بآخر رحلاته حيث عبر الصحراء الافريقية الكبرى على ظهر الجمل متوجها إلى مملكة مالي المسلمة، وعاد أخيرا إلى مراكش في عام ١٣٥٥ بعد أن قضى قرابة ثلاثين عاما في رحلات مستمرة زار خلالها ٤٤ قطرا من دول عالمنا المعاصر، وقطع في رحلاته تلك مسافة تصل إلى ٧٣٠٠٠ ميل أي ما يقرب من ١١٧٥٠٠ كيلومتر.

ويتضمن كتاب «الرحلة» كثيرا من مشاهدات ابن بطوطة في الأقطار التي زارها ووصفها والأمصار التي رآها، وقد تم تدوين الكتاب بناء على رغبة حاكم مراكش السلطان أبو عنان وهو من بني مرين، وقام ابن جزي بكتابه ماورواه له الرحالة ابن بطوطة، واستغرقت عملية تدوين الكتاب عامين كاملين.

وتمثل «الرحلة» مسحا شاملا للعالم الاسلامي خلال الربع الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، ويتضمن هذا المسح: الشخصيات والأماكن وأساليب الحكم والعادات والغرائب والعجائب. وقد جرى تداول نسخ مختصرة من «الرحلة» في معظم ارجاء العالم الاسلامي لمدة تصل إلى أربعة قرون بعد تسجيلها، أما في العالم الغربي، فقد عرفت«الرحلة»في القرن التاسع عشر لأول مرة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مصدرا تتكرر الاشارة إليه في كثير من المؤلفات التاريخية، باعتبارها رواية لشاهد رؤية وحيد لاماكن كثيرة في تلك الفترة.

وكانت بداية عهد ابن بطوطة بالرحلات ومغادرته لأرض وطنه، قد حدثت بينما لم يمض على وفاة ماركو بولو سوى عام واحد. وجاء كتاب ابن بطوطة في مستوى لا يقل أهمية أو حيوية وقيمة عما سطر في كتاب ماركو بولو، ولا نتعدى الحقيقة إذا قلنا - والحديث هنا لمؤلف الكتاب - أن ابن بطوطة كان أكثر عاطفة ووجدانية في كتابته، وأن رحلاته غطت كثيرا من الاماكن، وبينما قام ماركو بولو برحلاته كانسان غريب في بلاد أجنبية، فان ابن بطوطة كان رحالة مسلما يجوب اقطارا اسلامية ويسافر بين شعوب مسلمة، وبذلك فان ابن بطوطة يمكن أن يوصف بأنه كان من أوائل الرحالة الذين يوصفون بالعالمية، فقد اعتبر نفسه مواطنا لا ينتمي فقط لبلد صغير هو مراكش، وإنما اعتبر أنه ينتمي لوطن أكبر هو «دار الاسلام»، وكان مخلصا للقيم الروحية والخلقية والاجتماعية لدار الاسلام أكثر من اخلاصه لاي انتماء آخر.

ويضم كتاب «روس دون» عن ابن بطوطة ١٤ فصلا يخصص كل منها لأحد الاقاليم أو المدن التي زارها، ويركز في الفصل الأخير على كتاب الرحلة كعمل شامل، وأما عناوين فصول الكتاب فهي:

طنجة، مراكش (المغرب)، المماليك، مكة، فارس والعراق، البحر العربي، الاناضول، الأستبي، دلهي، مالابار والمالديف، الصين، الوطن، مالي، الرحلة.

وقد تولى ابن جزي تدوين تفاصيل «الرحلة» وإن كان قد أجرى تعديلات على ما رواه له ابن بطوطة أو ما قدمه من بيانات مكتوبة، وليس ثمة دليل قوي على أن الرحالة نفسه قد راجع العمل بعد اكتماله أو أنه قام بتنقيح الاخطاء، ولعل ذلك يفسر اخطاء الهجاء في اسماء بعض الأماكن أو الكلمات غير العربية الواردة فيه. وقد شرح ابن جزي في مقدمته أن العمل الذي كلف السلطان ابن بطوطة القيام به هو أن يقوم باملاء بيانات عن المدن التي رآها في رحلاته والاشياء ذات القيمة التي علقت بذاكرته، وأن يذكر طرفا عن الحكام الذين رآهم في الاقطار

التي زارها، وعن العلماء المتميزين والشيوخ المتدينين الذين التقى بهم، وبناء على ذلك فقد أملى ابن بطوطة فصولا عن هذه الموضوعات تمثل تسلية للعقل ومتعة للعين والأذن.

ولم يكن من الغريب اذن ان يكون العنوان الفرعي للرحلة هو «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار». وربما تكون «الرحلة» بمثابة تقرير قدم الى السلطان وبلاطه من أجل تقدير أكثر فهما وموضوعية للشعوب والاقطار المجاورة والبعيدة وعادات سكانها وما يوجد لديهم من غرائب.

وكان لدى ابن بطوطة ذاكرة واعية للاماكن التي زارها وللاشياء التي رآها، ويبدو أنه لم يكن يسجل مذكراته أو يومياته، ولهذا لم تكن ثمة وثائق مكتوبة حين أخذ يملي تفاصيل رحلاته على ابن جزي، ولعل الاستثناء هنا يتعلق بما ورد في «الرحلة» عن أنه سجل مذكرات في رحلته إلى بخارى، ولكنه فقد هذه المذكرات حين هاجمه القراصنة قبالة ساحل الهند، وربما يكون الاعتماد على الذاكرة دون تفصيلات مدونة هو الذي أدى إلى بعض الاخطاء احيانا في كتابة الاسماء والتواريخ.

ومن المرجح أنه كانت تتوفر لابن جزي مكتبة غنية بالمؤلفات عن السفر وأدب الرحلات الجغرافية، ويبدو بوضوح أن ابن جزي قد ضمن «الرحلة» فقرات طويلة اقتبسها من رحلة ابن جبير، وهو رحالة أندلسي متقدم على ابن بطوطة، حيث قام برحلاته في القرن الثاني عشر الميلادي، وهو يعد واحدا من كبار كتاب أدب الرحلات الجغرافية لدى المسلمين. كما يرى بعض المحدثين من الباحثين أن جزي، قد أفاد من مصنفات الجغرافيين الذين سبقوا عصره، وإن لم يثبت ذلك بأدلة قاطعة.

ومن ناحية أخرى فربما يكون ابن جزي قد اعتبر أي مكان في أوراسيا أو افريقيا يضم بين سكانه عددا من المسلمين، ينبغي أن يرد ذكره في رحلة ابن بطوطة على أساس أنه من الاماكن التي زارها، وهو أمر لم يكن صحيحا في بعض الحالات، حيث توجد بعض الشكوك عن رحلة ابن بطوطة إلى أراضي المسلمين البلغار على نهر الفولجا، كما أن ثمة بعض الشكوك حول زيارات قام بها لاجزاء من الصين وبيزنطة وخراسان واليمن والاناضول وشرق افريقية، وإن كان رأي الباحثين حول هذه الأمور بعيدا عن الاتفاق.

وبرغم ما سبق، فإنه اذا كانت بعض أجزاء «الرحلة» غير صحيحة من حيث أن الرحالة لم يقم بها، فإن من الصعب أن نلقي اللوم على الرحالة نفسه لأن ابن جزي قد أضاف - في رأي المؤلف - اجزاء لا يدري عنها ابن بطوطة شيئا، ومع ذلك، فإن بعض معاصري ابن بطوطة من العلماء قد انتقدوه على أساس أنه منتحل، وكان العالم الكبير عبدالرحمن بن خلدون واحدا من أبرز هؤلاء، حيث يذكر في «المقدمة» أنه كانت توجد شكوك وكثير من الهمس في حاشية السلطان تذكر بأن «شيخ طنجة» أي ابن بطوطة، كان كاذبا، وأن ابن خلدون قد أشار الى أن كبار رجال حاشية السلطان لم يكونوا يشاركون هذا الرأي.

ويشير المؤلف إلى أنه من الغريب أن كتاب ماركو بولو قد تم تداوله على نطاق واسع في أوروبا خلال العصور الوسطى المتأخرة، بينما لم يكن «للرحلة» سوى صدى محدود في العالم الاسلامي منذ تدوينها في عام ١٣٥٥ حتى الوقت الحاضر، وربما يكون من أسباب ذلك ما أصاب العالم الاسلامي من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، وما انتاب العالم كله من كوارث وحروب وأوبئة مثل انتشار الطاعون الذي حال دون سهولة الاتصال بين الشعوب.

ويلقي «روس دون» الضوء على حياة ابن بطوطة بعد أن انتهى من رحلاته واستقر في وطنه، وكان قد بلغ من العمر خمسين عاما، فهو يرى أنه عاش غالبا حياة مريحة وإن كانت متواضعة، وقد شغل منصب القضاء في عدد من مدن مراكش، وظل كذلك حتى توفي في عام ١٣٦٨ أو ١٣٦٩ وقد دفن في مكان غير معروف.

والكتاب الذي نعرض له كتاب جيد في منهجه وأسلوبه، وفصوله مرتبة بدقة وعناية، وكان المؤلف موضوعيا إلى حد كبير في كثير من مناقشاته ونتائجه، وبخاصة في مقارناته بين كل من ابن بطوطة وماركو بولو، وأن لم يشر إلى بعض الحكايات التي أوردها ماركو بولو والتي لا تخرج عن كونها قصصا خيالية مليئة بالمبالغات، وربما تكون الغرائب والعجائب التي وردت في كتابات كل من ابن بطوطة وماركو بولو قد جاءت على سبيل الترفيه والتسلية، ولعل بعضها قد اضيفت بواسطة النساخين الذين دونوا تلك الرحلات.

ويضيف لقيمة الكتاب قوائم المصادر في نهاية كل فصل، وتعليقاته على تلك المصادر، وفي آخر الكتاب ثبت بكل المصادر التي رجع إليها والتي تخدم الراغبين في مزيد من البحث والاطلاع. وبذلك كله فإن الكتاب يعتبر اضافة طيبة ومنصفة عن رحالة عربي مسلم يقدمها مؤلف غربي إلى العالم الغربي، وتثير همة الباحثين العرب للالتفات إلى تراثهم وانتاج علمائهم الأوائل من الفكر الجاد.

مراجعة: أحمد علي اسماعيل

كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

مؤتمر التنمية الأردني ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠
«نحو توثيق التعاون العربي والدولي»
من ٨ ـ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦

عبدالرحمن فايز المصري
مؤسسة عبدالحميد شومان ـ الأردن

عقد في المركز الثقافي الملكي بمدينة عمان في الأردن مؤتمر التنمية الأردني (٨٦ ـ ١٩٩٠) في الفترة من ٨ ـ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ تحت شعار **«محور توثيق التعاون العربي والدولي»**، لبحث الإطار العام لخطة التنمية الخمسية الثالثة في الأردن.

وقد خصصت أيام العمل الثلاثة للمؤتمر لبحث موضوعات تدور في الأطر التالية:

التعاون الإقليمي والدولي، دور القطاع الخاص في التنمية، تنمية الموارد البشرية، العلم والتكنولوجيا والتنمية الإقتصادية.

تم افتتاح المؤتمر رسميا بخطاب شامل وجهه جلالة الملك حسين دعا فيه الدول الشقيقة والصديقة إلى المشاركة في تنمية الأرض المحتلة لدعم صمود المواطنين هناك. أعقب ذلك كلمة سمو الأمير حسن ولي العهد، الذي أكد أن العقد القادم سيشهد تعظيم الاستثمارات في مدن وأقاليم الأردن. وأشار إلى أن الخطة الخمسية هي تعبير عن إيمان الأردن بجدوى التعاون العربي والاقليمي.

ثم القى السيد عبداللطيف الحمد رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والاجتماعي مديره العام، كلمة أشار فيها إلى أن الأردن يمر بظروف اقليمية واقتصادية ذات طبيعة خاصة مما يتطلب جهودا إضافية لتحقيق معدلات ووتائر التنمية المنشودة، ويستلزم تعاونا جادا على الصعيدين العربي والدولي. كما أشار السيد الحمد إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني وهي: الإحتلال والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وايجاد فرص العمل لخريجي

الجامعات، ثم المعدلات السالبة للإدخار الداخلي، وندرة الموارد اللازمة لعملية التنمية. وهذه كلها تحديات انعكست في اهداف خطة التنمية قيد المناقشة في المؤتمر.

كما نوه السيد الحمد وأشاد بتأكيد الخطة على عنصر التوازن وبعدها الشمولي والقومي. وتمنى للخطة كل نجاح، وابدى استعداد الصندوق العربي للتعاون في إطار الأهداف القومية، والمساهمة في الجهود التنموية للخطة.

ثم تحدث الدكتور إي. جي. باتل مدير كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية فأكد أن التطور دون توفر التقنيات لن يكون إلا شيئا متبخرا؛ حيث التنمية تعني التحول التقني الذي يصيب المجتمع كله.

وقد حضر الافتتاح كبار رجال الدول ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في الأردن، وحشد من رجال الصحافة والاعلام.. والمدعوون.

المشاركون: وجهت الدعوة للمشاركة في المؤتمر إلى أكثر من (١٣٠) من الوزراء، ووكلاء الوزارات، ومدراء صناديق التنمية والمؤسسات الاستشارية، وبيوتات التمويل، وغرف التجارة والصناعة في البلاد العربية والخارج. والممثلين الإقليميين لبعض المنظمات الدولية، والمفكرين العرب والعالميين. بحيث أصبح المؤتمر تجمعا اقتصاديا فكريا على مستوى رفيع. ونذكر ممن وجهت لهم الدعوة ـ على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ محمد أبا الخيل (السعودية)، الدكتور ابراهيم عبدالكريم (البحرين)، الدكتور فائق عبدالرسول (العراق)، الدكتور جورج العبد (سويسرا)، الدكتور محمد سعيد العطار (اليمن). الدكتور رجاء عبدالرسول (مصر)، السيد عبداللطيف الحمد (الكويت)، الدكتور حسن الإبراهيم (الكويت)، الشيخ هشام الناظر (السعودية)، العميد عبدالرزاق اليحيى (فلسطين)، الدكتور علي عتيقة (الأوابيك) السيد منصور المعلا (تونس) السيد روبرت اتشيسون (أمريكا)، الدكتور اسماعيل الزابري (الكويت) الدكتور جورج قرم (باريس)، الدكتور عبدالله القويز (السعودية)، الدكتور سميح فرسون (أمريكا) السيد سعيد غباش (الإمارات المتحدة)، الدكتور سعد الدين ابراهيم (الأردن)، الدكتور عدنان شهاب الدين (الكويت) الدكتور محبوب الحق (باكستان) الدكتور عبدالحسن زلزلة (تونس)..

اليوم الثاني: عقدت في هذا اليوم أربع جلسات صباحية ومسائية، دارت الجلستان الصباحيتان حول دور الأردن الحالي وامكانياته المستقبلية في التعاون الاقليمي بين الدول العربية، وتحدث في الجلسة الأولى الدكتور عبدالله القويز الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، والدكتور علي عتيقة أمين عام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الذي دعا إلى تطوير وتنمية سوق مالية ونقدية عربية.

وفي الجلسة الثانية تم تقديم عرض عن صناعة الأسمدة في الأردن، وأكد سمو الأمير

الحسن ـ الذي شارك في النقاش هنا ـ على ضرورة العمل لعودة الكفاءات والعقول العربية المهاجرة للإسهام في تطوير وسائل وإمكانات الانتاج.

وتم في **الجلسة الثالثة**، المسائية مناقشة موضوع **تنمية الموارد البشرية**، حيث تلاها نقاش حول خصائص القوى العاملة في الأردن. . وتحدث وزير العمل والتنمية الاجتماعية خالد الحاج حسن والسيد ذوقان الهنداوي والدكتور ناصر الدين الأسد وزير التربية والتعليم.

كما ناقشت الجلسة الرابعة، ورقة عمل حول **العلوم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية**، حيث أبدى سمو الامير حسن اهتماما خاصا بموضوع نقل التكنولوجيا وعلاقة الجامعات بالصناعة.

اليوم الثالث: واصل المؤتمر في اليوم الثالث والأخير أعماله برئاسة الأمير حسن، حيث ناقش المناخ الاستثماري في الأردن ومواءمته لاستقبال التصنيع المتقدم والتكنولوجيا. وكان الأمير حسن أول المتحدثين ثم تلاه الدكتور أحمد الجلبي مدير بنك البتراء في الأردن الذي قدم عرضا للنشاط التحويلي والمصرفي للصناعة. ثم عرض السيد سميح دروزه موجزا عن الصناعات الدوائية في الأردن.

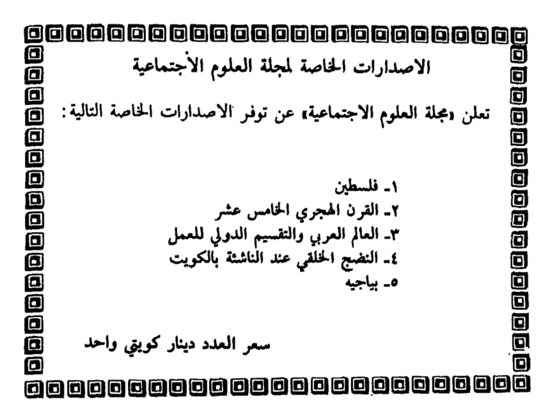
تلا ذلك ورقة مقدمة من السيد عماد الشماع مدير عام مصنع الشركة العربية للصناعات الكهربائية حول الصناعات الهندسية في الأردن. واضافة إلى المتحدثين اعلاه تحدث كل من: مندوب البنك الدولي، رئيس الوفد التركي، وزير التخطيط في دولة الكويت، ممثل السوق الأوربية المشتركة. وممثل اليابان.

التوصيات: أبدى المشاركون في مؤتمر التنمية استعدادهم لدعم جهود الخطة التنموية الجديدة في الأردن بكل الوسائل. . . وقد خرج المؤتمرون عموما بالتوصيات والنتائج التالية:

١ ــ أكد المؤتمر على مفهوم التنمية الشاملة وأكد شمول خطة التنمية موضع النقاش للابعاد العلمية والتكنولوجية، والتداخل في أبعاد العملية التنموية.
٢ ــ يؤكد أهمية دور النظرة للمتغيرات المستقبلية في تعيين التحديات الاضافية التي تواجه الأردن في مسيرته المقبلة، والتي بدأت تظهر بعد العام ١٩٧٣.
٣ ــ يعكس معدل النمو في الخطة وعيها للظروف المستقبلية والمستجدة، وفعل ذلك من خلال تطوير واع لقدرات الاقتصاد، وملاءمة السياسات التي تتضمنها الخطة للاهداف المتوخاة.
٤ ــ يؤكد المؤتمر على ضرورة تعديل النمط الاستهلاكي وتعجيل تحويل المدخرات المحلية السالبة إلى معدلات موجبة، بكل ما يتطلبه ذلك من اجراءات اقتصادية.
٥ ــ لاحظ المشاركون اهتمام الخطة بتوازن التنمية الاقليمية بين مناطق الأردن.
٦ ــ أكدت بعض الأراء على ضرورة ايلاء الزراعة اهتماما خاصا في ضوء الإنكشاف الغذائي المتزايد في المنطقة العربية.

٧ ــ يرحب المشاركون بالبرنامج المقترح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة.
٨ ــ يرى المشاركون ضرورة توفير الموارد المالية للبرنامج المقترح لما لـه من مردود استراتيجي على الأمن القومي العربي، ولابد من اتساق الإجراءات المتبعة في تنفيذ البرنـامج مـع مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها بحيث لا يتمكن المحتل من استغلالها لصالحه.
٩ ــ ضرورة الاهتمام بجانب التسويق وتأمين الإطار المؤسسي الصالح لتقديم الائتمان التجاري والخدمات المصرفية المنسجمة مع أهداف التنمية.
١٠ ــ يرى المؤتمرون ضرورة توفير القنوات السليمة لتوجيه رؤوس الأموال نحو المشروعات التي يتضمنها البرنامج، ولتوفير الضمانات والعمل على ضبط جودة الإنتاج.
١١ ــ يعبر المؤتمر عن تقييمه الايجابي لهذه التجربة، ويرى ضرورة تعزيزها وتشجيع الاقتداء بها في خطط التنمية في الدول العربية.
١٢ ــ يرى المشاركون الارتباط الهام للعنصر البشري بالنظام التعليمي. ويرتبط بـه التدريب المهني والتعليم الفني وتحديد مستويات العمل.

وقد تميز المؤتمر بالتنظيم والاعداد رفيع المستوى من حيث الإعلام ووسائل الإتصال وترتيب القاعة والسكرتارية، وتنظيم الرحلات التعريفية للوفود المشاركة، وغير ذلك من الخدمات اللازمة.



«الدورة الدراسية الأولى في الاقتصاد الاسلامي»
باريس: ١٨ ـ ٣١ «تموز» يوليو ١٩٨٦.

محمد علي العلمي
مركز الدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي
كرونوبل ـ ايكس ـ فرنسا

إختتمت أعمال الدورة الدراسية الأولى في الإقتصاد الاسلامي. يوم الجمعة ١٨ تموز ـ يوليو/ ١٩٨٦، بعد أن استمرت حوالي أسبوعين وبشكل مكثف. وقد نظم هذه الدورة مركز الدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي (C.E.R.E.I) في كلية العلوم الإجتماعية بجامعة غرينوبل ـ فرنسا.

وكانت قد إفتتحت أعمال الدورة بكلمة ألقاها الدكتور «عبدالرحمن الحلو» أمين عام المركز، شرح فيها أهداف الدورة، وضرورة إستمرار هذه اللقاءات الأكاديمية والعلمية من أجل إيجاد الصيغ والحلول الخاصة بالمشاكل التي تعترض سبيل معظم فروع الإقتصاد الإسلامي بشكل عام. ثم ألقى البروفسور «روسيه» (ROUSSET)، رئيس كلية العلوم الإجتماعية بجامعة غرينوبل كلمة ترحيبية نوه فيها بضرورة وأهمية التلاقي الثقافي والعلمي والإقتصادي بين حضارتين عظيمتين: الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. كما ألقى البروفسور «ميشال شاتلو» (M.CHATLUT) الأستاذ بمعهد العلوم السياسية في غرينوبل، كلمة ذكر فيها بأنه يقوم مع مجموعة علمية فرنسية ـ ألمانية مشتركة، بجمع وترتيب كل ما يتعلق بإقتصاديات العالم الإسلامي، وأنه على هذا الأساس، يتمنى بالمقابل، أن لا ينظر إلى المهتمين بشؤون العالم العربي والإسلامي، على أنهم دخلاء!!

جدول أعمال الدورة تضمن أربع مواد دراسية عن الإقتصاد الإسلامي، وكان لكل منها حوالي ست عشرة ساعة من العرض والشرح ثم الاستفهام والإيضاح.

إشتمل الأسبوع الأول من الدورة على محاضرات للدكتور «جمال الدين عطية»، المستشار القانوني في اللوكسمبورغ، في مادة البنوك الإسلامية، حيث تناول بالبحث تصنيف هذه البنوك،

وصيغ المعاملات من حيث أنها محرمة أو مشتبهة أو حلال أو مستحدثة، ثم أفرد محاضرة خاصة لصيغ العقود في البنوك الإسلامية. كما تم استعراض وضع وظروف المحاسبة وتحليل الميزانيات في هذه البنوك.

بالإضافة للمحاضرات الأساسية التي قدمها الدكتور عطية عن هذا الموضوع، الذي مازال يتضمن نقاطا عديدة مثار بحث وتدقيق عند العديد من الفقهاء والقانونيين والإقتصاديين في العالم الاسلامي، كانت هنالك ثلاثة بحوث متعلقة بهذه المادة؛ فقد قدم المحامي «علي أبي حيدر» الذي يحضر رسالة دكتوراه في الحقوق، بجامعة باريس الثانية، عن هذا الموضوع، بحثا موجزا عن المشاكل الخاصة بالبنود التي تتضمنها عقود البنوك الإسلامية من الناحية القانونية، وقدم الأستاذ «خليل شلتوت» من بنك البركة ـ لندن، أهم النقاط الخاصة بالميزانيات في هذه البنوك؛ كما استعرض الأستاذ «يوسف طُبل» الذي شارف على إنهاء رسالة دكتوراه عن هذا الموضوع في جامعة كنت ببريطانيا، مبادىء المحاسبة في الاسلام، وأهم المشاكل المحاسبية في البنوك الإسلامية، لاسيما في عملية تحديد الأرباح والخسائر في صيغتي المضاربة والمشاركة، سواء لجهة العلاقة بين البنوك الاسلامية ورجال الأعمال المستثمرين، أو لجهة العلاقة بين هذه البنوك وأصحاب الودائع.

في نهاية محاضرات مادة البنوك الإسلامية، إستعرض الدكتور «جمال الدين عطية» بعض التصورات المستقبلية لهذه البنوك، والتي أوجزها بالتالي:

١ ــ إن البنوك الإسلامية ستدخل تدريجيا تحت سلطة البنوك المركزية.
٢ ــ لابد من وجود بنوك متخصصة في صيغة المشاركة.
٣ ــ ضرورة معالجة الأسس النظرية والتطبيقية على السواء ضمن عملية دراسة الأدوات والبدائل.
٤ ــ ضرورة أخذ تجربتي الأسلمة الكاملة للنظام الإقتصادي في كل من باكستان وإيران، بعين الاعتبار.
٥ ــ التنبه للمخاطر الناشئة عن تخطي البنوك العالمية الكبرى للبنوك الإسلامية، من حيث أن الأولى بدأت ترسخ أقدامها في إفتتاح فروع خاصة للمعاملات الإسلامية.

ضمن برامج الأسبوع الأول من الدورة أيضا، قدم الدكتور «عبدالستار أبو غدة»، خبير ومقرر الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف الكويتية، ثماني محاضرات ضمن ست عشرة ساعة، في مادة أصول الفقه والقاعدة الفقهية، وعلاقتها بالمعاملات المالية والإقتصادية خاصة؛ حيث شرح أدلة الأحكام، وهي القرآن، السنة، الاجماع والقياس ثم الإستحسان، الإستصحاب، المصالح المرسلة، العرف، الذرائع، عمل أهل المدينة، شرع من قبلنا ومذهب الصحابي.

ثم تناول بالشرح والتعليل، القواعد الأصولية اللغوية والقواعد الأصولية التشريعية، ومقاصد الأحكام والقواعد الكلية؛ بعد ذلك أفرد محاضرة عن الإجتهاد والتقليد ثم عن

التعريف بمراجع الكتب الشرعية.

وقد لوحظ أن الدكتور «أبو غدة» كان محط سيل من الأسئلة، ضمن برامج الدورة وخارجها، وذلك لحاجة الباحثين والدارسين في مختلف الميادين الإقتصادية، للمعين الفقهي الذي لا ينضب. وبالتالي لضرورة تكييف المتطلبات والإستنتاجات المدنية المعاصرة مع الاستنادات الشرعية لها. كما أن الدكتور «أبو غدة» كان يغذي هذه الدورة بروح التعقيبات والتوضيحات الشرعية بكل ماهو متصل بالشريعة الإسلامية ومقاصدها الفقهية، متسلحا في كل مرة بالأدلة والحجج الفقهية وبالاجتهادات المتنوعة.

أعمال الأسبوع الثاني من هذه الدورة الدراسية، توزعت بين مادة الإقتصاد الإسلامي للدكتور منذر قحف، الباحث في معهد البحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومادة التنمية في العالم الإسلامي، للدكتور عبدالهادي النجار، عميد كلية الحقوق بجامعة المنصورة، في جمهورية مصر العربية.

في بداية محاضراته، تناول الدكتور منذر قحف تاريخ الفكر الإقتصادي الإسلامي، حيث تحدث عن إعلام الأوائل في هذا المضمار، بدءا من الرسول الكريم ﷺ في فترتي ماقبل الهجرة وما بعدها، حيث وضع أسسا هامة عن الأمانة، والتطفيف والربا ثم عن الإنتاجية والإتقان في العمل، وعن الزكاة، والدين، والضمان الاجتماعي... ومرورا بأهم ظاهرتين في عهد الخلفاء الراشدين تمثلتا في تأكيد دور الدولة في الزكاة وعدم توزيع أراضي السواد. وتناول بحديثه تأكيد الريادة في كتابات كبار العلماء الأوائل، أمثال «أبو يوسف»، «أبو القيم»، «أبو الفضل جعفر الدمشقي»، «إبن تيمية»، «إبن خلدون» وغيرهم... وإنتهاء بالدراسات المعاصرة، المتمثلة بالإرهاصات الأولى في هذا الميدان، التي تمت في الأربعينات، ثم ما تلاها من دراسات نظرية متفرقة في الستينات وأوائل السبعينات والتي كانت النواة المباشرة للمؤتمر الإقتصادي الإسلامي الأول الذي عقد عام ١٩٧٦، وما تلاه من تطور سريع وفعال في مجال الدراسات الاقتصادية الاسلامية، على أيدي مختصين من مختلف أرجاء العالم الإسلامي.

من ضمن برنامج مادة الإقتصاد الإسلامي، أعطى الدكتور «قحف» فكرة عن الاسلام والنشاط الاقتصادي، ثم تناول بالبحث النظام الاقتصادي الاسلامي كأساس فلسفي وكمبادىء عامة وكقواعد ناظمة للعمل؛ ثم تحدث عن السمات العامة للنظام الإقتصادي الاسلامي، من حيث التكامل، ومن حيث العقيدة والقيم والتوجيه السلوكي، كذلك من حيث المؤسسات والتشريع وأخيرا من حيث المرونة الخاصة به.

أما أهداف النشاط الإقتصادي في الاسلام، فقد لخصها الدكتور «قحف» من منظار:

ــ أهداف الوحدة الإقتصادية.
ــ أهداف الدولة والقطاع العام.

ــ أهداف النظام الإقتصادي.

في محاضرات أخرى، تحدث الدكتور «منذر قحف» عن كل من نظرية الإستهلاك، ونظرية الانتاج، ونظرية السوق. ثم بحث بالأطر العامة للنظرية النقدية، وخاصة فيما يتعلق بالزكاة، وحرمة الربا، والقراض، والنقود وعلاقة البنوك بالبنك المركزي. كما تناول بالبحث علم المالية الإسلامي، لا سيما لجهة الإنفاق والإيرادات العامة ـ ضريبية وغير ضريبية ـ والموازنة العامة.

وأخيرا، إختتم الدكتور «قحف» محاضراته القيمة هذه، بالحديث عن التغيير المطلوب في النظام الإقتصادي الحالي إن على صعيد الواقع المحلي أو على صعيد التعاون بين الدول الإسلامية ككل.

من جهته، بدأ الدكتور «عبدالهادي النجار»، محاضراته في مادة «التنمية في العالم الاسلامي» بربط فكرتي الإقتصاد والتنمية، وتحدث عن العلاقة الخاصة بين التنمية في العالم الإسلامي والاقتصاد الاسلامي بحد ذاته.

العناوين الرئيسة لمحاضرات الدكتور النجار في مادة التنمية توزعت على الأبحاث التالية:

ــ منهج التنمية من منظور إسلامي: الأهداف، التكامل والمرحلية.
ــ التنمية على صعيد العالم الإسلامي: نظرياً وعمليا.
ــ الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية في العالم الإسلامي.
ــ المشاكل التي إعترضت سبيل بعض هذه الانجازات.
ــ الخطط البديلة من منطلق إسلامي.

والحقيقة أن هذه الدورة كانت بعدا جديدا يخطه مركز البحوث والدراسات في الإقتصاد الإسلامي. فبالإضافة للعديد من الندوات والمحاضرات التي ينظمها هذا المركز بفروعه الثلاثة في مدينة «إيكس آن بروفانس» وفي مدينة «غرونبل» بفرنسا وفي العاصمة البلجيكية «بروكسل»، والتي تركز غالبا على المواضيع المعاصرة المطروحة حول الإقتصاد الإسلامي والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛ جاءت هذه الدورة لتضم حوالي ٥٠ شخصا من الباحثين والدارسين والجامعيين المتخصصين، مسهمة في سد بعض ثغرات تلاقي العلوم الاقتصادية والقانونية والمالية من جهة والشريعة الإسلامية بكافة فروعها من جهة أخرى، ضمن أجواء دراسية وأكاديمية منظمة. وقد غطى المشاركون أربع عشرة جنسية مختلفة: المغرب، الجزائر، تونس، السودان، مصر، سوريا، لبنان، السعودية، اليمن، العراق، فلسطين، وفرنسا، وسويسرا وجيبوتي.

على هامش أعمال هذه الدورة، كانت هناك محاضرتان:

الأولى: في العلوم الإدارية، قدمها الدكتور «حسن صادق» تحت عنوان «إدارة القيم الإجتماعية».

الثانية: في العلوم الإقتصادية، قدمها الدكتور «صالح صالحي» وكانت تحت عنوان «النفط والتبعية الإقتصادية».

وقد أعقب كلتا المحاضرتين، أسئلة ومناقشات حول الموضوعين المطروحين.



دليل الرسائل الجامعية

تـواصل مجلة العلوم الإجتـماعية نشر ملخصـات للرسائـل الجامعيـة وتقدم في هـذا العدد ملخصا لرسالة:

الطابع المتناقض للمشكلات العالمية الشاملة في البلدان النامية في ظروف التقدم العلمي - التقني، التي تقدم بها الطالب معن عبدالمجيد النقري لنيـل درجة الـدكتوراه من جـامعة مـوسكو الرسمية.

معن عبدالمجيد النقري، الطابع المتناقض للمشكلات العالمية الشاملة في البلدان النامية في ظروف التقدم العلمي - التقني، (رسالة دكتوراه)، جامعة موسكو الرسمية، ١٩٨٥/٥/٢٩

إن أهمية الدراسة الحالية تنبع من أن المشكلات العالمية الشاملة هي المشكلات الأكثر الحاحا في السنوات الأخيرة وستتمظهر بحدة أكبر في البلدان النامية التي سيزداد دورها في العملية التاريخية أكثر فأكثر. كما سيزداد في المستقبل ايضا تأثير التقدم العلمي - التقني على الحياة الاجتماعية والاحداث الدولية، وهذا بمجمله يوضح الحاجة الموضوعية إلى دراسة المشكلات الملحة للبلدان النامية في ظروف التقدم العلمي - التقني عبر موشور عالمي شامل (كوكبي) أي من منظور الغلوباليستيك[١]. ودراسات من هذا القبيل تعتبر في الوقت ذاته حاجة داخلية ذاتية لتطوير الفلسفة الاجتماعية، إذ أن النظرية تغتني لدى استخدامها في مجالات تطبيقية جديدة. ولقد أخذنا بالاعتبار ضعف المعالجة الفلسفية، الاجتماعية للمشكلات المنوه عنها آنفا، وكذلك تأخر دراسة مشكلة التخلص من ضعف نمو البلدان النامية عن المستوى العام لدراسة مجمل المشكلات العالمية الشاملة (الكوكبية)، ولذلك فقد وضعت هدفا أصيلا هو بيان جدلية المشكلات الجذرية للبلدان النامية في الظروف المعاصرة للتقدم العلمي - التقني من منظور شامل متعدد الجوانب[٢] وعبر موشور غلوباليستي (كوكبي)، ومن جهة فلسفية - اجتماعية.

وطبقا لهذا الهدف المطروح قمت في الأطروحة بحل المسائل التالية:

تعريف وتمييز مشكلات العصر العالمية الشاملة (الكوكبية)، تحديد مكان المشكلات الجذرية للبلدان النامية منها، دراسة وضع التعليم والتقدم العلمي - التقني في تفاعلهما مع التنمية العامة للبلدان المتحررة، لاسيما وأنهما - حسب الهدف الموضوع - يشكلان ظروفا للتنمية ومكونا هاما لها في آن معا، أيضا تأثير التقدم العلمي - التقني على الجوانب الداخلية والخارجية من تطور البلدان المتحررة وكشف الأهمية الخاصة لحل مشكلاتها ذات البعد والطابع العالمي الشامل (الكوكبي) حاليا - أي مشكلات ازالة التخلف واعادة بناء العلاقات الدولية على أسس عادلة، ومتابعة التأثير المتناقض للتقدم العلمي - التقني على الثقافة، والتطور الروحي في البلدان المتحررة، ودراسة انعكاس وخصوصية تمظهر بعض مشكلات العصر العالمية الشاملة (الكوكبية) في البلدان النامية، مثل مشكلات الحرب والسلام، المصادر الطبيعية، تفاعل المجتمع والوسط الطبيعي، مشكلات الاعلام والمعلومات، مشكلة الإنسان، التمدين وغيرها.

إن الأساس المنهجي (الميتودولوجي) لهذا البحث ينطلق من الفهم العلمي للمجتمع والتاريخ ومن الطريقة الجدلية في المعرفة، كما يعتمد على الموقف أو المنطلق المركب المستخدم هنا بطريقة نوعية جديدة تتضمن تقاطع وتلاقي عدة منطلقات منها المنطلق التاريخي والمنطلق الطبقي، والمنطلق المشكلي ـ النشاطي (أو المشكلي ـ السلوكي) والمنطلق التفاضلي، والمنطلق المنظومي والمنطلق التشكيلي، كما أن طبيعة موضوع البحث اقتضت غير قليل من الابتكار المنهجي الاضافي. أما الأساس النظري لهذا البحث فيرتكز على الاعمال الفلسفية ـ الاجتماعية للمؤلفين السوفييت والأجانب وعلى الأدبيات العالمية حول مشكلات الاستشراق، والتقدم العلمي ـ التقني وعلوم المجتمع، والغلوباليستيك (علم العمليات الكوكبية)، كما يرتكز على مواد ومعطيات مجلس التعاضد الاقتصادي (منظمة الكوميكون)، هيئة الأمم المتحدة، منظمة اليونسكو، ومنظمة دول عدم الانحياز، في مسائل التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي ـ التقني ومشكلات البلدان النامية واستخدمت في البحث أيضا مواد ونتائج اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات العلمية السوفيتية ـ العامة والعالمية، وكذلك أهم نتائج أطروحات الدكتوراه المختصة وذات الصلة ببعض جوانب هذا البحث.

وهكذا فقد تم في هذا العمل اتخاذ موقف ومنطلق فلسفي ـ اجتماعي مركب ومتعدد الجوانب من مشكلة تطور البلدان المتحررة، واستخدمت بفعالية الأسس المنهجية للبحث مع اغنائها بمحتواه المتميز، وقد طرحت عدة وضعيات جديدة حول ضرورة مكاملة المشكلات العلمية ـ العامة مع المشكلات البشرية ـ العامة (الكوكبية) لنجاح حل كلا المجموعتين، وكذلك حول وحدة الخاص والعام في بنية وتطور العالم النامي. الوحدة بين التحول العام ـ من جهة، وتعدد اشكال هذا التحول ـ من جهة أخرى، الوحدة بين وحدة وتميز البلدان النامية ككل ـ من جهة ، وتفاضلها وبالتالي تصنيفها ونمذجتها ـ من جهة أخرى. كما تم بيان واثبات وجود رابطة داخلية واشتراط متبادل بين اتجاهي التكامل والتفاضل ليس فقط في تطور العلم (حيث يجري تعميق تخصص العلم وتقاربه في آن واحد معا ـ وهذا الامر بات معروفا)، بل وفي التطبيق ايضا (وهذا الجانب يبقى مغمورا ومهملا) ـ أي في الانتاج المادي وفي التخطيط والادارة وفي التحولات الاجتماعية ـ وترد في هذا البحث شواهد ملموسة على ذلك.

لقد أثبتت هنا ضرورة الدراسة المركبة والفلسفة المضمونة (غير الشكلانية) لمجموعة مشكلات العصر العالمية الشاملة (الكوكبية) باعتبارها منظومة مترابطة داخليا ومتنامية جدليا. وتشغل مكانا مفتاحيا في هذه المنظومة، ليس مشكلات التفاعل بين المجتمع والطبيعة، بل مشكلات ادارة العلاقات الاجتماعية المتبادلة (محليا ودوليا) والتي تشكل جزءا كبيرا منها مشكلات البلدان النامية المتمثلة في امتدادات المشكلات التاريخية ـ مشكلات التخلف والتبعية ـ ولكن بعد أن عبئت بمحتوى جديد نوعيا تحت تأثير التقدم العلمي ـ التقني فاصبحت ذات طابع ومقاييس عالمية شاملة (كوكبية) .

وعلى أساس استخدام الوقائع الواسعة تم ايضاح خصوصية التقدم العلمي ـ التقني وتفاعله مع التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في البلدان النامية، وكشف عن الطابع المعقد ومتعدد الوجوه لمشكلة ضعف النمو وللهوة العالمية الشاملة (الكوكبية) الصناعية والعلمية ـ التقنية والعامة في العالم، بين مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية.

إن التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي إذ يصبح مستحيلا أكثر فأكثر بدون تقدم علمي ـ تقني فإنه بدوره يؤثر على مستوى ووتائر طابع التقدم العلمي ـ التقني واستخدام منجزاته. ولدى التحليل المفصل للوقائع والمعطيات الاحصائية تم بيان ضخامة مشكلة التعليم وجرت معالجة جوانبها الأكثر اهمية وتكوين تصور شمولي عن بنية ومناحي تطور التعليم في البلدان النامية مع ايضاح ارتباطه الجدلي بالتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي والعلمي ـ التقني والثقافي لهذه البلدان، كما كشف عن التفاعل المتبادل بين ديمقراطية التعليم ـ من جهة، والديمقراطية الاجتماعية وحل التناقضات الاجتماعية المعقدة في البلدان المتحررة ـ من جهة أخرى.

لقد تم اجراء وبيان ضرورة المنطلق التشكيلي بطابعه الشمولي الجامع لأجل دراسة وفهم الاشكال الجديدة للاستغلال والتبعية والاستعمار، وقد ثبت استنتاج مفاده أن التبعية هي مشكلة كيف لا كم العلاقات الدولية، وإن العلاقات الاقتصادية والعلمية ـ التقنية تشغل مكانا كبيرا ومتميزا في مجمل هذه العلاقات. وعلى أساس دراسة واسعة للأدبيات المختصة جرى تعميم الجوانب المختلفة للجهود المبذولة من أجل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد (هذه الجوانب التي تدرس بشكل مفكك ومعزول عادة) وقدم تصور جامع حول هذه المسألة والوسائل الكفيلة بحلها، وبعدئذ كشف عن محدودية هذا كله ـ أي الاقتصار على الجانب الاقتصادي، وإن تعددت وجوهه ومكوناته، وبينت ضرورة اعادة بناء مجمل العلاقات الاجتماعية كلها (بمعناها الواسع الذي يشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية ـ التقنية والاعلامية... الخ) في العلاقات الدولية أي بتغيير الجوانب التحتية والفوقية منها معا. وإذا أخذنا في الاعتبار هيمنة قانون التطور المتوازن والمقارب في ظل المنظومة الاشتراكية الدولية وقانون التطور التفاضلي المتباعد والمباعد في ظل النظام الرأسمالي الدولي، أمكننا الاستنتاج أن السبيل والتنسيق بين دفع التقدم العلمي ـ التقني واستخدام منجزاته ـ من جهة، وتوافقه مع استخدام مزايا التوجه الاشتراكي وتطوير حركة التحرر الوطني والنضال من أجل السلام واجراء تحويلات اجتماعية تقدمية وديمقراطية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث يمكن التنسيق بين التحرر الوطني القومي والتحرر الاجتماعي ـ من جهة أخرى. وقد وضعت الخطوط العامة في استراتيجية مركبة للتطور المستقل، تؤخذ فيها بعين الاعتبار ـ إضافة إلى الجوانب الخارجية ـ الجوانب الداخلية من هذا التطور من وجهة نظر فلسفية ـ اجتماعية منهجية ونظرية وتطبيقية. وأكد في هذه الاستراتيجية على ضرورة تحديد أهداف وطرق ومهمات ووتائر وجوانب وأولويات ومصادر وقوى تحريك التطور في البلد النامي المعين وحددت النقاط الأساسية الضرورية لذلك، كما كشف عن الاهمية المميزة والمتزايدة التي تكتسبها الادارة العقلانية للمجتمع.

والبحث يبين أن التطور الثقافي الداخلي في البلدان المتحررة غير معزول عن العمليات الثقافية العالمية الشاملة (الكوكبية)، وإن العمليات الكوكبية الفوقية بمجملها أيضا غير معزولة عن الظواهر التحتية الجارية على نطاق عالمي. ولذا فمن الضروري اعادة بناء العلاقات الثقافية الدولية على أسس عادلة وديمقراطية. ويلزم استخدام فعال وتقدمي لتنوع الثقافات ذات المقياس المكاني ـ الزمني العالمي الشامل (الكوكبي) تاريخيا وجغرافيا، كما يلزم تجنب التأثير السلبي للتجمعات متعددة الجنسيات THK والشمولية العلمية ـ التقنية والافادة من الدور الايجابي المتميز للدولة الوطنية وللنوادي والمجامع العلمية المحلية وللتقدم العلمي ـ التقني اجمالا. ولهذا البحث أهمية منهجية ـ نظرية للغلو باليستيك (علم العمليات الكوكبية) والاستشراق وعلم العلم وعلوم المجتمع في مجالي البحث والتدريس، كما أن له أهمية نظرية ـ تطبيقية للمنظمات الاقليمية والدولية التقدمية ولقوى التحرر الوطني القومي والاجتماعي. والكثير من وضعيات الاطروحة قابل للاستخدام تطبيقيا لاهداف البناء الثقافي، وتطوير نظام التعليم، وصياغة أو تحسين السياسة العلمية ـ التقنية، في التخطيط والادارة ووضع استراتيجيات التنمية في البلدان النامية. كما أن من المناسب استخدام بعض وضعيات الاطروحة للتدريس في مجال فلسفة التاريخ، الفلسفة الاجتماعية، المسائل الملمة للمادة الجدلية، المشكلات والمسائل المتعلقة بالبلدان النامية وغيرها. ومن الموضوعات التي يفيد هذا البحث في اغنائها دراسة وتدريسا ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ موضوعات، التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية، (الحضارات والثقافات... الخ)، التقدم الاجتماعي (البنى والتغيرات الاجتماعية... الخ)، والتقدم العلمي التقني (المسائل الفلسفية للعلم والتقنية والانتاج، خصائص وعواقب في النظم الاجتماعية المختلفة... الخ).

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة:

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالإستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

- - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / /   التوقيع

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة
الكويت 13055

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

Europe from Subordination to Neutrality

Ahmad Al-Rifa'i

Since the Second World War, Europe has passed through three distinct stages, which are closely related to the global East-West conflict. The first stage, that of partition and subordination, began with the 1944 Yalta treaty, by which Europe was divided into areas of Eastern and Western influence. The issue of European security has become one of the most important international issues which directly affects world peace. In this era the conflict was resolved by establishing the military alliances of NATO and Warsaw, and the dominance of the two superpowers over the domestic policies of their European allies.

The second era, that of detente and accommodation, began with the Helsinki conference on European security and cooperation (1973-75), which yielded a number of principles forming the basis of inter-European relations. It confirmed the political and regional status quo, and became a real law of coexistence among countries of differing social systems.

The third era is one of increasing neutral tendencies, with Europe standing at a threshold of a new period in international relations. Although there is not a unified stand in either Eastern or Western Europe, the individual countries have become preoccupied with securing an independent position for Europe in world affairs, and there is mention of reunifying Europe on the basis of neutrality.

Administration in the Beginning of the Abbasid Dynasty

Abdul-Jabbar Al-Obaidi

This study surveys the administration of the Islamic State during the reign of the Abbasid Caliphs. As the Islamic state increased and flourished, new groups and cultures (e.g. Byzantine, Coptic and Persian) were incorporated within Islamic society, creating the need for a new administration to organize the increased diverse population. The Umaiyad created new central Diwans (offices) to govern the distant provinces and regions of the new state. The Abbasid caliph Al-Saffah maintained this situation, as the state was passing through times of crisis. Al-Mansur, however, was interested in administration, and after establishing the city of Baghdad he organized Diwans such as the post office and the confiscation office. His successor, the caliph Al-Mahdi, also reigned in an era of peace, and consequently the Diwans became better organized and more stable. His son, the caliph Al-Rashid, followed his father's example, but the influence of the Barmacids was an obstacle to the control of his ministries.

Amman Financial Market: An Evaluation

Zeyad Ramadan

The aim of this study is to evaluate the performance and the efficiency of the Amman Financial Market (AFM). AFM has proved to be a local, small stock exchange which has failed to create a continuous market at the stock level. It has not ensured the fair price of the stock because of inadequate listing requirements nor has it been able to achieve a high level of investor protection from fraud due to the fact that some listed corporations are neither accurate nor honest in their financial and other disclosures.

The market is also unable to perform the arbitrage function for lack of another stock market in Jordan, and because the Jordanian corporations are not listed in other markets in the region. Although AFM has some efficient market qualities, it has not reached beyond the weak form of efficiency level.

Relationship Between Reflectivity-Impulsivity and Achievement In Elementary School Children

Qassem Al-Sarraf

The purpose of this study is to investigate the relationship between the cognitive dimension of reflectivity-impulsivity and school achievement in elementary school boys and girls. One hundred and four children from six different schools were chosen as the sample. They were administered Kagan's Matching Familiar Figures Test (MFFT) for classification into two groups: reflective and impulsive. School grades were also examined for each subject throughout the elementary stage.

The following results were obtained:

1. Reflective children of both sexes took considerably more time when dealing with MFFT stimuli.
2. Reflective children of both sexes committed less errors than impulsive children.
3. No significant differences were shown between reflectives and impulsives concerning Arabic achievement, but there were significant differences for the sex variable, indicating that boys did better in Arabic than girls.
4. Significant differences were shown between reflectives and impulsives on arithmetic achievement, showing that reflectives were superior than impulsives.

Some implications were drawn for considering the reflectivity-impulsivity dimension among elementary school children in class instruction and curriculum construction.

Path-Goal Theory of Leadership among Expatriates in Saudi Organization

Abdul-Rahim Al-Qatan

This study tests the relationships between leader behavior and subordinate satisfaction (with job and supervision) and performance as moderated by the subordinate's task and locus of control. The path-goal theory of leadership was used as a basic theoretical model for this study. A sample of 553 subjects from different countries working in a variety of Saudi organizations was used. The results appear to support the path-goal hypotheses in terms of satisfaction but fail to support them in terms of performance.

Ibn Khaldun's Contributions to Social Anthropology: An Anthropological Perspective to Muqaddimah

Al-Sayed A. Hamed

This paper first explores Ibn Khaldun's Studies on social institutions especially religion, and then illustrates the part he played in enriching social anthropology. The generalizations and ideas advanced by Ibn Khaldun in the Muqaddimah are manifested in his numerous studies of the societies of the Middle East, particularly North Africa.

The work which Ibn Khaldun carried out in the field of anthropology is very important. His generalizations and the theoretical framework, i.e. the asabah (segmentary lineage) theory that he adopted in his Muqaddimah, were quoted by William Robertson Smith (1846-1894) and many other British anthropologists.

Smith was also influenced by Ibn Khaldun's perspective to the study of religion. Ibn Khaldun studied religion as a social institution with functional interdependence with other social institutions, especially the political one. The best example of the direct contribution of Ibn Khaldun to religious anthropology is clear in Evans-Pritchard's approach to political anthropology and the kinship studies.

Some Issues of Instructional Supervisor's Work at General Educational Schools in Kuwait

Abdul Rahman Al-Ahmad

This study is based on a survey of attitudes of instructional supervisors working in the general educational system in Kuwait. The technique adopted by all supervisors is classroom observation followed by discussion, and most supervisors feel the objectives are clear, although all would welcome vocational training prior to appointment. In spite of the fact that all supervisors were satisfied with their work, there were complaints about the number of teachers to supervise, the amount of routine clerical work, the non-cooperation of some school administrations and the traveling distances involved. There have been several new developments in the field, such as different techniques and educational aids, but little research has been conducted on the work of the supervisors.

The study makes various proposals to improve the standard of the supervisor's work. They include group tutorials and discussions, post graduate training, access to reference books, a reduction of the workload, improvements in conditions and salary, and a greater participation in the selection of new recruits and the design of curricula. Recommendations include clearly defining the objectives of instructional supervision and relating salary to qualifications.

Self-concept and Emotional Security

Mahmoud A. Hussein

The purpose of this research is to study the relationship between the self-concept and different levels of emotional security. These two variables are formed and affected by factors of socialization which occur at different growth stages. The Maslow security - insecurity inventory and a specially designed self-concept inventory were given to a random sample of 153 secondary students. The results show that there is a statistically significant relationship between the self-concept and the different levels of emotional security. Those students who have a positive self-concept have a greater feeling of security than those with intermediate or negative self-concepts. The latter group has the least feeling of security.

Overstaffing in the Kuwaiti Administrative System

Nassef Abdel-Khalik

The phenomenon of overstaffing has been a characteristic of the Kuwaiti administrative system since the 1960's, despite many efforts to solve or minimize this problem. This study reviews the issue of overstaffing, and discusses its measurement according to a variety of factors. This is followed by an analysis of the reasons behind overstaffing, which have been divided into historical, technical and organizational, environmental and social as well as exceptional factors. The paper concludes by presenting two types of recommendations to solve the problem. The first group includes issues related to determining performance rates, measuring work pressure, introducing job specifications and planning manpower for government offices. The second complementary group includes the supervision of new recruitment procedures, training, staff retirement and the introduction of automation.

ABSTRACTS

Analysis of Goal Achievement at Alexandria University

Mohammed N. Jame'

Through a sample of 100 professors and associate professors, the most experienced of Alexandria University faculty members, the present study has extracted the relative goal achievement effectiveness and the actual priority allocation of 58 university goal descriptive items. These goal items were formulated from both official statements presented by the 1972 Law of Egyptian Universities Organization and also from the actual observations of operational goals, and were classified into five basic groups. For each item and for each group of items the degree of university goal achievement effectiveness was calculated and the average degrees of effectiveness of the basic goal groups were as follows: (a) Educational Process, 48.36%, (b) Development of faculty members, 49.18%, (c) Community and societal development, 50.12%, (d) Rational management, 53.44% and (e) Research and graduate study, 59.80%.

Depending on the perceived congruency between university actual goals attainment behavior and the preferred (or desired) behaviour, the study has classified the 58 goal items into three categories, i.e., the consistent, inconsistent and the extemely inconsistent. It is concluded that the university is properly aware of the relative importance of little more than fifty percent of its goals.

Contents

Vol. 15 No. 3 Autumn 1987

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

Subscriptions:

★ For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2,500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).

★ For public and private institutions - U.S. $(60) (Air Mail).

★ Articles in the JSS are abstracted by Sociological Ab stracts Inc. and international Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 15 - No. 2 - Autumn 1987

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

THE ARAB JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

يصدر العدد الرابع من المجلة العربية للعلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية، بالتعاون مع الناشر العالمي روتلج وكيغان پول ـ لندن ـ في اكتوبر ١٩٨٧، واذا اشتركت عن طريق مجلة العلوم الاجتماعية في الكويت سوف توفر قيمة الاشتراك العادي من لندن. وفيما يلي أهم الموضوعات التي يتضمنها العدد (الرابع):

The fourth issue includes:

Jamil M. Tahir	Components and Effects of Export Earnings Instability: The Case of Jordan
Osama B. Dabbagh and Ahmad K. Malkawi	Big Industrial Ventures in Jordan: A Case Study in the Demand Constraint for the Superphosphate Industry.
Abdalla M. Soliman	The Socialization of the Arab Woman
Nadeem Ashuraey	Yemeni Adolescents and Piaget's Theory
Majduddin Khairy	A Comparative Study of Development and Modernization: A Critical Appraisal of the Survey Method
Abdulrasoul A. Al-Moosa	Factors Affecting Residency of Immigrant Workers in Kuwait
Hatim B. Hillawi	Inequality and Crime: A Case Study of the Gadarif
Abd F. El-Korashy	Colored Progressive Matrices and Achievement of Elementary School Students in Kuwait
Mohamed El-Azma and Sadik Al-Bassam	Economic and Societal Aspects of Accounting Regulations in Developing Countries: The Case of Kuwait
Mohamed Y. Gameil	Behavioural Implications of Accounting Data on Pricing Decisions: An Experiment

للاستفسار يرجى الاتصال : مجلة العلوم الاجتماعية ـ ص.ب / ٥٤٨٦

الصفاة الكويت ـ 13055

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol-15-No. 3-Autumn 1987